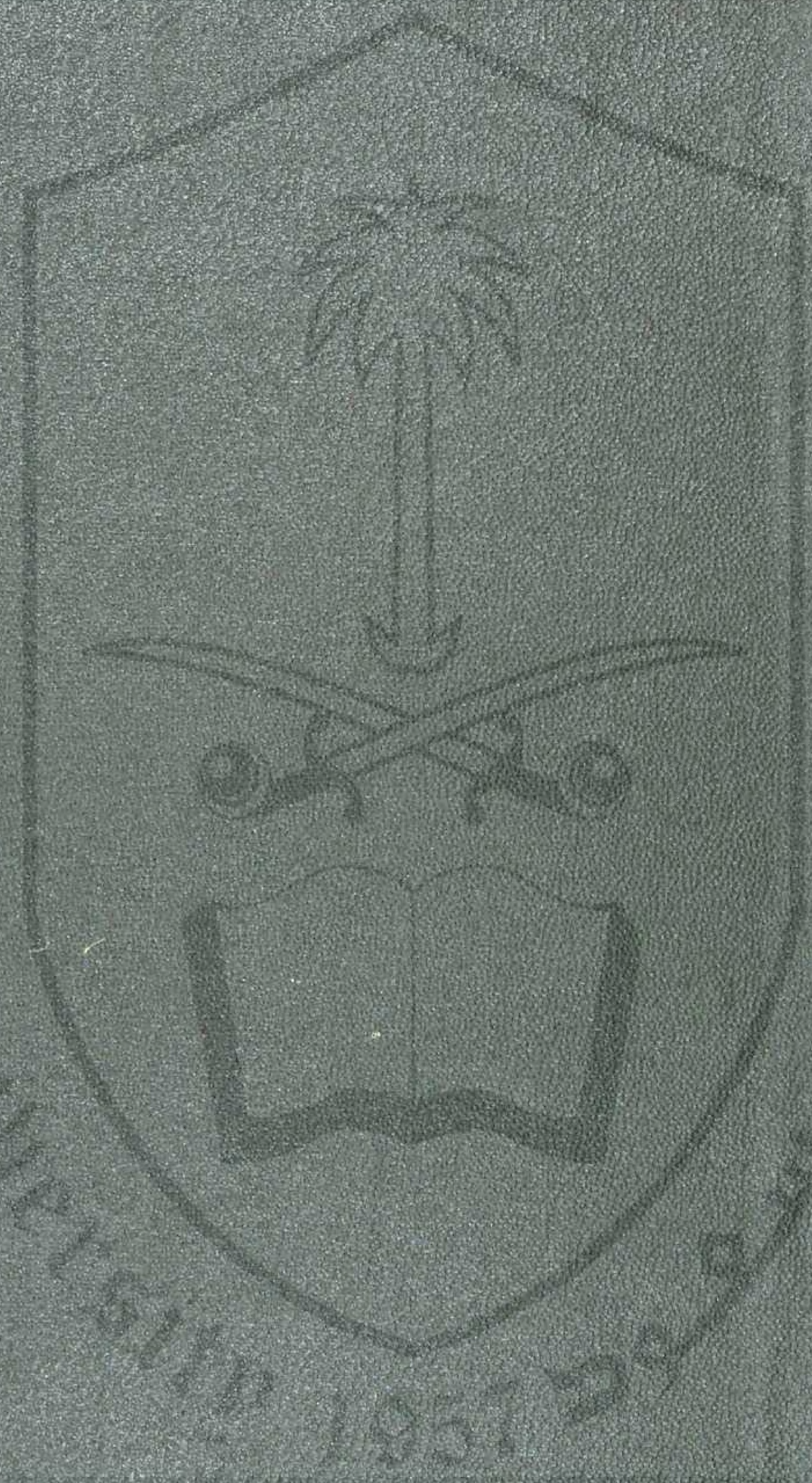


UNIVERSITY OF SAUDI STUDENTS



Copyright © King Saud University

كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني،
تأليف المنوفي، علي بن محمد - ٩٣٩هـ. بخط سالم
ابن علي بن سالم بن جميل الصفتي - ١١٧٤هـ.

٢١٢ ق ٢٣ س ٥ ٢٢٢ × ١٧ سم

٦٤٤

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد.

الاعلام ٥ : ١٦٤، هدية العارفين ١ : ٧٤٣

١- المذهب المالكي، فقد المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب- النسخ ج- تاريخ النسخ

د- شرح رسالته ابن أبي زيد القيرواني .

هذا الكتاب

كتاب شرح الرسالة للشيخ الإمام

العلامة المير الفهامة فريد دهره

ووحيد عصره العالم

العامل حاوي الفضايل

والتواضع للشيخ علي أبي

الحسن المالك الشاذلي

غفر الله له ولوالديه

وبيع المسلمين

بمنه وكرم

أمين

م

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب شرح الرسالة

اسم المؤلف علي أبي الحسن المالك الشاذلي

تاريخ النسخ ١١٧٤

عدد الأوراق ١٢

ملاحظات

القياس ٢١٧ X ٢٢٦

بسم الله

ينبغي ان تكون هذه الحروف في ظهر كل كتاب لان الله تعالى جعل لكل شي
خصايص وخصايص هذه الحروف ان تجعل لطالب العلم هذه مناقدا
عاما كذا قاله في شرح النصص انتهى

[illegible]

مع ابن أبي زيد القيرواني رضي الله عنه **وارضاه** وهي روايتنا
 والرواية الصحيحة عدم ثبوتها وعلي ثبوتها سؤالان **احد** هما انه غير بقا
 وهو فعل ماضٍ تخي به ما وقع وتاليف الكتاب مستقبلي لم يقع فالمناسب ان
 يعبر بيقول **اجيب** باجوبة منها **انما** استعمل الماضي موضع المستقبل
 تزيلا له منزلة الواقع لانه لما وثق من نفسه بايجاد هذا التاليف صار
 كالحق في الموجود لان غلبة الظن كاليقين في مواضع من الشرع **ثانيهما**
 لا يثني كفي نفسه وفيها تركية وقد نهي الشرع عنها فقال تعالى فلا
 تكرر النفسكم **اجيب** بان ذلك جائز لمن بلغ درجة التاليف او بان
 ذلك من صنع بعض تلامذته ومناقبه الشيخ وسيرته معروفة
 نقلنا منها جملة في الاصل وبه الحمد ولما كان تاليف هذا الكتاب
 والمقدار عليه من نعم الله عليه وكان شكر المنعم واجبا قال **الحمد لله**
 اي تاليفه
 لا يبدؤ فيه بالحمد لله فهو اجدهم ولا يعارض هذه الحديث حديث
 البسملة المتقدم فان حديث البسملة يحمل على ابتداء الكلام بحديث
 لا يسبقه امر من الامور **وحديث** التمجيد حمل على الابتداء
 باعدي التسمية وانرا **الابتداء** بالجملة الاسمية على الفعلية ودلالة
 على عظمها حيث جعلت مفتتحا للقران العظيم **والحمد لله** لغة
 الوصف بالجميل على جمة التعظيم لاجل جميل اختياري واصطلاح
 فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعم او ذلك الفعل اما فعل
 القلب اعني الاعتقاد بالصفات الكمال والجلال او فعل
 اللسان اعني ذكر ما يدل عليه او فعل الجوارح وهو الاتيان بافعال
 والتعلي ذلك وهذا هو الشكوك **والصلا** اصطلاحا فهو صرف
 العبد بجميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرها الى

[illegible]

ماللغاضل

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

سین و

A fragment of an ancient manuscript, likely from the Cairo Geniza, featuring Arabic script. A large, semi-transparent watermark with the letters 'opy' is overlaid on the image. The text is written in a cursive style on aged, yellowed parchment.

[illegible]

هذا هو الكتاب الذي هو في الصلاة
والذي هو في الصلاة والكتاب الذي هو في الصلاة

خرج مخرج الغالب لان ذلك ان يكون فيمن يتاتي منه النطق واما غيره
فيجزيه عن ذلك الإشارة **وتعلموا** أي المؤمنون **ما علمهم الله** تعالى وهو
اليمان **وقفوا عند ما حد لكم** وهو الواجبات والمندوبات والمحرمات
والمكروهات فالوقوف هنا معنوي وهو المواظبة على الشيء والملازمة
له فوقوا على الواجبات والمندوبات بالامتثال وفي المحرمات والمكروهات
بالاجتناب **واستقروا بما احل لكم** بالنص **عما حرم عليكم** بالنص وهذا
انتهى الكلام على الخطبة ثم شرع يبين سبب تأليف هذا الكتاب
فقال **أما** كلمة افتتاح وفصل بتفصيل ما بين الكلامين من اراد
ان يكلم بكلام غير الذي هو فيه **وقد** ظرف مبني على الضم
أما لنا الله أي خلق لنا فرة علي الطاعة والخطاب في قوله **واياكم**
وغيره مما سياتي لمن سأل تأليف هذا الكتاب وهو الشيخ محمد بن علي
رعاية أي حفظ **وايعة** وهي الجوارح السبعة بامتنال المأمورة
واجتناب المنهيات **واعاننا على حفظ ما أودعنا من شرايع**
جمع شريعة وهي الأحكام بالآتيان بالمأمورات وفرضات أو سنة
أو عاقلة أو فضيلة وترك المنهيات محرومة كانت أو مكروهة **فألكم**
جواب أما التقدير أما بعد تقديم ما يجب تقديمه من التنا على
الله تعالى والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم فانك
سألتني أن أكتب لك جملة مختصرة وهي القليلة اللفظ الكثير
المعنى ثم بين الجملة بقوله **من واجب أمور الدين** وفي
نسخة الديانات بصيغة الجمع باعتبار أنواع العبادات **ما أتتكم**
بها أي السنة كالشهادتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
وما أتتكم القلوب بالإيمان وما تمهله الجوارح كالصلاة وفي
وما يتصل معطوف علي واجب وإلّا في اللام في **بالواجب** للعلم

هذا هو الكتاب الذي هو في الصلاة
والذي هو في الصلاة والكتاب الذي هو في الصلاة

هذا هو الكتاب الذي هو في الصلاة
والذي هو في الصلاة والكتاب الذي هو في الصلاة

هذا هو الكتاب الذي هو في الصلاة
والذي هو في الصلاة والكتاب الذي هو في الصلاة

والإشارة في **من ذلك** عائدة علي ما تمهله الجوارح والواجب اخذ
بقسام الأحكام الشرعية وهي خمسة وهو عندنا مراد في الغرض
وهو ما يمدح فاعلة ويندم تاركه **والاربعة** الباقية المحرم وهو
ما يمدح تاركه ويندم فاعله **شرعا** والمكروه وهو ما في تركه ثواب
وليس في فعله عقاب **والمندوب** وهو ما في فعله ثواب وليس في
تركه عقاب **والمباح** ما استوي طرفاه وقوله **من السنن** بيان
لما جمع سنة وهي لغة الطريقة واصطلاحا ما فعله النبي صلى
الله عليه وسلم وأظهره في جماعة وداوم عليه **من مؤكدها ونوافلها**
ورغائبها بدل من السنن والمؤكده منها ما كثر ثوابه كالوتر والعيد بين
والكسوف والخسوف **والأشقة** أو النوافل جمع نافلة وهي لغة
الزيادة واصطلاحا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحدده ولم
يدأوم عليه وهذا الحد غير جامع لخروج نحو الوكوع قبل الظهر لما
ورد أنه صلى الله عليه وسلم إنما يداوم على أربع قبل الظهر جمع
رغيب وقوي لغة التحريض علي فعل الخير واصطلاحا ما رغب
فيه الشارع وحدده ولم يفعل في جماعة كصلاة الفجر والضحى
والعشاء **راجعة للسنن** والضمير في قوله **وشي من الأدب منها**
راجع للجملة وأراد بالأدب ما ذكره في الكتاب من آداب الأكل والشرب
ونحو ذلك **وجمل من أصول الفقه** بالجر معطوف علي السنن
وبالنصب عطفا علي جملة مختصرة قيل أراد بأصول الفقه أهمها
المسائل كمسئلة بيع الإجال فهي أصل بالنسبة لما يخرج منها
وفرع بالنسبة لما أخذت منه يدل علي أنها هذه إمراده قوله **وفوته**
جمع فن وهو الضرع **علي من ذهب** أي ما لك **ابن أبي** رحمه الله
متعلق بكتب وأراد بذهب ما لك قوله **وبطريقه** قول أصحابه

هذا هو الكتاب الذي هو في الصلاة
والذي هو في الصلاة والكتاب الذي هو في الصلاة

وَأَحْصَى أَنْ أَمْرَ الدِّينِ أَرْبَعَةٌ الصَّحَّةُ بِالْعَقْدِ وَالصَّدَقَةُ
بِالنَّصْرِ وَالْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ وَاجْتِنَابُ الْحَدِّ أَمَّا الصَّحَّةُ بِالْعَقْدِ
فَالِاعْتِدَادُ بِالصَّحِيحِ السَّامِعِ مِنَ التَّضْيِيقِ وَالْقَضِيلِ وَالتَّجَمُّعِ فِي حُطَاتٍ
بِالنَّصْرِ وَالْعَهْدِ أَنْ بَالِيَّةٍ وَالْعَمَلُ بِالْإِخْلَاصِ وَالْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ فَأَمَّا
وَأَمَّا اجْتِنَابُ الْحَدِّ فَاجْتِنَابُ مَحَارِمِ اللَّهِ تَعَالَى وَجَمْعُ هَذِهِ كَمَا قَوْلُهُ
أَنَا كَأَمِ الرَّسُولُ يُخَذِّرُكُمْ وَأَمَّا كَأَمِ الرَّسُولُ فَالْمَقُولُ أَوْ نَفْسُهُ

ما
هو
قول
قوله

قال له ايها الحكيم فانا احمق
قوله ففانه ان ابن ابي رزق

والله بالسنه ما تقدم النعم من الامور

ولما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 لا صلاة الا بالاجازة من غير ان ينقص من اجازة
 شيئا الا اذ دعا مالكا يقول ان يقول الله وافتوا العالم بدينهم
 ولا يفتوا في الدين عليه السلام قال ما من في الصلاة تسليمة
 على المؤمن عليه حتى غابا كما لحا حتى سئل النبي عن جازة الموت
 فسلم واعلم ان
 تفصيل ذلك
 لانه يحصل والحر والبرج انه تعالى
 اقوى من المومل انتهى
 اعتكف على
 في الاول
 اعتكف على
 اعتكف على

وقال
 ونظم بعضهم
 اتاني هو اقبل ان اعرف المروية
 فصادف قلبا غاليا فتحكما

والله بالشفقة ما تقدم الغدوم من الامتنان
مختار لان الجاهل لا يقدم علم والفقير لا
الاصل في الاصول في الشيء لا في غيره على ما يري

هذا الحديث في الصحيحين
والصحيحين في الصحيحين
والصحيحين في الصحيحين
والصحيحين في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
والصحيحين في الصحيحين
والصحيحين في الصحيحين
والصحيحين في الصحيحين

معالم الدنيا المراد بها هنا قواعد الدين **وقال لها علي حد ود الشريعة**
وهي الاحكام المتعلقة بافعال المكلفين وانما كانت هذه الاشياء احق
ماعني بها الناصحون لاجل ان **يراضوا** اولاد المؤمنين اي يرضوا
عليها من رضى الدابة اذا ذللتها لانه بذلك يثبت بها الدين في
قلوبهم ويتقاد اليه طبايعهم وينطلقون للمعمل بذلك كالبهيمة
التي تراضى للتعليم ليتهاق منها المراد واذا لم تقبل كانت جرحا شموها
لاتقادر وقوله **وما عليهم ان تعتقد من الله ان قلوبهم** هو عين قوله
معالم الدنيا وقوله **وتعمل به جوارحهم** هو عين قوله حد ود
الشريعة كونه تأكيد **اشتمل** على قوله واولي ما عني به
الناصرين الجديتين احدهما ما اشار اليه بقوله **فانه** القيم
للشأن **وي ان تعلم الصغار الكتاب الله يظفي غضب الله**
الاطفال الاتحاد والمراد به في الحديث رد العذاب الواقع بالقضيب والمراد
به هنا لزمه وهي الارادة اذ معناه لغة وهو غليان الدم يستحيل في
حقه تعالى ومعني الحديث ان تعليم الصبيان يرد العذاب الواقع
بارادة الله تعالى عن ابايهم او عن من تسبب في تعليمهم او عن معلم
او عنهم فيما يستقبل او عن المجموع او يرد العذاب عموما والحديث
الثاني اشار اليه بقوله **وان اي وروي ان تعلم الشئ في الصغر**
كالنقش في الحجر زاد في النوادر والتعليم في الكبر كالنقش على
الما قلت الحديث الذي رواه الطبراني في الكبير بسند ضعيف
مرفوعا بلفظ مثل الذي يتعلم في صغره كالنقش في الحجر ومثل
الذي يتعلم في كبره كالذي يكتب على الماء **وانشد بخطه**
اراني انسي ما تعلمت في الكبر ولست بناسي ما تعلمت في الصغر
وما العلم الا بالعلم في الصبا وما العلم الا بالتحلم في الكبر

فلو فلق

فلو فلق القلب المعلم في الصبا لا يعني فيه العلم كالنقش على الحجر
وما العلم بعد الشيب الانساف اذ كل قلب المرء والسمع والبصر
وما المرء الا اثنان عقل ومنطق فمن فاته هذا او هذا فقد مري هلك
وامنه اعلم **وقد مثلت اي بينت لك** الخطاب لمحروزي لا مشاركة في
من ذلك عايدة على السؤال **ما اي الذي ينتفعون ان شاء الله**
يحفظه ويشرفون بعلمه ويسعدون باعتقاده وفي العمل به
الافعال الثلاثة تفتح حروف المضارعة ويحذف في الثالث فم حرف
المضارعة منه وان شاء الله رابطة للجملة الثلاثة فكانه قال
ينتفعون ان شاء الله ويشرفون ان شاء الله ويسعدون ان شاء الله
وجعل متعلق النفع الحفظ لان الانتفاع بالشيء انما يكون بعد حفظه
وجعل متعلق الشرف العلم لان به يحصل الشرف في الدنيا على الاقران
ان هو اشرف ما يترين به وجعل متعلق السعادة الاعتقاد والادراك
به هنا خلاص والمراد بالسعادة هنا في الدنيا بامثال الامور
واجتناب المنهيات وفي الآخرة بالتمتع في الجنة **وقه جان يوم واي**
الصغار بالصلاة لسبع ويضربون عليها العشر ويضربونهم
في المضاجع رواه ابن وهب في المدونة **ذكره دليل على قوله**
واولي ما عني به الناصحون وكونهم مأمورين بالصلاة لسبع سنين
قال به مالك وابن القاسم فان قيل الصبي غير مكلف فكيف يخاطب
بالصلاة قلت **احييت** بان الصبي غير مخاطب من جهة الشرع
وانما يخاطب بالشرع الوحي ليا من الصبي بالصلاة او بان الصبي غير
مخاطب خطاب تكليف بل خطاب تاديب والامر في الحديث محمول
على التندب على المشهور فان لم يفعل الولي ذلك فلا شيء عليه لانه
انما ترك مستحبا وانما امر الصبي بالصلاة دون الصيام لان

هذا الحديث في الصحيحين
والصحيحين في الصحيحين
والصحيحين في الصحيحين
والصحيحين في الصحيحين

الاصلاة تتكرر كل يوم فالحاجة اليها الشدة والضرب لمشرستين
قال به ابن القاسم وهو غير ثبوت ودون غير مبرج واختلف في
الوقت الذي تكون فيه التفرقة بينهم فقال ابن القاسم اذا بلغوا
سبع سنين وقال ابن وهب اذا بلغوا عشر سنين لظاهر الحديث
والمراد بالتفريق هنا التفريق بالابواب وان كانوا في محاف واحد
والتفرقة بينهم على جهة الاستحياء كالصلاة ويدل على الامر
للندب قوله **فكذلك ينبغي ان يعلموا اي الصغار ما فرض الله**
علي العباد المكلفين من قول وهو شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا
رسول الله وقرآنه القرآن في الصلاة ومن **عمل** وهو جميع اعمال
الطاعة **قبل بلوغهم لكي ياتي عليهم البلوغ وقد تمكن اي ثبت وسع**
ذلك الذي فرض الله على العباد من بمعني في قلوبهم **وسكنت**
اي مالت اليه **انفسهم وانست** اي استأنست ما اي بالذي يعملون
به من ذلك الذي فرض الله **جوارحهم** وقوله **وقد فرض الله سبحانه**
وتعالى على القلوب عملا من الاعتقادات كالايان **وعلي الجوارح**
الظاهرة عملا من الطاعات كالصلاة مكر مع ما تقدم **وساقتل**
اي افرق **لك** يعني غلبا انما فسرناه بهذا لانه ترك البتوب في
مواضع **ما** اي الذي **شرطت لك** الخطاب لمحرف **ذكر** الضمير
عايد علي ما وهي عايدة علي الجملة وبشرطه التزامه للجواب
حيث قال فاجبتك الي ذلك وانتصب **بابا بابا** علي الحال وان
لم يكن مشتقا لانه في معناه اذ معناه مفصلا وانما فعل ذلك لانه
ليقر من فهمه وتعلمه ويسهل عليهم حفظه **ان شاء الله** تعالى
يتمل عوده علي قرب الغم وعلي التفصيل وهو القرب لان
التفصيل من فعل نفسه والغم من فعل غيره وقدم المفعول في **باب**

باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة
باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة
باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة

باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة
باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة
باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة

باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة
باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة
باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة

اي الله

باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة
باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة
باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة

اي الله تعالى **تستخير للاختصاص** والمحضري **تخصه بالاستخارة فلا**
نطلبها الا منه **وبه نستعين** اي نطلب منه الاعانة علي ما استلناه من
الاعانة التقوي علي فعل الخيرات او ما يودي الي فعلها **والاحول** عن
معصية الله **الا بمعصية الله ولا قوة علي طاعة الله الا بهون الله**
العلي بالمتزلة المخرجة عن الضد والند والشبهة **العظيم** القدر الذي
يضع كل شيء عند ذكره **وهي علي الله علي سيدنا محمد وعليه وصيه**
وسلم تسليمها وهذا اذ الشروع في المقصود فنقول **وبه نستعين**
قوله **باب** خبر مهتد احد وفي اي هذا باب وهو لغة
الطريق الي الشيء والموصل اليه واصطلاحا اسم لنوع من مسايل
العلم المراد وهو حقيقة في الاجسام كباب المسجد مجاز في المعاني
كهذا **وما** موصول قائم مقام مضاف محذوف في اللفظ **التقدم**
هذا باب في بيان الذي **اتفق به السنة** وفي بيان الذي **تفقده**
الافيدة جمع فواد وهو القلب يدل عليه قوله قبل وتفقده القلب
والاعتقاد هو الربط والخزوه ويطلق علي العلم والظن والتقليد
فان كان جازما مطابقا لموجب فهو العلم وان كان جازما لا موجب
فهو التقليد ومن في قوله **من واجب امور الدين** انما للتبويض
لان واجب امور الدين انما من ان يكون نطقا واعتقادا ويجوز ان
تكون لبيان الجنس فيكون مراده ما يجب اعتقادا ونطقا وقد اشتمل
هذا الباب علي ماية عقيدة فاكثر ترجع الي ثلاثة اقسام قسم فيما
يجب لله تعالى وقسم فيما يستحيل عليه وقسم فيما يجوز عليه وقد ا
بما تقفده الافيدة فقالت **من ذلك الايمان بالقلب والنطق**
باللسان ظاهره ان الايمان مركب من التصديق والقرار ان عطفت
النطق علي القلب اما ان عطفته علي الايمان فلا يدل كلامه علي ان

باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة
باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة
باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة

باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة
باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة
باب في بيان ما يجب من العمل في الصلاة

مائه

ان يغفر الله له ولوالديه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

عقلاني والبرهان على انه ادهد له و احسن
وهذا هو الاقوى في البرهان وصفا
المتكامل في الذات والصفات

والاختراع **وما** يجب اعتقاده ان الله تعالى ليس **لاولية**
ابدا **ولا الاخرية** انقضا معني كلامه ان الله تعالى ليس **حورا**
 فيكون له اول ولا منقضا فيكون له اخر فهو واجب الوجود فيمال
 في حقه الاولية والاخرية وكانه قصد معني قوله تعالى هو الاول
 والاخر السابق للاشياء الباقى بعدها **وما** يجب اعتقاده ان الله
 تعالى **لا يبلغ كنهه** اي لا يدرك حقيقة **مفغمة الواصفون**
 فعدم ادراك حقيقة الذات من باب اولي **وما** يجب اعتقاده
 ان الله تعالى **لا يحيط بأمره** اي شانه **المفكرون** اي المتاملون
 لقوله تعالى كل يوم هو في شأن من الاحياء والامانة والاعزاز
 والاذلال والافقار والاعتنا وغير ذلك **يعبر المفكرون** اي يتعظ
 المتاملون **بآياته** اي العقلية والشرعية فالعقلية مخلوقاته وهي
 العالم بأسره وهو ما سوى الله تعالى والشرعية آياته كتدبيره وادلة مشهورة
 خطابه **ولا يتفكرون في ما يئس ذواته** بيا مشددة بينهما وبين الالف
 همزة وقد تبدل ها فيقال ماهية ومعناها الحقيقة قال عليه
 الصلاة والسلام تفكروا في مخلوقاته **ولا تفكروا في ذاتهم** **وما**

الكافر فذكره لهذه الحكمة فيه
سائر مضموننا هذا اي
ان عدوي
فمن لا شعبة ولا نظير ولا امور
يكون من الامور والشعبه سائر الامور
الامور ان يكون ساطع او في بعض الامور
فان قيل ان يكون الشعبه احصى
الذليل او القليل او النادر
فوله لا بد له فكله وانما
فوله اي حجة ان هذا ما يميل اليه

[illegible]

بذاته لأن هذه اللفظة لم يرد بها السمع وأحسن ما قيل في دفع
الاشكال ان الكلام يرفع ببيان معني الفوقية والعرش والمجيد
والذات الفوقية عبارة عن كون الشيء علي من غيره وبدي حقيقة
في الاجرام كقولنا زيد علي السطح مجاز في المعاني كقولنا السيد فوق
عبده وفوقية الله تعالى فوق عرشه فوقية معنوية بمعنى الشرف
وهي بمعنى الحكم والملك ترجع الي معني **العرش** اسم لكل
ساعة في الارادته هنا مخلوق عظيم وهو من جوهر خضر فوق السموات
وهو اول المخلوقات علي الارض له الف الف راس في كل راس الف الف
وجه وستماية الف وجه والوجه الواحد كطباق الدنيا الف الف
مرة وستماية الف مرة في الوجه الواحد الف الف لسان وستماية
الف لسان يسبح الله بالف الف لغة يخلق الله بكل لغة من لقائه خلقا
في ملكوته يسبحونه ويقدسونه اللغة دل علي وجوده الكتاب
والسنة والامجاع والمجيد يقال بالخفض صفة للعرش والرفع خبر
بستاده **صمد** ربه وهو المجيد اي العظيم وذات الشوحيته
والضمير في بذاته يجوز ان يعود علي العرش علي ان تكون البيا
معني في كقولك اقمتم حكمة اي فيها فكانه قال العرش المجيد اي
العظيم في ذاته ويجوز ان يعود علي الله تعالى فيكون المعني ان هذه
الفوقية المعنوية له تعالى بالذات لا بالغير من كثرة اموالها
وخامته اجناد وغرف ذلك **وما يجب اعتقاده وهو** ان الله
تعالى في كل مكان **تعالى** اخذ عليه ايضا في استعمال هذه اللفظ
من وجهين احدهما انه يفهم منه الجبهة وهو سبحانه وتعالى
مترو عن المكان والاخر انه يفهم منه ان علمه متجاوز
لذاته وليس كذلك بل هو صفة لا تنفك الذات **اجيب**

قوله وهو عرش كان الاول ان يقول وهو اي
الشرف بمعنى الحكم والعرش هو الملك والعرش
ان يقدم الملك علي الحكم كانه متفرع عنه
قوله وهو عرش كان الاول ان يقول وهو اي
الشرف بمعنى الحكم والعرش هو الملك والعرش
ان يقدم الملك علي الحكم كانه متفرع عنه

يجب اعتقاده ان المخلوقين من عباده تعالى لا يحيطون بشي من علمه
بمعني معلوماته **الابهار** فيه انه لم يحيطون به وسبح كرسيه
السموات والارض جهنم المحققين ان الكرسي جوهر محسوس لما
معني الاخبار انه جسم عظيم تحت العرش فوق السما السابعة
وعن ابي موسى وغيره انه لؤلؤة قال علي ومقاتل على قائمة من الكرسي
طولها مثل السموات السبع والارضين السبع **والابواب** هي
اي لا يشغلها حفظ ما فيها **وهو العلي** بالمنزلة العظم القدر
الرفيع الثقت الذي يصغر كل شيء عند ذكر عظيمته **وهنا**
انتهت اية الكرسي وهي خمسون كلمة حاوية لخمسين بركة
تقدس ما يستحيل عليه تعالى **فما** يجب اعتقاده ان من اسما
تعالى **العلم** معناه انه علي صفة لا يكتشف بها المعلومات والوجوه
والمعدومات ومنها **الخبر** معني المطلاع علي الشيء المتناوذة له
فهو تعالى متكامل لما غاب ولما حضر مطلع علي ما ظهر واستتور ومنها
المدبر قال تعالى يدبر الامر واصل التدبير النظر في عواقب الامور
لتتبع علي الوجه الاصل هذا في صفات البشر واماني حق الباري
تعالى فمعناه ابرام الامر وتنفيذه وقضاؤه ومنها **القدير** ما
في القدرة لان قدرته تعالى متعلقة بجميع الممكنات ومنها
السميع البصير ورد بهما الخبر والتعقد الامجاع عليهما فهو سبحانه
سامع لكلامه الازلي وكلام المخلوقين عند وجودهم ومنها **العلي**
الكبير قال تعالى فالحكم لله العلي الكبير ليس علوه سبحانه
وتعالى علوية ولا اختصاص ببقعة ولا كبرية بعظم جنة وكثرة بين
بل العلي وصفه وهو استحقاقه ليعزى اليه الجلال **فما يجب**
اعتقاده ان الله تعالى فوق عرشه **بذاته** اخذ عليه في قوله

قوله وهو عرش كان الاول ان يقول وهو اي
الشرف بمعنى الحكم والعرش هو الملك والعرش
ان يقدم الملك علي الحكم كانه متفرع عنه
قوله وهو عرش كان الاول ان يقول وهو اي
الشرف بمعنى الحكم والعرش هو الملك والعرش
ان يقدم الملك علي الحكم كانه متفرع عنه

بذاته
والعرش
السموات

بانه اراد ان علمه محيط بجميع الكائنات في اماكنها و اراد ان يبين قول
تعالى ما يكون من جنوي ثلاثة اهورا بهم الآية اي علمه محيط
بجميع الامكنة **وما يجب اعتقاده** ان الله تعالى **خلق الانسان**
اي اوجد جسده الصادق بالذکر والانی **وما يجب اعتقاده**
تعالى **يعلم ما اي الذي توسوس به نفسه** اي الانسان ووسوس
نفسه ما يخطر بباله ونسبة الوسوسة للنفس مجاز كنسبة
الانسان الشيطان في قوله تعالى وما انسانية الا الشيطان اذا لاقى
الشيطان علي ايجاد شي ولا اعدايمه **وهو سبحانه وتعالى اقرب**
اليه اي الى الانسان **من حبل الوريد** المراد بالوريد هنا قرب علي
لا قرب مسافة فهو مثل في قرط القرب لانه تعالى لما كان مطلعا
علي معلومات العباد وسرايرهم ولا يخفي عليه شي فكان ذاته تعالى
قريبة منه والحبل العروق شبة بالحبل استعارة من حيث اشتداد
الغم به وارتبط بالوريد عرق يبطن العنق **وما يجب اعتقاده**
ان **ما تسقط من ورقة** من زيادة اي وما تسقط ورقة من اي
ورقة كانت في جميع اقطار الارض **الا يعلمها ولا حية في ظلمات**
الارض بالجر عطف علي لفظ ورقة والمراد بها هنا اقل قليل
غير ما تقربا للافهام **ولا رطب** هو ما يثبت **ولا يابس** هو ما
ينبت **الذي كتاب مهي** قيل المراد به اللوح المحفوظ يعني ان اللوح
المحفوظ فيه علم كل شي مادق وما جمل حتي سقوط الورقة والحي
وهي لا تكليف ولا حساب عليهما ولا مجازات فما ظنك بالاعمال
المجازي عليهما بالتواب والعقاب نسأل الله العفو والعفوان
انه جواد كريم **وما يجب الايمان به** ان الله تعالى **علي**
العرش استوي لا يرد علي هذا اللفظ ما ورد علي قوله قبل فوق

عرشه لان القرآن آتي به وهو من المتشابه فمن العلماء ابن شهاب وماك
منعوا تاوليه وقالوا ومن به ولا نتعرض لمعناه ومنعوا من اجاز تاوليه
فصل اللابيضاح فمعني استوايه علي عرشه انه تعالى استوي عليه استيلا
ملك قادر قاهر ومن استوا علي اعظم الاشيا لان مادونه في ضمنه ومنطو
تحتة وقيل الاستوي معني العلوي علوم مرتبة ومكانة لا علوم مكان
وعلي الملك الحق حقيقة الخيرة الاستدارة وهي مستحيل علي
الله تعالى فيجب حمل اللفظ علي حاطة قدرته بجميع المكنات
والملكوت عبارة عن باطن الملك والملك هو الظاهر **وما يجب اعتقا**
ان الله تعالى له **الاسماء الحسنی** وصفت الاسماء وهي جمع بالحسني
وهو مفرد لانه جمع في المعني اذ هو مصدر والصحيح ان اسماء
تعالى غير متحصرة في التسعة والتسعين الواردة في الحديث والاصح انها
توقيفية لا يطلق عليه اسم الا بتوقيف من الشرع وله سبحانه **الصفات**
التي هي في العلم اي المرتفعة عن كل نقص **وما بين ان له اسما** وصفا
عقب ذلك بانها قد يمة فقال **ما بين** اي الله سبحانه وتعالى يروي
بزال متصفا **بجميع صفاته** ومسمى باشتائه ومعني لم يزل عبارة
عن القدم ولا يزال عبارة عن البقاء وقصد الشيخ بهذا او الذي قبله
الرد علي المعتزلة والرافضة الزاعمين انه لا علم له ولا قدرة له وعلي
القليل ان الله تعالى كان في انزله بلا اسم ولا صفة وان عبادة
هم الذين خلقوا له الاسماء والصفات **تعالى** اي تترده وتعاظم عما يقولون
من ان **تكون صفاته مخلوقة** وان تكون **اسماؤه محدثة** ظاهرة
هذا وما قبله ان صفات الافعال كالخلق والرزق والاحياء والاماتة
قديمة وهو قول الخنيفية ومك حيب الشعري ان احادته اي متجدد
لانها اضافات تغرض للقدرة وهي تعلقاتها بوجوداته المتجددات

بانه اراد ان علمه محيط بجميع الكائنات في اماكنها و اراد ان يبين قول
تعالى ما يكون من جنوي ثلاثة اهورا بهم الآية اي علمه محيط
بجميع الامكنة **وما يجب اعتقاده** ان الله تعالى **خلق الانسان**
اي اوجد جسده الصادق بالذکر والانی **وما يجب اعتقاده**
تعالى **يعلم ما اي الذي توسوس به نفسه** اي الانسان ووسوس
نفسه ما يخطر بباله ونسبة الوسوسة للنفس مجاز كنسبة
الانسان الشيطان في قوله تعالى وما انسانية الا الشيطان اذا لاقى
الشيطان علي ايجاد شي ولا اعدايمه **وهو سبحانه وتعالى اقرب**
اليه اي الى الانسان **من حبل الوريد** المراد بالوريد هنا قرب علي
لا قرب مسافة فهو مثل في قرط القرب لانه تعالى لما كان مطلعا
علي معلومات العباد وسرايرهم ولا يخفي عليه شي فكان ذاته تعالى
قريبة منه والحبل العروق شبة بالحبل استعارة من حيث اشتداد
الغم به وارتبط بالوريد عرق يبطن العنق **وما يجب اعتقاده**
ان **ما تسقط من ورقة** من زيادة اي وما تسقط ورقة من اي
ورقة كانت في جميع اقطار الارض **الا يعلمها ولا حية في ظلمات**
الارض بالجر عطف علي لفظ ورقة والمراد بها هنا اقل قليل
غير ما تقربا للافهام **ولا رطب** هو ما يثبت **ولا يابس** هو ما
ينبت **الذي كتاب مهي** قيل المراد به اللوح المحفوظ يعني ان اللوح
المحفوظ فيه علم كل شي مادق وما جمل حتي سقوط الورقة والحي
وهي لا تكليف ولا حساب عليهما ولا مجازات فما ظنك بالاعمال
المجازي عليهما بالتواب والعقاب نسأل الله العفو والعفوان
انه جواد كريم **وما يجب الايمان به** ان الله تعالى **علي**
العرش استوي لا يرد علي هذا اللفظ ما ورد علي قوله قبل فوق

قوله تعالى
قوله تعالى

قوله تعالى
قوله تعالى

قوله تعالى
قوله تعالى

قوله تعالى
قوله تعالى

قوله تعالى
قوله تعالى

قوله تعالى
قوله تعالى

قوله تعالى
قوله تعالى

قوله تعالى
قوله تعالى

محمود وريح

محمود وريح

الآوقات وجودها والاعمال في انصاف الباري سبحانه وتعالى بالاضافة
لكونه قبل العالم ومعه وبهده وبما صفت الذات فتدبره انفاقة
الذات وهي ثمانية: القدرة والاداءة والعلم والحياة والسمع والبصر
والكلام **ومما** يجب اعتقاده اجماعا ان الله تعالى **كلم موسى** عليه
الصلاة والسلام **بكلامه القديم الذي هو صفة ذاته** فخلق له في
في قلبه ومنه في اذنيه لسمع به كلامه ليس بصوت ولا حرف ليس
من كلمة بكل جارحة لم تقع له رؤيا عند الاكثر وقوله **لا خلق من**
يحمل ان يريد به ان موسى ما كلمه مخلوق وانما كلمه الله تعالى
ان يريد ان الكلام الذي كلم الله موسى به قديم ليس بمخلوق **ومما**
ظهر **للجبار** وهو طور سيناء من غير تكليف ولا تشبيه **فصار** كما في
مع الارض **من جلاله** تعالى وجلاله عند اهل الحق استحقاقه لتقديس
التعالي وهو رفعة وعلو وقيل ساخ غمام مجيئة معنى غاب في الارض
فهو يذهب حتى الان **ومما** يجب اعتقاده **ان القرآن كلام الله**
القيام بذاته **ليس بمخلوق فيبدي** **والا يصفه مخلوق فيستند** ابن العربي
يبين معناه يذهب وينفك معناه يتم قيل منه فقد يتفقد نقاد
قال الله تعالى لتقد البحر قبل ان تنفك كلمات ربي وكلامها منصوب
على جواب النفي الذي هو ليس **ومما** يجب اعتقاده **الايمان بالقرآن**
بتركيك الدال **ف** والصحيح انه مجموع ثلاثة اشياء العلم والقدرة
والارادة وهو الذي يجري عليه الفاظ الكتاب لانه قال فيها يا في
وكل ذلك قد قدره الله ربنا وقال علم كل شيء قبل كونه وقال تعالى
ان يكون في ملكه ملا يريد والضمائر في قوله **خير من شره خلقه**
ومر عابدة على القدرة تاويل خير مقدرة وراثة وشر مقدرة
والخاص **كل** انه يجب التصديق بموجبه ارادة الله تعالى

الممكنات

هذا الكلام الذي في القرآن
هو كلام الله تعالى
الذي هو قديم ليس بمخلوق
ولا يصفه مخلوق
ولا يشبهه
ولا يحدده
ولا يحيط به
ولا يحيط به
ولا يحيط به

الممكنات خيرا كانت او شرا خلوا او لمرا وفير الخير بالطاعة والحلو بلذتها
وثوابها والشر بالمعصية والمرمشقة وعقابها **وكل ذلك** اي الخير وما
بعده **قد قدره الله** ومعنى **ومما** اي **مباديها** اي **ببداية**
قد اي وقوعها على شكل دون شكل ووقت دون وقت
زمان دون زمان **من قضائه** اي عن قدرته عبرة بالتضيق عن القدرة
لانه يطلق عليها وعلى الارادة **ومما** يجب اعتقاده ان الله سبحانه
وتعالى **علم كل شيء** من الممكنات **قبل كونه** اي وقوعه **فجري** اي وقع
عليه اي على حسب علمه هذا هو الحق الذي يجب اعتقاده
واعتقاده غيره كفر يقتل مقتده ان لم يمت فانه قيل الرضي
بالقضاء واجب والكفر بقضائه الله وهو لا يجب الرضا به لان الرضي
بالكفر كفر **فالجواب** ان الكفر مقضي لا قضاء والرضا
انما يجب بالتضاد ون المقضي قال بعضهم قوله **لا يكون من**
عباده قوله ولا عمل الاوقه قضاء داخل في عموم قوله علم
كل شيء وقيل انما ذكره وان كان داخل فيه لبيان ان الله
تعالى قد يعلم الاشياء على الجملة والتفصيل ويعلم الجزئية
والكلية واعلم من قال ان الله يعلم الاشياء على الجملة لا على
التفصيل ويعلم الكلية لا الجزئية تعالى الله عن كفرهم وعصمنا
من اعتقادهم علمه وكرمه قوله **وسبق علمه به** هو عين قوله
علم كل شيء قبل كونه كونه تأكيد **انما** استدلال عليه بقوله
الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير الامركبة من فرق الاستفهام
والالسانية ومعناها تحقيق ما بعد ما لان الاستفهام اذا
دخل على النفي افاد الاثبات والتقرير ولا يجوز ان يكون الاستفهام
عليه بانه لا يستحالته عليه تعالى ومن في محل رفع على الناعلية

قوله بطان علمها وعلى ان الله
اي علم كل منها لا محمول

قوله قد قضاه اي قد علم

قوله لا يستلزم اي الاستفهام

Copyrighted material

والفعل محمد وفي التقدير لا يعلم الخالق مخلوقه او خلقه والخلق عام في
يتمثل ومن لا يعقل هذا قول اهل السنة وقالت المعتزلة من في موقف
نصب اي الا يعلم الله من خلق ومن لم يعقل فان الله تعالى يعلم عباد
دون افعاله تعالى الله عما يقولون واللطف في حقه يطلق بآزانه
بمعني العلم بخصيات الامور وغوامضها ومشاكلاتها ومعني الرحيم
ومعني فاعل اللطف وقوله **يُفَضِّلُ مَنْ يَشَاءُ فَيُخَلِّدُهُ بَعْدَ اِمْرٍ وَيُفَضِّلُ**
مَنْ يَشَاءُ فَيُؤَقِّدُهُ بَعْدَ اِمْرٍ دليل على قوله لا يكون من عباده الخ وقد
تقدم ان الهداية والتوفيق بمعنى واحد وهو خلق القدرة على الله
والضلال والخذلان بمعنى واحد ضد ذلك والعدل تصرف
المالك في ملكه والفضل اعطاء عطية بغير عوض **ثُمَّ فَرَعَ** على
قوله **يُفَضِّلُ** الخ فقال **فَكَلَّ** بالتثنية مبتدأ خبره **مَيْسَرٌ** اي ميسر
والتثنية للعوثر اي كل شيء ويروي فكل ميسر بالاضافة وهو مبتدأ
والخبر **يُسَيِّرُهُ اِلَى مَا يَشَاءُ** الذي **سَبَقَ فِي عِلْمِهِ وَقَدَرِهِ** من بمعنى في
متعلقة بسبق ومن في قوله **مَنْ يَشَاءُ** اسعيد لبيان السابق من علمه
وقدره والشقاوة عبارة عن المضرة اللاحقة في العقبي والسعادة
عبارة عن المنفعة اللاحقة في المعني **ثُمَّ اسْتَدْلَّ** على قوله
فكل الخ بقوله **تَعَالَى** اي تتره وتقدم عن **اَنْ يَكُونَ فِي مَلَكِهِ تَالِيفٌ**
اَوْ يَكُونَ لِاحَدٍ عَنْهُ غَنِيٌّ لو قال لشي بدل لاحد لكان اولي لانه
لكنه اي بلغظ احد اشارة لقوله تعالى يا ايها الناس انتم الفقراء
الي الله لان احد لا يقع على غير الناس وهو رد على المعتزلة
ونحوهم القايلين انهم قادرون على ايجاد افعاله قبل ايجادها
مستقنون عن ربحهم في حال اختراعهم لها وهذا هو الضلال الذي
لا شبهة فيه وكذا قوله **اَوْ يَكُونَ خَالِقٌ** بالرفع على ان يكون تامه **اللاهوت**

لانه لو كان الله تعالى
يخلق ما يشاء لكان
يخلق ما يشاء لكان
يخلق ما يشاء لكان

قوله وقدره
اي ارادته
اللاهوت

اللاهوت رد على المعتزلة ايضا دليله قوله تعالى لا اله الا هو خالق كل شيء
وفيه عموم لا يريد به الخصوص اذ يخرج منه ذاته وصفاته واسماؤه سبحانه
وتعالى **رَبِّ الْعَالَمِ** اي خالقهم وسيدهم **وَرَبِّ الْعَالَمِ وَالْمَلَكُوتِ** **وَرَبِّ الْعَالَمِ**
وسكناتهم **وَالْجَالِي** مع اجل وهو مدة الشيء ووقته هذا رد على القدرة
القايلين بان القاتل قد قطع على المقتول اجله وما قالوه باطل بل هو
ميت باجله قال تعالى ان اجل الله اذا جلا لي خرف اذا جلا لهم الياس
ساعة ولا يستقد مون وهذا تم الكلام على ما يجب له وما يستقبل
عليه **ثُمَّ اسْتَدْلَّ** يتكلم على ما يجوز عليه على سبيل التفضل
والاحسان من ايجاد الخلق بعد عدمهم وعدمهم بعد ايجادهم وبعبارة
الرسول **وَبَدَّ** اي فقال **الْبَاقِيَتِ الرِّسَالِ** اي ومن الجائز الذي يجب
اعتقاده والايان به **بَعَثَ** الرسل **الْيَسْمَ** اي الي العباد على تقدير
مضاف اي بعض العباد وهم المكلفون منهم يدل عليه قوله
لَا قِيَامَةَ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ او المقام الحجة عليه انما هو من وجدت فيه
شروط التكليف وهي البلوغ والعقل وبلوغ الدعوة فالصبي
والمجنون ومن لم تبلغه الدعوة غير مؤاخذ لقوله تعالى وما كنا
معذنين حتي نبعث رسولا **وَمِمَّا** يجب اعتقاده على ما قال
ع قوله **ثُمَّ خَتَمَ الرِّسَالَةَ** وهي اختتامها من النبي بخطبة التبليغ
وَالْيَسْمَ بكسر النون وبالذال المحمية وهي التحذير من السوء
وَالنَّبُوَّةَ من النبأ وهو الخبر او من النبوة وهي الرفعة **بِحُجَّتِهِ**
نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولما كانت رسالة نبينا محمد صلى
الله عليه وسلم مانعة من ظهور نبوة ورسالة بعده شبهت
بالحتم المانع من ظهورها ختم عليه فكان ختمهم صلى الله عليه
وسلم من كذب بذلك او شك فيه فهو كافر ثم ختم الرسالة

ون

قوله وهو المكلفون اي من الانبياء بالنسبة
لكل رسول ولا ينفع ولا يكفر بالنسبة لغيره
فمن صلى الله عليه وسلم فلم يرسل اليه غيره
وتسلط السيد سليمان انما هو تسلط
ملك لا رسالة اه عذري
قوله محمد اي رسالة وفيه عذري
قوله صلى الله عليه وسلم وفيه عذري
قوله ولما كانت رسالة نبينا كان الاول
للمؤمن ان يقول ولما كانت رسالة نبينا الخ
ولما كانت رسالة نبينا الخ

قوله بشراي مشر
للقائمين بالخير
قوله وجعله نذيرا
اي يحذروا للعاصي

قوله بشراي مشر
للقائمين بالخير
قوله وجعله نذيرا
اي يحذروا للعاصي

قوله وجعله
اي يحذروا

بقوله **فجعل** اي صير الله النبي صلى الله عليه وسلم **بشرا** اي بشرا من البشر
بشرا اي بشرا من البشر اذ اطلقت لا تكون الا بالجمع
فاذا قيدت جازان تكون بالشرك قوله تعالى فبشرهم بعد ان
وجعله نذيرا من النذارة وقد تقدمت وهي للعاصين والبشائر
وهي للطائعين **وذا عينا** من الدعوة وهي لجميع المكلفين والدعوة
الي الله تعالى بتبليغ التوحيد ومكافحة الكفر **فاذ ذر** اي باعذر
الي الله **وسرنا جافيرا** والاصل فيما ذكر قوله تعالى يا عباد الله
انا ارسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وذا عينا اي الله باذنه
مبشرا للمعني ذاسراج وهو استعارة النور الذي يتضمنه شرعه
فان من هداه الله يخرج بنوره من ظلمة الكفر وسببه بالسراج المار
دون الشمس والقمر لان نورها لا يورث منه نور وان اخذ فان
بتكاف ونور السراج يورث منه من غير تكلف **اسرجة** من غير تكلف
منه واذا ذهب نور الاصل بقي نور فرع ونورته صلى الله عليه وسلم
كذلك توخذ منه الانوار بغير تكلف ولا ينضب بذهابها صلى الله
عليه وسلم **وما يجب** اعتقاده ان الله سبحانه وتعالى **انزل**
عليه اي علي بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم **كتاب الحكم** بمعني
الحكم اي الذي اخبرته فيه علوم الاولين والآخرين او لانه امر
علي وجه لا يقع فيه اختلاف كما قال تعالى ولو كان من عند غيري
الله لوجدوا فيه اختلاف كثيرا **وشرح** بمعني فتح ووسع **يب**
اي بنبيه صلى الله عليه وسلم **دينه** دين الاسلام **التي**
اي المستقيم **وهدي بها** بالنبي صلى الله عليه وسلم **الضلال**
المراد به هذان دين الاسلام **المتقين** اي الذين لا غش في
وما يجب اعتقاده **ان المتاعاة** وهي القيامة اي انقراض

قوله بشراي مشر
للقائمين بالخير
قوله وجعله نذيرا
اي يحذروا للعاصي

الدنيا **اتية** اي جائية **لا ريب** اي لا شك **فيها** في علم الله تعالى
ورسله وملائكته والمؤمنين من كتب بذلك فهو كافر قال تعالى
واعتدنا لمن كذب بالساعة سعيرا ولا يعلم وقت مجيها علي
الحقيقة الا الله تعالى لكن لما شرط ذكرناها في **الاصل منها**
كثرة الجهل وقلة العلم واخارة الصبيان وكثرة الربا وكثرة الزنا والقتل
بين المسلمين في البلد ان قيل وهو اول الاشراط قيل وعنده يخلق
باب التوبة علي المؤمن والكافر والصحيح ان عدم قبول التوبة عند
طلوع الشمس من مغربها **وما يجب** اعتقاده **ان الله سبحانه**
وتعالى **يبعث** من يموت **هذا** اي اجمع المسمون عليه لكن اختلفوا
في معناه والصحيح الذي عليه الاكثر ان الله تعالى يعيد الذوات
بالكلية ثم يعيدها واستدلوا علي ذلك باسيا واحد ها قياس
الاعادة علي الابتداء واليه اشار الشيخ بقوله **كما يبعث الله**
التلاوة كما يبعثكم بعد الموت الي الحشر ويحشر العبد وله من الاعضاء
يشيكم بعد القوم موتكم الي الحشر ويحشر العبد وله من الاعضاء
ما كان له يوم ولد فمن قطع عنه عضو يعود اليه في القيامة حتي
الختان **وما يجب** اعتقاده **ان الله سبحانه وتعالى ضاعف** اي
كثرا **لعباد المؤمنين** دون الكافرين مطيعين او عاصيين مكلفين
او غير مكلفين وان اختلف في اجر الصبي لمن هو **الحسنات** جمع حسنة
وهي ما يحبها الانسان عليها شرعا عكس البسبة وهي ما يذم عليها
شرعا والمراد مضاعفة جزائها والمضاعفة انواع ثلثها في الاصل
وما يجب اعتقاده ان الله سبحانه وتعالى **صغف** اي تجاوز وعفي
علي سبيل التفضل والكرم **اي لعباد المؤمنين** والكافرين
بمسبب التوبة عن كيات السيئات ظاهر مع ما بعده ان الكبار
يكثر فيكون المضاعفة العشر الي سبعين الي ستمائة ضعف الي ان يعاف
الدنيا في الاخلاص وقلنا الي عشرة اشارة الي ان اقل مراتب المضاعفة عشرة لقلنا
لها وظاهر الآية انه له احد عشرة ولكن حديث الاسري صريح في ان له
لخمسة صلوات بخمسين صلاة (ان عدوي رحمه الله

قوله بشراي مشر
للقائمين بالخير
قوله وجعله نذيرا
اي يحذروا للعاصي

وبی

١٠١

١٢

او شهد
 او تقيين
 وحقا
 سواك
 مطلقا
 قوله
 اعلم
 عليه السلام
 به التاج والنجمة
 من ورق الجنة
 وكونها جنة

[illegible]

دار اي منزل **خلود** واستقر ارموتك **لا وليا** جمع ولي والمراد بهم
 المؤمنون وليس المراد بهم من فيه صفة زائدة علي الايمان باتفاق
 الشيخ يدل عليه قوله بعد وخلق النار فاعدها دار خلود لمن كفر به
 قال ابن القشيري لا يعلم محلهما الا الله تعالى **وما** يجب اعتقاده ان
 الله سبحانه وتعالى **المراد** اي اولياؤه المؤمنين **فيها** اي في الجنة
بالنظر الي وجهه الكريم المراد بالوجه عند الجمهور الذات وعنده الشيخ
 صفة لله تعالى معلومة من الشرح يجب الايمان بمما مع نفي الجوارح
 المستحيلة وليس المراد بالنظر ميل الحدقة الي الموضع لان هذا محال
 في حقه تعالى وانما المراد منه صفة تقوم بالموصوف توجب له
 رايا من غير تكبير ولا تشبيه وظاهر كلام الشرح ان روية الله سبحانه
 وتعالى حاصلة لكل احد من الامة حتي للنسب والمومني الامم السابقين
 وفي ذلك خلاف نقلناه في الكبير **وهي** اي الجنة المتقدم ذكرها **التي**
أهبط بالنسبة للفاعل والمفعول بمعنى أنزل منها آدم بالرفع علي
 المولد والنسب علي الثاني هو ابو البشر سمي به لانه كان آدم اللوح
 وهي حجة تميل الي سواد وكثيرة في الجنة ابو محمد كرامة النبي علي
 افضل الصلاة والسلام كان هبوطه يوم الجمعة وخلق يوم الجمعة
 في الجنة عدن عند الجمهور ومنها اخرج وانزل الي الارض بارض الهند
 وعاش الف سنة وكانت وفاته يوم الجمعة دفنه ولده شيت بال
 المثلثة في غار ابي قبيس **وسبب** هبوطه انه نهي عن اكل
 وهي التين او الخنطة او الكرمة فاكل منها ناسيا او متاولا انها غير التي
 نهي عنها وفي قوله وفي الخ رد علي من يقول ان الجنة التي أهبط
 آدم الجنة في الدنيا بارض عدن وفي قوله **بنت** وخلقته
 بامر ورد علي من يقول ان الذي أهبط غير آدم اي البشر وانما

في قوله دار اي منزل خلود واستقر ارموتك لا وليا جمع ولي والمراد بهم المؤمنون وليس المراد بهم من فيه صفة زائدة علي الايمان باتفاق الشيخ يدل عليه قوله بعد وخلق النار فاعدها دار خلود لمن كفر به قال ابن القشيري لا يعلم محلهما الا الله تعالى وما يجب اعتقاده ان الله سبحانه وتعالى المراد اي اولياؤه المؤمنين فيها اي في الجنة بالنظر الي وجهه الكريم المراد بالوجه عند الجمهور الذات وعنده الشيخ صفة لله تعالى معلومة من الشرح يجب الايمان بمما مع نفي الجوارح المستحيلة وليس المراد بالنظر ميل الحدقة الي الموضع لان هذا محال في حقه تعالى وانما المراد منه صفة تقوم بالموصوف توجب له رايا من غير تكبير ولا تشبيه وظاهر كلام الشرح ان روية الله سبحانه وتعالى حاصلة لكل احد من الامة حتي للنسب والمومني الامم السابقين وفي ذلك خلاف نقلناه في الكبير وهي اي الجنة المتقدم ذكرها التي أهبط بالنسبة للفاعل والمفعول بمعنى أنزل منها آدم بالرفع علي المولد والنسب علي الثاني هو ابو البشر سمي به لانه كان آدم اللوح وهي حجة تميل الي سواد وكثيرة في الجنة ابو محمد كرامة النبي علي افضل الصلاة والسلام كان هبوطه يوم الجمعة وخلق يوم الجمعة في الجنة عدن عند الجمهور ومنها اخرج وانزل الي الارض بارض الهند وعاش الف سنة وكانت وفاته يوم الجمعة دفنه ولده شيت بال المثلثة في غار ابي قبيس وسبب هبوطه انه نهي عن اكل وهي التين او الخنطة او الكرمة فاكل منها ناسيا او متاولا انها غير التي نهي عنها وفي قوله وفي الخ رد علي من يقول ان الجنة التي أهبط آدم الجنة في الدنيا بارض عدن وفي قوله بنت وخلقته بامر ورد علي من يقول ان الذي أهبط غير آدم اي البشر وانما

وهي العنق

رجل سمي باسمه كان في حد يقة علي ريق فاهبط منها الي ارضه
 متعلق باهبط والباقي **ما سبق** سببية يعني ان هبوطه الي الارض
 بسبب الذي سبق في سابق عليه انه يخلق آدم ويدخله الجنة ويشترط
 عليه شرطا ان يوفي به اهله فيها وان لم يوف به اخرجته منها فقصي الله
 عليه الا يوفيهم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **وما** يجب
 اعتقاده **ان الله خلق النار** يعني دار العقاب التي فيها النار **فأهبطها**
دار اي منزل خلود موبد لمن كفر به اي بالله اي جحد وجوده **والحد**
 اي ظلم وزاغ في اياته اي مخلوقا تم الدالة علي وجوده ووحدا نيتيه
 وصفاة والحد في كتبه المنزلة **ورسله** المرسله فمن جحد شيامن
 ذلك فهو كافر ودل كلام الشيخ علي ان الجنة والنار مخلوقتان موجودتان
 الآن دل علي وجودهما الكتاب والسنة وجميع اهل السنة فمن
 قال خلاف ذلك فهو كافر لا يعتد به **وما** يجب اعتقاده ان الله
جعلهم بمعنى صير من كفر به والحد في اياته وكتبه ورسله **مخجرون**
 اي ممنوعين عن **نهيته** تعالى هذا هو المفعول عليه عند اهل السنة
 لقوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون لان روية الله تعالى
 اعظم انكرامات والتشريف والكاف ليس اهلان ذلك **وما** يجب
 اعتقاده **ان الله تبارك** اي تزايد خيره وتعالى اي تعاظم عن صفات
 المخلوقين **في يوم القيامة والملك صفا** قال تعالى وجا
 ربك والملك صفا صفا وعدل عن لفظ الآية وعبره بالمستقبل قصد
 بذلك تفسيرها لان العرب تعبر بالماضي عن المستقبل اذا تحقق
 وقوعه واسناد المضي اليه تعالى مصروف عن ظاهر اجماعا ان
 يستعمل عليه الجملات والامكنة والحق فالسلف الصالح قالوا
 هذا من السير المكتوم الذي لا يشعروا كان مالك وغيره يقول في هذه

مراد من اي ملكه السابق

وهو المستند لهم لا يورد له مطلقا

قوله تعاظم الخ لانه الاول ان يقول اي تعاظم عن الصفات الخاوية او غير

اي كتم الله اخفاها

Copyrighted material

لا تحزن يا يحيى الخ
 ان شاء الله تعالى
 محمد بن يحيى مرآة

الخلاف
قوله عليه السلام
لأن الكفار وبعض المؤمنين
يسقطون في النار

كتاب به يده ولا يعطيه له علي يد ملك ولا يني حتي لا يطلع علي سر
احد فسوف يجاب **حسابا** اي سبلا هينا لا يناقش فيه
ولا يعرض له بما يشوه **ومن اتي كتابه رافضا** وهم الكفار اجماعا
فانك يملكون سعي التلاوة فسوف يدعوا بشور او يصلي
المصلح لا يخترق والمجمع بين هذه الآية وبين قوله تعالى واما من
كتاب بهما ان الكافر ثقل ثمنا الي عنقه ويثقب صدره فانه
ثمنا له منه فيا خذها كتابه اعاذنا الله من ذلك بمنعوكم
المواد الكريم **وما يجب اعتقاده ان الصراط** اي وجوده في الجحيم
والمرور عليه **حق** قال تعالى فلا اقبح العقبة قال مجاهد والعقبة
العقبة الصراط يضرب علي جهم كحد السيف مسيرته ثلاث
الاف عام الف سنة ميعود والف سنة استوي والف سنة
وفي مسلم مرفوعا يضرب الصراط بين ظهري جهم من الحديث
وقال ابو سعيد بلغني ان الجسر ارق من الشعر واحد من السيف
وجوز القاصي عياض ان يكون مخلوقا الان كجهم ويكون معني في
في الحديث يضرب اي يوقن بالمرور عليه او يخلقه الله حين يضرب
علي جهم ووقت المرور عليه بعد الحساب فمن بعد اه فقد يج
جعلنا الله من الناجين قال الحليمي لم يثبت انه يبقى الي خرو
الموحد من النار ويجوز واعليه الي الجنة او نزال ثم يعاد لهم ان
يعاد او تصعد به الملائكة الي السموات الذي في الاعراف وظاهره
يجوز انه بعد اي علي قدر اعمالهم التي كانوا يعملون في الدنيا
شمل ذلك للمؤمنين والكافرين وزعم بعضهم ان الكفار لا يرون
علي الصراط لانهم النار والاول ظاهر باقي الصالحين من قوام
النعمة وسلم انه جسر يضرب علي ظهري جهم يمر عليه جهم

اعتقاده لان الاجماع على ان من امن بقلبه ونطق بلسانه وعمل
 ولم يعتقد ان الامور مجزئة من هذه الثلاثة الله مومن وانما
 توطئة لبيان اربعة فوايد اشار الى اولها بقوله **يزيد** اي الى ايمان
 هو بسبب **زيادة الاعمال وينقص** بسبب **نقص الاعمال** **فيما**
فيما اي الاعمال **النقص** **والزيادة** ما ذكره من زيادة ايمان ونقصه
 باعتبار الثمرات هو مذهب جماعة اهل السنة من سلفنا ائمة
 وخلفنا وهو اخر قولنا مالك وكان ولا يقول يزيد ولا ينقص وقوله
 كلام بعضهم انه المشهور واطلاق اسم الايمان على الاعمال مستفاد
 عند اهل الحق قال تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم اجمعوا على ان
 المراد من ملائمتكم **نشر اشار** الى الفايده الثانية بقوله **ولا يترك**
 معنا لا يصح **قول الايمان** وهو التلغظ بالشهادتين **الاب**
 اي بعمل الجوارح وما ذكره مبني على القول بان العمل داخل في حقيقة
 الايمان وقيل الكمالات في كلامه على ظاهره وهو مبني على القول بان
 داخل في حقيقة الايمان وهو ما ذكره اول الباب وعليه اذا
 كان ايمانه كاملا من النيران لم يعمل صح ايمانه وكان غير كافي
نشر اشار الى الفايده الثالثة بقوله **ولا يترك** بمعنى لا يجمع
ولا عمل صحيح ما هو مقتضى نية **الايمان** اي قصد واثابة
 بقولنا ما هو مقتضى نية لان من الاقوال والافعال لا يقتضي
 نية كزوال النجاسة ورد الودائع والمغصوب والاذان وقدر
 القرآن **نشر اشار** الى الفايده الرابعة بقوله **ولا** اي ولا يكمل
 لا يصح **قول لا عمل ولا نية** **الايمان** **فقط السنة** النبوية وما
 اتباعه صلى الله عليه وسلم فيها جارية واتباع السلف الصالحين
 تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال صلى

اي لا يترك العمل
 عن محله

قوله صحيح
 الاصل
 استقامه
 لان قوله
 ولا يصح
 مستفاد
 عليه

منه على كل من وعنه وعلى

الصلاة والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي
 الحديث ثبت بذلك ان القول والعمل يجب ان يكونا معززين على السنة
 فما وافقها فهو المطلوب وما خالفها لم يلتفت اليه وكان معصية او قريبا
 منها **ومما** يجب اعتقاده **انه لا يترك احد بذنب من اهل الجنة**
 اي الاسلام **ك** ما قاله هو مذهب جميع اهل السنة سلفنا وخلفنا
 خلافا للخوارج حيث قالوا كل ذنب كبير وكل كبيرة محبطة للعمل ومزكها
 كافر وخلافا للمعتزلة حيث قالوا كل كبيرة محبطة للعمل ومزكها له منزلة
 بين المرتبتين لا يسمى مومنا ولا كافرا وانما يقال له فاسق وهذا بنا
 منهم على تحسين العقل وتقييده انتهى **ومما** يجب اعتقاده **ان**
الشهداء اي ارواح الشهداء اجمع شهيد وهو من قتل في سبيل الله في
 جهاد الكفار لا على كلمة الله **لحياء عند ربهم** اي في جنة ربهم **يزقون**
 مثل ما يزرق الاحياء يكون ويشربون ولله قوله تعالى ولا تحسبن الذين
 قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم يزقون سمو شهداء لان
 ارواحهم حضرت دار السلام وتخلان غيرهم فان ارواحهم لا يتصل الى الجنة
 فالشهيد بمعنى الشاهد اي الحاضر للجنة وخصوصا بالاشياء منها ان الله
 يقدر لهم في اول الملاقات وان الارض لا تاكل اجسادهم كالانبياء والعلماء
 والمؤمنين وانهم لا يسئلون في قبورهم **ومما** يجب اعتقاده **علي**
ما قاله قوله **وارواح اهل الجنة** اي اهل الجنة وهم المؤمنون
 تحسبهم مسيئين **واقية** اي غير فانية اذ الموت ليس بقا محض وانما
 هو انتقال من حال الى اخر **واقية** اي مستمرة لروية المقعد ها في الجنة
الي يوم يعثرون اي يوم القيامة **وارواح اهل الشقاوة** وهم
 الكفار **معتبة** اي يوم القيامة والارواح جميع رواح وهي مرادة

قوله انه لا يترك احد بذنب اي ما لم يكن مكلفا
 لا كما تعتقد في خارجه

قوله لا يترك احد بذنب اي ما لم يكن مكلفا
 لا كما تعتقد في خارجه

للمنفس على الصحيح وفي محله ثمة مخلوقة باجماع اهل السنة والجماعة
هل هي مخلوقة قبل الجسد او بعده علي قولين مشهورين حقيق
غير معلومة علي ما قاله ابن عباس واكثر السلف وهي مما استأثر
بعلمه **ومحل الروح** في حال الحياة القلب وبعد الوفاة مختلف
فارواح الانبياء عليهم الصلاة والسلام في الجنة وارواح الشهداء
حوامل طيور خضر تاكل من ثمار الجنة وتشرب من انهارها وارواح
السعد امن المؤمنين علي افضية القبور وتسرح حيث شاءت
يجب اعتقاده **ان المؤمنين يقتنون اي يجتهدون في قبورهم**
المراد به باجماع العلماء سوال الملكين منك بغتخ الكاف وتكر فقول
الشيخ **وبناء علي** تفسير ليعتقون ودليل ما قال قوله تعالى **ان الله**
الدين امنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وهو لا اله الا الله
وفي الاخرة السوال في القبر فثبت في الاول ظاهر كلام
ان الكافر لا يسئل وهو كذلك عند ابن عبد البر وقال القرطبي
القيم يسئل واتفقوا علي ان المنافق يسئل **الثاني** قوله في قبورهم
خرج نخرج الغالب لا مفهوما له لان كل ميت يسئل قبرا ولم يقع
تفرقت اجزائه ولا خص من ذلك جماعة منهم الشهيد **الثالث**
الاخبار تدل علي ان الفتنة مرة واحدة وعن بعضهم ان المؤمن
سبعاء والمنافق اربعين صباحا **الرابع** يسئل ابن حجر
تلبس الروح الجنة كما كانت فاجاب نعم لكن ظاهر الحديث
انما تخل في نصفه الاعلي **الخامس** ضفلة القبر وماله
حافتيه علي جسد الميت لم يخرج منها احد كما اخبر عليه الصلاة
والسلام الا فاطمة بنت اسد ومن قرأ قل هو الله احد في مريض
مات فيه تجاوز عنه عليه الصلاة والسلام **ما يجب اعتقاده**

هذا هو الصحيح في القبر
فان قيل قد روي في القبر
فان قيل قد روي في القبر
فان قيل قد روي في القبر

ان علي العباد انهم وجبتهم يومئذ وكافهم ذكورا واناثا اخرارا
وامراة من وقت التكليف **حفظه** جمع حافظ ككتاب وكتبه كتاب
يكتبون اعمالهم واموالهم حتي المباح والارين في المرض وعمل
القلب يجعل الله لهم علامة علي عمل القلب يميزون بذلك بين الحسن والسيئ
والاصل فيما ذكر قوله تعالى وان عليكم لحافظين كراما كاتبين يعلمون ما
تفعلون وقوله هادي الله عليه وسلم في الصحيحين يتعاقبون فيكم
ملائكة بالليل وملائكة بالنهار الحديث وان فقد الاجماع علي ذلك فمن
جمعه او كتب به او شك فيه فهو كافر وسماه حفظه لحفظه ما يصدر
من الانسان من قول وعمل وعلم به وحفظه الادميين من الجن ومعلم
والمعلم من الانسان شفعية وقلمهم لسانه ومدادهم ريشه لا يفرقون
العباد في حال حياتهم الا عند الخلا وعند الجماع فاذا مات المرء من قعد
ملكاه علي قبره يستغفران له الي يوم القيامة **فثبت**
قوله حفظه جمعهم باعتبار عدد والعباد **وما يجب اعتقاده** لا يشك
شي من ذلك اي من اعمال العباد **عن علي بن ابي طالب** صرح بذلك دفعا لما
قد يقوم ان فائدة كتب الحفظ انه تعالى يخفي عليه شي من اعمال
العباد اتقالي الله عن ذلك وانما فائدة توكيلهم لطف من الله تعالى
بعباده لانهم اذا علموا ان ملائكة تحفظ عليهم افعالهم ويكتبونها
تخرجوا من المعاصي واقامة المحبة عليهم اذا جحدوا **وما يجب اعتقاده**
ان ملك الموت اسمه عزرائيل وقيل عبيد الجبار **يقبض الروح** كلها
ارواح الناس والجن والملائكة **باذن ربه** قال تعالى قل متوكلون ملك
الموت الذي وكل بكم وفي حديث طويل رواه الطبراني وغيره عن ملك
الموت والله لو اردت قبض روح بمومنة ما قدرت علي ذلك حتي يكون
الله عز وجل ياذن بقبضها فان قيل جازي القرآن اسناد

قوله يكتبون اعمالهم
قوله يكتبون اعمالهم
قوله يكتبون اعمالهم
قوله يكتبون اعمالهم

هذا هو الصحيح في القبر
فان قيل قد روي في القبر
فان قيل قد روي في القبر
فان قيل قد روي في القبر

التوفي الي الله تعالى والى الملايكة قال تعالى انه يتوفي الانفس
موتها وقال تعالى حتى اذا جاء احكم الموت توفته رسلنا فالى الجحيم
ان اضافة التوفي الي الله تعالى لانه الفاعل حقيقة والى ملائكة
لانه المباشر للقبض والملايكة لانهم اعوانه ياخذون في جسد
من البدن فهو قابض وهم معالجون **وما** يجب اعتقاده **ان**
القرن **الافضل** **القرن** **الذين** **ارسل** **الله** **صلي** **الله** **عليه** **وسلم**
واسلم **واما** **ابنه** لقوله تعالى كنتم خيرة امة اخرجت للناس قيل
خطاب مشافهة اي انتم وقيل المراد بذلك جميع امة اي كنتم
الازل **ثم** **الذين** **يلونهم** **بما** **الذين** **يلونهم** لقوله صلي الله عليه وسلم
في الصحيحين خيرةكم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم قاله
ابن حنبل فلا ادري اقل رسول الله صلي الله عليه وسلم
قرنه مرتين او ثلاثا وتفسير المصنف الخيرية بالايان لانه من
لان كثيرا من الكفار كانوا في قرنه الاول ورسوله صلي الله عليه
وسلم ولم تنقسم رؤيتهم له صلي الله عليه وسلم لعدم ايمان
به صلي الله عليه وسلم **والخلف** في القرن ما هو فقيل
به الجليل واختاره بعضهم وهو الذي يؤخذ من كلام الشيخ قال
الاول الصحابة حتى ينقضوا والثاني التابعون حتى ينقضوا
والثالث تابع التابعين حتى ينقضوا وقيل المراد به السلف
والخلف في تحديده والاصح انه ماية **والخلف**
ما بعد القرن الثلاثة الحمد ووجه سواء او متفاضلون قال
فان قيل ما ذكرتموه من تفضيل القرن الاول يعارضه ما رواه
باسناد رواه ثقات ان النبي صلي الله عليه وسلم سئل هل احب الي
من اقاله قوم يحيون بعدكم فيجدون كتابا بين يديهم فيقولون
حيي يومنون

مراد بالقرن

ويؤمنون بي ولم يروني ويصدقون بما حث به ويعملون بما فيه فلهذا
خير منكم **اجيب** بانه لا يلزم من تفضيلهم في جهة من الجهات تفضيلهم
مطلقا **الكتاب** **الخيرية** المذكورة اما باعتبار الباطن وكثرة
الثواب ورفع الدرجات وذلك لا يعلم الا بخبر مقطوع به واما باعتبار
الظاهر ولا يحصل ذلك الا بالتفاوت في خصال الفضائل فمن كثرت
فيه فهو افضل في الظاهر دون الباطن فكم من قليل العمل افضل من
كثير **وما** يجب اعتقاده قطعا او ظنا ان افضل هذه الامة
صحابية نبيها محمد صلي الله عليه وسلم والصحابة بفتح الصاد
الاصحاب جمع صاحب وهو من لقي النبي صلي الله عليه وسلم ولما
تم مات علي الاسلام والصحابة كلهم عدول من لا ينس الفتن وغيرهم
باجماع من يعتمد به واولهم اسلاما علي الصديق ابو بكر الصديق رضي
الله عنه **والفضل** **الصحابة** **اهل** **الحق** **يقيم** **الذين** **بايعوه** **رضي** **الله**
عنهم وافضلهم اهل بيده وافضلهم العشرة ابو بكر وعمر وعثمان وعلي
وطاحته والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن ابن عوف وابو عبيدة
عامر ابن الجراح وافضلهم **الخلفاء** **الاربعة** جمع خليفة سميوا خلفاء
لانهم خلفوا رسول الله صلي الله عليه وسلم في الاحكام **والاشد**
جمع راشد **المرتب** **تكون** جمع هاد واللغات بمعنى واحد لانه تقول
ارشدك الله اي هداك وتقول هداك الله اي ارشدك والخلفاء
الاربعة متفاضلون في الفضيلة فافضلهم **ابو** **بكر** **الصديق** رضي
الله عنه ولما في الخلافة باجماع الصحابة وكانت مدة سنتين وقيل
وثلاثة اشهر ومات وسنه كس النبي صلي الله عليه وسلم **ثم**
يليه في الفضيلة **ابن** **الخطاب** رضي الله عنه وفي الخلافة كان
بأسخلاف ابو بكر رضي الله عنه ما واجهت الصحابة علي خلافته

مراد بالقرن

قوله الراشدون والراشدون في حقهم المصطفى
في الدين والهدى والهدى هو المصطفى
في الدنيا فقط والراشدون هم المهدون
في الدنيا والآخرة
واسمه عبد الله

قوله الصديق صدق النبي
صلي الله عليه وسلم
في النبوة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

وكانت مدته عشرة اعوام وكثير توفي وسنة كسني اي بكره عليه في
الفضيلة **عثمان** ابن عفان رضي الله عنه وفي الخلافة باجماع
الصحابة وكانت مدة خلافته ثلاث عشرة سنة قتل ظمأ وعد وانا **ثمة**
عليه في الفضيلة **علي** ابن ابي طالب رضي الله عنه وفي الخلافة
باجماع الصحابة وكانت مدة خلافته اربعة اعوام وقيل خمس سنين
توفي بالكوفة قتله عبد الرحمن ابن ملجم في محراب مسجد **ها رضي**
الله عنهم ونفقت بهم **اجمعين** وقد اشار النبي صلى الله عليه وسلم
الي مدة خلافتهم بقوله الخلافة بعدني ثلاثون سنة ثم تكون **مليكا**
عضوضا ولهذا قال معاوية رضي الله عنه لما ولي بعد انقضا **الخلافة**
انا اول الملوك **ع** انظر هل اراد بقوله **وان لا يذكر احد من صحابة**
الرسول عليه السلام **الا باحسن** **ذكر** معني قوله صلى الله عليه وسلم
اذ ذكر اصحابي فامسكوا اولاد النوطية لقوله **واما اني الكلب**
والسكوت عما **شجر** اي وقع بينهم من التراجع والقتال **وانهم اخو** اي
اوجب **الناس ان يلتمسوا** اي يطلب **لهم احسن المخرج** اي التاويل
واحق ان يظن يعني يتيقن **هم احسن المذهب** اي المذهب
في الدين حاصل ما قال انه يجب علي المسلم ان يتاويل ما نقل عنهم نقلا
صحيحا ما وقع منهم من قتال وخلاف احسن التاويل فيقول ما وقع
بين علي ومعاوية رضي الله عنهما ان عليا رضي الله عنه طلب
البيعة او اذا لا تقام الحدود ولا يستغنم امر الناس الا بالامام وطلب
معاوية العصا من من الذين قتلوا عثمان فوق ما وقع لكن اتفق
اهل الحق علي ان عليا رضي الله عنه اجتمد واصاب قلبه اجران
وان معاوية اجتمد واخطا فله اجر واحد **فمنه** لا تناقض
بين قوله والامساك الي اخو وقوله وان يلتمس لهم الخ فان

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

الاول

اي اعتقاد الحق في حق العلم

الاول في حق العامة والثاني في حق العلم اذ فرضهم البيان وازالة المشكك
والطاعة اي الانقياد واجب **لا تحجة للعلم** بالاعتقاد والفعل
بامثال الامور والنهي عن الزواجر ونسب الامية بقوله **من ولاية امورهم**
اي حكمهم **وقلنا** **يجمع** بين القولين في تاويل اولي الامر من قوله تعالى
اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم قال بعضهم المراد العلماء
العاملون بعلمهم الامرون بالمعروف والناهون عن المنكر وقال بعضهم
المراد بهم امر الحق العاملون بامر الله وامر السنة الامرون بالمعروف
والناهون عن المنكر والها يرون لا يطاعون لقوله صلى الله عليه
وسلم لا طاعة الا لله في **مقصود** الخالق رواه احمد والحاكم ومن هذه
المادة قول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه من راى منكم في احوالنا يعني
عن الحق فلينذكر في مقام اليه بلال او سلمان فقال لوراينا فيك
اغويجنا القومنا **ك** بسوقنا فقال الحمد لله الذي جعل في هذه
الامة من اذاري في اغويجنا قوم في بسيفه **وكذلك اتباع السلف**
الصالح وهم الصحابة في افعالهم وافعالهم وفيما تاولوه واستنبطوه
من اجتهادهم **واقصنا انارهم** اي اتباعهم واجب فان اطاع بظاهرهم
دون باطنه فانه عاص وليس بمطيع **وكذلك الاستغفار**
اي طلب المغفرة لهم واجب لقوله تعالى ربنا اغفر لنا ولاخواننا
الذين سبقونا بالايمان **واما** **الاستغفار** **فجزا** **الله احسن**
جزا **لك ترك الميثاق** **الدين** واجب والمراد بالجد الحق
بعد ظهوره ودفعه بالباطل والجدال مناظرة اهل البدع وانما
منع من ذلك لانه يؤدي الي البسطة معهم والطمع في الصحابة
وايقاع الشهادة في القلب قال مالك رضي الله عنه ان هذا
الجدال ليس من الدين في شيء وان كان المقصود من الجدال اظهار

وقال صاحبنا عليه وسلم من ترك الميثاق

Copyrighted material

أوفراق الكثر الزمن

خفف او فارق الكثر الزمن

عم اي كما اذا كان الزمن اوجله
الزمن او نصف الزمن

تقریر واحد احمد

باب

وقل مشرع في بيانها فقال **من بول** وهو من القبل **أفعايط**
 وحقيقته المنخفض من الأرض سمي به الفضلة الخارجة من الذكر
 من باب تسمية الشيء بما قرب منه **أو روي** المراد به الخارج من الذكر
 سواء كان بصوت أو غيره احترازاً من الخارج من الذكر أو من فرج المرأة
 فإنه لا ينقض وقوله **أفعايط** معطوف على ما لي ويجب الوضوء بها
 للشيء الذي يخرج من الذكر **من مذي** ابن القري هو يسكن النال
 المعجمة الفعل وبكرها الاسم فعلى هذا يكون التشديد أحسن
 لأن الاسم هو الذي يوصف بالخروج لا الفعل وظاهره أنه ينقض
 مطلقاً وليس كذلك بل فيه تفصيل نذكره قريباً إن شاء الله تعالى
 وإنما اعاد يخرج ليرتب عليه قوله **مع غسل الذكر كله منه فنية**
 دليله ما في الموطأ والصحيح أن علياً رضي الله عنه أمر المقداد
 أن يسئل له رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل إذا أراد
 من أهله فخرج منه المذي ماذا عليه قال المحدث أو فسالت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال **أفعايط** كما تقدم ذلك ما
 فليست فرجة وليتوضأ وضوء للصلاة وللفظ الخرج في الحديث
 ظاهر في جملة الذكر والمراد بالخرج فيه الفسل ويبين ذلك ما
 في مسلم مصححه ليفسل ذكره ويتوضأ وظاهر كلام الشيخ أو
 أن المستعين ولا تجزي فيه الحجارة وهو كذلك على المشهور
بطلان صلاة من ترك غسله كله قولان وفي افتقار الفسل
 المذكور إلى فنية قولان استظهر صاحب التوضيح الافتقار إلى
 التقيد وعليه إذا غسله من غير نية بعيد الصلاة ومقابلته
 ثم **وين** منته عند اعتدال الطبيعة وصفة خروجها فقال
وهو أي المذي ما أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالإنزال

قوله المذي ما أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالإنزال
 والمراد به المذي الذي يخرج من الذكر وهو من القبل
 وأما قوله المذي ما أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالإنزال
 والمراد به المذي الذي يخرج من الذكر وهو من القبل

الذكر

الذكر عند الملاعبة أو اللذة كما يفتح التائي التكرار واخذ من كلامه أنه
 إذا خرج بغیر لذة لا وضوء فيه واخذ منه أيضاً أن الانعاز من غير
 لذة لا وضوء فيه وهو المشهور ويؤخذ منه أيضاً أنه لا وضوء عليه
 إذا تكرر المذي في قلبه ولم يتعطل لذلك وهو المشهور المعروف وكذلك
 إذا التذ بالنظر فقط من غير مذي **وأما الوذي** بدال مهملة ابن العربي
 ومن رواه بهذا المعجمة فقد صحف ولك فيه وجهان ودي بدتد يد
 الباء وان شئت خففها **فيوما أبيض خائض** مجرمة وثامثلة أي
 تخين يخرج غالباً **بإثر البول** بكسر الهمزة وسكون الناء المثلثة
 ويفتحها **يجب منه ما يجب من البول** وهو الوضوء بمقتضاه **والأ**
 منه وهو استسراغ ما في المخرج بالسلت والتتر الخفيفين وفسل
 محله فقط وأما قيدنا بغالبه لأنه قد يخرج من غير بول أو يخرج
 معه أو قبله والمخالفة للمذي في بعض هذه الوجوه وفي العفة
 أي بامنا الفاصلة الله العلى مخالفة ما قبلها ما بعدها **ولما ذكر**
 ما يخرج من القبل وكان المذي من جلته وكان موجباً للوضوء فقط في
 بعض الصور ذكره ابن موهبات الوضوء استطراداً أي بامنا
 لمخالفة للمذي والوذي في الصفة فقال **وأما المذي** بتشديد
 الباء **فوالله الذي** بمعنى المدفوق أي المصبوب الذي يخرج
 دفعة بعد دفعة **عند اللذة الكبرى** بالجمع غالباً **رايحة** إذا
 كان رطباً من صحيح المزاج **كرايحة الطلع** بالعين المهملة وفيه لغة
 الطلع بالحاء المهملة وهو أول حمل النخلة يسقط عنه غبار وتقييد
 برطبها احترازاً من اليابس فإنه أشبه شيء بفضوض البيض **دين**
 ويصح المزاج احترازاً عما إذا كان مريضاً فإنه قد يتغير سنيه **وأما**
 رايحة وفايدة ذلك لو انتبه في جدد **باللذات** كرايحة الطلع

قوله الوضوء بمقتضاه أي
 البول بأن لا يخرج على
 وجه السلسل ٥

قوله المذي ما أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالإنزال

هذا صفة من الرجل **واما المرأة** يعني منيما فصفته **ما رقيق** **منه** وحكمه انه **يجب منه** اذا برز على وجه العادة والصحة **الظهر** اي الفصل وقيل لا يشترط بروزه بل يكفي في وجوب الفصل عليها احساسها به وقوله **يجب من هذا** اي من المرأة **ما رقيق** **ظاهر الجسد** تكرار مع ما تقدم ومع ما ياتي من قوله ويجب الطهر مما ذكرنا من خروج الماء العاقل في نوم او يقظة من رجل او امرأة **فان قيل** لم خص الحكم بالمرأة دون الرجل **فيل** لئلا يتوهم متوهم ان المرأة لا يجب عليها الفصل من منيما واما الفصل من مني الرجل فمخوف غير متوهم وقوله **يجب** غسل جميع ظاهر الجسد **من ظهري** اي انقطاع الخبيصة اي الخبيض تشبيه لافادة الحكم **فان قيل** لا يقاس الا باليس منصوصا عليه والفصل من الجنب والخبيض كلاهما منصوص عليه **فالجواب** من وجوه ثلاثة احدها وعليه تقتصر ان الفصل من الخبيض اشهر من الفصل من المنى ولذا انكرت عائشة عليا وسلم حين قالت النبي صلى الله عليه وسلم المرأة ترى في المنام ما يري الرجل اقتضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم نعم فلتغتسل فقال عائشة رضي الله عنها اي لك وهل ترى ذلك المرأة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم تربت يمينك ومن اين يكون المشي ثم اشار الى خاتمة الستة التي ذكرها من الاحداث بقوله **دم الاستحاضة** وهو سيلان الدم في غير ايام زمن الحيض والنفاس من عرق فمعه ادي الى وجه يسمى العادل بكسر اللام المعجمة **منه الوضوء** اذا كان انقطاعه اكثر من اثني عشر يوما اذا كان اثني عشر يوما اكثر من انقطاعه او تساوي الامر ان فانه لا يجب عليها الوضوء **ينقض** لها اي المستحاضة ابن العربي في التي لا تقي ومطابق

توضيح قوله اي الخبيض الخ اي ليس المراد ما تقدم منها طهر فاصل وقاخرها طهر فاصل المراد الطهر الخبيض مطلقا نقضه طهر فاصل او لا تأخره طهر فاصل او لا تأخره

قوله اي الخبيض الخ اي ليس المراد ما تقدم منها طهر فاصل وقاخرها طهر فاصل المراد الطهر الخبيض مطلقا نقضه طهر فاصل او لا تأخره طهر فاصل او لا تأخره

توضيح قوله اي الخبيض الخ اي ليس المراد ما تقدم منها طهر فاصل وقاخرها طهر فاصل المراد الطهر الخبيض مطلقا نقضه طهر فاصل او لا تأخره طهر فاصل او لا تأخره

يعني

يعني لا ينقطع **وسلس البول** بكسر اللام التي بين السينين اسم فاعل صفة للرجل او بفتحها اسم للخارج علي حد في مضاف تقديره لمصاحب سلس البول ابن العربي معناه ان يكثر بول الانسان بلا خرقاة **ان يتوضأ لكل صلاة** ويكون متصلا بها الصلاة وفي استحباب غسل فرجهما قولان وامان لازم دم الاستحاضة او سلس البول ولم يفرق فلا يجب منه الوضوء لانه خرج ولا يستحب اذا لا فائدة في الموضوع سيلان النجاسة وهل تعتبر كثرة الملازمة وقلتها باوقات الصلاة او مطلقا قولان وحيث قلنا بسقوط الموضوع عن صاحب السلس فهل يكون ذلك خاصة لمن نزل به لا يتعداه او سقوط ذلك يجعل الخارج كالعالم فيه قولان مشهورهما الكراهة ينهي عليها جازا ما تمته غيره صحيحان او غير صحيح **وهذا اخر الكلام** علي ما ذكر من الاحداث واما الحساب فجمع سبب وهو لغة الجبل واصطلاحا ما لا ينقض الموضوع بنفسه ولكن بما يؤيده الي الحد وهو علي ما ذكر الشيخ ثلاثة زوال العقل وليس من تشبهت ومسا الذكر وقد اشار الي الاول بقوله **ويجب الوضوء** وجوده الرافض **من زوال** بمعنى استتار العقل واستتاره يكون باحد اربعة اشياء احدها اما بسبب **نوم مستثقل** بنوع القاف وهو الذي يخاط العقل وينزع العقل فيستمر صاحبه بما فعل وهو ما طویل فينقض النجاسة او يصير فينقض علي المهور ومفهوم مستثقل ان الخفيف الذي يستمر صاحبه يادي سبب لا ينقض وهو كذلك مطلقا في فقير كان او طويلا لما في مسلم كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتامون ثم يصلون ولا يتوضئون كذا اجل عياض الحديث علي الخفيف لكن يستحب من الطويل الوضوء **ثانيها** اشار اليه بقوله **او ان قال** مالك ومن اعني عليه فعليه الوضوء **ثالثها**

توضيح قوله اي الخبيض الخ اي ليس المراد ما تقدم منها طهر فاصل وقاخرها طهر فاصل المراد الطهر الخبيض مطلقا نقضه طهر فاصل او لا تأخره طهر فاصل او لا تأخره

الاغنى من هذا في الراس

قوله والنمى من
عطف الشئ
على الشئ

ان يسمو كان
الثوب خفيفا
او كثيفا

هذا هو الوجه
الذي هو الوجه
الذي هو الوجه
الذي هو الوجه

اشارة اليه بقوله **او سكر** ظاهره سكر عوام او حلال وهو كذا **او سكر**
اشارة اليه بقوله **او غيب** **او غيب** انما وجب الوضوء منه والذين قبله
لانه لما وجب بالنوم مع كونه اخف حالا من هذه الثلاثة لانه
يزول بيسير الانتباه كان وجوبه بهذه الامور اولى لانها اقل في
استتار العقل والتمييز **فليس** **ان** الاول ظاهر كلامه ان زوال
العقل بغير هذه الاربعة لا يوجب الوضوء وهو كذا عند ابن القاسم
الثاني المشهور ان فقد ان العقل لا ينقض الطهارة الكبرى
والسبب الثاني اشارة اليه بقوله **وجب الوضوء من الملاسة**
وهي ما دون الجماع على ما فسره جماعة من الصحابة والتابعين
وما لك واصحابه قوله تعالى **او لامستم النساء** اجل قصد **اللذة**
وجد ها او لا ووجود اللذة من غير قصد كان اللامس رجلا او امراة
كان الملموس فلفظ او شعر كانت الملاسة على ثوب او غير ثوب
على قول ابن القاسم وابقاه بعضهم على ظاهره وقيد به بعضهم
بان يكون الثوب خفيفا وقيد **كلام الشيخ** اذا كان اللامس
بما اذا كان الملموس من ثيابه بلمسه عادة احترازا من الصغيرة
لانه لا يثبت محظا بلمسه عادة وكذا المحرم لقيام المانع العادي وقيل
هذا كله في اللامس واما الملموس فان بلغ والتدبؤا والافلاشي
عليه ما لم يقصد اللذة فيصير لامسا **قوله** **والمباشرة بالمحبة**
للذوق **حشو** **وكان** **الوضوء** **من القبلة** **بضم** **القاف** بمعنى
التقبيل **للذوق** ظاهره سوا كانت على الفم او غيره وانه يعتبر بقصد
اللذة وهو كذا على احد القولين والمشهور ان القبلة على الفم
تنقض مطلقا لانما مظنة اللذة غالبها ما تكن قريبة مارة
للذوق كقبلة صغيرة على قصد الرحلة او ذات محرم على سبيل

الوداع

الوداع او الوداد ان القبلة على غير الفم لا تنقض الا بقصد اللذة او وجودها
والسبب الثالث انه عليه بقوله **من** اي ويجب الوضوء من **من**
الذوق على المشهور في الموطأ وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا مس احدكم ذكره فليستوضا واملح ديث هل هو الا بضعه منك
فخصيف متكلم فيه وظاهر كلام الشيخ ان مس الذكر ينقض مطلقا اعني
مس ذكر نفسه المتصل او غيره والمشهور ان مسه لا ينقض الا اذا مس
ذكر نفسه المتصل وظاهره ايضا مسه عمد او سهوا من الكرم او غيرها
التداع ولا هو كذا على المشهور وظاهره ايضا باي عضو كان وهو
من ذهب العراقيين والمشهور انه لا ينقض الا اذا مسه بباطن الكف
او بياض الاصابع او بجنبهما ولو بامسح زائدة مساوية للاصابع
في التصرف والمجساس وظاهره ايضا ان مس الخنثى ذكره ينقض
مطلقا والذي في المختصر ان كان مشكلا فنقض وان كان غير مشكلا اغتبر
في حقه ما حكم له به وظاهره ايضا انه ينقض اذا مسه من فوق
حائل مطلقا وفيه تفصيل وهو ان كان كثيفا فلا ينقض قولا واحدا وان
كان خفيفا فروايتان اشهرهما عدم النقض وظاهره ان مس الدر والاشنين
لا ينقض وهو كذا على المشهور **ولما كان الخلاف في مس**
المرأة فرجها اقوي من الخلاف في مس الرجل ذكره نبيه على ذلك بقوله
واختلف في مس المرأة فرجها في ايجاب الوضوء **لك** على ثلاث
روايات **احد** **اهما** وهو من ذهب المدونة وصححه عبد الوهاب
عدم النقض لقوله في الحديث اذا مس احدكم ذكره فليستوضي وروايته
مفهوم لقب **تايم** **النقض** واستظهرها صاحب التوضيح
حديث من افنى بيده الى فرجة لان الفرجة لقطة العورة فيقع على الذكر
وفرج المرأة قال **لما** لا ينقض اذا مسه ظاهره والنقض ان قبضت

قوله على الا بضعه منك يبيع النقول
بضمه كسر اليا ويبيع اليا تقول بضمه
بضمها وبضمها هو غرض

Copyrighted material

عليه او الطفت والاطاف ان تدخل المرأة يد يها بين شفرتيها وهذا
آخر الكلام على ما ذكرنا مما يجب منه الوضوء وما يجب منه الفسح
فخمسة على ما ذكرنا **الاول** اشار اليه بقوله **وجوب الطهر** اي الفسح
بما ذكرنا من خروج الماء الى المني الدافق بمعنى المد فوق اي
المصوب دفعة بعد دفعة لاجل حصول اللذة **ظاهر** ولو كانت
غير معتادة وهو كذلك عند سجنون وابن شعبان والمشهور انه
لا يجب الفسل الا اذا كانت معتادة اما اذا خرج لغير لذة او لذة
غير معتادة كمن حك لجرب قاتل فلا يغسل واذا قلنا بعدم الفسل
فهو يجب الوضوء فهل يجب الوضوء او ليس يجب قولان نسب
الاول لظاهر المذهب ووجهه بان هذا الخارج له تاثير في
فلان لم يوثق في الكبرى فلا اقل من الصغرى وخروج المني لذة
للفسل سواء حصل **في نوم او يقظة** يفتح الثاني ولا يكون سكون
صد النوم من رجل او امرأة ولا يشترط في وجوب الفسل
خروجه للذة ان تكون اللذة مقارفة للخروج فكل من يجب الفسل
لخروجه بعد ذهاب اللذة مثل ان يجامع فيلته ولم يتزل تخرج
منه المني قبل ان يغتسل او يلبث بغير جماع ثم يخرج منه المني
بعد ذهابه بجملة ولم يغتسل عند اللذة وجوب الفسل
في الاولى متفق عليه وفي الثانية على المشهور فلو خرج في
الاولى بعد الفسل لم يجب عليه الفسل ثانيا لانه قد اغتسل
والجناية الواحدة لا يتكرر الفسل لها وهل يجب الوضوء
بقولان المتقدمان **والواجب الثاني** اشار اليه بقوله
او انقطاع دم الحيض سواء به دم الحيض لان الحيض اعم من
الحيضة لان الحيضة انما تطلق اذا انقطع ما طهر فاصل

هذا هو الوجه في وجوب الفسل في خروج المني لذة او غير لذة



الحيض

طهر فاصل والحيض شرعا هو الدم الخارج بنفسه من فرج المرأة
الممكن حملها عادة غير زائد على خمسة عشر يوما من غير مرض ولا
ولادة احتزن يخرج بنفسه من الخارج يخرج ونحوه فيمن فرج من
الخارج من غير الفرج كالدم وبالممكن حملها عادة من الخارج من
الصغيرة كينت سبع سنين واليايسة كينت سبعين وقيل خمسين
وبغير زائد على خمسة عشر يوما مما زاد على ذلك فانه يكون استسحا
وبغير مرض من الخارج بسبب مرض غير الاستحاضة وبلا ولادة من
دم النفاس ودليل وجوب الفسل منه قوله تعالى ولا تقربوهن
حتى يظهرن وفي الموطأ من قوله صلى الله عليه وسلم لغاطمة بنت
ابن خبيش دفع الصلاة فذكر الايام التي تحيض فيها ثم اغتسل
وصلى **والواجب الثالث** اشار اليه بقوله **او دم الحيض**
ع انظر كيف اوجب الفسل من انقطاع دم الاستحاضة وهذا لم
يروه احد عن مالك ولم يقل به احد من اصحابه ونحوه في
وقال ج اختلف في انقطاع دم الاستحاضة على ثلاثة اقوال فقيل
لا اثر له وقيل تظهر منه استحبابا واليه رجح مالك والقولان في اللدونة
وقيل انما تغتسل منه وجوبا على ظاهر نقل الباقي قال مالك مرة
تغتسل ومرة ليس ذلك عليه لوقال ابن القاسم ذلك واسع ان عرفت
هذا فاعلم انه لا اعتراض على الشيخ في قوله ان الفسل واجب **والواجب**
الرابع اشار اليه بقوله **او انقطاع دم النفاس** بكسر النون وهو
لغة ولادة المرأة لانفس الدم وشرعا الدم الخارج من الفرج
لاجل الولادة على جملة الصحة والعادة واحتزن بالخارج من الفرج
عن الخارج من غيره ولاجل الولادة عن الخارج لغير ما كدم الحيض
والجرح وجملة الصحة والعادة عن الخارج فيما زاد على مدة النفاس

واما الحيض لغة هو الدم السائل من فرج المرأة
قوله كينت وهذه لا تحتاج الى سؤال
سبعين واليايسة خمس مائة ان قطعت الفسح
فلا يخرج منها حيض فان كان قطعت
او شككت في كونه حيضا فان كان قطعت
فقط بعد مدة فليس بحيض
لنا خمسة احوال وقول التسع ليس
بحيض قطعا او التسع الى المراهقة
بسال الناس ودم السبعين اليها
فقط ليس بحيض قطعا الا عدوى

هذا هو الوجه في وجوب الفسل في خروج المني لذة او غير لذة

وهو استون يوما دليل وجوب الفسل منه الاجماع **ك** دم الاستمارة

ذلك ما في الموطأ ومسلم من قوله صلى الله عليه وسلم إذا جئنا
بين شعبي الأربع ثم جئتكم ها فقد وجب الفضل وهذه الحديث
نايض لما رواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم إذا جئنا
أو أقيمت فلا فضل ولما روي من قوله صلى الله عليه وسلم إنما المال
ثم استظهر ذكر أشياء وجهها مقيب الحقة فقال ومقيب

بالعقد وهذا اذا كانا بالغيرين او كان الزوج ؛ لعا والامر بالطلاق
مثلا **واذا علم انه يحصن الزوجين** وان لم ينتشر به وطناً
في موضعها ان شاء الله تعالى **وخا** هي **انه يحل المظنة**
الذي طلقها وهو الحرة واصا مطلقا العبد فيجزيها اذا اطلقها بنية

صله انه لا يشترط الانتشار في الثلاثة الاول واما تحقيق
المطلقة فلا بد من الانتشار قال ع وانظر هل حصل تحقيق
المطلقة ثلاثا بنفسها مرفوعة حائل عليها حائل كشيء او
الحائل الخفيف كالكشف او يقال انه بمنزلة العدم وكذا ايضا

حجه ولقضية من قابل ويحدي **وسا** بهما انه **يفسد** التمس
فرضا كان او فلقا لعدا كان او انسيا او يلزمه القضاء والكفار في
يتم من ان تم والافا القضاء فقط كتم ذلك في النقل **ولما**
ذكر من وجهات الفصل انتطاع دم الحوض والنفاث انتقل

ابن عبيد الوهاب وقال ابن القاسم التميمي
ابن عبيد الحكم الجصفي ابلغ وشرة هذا الخلف تظهر في
المعاداة لاحدي العلمين فعلي قول ابن القاسم اذا رايت

في المستدرة فنقل الباجي عنه انما لا تطهر الى الجفوف ونقل عنه
المازري انما اذا مر الجفوف طوبى ولم يقل اذا مر القصة تنقل
الجفوف خليل وما قاله المازري واضح ان كانت صورة المسئلة

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the previous page, mentioning various names and dates.

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, starting with "و بعد از آنکه" (And after that).

[Faint handwritten text in Devanagari script]

قوله
وعلى العالم
الانشاروحا

الزوجين وحل
الزوجين وحل
وهو الفم وانظر هل
تكميل الصدق ونحوه

[illegible]

Handwritten text in a script, likely Indic, possibly a signature or a short passage.

فليس للاختلاف في القول
بما يختلف في القول
فيما عدا ذلك
فوالله اعلم
بما لا تعلمون

الشيخ الاسلام

فَقُلْ لِلَّهِ الْحُكْمُ
مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّ فَعْلَ الْإِنْسَانِ
شَيْءٌ عَظِيمٌ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دروسا لمن يلاحظها
ووضعها على أربعة أركان

المواضع
في الحارة العلية المنيعة
الحالة التي هي في يد الله تعالى
والتي هي في يد الله تعالى
والتي هي في يد الله تعالى
والتي هي في يد الله تعالى
والتي هي في يد الله تعالى
والتي هي في يد الله تعالى

فانه يقال له هذا الدم من المولد وليس بطهر ثم انقل يتكلم
علي حكم الاستحاضة فقال **ومن تمادي بها الدم بلغت** اي مكثت
خمس عشرة يوما هذا اذا كانت مبتدأة لانه اكثر الحيض في جنه
ثم هي بعد الخمسة عشر يوما يحكم لها بانها استحاضة مبررة
كانت او غير مميزة وثمره ذلك انها **تظهر** اي تقبض طاهر
سوا كانت مبررة او غير مميزة والذي في الجواهر انها تقبض ان
تميز ما بين الدمين وان لم تميز ففسلما عند الحكم عليها
بالاستحاضة مجز وتقدم الخلاف في كون غسلها واجبا او مستحب
والكلام على معنى الاستحاضة وصفة دميها **ومن تم** اي
انها **تغوص وتغلي ويأتيها** اي يطاؤها **وزوجها** لان حكمها
حكم الطاهر في جميع الاشياء وتيدنا كلامه بقولنا ان اكانت مبتدأة
احترزا من المعتادة فان فيها تفصيلا لانها اما ان تختلف
عادتها اولها فان لم تختلف استظهرت على عادتها بثلاثة ايام
مالم تجاوز خمسة عشر يوما وان اختلفت استظهرت على
عادتها مثل ان حيض في بعض الازمنة عشرة ايام وفي بعض
خمس استظهرت على العشرة بثلاثة ايام **وما انزلها**
على الحيض شرع يتكلم على النفاق قال **واذا انقضت**
النفس اي من النون وفتح الفاء والمد على وزن عشر ايام
عليه وزن حمز او نفسا بفتح النون والفا جميعا المرأة القوي والدم
والنفاس بكسر النون تقدم معناه لفظة وشرعا ويصرفه انظار
بما يعرف به انقطاع دم الحيض من القصصة والجوف واذا
انقطع عما ذكر **وان كان يقرّب الولادة** بكسر الواو وفتح
الولد **انزلت وحلت** وتقرّب بها الطهر من الدم فان

بقية ما ظهر من خروج الوليد لم يخرجها وتعيد كلما صلت وظاهر كلامه
صانرا فيما تقدم انما اذا اولدت ولدا جافا لا غسل عليها وهو احد القولين
ومقابلها وهو المشهور انه يجب عليها الغسل وفيه من قوله وان كان الخ
انه لا حد لاقل النفس وهو كذلك على المشهور **واما الشبهة**
الاولى في قوله **وانما تدعى بها** اي بالنفس الدم **جاءت** **استمر**
انيلة على المشهور **ثم** ان استمر بعد الستين او انقطع ثم عاودها قبل
مقدار الظهر لا تستظهر وان غسلك **وكانت** **مستحاضة** **تخ** وظاهر قوله
تخلي وتصوم وتوطأ **سرا** كانت تميزا لان جهلت الحكم وجعلت
شهر مثلا من غير صلاة قضت ما فاتها من الصلاة وقيل يستحب
لها الاعادة اما ان انقطع الدم بعد الستين وعادها بعد مقدار
الظهر فهو دم حيض **واما انتهى الكلام** في وجبات
الوضوء والغسل عقب ذلك بما يكونان به فقال **باب** **الطهارة**
اي هذا باب في بيان اشراط **طهارة الماء** اي طهوريته للوضوء
والغسل وبيان صفته وصفته ما لا يشتمل فيها **وفي بيان اشراط**
طهارة **وفي بيان طهارة البغية للصلاة** **وفي بيان اشراط ما يجزئ**
من التماس في الصلاة وغير ذلك وافتتح الباب بقوله **والمصلي**
يتأجر ربه وهو بعض حديث رواه مالك في الموطأ ومناجات
المصلي ربه عبارة عن احضار القلب والخشوع في الصلاة وما
افتتح به ليس داخل تحت الترجمة وانما ذكره ليرتب عليه قوله
فغلب اي المصلي **ان يتأهب** اي يستعد **لذلك** اي للصلاة
وما احتوت عليه من المناجات **بالوضوء او الطهارة** اي الغسل لان
هذه الحالة لعظم شرفها **سجدة** تقطعا وتشريفا وتعليلها وتزكيتها
الوضوء والطهارة وانما قيد الطهارة بقوله **ان وجب عليه الطهارة** اي الغسل

الرجوع

قوله يا ايها الهنداسيني
عليك القول يا ابن الهنداسيني
عنه العسل اذا خرج
الوكس حافا وهو ضيق
والعقد انه يحزن
كما ذكرنا في كتابه

[illegible]

عمر زعيم علي ستين يوما
هو المد الحارج بسبعين الولا
كان مهمل فماد واصطلاحا
مناه لغة ولادة المرأة
اللغة وضاع في الاصطلاح اما
القاس له معين معاني

تتمه قال في الحاصل ان صور استعمال الآسنة عشر صورة لان استعماله اولا انما في صورة
 في حكم خبث وهاتان صورتان واما في طهارة مسنونة او مستحقة وهذه صورة واما في غسل الآسنة
 الرابعة وفي كل واحد من هذه اذا استعمل ثانيا فلا بد ان يستعمل في احد هاتين صورتين
 خبث بكونه استعماله في احد هاتين صورتين وكذا بكونه استعماله في الطهارة المسنونة
 وهاتان صورتان ولا يكون في غسل الآسنة هاتان صورتان ايضا والمستحقة في الطهارة المسنونة
 بكونه استعماله في رفع الحدث وحكم الحائض وكذا في الطهارة المستحقة
 باحد وجهاته المتقدمة لان الاستعداد بالفضل لا يكون الا اذا وجب
 والاستعداد بالوضوء قد يكون بغير وجوب اذ يستحب تحصيله لكل
 فرض بعد ان صلى به ولا يستحب الفصل لكل صلاة بل ربما كان بعد
 ويكون ذلك الوضوء الفصل **بما طاهر غير مشوب** اي غير مخلوط
 بنجاسة غير احدى اوصاف الثلاثة وقوله **ولا يباح تغييره**
خالطه من شيء نجس او طاهر تكرار بحسب المهور كونه ليرتبط
 قوله **الا ما غيرت لونه الارض التي هو اى الى اى الارض حال**
 اتصاله بها ولا زمنية لها من **سبعة** بفتح الميملة والموحدة ثم الميم
 وهي ارض ذات ملح ورشح ملازم **او حجارة** بفتح الميملة وسكون
 الميم بعد هاء هزلة وهي طين اسود متين **او حجارة** كالمخجول
 ما يكون قراره فلو طر اعليه شيء مما هو قراره فغيره كالقارح
 ايضا اتفاقا والراب والمخجول المطروح فيه فصد لا يضر على الشهر
وما السيل المراد به ما المطر والنداء والشح والبرد ونحوه فليس
 بنفسه او بعلاج **وما العيون وما الابار حتى ما زمر** وما
 العذب والمخجول **طيب** في ذاته لكونه يستعمل فيه **طاهر** في نفسه
 مادام غير مختلط بنجس **مطهر** لغيره كالنجاسات وما في غسله
 من الاحداث مادام باقيا على اصل خلقته لم يغيره شيء مما ينقل
 عنه غاليا وانما نص على هذه الاشياء وان كانت داخلية فيما قلنا
 لينبه على ما في بعضها من الخلاف فقد نقل عن بعضهم انه قال
 لا يجوز الوضوء بما الابار والعيون وعن ابن شعبة والمام
 في احاد الرايين عنه كراهة الطهارة بما زمر ودليل ما
 الشيخ قوله تعالى فامجد واما في مسوا متعبد او هذا واج
 لما وقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهر وماؤه الخ

والاستحقة على احد الترتيبين في
 السائل الثلاث لا في غير ذلك
 والمستعمل في غسل الآسنة
 لا يكون استعماله في
 شيء واحد من هذه الصور
 كالمخجول يستعمل
 في كل صورة من هذه
 فلا يضر التغيير بمطلقا
 وان لم يكن دباغا فيض
 النظم واللون لا فرق بين
 مسافر وغيره كان القطران في اسفل
 الماء واعلاه او عدوي قوله
 منتقن هذا المتن ذاب الامن ستي
 طارحي

الاستحسان ما زمر يورث البوار
 ومكره ازالة النجاسة منها

بما طاهر

قوله ان الماء النجس
 وان تغسل منه الاضحية

وماذا كراهة الى المتغير بشي خالطه اذ ان يبين حكمه حكم
 متغير ومبدأ المتغير اذ كان طاهرا فذاك **وما غير ذلك** اي لون الماء يعني
 طهره او رجهه **بشيء طاهر** ما ينفك عنه غالبا كالعجين **حل** اي في
 منه **فذلك الماء طاهر** في نفسه يجوز استعماله في العادات دون العبادات
غير طاهر لغيره لا يستعمل في وضوء او طهر اي غسل اتفاقا **او في زوال**
نجاسته من استنجي بعد اعادة الاستنجاء لانه لم يزل الاعين النجاسة
 لاحكامها ولو ازيل به عين النجاسة ثم لاقا بماء وهو مبلول محلا
 اخر لم يتنجس على الصحيح **فما يشترط الى المتغير النجس**
 فقال **وما غيرته النجاسة** كالعذرة سواء كان المتغير في طهره
 او لونه او رجهه قليلا كان الماء او كثيرا كانت له مادة او لم تكن **فليس**
بطاهر في نفسه فلا يستعمل في العادات **واما طهر** لغيره فلا
 يستعمل في العبادات ايضا هذا اذا تحقق نجاسته او اخبره
 الواحد العدل بنجاسته وكان على مذهبه او لم يكن على مذهبه
 وبين وجه النجاسة فان لم يبين وجهها فلا يعمل على قوله
 ومفهوم قوله غيرته انما ان له تغييره يكون طاهرا مطهرا قليلا
 كان او كثيرا وهو خلاف قوله **وقليل** الى كانية الوضوء المتوضي
 وانية الفصل للمفصل **بنجاسة قليل النجاسة وان لم يتغير**
 وهو قول ابن القاسم والمشهور انه طهر لقوله صلى الله عليه
 وسلم الماطهور لا ينجسه شيء لكنه مكروه مع وجود غيره
 لقوة الخلاف **وقد تنوع** في هذا الباب مما لا يمكن حتمها
 ان تذكر في باب الوضوء وهي قوله **وقلة الماء مع احكام** بكسر
 الهمزة اي اتفاق **الفصل** وتعيينه في العضو **المفسوس**
 قيل اراد بها المستحب وقيل اراد بها البدعة وهو الموافق

العدل اي عدل الرواية
 وهو المسلم بالاساس
 العاقل غير الغافس
 حرا وعبد ادكر او انبي

لقول **الرؤس** اي الكفار من صب الما في الوضوء **علي** اي زيارته
 في الدين **ويمنع** اي تحذرة مخالفة للسنة وهي حرام والاولى
 لظاهر قوله في الزاد والقصد في الماستحب والسرف منعه
 وعليه سني صاحب المختصر فالمراد بالبدعة في كلامه هنا الكرامة
 وانما كره الاسراف في الماخافة ان يتكل على كثرة صب الما ويترك
 التدليك واخذ من كلامه ان الممسوح لا يطلب احكامه اذ ليس
 مسني على التخفيف فلا تطلب المبالغة فيه **فما استدل**
 علي ما ذكر من المقتضي **اي الما بقوله وقد توضح رسول الله**
عليه وسلم بماء وهو من رطل بكسر الراء وفتحها والكسر
اجود وثلاث والرطل اثني عشر اوقية والماء اوقية عشرة دراهم
وثلاثان والدرهم خمسون حبة وخمسة اصبعة من الشعر الوسط
ويظهر اي اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء واحد
اي وزنه اربعة امداد بماء عليه الصلاة والسلام فهي
 خمسة اشرطال وثلاث بالرطل المذكور واصل الحديث في العمدة
 قالوا والمراد به علي المشهور من اقوال اهل العلم الاخبار عن اقتضا
 المقتضيات ترك الاسراف وعن القدر الذي كان يكفي عليه
 السلام لانه حذ لا يجزي ما دونه **ولما اتم الكلام علي**
المياه وما يتبع به انتقل يتكلم علي الثوب والبقعة ولما
بالبقعة عكس ما في الترجمة فقال وطهارة البقعة التي
تاسمها امضا المصلي لاجل الصلاة واجبة ويروي ولها
 باسقاط الشاعلي تقدير **وامرؤك كطهارة الثوب واجبة**
 لاجل الصلاة وانظر لم يذكر طهارة البدن وهي ايضا واجبة
 للصلاة **ولم يختلف** في معنى الوجوب المذكور **فقل ان**
 ذلك

منه اي الكفار من صب الما في الوضوء
 في الدين ويمنع اي تحذرة مخالفة للسنة
 لظاهر قوله في الزاد والقصد في الماستحب
 وعليه سني صاحب المختصر فالمراد بالبدعة
 وانما كره الاسراف في الماخافة ان يتكل على
 التدليك واخذ من كلامه ان الممسوح لا يطلب
 مسني على التخفيف فلا تطلب المبالغة فيه
 علي ما ذكر من المقتضي اي الما بقوله وقد
 الله عليه وسلم بماء وهو من رطل بكسر الراء
 اجود وثلاث والرطل اثني عشر اوقية والماء
 وثلاثان والدرهم خمسون حبة وخمسة
 ويظهر اي اغتسل رسول الله صلى الله عليه
 اي وزنه اربعة امداد بماء عليه الصلاة
 خمسة اشرطال وثلاث بالرطل المذكور واصل
 قالوا والمراد به علي المشهور من اقوال اهل
 المقتضيات ترك الاسراف وعن القدر الذي كان
 السلام لانه حذ لا يجزي ما دونه ولما اتم
 المياه وما يتبع به انتقل يتكلم علي الثوب
 بالبقعة عكس ما في الترجمة فقال وطهارة
 تاسمها امضا المصلي لاجل الصلاة واجبة
 باسقاط الشاعلي تقدير وامرؤك كطهارة
 لاجل الصلاة وانظر لم يذكر طهارة البدن
 للصلاة ولم يختلف في معنى الوجوب المذكور
 ذلك

اي انصح

دعا في الصلاة المذكورة

كل من التمس له القول
 به فهو لما لك واصحابه الا
 زوج ورواية امه وحب من
 فاعلمها يفرق كونه واجبة
 او لو مع النسيان كما ذهب
 في هذه القول لم يذكره

ذلك فيما اي البقعة والثوب وكذلك البدن **واجب وجوب**
الفرائض يعني مع الذكر والقدرة دون العجز والنسيان
وقيل ان ذلك فيما وفي البدن واجب **وجوب السني الموكلة**
 وقد شمر كل من القولين وعلي الاول لو صلي بالنجاسة مستعد افاذ را علي
 ان التماسه ابد او ان صلي بها ناسيا او عجزا العاد في الوقت وعلي
 الثاني يعيد في الوقت مطلقا والوقت في الظاهرين للاصقرار وفي
 العشائين الليل كله وفي الصبح الي الاسفوار المبين **ولما قدم**
 ان طهارة البقعة واجبة للصلاة منه علي مواضع هي الشارع عن
 الصلاة فيها فقال **وينهي عن الصلاة** لوقال **ونهي لكان اولي**
 لتقدم النهي من رسول الله عليه الصلاة والسلام وليوافق لفظ
 الحديث وهو ما رواه الترمذي وغيره من حديث ابن عمر رضي الله عنهما
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في سبعة مواضع الخمر
 والزينة والمقبرة وقارعة الطريق والحمام ومعاطن الليل وفوق ظهر
 بيت الله الحرام وقد ذكر المؤلف هذه السبعة وزاد واحدا ياتي
 التنبيه عليه واتي بها غير مرتبة والحكم فيها مختلف وعن نبي ذلك
 ان شاء الله تعالى علي ترتيب ما ذكره فنقول اما النهي عن الصلاة
في معاطن الليل جمع معطن او عطن وهو موضع اجتمع اعمد
 مدور من المافتي كراهة علي المشهور ولو امن النجاسة ولو
 بسط شيئا طاهر او صلي عليه فلا كراهة وحيث قلنا بالكرهية وصلي
 قبل يعيد في الوقت مطلقا اعني عامدا كان او ناسيا او جاهلا
 او يعيد الناسي خاصة في الوقت والعامد والجاهل اياه اقولان **واما**
النهي عن نجاسة الطريق وهي قارعتها وهو من اضافة الشي الي نفسه
 فهي كراهة **واما النهي عن الصلاة علي طوبيت الله الحرام**

قوله وعلي الثاني يعيد في الوقت مطلقا
 قال في التحقيق سوا صلي بها مستعد او قادرا
 علي ان التماسه ناسيا او جاهلا هكذا فسر
 الاطلاق وهو مفاد ما ذكره القدر في قوله علي
 خلف ولم يذكر من لحد القول بالاعادة ابد
 علي هذا القول لم يذكره

ذلك فيما اي البقعة والثوب وكذلك البدن
واجب وجوب الفرائض يعني مع الذكر والقدرة
وقيل ان ذلك فيما وفي البدن واجب وجوب
 وقد شمر كل من القولين وعلي الاول لو صلي
 ان التماسه ابد او ان صلي بها ناسيا او عجزا
 الثاني يعيد في الوقت مطلقا والوقت في
 العشائين الليل كله وفي الصبح الي الاسفوار
 ان طهارة البقعة واجبة للصلاة منه علي
 الصلاة فيها فقال وينهي عن الصلاة لوقال
 لتقدم النهي من رسول الله عليه الصلاة
 الحديث وهو ما رواه الترمذي وغيره من
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة
 والزينة والمقبرة وقارعة الطريق والحمام
 بيت الله الحرام وقد ذكر المؤلف هذه السبعة
 التنبيه عليه واتي بها غير مرتبة والحكم
 ان شاء الله تعالى علي ترتيب ما ذكره
في معاطن الليل جمع معطن او عطن وهو
 مدور من المافتي كراهة علي المشهور ولو
 بسط شيئا طاهر او صلي عليه فلا كراهة
 قبل يعيد في الوقت مطلقا اعني عامدا كان
 او يعيد الناسي خاصة في الوقت والعامد
 او يعيد الناسي خاصة في الوقت والعامد
 او يعيد الناسي خاصة في الوقت والعامد

قوله وعلي الثاني يعيد في الوقت مطلقا
 قال في التحقيق سوا صلي بها مستعد او قادرا
 علي ان التماسه ناسيا او جاهلا هكذا فسر
 الاطلاق وهو مفاد ما ذكره القدر في قوله علي
 خلف ولم يذكر من لحد القول بالاعادة ابد
 علي هذا القول لم يذكره

من هو بسيط الخ في قوله نظر في الكراهة
 من هو بسيط الخ في قوله نظر في الكراهة
 من هو بسيط الخ في قوله نظر في الكراهة
 من هو بسيط الخ في قوله نظر في الكراهة
 من هو بسيط الخ في قوله نظر في الكراهة

قوله وعلي الثاني يعيد في الوقت مطلقا

فيماعلي مذهبه دون حاييل طاهر اءاد في الوقت الا ان يكون اضطر
الي التزول فيما فلا يعيد صلاته اذالم يتبين له نجاستها وهذا الكلام
في غير العاصرة فاما العاصرة فلا بأس بالصلاة فيها انتهى وانظره
مع ما في التمهيد فانه قال فيه بعد ان ذكر كلام مالك المتقدم وهذا

توب سائر العورة وسياقي تفسيرها من ذرع بدال مملوءة أورد

وفاة

كراهة لكن ليس في الحديث ذكر المشركين كما وقف عليه

فصل

18

11/17/1917

لانه عيادة منفردة لا لكن يستحب تقديمه على الوضوء فاذا اعزاه فليحذر من ذكره ومن خروج حدث اه

من اللباس في الصلاة شيان احدهما **التدريج** **العصيف** بالحق
المحملة على الرواية الصحيحة ويروي بالحق المصححة ومعنى الاول الكثرة
بالثلاثة ومعنى الثانية السائر **السابع** اي الكامل التام الذي
فليحذر اي تستر به شعوه ما وعنف ما ومن شروطه ان يكون كذا
غير واصل واخذ من كلامه انه يجب على المرأة ان تستر جميع بدنها
في الصلاة **ثمة** عورة الرجل من السرة الى الركبة ومن عورة المرأة
غير الخدين فيما على الثوب وعورة المرأة جميع بدنها الى الركبة
والكفين وعورة الامة القن ومن بدنها شايبة حرة كالرجل
ثم ختم الباب بمسيلة ليست داخلية تحت الترجمة كان ال
ذكرها في صفة العمل في الصلاة وهي **وبياش المرأة بكفها**
الارض في السجود زاد في بعض النسخ **مثل الرجل** ووجه ذلك
لما هنا لانه لما كان بين يديه قوله تستر ظهور قد مر ما استر
ذكرها فانه قال واما كفاها فلا يجب عليها استرها في
فرغ من بيان ما يتطهر به وما يجب تطهيره لاجل الصلاة
انقل يكلم علي بيان ما يشتمل عليه الوضوء بيان ما يتطهر به
علي الوضوء **قال** **باب** اي هذا باب في بيان
صفة الوضوء في بيان **مبثوثه** ومفروضه وفي بيان
حكم الاستنجاء وهو غسل موضع الخيط بالما وهو ما خذناه
يجوز بمعنى قطعت فكان المستنجى يقطع الذي عنه وفي بيان
صفته وفي بيان ذكر صفة **الاستنجاء** وانه مجز وهو استعمال
الحجارة الصغار في ازالة ما على الرجل من الذي وبه ابالكلام
الاستنجاء **قال** **ليس** **الاستنجاء** **ما يجب** **ان يوصل**

ستة
وانه يكون فعله من غير ان يمس
الارض في السجود والوضوء
والاستنجاء من غير ان يمس الارض
وانه لا يتطلب فيه سعة او شدة

فانه يستحب ما في المخرج المراد ما عليه
فمنه يستحب ما في المخرج المراد ما عليه
اي يستحب ما في المخرج المراد ما عليه
قوله او باصبع يده اليسرى
فيل هو الوسطى وقيل اليسرى
هو لانه ويجوز ان في الاستنجاء
فيما يظهر كما في الرقعة في علي خليل

فانما يتخلله والتخلاله والتخلاله
والاستنجاء في المقتطوع منها الدقيق
التخلاله في ما يخرج عند مسح الخشب
قارة واما التخلاله في ما يخرج عند
التخلاله بالمشارة

هذا الاستنجاء هو الذي هو
الاستنجاء بالما وهو ما خذناه
في بيان ما يشتمل عليه الوضوء
بيان ما يتطهر به وما يجب تطهيره
لاجل الصلاة

العدوة كما في الحقيق والعدوة بضم
مكاتها

25

[illegible]

قوله من حصص
من بلاد الشام

من الاحداث والاسباب فلا بد له من غسل يديه يعني يلزمه ذلك على سبيل السنية قبل دخوله ما في انايته الذي يتوضأ منه وان لم يكن بهما ما يقتضي غسلهما السنة فغسل اليدين مطلوب مطلقا سواء استخا اولى وما كان في قوله فلا بد من ايها الغرض رفعه بقوله ومن سنة الوضوء على المشهور غسل اليدين الى الكوعين قبل ادخالهما في الماء او في نهر والمضمضة بغير ماء من غير ماء التين خضضته الماء في الفم ومجه قلو ابتلعه لا يكون ايتا بالسنة والاستنشاق وهو ادخال الماء في الخياشيم بالأنف وفي بعض النسخ والاستنثار وسياتي تفسيره ومسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما كل واحد من هذه الثلاثة سنة مستقلة وبها فية اي الوضوء من سنة وما قاله هنا موافق لقولنا في باب غسل الوضوء للصلاة فريضة الا المضمضة والاستنثار ومسح الاذنين منه فان ذلك سنة واستشكل ما هنا بان من الباقي ما هو سنة كرمسح الرأس وتجديده الماء للاذنين والرجلين ومنها ما هو مستحب كما سنبينه ان شاء الله تعالى اجيب بانه اراد بقوله وباقيه فريضة بقيت الاعضاء المفسولة والمسوحة على طريق الاستقلال ليس الا ذلك لا يكون الا بما ذكره الراس فرضه المسح والرجلين والاذنين والرجلين فليس بعضهم فكانه يقول وباقي الاعضاء فريضة وهي الايديان والرأس والرجلان ثم اشار الى فضيلة من فضائل الوضوء بقوله فمن قام الى وضوء من نومه اي من اراده اما بسبب نوم مستثقل او بسبب غيره مما يوجب الوضوء من حدث او سبب فقد قال بعض العلماء قالوا حيث استعمل

من الاحداث والاسباب فلا بد له من غسل يديه يعني يلزمه ذلك على سبيل السنية قبل دخوله ما في انايته الذي يتوضأ منه وان لم يكن بهما ما يقتضي غسلهما السنة فغسل اليدين مطلوب مطلقا سواء استخا اولى وما كان في قوله فلا بد من ايها الغرض رفعه بقوله ومن سنة الوضوء على المشهور غسل اليدين الى الكوعين قبل ادخالهما في الماء او في نهر والمضمضة بغير ماء من غير ماء التين خضضته الماء في الفم ومجه قلو ابتلعه لا يكون ايتا بالسنة والاستنشاق وهو ادخال الماء في الخياشيم بالأنف وفي بعض النسخ والاستنثار وسياتي تفسيره ومسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما كل واحد من هذه الثلاثة سنة مستقلة وبها فية اي الوضوء من سنة وما قاله هنا موافق لقولنا في باب غسل الوضوء للصلاة فريضة الا المضمضة والاستنثار ومسح الاذنين منه فان ذلك سنة واستشكل ما هنا بان من الباقي ما هو سنة كرمسح الرأس وتجديده الماء للاذنين والرجلين ومنها ما هو مستحب كما سنبينه ان شاء الله تعالى اجيب بانه اراد بقوله وباقيه فريضة بقيت الاعضاء المفسولة والمسوحة على طريق الاستقلال ليس الا ذلك لا يكون الا بما ذكره الراس فرضه المسح والرجلين والاذنين والرجلين فليس بعضهم فكانه يقول وباقي الاعضاء فريضة وهي الايديان والرأس والرجلان ثم اشار الى فضيلة من فضائل الوضوء بقوله فمن قام الى وضوء من نومه اي من اراده اما بسبب نوم مستثقل او بسبب غيره مما يوجب الوضوء من حدث او سبب فقد قال بعض العلماء قالوا حيث استعمل

وقطع عجم في ترك سنن الوضوء فقال من يترك السنة في وضوءه اذا طال بغيرها لما يستقبل ويستحب عود ما صلى اذا تم بعد الترك على ما عولوا ومطلقا ياتي بها اذا لم يطل قاله والسر وسوا يجعلوا واشبهت ما ينوب عنها غيرها كتركه غسل يديه اول مسح الرأس والخلاف في تحديده ما للاذنين فيقتل وتركه اربع اذ في فضله تركه مسح الاذنين يحصل وترك الاستنشاق اذ يفضي الى نقل هذه لا يبيدها الذي يتركها بكل حال يا فلان عند ربي على الرزاقين شرح القرنية

من الاحداث والاسباب فلا بد له من غسل يديه يعني يلزمه ذلك على سبيل السنية قبل دخوله ما في انايته الذي يتوضأ منه وان لم يكن بهما ما يقتضي غسلهما السنة فغسل اليدين مطلوب مطلقا سواء استخا اولى وما كان في قوله فلا بد من ايها الغرض رفعه بقوله ومن سنة الوضوء على المشهور غسل اليدين الى الكوعين قبل ادخالهما في الماء او في نهر والمضمضة بغير ماء من غير ماء التين خضضته الماء في الفم ومجه قلو ابتلعه لا يكون ايتا بالسنة والاستنشاق وهو ادخال الماء في الخياشيم بالأنف وفي بعض النسخ والاستنثار وسياتي تفسيره ومسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما كل واحد من هذه الثلاثة سنة مستقلة وبها فية اي الوضوء من سنة وما قاله هنا موافق لقولنا في باب غسل الوضوء للصلاة فريضة الا المضمضة والاستنثار ومسح الاذنين منه فان ذلك سنة واستشكل ما هنا بان من الباقي ما هو سنة كرمسح الرأس وتجديده الماء للاذنين والرجلين ومنها ما هو مستحب كما سنبينه ان شاء الله تعالى اجيب بانه اراد بقوله وباقيه فريضة بقيت الاعضاء المفسولة والمسوحة على طريق الاستقلال ليس الا ذلك لا يكون الا بما ذكره الراس فرضه المسح والرجلين والاذنين والرجلين فليس بعضهم فكانه يقول وباقي الاعضاء فريضة وهي الايديان والرأس والرجلان ثم اشار الى فضيلة من فضائل الوضوء بقوله فمن قام الى وضوء من نومه اي من اراده اما بسبب نوم مستثقل او بسبب غيره مما يوجب الوضوء من حدث او سبب فقد قال بعض العلماء قالوا حيث استعمل

هذا

هذا اللفظ في هذا الكتاب يريد به ابن حبيب فقط او هو مع غيره كما هنا **يبه** فيسم الله تعالى قيل يقول بسم الله الرحمن الرحيم وقيل يقول بسم الله فقط ولم يبين حكم القول عند قائله ولم يرد بعضه ثم اي لم يربط العلم القول بالبدأة بالسمية من الامري الشأن المعروف عند السلف بل رآه هو من الامر المتروك لفظه انه لم يقف لما لك في التسمية على شيء وقد نقل عنه ثلاث روايات احدها ان ما قال ابن حبيب الاستحباب وشهرت لقوله عليه الصلاة والسلام لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه عليه ابن عبد السلام وظاهر الحديث الوجوب وهو من ذهب احمد واسحاق الثانية انكار قال ابو زيد ج الثالثة التحيير **ويكون** الذي يتوضأ منه **عليه** **امكن** اي اليسر واسهل له في ثانيا ان كان مغتوفا كذا اعدده صاحب المختصر في المستحبات اما ان كان ضيقا لا فضل ان يكون عن يساره لانه يسره وبعد ان يجعل الماء المفتوح عن يمينه والضميق عن يساره **يبعد** او وضوء على جملة السنية فيقول يديه الى الكوعين قبل ان يدخلهما في الماء **ثلاثا** تقديما لمفترقتين هنية مطلقا اعني سواء كانتا نظيفتين ام لا من نفي مرئنا اوليل ام لا فان كان قد بال او تغوطا او اميدي او نحو ذلك **غسل ذلك** اي موضع البول او الغائط ونحوه منه اي مما ذكره **فمن** في كلامه اشكال ج لم تزل اشياخنا باجمعهم يثبتون على ان غسل اليدين الذي هو سنة انما يكون بعد الاستنجاء لانه الاستنجاء كما تقدم ليس من الوضوء في شيء فعلى هذا تكون الجملة مفترضة ويكون قوله **ثم يديه** مستقلا بما معطوفه على قوله غسل ذلك ومعناه فعل الوضوء

هذا

من

هـ

Copyright

الماء البارد في باب الوضوء

جميعا وان شأبيد اليمني ثم يجعله في يده جميعا ظاهره انما قال
بقوله ابن حبيب وعبد الوهاب وهو التخيير في ذلك ويجعل
ان يكون المراد حكاية قول مالك وابن القاسم فان ما كان حجة الله
تعالى قال الاول ان ياخذ به يد واحدة لانها اعون له على التقليل وانما
يتاخر له اخذ الما بيد يمينه جميعا اذ كان الانا مستوحا او كان على
نحوه ثم بعد ان ياخذ الما ينقله الى وجهه ج ظاهره ان
نقل الما شرط وهو كذلك عند ابن حبيب وابن الماجشون
وسمون والشهور انه لا يشترط النقل وانما المطلوب ابقاء الما
على سطح الوجه كيف ما امكن ولو تميزا واحترز بقوله
في قوله عليه من غير ان يلطخ بالماء وجهه كما تفعله النساء
وعوام الرجال ف ومن توضي كذلك لم يجزه وقال ع اجزاء
غسله حال فاشترط المعية ولم يشترط في الفسل حيث
قال ثم يتدلك بيده باثر صب الما اجيب بان ما ذكره في
الوضوء على جملة الاستحباب وظاهر قوله بيد ان التذلل
في الوضوء فرض وهو كذلك على المشهور وظاهره ايضا انه
يباشر ذلك بنفسه فلو وكل غيره على الوضوء لغير ضرورة لغير
لانه من افعال المتكبرين اما ان كان لضرورة اجزاء وتلزم
النية وكذلك يجوز اتفاقا اذا وكل غيره على صب الما خاصة
وبذلك هو لنفسه وقوله من اعلى وجهه متعلق بغسل
ابن شعبان السنة في غسل الاعضاء ان بيد امين او لها فان بدا
من اسفلها اجزاء وليس فاصنع فان كان على الما على ذلك
وان كان جاهلا علم واجبة ما ارتفع عن الحاجات الى الما

قوله ويسر ما صحت
قوله في الما
مختلف الاول

قوله ويسر ما صحت
قوله في الما
مختلف الاول

نفسه

لو اكره ان يخص غير فقل الوضوء فان لم يستطع الدفع
عن نفسه لا يجزئ هذا الوضوء لفقد النية واما ان
استطاع الخلافة وفعله مع الاكره اجزأ حديث وحديث
السنة كما انه يجزئ اذا نوى فعله عند العجز عن الخلافة فغير باطل
اذا كان ذلك ما قاما المذكور بالفتح واما ان كان ذلك واقفا بالضم
الرأس وهو اول شعر الرأس المتبادر فلهي هذا يكون قوله وحل
مناب شعر رأسه تفسيره على الجبهة اي اعلى الجبهة حد
مناب الشعر يعني المعتاد وقيدناه بهذا الخبر عن الغم وهو
الذي ينبت الشعر في جبهته وعن الاصلع وهو الذي انحسر
الشعر عن مقدم راسه فيد خل موضع الغم في الفسل ولا يد
موضع الصلع ك وفيه من قوله مناب انه لا بد من غسل جز من
الرأس لتحقيق الا تعاب والوجه له طول وله عرض فاول
طوله من مناب شعر الرأس المعتاد واخره طول الى طرف ذقنه
وهو مجموع الخمين بفتح اللام وهو ما تحت الصنفة واخلاف
في دخوله في الفسل وحل عرضا من الاذن الى الاذن واليه
اشار بقوله ودور وجهه كله من حد عظمي الجبهة بفتح اللام
اي من عظمي تشية صدىع بالصاد وسكون الدال ويقال
بضمها ايضا ومن العرب تغلب الصاد سيما مملدة وهو
ما بين الاذن والعين والمشمور ودخوله في الفسل فالي في كلامه
يعني مع ولما كان في الوجه موضع ينبت اعين الما
سرع في بيان مخافة ان لا يدركها الما فيكون تارك بعض الوجه
فلا يصح وضوءه فقال ويحرم وجهه على ما انما راي غاب وخفي
من ظاهر اجفائه ومرايضه على اسرار وجهه جمع اسرار واجفائه
فخر وهي العايش التي تكون في الجبهة وهو موضع السجود
بخلاف ما اذا كان في جملة جرح بري على استغوار او خلق
غائرا فانه لا يجب غسله ويحرم ايضا على ما تحت ما ربه وهو
ما كان من اللثة واحترز بقوله من ظاهر انعه من باطنه فانه
لا يجب غسله وكذا يجب عليه ان يغسل ظاهر شفثيه ولا يطبقهما

قوله ويسر ما صحت
قوله في الما
مختلف الاول

قوله ويسر ما صحت
قوله في الما
مختلف الاول

قوله ويسر ما صحت
قوله في الما
مختلف الاول

اليدان
قوله في الدعوة
وهو العند والخلاف في الواسع
ولما الفل من العانة في
فيه على عدم اعانة في
حلق الداس التي
كلا مرشد انني
ابن العبد في
فانتم بعد في
او جهلا فان في
ولا اني بفعل في
اليدان بعد في

قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا

بعد ذلك الموضع
 المجلد ان كان مطلقا في
 على موضع المجلد
 واما ان كانت في
 المجلد ان كان في
 على موضع المجلد
 واما ان كانت في
 المجلد ان كان في
 على موضع المجلد

ان تقطعني كتابي
نور اظهره في نفسي

قوله من مبداء الوجه اي مبداء الوجه يعني
تفصيل الوجه ويسمح في حال مسح الرأس
معنى قوله فيما يات ويحب ان يمسح مع
من الوجه قوله الجبهة قال في المصباح
عظم الرأس المشتمل على الصدغ

المأخوذ من القاسم بيد **يَنْزِعُهُ** علي باطن يده اليسرى
يَسَحُّ اي بيده راسه كله ومبدؤه من مبداء الوجه واخره
منتهى الجبهة قال في النواصر وعظم الصدغ عن منه اي من الرأس في
مسحه والاصل في مسح الرأس كله قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم فان
البافيت للاصاق وما قيل انها للتبعيض لا يصححها اهل اللغة وما
صح انه عليه الصلاة والسلام مسح راسه بيد يده فاقبل بها واد
بها بيده من مقدم راسه ثم ذهب يدها الى قفاه ثم ردها حتى
الى المكان الذي بدأ منه وهذا صريح في انه صلى الله عليه وسلم
مسح جميع راسه عن ابن العربي ويجب ان يمسح مع ذلك سائر
من الوجه فيحيط بالشعر **وَالْخَتَلُفُ** في صفة مسح الرأس
المستحبة علي ثلاثة اقوال مشهورها ما اشار اليه المصنف قوله
يَبْدَأُ مِنْ مَقْدَمِهِ علي جملة الاستحباب ومقدمه من اول
شَعْرَتِهِ المعتاد فلا يعتبر شعر الخم والاصبع كما قد مناه
الوجه وتكون البداية بيده جميعا حال كونه قد قرئت
جميع اطراف اصابع يده يمينه مع بعض اي مع بعض
علي راسه وجعل يدها في صدغ غيبه الصدغ ان تقدم يدها
والا يمين تشية يمينه وهي الاصبع العظمي من الاصابع وهي
مؤنثة علي الشبر سميت بذلك لانها اعمت عن سائر الاصابع
فلم تخلط بما شمر بعد ان يجمع اطراف اصابع يده ويجعل
ايمانية في صدغ غيبه يدها في حال كونه ماسحا الي طرفي
بفتح الرا **شَعْرَتِهِ** المعتاد مما يلي قفاه وهو اخره وهو منتهى
الجبهة وظاهر كلامه ان طول الشعر لا يجب عليه ان يمسح
ما طال منه وهو خلاف قول ابن القاسم انه يجب مسح ما طال

قوله الجبهة قال في المصباح عظم
الرأس المشتمل على الصدغ

قوله يَنْزِعُهُ علي باطن يده اليسرى
قوله يَسَحُّ اي بيده راسه كله
قوله يَبْدَأُ مِنْ مَقْدَمِهِ علي جملة الاستحباب
قوله يَجْعَلُ يَدَهُ فِي صَدْغِ غَيْبِهِ الصدغ ان تقدم يدها

الخامس

بعد ان ينتهي بالمسح الي اخر الرأس **يُرَدُّ** اي يده علي جملة السنة
الي حيث اي الي المكان الذي بدأ منه من غير تجديد لها **وَيَاخُذُ** اي يمسح
بها يمينه خلف اذنيه تشية اذن بضم الهمزة مع ضم المعجمة وسكو
وهي مؤنثة من الاذن بفتح الهمزة والذال وهو الاستماع وينتهي
المرد يمينه الي صدغ غيبه ثم اشار الي ان الكيفية المذكورة في
صفة مسح الرأس غير واجبة فقال **وكيف ساسم** **أَجْزَاءُ** اذ الواو
اي ثم راسه كله بالمسح بحيث لا يترك منه شيئا **الاول** وهو المسح
علي الصفة المتقدمة **الحسن** من غيره لانه قول مالك المأخوذ
لحديث المتقدم **ثم اشار** الي صفة اخرى في اخذ الي مسح الرأس
وهي **للكمال** تقدم في غسل الوجه فقال **ولما دخل يده في اذنيه**
رفعا **ما يملو لثتين** **ومسح** **بهما راسه** **أَجْزَاءُ** من غير كراهة عند
مالك وفاته المسحوب عند ابن القاسم **شمر** بعد ان يفرغ من مسح
الرأس ينتقل الي مسح الاذنين وهو سنة مستقلة وتجديدها
لها سنة مستقلة وذهب اكثر الاشياخ الي انها سنة واحدة والي
الاول يشير قول الشيخ **يَنْزِعُ** **المأخوذ** **سبب** تشية سبابة
وهي الاصبع التي تلي الإيمانية سميت بذلك لانها كانتا يمينه
الي السب في الخاصة **وعلي** **ايمانية** تقدم يمينها وان شاع **شمر**
فلك **السبابة** والاهم من في **المأخوذ** **شمر** **أَذْنِيَهُ** **ظاهرها**
وهي الي الرأس علي الاصبع **ويأظنها** وهو ما تقع به الواجبة
ويكره ان يقتنع غصونهما لان قصد الشارع بالمسح التخفيف
والشبع ينافي به **ومسح المرأة** **راسها** **واذنيها** **كما ذكرنا** في مسح
الرجل ومقدار الوصفة لقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم **ك** لا خلاف
اعلم انها تتناول النساء كما تتناول الرجال **ومسح المرأة** **علي** **بأطرافها**

قوله وان شاع شمر لانها سنة مستقلة
قوله يَنْزِعُ الْمَأْخُذُ سَبَبُ تشية سبابة

ابن من شعر و صفا

والمسافر

مفتی

والتواتر عنه غلماهما فبين النبي صلى الله عليه وسلم للحال الذي يمسح
فيه وكيفيته غلماهما انه **يَصَبُّ الْمَاءَ بِيَدِهِ اليمينية على رجله اليمينية**
ويضعها اي يده لهما بيده اليسرى عركا قليلا قليلا اي رفيقا رفيقا
ويغسل اي يستكمل غسلها بذلك اي بالماء والدلك ثلاثا اي ثلاث
غسلايات استحبابا ولا يزيد علي ذلك واخذ من هذا ان غسل الرجلين
معه وذكره هو كذلك علي احد القولين المشهورين والاخر انه غير
محمود **واختلف** في تحليل اصابعهما علي خمسة اقوال
ذكر الشيخ منها قولين **احد** **هي** الاباحة واليه اشار بقوله
وان شاحظنا ما يعمه في ذلك اي في حال الغسل وان تركه فلا
خرج قال ج ولم اراه لغيره **ثانيهما** **الاستحباب** لابن شعبان
وابن حبيب واقصر عليه صاحب المختصر واليه اشار الشيخ بقوله
والتحليل طيب أي ادفع **لوسوسة النفس** والمستحب في صفة
تحليلهما ان يكون من اسفل ييدا من خنصر اليمينية وتحت بخنصر
اليسرى **فيد** اليسرى **بابهما** **او تحت اليمينية** **ولما كان**
في كل موضع ينشأ عنها الماء اخذت منه عليهما كما
فعل ذلك في الوجه وذكر ذلك بلفظ الخبر ومعناه الطلب فقال
ويترك اي وليصرك بمعنى **واليد لك قبيبة** تشية عقيب
بكسر القاف وهو موخر القدم ما يلي الارض وهي موشة
وكذلك يد لك عرقوبه تشية عرقوب بضم واو له وهو
العصب الفليط المتواتر فوق عقب الساق **وكذلك يد لك**
ملايكاداي الذي لا يد اخله الماء بسرعة فيكاد زائدة نشر
بينه بقوله **من جساوة** يحجم وسين ميملة مفتوحة غلط
في الجلة تنشأ عن قشف **أو شقوق** اي تقطيع تكون من البلم

فوله بيده اليمنى قال قلت وفسهم
من نقوله بيده انة لا ياخذ المال بيده
ورجله الا بيبك واحدة قال ابو اعراب
يا تفقا ااه عله وي
فعله ولا تؤيد على ذلك ويدل له قول الشيخ
وهل كلمة الدائمة او تقع خلاف اه فرب
وقال الامام الحارثي هذا اذا كانا يطبقين
والا فلا تجد به حينئذ ام
مدي

قله بيد الله يحفل ان يكون هذا من جهة
الاستحباب المذكور ويحفل ان يكون مستحبا
فيكون البداية من اسفل مستحبة والبداة
في غير الهيئ التي مستحبا اخر **قوله** ومنها
يطلب التي لا يعني انه يصدق بالارواح
والذهب والمراد الاول **قوله** يعني
ليذلك التعيين يعني ليس لدفع تقدم
شي فقصده محو الايضاح انه عدوي

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page's content.

خاتمة قال الاتقيمي يقول عند غسل اليدين
اللهم ثبت قدمي علي الصراط يوم تثبت اقدامي
وعند غسل اليسرى وامود بك ان تنزل قدمي علي
يوم تنزل الافق اراه مقف

وغيره وكذلك النكاحين التي تكون من استرخاء الجسد في اهل الجسد
القليظة ثم اكد الامر بعرك ذلك مخافة ان يغفل عن شيء من اركان
مصلحتها بغير وضوء فقال **فليبالعرك** مع كونه مقرونا بصلاة
لاننا نقي **بيده** ان امكنه بفعل ذلك في كل مرة من الثلاث ثم اكد
ما اقر به بالاستدلال عليه معبر ايضا السببية فقال **فان**
الضمير للسان وهو الذي يفسره ما بعده ولم يتقدمه ما بعده
جاء في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم **ويل للامم**
من النار قيل ويل وادي في جهنم وفي الكلام حدث في مضائق نقد
لصاحب العقاب قالوا وهذا لا يختص بالعقب خاصة بل يشمله
لكل لمعة تبقي في اعضا وضوء وانما قال النبي صلى الله عليه وسلم
هذا حين يراي اعقاب الناس تلوح ولم يسمها الماء في الوضوء
التي طريقة بفتح الراء هو **اخر** ثم بعد ان يفرغ من غسل
الرجل اليمنى علي الصفة المتقدمة بفعل بالرجل اليسرى
مثل ذلك اي مثل ما فعل في اليمنى سواء لم يبين منتهى الفصل
في الرجلين وهما الكعبان النانسان في جانبي الساقين والشاهدين
وخولهما في الفصل **وهنا اتمى الكلام علي صفة الوضوء**
وما قدم فيها انه يغسل ما حقه الفصل ثلاثا فاختي ان
يتوهم ان ذلك علي حمة الوجوب رفع ذلك التوهم بقوله
عليه اي المتوضي **يجد** **يد** **غسل** **اعضائه** التي حطها الفصل
ثلاثا **ثلاثا** **ثلاثا** **لا يجزي** **دو** **تعو** **كنه** اي التحديد بالثلاث
الكرما **يفعل** ولا فضيلة فيما زاد علي الثلاث بل حكي ابن
بشير الجماع علي منع الرابعة والاصل في هذا امر في ان
انما بيان كالرسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء قال

ثلاث
قوله فانه ثلاث
انه صلى الله عليه وسلم
ثلاثا بغيره اه عذر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
الطيب الطاهر
البرق الكواكب
المنير النور
الهدى النور
الهدى النور

ثلاثا ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء من زاد علي هذا فقد اساء وقد اظلم وفي
رواية فقد عصي ابا القاسم هذا مع تحقيق العدد واما مع الشك هل
هي ثالثة او اربعة فقول بغيره علي الاقل كالشك في الركعات وقيل
علي الاكثر خوفا من الوقوع في الخطر **لخصيل** **الفضيلة** **ج** وهو الحق
عندي وبه ادركت من كفيته يعني **ومن كان يؤمن** اي يسبح اعضا
الوضوء **ياقل** **من ذلك** اي من الثلاث غسلات **اجز** **اقل** **فعل** **ذلك** **الاقل**
اذا **الحكم** اي اتقن ذلك الفعل وقصد ذلك الكثرة ولم يحده الاقل اذ
الاقل يحل الواحدة والثلاثين **ولما** شرط في اجزاء الواحدة الاحكام
فيه بقوله **وليس** **اكل** **الناس** **في** **الحكم** بكسر الهمزة اي اتقان ذلك
الفصل **سواء** علي ان من لم يحكم بالواحدة لا يجزيه ويتعين في حمة
ما يحكم به فان كان لا يحكم الا بالثلاث نوي بها الغرض وان كان لا يحكم
بالثلاثين نوي بها الغرض وبالثالثة الفضيلة **ولما** **بين** **صفة**
الوضوء **المستحقة** علي فرايض وسنن وفضائل شرع تحت علي
التيان بما علي هذه الصفة **للتجمل** **بشي** **منها** **فقال** **وقد قال رسول**
الله **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **توضا** **فاحسن** **الوضوء** **رفع**
طرفة **بكون** **الرايق** **سره** **رواية** **احمد** **بصره** **الي** **السهم** **فقال** **قبل**
ان **يتكلم** **استمد** **ان** **لا** **الام** **الا** **الله** **وحده** **لا** **شريك** **له** **واشهد**
ان **محمد** **ابن** **عبد** **الله** **ورسوله** **فثبت** **له** **ابواب** **الجنة** **الثمانية** **يدخل**
من **ايها** **شأ** **وردد** **في** **رواية** **انه** **يقول** **هذه** **ثلاث** **مرات** **وقد استحسن**
بعض **العلماء** **وهو** **ابن** **حبيب** **ان** **يقول** **بأن** **الوضوء** **يكسر** **الحفرة** **ها**
وسكون **المثلثة** **وفقهما** **الهم** **اجعلني** **من** **التوابين** **الذين** **كلما**
اذ **نبوا** **تابوا** **واجعلني** **من** **المتطهرين** **من** **الذنوب** **ظاهر** **كلامه**
انما **نقله** **عن** **بعض** **العلماء** **ليس** **من** **الحديث** **وقد** **ذكر** **الترمذي**

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
الطيب الطاهر
البرق الكواكب
المنير النور
الهدى النور
الهدى النور

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
الطيب الطاهر
البرق الكواكب
المنير النور
الهدى النور
الهدى النور

في الحديث وقد نقلنا النقطه وتعد طرق الحديث في الكبير واخذ
الحديث جواز رفع الطرف الى السماء في غير الصلاة وهو المشهور لان
لكل شي قبله وقبله الدعاء السماء وما في الصلاة فلا يجوز **واعلم**
ان الشيخ لم يذكر في صفة الوضوء النية وهي فرض اتفاقا عند ابن
وعلي الاصم عند ابن الحاجب **وقيل اختلف** الشيوخ هل
تؤخذ النية من كلامه ام لا فقال بعضهم لم يتكلم عليه نية الوضوء
في الرسالة اصلا وقال بعضهم تؤخذ من قوله **ويحيى عليه السلام**
ان يعمل عمل الوضوء احتسابا اي خالصا لله تعالى لا لربا ولا لغيره
وطهاني ثواب مدح عند الله تعالى **لاجل ما امره الله به**
الاخلاص بقوله تعالى وما امر الا بالعبادة والله مخلص من ذلك
النية على احد القولين فان النية الصحيحة لا تكون الا بالخالص
والنية قصد المكلف الشيء المأمور به فحمله القلب والذي
به الاجزاء عندنا ان ينوي بقلبه من غير نطق باللسان بل
على المعروف من المذهب ان اللسان ليس محل للنية والواعي
ثلاثة لانه اما ان ينوي رفع الحدث اي المنع المترتب او ينوي
الوضوء الذي هو فرض عليه او ينوي استحبابه ما كان الحدث
ما نفا منه **ف** من اراد الكمال فليتوابع الجميع بشرط ان تكون
مقارنة لاول واجب منه وهو غسل الوجه فان تقدمت عنه
بكثير لم يخرج اتفاقا في تقدمه ما ليسير قولان مشهوران **ف**
وليس يجب ان ينوي عند غسل اليدين نية الوضوء وتكون مستقرا
الي غسل الوجه واتفقوا على انه اذا نوي بعد غسل الوجه
والاصل في النية ان تكون مستقيمة الخ فان حصل له ذهاب
عنها **الغفر** واذا عمل الوضوء خالصا قاصدا به استقال ما امره
الله

مسألة في النية
النية هي قصد المكلف
الشيء المأمور به
فحمله القلب
والذي به الاجزاء
عندنا ان ينوي
بقلبه من غير
نطق باللسان
بل على المعروف
من المذهب ان
اللسان ليس
محل للنية
والواعي
ثلاثة لانه
اما ان ينوي
رفع الحدث
اي المنع
المترتب
او ينوي
الوضوء
الذي هو
فرض
عليه
او ينوي
استحبابه
ما كان
الحدث
ما نفا
منه
فمن اراد
الكمال
فليتوابع
الجميع
بشرط
ان تكون
مقارنة
لاول
واجب
منه
وهو
غسل
الوجه
فان
تقدمت
عنه
بكثير
لم يخرج
اتفاقا
في
تقدمه
ما ليسير
قولان
مشهوران
فليس
يجب
ان ينوي
عند
غسل
اليدين
نية
الوضوء
وتكون
مستقرا
الي
غسل
الوجه
واتفقوا
على
انه
اذا
نوي
بعد
غسل
الوجه
والاصل
في
النية
ان
تكون
مستقيمة
الخ
فان
حصل
له
ذهاب
عنها
الغفر
واذا
عمل
الوضوء
خالصا
قاصدا
به
استقال
ما
امره
الله

الله به من وجوب النية **يرجوا** اي يطمع مع ذلك **تقبله وتوابه**
وتطهره من الذنوب به لما في مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال
اذا توضا المسلم او المؤمن فغسل وجهه يخرج من وجهه كل خطية نظر
اليها بعينه مع الماء او مع اخر قطرة من الماء الحديث ومع ذلك **يشعر**
اي يعلم **نفسه ان ذلك الوضوء يذهب** اي استعدا **وتتطهر من الذنوب**
والاذن وان روي تاهبا وتتطهر بالوضوء وفي الرواية المشهورة ووجه
بانها خبر لكان الحذوفة والجملة خبر ان او في موضع نصب على الحال
وخبر ان الحاجات ربه والوقوف بين يديه حاصل ما قال ان المكلف
اذا اراد الوضوء فليقبل خالصا لله تعالى لانه امره بذلك ويكون
مع اخلاصه طامعا في ان يتقبله منه ولا يقطع بذلك وان يقبضه
عليه وان يطهره به من الذنوب ويستحضر ان فعله له لاجل التاهب
والتتطير لاجل **سجادة ربه والوقوف بين يديه** وقوله **ويحيى عليه السلام**
لاجل ان يعمل الوضوء احتسابا اي خالصا لله تعالى لا لربا ولا لغيره
وطهاني ثواب مدح عند الله تعالى **لاجل ما امره الله به**
الاخلاص بقوله تعالى وما امر الا بالعبادة والله مخلص من ذلك
النية على احد القولين فان النية الصحيحة لا تكون الا بالخالص
والنية قصد المكلف الشيء المأمور به فحمله القلب والذي
به الاجزاء عندنا ان ينوي بقلبه من غير نطق باللسان بل
على المعروف من المذهب ان اللسان ليس محل للنية والواعي
ثلاثة لانه اما ان ينوي رفع الحدث اي المنع المترتب او ينوي
الوضوء الذي هو فرض عليه او ينوي استحبابه ما كان الحدث
ما نفا منه **ف** من اراد الكمال فليتوابع الجميع بشرط ان تكون
مقارنة لاول واجب منه وهو غسل الوجه فان تقدمت عنه
بكثير لم يخرج اتفاقا في تقدمه ما ليسير قولان مشهوران **ف**
وليس يجب ان ينوي عند غسل اليدين نية الوضوء وتكون مستقرا
الي غسل الوجه واتفقوا على انه اذا نوي بعد غسل الوجه
والاصل في النية ان تكون مستقيمة الخ فان حصل له ذهاب
عنها **الغفر** واذا عمل الوضوء خالصا قاصدا به استقال ما امره
الله

الحاجية
عليه
كذا
في
مسند
ابن
ماجة

مسألة في النية
النية هي قصد المكلف
الشيء المأمور به
فحمله القلب
والذي به الاجزاء
عندنا ان ينوي
بقلبه من غير
نطق باللسان
بل على المعروف
من المذهب ان
اللسان ليس
محل للنية
والواعي
ثلاثة لانه
اما ان ينوي
رفع الحدث
اي المنع
المترتب
او ينوي
الوضوء
الذي هو
فرض
عليه
او ينوي
استحبابه
ما كان
الحدث
ما نفا
منه
فمن اراد
الكمال
فليتوابع
الجميع
بشرط
ان تكون
مقارنة
لاول
واجب
منه
وهو
غسل
الوجه
فان
تقدمت
عنه
بكثير
لم يخرج
اتفاقا
في
تقدمه
ما ليسير
قولان
مشهوران
فليس
يجب
ان ينوي
عند
غسل
اليدين
نية
الوضوء
وتكون
مستقرا
الي
غسل
الوجه
واتفقوا
على
انه
اذا
نوي
بعد
غسل
الوجه
والاصل
في
النية
ان
تكون
مستقيمة
الخ
فان
حصل
له
ذهاب
عنها
الغفر
واذا
عمل
الوضوء
خالصا
قاصدا
به
استقال
ما
امره
الله

مسألة في النية
النية هي قصد المكلف
الشيء المأمور به
فحمله القلب
والذي به الاجزاء
عندنا ان ينوي
بقلبه من غير
نطق باللسان
بل على المعروف
من المذهب ان
اللسان ليس
محل للنية
والواعي
ثلاثة لانه
اما ان ينوي
رفع الحدث
اي المنع
المترتب
او ينوي
الوضوء
الذي هو
فرض
عليه
او ينوي
استحبابه
ما كان
الحدث
ما نفا
منه
فمن اراد
الكمال
فليتوابع
الجميع
بشرط
ان تكون
مقارنة
لاول
واجب
منه
وهو
غسل
الوجه
فان
تقدمت
عنه
بكثير
لم يخرج
اتفاقا
في
تقدمه
ما ليسير
قولان
مشهوران
فليس
يجب
ان ينوي
عند
غسل
اليدين
نية
الوضوء
وتكون
مستقرا
الي
غسل
الوجه
واتفقوا
على
انه
اذا
نوي
بعد
غسل
الوجه
والاصل
في
النية
ان
تكون
مستقيمة
الخ
فان
حصل
له
ذهاب
عنها
الغفر
واذا
عمل
الوضوء
خالصا
قاصدا
به
استقال
ما
امره
الله

قوله وبين آلتيه اي معقدتيه فيوصل اليه مع استرخائه حتى يتمكن من غسل
اليد برغائه يفعل كان الغسل باطلا انه عدوي

وتابع **فانت جناحية** اي بطنية لانه كالسرة في الخفاء واجتماع الغسل
وتابع **بين آلتيه** بفتح الهمزة وسكون اللام اي معقدتيه وتالي
رفقيه تشبيهه برفع بفتح الراء وضمها باطن الفخذ وقيل ما بين
اليد والذكر وتابع **ما تحت كيتيه** يعني باطنهما من خلف لانهما
من امام وتابع **اسافل** يعني سطوحهما ويخلل اصابع
بينه وجوبه على المشهور في وضوئه ان كان قد تمه والاف في المش
فسله وسكت عن مواضع ينشأ عنها الماء ايضا يجب تتابعها
كاسرار الجمجمة وما غار من ظاهر الجفان وما تحت مارتة وغير
ذلك الكتاب ما تقدم في الوضوء **ويغسل رجله** اخذ ذلك الف
اذ لم يغسلها الا عند وضوئه **يجمع ذلك الغسل المذكور فيه**
في الرجلين لاجل تمام غسله الواجب ولتمام وضوئه المسند
ان كان اخر غسلها في الوضوء واختلف اذا اخر غسل رجله
بأي نية يغسلها فقال ابن ابي زيد ينوي بغسلها الوضوء
والغسل وقال القاسمي لا يحتاج ان ينوي الوضوء واتقاعا على ان
لا ينوي به تمام وان توضع الجنب بعد غسل ما بخرجه من الارض
بنية رفع الحياطة **يحد** اي يحتفظ بعد ذلك **ان يمس ذكره**
في حال تدلكه بها ظهره على قول الشيب بانه لا يجب
الوضوء من مس الذكر الا بهاطن الكف ومنه ذهب ابن القاسم
الوضوء من مسه بهاطن الكف او بهاطن الاصابع زاد في المحم
او جابها فان لم يحتفظ من مسه **وقيل ان لك** المس يعني
ذكر عايد الوفا سياتي **الحال انه قد اوجب** اي اكمل طهارة وهو
بالقرب **اعاد الوضوء** ان اراد الصلاة بمس الغسل والافلا الزم
اعادته حتى يريد الصلاة كسائر الاحداث وحيث قلنا يجب

قوله بين آلتيه اي معقدتيه
قوله جناحية اي بطنية
قوله اسافل يعني سطوحهما
قوله يحد اي يحتفظ
قوله قد اوجب اي اكمل طهارة
قوله اعاد الوضوء ان اراد الصلاة
قوله كسائر الاحداث
قوله حيث قلنا يجب

الوضوء فانه ينويه بالاخلاق عند بعضهم لان الحدث الاكبر قد ارتفع
واما ان مشه في ايديهم اغسلوه وبعد ان غسل مواضع الوضوء منه
اي من الغسل **فلم يمس بعد ذلك المس** يعني مواضع الوضوء
بالي اعلى ما ينبغي من ذلك قيل الاشارة عائدة على الترتيب وقيل
على فرايض الوضوء وسننه وفضايله وقيل على اجرا الماء على
العضا والتدلك فعلى الاول يكون ينبغي على يابه وعلى الآخرين
بمعنى الوجوب **واختلف** في تجديد نية الوضوء فقال المص
ينويه اي يلزمه تجديدها وقال القاسمي لا يلزمه تجديدها
بمعنى الخلاف هل يطهر كل عضو بانفراده او لا يطهر الا بالكمال فان
قلنا بالاول لزم تجديدها لان طهارته قد ذهبت بالحدث فوجب
تجديد النية له عند تجديد الغسل واذا قلنا بالثاني لم يلزم
تجديدها لبقاءها فثبتا في نية الطهارة الكبرى **ولما اتمى**
الكلام على الطهارة الاصلية وهي المائية بقسميها
انتقل يتكلم على يد لها وهو شيان تيميم ومسح وبه الاول فقال
باب في تحكيم **مسح** المسح في بيان الاعتدال
المسح للتيميم هو بيان **صفة التيميم** المستحبة وغير ذلك والتيميم
لغة التصديق قال تعالى ولا تيمموا الخبيث اي لا تقصدوه وشعرا
عبادة حكيمه تستباح بها الصلاة وهي القصد الي الصعيد
الطاهر مسح به وجهه ويديه وهو واجب بالكتاب والسنة والاجما
ع قال تعالى فلم تجدوا ما فتيمموا صعيدا طيبا وفي مسلم من
قوله عليه الصلاة والسلام فمضينا على الناس بتلات جعوت
صنوفنا كصنوف الملائكة وجعلت لنا الارض كلها مسجدا وجعلت
شعرنا طهورا اذ لم نجد الماء **ولا اجماع** على ان التيميم واجب في عدم الماء

اي الوضوء والغسل

علي الصحيح انه عدوي
ما قال ان السعفة قد الانهت
وجد علي وجه الارض ارجح
بطلنا انه عدوي

اعاد الثانية ابد اعلى ماسمى في المختصر واخذ من حكاية المثلث
الثلاثة ومن قوله اول الباب في الوقت ان القرض يقيم له مطلق
حتى الجمعة وليس كذلك فان الجمعة لا يقيم لها الحاضر وكذلك
صلاة الجنازة لا يقيم لها الا اذا تعينت واما السنن والمواقيل فيقيم
لها المأفوق دون الحاضر الصحيح ولو نوي بتيمة فرضا جاز له ان يقيم
به نقلا بعده بشرط اتصاله بالقرض **فما انتقل يتكلم على**
ما يقيم به فقال والتيمم يكون بالصعيد الطاهر
هذا من تفسير الرازيين وبيان المتفقين للطبيب في قوله تعالى
يقيموا صعيدا طيبا وهو اي الصعيد الطيب في كلام العرب
وبه قال مالك ما ظهر اي صعد علي وجه الارض منها من
او جبل او حجارة او سبخة بفتح الباء واحدة السبخ وهي الارض
وان ملج ويدخل في قوله **منها الخشب** غير المصنوع والخشب
والزروع لانه منها صعد واحترز به مما هو علي وجهها وليس منه
كالرصاص وظاهر كلامه انه يقيم علي التراب سواء كان علي وجه الارض
لم ينقل منها او نقل اما الاول فبا اتفاق واما الثاني فعلي المشهور
التراب كالمح لا يقيم عليه الا في موضعه والخشب اذا دخلته منه
لا يقيم عليه وظاهر قوله او حجارة انه يقيم علي الجبل والص
وان لم يكن عليهما تراب وهو كذلك ثم **انتقل اي يقيم**
التييم فقال يضرب بيديه الارض ليس مراده حقيقة
لضرب بل مراده انه يضعهما علي ما يقيم به ترابا وغيره وهذا
لضرب فرض ولا يشترط علوق شي بكفيه علي ما تقر من جوار
لتييم بالصخر والحجر الذي لا يعلق منه شي **فان تعلق بها**
فما انتفضا خفيفا عند بعضهم هذا التقص من تضاعف

التواب اه
افان عن اشتاب وجميعه على
الواحدة او بصايع واحد
عن الفرب باليد في اليد
والاصل انه في اليد

باب الثانية خارجة

علم عبد الواحد عما شرف فقال
 منه مسك وجها واليدين للكوخ والي الضربتين
 والاة ضعيد طهره ووصلها به وفوقت حضرا
 المراجي ايس فقط اوله والمتروك الوسط

السادس
 ٩

في الوضوء اذا التيم بدله عنه والمسح الي المرفقين سنة والي الكوع
 فريضة علي ما في المختار وتعقبه العلامة البساطي بان مشهور
 المذهب ان المسح الي المرفقين واجب ابتداء وانما الخلاف اذا التيم
 علي الكوعين وصلي فالشهور انه يعيد في الوقت انتمى ونحوه في
 الجواهر وزاد ويخلل الاصابع وينزع الخاتم وما ذكره من تخلل الاصابع
 هو قول ابن شعبان الشيخ ولا اعرفه لغيره **ج** عادة الشيخ
 قال مثل هذا المراد ان المذهب خلافه وما ذكره من نزح الخاتم
 في التوضيح هو مطلوب ابتداء فان لم ينزعه فالمذهب لا يحل
 شيئا بخلاف الوضوء والفرق قوة سريان الماء ولا ذلك التيم
ثم اذا فرغ من مسح ظاهر اليمني **يجعل يده اليسرى**
 رواية كفه وهي مفسرة للاولي فيكون المراد باليد الكف مائة
 الاصابع لان الاصابع قد مسح بها ولا ظاهر اليد ما عدي اليها
 والجعل المذكور يكون **علي باطن ذراعيه** اليمين ويكون ابتداء
من طي مرفقه حال كونه قابضا عليه اي علي باطن ذراعيه
 ويكون في قبضه رافعا ايمامه ونهاية ذلك **حتى يبلغ الكوع**
من يده اليمنى وهو اس الزيد مما يلي الهمام **ثم** بعد ذلك
 من مسح باطن ذراعيه **يجري بباطن يمينه** اي ايمامه من
 اليسرى **علي ظاهر يمينه اليمنى** لانه لم يمسحها او **لا**
 من امر الهمام مثله لابن الطلاع وظاهر الروايات مسح
 باسم اليمنى مع اصابعها **لا** اعلم احد من اهل اللغة
 في الهمام التي هي الاصابع العظمية تمام وانما الهمام جمع خمسة و
 اولاد الضمان **ثم** اذا فرغ من مسح اليد اليمنى باليد اليسرى
 علي الصفة المتقدمة **مسح اليد اليسرى باليد اليمنى**

مكذ اي علي الصفة المتقدمة في مسح اليد اليمنى فيجعل
 اصابع يده اليمنى علي اطراف اصابع يده اليسرى ثم يمر اصابعه
 علي ظاهر يده وذراعيه وقد حني عليه اصابعه حتي يبلغ المرفق ثم
 يجعل كفه علي باطن ذراعيه من طي مرفقه قابضا عليه حتي يبلغ
 الكوع ويجري بباطن يمينه اليمنى علي ظاهر يمينه اليسرى **فان بلغ الكوع**
 من اليد اليسرى **مسح كفه اليمنى بكفه اليسرى الي اخر اطرافه**
 اي اطراف الكف اراد به باطن الكف والاصابع **ع** وانظر كيف مسكت
 من كفه اليسرى الا ان يقال ان كل واحدة منهما ماسحة ومسحوخة
وهذا اخر الكلام علي الصفة التي ذكرها الشيخ
 والمشهور مراعاتها وعد ما بعضهم في فضائل التيم وما ذكره
 في بيان الانتقال الي اليسرى قبل استكمال اليمنى رواية ابن حبيب
 عن مالك وقال ابن القاسم يمسح اليمنى قبل الشروع في اليسرى
 واختاره النجاشي وعبد الحق وضوب اذا الانتقال الي الثانية
 قبل كمال الاولى موقوف لفضيحة الترتيب الذي بين اليامن واليا
 وقال بعض الشيوخ الاحسن رواية ابن حبيب ليلامسح ما يكون
 علي الكف من التراب **ولو** خالف المتيتم هذه الصفة المستحبة
 ومسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى وفي رواية **او اليسرى**
باليمنى كيف شاء وتسرع عليه **او** عقب المسح **لاجزاه** ذلك
 وخالف الفضل فقط ويؤخذ من قوله او عقب انه اذا لم يمسح
 علي الذراعين لم يجزه لانه ذكر في المسح الذراعين وقد قدمنا
 ان اذا اقتصر علي الكوعين وصلي اعاد في الوقت علي المشهور
 وقوله **وان لم يجد الخشب والحايض** الى الاظهر **تيمها وصلها**
 مكره مع قوله التيم يجب لعدم الماخ **فان اراد بالناظرة او لم**

في قوله من يده اليمنى وهو اس الزيد مما يلي الهمام
 اي من اصابعها العظمية تمام وانما الهمام جمع خمسة و
 اولاد الضمان ثم اذا فرغ من مسح اليد اليمنى باليد اليسرى
 علي الصفة المتقدمة مسح اليد اليسرى باليد اليمنى

قدالة تيمها وصلها ولو وجد ما يكفي
 مواضع الاصغر ويقيم ان علي
 التفصيل السابق ويجري في ذلك ام

في قوله من يده اليمنى
 اي من اصابعها العظمية تمام
 وانما الهمام جمع خمسة و
 اولاد الضمان

وَاللَّهُ

والتحقيق في الامور
التي هي في الامور
التي هي في الامور

الاحيرة فقال ذلك اي المسيح المرخص اذا دخل فيهما اي الخطين
بعد ان غسلهما في وضوء غسل به الصلاة فان قوله غسلهما يعني
لبسهما علي طهارة وكونهما مائيتي وقوله غسل به الصلاة هو معنى
كاملة واحترزه عن ما لا غسل به الصلاة كالوضوء للبرد ومثل غسل
في الوضوء الذي غسل به الصلاة غسلهما في غسل الخبائث فبعد
ان دخل رجل في الخف الى اخره هو الذي يرخص له اذا احدث
ذلك الحدث الاصغر وان كان يتوضأ مسح عليهما وهذا
كافي في رخصة بل لا بد من اجتماع الشروط المتقدمه كل واحد
فقد نأ بالحدث الاصغر احترازاً من الحدث الاكبر فانه مهيأ
لوجوب الغسل عليه والا اي وان لم يكن كذلك بان لبسهما علي
طهارة او علي طهارة ترابية او علي طهارة مائية قبل كل واحد
لا يرخص له المسح وفيه المسح المستحب ان يجعل المسح
يد اليمنى علي رجله اليمنى من فوق الخف بيد اذ ذلك
طريق بفتح الراء الاصابع اي اصابع رجله اليمنى ويجعل يده
من تحت ذلك اي من تحت الاصابع ثم بعد ان يفعل ذلك
يذهب اي يمر يده الي احد اي منتهي الكعبين الثاني
بطرفي الساقين ويدخلهما في المسح كالوضوء لانه بدل منه
ويكره لانه يتبع الغضون وهي التجميدات التي فيه لان
المسح مبني علي التخفيف وان يكرر المسح وان يغسله فانه
اجزاه وكذلك يفعل برجله اليسرى مثل ما فعل في اليمين
من البداية من طرف الاصابع والمرفق باليد الي احد الكعبين
ولكن وضعهما عليهما عكس وضعهما علي اليمنى فيجب ان
اليسرى من فوق ما ويده اليمنى من اسفلهما وقال ابن شاذان

بفتح الراء

اليسرى كاليمنى علي ظاهر المدونة وما ذكره من الجمع بين مسح اعلي
الخف واسفله متفق عليه لكن اختلف في القدر الذي يجب مسحه
منه علي ثلاثة اقوال مشهورها يجب مسح اعلاه ويستحب مسح
اسفله فان اقتصر علي مسح الاعلي وصلي استحب له العودة في
الوقت وان اقتصر علي مسح الاسفل اعاد ابداً ولا يمسح علي طين
في اسفل خفه او رقت فابقه بالماء وتشد يد الباهي في الاصطلا
الفرس والبغل والحمار والبقر حتي يزيله اي ما اصابه منها مسح
الطين او غسل للبرق عبد الوهاب لان المسح انما يكون علي الخف
وهذا احيل دون الخف فوجب نزعه لياشر المسح الخف نفسه
ثم بين صفة اخري في المسح فقال وقد قيل
ينبغي في مسح اسفله من الكعبين الي اطراف الاصابع يعني للمسح
بالحا من وضع اليمنى علي اليمنى واليسرى علي اليسرى وانما كالا
يد من الكعبين لئلا يتصل الي عقب خفه شي من رطوبة المسح
من خفيه من القشب بفتح القاف وسكون المعجمة المذرة اليابسة
عند اهل اللغة تأمل هذا اهل اراد ان لا يتصل القشب من
موضع الي موضع او انما اراد لئلا ينحسر اعلا الخف وهو ما فوق
القعب الي الكعبين وهذا الوجه الثاني هو الذي اراد وقوله
وان كان في اسفله طين فلا يمسح عليه حتي يزيله تكراراً
الشيخ ولم تظهر له فائدة وفي اني الكلام
علي الطهارة انتقل يتكلم علي المقصد اعظم بعد الايمان
وهو الصلاة مقدم بيان الاوقات التي لا تصح اليها فقال
في بيان معرفة اوقات الصلاة وفي
رواية الصلوات وفي بيان معرفة اسمائها اما معرفة الاوقات

هذا هو الوجه الثاني في بيان معرفة اوقات الصلاة وهو ان يعرف الانسان اوقات الصلاة في كل يوم من ايامه
فان معرفة اوقات الصلاة من جملة ما يجب على كل مسلم ان يعرفه من دينه
والله اعلم بالصواب

في بيان معرفة اوقات الصلاة

في بيان معرفة اوقات الصلاة

والتي مشتق من الانفجار اي خسميت به لوجوهها عند انفجار الفجر وسبوت بالوسطى لتوسطها
شركات الظهر والعصر والمغرب والعشاء وهي مستقلة اولاد الوسطى وطلوعها الفضاة وهو افضل
ولذلك خفف الله عليها بقوله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى سميت بالعداه لوجوهها
العداه وهي اول النهار **قوله** في صلاة الصبح الوقتين والصلوة الوسطى سميت بالعداه لوجوهها
العداه ولا حديث ولا في الورد في ذلك وقد ذكر ذلك الشارح في الكبير ما يؤيد انها الصبح او عدو
الصباحة وهي الجمال والتي مشتق من الانفجار ونسبته لاهل
المدينة انها الوسطى يحتمل ان يكون متبرئاً منه ويحتمل وهو اقرب
ان يكون مرتضياً له فكانه يقول الصلاة الوسطى التي اداسه
المر بالمحافظة عليها في صلاة الصبح باجماع اهل المدينة واجماع
حجة عند مالك وجواب اما قوله **قوله** وقتها يعني الاختياري هو
انفساخ اي انشقاق **الفجر المفترض** اي المنتشر **بالغني** اي قصي
اي بعد **المشرق** وهو موضع طلوع الشمس وخرج بالمفترض
الفجر الكاذب لان الفجر فخران صادق وهو ما ذكره وكاذب وهو البياض
الذي يصعد كدنب السرجان اي الذي يستند قافلاً ينتشر وهذا
لاحكم له وقوله **واصلها من القبلة** اي **دبر القبلة** حتى يرتفع فيتم
اي يسد **الافق** مشكلاً يصيب احد حقيقته وكل من تاوله انما
تاوله بالحق او قد نقلنا في الاصل وجه الاسكال وتأويل المتأولين
له **واخر الوقت** اي وقت الصبح **الاسفار البين الذي اذا سلمنا**
اي من صلاة الصبح **يبدأ** اي ظهر **حجب** اي طرف قرص الشمس
ظاهر هذا ان اخره طلوع الشمس وعليه لا ضروري للصبح والذي
في الحديث وقت ومشي عليه صاحب المختصر ان اول وقتها الاختياري
من طلوع الفجر الصادق واخره الاسفار الاعلى وعليه في بعده الي
طلوع الشمس وقت ضروري **واذا ثبت ان اول وقت الصبح**
انفساخ الفجر واخره الاسفار البين فما بين هذين الوقتين وقت
واسع لا يقع الصلاة متى اوقمها في شيء منه لم يكن مفترطاً لان
اول الوقت المختار واخره سوا في نفي الحرج على المذهب الا ان
يظن انه يموت قبل الفعل لولم يشتغل به فانه يعصى بتركه
اتفاقا واذا المراد تاخيرها عن اول الوقت فقال عبد الوهاب

فواجبة على كل مكلف المكلف ذلك ومن لا يمكنه فله غيره كالا عي
جمع وقت وهو الزمان المقدر للعبادة شرعاً وهو ما وقت اذا اؤتم
فما وقت الاد اما وقت اختياري واما وقت ضرورة ووقت
اما وقت فضيلة واما وقت توسعة **واما الصلاة** فالمراد بها
الشرع الركعات والسجدة اثني عشر مشتقة من الله تعالى التي تشتر
عليه عند اكثر اهل العربية والفقهاء وتسمية الدعا صلاة من
من كلام العرب وهي معاملة وجوبها من الدين ضرورة فلا يست
عليها من باب تحصيل المحاصل فمما جحد وجوبها كما فرقت يست
فان تاب ولا قتل وكذلك باقي اركان الاسلام **ولوجوبها**
شروط خمسة الاسلام والبلوغ والعقل والارتقاء ودم الحية
ودخول وقت الصلاة زاد عياض وبلوغ الدعوة وهي احدى
العبادات كلها لانها فرضت في السماوية الايسر وذلك بمكة
الحجزة بسنة بخلاف سائر الشرائع فانها فرضت في الارض
في كيفية فرضها فمع عايشة رخصاً منه عنها انما فرضت في
الحضر والسفر فاقرب في السفر وزيدت في صلاة الحضر
فرضت اربع ركعات ثم قصر منها ركعتان في السفر **واما**
معرفة اسمائها فواجبة ايضا لانها يقع التميز والتعيين
لانه ان لم يعين الصلاة فصلاته باطلة اتفاقاً وقد بدأ
بصلاة الصبح فقال **اما صلاة الصبح فهي الصلاة التي**
عند اهل المدينة وهي صلاة الفجر الفاخذ اخذ على الفجر
الاول المنفصل لا محل لها من الاعراب وجواب اما ياتي في
ذكر لها ثلاثة اسما الصبح والوسطى والفجر يعني اجمع وهو
الغداة والصبح مشتق من الصباح وهو البياض وقيل من
الصباح

قوله وقتها يعني الاختياري هو
انفساخ اي انشقاق الفجر المفترض اي المنتشر بالغني اي قصي

قوله وقتها يعني الاختياري هو
انفساخ اي انشقاق الفجر المفترض اي المنتشر بالغني اي قصي

قوله وقتها يعني الاختياري هو
انفساخ اي انشقاق الفجر المفترض اي المنتشر بالغني اي قصي

قوله وقتها يعني الاختياري هو
انفساخ اي انشقاق الفجر المفترض اي المنتشر بالغني اي قصي

قوله عند مالك وأكثر العلماء راجع للتيسير ومقابل ذلك أقوال الأول أن أول الزوال
سواء في الفضيلة مطلقا الثاني لأن حبيب أن التأخير في زمن الصيف أفضل من
لسن أن فعله مع الجماعة في الاستغفار أفضل التقليل منفردا لأن فضيلة الجماعة
على فضيلة الوقت الرابع لأن حبيفة أن آخر الوقت أفضل منه عدوي

ضعيف لا بد له من بدل وهو العزم على إداها في الوقت واختار البايع
عدم وجوب العزم على إداها **وإذا اقررت أن الوقت المختار كله شرعي**
الحرج فاعلم أنه متفاوت في الفضيلة **فأفضل ذلك أي الوقت**
المختار أول الظاهر مطلقا في الصيف والشتا للعدو والجماعة
كن لك عند مالك وأكثر العلماء التحصيل فضيلة الوقت والأصل
هنا ما صح أنه عليه الصلاة والسلام أنه كان يصلي الصبح
وعليه وأطب أبو بكر وعمر وعثمان ثم **انتقل يتكلم على بيان**
وقت صلاة الظهر وكان الأول أن يقدم الكلام على بيان
غيره لأنها أول صلاة صاحب رسول عليه السلام بالنبي صلى
عليه وسلم فقال **وقت الظهر أي أول وقته المختار**
زالت أي زالت الشمس عن كبد السماء بفتح الكاف مع كسر ال
وسكونها وكسر الكاف واسكان الباء عبرة عن وسط السماء
لأن الكبد لا يكون إلا للحيوان فلما كان موضع الكبد من الجوار
وسطه عبر عن وسط السماء بالكبد **فمن فسر الزوال بقول**
وأخذ الظل في الزيادة التقدير وهو أن يأخذ الظل في الزيادة
ويعرف الزوال بأن يقام عود مستقيم فإذا انقلب الظل في الزيادة
وأخذ في الزيادة فهو وقت الزوال ولا اعتدأ بالظل الذي
عليه الشمس في القامة بل يعتبر ظله منفرعا عن الزيادة
أن أخر صلاة الظهر في الصيف كظاهره ونصه اختص
دون يوم التأخير بالصيف بل وكلت لك الشا جماعة وافدا وقال
لا مفهوم لقوله في الصيف بل وكلت لك الشا والتأخير المختار
مستمر إلى أن يزول ظل كل شيء مما له ظل كالإنسان **زينة**
الظل الذي زالت عليه الشمس وأحترق بينك من أن

هذا ما صح أنه عليه الصلاة والسلام أنه كان يصلي الصبح
وعليه وأطب أبو بكر وعمر وعثمان ثم انتقل يتكلم على بيان
وقت صلاة الظهر وكان الأول أن يقدم الكلام على بيان
غيره لأنها أول صلاة صاحب رسول عليه السلام بالنبي صلى
عليه وسلم فقال وقت الظهر أي أول وقته المختار
زالت أي زالت الشمس عن كبد السماء بفتح الكاف مع كسر ال
وسكونها وكسر الكاف واسكان الباء عبرة عن وسط السماء
لأن الكبد لا يكون إلا للحيوان فلما كان موضع الكبد من الجوار
وسطه عبر عن وسط السماء بالكبد فمن فسر الزوال بقول
وأخذ الظل في الزيادة التقدير وهو أن يأخذ الظل في الزيادة
ويعرف الزوال بأن يقام عود مستقيم فإذا انقلب الظل في الزيادة
وأخذ في الزيادة فهو وقت الزوال ولا اعتدأ بالظل الذي
عليه الشمس في القامة بل يعتبر ظله منفرعا عن الزيادة
أن أخر صلاة الظهر في الصيف كظاهره ونصه اختص
دون يوم التأخير بالصيف بل وكلت لك الشا جماعة وافدا وقال
لا مفهوم لقوله في الصيف بل وكلت لك الشا والتأخير المختار
مستمر إلى أن يزول ظل كل شيء مما له ظل كالإنسان زينة
الظل الذي زالت عليه الشمس وأحترق بينك من أن

من أصله وأطلق الظل على ما بعد الزوال وهو لفظة شاذة
واللفظة المشهورة أن الظل لما قبل الزوال **وأيضا**
يستحب ذلك في المساجد التأخير المذكور **في المساجد خاصة لأجل**
أن يترك الناس الصلاة وأما الرجل في خاصة نفسه وفي
منحة خاصة فأول الوقت أفضل له لأنه لا فائدة في تأخير
وقبل ما في شدة الحر فأفضل له أي لمن يرك صلاة الظهر
أن يتركها وإن كان وحده ومعنى البراد أن ينكسر وجه الحر
فتمصل من كلامه أن في البراد بالظفر ثلاثة أقوال استحباب التأخير
مطلقا للعدو والجماعة وقصر الاستحباب على المساجد للجماعة
خاصة والثالث المتفرقة بين وقت شدة الحر وغيره فيستحب
في شدة الحر للعدو والجماعة **لقول عليه الصلاة والسلام**
بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم ولفظ الموطان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة
فإن شدة الحر من فيح جهنم ابن العربي معنى البراد أن تنفيا
أفيا وينكسر وجه الحر والفيح لهب النار وسطوعها وحديث
التحجيل منسوخ بهذا الحديث وهو كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يصلي الظهر بالمساجد **وأخر الوقت المختار**
للظهر أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل نصف النهار واعتبا
النهار هنا من طلوع الشمس إلى الغروب بخلاف النهار في
الصوم فإن أوله من طلوع الفجر **وأول وقت العصر المختار هو**
آخر وقت الظهر المختار فعلى هذا هما مشتركتان وهو المشهور
والخلاف المشهور هل الظهر تشارك العصر في أول
وقت أو بعد أربع ركعات أو العصر تشارك الظهر في آخر وقتها

قوله في المساجد خاصة لأجل أن يترك الناس الصلاة وأما الرجل في خاصة نفسه وفي منحة خاصة فأول الوقت أفضل له أي لمن يرك صلاة الظهر أن يتركها وإن كان وحده ومعنى البراد أن ينكسر وجه الحر فتمصل من كلامه أن في البراد بالظفر ثلاثة أقوال استحباب التأخير مطلقا للعدو والجماعة وقصر الاستحباب على المساجد للجماعة خاصة والثالث المتفرقة بين وقت شدة الحر وغيره فيستحب في شدة الحر للعدو والجماعة لقول عليه الصلاة والسلام بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم ولفظ الموطان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم ابن العربي معنى البراد أن تنفيا أفيا وينكسر وجه الحر والفيح لهب النار وسطوعها وحديث التحجيل منسوخ بهذا الحديث وهو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالمساجد وأخر الوقت المختار للظهر أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل نصف النهار واعتبا النهار هنا من طلوع الشمس إلى الغروب بخلاف النهار في الصوم فإن أوله من طلوع الفجر وأول وقت العصر المختار هو آخر وقت الظهر المختار فعلى هذا هما مشتركتان وهو المشهور والخلاف المشهور هل الظهر تشارك العصر في أول وقت أو بعد أربع ركعات أو العصر تشارك الظهر في آخر وقتها

وهو المشهور كذا في نسخة أخرى

فقر كانت اذ الائم عليه والناسب النقيب هذا الانفا اذ اولو فعلت في الضرري ومنه
عليه هذا القول في اخر القامة الاولى كانت باطله **قوله** وعلى الثاني الخ اي ومنه صلى الله عليه
الثانية كان ان لو قومه بعد خروج وقتها الى اراه عده

لمقدار اربع ركعات فعلي الاول لو اخر صلاة الظهر حتى دخلت وقت العصر
واوقع الظهر اول الوقت كانت اذ او علي الثاني لو صلى العصر عند ما يتبين
اربع ركعات من وقت الظهر من القامة الاولى فان العصر تقع في اول وقت
وتظهر فائدة الخلاف ايضا لو ان مصليين صليا قبل انقضاء القامة
الاولى احد هما صلى الظهر والاخر صلى العصر فعلي ان الاشتراك
اخر القامة الاولى وقعت الصلاتان اذ الظهر تقع في اخر وقتها
والعصر في اول وقتها الاختياري **واخره** اي اخر وقت العصر المختار
رواية ابن عبد الحكم عن مالك **ان يصير ظل كل شيء مثليه بعد الزوال**
التي روي قبل اول وقت العصر انك اذ استقبلت الشمس من
يعني يصيرك **وانت قائم غير منكس رأسك ولا مظايله** هما
واحد وقال ابن العربي مظايل يعني مميل يقول طاطاراسه اي
اماله والمظايل اخفض من التكيس لان التكيس اطراف الجفون
الى الارض والتظايل انحاء علي حسب ما يريد الانسان فان دخل
الى الشمس يصيرك يعني ان جات علي بصرك **فقد دخل الوقت**
وان لم ترها بصرك فانه لم يدخل الوقت **وان تزلت عن بصرك**
اي جات تحت بصرك **فقد تمكن دخول الوقت** وقد اختلف عليه
حكاية هذا القول بانه لم يعلم قايله والمعتمد عليه عند قاي
الفتحا في معرفة الوقت ما تقدم من اعتبار الظل **والذي**
عن مالك رحمه الله في تحديد اخر الوقت المختار للعصر
رواية ابن القاسم **ان الوقت فيما لم ينصرف الشمس**
وهو قريب من رواية ابن عبد الحكم فان الشمس حينئذ اي عند
التامتين تكون نقيية والمذهب ان تقديم العصر اول وقت
افضل **وقت صلاة المغرب** الاختياري **وي** اي صلاة

قوله في قوله ان يصير ظل كل شيء مثليه بعد الزوال
قوله في قوله ان يصير ظل كل شيء مثليه بعد الزوال
قوله في قوله ان يصير ظل كل شيء مثليه بعد الزوال
قوله في قوله ان يصير ظل كل شيء مثليه بعد الزوال

لها اسمان هذا لانها تقع عند الغروب والاخر صلاة **الشاهد يعني**
اي مالك بقوله **الشاهد الحاضر** وكان قايلا قال له ما معني الحاضر
فقال **يعني ان السافر لا يقصرها ويصليها كصلاة الحاضر ك**
تقليد تسمية المغرب بالشاهد لكون السافر لا يقصرها منقوض
بالصبح والذي عكس ذلك بان الشمس تغرب عند طلوع نجم يسمى
الشاهد اولي لما روي النسائي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان هذه الصلاة فرضت علي من كان قبلكم فضية عوها من خفيها
كان في اخره مرتين ولا صلاة بعد ما حتى يطلع الشاهد والشاهد
النجم والذي جاني الحديث اولي بالصواب مما قاله مالك قاله
التوسني انتهى وقال ابن العربي والذي قاله ابو محمد اشهر اذا
علم هذا فاعلم ان قوله وقت المغرب مبتدأ وقوله وهي الي قوله
الحاضر جملة معترضة بين المبتدأ وخبره وهو قوله **فوقتها غروب**
الشمس وكرر المبتدأ الطول الكلام **والمراعي** في ذلك عينية
خبرها وقسمها المستديرة واثرها وشعاعها فقوله **فاذا انوارت**
اي استشرت وغابت **بالحجاب** ابن جبيب بالعين النجاة اي ذات
الحجاب وهي الطينة السوداء وقيل هو شي بيننا وبينها لا يعلمه الله
تعالى تكرر مع قوله فوقتها غروب الشمس ومعني قوله **وجبت**
الصلاة فدخل وقتها **لان اخر عنته** فقوله **وليس لها الا وقت واحد**
لان اخر عنته تأكيد وما ذكره من ان وقتها غير ممتد هو المشهور
لما رواه الترمذي ان جبريل عليه السلام صلى بالنبي صلى الله عليه
عليه وسلم المغرب في اليومين في وقت واحد دون بقية الصلوات
وقيل وقتها ممتد الي مغيب الشفق الاحمر واختاره البايع واخذ به
ابن عبد البر وابن رشد والنخعي والمازري من قوله في الموطا اذا ذهب

قوله في قوله ان يصير ظل كل شيء مثليه بعد الزوال
قوله في قوله ان يصير ظل كل شيء مثليه بعد الزوال
قوله في قوله ان يصير ظل كل شيء مثليه بعد الزوال
قوله في قوله ان يصير ظل كل شيء مثليه بعد الزوال

الامانة افضل من الاقل والاولى ان افعل
الامر الحق على العبد

فان المقصود الاعظم من الاذان الاعلام بدخول الوقت
 عليه علم انه لا يجوز قبله فقال **ولا يؤذن** اي ولا يجوز ان يؤذن **لصلوة**
 من الصلوات الخمس حتى الجمعة **قبل وقتها الا الصبح** اي صلاة الصبح
 لانه لا بأس بمعني يسمى **ان يؤذن لها في السجدة** وهو
 اعتان من اخير الليل قبل طلوع الفجر ثم يؤذن لها ثانيا عند دخول

فقد شفاعتي ابي في غفركم يا ابي اوفى رفق
الدرجات اوفى خجركم عدم الحساب
او مطلق شفاعتي احتمالات
اه تقدر

عن الخضر انه عليه الصلاة والسلام قال من قال حين يسمع قول

فقد فاعا شفعها غلطاً في اراد بالانقسط ما يشتمل
النسبان والعدد والوجع واستظهر بعضهم ان شفع الجمل
كل الكل ثم قال وانك لو شفع النصف طلي يكون كذلك
او يفتقر شفع اقلها ويعبري مثل هذا التفصيل في وتر
الاذا انتهى وفيه عبارة اخري فلو اوتم الاذان ولو
نصفه علي ما يظهر بطل ولو غلطاً وسهوا انتهى
قلت ويعبري هذا الاستظهار في شفع نصف
الاقامة والله اعلم اه عدد وعبري

وَمَا يَكْفُرُ
الَّذِينَ
ذَلِكَ
عَلَيْكُمْ
وَضَاءِ
وَقِيلَ
الَّذِينَ
الَّذِينَ
فَقَالَ

A close-up photograph of a piece of aged, yellowed paper. The paper has a mottled texture with various shades of brown and tan. There are faint, dark, irregular markings scattered across the surface, which appear to be ink or dirt. The overall appearance is that of an old, weathered document or parchment.

يدخل بلغته ونسبي هذه الجملة كلمة نظر اللغة لا الاصطلاح وهو

ودون المنكب **ق** والمرأة والرجل في حد الرفع سواء وانظر هذا مع قول الفراء في المشهور ان منتهي الرفع الى خذ والميكين وهذا في حق الرجل **واما المرأة** فدون ذلك **اجماعا واختلف** في حكم هذا الرفع قال الشيخ في باب حمل هو سنة وعده صاحب المختصر في الفضائل وظاهر كلام الشيخ ان الرفع مختص بتكبيرة الاحرام وهو كذلك علم المشهور فلا يرفع عند الركوع ولا عند الرفع منه ولا في القيام من السجدة ثم بعد ان تفرغ من التكبير **تقرأ** اي تتبع التكبير بالقرأة من غير ان تفصل بينهما بشي فقد كره مالك رحمه الله في القول المشهور عنه التسبيح والدعاء بين تكبيرة الاحرام والقرأة واستحب بعضهم الفصل بينهما بالقطر سبحانك اللهم ومحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك

يدخل بلغته ويسمى هذه الجملة كلمة نظر اللغة لا الاصطلاح وهو
فرض في حق الامام والغدا اتفاقا في حق المأموم علي المشهور واذا تركه
ساحيا او عمدا بطلت صلاته وصلاة من خلف الامام علي المشهور
ودليل وجوبه ثلثي الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام في
مفتاح الصلاة الظهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ويشترط
فيه القيام لغير المسبوق اتفاقا فان تركه بطلت واما المسبوق ففي
المدينة اذ اكبر للركوع ونوي به العقد اجراه قال ابن يونس هذا اذ اكبر
قائما وفسرها الباجي بما ينفي شرطية القيام ويشترط فيه ايضا مقارنة
النية فان تاخرت عنها فلا تجزي اتفاقا وان تقدمت بكثير فذلك
وان تقدمت بيسير فنقول ان مشهورا **واذا الحرفت فانك ترفع يديك**
ويظهرهما الى السماء ويطوئهما الى الارض علي المذهب وانتهما رقبتهما علي
الشهور **حدواي ازا منك يديك** تنشئة منكب وهو مجمع عظم العضد
والكتف وقيل انتهما الى الصدر واليه اشار بقوله **او دون ذلك** اي

[illegible]

قوله ثم يقبل الإمام يمين من الأيمانين إلا أنه نقل عن الشيخ العالم المفسر نور الدين
الخراساني قال بعضهم لفتية وقت الأذان فلما سمع الودع يقول أشهد أن محمدا رسول الله فقبل
أبغامي نفسه ومسح بالظفر في اجفان عينيه من الودع إلى ناحية الصدغ ثم فعل ذلك عند كل
تشهد مرة مرة فسالته عن ذلك فقال كنت أفعله ثم تركته فمررت بعيني في فراسته صلى الله
عليه وسلم مرة مرة فسالته عن ذلك فقال سمع عينيك عند الأذان إذا أردت أن تقبل أعينك
ثم نقل عن الخضر أنه عليه الصلاة والسلام قال من قال حين يسمع قول
الودع أشهد أن محمدا رسول الله مرحبا بحبيبي وقره عيني محمد ابن عبد
الله صلى الله عليه وسلم ثم يقبل أيمانه ويجعل يده على عينيه لم يغم ولم
يرمأ أبدا أو نقل غير ذلك ثم قال ولم يقع في المرفوع من كل هذا شي والله
أعلم **والإقامة** أي صفتها أنها **وتر** يعني ماعدا التكبير وهي **الله**
أكثر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله
علي الصلاة في علي الفلاح قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر
لا إله إلا الله مرة واحدة عبر في الجواب عن هذه بأربع عشرة كلمات
القرافي يريد عشر حمل من الكلام والألف في شأن وثلاثون كلمة وهذا مجاز
مشهور من باب تسمية الكل بالجزء وما ذكره من أفراد الإقامة هو المذهب
فإذا شغف ما غلط لا يجوز على المشهور **باب** بيان
صفة العمل قولوا فعلا **في الصلوات المفروضة** وفي بيان ما **ينقل**
بما من التوافل كالركوع بعد الظهر وقبل العصر وبعد المغرب وبعد العشاء
وما ينقل بها أيضا من السنن وهو الوتر وقد اشتملت الصفة
التي ذكرها على فرائض ومنن وفضائل ولم يميزها ونحن نبين كلامنا
ذلك أن شأنه تعالى في محل ويؤخذ من كلامه أن من أتى بصلاته
على نحو ما رتب ولم يعلم شيئا من فرائض الصلاة ولا من سننها ولا من
فضائلها أن صلاته صحيحة وهو صحيح أن كان أخذ وصفها من عالم
وقيل تبطل ولذا قال بعضهم حاجتنا إلى معرفة الصفة الأحكام
الكم من حاجتنا إلى معرفة الصفة **في أول الصفة** **الحمل** وهو
الدخول في الصلاة فرضا كانت كانت أو نفلا بالتكبير وهو أن يقول
الله أكبر لا تجزي غير هذا الكلام أن كان يحسن العربية أم لا
فقال عبد الوهاب يدخل بالنية دون الجملة وقال أبو الفتح

ثم قال يدخل
ما قاله الشيخ
في الصلاة
والركوع
والسجدة
والقراءة
والاستعاذه
والاستعاذه
والاستعاذه

هذا هو المذهب
والركوع
والسجدة
والقراءة
والاستعاذه
والاستعاذه
والاستعاذه

هذا هو المذهب
والركوع
والسجدة
والقراءة
والاستعاذه
والاستعاذه
والاستعاذه

يدخل بلغته وسمي هذه الجملة كلمة نظر اللغة لا الاصطلاح وهو
فرض في حق الإمام والفتا في حق المأموم على المشهور وإذا تركه
سأهيا أو عايدا بطلت صلاته وصلاة من خلف الإمام على المشهور
ودليل وجوبه ما في الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام
مفتاح الصلاة الظهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ويشترط
فيه القيام لغیر المسبوق اتفاقا فان تركه بطلت وأما المسبوق ففي
المدونة إذا ركع للركوع ونوي به العقد أجزاء قال ابن يونس هذا إذا ركع
قيامًا وفسرها الباجي بما يعني شرطية القيام ويشترط فيه أيضا مقارنة
النية فان تأخرت عنها فلا تجزي اتفاقا **وإذا أحرمت فأنك ترفع يديك**
وظهرهما إلى السماء ويطويهما إلى الأرض على المذهب وانتمار فمأ على
المشهور **وأي أركب يديك** تثنية منك وهو جمع عظم العضد
والكتف وقيل انتمار إلى الصدر واليه أشار بقوله **أودون ذلك** أي
دون المنكب **ق** والمرأة والرجل في حد الرفع سواء وانظر هذا مع
قول القرافي المشهور أن منتهى الرفع إلى خذ والميلين وهذا في حق
الرجل **وأما المرأة** قدون ذلك أجماعا **اختلف في حكم**
هذا الرفع قال الشيخ في باب حمل هوسنة وعده صاحب المختصر في
الفضائل وظاهر كلام الشيخ أن الرفع مختص بتكبيرة الاحرام وهو ذلك
عليه المشهور فلا يرفع عند الركوع ولا عند الرفع منه ولا في القيام من التثنية
ثم بعد أن تفرغ من التكبير **تقرأ** أي تتبع التكبير بالقراءة من غير أن
تفصل بينهما بشي فقد ذكره مالك رحمه الله في القول المشهور عنه
التسبيح والدعاء بين تكبيرة الاحرام والقراءة واشتج بعضهم الفصل
بينهما بلقط سبحانه لك اللهم وحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك

أي اصطلاح

هذا هو المذهب
والركوع
والسجدة
والقراءة
والاستعاذه
والاستعاذه
والاستعاذه

قوله لم يقبل الخ لم يبين موضع التقبل من الابعامين الا انه نقل عن الشيخ العالم المفسر نور الدين
الخراساني قال بعضهم لقبته وقت الاذان فلما سمع المؤذن يقول اشهد ان محمدا رسول الله فقبل
ابهامي نفسه ومسح بالظفر من اجفان عينيه من الوصف الى ناحية الصدغ ثم فعل ذلك عند كل
تشهد مرة مرة في الله ثم قال كنت اقله ثم تركته فمرضت عيني في رايته صلى الله
عليه وسلم ثم تركت مسح عينيك عند الاذان ان اردت ان تقبل عيناك

نقل عن الخضر انه عليه الصلاة والسلام قال من قال حين يسمع قول
اشهد ان محمدا رسول الله محرابا يجدي وقرة عيني محمد بن عبد
صلى الله عليه وسلم ثم يقبل ابهامه ويجعلها على عيني لم يعم ولم
تغابا او نقل غير ذلك ثم قال ولم يصح في المرفوع من كل هذا شي والله
لم **والاقامة** اي صفتها انها **وتر** يعني ماعدا التكبير وهي الله
الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله في
الصلاة هي علي الفلاح قد قامت الصلاة الله اكبر الله اكبر
الله مرة واحدة عبر في الجلام عن هذه بانها عشر كلمات
اي يريد عشر حمل من الكلام والافني لسان وثلاثون كلمة وهذا مجاز
ور من باب تسمية الكل بالجزء وما ذكره من افراد الاقامة هو المذهب
شعنا ما غلط لا يجوز على المشهور **باب بيان**

صحة العمل قولوا وفعلا **في الصلوات المفروضة** وفي بيان ما يتصل
بها من التوافل كالركوع بعد الظهر وقبل العصر وبعد المغرب وبعد العشا
وما يتصل بها ايضا من السنن وهو الوتر وقد اشتملت الصفة
التي ذكرها على فرائض وسنن وفضائل ولم يميزها ونحن نبين كلامنا
ذلك ان شأنا الله تعالى في محله ويؤخذ من كلامه ان من اتى بصلاته
على نحو ما رتب ولم يعلم شيئا من فرائض الصلاة ولا من سننها ولا من
فضائلها ان صلاته صحيحة وهو صحيح ان كان اخذ وصفها من عالم
وقيل تبطل ولذا قال بعضهم حاجتنا الى معرفة الصفة الاحكام
الكم من حاجتنا الى معرفة الصفة **في اول الصفة** **الحمد لله** وهو
الدخول في الصلاة فرضا كانت كانت او نفلا بالتكبير وهو ان يقول
الله اكبر لا تجزي غير هذا الكلام ان كان يحسن العربية اما من لا
فقال عبد الوهاب يدخل بالنية دون الجملة وقال ابو الفتح

لما لم يقبل الخ لم يبين موضع التقبل من الابعامين الا انه نقل عن الشيخ العالم المفسر نور الدين
الخراساني قال بعضهم لقبته وقت الاذان فلما سمع المؤذن يقول اشهد ان محمدا رسول الله فقبل
ابهامي نفسه ومسح بالظفر من اجفان عينيه من الوصف الى ناحية الصدغ ثم فعل ذلك عند كل
تشهد مرة مرة في الله ثم قال كنت اقله ثم تركته فمرضت عيني في رايته صلى الله
عليه وسلم ثم تركت مسح عينيك عند الاذان ان اردت ان تقبل عيناك

نقل عن الخضر انه عليه الصلاة والسلام قال من قال حين يسمع قول
اشهد ان محمدا رسول الله محرابا يجدي وقرة عيني محمد بن عبد
صلى الله عليه وسلم ثم يقبل ابهامه ويجعلها على عيني لم يعم ولم
تغابا او نقل غير ذلك ثم قال ولم يصح في المرفوع من كل هذا شي والله
لم **والاقامة** اي صفتها انها **وتر** يعني ماعدا التكبير وهي الله
الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله في
الصلاة هي علي الفلاح قد قامت الصلاة الله اكبر الله اكبر
الله مرة واحدة عبر في الجلام عن هذه بانها عشر كلمات
اي يريد عشر حمل من الكلام والافني لسان وثلاثون كلمة وهذا مجاز
ور من باب تسمية الكل بالجزء وما ذكره من افراد الاقامة هو المذهب
شعنا ما غلط لا يجوز على المشهور **باب بيان**

نقل عن الخضر انه عليه الصلاة والسلام قال من قال حين يسمع قول
اشهد ان محمدا رسول الله محرابا يجدي وقرة عيني محمد بن عبد
صلى الله عليه وسلم ثم يقبل ابهامه ويجعلها على عيني لم يعم ولم
تغابا او نقل غير ذلك ثم قال ولم يصح في المرفوع من كل هذا شي والله
لم **والاقامة** اي صفتها انها **وتر** يعني ماعدا التكبير وهي الله
الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله في
الصلاة هي علي الفلاح قد قامت الصلاة الله اكبر الله اكبر
الله مرة واحدة عبر في الجلام عن هذه بانها عشر كلمات
اي يريد عشر حمل من الكلام والافني لسان وثلاثون كلمة وهذا مجاز
ور من باب تسمية الكل بالجزء وما ذكره من افراد الاقامة هو المذهب
شعنا ما غلط لا يجوز على المشهور **باب بيان**

يدخل بلغته وتسمى هذه الجملة كلمة نظر اللغة لا الاصطلاح وهو
فرض في حق الامام والخذ اتفاقا وفي حق المأموم على المشهور واذا تركه
ساحيا او عمدا بطلت صلاته وصلاة من خلف الامام على المشهور
ودليل وجوبه ما في الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام في
مفتاح الصلاة المأمور وتحررهما التكبير وتحليلهما التسليم ويشترط
فيه القيام لغیر المسبوق اتفاقا فان تركه بطلت واما المسبوق ففي
المدينة اذ اكبر للركوع ونوي به العقد اجزاه قال ابن يونس هذا اكبر
قا بما وفسرها الباجي بما يعني شرطية القيام ويشترط فيه ايضا مقارنة
النية فان تاخرت عنها فلا تجزي اتفاقا وان تقدمت بكثير فذلك لك
وان تقدمت بيسير فقولان مشهوران **واذا حرمت فانك ترفع يديك**
وتطيرهما الى السماء وطيرهما الى الارض على المذهب وان تمارفهما على
المشهور **وحي اذ امسكت يديك** تشية منك وهو مجمع عظم العضد
والكتف وقيل انهما والى الصدر واليه اشار بقوله **او دون ذلك** اي
دون المنكب **ق** والمرأة والرجل في حد الرفع سواء وانظر هذا مع
قول القرافي المشهور ان منتهى الرفع الى حد والمكبين وهذا في حق
الرجل **واما المرأة** فدون ذلك اجماعا **وختلف في حكم**
هذا الرفع قال الشيخ في باب حمل مؤسنة وعده صاحب المختصر في
الفضائل وقاهر كلام الشيخ ان الرفع مختص بتكبير الاحرام وهو ذلك
عليه المشهور فلا يرفع عند الركوع ولا عند الرفع منه ولا في القيام من التيق
ثم بعد ان تفرغ من التكبير **تقرأ** اي تتبع التكبير بالقراءة من غير ان
تفصل بينهما شي فقد ذكره مالك رحمه الله في القول المشهور عنه
التسبيح والدعاء بين تكبير الاحرام والقراءة واشتج بعضهم الفصل
بينهما بلقط سبعا لك اللهم وسجدك وتبارك اسمك وتعالى جدك

يدخل بلغته وتسمى هذه الجملة كلمة نظر اللغة لا الاصطلاح وهو
فرض في حق الامام والخذ اتفاقا وفي حق المأموم على المشهور واذا تركه
ساحيا او عمدا بطلت صلاته وصلاة من خلف الامام على المشهور
ودليل وجوبه ما في الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام في
مفتاح الصلاة المأمور وتحررهما التكبير وتحليلهما التسليم ويشترط
فيه القيام لغیر المسبوق اتفاقا فان تركه بطلت واما المسبوق ففي
المدينة اذ اكبر للركوع ونوي به العقد اجزاه قال ابن يونس هذا اكبر
قا بما وفسرها الباجي بما يعني شرطية القيام ويشترط فيه ايضا مقارنة
النية فان تاخرت عنها فلا تجزي اتفاقا وان تقدمت بكثير فذلك لك
وان تقدمت بيسير فقولان مشهوران **واذا حرمت فانك ترفع يديك**
وتطيرهما الى السماء وطيرهما الى الارض على المذهب وان تمارفهما على
المشهور **وحي اذ امسكت يديك** تشية منك وهو مجمع عظم العضد
والكتف وقيل انهما والى الصدر واليه اشار بقوله **او دون ذلك** اي
دون المنكب **ق** والمرأة والرجل في حد الرفع سواء وانظر هذا مع
قول القرافي المشهور ان منتهى الرفع الى حد والمكبين وهذا في حق
الرجل **واما المرأة** فدون ذلك اجماعا **وختلف في حكم**
هذا الرفع قال الشيخ في باب حمل مؤسنة وعده صاحب المختصر في
الفضائل وقاهر كلام الشيخ ان الرفع مختص بتكبير الاحرام وهو ذلك
عليه المشهور فلا يرفع عند الركوع ولا عند الرفع منه ولا في القيام من التيق
ثم بعد ان تفرغ من التكبير **تقرأ** اي تتبع التكبير بالقراءة من غير ان
تفصل بينهما شي فقد ذكره مالك رحمه الله في القول المشهور عنه
التسبيح والدعاء بين تكبير الاحرام والقراءة واشتج بعضهم الفصل
بينهما بلقط سبعا لك اللهم وسجدك وتبارك اسمك وتعالى جدك

يدخل بلغته وتسمى هذه الجملة كلمة نظر اللغة لا الاصطلاح وهو
فرض في حق الامام والخذ اتفاقا وفي حق المأموم على المشهور واذا تركه
ساحيا او عمدا بطلت صلاته وصلاة من خلف الامام على المشهور
ودليل وجوبه ما في الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام في
مفتاح الصلاة المأمور وتحررهما التكبير وتحليلهما التسليم ويشترط
فيه القيام لغیر المسبوق اتفاقا فان تركه بطلت واما المسبوق ففي
المدينة اذ اكبر للركوع ونوي به العقد اجزاه قال ابن يونس هذا اكبر
قا بما وفسرها الباجي بما يعني شرطية القيام ويشترط فيه ايضا مقارنة
النية فان تاخرت عنها فلا تجزي اتفاقا وان تقدمت بكثير فذلك لك
وان تقدمت بيسير فقولان مشهوران **واذا حرمت فانك ترفع يديك**
وتطيرهما الى السماء وطيرهما الى الارض على المذهب وان تمارفهما على
المشهور **وحي اذ امسكت يديك** تشية منك وهو مجمع عظم العضد
والكتف وقيل انهما والى الصدر واليه اشار بقوله **او دون ذلك** اي
دون المنكب **ق** والمرأة والرجل في حد الرفع سواء وانظر هذا مع
قول القرافي المشهور ان منتهى الرفع الى حد والمكبين وهذا في حق
الرجل **واما المرأة** فدون ذلك اجماعا **وختلف في حكم**
هذا الرفع قال الشيخ في باب حمل مؤسنة وعده صاحب المختصر في
الفضائل وقاهر كلام الشيخ ان الرفع مختص بتكبير الاحرام وهو ذلك
عليه المشهور فلا يرفع عند الركوع ولا عند الرفع منه ولا في القيام من التيق
ثم بعد ان تفرغ من التكبير **تقرأ** اي تتبع التكبير بالقراءة من غير ان
تفصل بينهما شي فقد ذكره مالك رحمه الله في القول المشهور عنه
التسبيح والدعاء بين تكبير الاحرام والقراءة واشتج بعضهم الفصل
بينهما بلقط سبعا لك اللهم وسجدك وتبارك اسمك وتعالى جدك

يدخل بلغته وتسمى هذه الجملة كلمة نظر اللغة لا الاصطلاح وهو
فرض في حق الامام والخذ اتفاقا وفي حق المأموم على المشهور واذا تركه
ساحيا او عمدا بطلت صلاته وصلاة من خلف الامام على المشهور
ودليل وجوبه ما في الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام في
مفتاح الصلاة المأمور وتحررهما التكبير وتحليلهما التسليم ويشترط
فيه القيام لغیر المسبوق اتفاقا فان تركه بطلت واما المسبوق ففي
المدينة اذ اكبر للركوع ونوي به العقد اجزاه قال ابن يونس هذا اكبر
قا بما وفسرها الباجي بما يعني شرطية القيام ويشترط فيه ايضا مقارنة
النية فان تاخرت عنها فلا تجزي اتفاقا وان تقدمت بكثير فذلك لك
وان تقدمت بيسير فقولان مشهوران **واذا حرمت فانك ترفع يديك**
وتطيرهما الى السماء وطيرهما الى الارض على المذهب وان تمارفهما على
المشهور **وحي اذ امسكت يديك** تشية منك وهو مجمع عظم العضد
والكتف وقيل انهما والى الصدر واليه اشار بقوله **او دون ذلك** اي
دون المنكب **ق** والمرأة والرجل في حد الرفع سواء وانظر هذا مع
قول القرافي المشهور ان منتهى الرفع الى حد والمكبين وهذا في حق
الرجل **واما المرأة** فدون ذلك اجماعا **وختلف في حكم**
هذا الرفع قال الشيخ في باب حمل مؤسنة وعده صاحب المختصر في
الفضائل وقاهر كلام الشيخ ان الرفع مختص بتكبير الاحرام وهو ذلك
عليه المشهور فلا يرفع عند الركوع ولا عند الرفع منه ولا في القيام من التيق
ثم بعد ان تفرغ من التكبير **تقرأ** اي تتبع التكبير بالقراءة من غير ان
تفصل بينهما شي فقد ذكره مالك رحمه الله في القول المشهور عنه
التسبيح والدعاء بين تكبير الاحرام والقراءة واشتج بعضهم الفصل
بينهما بلقط سبعا لك اللهم وسجدك وتبارك اسمك وتعالى جدك

ولا اله غيرك فان كنت في صلاة الصبح قرأت جمل القرآن اما قرأة
ام القرآن ففرض في الصبح وغيرها من الصلوات المفروضة علي
الامام والمنذ وهل في كل الركعات او في جملتها لان لما لك في المدة واما
المام فمستحبة في حقها فيما سرفيه الامام واما كون القراءة فيها جهر
فمستحبة واذا قرأت في صلاة الصبح او غيرها من الصلوات المفروضة
لا تشتمع القراءة فيها **بسم الله الرحمن الرحيم** مطلقا
ام القرآن ولا في السورة التي بعدها لا سرا ولا جهر اما ما كنت او
غيره والنهي في كلامه للكرامة وهو من هب المدة وشبهه لما صبح
ان عبد الله ابن معقل قال سمعتني ابي وانا اقول بسم الله الرحمن الرحيم
فقال يا بني اياك والحدث قال ولم ارم ان اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم رجلا يفيض اليه حديثا في الاسلام منه فاني صليت مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم واي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع منهم
احدا يقولون الا قلما اذا انت قرأت وقل الحمد لله رب العالمين وعلي
هذا عمل اهل المدينة واما قرأتها في النافلة فقال في المدة وذلك
واسع ان شافرا او ترك وكذلك تكره التعويذ في الفريضة دون التعويذ
النافلة **فاذا قلت ولا الضالين فقل** علي جهة الاستحباب **امين**
بالمدة مع التحفيف علي المشهور اسم الله تعالى ونونه مضمومة
علي النداء تقديره يا امين استجب دعائنا وقال ابن العربي وفتحت
نون امين لسكونها وسكون الياء قبلها **ان كنت** تصلي **وحده**
سواك في صلاة سرية او جهرية ان سمعته يقول **او كنت** تصلي
خلف امام صلاة سرية او جهرية ان سمعته يقول **ولا الضالين**
ولا تجهر بما لم **تخبر** في الحالتين ولو كانت صلاة جهرية **ولا يقول**
الامام فيها جهر اي اعلن فيه علي المشهور ويقول **فيها سرا** اخفا فيه

هذا الحديث يدل على ان قراءة القرآن في الصلاة المفروضة لا تكون الا سرا ولا جهر
والجهر في صلاة الجهرية لا يكون الا سرا ولا جهر
والسرا في صلاة السرية لا يكون الا سرا ولا جهر
والجهر في صلاة الجهرية لا يكون الا سرا ولا جهر

فقل ما في صليت من ثمة كلام
الاب متعلق بقوله يا بني اياك والحدث
ومع كرامة السجدة علي ما في سجدة اذا
قراها بنو القريظة فقط او الغلبة
اوها معا قصد الزوج اولا يقصد
الزوج اما ان قصد في تلك الحالة
فتستفي الكرامة اه عدي

اي ان كنت وحده
او خلف امام

اتفاقا

ولا اله غيرك فان كنت في صلاة الصبح قرأت جمل القرآن اما قرأة
ام القرآن ففرض في الصبح وغيرها من الصلوات المفروضة علي
الامام والمنذ وهل في كل الركعات او في جملتها لان لما لك في المدة واما
المام فمستحبة في حقها فيما سرفيه الامام واما كون القراءة فيها جهر
فمستحبة واذا قرأت في صلاة الصبح او غيرها من الصلوات المفروضة
لا تشتمع القراءة فيها **بسم الله الرحمن الرحيم** مطلقا
ام القرآن ولا في السورة التي بعدها لا سرا ولا جهر اما ما كنت او
غيره والنهي في كلامه للكرامة وهو من هب المدة وشبهه لما صبح
ان عبد الله ابن معقل قال سمعتني ابي وانا اقول بسم الله الرحمن الرحيم
فقال يا بني اياك والحدث قال ولم ارم ان اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم رجلا يفيض اليه حديثا في الاسلام منه فاني صليت مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم واي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع منهم
احدا يقولون الا قلما اذا انت قرأت وقل الحمد لله رب العالمين وعلي
هذا عمل اهل المدينة واما قرأتها في النافلة فقال في المدة وذلك
واسع ان شافرا او ترك وكذلك تكره التعويذ في الفريضة دون التعويذ
النافلة **فاذا قلت ولا الضالين فقل** علي جهة الاستحباب **امين**
بالمدة مع التحفيف علي المشهور اسم الله تعالى ونونه مضمومة
علي النداء تقديره يا امين استجب دعائنا وقال ابن العربي وفتحت
نون امين لسكونها وسكون الياء قبلها **ان كنت** تصلي **وحده**
سواك في صلاة سرية او جهرية ان سمعته يقول **او كنت** تصلي
خلف امام صلاة سرية او جهرية ان سمعته يقول **ولا الضالين**
ولا تجهر بما لم **تخبر** في الحالتين ولو كانت صلاة جهرية **ولا يقول**
الامام فيها جهر اي اعلن فيه علي المشهور ويقول **فيها سرا** اخفا فيه

اتفاقا وقوله **وفي قوله اياها في الجهر اختلاف** تكرار ولو قال ويقول
الامام في السرة في الجهر خلاف لكان وجزا من التكرار ووجه
كلامه بانه في او علي المختار عنده ثم نهى ثانيا علي ان فيه خلافا
وصح ابن عبد السلام مقابل المشهور لثبوته في السنة **ثم اذا**
فرغت من قراءة ام القرآن **جهر** **تقرأ** بعدها **سورة** كذلك لا تفصل
بينهما بعدا ولا غيره وحكم قراءة السورة كاملة بعد ام القرآن
الاستحباب والسنة مطلق الزيادة علي ام القرآن بدليل ان
السجود دائما هو ارفع ما زاد علي الفاتحة لا السورة ويؤخذ من
قوله سورة انه لا يقرئ سورتين في الركعة الواحدة وهو الافضل
وفي حق الامام والفعل للعمل واما الماموم فلا بأس ان يقرأ السورتين
اذا فرغ والامام متماد والسورة التي تقرأ في صلاة الصبح تكون
من طوالت الفصل بكسر الطاء المملة واول الفصل من الحجرات
علي القول المرتضي وسمي مفصلا لكثرة الفصل فيه بالبسملة
وطوله ينتهي الي عيس وسوسطاته من ثم الي والضي وقصار
الي الختم **وان كانت** السورة التي تقرأ في الركعة الاولى من صلاة
الصبح **اطول من ذلك** اي من السورة التي من طوالت الفصل
فذلك حسن اي مستحب **بقدر التعليل** وهو اختلاط الظلمة
بالضياء **وتجهر** **فيها** اي السورة التي مع ام القرآن كما جهرت بام
القارئ فان حكمه في ذلك سواء وصيغة الجهر تاتي **فاذا تمت السورة**
التي مع ام القرآن **كبرت في حال** **اغظاظك** اي انخائك الي الركوع
اخذ منه ثلاثة اشياء احدها التكبير وهو سنة **واختلف**
هل جميعه ما عدا التكبير الاحكام سنة واحدة وهو قول اشبه
وعليه الاكثر وصوب او كل تكبيرة سنة مستقلة وهو قول ابن القاسم

هذا الحديث يدل على ان قراءة القرآن في الصلاة المفروضة لا تكون الا سرا ولا جهر
والجهر في صلاة الجهرية لا يكون الا سرا ولا جهر
والسرا في صلاة السرية لا يكون الا سرا ولا جهر
والجهر في صلاة الجهرية لا يكون الا سرا ولا جهر

هذا الحديث يدل على ان قراءة القرآن في الصلاة المفروضة لا تكون الا سرا ولا جهر
والجهر في صلاة الجهرية لا يكون الا سرا ولا جهر
والسرا في صلاة السرية لا يكون الا سرا ولا جهر
والجهر في صلاة الجهرية لا يكون الا سرا ولا جهر

هذا الحديث يدل على ان قراءة القرآن في الصلاة المفروضة لا تكون الا سرا ولا جهر
والجهر في صلاة الجهرية لا يكون الا سرا ولا جهر
والسرا في صلاة السرية لا يكون الا سرا ولا جهر
والجهر في صلاة الجهرية لا يكون الا سرا ولا جهر

مجلس شنبه وایام انوار الشریعہ
وتمت فی الاربعاء وکذا بقا

قوله عفا

فی الزکوة

في ركعة

البايع

في ركوعك وسجودك ولأنه تعالى في ركوعك **ك** هكذا وبيناه باننا
 الواو بصيغة الخبر والمراد به النهي على جهة الكراهة لما صح أنه صلى
 الله عليه وسلم قال أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا
 في الدعا فمن أي حقيق أن يستجاب لكم ولا يعارضه ما صح أنه صلى
 الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم
 وبحمدك اللهم اغفر لي لأن هذا محمول على بيان الجواز ولا ولا على بيان
 الأولوية **وقل إن شئت سبحان ربّي العظيم وسجده** ظاهر التحيير
 بين فعله وتركه الجوزي وهو مستحب فكيف يخير بين فعله وتركه
وليس في ذلك أي عندما يقوله في الركوع وكذلك السجود **توقيت قول**
 أي تحديد ما يقوله لقوله عليه الصلاة والسلام أما الركوع فعظموا
 فيه الرب ولم يعلق ذلك بحمد واستحب الشافعي أن يسبح ثلاثا لما
 في أبي داود والترمذي أنه عليه الصلاة والسلام قال إذا ركع أحدكم
 فقال في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وإذا
 أدناه وإذا سجد فقال في سجوده سبحان ربّي العلي ثلاث مرات
 فقد تم سجوده وذلك أدناه **واحده في البت** أي المكث في الركوع يريد
 في أكثره وأما في أقله فسيذكر بعد ثم إذا فرغت من التسبيح في
 الركوع **ترفع رأسك وانت قائم** يعني استجاب الله لمن **حمد**
 أن كنت إماما أو فذا **ثم يقول مع ذلك اللهم ربنا** ذلك الحمد
 أي تقبل ولك الحمد **أن كنت وحدك أن خلف إمام** فلا يقول **أما**
 بل يقتصر على سمع الله لمن حمده **ولا يقول المأمور** سمع الله لمن
حمده وإنما يقول اللهم ربنا ولك الحمد والأصل في هذا التفصيل
 ما في الموطأ وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام
 سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فإنه من وافق قوله قول

فقد انقضى من واقعه الحزن
على قول الشاعر
ما تقدم من فناء الزمان

تفسيره الخلاق المتقدم
في التفسير من كون جميعه سنة
او كل تكبيره سنة خفيفة يات في سبع
الله لمن حده اه

الامام غفرله ما تقدم من ذنبه وفي رواية للترمذي ولكل هذه الحديث
يقضي ان الامام لا يقول ربنا ولك الحمد وان المأموم لا يقول سمع الله من
حمده السامع والحاق الحمد بالامام اظهر من الحاقه بالمأموم اذ ارفعت
راسك من الركوع فانك **تسوي قائما مثل قائم** اخذ منه بيان الطائفة
وفي فرض وسياق الكلام عليها والاعتدال وهو سنة عند ابن القاسم
في سائر اركان الصلاة وفرض عند اشعري وطحا والفرق بينهما ان
الاعتدال مثلا نصب القامة والطائفة استقامت الارضيات
وقوله **مترلا** مراد في لمطينا وقيل معناه متمملا **فتر** بعد رفعك
من الركوع **تسوي** بفتح التاء المشددة فوق اي تترك اي الارض **ساجدا**
اي لاجل السجود فيكون سجودك من قيام ليعمله عليه الصلاة
والسلام ذلك والسجود فرض بلا خلاف **ولا تجلس في هويك ثم تسجد**
حتى يكون سجودك من جلوس كما يقوله بعض اهل العلم ليعمله عليه
الصلاة والسلام ذلك الجواب عنه ما قالت عائشة رضي الله
عنها انه صلى الله عليه وسلم انما فعل ذلك في اخر عمره لما يئس اي
ثقت حركة اعضائه الشريفة لارتفاع سنه وهذا الجلوس ان وقع
سهوا ولم ينظر لم ينس وان طالع بسجدة له وان كان عامدا فالمشهور ان
لم ينظر لم ينس **وتكبر في حال انحطاطك للسجود** يستعمل الركوع
بالتكبير ولم يذكر ما يسبق به الى الارض والمستحب تقديم اليدين على
الركبتين اذا هوي للسجود وتأخرهما عن الركبتين عند القيام
لأمره عليه الصلاة والسلام بذلك وبه عمل اهل المدينة **واذا**
سجدت فانك **تمكن جيبك** **وانك من الارض** يعني بلغظ التمكن
انه يضمن ما على اللفح ما يمكنه وهذا على جملة الاستحباب
واما الواجب من ذلك فيلني وضع اليدين ما يمكن من الجملة واذا وضع

قوله مثلا الاول حذوها
لانه لا معنى لها
قوله وقيل معناه متمملا اي زيادة
عليه الطائفة لان الزاوية على كونه
قاله مع انه عدوي

قوله **تسوي قائما مثل قائم**
اي تترك اي الارض
ساجدا اي لاجل السجود
فيكون سجودك من قيام
ليعمله عليه الصلاة
والسلام ذلك الجواب
عنه ما قالت عائشة
رضي الله عنها انه صلى
الله عليه وسلم انما
فعل ذلك في اخر عمره
لما يئس اي ثقت حركة
اعضائه الشريفة لارتفاع
سنه وهذا الجلوس ان
وقع سهوا ولم ينظر لم
ينس وان طالع بسجدة له
وان كان عامدا فالمشهور
ان لم ينظر لم ينس
**وتكبر في حال انحطاطك
للسجود** يستعمل الركوع
بالتكبير ولم يذكر ما
يسبق به الى الارض
والمستحب تقديم اليدين
على الركبتين اذا هوي
للسجود وتأخرهما عن
الركبتين عند القيام
لأمره عليه الصلاة
والسلام بذلك وبه
عمل اهل المدينة
**واذا سجدت فانك
تمكن جيبك وانك من
الارض** يعني بلغظ
التمكن انه يضمن ما على
اللفح ما يمكنه وهذا على
جملة الاستحباب
واما الواجب من ذلك
فيلني وضع اليدين ما
يمكن من الجملة واذا
وضع

قوله **تسوي قائما مثل قائم**
اي تترك اي الارض
ساجدا اي لاجل السجود
فيكون سجودك من قيام
ليعمله عليه الصلاة
والسلام ذلك الجواب
عنه ما قالت عائشة
رضي الله عنها انه صلى
الله عليه وسلم انما
فعل ذلك في اخر عمره
لما يئس اي ثقت حركة
اعضائه الشريفة لارتفاع
سنه وهذا الجلوس ان
وقع سهوا ولم ينظر لم
ينس وان طالع بسجدة له
وان كان عامدا فالمشهور
ان لم ينظر لم ينس
**وتكبر في حال انحطاطك
للسجود** يستعمل الركوع
بالتكبير ولم يذكر ما
يسبق به الى الارض
والمستحب تقديم اليدين
على الركبتين اذا هوي
للسجود وتأخرهما عن
الركبتين عند القيام
لأمره عليه الصلاة
والسلام بذلك وبه
عمل اهل المدينة
**واذا سجدت فانك
تمكن جيبك وانك من
الارض** يعني بلغظ
التمكن انه يضمن ما على
اللفح ما يمكنه وهذا على
جملة الاستحباب
واما الواجب من ذلك
فيلني وضع اليدين ما
يمكن من الجملة واذا
وضع

جمعة

جمعة بالارض فلا يشدها بالارض جد احتي يثرد لك فيها فان ذلك مكر
من فعل الجمال وضعفة النساء والسجود على الجملة والاف واجب
فان اقتصر على احد هما ففيه اقوال مشهورها ان اقتصر على اليقه
لم يجزه ويعيد ابد وان اقتصر على جمعة اجزاه واعاد في الوقت
وهذا اذا كانت الجمعة سالمة اما ان كان بها قروح فقال في المدة
او ما ولم يسجد على انفه فان سجد على كور عمامته ففي المدة بكرة
ويصح **وتسوي** في سجودك **بفتك الارض** على جملة الاستحباب
وقوله **باسطائك** تكرار مع قوله تباشر بكفك الارض لانه لا يكون
ذلك الا مع البسط وان سجد وهو قابض بهما شيكرو ويحتمل ان
يكون كور ليرتب عليه قوله **مستويين الى القبلة** **تجعلها حذو**
أذنك اودون ذلك اما توجهها الى القبلة فليس عليه في المدة
ثم قال ولو خالف وهو متوجه بكل ذاته لم ينسره واما كونها حذو
اذنية اودونها فمستحب والاصل في هذا كله فعله عليه الصلاة
والسلام وابشار بقوله **وكل ذلك** اي وضعها حذو اذنك اودونا
ذلك **واسع** اي جازي الى عدم فرضية ما ذكره لما أحسني ان يتوهم
من قوله باسطا ومن قوله وكل ذلك واسع ان له ان يضع يديه
على اي وجه كان رفع ذلك التوهم بقوله **غير انك لا تقتر شذرا**
في الارض لما صح انه صلى الله عليه وسلم نهي ان يفتش الرجل
ذراعيه افراس السبع وفي رواية افراس الكلب **ولا تنضم عضدك**
الي جنبك ولكن تجتج اي تميل بهما **تجنبك واسطائك** **السين**
لانه اسم وهذا التجنيج مستحب في حق الرجل ولما المرأة فينص
علي ما تفعل والاصل فيما ذكره في الصحيحين انه صلى الله عليه
وسلم كان اذا سجد جافا بين يديه حتى يبدو ابيض انطيه **وتكون**

جمعة بالارض فلا يشدها بالارض جد احتي يثرد لك فيها فان ذلك مكر
من فعل الجمال وضعفة النساء والسجود على الجملة والاف واجب
فان اقتصر على احد هما ففيه اقوال مشهورها ان اقتصر على اليقه
لم يجزه ويعيد ابد وان اقتصر على جمعة اجزاه واعاد في الوقت
وهذا اذا كانت الجمعة سالمة اما ان كان بها قروح فقال في المدة
او ما ولم يسجد على انفه فان سجد على كور عمامته ففي المدة بكرة
ويصح **وتسوي** في سجودك **بفتك الارض** على جملة الاستحباب
وقوله **باسطائك** تكرار مع قوله تباشر بكفك الارض لانه لا يكون
ذلك الا مع البسط وان سجد وهو قابض بهما شيكرو ويحتمل ان
يكون كور ليرتب عليه قوله **مستويين الى القبلة** **تجعلها حذو**
أذنك اودون ذلك اما توجهها الى القبلة فليس عليه في المدة
ثم قال ولو خالف وهو متوجه بكل ذاته لم ينسره واما كونها حذو
اذنية اودونها فمستحب والاصل في هذا كله فعله عليه الصلاة
والسلام وابشار بقوله **وكل ذلك** اي وضعها حذو اذنك اودونا
ذلك **واسع** اي جازي الى عدم فرضية ما ذكره لما أحسني ان يتوهم
من قوله باسطا ومن قوله وكل ذلك واسع ان له ان يضع يديه
على اي وجه كان رفع ذلك التوهم بقوله **غير انك لا تقتر شذرا**
في الارض لما صح انه صلى الله عليه وسلم نهي ان يفتش الرجل
ذراعيه افراس السبع وفي رواية افراس الكلب **ولا تنضم عضدك**
الي جنبك ولكن تجتج اي تميل بهما **تجنبك واسطائك** **السين**
لانه اسم وهذا التجنيج مستحب في حق الرجل ولما المرأة فينص
علي ما تفعل والاصل فيما ذكره في الصحيحين انه صلى الله عليه
وسلم كان اذا سجد جافا بين يديه حتى يبدو ابيض انطيه **وتكون**

جمعة

Copyrighted material

رَحْمَتِكَ فِي سُجُودِكَ قَائِمَتَيْنِ وَيَطْوِي إِمَامَتَهُمَا إِلَى الْأَرْضِ وَكَذَلِكَ
 يَطْوِي سَائِرَ الْأَصَابِعِ وَيَزَادُ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ أَنْ يَغْرِقَ بَيْنَ رِجْلَيْهِ
 وَأَنْ يَرْفَعَ بَطْنَهُ عَنْ تَحْذِيرِهِ وَهَذَا أَكْمَلُهُ عَلَى جَمْعِ الْأَسْتِحْبَابِ وَدَلِيلُهُ مِنَ
 السُّنَنِ وَتَقُولُ أَنْ شَيْئًا فِي سُجُودِكَ سَجَّاءُ نَفْسٍ ظَلَمَتْ نَفْسِي
 وَعَمَلَتْ سِرًّا فَأَغْرَبَنِي أَوْ تَقُولُ غَيْرَ ذَلِكَ إِنَّهُ شَيْئٌ عَنِ التَّخْيِيرِ الْأَوَّلِ
 بَيْنَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْأَذْكَارِ وَالتَّخْيِيرِ الثَّانِي بَيْنَ أَنْ يَقُولَ
 ذَلِكَ أَوْ يَسْكُتَ وَأَنْ كَانَ التَّسْبِيحُ فِي السُّجُودِ مُسْتَحْبَبًا وَأَمَّا قَوْلُ ذَلِكَ
 لِيَدَّعِي مِنْ يَقُولِ التَّسْبِيحِ وَاجِبٌ وَعَلَى مَنْ يَقُولُ لَا يَدَّعِي مِنْ هَذَا الْقَوْلِ
 وَتَدَّعِي فِي سُجُودِكَ أَنْ شَيْئًا ظَاهِرُهُ التَّخْيِيرُ وَلِذَلِكَ هَذَا اسْتِحْبَابُهُ
 وَلَيْسَ لَطُولُ ذَلِكَ السُّجُودِ وَقْتُ أَيِّ حُدُوثٍ الْغَرِيضَةُ فِي حَقِّ الْمَقْرَدِ
 مَا يَبْطُلُ جَدًّا فَإِنْ طَالَ كَرُّهُ وَإِمَامِي النَّافِلَةُ فَلَا يَأْسُ بِهِ وَفِي حَقِّ الْمَامِ
 أَيُّضًا مَا يَضُرُّ مِنْ خَلْفِهِ **وَأَقْلَهُ** أَيُّ أَقْلٍ مَا يَجْزِي مِنَ اللَّبَثِ فِي السُّجُودِ
 أَنْ تَكْمُلَ أَيُّ تَسْتَقَرُّ بِمَا كَانَ عَنْ الْأَضْطِرَّاءِ طَائِفًا أَنَا مُتَمَكِّنًا
 الْفَاصِلُ جَمْعُ مَفْصَلٍ يَفْتَحُ الْمِمْ وَكَسْرُ الصَّادِ وَأَمَّا مَفْصَلُ بَكْسَرِ الْمِمْ
 يَفْتَحُ الصَّادَ فَهُوَ اللَّسَانُ فَالطَّرَافُ ثِنْتَانِ فَرَضَ فِي السُّجُودِ وَفِي سَائِرِ
 كَانَ الصَّلَاةُ **ع** لَيْسَ فِي الرِّسَالَةِ مَا يَوْجِزُ مِنْهُ وَجُوبُ الطَّرَافِ ثِنْتَانِ
 مِنْ هُنَا وَمَا غَيْرُهُ فَإِنَّمَا هُوَ ظَاهِرٌ **وَاخْتَلَفَ** فِي الزَّائِدِ عَلَى
 طَرَفِ ثِنْتَانِ فَإِنَّهُ شَيْءٌ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْمُخْتَصَرِّ أَنْهُ سُنَّةٌ ثُمَّ إِذَا
 رَغَبْتَ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالِدَّعَا فِي السُّجُودِ **تَرْفَعُ رَأْسَكَ بِالتَّكْبِيرِ**
 بِمَصَاحِبِهِ وَهَذَا الرُّفْعُ فَرَضٌ بِإِخْلَافٍ إِذَا لَا يَتَقَرَّرُ تَعَدُّدُ
 السُّجُودِ بِغَيْرِ فُصْلٍ بَيْنَهُمَا **وَبَعْدَ أَنْ تَرْفَعُ رَأْسَكَ فَإِنَّكَ تَجْلِسُ**
 جُلُوسًا بِمَقْدَرِ مَا يَسْبَحُ الْأَعْتَدَالُ **فَتُثْنِي** أَيُّ تَعَطَّفُ **رِجْلَكَ**
 بِسُرْعَةٍ فِي جُلُوسِكَ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ وَتَنْصِبُ أَيُّ تَقِيمُ

رَجُلَكَ

رجلك اليمنى ويكون بطون أصابعها إلى الأرض وهذه الصفة
لا تختص بالجلوس بين السجدة تين بل هي صفة جميع الجلوس
في الصلاة وسكت عن قدم اليسرى ابن يعضها قال عبد الوها
يضعها تحت ساقه اليمنى وإذا رفعت راسك من السجود فإنك
أيضا ترفع يديك عن الأرض فتجعلهما علي كبتيك وإذا لم
ترفعهما عن الأرض ففي بطلان صلاتك قولان مشهورهما علي
ما قال ع البطلان والأصح علي ما قال القرافي عدم البطلان
ثم بعد أن ترفع راسك من السجدة الأولى مع رفع يديك تسجد
السجدة الثانية كما فعلت أو في السجدة الأولى من تمكين
اليمين والأنف من الأرض وقيام القدمين ومباشرة الأرض
بالكفين وغير ذلك ثم بعد فرائعك من السجدة الثانية تقوم
من الأرض كما أنت معتمد علي يديك تقدم أن هذا الاعتماد
مستحب وأشار به الشيخ إلى قوله المحنفة لا يقوم معتد وأشار
بقوله لا ترجع جالساً تقوم من جلوسك إلى قوله الثانية
بأنه يقوم إلى الركعة الثانية والرابعة من جلوس علي هيئة
السنية ولكن النصيلة عندنا في الرجوع في القيام كما ذكرت
لك في السجود وهو أنك تموي إليه ولا تجلس في هويك ليكون
سجودك من قيام لا من جلوس فلك لك ترجع إلى القيام من
السجود من غير جلوس ليكون قيامك من سجود لا من جلوس
وقد كبر في حال قيامك لأن التكبير عند الحركة والشرع في أفعال
الصلاة مستحب كما تقدم ثم بعد أن تنتصب قائماً وتفرغ
عن التكبير تقرأ الفاتحة ثم تقرأ مع سورة كما قرأت في
الركعة الأولى من طوالة الفصل أو دون ذلك تعقبه أن بان

وهو العهد
محمدي بن الذي للأضراب
تدرا وصف الخ ق الحان اد

قوله بان المستحب الخ اي ويكره كون الثانية اطول من الاولى كما قال ابو يوسف ابن عمر وقطرق في المسألة
 وعمل في تركه أو خلافه الأول والمحال ان تكون الثانية اقل من الاولى بسير الأضحية
 كما اشتهر ما قاله قتادة وقال الفقيه راشد الاقلية نصف الركعة او اقل منه ويجاب عن اعتراضك بان
 من يني بل والاثر ان يطالب والمراد يكون الأول أطول من الثانية رتبة وان كانت القراءة في الثانية اكثر من القراءة في الأولى
قوله ان قولهم انظم المصنف قال في التحقيق مغيب هذا لا يتكسر فان تكسبه فلا شيء عليه ان فعل التكسير
 المذموم كتكسر السور او قرأه نصف سورة اخرى ثم نفسه الأول كان ذلك في ركعة أو ركعتين وامامنا افضل
 المستحب ان تكون الركعة الاولى اطول من الثانية في ليلة ما في الصحيحين
 انه صلى الله عليه وسلم كان يطول في الاولى ويقصر في الثانية ويصح
 ان يقرأ علي نظم المصنف **ع** اختلف علي ما اذا ترجع الاشارة من
قوله وتفضل مثل ذلك سوا فتقبل علي الجهر في القراءة وقيل علي الركوع
 وقيل علي جميع ما ذكر وعليه يكون قوله بعد ثم تفعل في السجود
 والجلوس كما تقدم من الوصف تكرار ان تمي **غيرك** **تفعلت**
 في الركعة الثانية **بعد الركوع** **وان شئت** **فنت قبل الركوع**
بعد تمام القراءة المشهور ان القنوت فضيلة لا يسجد له فان
 سجد له بطلت صلاته وظاهر كلامه انه بعد الركوع افضل
 وهو قول ابن حبيب والمشهور انه قبل الركوع افضل لما في الصحيحين
 انه صلى الله عليه وسلم سئل اهو قبل او بعد فقال قبل قيل
 لا تسران فلانا يجده ثمنك ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قنت بعد الركوع قال كن ب فلان القرافي قال في الكتاب واذا
 قنت قبل الركوع لا تكره والمشهور انه لا يرفع يديه كما لا يرفع في
 التامين ولا في دعا التشهد ومذهب المدونة وهو المشهور ان
 الاسرار به افضل لانه دعا والدعا ينبغي الاسرار به حذر من الزيادة
 واذا نسيه قبل الركوع قنت بعده ولا يرجع من الركوع اذا تذكر
 فاذا رجع قسدت صلاته لانه يرجع من فرضي الي مستحب
و **اختلف** في السجود بركعة فقيل يقنت في قضائهما
 وقيل لا يقنت وهو المشهور **والقنوت** اي لفظة المختار عندنا
اللهم اي يا الله **انا نستعينك** اي نطلب منك الاعانة علي
 طاعتك **ونستتر بك** اي نطلب منك المغفرة وبهي الستر علي الذنوب
 فلا نؤخذ بما عملنا **ونؤمن بك** اي نصدق بوجودك **ونتوكل** اي نعتمد
 عليك

التكليس الرام بطلب الصلاة
 كتكليس آيات سورة واحدة
 بركعة واحدة او عدوي

هذا بطلان ان الله عز وجل
 يقول ان كان قنوتك
 طويلا فلا تطول صلاة
 ان كان قنوتك طويلا
 فلا تطول صلاة

قوله في الركعة الاولى ان يستعمل في السجود
 والجلوس في الركعة الثانية
 والجلوس في الركعة الاولى
 والجلوس في الركعة الثانية

قوله وتوكل عليك وما يجب علي السنة الامانة من لفظك بعد قوله غير مثبت في الرواية ان العبد لا يطيق
 في الشاعلية فتتركه خيرا لعبد من شرح الامام

عليك في امورنا **وتخضع** اي تخضع ونذل لك **وتخضع** اي الاديان كلها
 لوحدانيتك **وتترك من يكرهك** اي يحدك ويفتر علىك
اللهم اي يا الله **اياك نعبد** اي لا نعبد الا اياك **وكنت نصلي**
ونسجد واليك نسبي اي الي الجمعة اوبين الصفا والمروة **وتخضع**
 بفتح الغا وكسر ها وبالدال المهملة معناه نسرع في العمل **فرجوا**
رحمتك اي نطرح في نعمتك وبها الجنة **وتخاف عندك الحمد**
 بكسر الجيم اي الحق **ان عندك الكافرين ما يحب بكسر الحاء**
 وفتحها وهو ضعيف والكسر معني لاحق والفتح بمعنى ان
 الله ملحقه بالكافرين **ثم** اذا فرغت من قراءة القنوت فانك
تهوي ساجدا لا تجلس ثم تسجد وتفعل في السجود والجلوس
 بين السجدين **كما تقدم من الوصف** في السجود تمكن
 جبهتك وانتك من الارض الي اخر ما تقدم وفي الجلوس تثنى
 رجلك الي اخر ما تقدم **فاذا جلست بعد السجدين** من
 الركعة الثانية للتشهد **نصبت رجلك اليمنى** اي قدمها جعلت
بطون اصابعها الي الارض **وان شئت** اي عطفت رجلك اليسرى
وافضيت اي الصفت باليتيك اي مقعدتك اليسرى **الي الارض**
ع هذه هي الرواية الصحيحة ويروي باليتيك وهو خطأ لانه
 اذا جلس عليها كان اقعا وهو مكروه وقوله **ولا تقعد علي**
رجلك اليسرى تكرار لانه اذا جلس علي وركبه اليسرى لم يجلس علي
 قدمه واذا جلس علي قدمه لم يجلس علي وركبه والصفة التي
 ذكرها مسلم في المدونة في جميع جلوس الصلوات **وان شئت**
أخفيت اليمنى في انصافها **نحوك** جنب يمينها فقط **الي**
الارض وترك القدم قائما **فراسع** اي جانبا **ثم** اذا جلست

الباطلة

قوله اياك نعبد
 نعبدك على الصلاة داخلية عنك
 العبادة والحمد داخلية عنك
 احبب اليك كل ما احببت
 وانما ذكرها الشرح ما بالسنن للامام

قوله لانه اذا جلس عليها كان اقعا لا اقعا
 حقيقة فقد قال الصباح اقعي اقعا الصفت
 الي يمينه بالارض ونصب ساقيه وضع يديه
 علي الارض كما يقع الطلب اه هذا تفسيره
 عند اهل اللغة واما عند الفقهاء فهو ان
 يضع اليمنى على يمينه بين السجدين
 كذا فاده التوضيح ناقل له عن الجوهري
 اه علي

الحمد لله الذي جعل في هذه الصلاة...
والشهادة اي اللفظ المختار ضدنا **التحيات** اي الالفاظ الدالة على الحمد...
مستحقة لله تعالى **الزكيات** اي الناميات وهي الاعمال الصالحات...
الله تعالى الطيبات اي الكلمات الطيبات وهي ذكر الله وما والاها...
الصلوات الخمس لله تعالى **السلام** اسم من اسماءه تعالى اي الله...
عليك حفيظ وارض **ايما النبي** ورجه الله زاد في بعض روايات...
الوطا وبركاته اي خيراته المتزايدة **السلام** اي امان الله علينا...
وعلي عباده الصالحين اي المؤمنين من الانس والجن والملائكة...
اشهد اي اتمحق ان لا اله الا الله زاد في بعض الروايات **وحده**...
لا شريك له في افعاله واشهد اي اتمحق ان محمدا عبد الله بصفته...
الاسم والذي في المدة ونه وهو في بعض النسخ عبده **ورسوله**...
بالضمير واسار بقوله فان سلمت بعد هذا اي بعد واشهد ان...
محمدا عبده ورسوله **اجزاك** اشارة الى مخالفة الشافعي حيث...
قال ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة في المجلس...
الاخير ومما تزيده ان شئت واشهد ان الذي حابه محمد صلى...
الله عليه وسلم حق اي ثابت واشهد ان الجنة حق وان النار...
حق اي اتمحق انهما مخلوقتان الان واشهد ان الساعة اي القيامة...
اتية لا ريب اي لا شك فيها في علم الله تعالى ورسوله وملائكته...
والمؤمنين واشهد ان الله يبعث من في القبور ذكر القبور اما...
لانه الاعم والاعلم واما لان قبر كل شي بحسبه اللهم اي يا الله...
صلي على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد وباركك على محمد...
وعلى آل محمد فاصلية ورجحت وباركت على ابراهيم وعلي آل ابراهيم...
في العالمين انك حميد مجيد اللهم صلي على ملايكاتك المترين وفي

نسخة

نسخة والمترين بزيادة واو العطف وصل على انبيائك المرسلين...
وروي ايضا بابيات الواو وهو الاكثر في الموضعين وصل على اهل...
طاعتك اي المؤمنين اجمعين ولو كانوا عصاة اللهم اي يا الله...
اغفر لي ولوالدي المؤمنين واغفر لامتنا هم العلماء واغفر لمن...
سبقنا بالايمان وهم الصحابة مغفرة عزها اي عاجلة وقيل قطعها...
واحرز ذلك من ان يقول ان شئت لانه صلي الله عليه وسلم نبي...
ان يقال اللهم اغفر لي ان شئت اللهم اي اسئلك من كل خير **سالك**...
منه محمد نبيك هذاه علام اريد به الحضور اذ الشفاعة...
العظمي مختصة به صلي الله عليه وسلم لا يشاركه غيره فيها...
واعوذ اي اتحصن بك من كل شر استعاذك منه محمد نبيك صلي...
الله عليه وسلم اللهم اي يا الله اغفر لنا ما قبلنا من الذنوب...
بعضها علي بعض واغفر لنا ما اخرا من الطاعات عن اوقاتها...
واغفر لنا ما اسرنا اي اخفيانا من المعاصي عن الخلق واغفر لنا...
ما اعلنا اي ما اظهرنا للخلق من المعاصي واغفر لنا ما انت اعلم...
بمعنا اي ما وقع منا ونحن جاهلون بحكمه او وقع منا عند...
ونسيتاه **وسا اتنا في الدنيا حسنة** قيل هي العلم وقيل هي المال...
الحلال وقيل الزوجة الحسنة وقيل العافية **وفي الآخرة حسنة**...
وهي الجنة **وقنا عذاب النار** اي اجعل بيننا وبينها وقاية...
وقيل عذاب النار المرأة السوء في الدنيا **واعوذ اي اتحصن بك**...
من فتنة المحيا وفي الكفر وقيل العصيان **واعوذ بك من فتنة**...
الممات وهي والعياذ بالله التبدل عند الموت **واعوذ بك**...
من فتنة القبر وهي عدم الثبات عند سوال المكين **واعوذ بك**...
من فتنة المسيح بالحق الممثلة علي الصحيح وفي فتنة عظيمة

اي وصم العلماء والامم الامم بالمعروف
الناس عن المنكره نفس

قوله من كل من رايه

قوله وقيل العافية وكان الاولى ان يقدم
هذا القول كما ان الحسن المات الى امره

قوله وفي عدم الثبات كان الاولى ان يقول
قوله وفي عدم الثبات في القبور امره

الشيخ اي بالفريق والترتيب وصفة الجمع فلو قال عليكم اشار
الله عليكم او اسقط اللمحظة لكن ظاهره انه اذا جمع بين
اللمحظة وهو خلاف المشهور والمشهور الاجز كما قال المطالب في

هو قولهم صنفين وحاصل المسئلة ان شرط الرد على الامان ان يكون المأمور اذ كان
اما لو كان مشركا ويجوز افيده ان يقتضي به وبقي شرط الرد المأمور على الا
اللو كان السابق بالسلام هو المأمور بأهل الطائفة الاولى في صلاة الخوف
يسلم بعضهم عامين على يساره فقد براه

[illegible]

1. *الاستعداد*

Handwritten signature or note in Arabic script, likely a personal or official mark.

وكان محله الجلوس اراد ان يبين من وضع يده في جلوسه له وكيف
يضعهما والاشارة بالسبابة وتحريرا وما يقتضيه بذلك فهذا خمسة
اشياء **الاول** اشار اليه بقوله **وعقل يديه في تشهده** وفي
نخته في تشهده **وعلى فخذه يديه** يريد اوركب يديه وهذا الجعل مستحب
والثاني شيان لان كيفية وضع اليسرى يخالف وضع اليمنى وسياتي
واما كيفية وضع اليمنى اشار اليه بقوله **ويقبض اصابع يده**
اليمنى ويتبسط اي تمت **السبابة** وهي التي تلي الابهام سميت
سبابة لان العرب كانوا يلقبون بها وتسمى ايضا الداعية لانه
ليشاور بها عند الدعاء والمسححة لانه يستريح بها ومذبة الشيطان
وظاهر كلامه انه لا يحد الابهام وهو موافق لقول الطراز المعروف
من المذهب قبض اليمنى الا المسححة ببسطها دليله ما في الوطامن
فعله عليه الصلاة والسلام والذي في المختصر محتمل مع السبابة
بهرام ويجعله تحت السبابة ودليله ما في مسلم من فعله عليه الصلاة
والسلام **الثاني** ظاهر كلام الشيخ كالختصر وغيره ان
القبض المذكور خاص بجلوس التشهد وما في الجلوس بين
السمعتين فيضعهما مبسوطتين وظاهر كلام عبد الوهاب
وامن الجلاب انه عام في الجلوس ^{مقبض} وما قاله لم يوجد في المذهب
منصوصا **الثالث** اشار اليه بقوله **لا يشترها** اي بالسبابة
الاشارة صفة زائدة على البسط وقد تقدم انه المد والاشارة
النصب حتى كانه يريد ان يطعن شخصاً امامه واحترزه من
ان يبسطوا لا يشيروا بقوله **وقد نصب حرفي** اي جنبهما **الي وجهه**
اي قبالة وجهه من ان يبسطوا يواظبها الي الارض وظاهرها الي
وجهه وبالعكس **الرابع** اشار اليه بقوله **واختلف في تحريكها**

قال

Handwritten Arabic script, likely a manuscript page from a historical document or book. The text is written in a cursive style and includes several lines of prose. A prominent red ink mark, possibly a signature or a decorative element, is visible near the center-left. The paper shows signs of age and wear.

صالحه ضعیف

فقال ابن القاسم يحرك كما قال ابن مغزوث لا يحركها وإذا قلنا يحرك كما فعل في
جميع التثنية أو عند الشهادةتين فقط قولان اقتصر في المختصر على الأول
وظاهر كلام ابن الحاجب أن الثاني هو المشهور وعليه القولين فيلزم من
وثنائها أو أعلى وأسفل قولان **والخامس** أشار إليه بقوله **فغسل**
يعتقد بالإشارة بما أي بنصبها من غير تحريك **أن الله له واحد**
وقيل **يتأول** أي يعتقد من تحريكها **لما سمعته** أي مطوعة **للشيطان**
ابن المزي المتبعة بفتح الميم إذا جعلتها محلًا للتمتع وإن جعلتها
التمتع قلت **متمعة** بكسر الميم **وأحسب** أي أظن **تأويل** أي معنى
ذلك التحريك أن يذكر بذلك التحريك من أمر أي شأن الصلاة
ما يمنع أن لا الله عن السجود وهو الزيادة والنقصان **فيما** أي
في الصلاة **وما يمنع من الشغل عنها** وهو ما يشتغل به قلبه
خارج الصلاة **ثم أشار إلى كيفية وضع اليسرى** بقوله
ويستد أي يمد يده اليسرى على فخذ اليسرى **ولا يحركها** أي
السابقة **ولا يسير** **فما** بسط اليد اليسرى مستحب وهو مدّها
وهل التحريك مراد في الإشارة أو مغاير قولان وظاهر كلام الشيخ
المغايرة لعطفه الإشارة على التحريك **ويستحب الذكر بآثار الصلوات**
المفروضة من غير فاصل يتأولة لما رواه ابن أبي عمير أن الخطاب رضي الله عنه
أجلسه وقال له لا تصلي النافلة بآثار الفريضة فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم أصبت يا ابن الخطاب أصاب الله بك والذكر المذكور
يكون بالألفاظ المسموعة من الشارع صلى الله عليه وسلم منها
الذي سجدة الله ثلاثا وثلاثين تسبيحة **ويحمد الله ثلاثا وثلاثين**
تحميدة **ويكبر الله ثلاثا وثلاثين تكبيرة** **وتعظم الحامية ثلاثا**

في ذلك وقتها

ولا يشعربها اي ولا وطست بناه ٥١

卷之五

iversity

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is partially obscured by the binding and the previous page's text.

قوله من اعلى جهة الشية وقد الموقر ان الرجعة في حله سنة واحدة لانه في كل ركعة سنة
وياتي ما تقدمه من السؤال والجواب وقيل ان الاسرار في الفاتحة وحدها سنة في كل ركعة ومثلها
السورة الا انها موكدة في الفاتحة وخفيفة في السورة اه عدي

اي في صلاة الظهر يشي من القراءة لا بالفاتحة ولا بما زاد عليها
وانما يقرأ في الاولى والثانية في كل ركعة بام القرآن وسورة
ويقرأ في الاخيرة بام القرآن وحدها سراً وهو تكرر مع
قوله ولا يجهر ويتشهد في الختمة الاولى الي قوله واشهد ان
محمد عبده ورسوله علم من هذا ان الزيادة التي ذكرها قبل
يقوله ومما ترويه ان شئت الخ علمنا التشهد الثاني فيما فيه
تشهد ان وهو كذا كذا علي المشهور لا الاول فانه مبني علي التحسين
ثم بعد ان يفرغ من التشهد الي الحمد المذكور **يقوم** الي
الثالثة فلا يكبر عند شروعه في القيام بل حتي يستوي قائماً
علي المعروف من المذهب للعمل ولانه لم ينتقل عن ركن وانما
انتقل عن سنة الي فرض فالفرض اولى بان يكون التكبير فيه
وان القيام الي الثالثة كالمستغنى لصلاة جديدة **هكذا** اي
المسلم والرجل وحده واما المأموم فلا يقوم الا بعد ان يكبر امامه
ويفرغ منه فحينئذ يقوم المأموم ايضا فاذا قام واستوي قائماً
كبر لا يتابع للامام ومقتضى به تسبيل افعاله ان تكون بعد افعاله
وهذا المختص بهذا الموضع وقد قال عليه الصلاة والسلام لا تسبقوا
بركوع ولا سجود فنبه بذلك علي سائر افعال الصلاة **وينعل في**
بقية افعال صلاة الظهر من صفة الركوع والسجود والرفع منها
والاعتدال والطمأنينة والجلوس بين السجدين والاعتماد علي
اليدين في القيام نحو ما تقدم ذكره في صلاة الصبح دليله فعله
عليه الصلاة والسلام ونقله الناس ولا خلاف فيه **وينقل بعد**
اي بعد صلاة الظهر واسرار الي حكمه وعدده فقال **ويستحب**
ان ينتقل بربع ركعات يسلم من كل ركعتين لقوله عليه الصلاة

والسلام

قوله من اعلى جهة الشية وقد الموقر ان الرجعة في حله سنة واحدة لانه في كل ركعة سنة
وياتي ما تقدمه من السؤال والجواب وقيل ان الاسرار في الفاتحة وحدها سنة في كل ركعة ومثلها
السورة الا انها موكدة في الفاتحة وخفيفة في السورة اه عدي

قوله من حافظ علي اربع
ركعات يسلم من كل ركعتين هو المذهب في كل نافلة **ويقال**
له اي المصلي مثل ذلك الشغل بربع ركعات بعد الظهر ان ينتقل بربع
ركعات قبل صلاة العصر **ما صح** انه صلى الله عليه وسلم قال ربح
الله امرأ صلى قبل العصر بربع ركعة **وينقل في صلاة العصر كما وصفتها**
في الظهر سوا الاستغنى منه شي الا انه يقرأ في الركعتين **الاولتين**
مع ام القرآن بالقصار من السور مثل والضحى وانا انزلناه ونحوها
ولما كانت صفة القراءة في المغرب مخالفة لصفة القراءة في الظهر
والعصر استما الي ما علي السور والجراني بآما الفاصلة فقال
فاما المغرب فيجهر بالقراءة في الركعتين الاولتين منها فقط ويسير في
الثالثة وهذا ام لا خلاف فيه **ويقرأ في كل ركعة من السور** اي من الاولين
بام القرآن وسورة من السور **القصار** لان العمل استمر علي ذلك
وما روي خلافه فمأوك **ويقرأ في الثالثة بام القرآن فقط** يكون
الطالان **معني** حسب واذا كانت بمعني الدهر في مضمومة
الطالان **يحمل** انه احتز به عما يقوله ابن عبد الحكم وغيره انه يقرأ
مع ام القرآن سورة **واذا رفع راسه من سجود الركعة الثالثة** ان
يتشهد ويصلي علي النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو وبعد
ذلك يسلم علي الصفة المتقدمة **ويستحب له ان ينتقل بعدها**
اي بعد صلاة المغرب بعد ان يفرغ من الذكر بعد هاتركعتين
لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك **وما زاد علي الركعتين** **في غير**
لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره **وان تنقل بعدها**
ركعات فحسب اي مستحب لقوله صلى الله عليه وسلم

قوله حرمة الله علي النار اي تكون
الداومة المذكورة سبباً في عدم ارتكاب
الكبائر فيجوز حينئذ جنته
علي النار اه عدي

والسلام من حافظ علي اربع ركعات قبل الظهر واربعة بعد هاتركعتين
الله علي النار واما احمد واصحاب السنن وقال الترمذي حسن صحيح
غريب وما ذكره من انه يسلم من كل ركعتين هو المذهب في كل نافلة **ويقال**
له اي المصلي مثل ذلك الشغل بربع ركعات بعد الظهر ان ينتقل بربع
ركعات قبل صلاة العصر **ما صح** انه صلى الله عليه وسلم قال ربح
الله امرأ صلى قبل العصر بربع ركعة **وينقل في صلاة العصر كما وصفتها**
في الظهر سوا الاستغنى منه شي الا انه يقرأ في الركعتين **الاولتين**
مع ام القرآن بالقصار من السور مثل والضحى وانا انزلناه ونحوها
ولما كانت صفة القراءة في المغرب مخالفة لصفة القراءة في الظهر
والعصر استما الي ما علي السور والجراني بآما الفاصلة فقال
فاما المغرب فيجهر بالقراءة في الركعتين الاولتين منها فقط ويسير في
الثالثة وهذا ام لا خلاف فيه **ويقرأ في كل ركعة من السور** اي من الاولين
بام القرآن وسورة من السور **القصار** لان العمل استمر علي ذلك
وما روي خلافه فمأوك **ويقرأ في الثالثة بام القرآن فقط** يكون
الطالان **معني** حسب واذا كانت بمعني الدهر في مضمومة
الطالان **يحمل** انه احتز به عما يقوله ابن عبد الحكم وغيره انه يقرأ
مع ام القرآن سورة **واذا رفع راسه من سجود الركعة الثالثة** ان
يتشهد ويصلي علي النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو وبعد
ذلك يسلم علي الصفة المتقدمة **ويستحب له ان ينتقل بعدها**
اي بعد صلاة المغرب بعد ان يفرغ من الذكر بعد هاتركعتين
لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك **وما زاد علي الركعتين** **في غير**
لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره **وان تنقل بعدها**
ركعات فحسب اي مستحب لقوله صلى الله عليه وسلم

قوله حرمة الله علي النار اي تكون
الداومة المذكورة سبباً في عدم ارتكاب
الكبائر فيجوز حينئذ جنته
علي النار اه عدي

قوله حرمة الله علي النار اي تكون
الداومة المذكورة سبباً في عدم ارتكاب
الكبائر فيجوز حينئذ جنته
علي النار اه عدي

قوله حرمة الله علي النار اي تكون
الداومة المذكورة سبباً في عدم ارتكاب
الكبائر فيجوز حينئذ جنته
علي النار اه عدي

قوله حرمة الله علي النار اي تكون
الداومة المذكورة سبباً في عدم ارتكاب
الكبائر فيجوز حينئذ جنته
علي النار اه عدي

Copyright

فصل في بيان

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

صلاة

قوله فانها لا تجزيه وهذا كله لو حلف ان لا يقر الا ان
فان جلا على قلبه لا يجزئ او حلف ليقر الف الف لا يبر
به احد

قوله منزلة تفسير للاضمار

قوله تنقل ما ابي تدبا ومحل ذلك اذا
حدث له مئة الفل بعد العترو
فيها الان حدث قبل الشروع في
الوتر فلا يكون تنقله بعده جائز
بل مكروها ان قوله مشي الخ قال ع
ويكره التنقل باربعه عيدي

والصنيع قبل
الاستماع إليه
فإن يكون فعله أي الورود
وحدهم عند انهماكهم في
نومه عليه وإن يكون
قوله بشرط الوحي إن يكون

قوله ثم يستأنف صلاة الصبح اي بعد
يعيد الفريضة قبل الشروع في الصبح
بعد صلاة الفريضة وكذا الفاضل في
الوقت يعيد الفريضة على الصبح
ثم ذكر صلاة يعيد الفريضة بعد الصبح
بمسيرة فانه بعد الفريضة يعيد الفريضة
وانتذكر الوقت في الفريضة بالقطر
وعنده والذي يظهر في القطر
انه اذا كان يقطع الصبح
فاولي هي اه عدي

من الثالث وذكر في سفر السعادة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل المسجد
يقدم على بئحة المسجد وضلي ركعتين ثم سلم على الحاضرين لان حق الله في هذه الصورة
مقدم على حق العباد ان عدوكم

في شرط في فعل تحية المسجد شروط وهو ان كان وقت بالرفع ويروي وقتا
علي تقدير ان كان وقته وقتا يجوز فيه الركوع واحترابه مما اذا دخل
في وقت نهي كطلوع الشمس وغروبها وخطبة الجمعة وبعد صلاة
العصر وبعد طلوع الفجر فانه لا يركع ومن دخل المسجد والحال انه
لم يركع الفجر اي سنته خارجة بمعنى كفاه لذلك اي عن ركعتي
تحية المسجد ركعت الفجر ولا يركع تحية المسجد قبل ما على المشهور
وقيل يركعها ثم يصلي ركعتي الفجر واستظهره ابن عهده السلام لان الامامة
الواحدة لا تقوم مقام اثنين والمشهور ان المقصود افتتاح دخول
المسجد بصلاة سنة كانت او فرضا للفرق بين المساجد والبيوت
وان ركع الفجر اي سنته في بيته او غيره ثم اتى المسجد ووجد الصلاة
لم تقم فاختلف فيه فقيل يركع ركعتين وقيل لا يركع بل يجلس من غير
ركوع وهما روايتان مشهورتان اقتصص صاحب المختصر على الثانية
واستظهر ابن عبد السلام الاولى ابن شامس واذا قلنا يركع قبل بيته
النافلة او سنية اعاد ركعتي الفجر فلان المتأخرين **وكان قد قيل**
ومن دخل المسجد ولم يركع الفجر لم يجز التحية لقوله اجزاه لفاه
بقوله **ولا صلاة نافلة بعد الفجر الا ركعتا الفجر الى طلوع الشمس**
يعني حتى ترتفع وتذهب منها الحجرة والصفرة لا ينفس طهرها
وكلامه محتمل للراهة والمنع **باب في الامامة**
وفي بيان من هو ولي بالامامة ومن يصح الالتماس به ومن لا يصح
الالتماس به ومن تكله امامته ومن لا تكله امامته وفي بيان حكم
الامام من انه اذا صلى وحده يقوم مقام الجماعة وغير ذلك وفي
بيان حكم **المأمور** من انه يقرامع الامام فيما يرضيه وغير ذلك
وبدا ببيان من هو ولي بالامامة فقال **ويؤم الناس افضلهم**

اي اكثرهم

في شرط في فعل تحية المسجد شروط وهو ان كان وقت بالرفع ويروي وقتا
علي تقدير ان كان وقته وقتا يجوز فيه الركوع واحترابه مما اذا دخل
في وقت نهي كطلوع الشمس وغروبها وخطبة الجمعة وبعد صلاة
العصر وبعد طلوع الفجر فانه لا يركع ومن دخل المسجد والحال انه
لم يركع الفجر اي سنته خارجة بمعنى كفاه لذلك اي عن ركعتي
تحية المسجد ركعت الفجر ولا يركع تحية المسجد قبل ما على المشهور
وقيل يركعها ثم يصلي ركعتي الفجر واستظهره ابن عهده السلام لان الامامة
الواحدة لا تقوم مقام اثنين والمشهور ان المقصود افتتاح دخول
المسجد بصلاة سنة كانت او فرضا للفرق بين المساجد والبيوت
وان ركع الفجر اي سنته في بيته او غيره ثم اتى المسجد ووجد الصلاة
لم تقم فاختلف فيه فقيل يركع ركعتين وقيل لا يركع بل يجلس من غير
ركوع وهما روايتان مشهورتان اقتصص صاحب المختصر على الثانية
واستظهر ابن عبد السلام الاولى ابن شامس واذا قلنا يركع قبل بيته
النافلة او سنية اعاد ركعتي الفجر فلان المتأخرين **وكان قد قيل**
ومن دخل المسجد ولم يركع الفجر لم يجز التحية لقوله اجزاه لفاه
بقوله **ولا صلاة نافلة بعد الفجر الا ركعتا الفجر الى طلوع الشمس**
يعني حتى ترتفع وتذهب منها الحجرة والصفرة لا ينفس طهرها
وكلامه محتمل للراهة والمنع **باب في الامامة**
وفي بيان من هو ولي بالامامة ومن يصح الالتماس به ومن لا يصح
الالتماس به ومن تكله امامته ومن لا تكله امامته وفي بيان حكم
الامام من انه اذا صلى وحده يقوم مقام الجماعة وغير ذلك وفي
بيان حكم **المأمور** من انه يقرامع الامام فيما يرضيه وغير ذلك
وبدا ببيان من هو ولي بالامامة فقال **ويؤم الناس افضلهم**

قوله والعلم الى فالجاهل بالقرأة والفقه لا يقع صلاة المقتدي العالم به واما الامام الذي لا يقع
بمثلته فتصح عنه فقد الامام القاري لا عند وجوده ولو طرأ فيها وجود قاصر لم يقطع والمراد
بالعلم المذكور معرفة فرائضها وسننها وفصلها عليها ويكنى معرفة تلك المذكورات
ويؤخذ ان من احسن معرفة الصلاة من كلام الله او من عالم فانها تقع
في خلفه ولو لم يميز فرائضها من سنة واعلان صحة الايقام في صلاة
الصلاة والاطمئنان من صلاة من اعتقد انها
ايضا اذ اسلمت بها فسد هذا الكلام انظر الى متى
اي اكثرهم فضلا من حيث الدينانة **واقفهم اي اكثرهم فقه**
قدم الصفة المفضولة على الفاضلة او فضيلة الفقيه اعلى من فضيلة
الصالح ثم اشار الى من لا تقع امامته بقوله **ولا يؤم المرأة في فريضة**
ولا نافلة لارجال الا لانا فان ايتم بها احد اعداها على المذهب
فالذكورية شرط في صحة الامامة وصحتها بشروط اخرى هي الاطلاق
والبلوغ والعقل والعلم بما لا تصح الصلاة الا به من قرأة وفقه والعدالة
والعندة على المالك او الاتفاق في المقتدي فيه وموافقة مذهب
المأمور في الواجبات والاقامة في الجمعة والحرية فيها وقد ذكرنا
وبقية شروط الكمال في الكبير مشروحة والله الحمد **فشرع**
بين حكم المأمور مع الامام فقال ويقرأ اي المأمور مع
الامام فيما يرضيه ويروي به علي حجة الاستحباب لان ترك قراءة
ذريعة الى الفكر والوسوسة **ولا يقرأ معه فيما يرضيه** علي حجة
الكراهة ظاهره ولو كان ليسمع صوته وهو كذلك علي المنصوص
فاذا قرأ معه فليس باصنع ولا تبطل صلاته والاصل في هذا قوله
تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال البيهقي عن مجاهد
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصلاة فسمع قراءة
ففي من الانصار فترل واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وروينا
من وجه اخر عن مجاهد انه قال في الخطبة ومن وجه اخر في الصلاة
والخطبة انتهى **ومن أدرك** من الصلاة المروضة مع الامام **ركعة**
فان فقد أدرك الجماعة ولفظ المواطن قوله صلى الله عليه وسلم
من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الجماعة ولفظ البيهقي
من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الجماعة ان يقيم الامام صليبه
ومعني أدرك الجماعة أدرك حكمها وفضلها امامتها في ذلك حكمها
فان قيل ان يقيم الامام صليبه اي وادراك الركعة يكون الاخذ قبل ان يقيم
من ركوعه وقومهم بطمين الابدع وضع الامام ولا بد ان يدرك مسجدتها قبل سلام الامام فان
دركها عندها او نفس حتى سلم الامام فيايق مهيما واختلف هل لا يحصل له فضل الجماعة ام لا
قولان لابت القاسم واسمها واقول ان الشبهة فيها المعقول كما ذكره بعضهم ويحتمل ان يكون متعلقا بقوله
ادركها اي ادركها قبل ان يصار على يقين بحد ادراك الركعة من ادراك حكمها وفضلها ان عدوي

في شرط في فعل تحية المسجد شروط وهو ان كان وقت بالرفع ويروي وقتا
علي تقدير ان كان وقته وقتا يجوز فيه الركوع واحترابه مما اذا دخل
في وقت نهي كطلوع الشمس وغروبها وخطبة الجمعة وبعد صلاة
العصر وبعد طلوع الفجر فانه لا يركع ومن دخل المسجد والحال انه
لم يركع الفجر اي سنته خارجة بمعنى كفاه لذلك اي عن ركعتي
تحية المسجد ركعت الفجر ولا يركع تحية المسجد قبل ما على المشهور
وقيل يركعها ثم يصلي ركعتي الفجر واستظهره ابن عهده السلام لان الامامة
الواحدة لا تقوم مقام اثنين والمشهور ان المقصود افتتاح دخول
المسجد بصلاة سنة كانت او فرضا للفرق بين المساجد والبيوت
وان ركع الفجر اي سنته في بيته او غيره ثم اتى المسجد ووجد الصلاة
لم تقم فاختلف فيه فقيل يركع ركعتين وقيل لا يركع بل يجلس من غير
ركوع وهما روايتان مشهورتان اقتصص صاحب المختصر على الثانية
واستظهر ابن عبد السلام الاولى ابن شامس واذا قلنا يركع قبل بيته
النافلة او سنية اعاد ركعتي الفجر فلان المتأخرين **وكان قد قيل**
ومن دخل المسجد ولم يركع الفجر لم يجز التحية لقوله اجزاه لفاه
بقوله **ولا صلاة نافلة بعد الفجر الا ركعتا الفجر الى طلوع الشمس**
يعني حتى ترتفع وتذهب منها الحجرة والصفرة لا ينفس طهرها
وكلامه محتمل للراهة والمنع **باب في الامامة**
وفي بيان من هو ولي بالامامة ومن يصح الالتماس به ومن لا يصح
الالتماس به ومن تكله امامته ومن لا تكله امامته وفي بيان حكم
الامام من انه اذا صلى وحده يقوم مقام الجماعة وغير ذلك وفي
بيان حكم **المأمور** من انه يقرامع الامام فيما يرضيه وغير ذلك
وبدا ببيان من هو ولي بالامامة فقال **ويؤم الناس افضلهم**

في شرط في فعل تحية المسجد شروط وهو ان كان وقت بالرفع ويروي وقتا
علي تقدير ان كان وقته وقتا يجوز فيه الركوع واحترابه مما اذا دخل
في وقت نهي كطلوع الشمس وغروبها وخطبة الجمعة وبعد صلاة
العصر وبعد طلوع الفجر فانه لا يركع ومن دخل المسجد والحال انه
لم يركع الفجر اي سنته خارجة بمعنى كفاه لذلك اي عن ركعتي
تحية المسجد ركعت الفجر ولا يركع تحية المسجد قبل ما على المشهور
وقيل يركعها ثم يصلي ركعتي الفجر واستظهره ابن عهده السلام لان الامامة
الواحدة لا تقوم مقام اثنين والمشهور ان المقصود افتتاح دخول
المسجد بصلاة سنة كانت او فرضا للفرق بين المساجد والبيوت
وان ركع الفجر اي سنته في بيته او غيره ثم اتى المسجد ووجد الصلاة
لم تقم فاختلف فيه فقيل يركع ركعتين وقيل لا يركع بل يجلس من غير
ركوع وهما روايتان مشهورتان اقتصص صاحب المختصر على الثانية
واستظهر ابن عبد السلام الاولى ابن شامس واذا قلنا يركع قبل بيته
النافلة او سنية اعاد ركعتي الفجر فلان المتأخرين **وكان قد قيل**
ومن دخل المسجد ولم يركع الفجر لم يجز التحية لقوله اجزاه لفاه
بقوله **ولا صلاة نافلة بعد الفجر الا ركعتا الفجر الى طلوع الشمس**
يعني حتى ترتفع وتذهب منها الحجرة والصفرة لا ينفس طهرها
وكلامه محتمل للراهة والمنع **باب في الامامة**
وفي بيان من هو ولي بالامامة ومن يصح الالتماس به ومن لا يصح
الالتماس به ومن تكله امامته ومن لا تكله امامته وفي بيان حكم
الامام من انه اذا صلى وحده يقوم مقام الجماعة وغير ذلك وفي
بيان حكم **المأمور** من انه يقرامع الامام فيما يرضيه وغير ذلك
وبدا ببيان من هو ولي بالامامة فقال **ويؤم الناس افضلهم**

في شرط في فعل تحية المسجد شروط وهو ان كان وقت بالرفع ويروي وقتا
علي تقدير ان كان وقته وقتا يجوز فيه الركوع واحترابه مما اذا دخل
في وقت نهي كطلوع الشمس وغروبها وخطبة الجمعة وبعد صلاة
العصر وبعد طلوع الفجر فانه لا يركع ومن دخل المسجد والحال انه
لم يركع الفجر اي سنته خارجة بمعنى كفاه لذلك اي عن ركعتي
تحية المسجد ركعت الفجر ولا يركع تحية المسجد قبل ما على المشهور
وقيل يركعها ثم يصلي ركعتي الفجر واستظهره ابن عهده السلام لان الامامة
الواحدة لا تقوم مقام اثنين والمشهور ان المقصود افتتاح دخول
المسجد بصلاة سنة كانت او فرضا للفرق بين المساجد والبيوت
وان ركع الفجر اي سنته في بيته او غيره ثم اتى المسجد ووجد الصلاة
لم تقم فاختلف فيه فقيل يركع ركعتين وقيل لا يركع بل يجلس من غير
ركوع وهما روايتان مشهورتان اقتصص صاحب المختصر على الثانية
واستظهر ابن عبد السلام الاولى ابن شامس واذا قلنا يركع قبل بيته
النافلة او سنية اعاد ركعتي الفجر فلان المتأخرين **وكان قد قيل**
ومن دخل المسجد ولم يركع الفجر لم يجز التحية لقوله اجزاه لفاه
بقوله **ولا صلاة نافلة بعد الفجر الا ركعتا الفجر الى طلوع الشمس**
يعني حتى ترتفع وتذهب منها الحجرة والصفرة لا ينفس طهرها
وكلامه محتمل للراهة والمنع **باب في الامامة**
وفي بيان من هو ولي بالامامة ومن يصح الالتماس به ومن لا يصح
الالتماس به ومن تكله امامته ومن لا تكله امامته وفي بيان حكم
الامام من انه اذا صلى وحده يقوم مقام الجماعة وغير ذلك وفي
بيان حكم **المأمور** من انه يقرامع الامام فيما يرضيه وغير ذلك
وبدا ببيان من هو ولي بالامامة فقال **ويؤم الناس افضلهم**

قوله

لأنه عند الرقة المنة عند
الواس من الوكوع مرفوع الواس من
عقد ها وضع اليد بين علي الركبتين
قوله الا في ادب مسابيل فان امرج اذ
القاسم الي اشهب فيها هما هو مصرح به

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

يا مومنان يا مومنان يا مومنان
 قلوا لهم كل الصلوات او بعضها ويطيرون وقتها
 راتبا في كل الامامة واذن واقام ولا يبدن ذلك
 المتاد واولى الامامة صلاة الجماعة وهو **الجمعة**
 فانه يقع مقام ثواب الجماعة ولا تاد بجمعه **الجمعة**
 في الغفيلية وله ثواب الجماعة ولا تاد بجمعه **الجمعة**
 وجمعة ولا يبعد الطهر ولا يزيد رتبته **الجمعة** واذن **الجمعة**
 وجمعه ليلة الطهر **الجمعة** او عدوى **الجمعة**
 بعض ذلك في السجدة او بعد منها اعاد معهم
 اي الجماعة فيها اي في واحد منها او لو
 كان فاضلا او مفضولا ولا يبعد ثباته **الجمعة**
 فاضلا **الجمعة**

مجمع
ضمرة
المداد
ذات
سوي

قوله المغرب اي فان اعادها مع الامام فليقطع ما لم يركع فان ركب شفعها وقطع وعدها نافلة وان لم
حتى يصلي معه ثلاثا فاذا سلم الامام ان ركعة بعد نافلة وان لم يذكر حتى يسلم مع الامام فلا اعادة ولا
بيد ذكره تت امة هي قوله على احد قوله يحسن بعد القول الثاني لا يلزم عليه اجتماع ويتر
كأن يلزم عليه الجماعة فلا خلاف وهو اجملوا وصلواتكم من الليل وتلا ابن بشر وهذا لظاف في الاعادة بال
تكون فاذا فلتا بنية الغرض اعاد في الوقت وان قلنا بنية القلم بعد ذلك وكذا ينبغي اذا قيل انه يجوز
الكامل انه عدوي

كان في المسجد لدخل مع الامام الا في المغرب فانه يخرج والمقصود من
اعادة المنفرد في الجماعة **لتحصيل الفضل** الوارد في ذلك اي في
صلاة الجماعة وهو ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة
الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة والصلاة التي
تقام لتحصيل الفضيلة عام في كل الغرض **المغرب وحدها**
لانما ان اعيدت صلوات شفعها وفي انما جعلت ثلاثا لئلا يتردد
ركعات اليوم واللييلة وظاهر كلامه انه يعيد العشاء ولو تكرر والمشهد
لا يعيد اذا تكرر الاجتماع وترين في ليلة علي احد قوله يحسنون في
انه يعيد الوتر اذا اعاد العشاء **ومن ادرك ركعة لاكثر من صلاة**
الجماعة فلا يعيد ما في جماعة ظاهره ولو كانت الجماعة الثانية اكثر
عدد او ازيد خيرا وتقوي وهو المشهور وقال ابن حبيب تفضل الجماعة
بالكثره وفضيلة الامام لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة
الرجل مع الرجل اركي من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين اركي
من صلاته مع الرجلين وما اكثر فهو واجب عند الله تعالى ثم صرح
بمضمون قوله ومن ادرك ركعة الخ زيادة في الايضاح فقال
ومن لم يدرك الا التيمم والجلوس فله ان يعيد في جماعة وهو
مخير بين ان يبني علي احرامه فذا او يقطع ويدرك جماعة اخرى
ان رجاها هذا في حق من لم يصلي قبل ذلك وامام من صلى قبل ذلك
ولم يدرك من صلاة الجماعة الا هذه المقدار فانه يشفع ويقطع
عند ابن القاسم مطلقا سواء احرم بنية الغرض او بنية التقل
فما انتقل يتكلم علي موقف المأموم مع الامام
وجعله علي ستة مراتب الاولى اشار اليها بقوله **والاول والآخر**
فقط او الصبي الذي يعقل الصلاة اذا كان مع الامام فان

قوله ويقطع عنه ابن القاسم اي بعد تمام الركعتين اي لا يتم الصلاة ومقابلها بالماك في يقوم
المسوق ان كانت نيته حين دخل مع الامام ان يجعلها ظهر الربا وصلاته نيته نافلة
تعليه ان يتنزه وامرهما الى الله تعالى يجعل فرضه ايتهما شاء وان لم يرد رفض الاولى
اخراته الاولى لم يكن عليه ان يتنزه هذه انتهى عدوي

قوله المغرب اي فان اعادها مع الامام فليقطع ما لم يركع فان ركب شفعها وقطع وعدها نافلة وان لم
حتى يصلي معه ثلاثا فاذا سلم الامام ان ركعة بعد نافلة وان لم يذكر حتى يسلم مع الامام فلا اعادة ولا
بيد ذكره تت امة هي قوله على احد قوله يحسن بعد القول الثاني لا يلزم عليه اجتماع ويتر
كأن يلزم عليه الجماعة فلا خلاف وهو اجملوا وصلواتكم من الليل وتلا ابن بشر وهذا لظاف في الاعادة بال
تكون فاذا فلتا بنية الغرض اعاد في الوقت وان قلنا بنية القلم بعد ذلك وكذا ينبغي اذا قيل انه يجوز
الكامل انه عدوي

يقوم علي يمينه لما في الصحيح ان ابن عباس رضي الله عنهما قال بث في
بيت خالتي ميمونة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فقامت
من يساره فاخذ بيدي من يساره فظهره فعدتني كذا لك من وراظه والي
الشيء الا من والثانية اشار اليها بقوله **ويقوم الرجلان فاكتر خلفه**
لما في مسلم قال جابر قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي فجيئت حتي
فتمت من يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ بيدي فادارني
حتي اقامني عن يمينه ثم جابرا من صخر فقام عن يسار رسول
الله صلى الله عليه وسلم فاخذ بيدينا جميعا فاففخا حتي قلنا
خلفه والثالثة اشار اليها بقوله **فان كانت امرأة فمعهما اي مع**
الرجلين قامت خلفهما لما في مسلم قال انس صليت واليتيم في
بيتنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسلّم خلفنا والرا
اشار اليها بقوله **وان كان معهما اي مع الامام والمرأة رجل صلى**
الرجل عن يمين الامام وصلت المرأة خلفهما لما في مسلم عن انس ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلى به وبامه او خالته فقامني عن يمينه
واقام المرأة خلفنا وحكم جماعة الشيعة مع الامام والرجل حكم
الواحدة معهما وقد اشار الي ذلك في باب الجمعة بقوله وتكون السا
خلف صفوف الرجال والخامسة اشار اليها بقوله **ومن صلى بزوجته**
ابن العربي الافصح فيه زوج كالرجل قال تعالى استكن انت وزوجك
الجنة يعني او بحرمة او باجتهبية منه **قامت خلفه** والسادسة
اشار اليها بقوله **والصبي ان صلى مع رجل واحد خلف الامام**
قاما اي الصبي والرجل خلفه اي خلف الامام دليله حديث انس
المتقدم لكن قيد اهل المذهب هذا بقيد اشار اليه بقوله **ان كان**
الصبي يعقل ثواب من اتم الصلاة واثم من قطعها **لا يذهب ويكف**

لو كان
منه فان
العد
روح الوقت
احد

٧٢

المرد باليتيم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
تلك الامام والمرأة تفضل الامام
لانه لم يبق بعده الا الامام والمرأة احد

مخبر
مخبر
قائدا
لابت
موسى

قوله قبل الامام الرابع اي ما لم يوجد كثير اقلية اجمع ولا كراهة وبكراهة اي للرايب حين
المجمع فاذا لم يوجد كثير فيجوز له اجمع بعد جمع غيره حيث كان بغير اذنه والاكراهة

اي ترك من يقف معه فان لم يعقل العبي ما ذكر قدام الرجل عن بين الاما
ويترك العبي يقف حيث شاو حكم هذه المراتب كلها الاستحباب
فمن خالف مرتبة وصلي في غير المراتب عليه الا ان المرأة اذا تقدمت
لمرتبة الرجل او امام الامام فكالرجل يتقدم تكملة له ذلك من غير عذر
ولا تقصد صلاته ولا صلاة من معه الا ان يلبس بربوبية او مهمات
وان تقدم المامول بعد ركضيق المسجد جاز من غير كراهة **والامام**
الرايب اي المستحب في مسجد للامامة في جميع الصلوات او
بعضها ان يصلي وحده **قام مقام الجماعة** في حصول فضيلة الجماعة
للمقدمة وفي الحكم فلا يعيد في جماعة اخرى ولا تجمع الصلاة في ذلك
المسجد مرة اخرى ومن صلي وحده يعيد معه بعضهم ويجمع وحده
ليلة الطلوع ان المشقة حاصلة في حقه ويقول سمع الله لمن
حمده ولا يزني روبا ولك الحمد **ويكره** كراهة تزيه في كل مسجد
لما امر باليت ان تجمع فيه الصلاة مرتين قبل الامام الرابع او معه
او بعده لان ذلك يؤدي الي التباغض والتشاجر بين الجماعة واذا كان
ق وعلي هذا التعليل ينبغي التحريم وظاهر كلامه ان الكراهة
باقية ولو اذن الامام وهو ظاهر المذهب لان من اذن لرجل ان يؤذن
لا يجوز له ذلك **ومن صلي صلاة من الصلوات المفروضة وحده او**
مع جماعة اماما كان او ماموما فلا يرفع فيها **الحدا** لانه يكون
في الثانية مستقلا والمعروف من المذهب انه لا يجوز ان يات بالمعترض
بالمستقل ويعيد من اتم به ابد الجماعة ان شاو وعلي ظاهر
المذهب وانذا فاعند ابن حبيب **واذا سمي الامام في صلاة**
وسجد لسهو فلا يقف من لم يقف معه من خلفه وظاهر
ولو كان مسبقا والحيلة ذات تفصيل ذكرناه في الكبير والاصل

فيما

التعليق على قوله قبل الامام الرابع اي ما لم يوجد كثير اقلية اجمع ولا كراهة وبكراهة اي للرايب حين المجمع فاذا لم يوجد كثير فيجوز له اجمع بعد جمع غيره حيث كان بغير اذنه والاكراهة

قوله ولا يرفع اي يخرج ما فلو خالف فانه يرجع له ان يظن او اركه قبل الرقع ومن سنة او واجب قولنا ان قصر المواق
في الوجوب ولو ترك الرجوع لصحت صلاته وهذا حيث اخذ فرضه مع الامام قبل رفعه ولا وجوب عليه الرجوع
ان تركه معه او جهلا بطلت لاسهوا وكان بمنزلة لوزوجهم ويقاس عليه الحفص اه عدي

فيما قال ما رواه الدارقطني انه صلي الله عليه وسلم قال ليس علي
من خلف الامام سموا وان سمي الامام فعليه وممن خلفه وفي الصحيحين
انه صلي الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا
عليه وهذا عام في كل ما يصدق عليه الاختلاف من افعال الصلاة
واقوالها وجميع هيئاتها **ولا يرفع الحدا** من المامومين **راسه** من
ركوع او سجود **قبل الامام** لما في الصحيحين عنه صلي الله عليه
وسلم انه قال اما يخشي الذي يرفع راسه قبل الامام ان يحول
الله وجهه وجه حمار او يجعل صورته صورة حمار وفي لفظ مسلم
انه عليه الصلاة والسلام قال ايها الناس اني امامكم فلا تتقوا لي
بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف **ولا يفعل احد** فاعلم
من افعال الصلاة **الا بعد فعل** لما في الصحيحين عن الترمذي قال
كان رسول الله صلي الله عليه وسلم اذا قال سمع الله لمن حمده
لم يكن احد منا ظفرا حتى يقع رسول الله صلي الله عليه وسلم
ساجدا ثم يقع سجودا بعده **ويفتتح** الماموم **بالتكبير** بعد
اي بعد تكبير الامام علي جهة الوجوب متى سبحة به او سواه فيه
بطلت صلاته وسياتي حكم ما اذا احرم بعده وسلم معه **ويؤم**
الماموم من اثنين بعد قيامه اي الامام مستقلا علي جهة
الاستقبال **ويسلم بعد سلامه** علي جهة الوجوب متى
سبقه اليه او سواه فيه بطلت صلاته **وما سوي ذلك** اي
الافتتاح والقيام من اثنين والسلام بعده كالاخذ للركوع
والسجود والقيام الي الثانية والرابعة **فواسع** اي جازان
بقوله معه وبعده احسن اي افضل وقد نص في الحفص علي
كراهة مساواته في غير تكبيرة الاحرام والسلام **وكل سوي**

التعليق على قوله قبل الامام الرابع اي ما لم يوجد كثير اقلية اجمع ولا كراهة وبكراهة اي للرايب حين المجمع فاذا لم يوجد كثير فيجوز له اجمع بعد جمع غيره حيث كان بغير اذنه والاكراهة

المأمور في حال قدوته بالامام

المأمور في حال قدوته بالامام فالامام بحمله عنه الحديث الدارطني
المتقائم وقيدنا بحال القدوة الاحتراز عما اذا كان مسبوقا وسمي
في فضايه فان الامام لا يحمله عنه لان القدوة قد انقطعت فحكمه
لان حكم المنفرد استثنى من الكلية التي ذكرها مساييل فقال
الاركة او سجدة او تكبيرة الاحرام والسلام او اعتقاد نبية
الفريضة لان هذه فرائض والفرائض لا تستقطب بالسهر ولا
عن السجود ومن فضائل الصلاة انه اذا سلم الامام من الفريضة
فلا يثبت في مكانه بعد سلامه سوا كانت الصلاة مما يتنفل
بعد ما لا وقوله **وليصرف** تكرار فانه بمعنى لا يثبت **ق** وهل
يصرف في جملة وهو ظاهر كلامه او يتحول ليس الا وهل انصرافه
خروجه من المراء او تحويلة يمينا وشمالا قال مالك يتحول الى
اي جهة مشاء **واختلف** في علة الانصراف فقيل لان الموضع
لا يستحقه الا من اجل الصلاة فاذا فرغ فلا يستحقه بعد ها
وقيل لئلا يخالط الطهارة والاهب والظاهر ان هذا الذي في التعليل
انتهى ونقل عن الشافعي رضي الله عنه انه يثبت بعد سلامه
قليل لما في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا سلم لم
يقعد الا بعد ان يقول اللهم انت السلام ومنك السلام كما
تباركت يا ذا الجلال والاكرام **اشترى** استثنى من انصراف
الامام بعد سلامه مسيلة فقال **ان يكون في محله** وهو ما
في الحضرة وحله في السفر **فذلك** يعني الجلوس بعد سلامه
واسع اي جائز لانه مأمور مما يخاف منه **فان كان** الصلاة
كره ما لك وجماعة من العلماء الامة المساجد والجماعات التي
عقب الصلوات المكتوبة جهرا وكهاضرين فيجتمع احدا

الامام

هذا الحديث يدل على ان الامام اذا سلم لم يقعد الا بعد ان يقول اللهم انت السلام ومنك السلام كما تباركت يا ذا الجلال والاكرام

الامام التقديس وشرقي كونه ينصب نفسه واسطة بين يدي الله تعالى
وبين عباده في تحصيل مصالحهم على يديه في الدعاء فيوشك ان تعظم
نفسه وينسب قلبه ويعمي ربه في هذه الحالة اكثر مما يطيقه وروي
ان بعض الائمة استاذن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ان يدعو القوم
بعد عواف بعد الصلاة فقال لا لا في اخشي عليك ان تشتم حقني فصل
النزول ويجري عليك المجري علي كل من نصب نفسه للدعاء الفريضة
وهذه الاخر الكلام على الرابع الاول من الرسالة
ثم شرع يتكلم على الرابع الثاني فقال **باب**
جامع بالتشوين ويروي بالامانة والاول احسن لان الامانة
تقتضي انه ذكر جميع مساييل الصلاة وليس كذلك وهذه الترجمة
من تراجم الموطا ومعناها هذا مباح اذ كرفيه مساييل مختلفة
في الصلاة واعترض على الشيخ بانه ذكر في الباب مساييل ليست
منه كقوله ومن ايقن بالوضوء وشك في الحد ث ابتد الوضوء ان لم
يقدر على مسلك الضرر بها ولا يجد من يناوله اياه **تيمم اجيب**
بان اكثر ما ذكره في الصلاة وبانه وعد بمسيلة التيمم وبان مسيلة الوضوء
لما تعلق بالصلاة وابتد الباب بمسيلة تقدمت في باب طهارة الماء
فقال **واقرنا بجزي المرأة من الباس في الصلاة** **الاول الدرع**
به الملة **الخفيف** بالتحا المجمة والحاملة **السابع** اي الكامل
الذي يستر ظهره **وقد بينا** ولما كان الدرع لفظا مشتركا بين درع
الحديد وغيره فسر بهما هو المقصود في الصلاة فقال **وهو اي**
الدرع القميص وهو ما يسلك في العنق **والشي الثاني الخمار** **كسر**
الحالة المجمة وهو ثوب تجمله المرأة على راسها تستدله على خديها
ويستر طرفيه ما يشترط في الدرع وهو **الخفيف** واحترز به في

نفسك مع

قال فليلك واعادت لصدرها واطرافها بوقت كلف
انه فليلك الارجل واليها صلت مكشوفة من غير
ويمن بين الخلق والخلق ولما في غير الصلاة فان كانت
ما تسمى في كل النظر لفتح الاذن وامام الغيب
مع زوجها ستره مع الجسد لا الوجه والاطراف
فيجب عليها ستره مع الاجنبي مع جسد ما
مع محرمها ومع الاجنبي كما قد بينا بسلك
الوجه والكفين كما قد بينا بسلك
ذلك اهـ

اي وهو الذي يستر

الموضعين من الخفيف النسيج الذي يشق فان صليت به اعادة ابدان
فيجب على المرأة في الصلاة ان تستر ظهور قدميها وشعرها وعنقها
ولا يلبس ما يجوز ان تظهر وجهها وكفيها في الصلاة خاصة والاصل
فيما ذكر قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل المصلاة جابض الا بخمار
يعني بالغ وفي رواية سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
اتصلي المرأة في دبر وخمار وليس عليها انزال فقال نعم اذا كان الدبر
سابقا يغطي ظهر قدميها **وتجزي الرجل الصلاة في ثوب واحد**
من غير كراهة ان كان كشيء سائر الجميع جسده فان لم يستر المرأة
فقط اجزائه صلاته مع الكراهة وانما كراهته المسيلة ليرتب عليها
قوله **ولا يقبل المصلي ذكر الا ان اثنى اثنه** اي مخبره **ووجبه في**
الصلاة او يقم ثيابه او يلفق اي يضم شعره النهي عن هذه الامور
كلها في كراهة اما تعظية الانف بالنسبة الى المرأة فلانه من التعق
في الدين واملا بالنسبة الى الرجل فلما كبر الامن كانت عاداته ذلك
كامل متوقفة فيباح لهم في الصلاة وغيرها ويستحب تركه في الصلاة
واما تعظية الوجه لهما فالتعق في الدين وامامهم الثياب فانما
يكراه اذا فعل ذلك لاجل الصلاة او صونا لثيابه لئلا يتلوث ثيابه لان
في ذلك ضرا من ترك الخشوع اما اذا كان في صنعتها او عمل فحضرة
الصلاة وهو كذلك فيجوز له ان يصلي على ما هو عليه من غير
كراهة **واما لفت الشعر** فانما يكراهه اذا قصد بذلك غرة شعره
ان لا يتلوث اما ان كانت عادته ذلك او فعل ذلك لشغل فلا
كراهة والافضل ان يحل ذلك كله **وكل سموسماه** العام والفت
او الماموم في بعض الصور **في الصلاة** المخرضة او النافلة
عليها ما في المدونة **بزيادة** بسيرة سوا كانت من غير افعال الصلاة
كالنكاح

تجزي الرجل الصلاة في ثوب واحد

تجزي الرجل الصلاة في ثوب واحد

له سوا كانت من غير افعال الصلاة اي فان كانت من افعال الصلاة فلا سجود في سهوها
لا يبطل نعمه ما لا لو كرر السجدة او الكثير او زاد سجدة في آخره الا ان يكون القول فرضا
انه يسجد لسجدة كما لو كثر الفاتحة سهوا او لوفى ركعة وحبري خلاف في بطلان الصلاة بقصد
لادائها والعقد عدل البطان انه عدل قوله ويحل ويشرب لثقل في ذلك فقل ان جميعها يبطل كثر
لا يترك ان كثر ابطال والا فلا يجزى سجود السهو او عدل قوله **فما رجع** ركعاته اي محققا والكل هذا
لنوع الراس من الموضع كما ذكره بعضهم قابلا والظاهر ان عقد الركعة هنا موضع الراس فاذا رجع راسه في نافلة
كالنكاح ساهيا او كانت من جنس افعال الصلاة كالركوع والسجود في رابعة او سابعة في
فليس له اي السهو وعليه حجة السنية على ما في المختصر **سجدتين**
بعد السلام وقيدنا الزيادة بسيرة احترام من الكثرة فانما يبطل
سوا كانت من غير افعال الصلاة كالنكاح نسيانا ويطول او كانت من
غير جنس افعال الصلاة مثل ان ينسي انه في محل الصلاة فيأكل ويشرب
او يتجسس ثوبه او كانت من جنس افعال الصلاة والكثير منه في
الرابعة عتلا اربع ركعات على ما شهر ان الحاجب ومتبوعه وفي
بطلانها بنصفها قولان قيل بتبطل وقيل لا تبطل **وسجد للسجود**
والقولان على حد شوقي لا واحد اشهر من الاخر وظاهر المختصر الثاني
والكثير في النافلة مثلهما ركعتان فلا تبطل بزيادة ركعة على السهو
والكثير في المغرب ركعتان على الاصح تبطل بزيادة وتبطل بزيادة
ركعة وظاهر قوله **يشهد بها** اي لسجدتي سجود السهو البعدي
لانه لا يحرم للسجود البعدي والمشهور افتقاره الى الاحرام ويكتفي
بتكبيره الاحرام عن تكبيره الهوي **وبعد فراغه من التشهد يسلم**
منها اي بعد السجدة **وكل سموسماه** في الصلاة ساهيا امام او
الغدا او الماموم في بعض الصور **ينقص** يعني ينقص سنة مؤكدة
فليس له اي للسهو قبل **السلام** وانما قيدنا بالنقص في كلامه بسنة
مؤكدة لانه سينقص على انه لا يسجد لنقص فرض ولا سنة خفيفة
وافضيلة **والسنة** المؤكدة التي يسجد لها ثمانية **الاول**
قراءة ما زاد على ام القرآن في الفريضة فليسجد لترك ذلك فيها لاني
النافلة على ما في المختصر **الثانية** الجهر بالقراءة في الفريضة الجهرية
فليسجد لتركه فيها لاني النافلة على ما في المختصر ايضا بان ياتي بالسحر
بدله فيها **الثالثة** الاسرار في محله **الاربع** التكبير سوى تكبيره
قوله عليه السلام يسجد سجدتين ولو كثرت السنن المتروكة
فانه يسجد سجدتين وقيل ان كان عن ثلاث سنن
لجواب وان كان عن اثنين فنسبة انه عدل **قوله**
لا يركع العلم انه اذا اقر اجبر ان يعمل السجود فانه يسجد
بعد السلام فكلام الله وارسله قوله بن القاسم وهو
ضعيف ان عدل

تجزي الرجل الصلاة في ثوب واحد

تجزي الرجل الصلاة في ثوب واحد

تجزي الرجل الصلاة في ثوب واحد

تجزي الرجل الصلاة في ثوب واحد

تجزي الرجل الصلاة في ثوب واحد

الحرام **الخامسة** قوله سمع الله من حمده **السادسة** والسا
الشهد الاول والجلوس **الفاهضة** تشهد الاخيرة لا يسجد لغير
هذه الغنائية كذا انقل في التوضيح عن المقدمات وذكر في مختصره
انه لا يسجد لترك تكبيرة واحدة ونحو قول سمع الله على حمده وترك
تشهد واحد شيخنا وهذا والله اعلم ان ترك لفظة ولم يترك الجلوس
لعمامة تركه بجلوسه لسجد والسجود الذي قبل السلام انما يكون
اذا تم تشهد ثم بعد ان يفرغ من السجود **يتشهد** على المشهور
ثانيا **ويسلم** وهو اختيار ابن القاسم ووجهه ان من سنة السلام
ان يعقب تشهدا **وقيل لا يعيد التشهد** وهو مروي عن مالك ايضا
واختره عبد الملك لان سنة الجلوس الواحد لا يترك فيه التشهد
مربعين **ومن نقص** في صلاته شيئا من السنن الموكدة ومع ذلك زاد
فيها شيئا يسيرا ما تقدم به انه **سجد له قبل السلام** ايضا مثل ان
يترك التشهد الاول والجلوس له ويترك سجدة وما ذكره الشيخ من
التقصيل من انه يسجد للنقص فقط اوله مع الزيادة قبل السلام وسجد
للزيادة فقط بعد السلام هو قول مالك وعن الشافعي يسجد للسجود
قبل السلام مطلقا وعن ابي حنيفة بعده مطلقا ودليلا على الزيادة
ما صح انه صلى الله عليه وسلم صلى العصر فسلم من ركعتين فقام ذوا
اليدين فقال اقصر الصلاة يا رسول الله ام نسيت الي ان قال فقام
رسول الله صلى الله عليه وسلم فام ما بقي من الصلاة ثم سجد سجدتين
بعد التسليم وهو جالس ودليل النقص ما صح انه صلى الله عليه وسلم
صلى الظهر فقام في الركعتين الاولى ثم لم يجلس فقام الناس معه حتى
اذا فقمي الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين
قبل ان يسلم ثم سلم ابن عبد السلام ثم قلب النقص على الزيادة اذا اجتمع
بالنقص

ومن سجد **سجد** السجود البعدي الذي يفعل بعد السلام
ثم تذكره **فليسجد متى ما ذكره وان طال ذلك** اي ما بين تذكره والسلام
من الصلاة قال في المدونة ولو بعد شهر لان البعدي ترغم للشيطان
فناسب ان يسجد وان بعد وظاهر كلامه والمدونة انه ياتي به ولو كان
في وقت نهي وظاهره ايضا انه ان ترتب من صلاة الجمعة يرجع الى الجامع
والمنهيب ما قال الشاذلي يرجع وظاهر المختصر اختصاص الرجوع بالقبلي
دون البعدي **وان كان** سجود السجود البعدي **شبهه قبل** اي يفعل
قبل السلام **سجدة** اذا تذكره **اذا كان** تذكره له قريبا من انضائه
من الصلاة والقرب غير محدود على المنهيب وانما هو راجع الى العرف
وكذلك الطول فما يقال قريب فهو قريب وما يقال بعيد فهو بعيد
واما ان بعد تذكره **له** **البتة** بمعنى اعاد صلاته وجوبه بالطلائع
لان يكون ذلك السجود القبلي قريب من نقص شي خفيفا **كالسجدة**
التي تقترع **ام القرآن** او تكبيرتين او **التشهد** من وشبه ذلك كتحديد
فلا شيء عليه اي لا إعادة ولا سجود وفي الجلاب يسجد وهو موافق لما في
المختصر في تركه من ترك السجود وترك التشدين **ولا كان**
قوله وكل سهمي بنقص الخ ما قد بنقص السنة الموكدة
وغيرها شرع به عليه ان لا يسجد لغير السنة الموكدة من فريضة
او سنة غير موكدة وفرضية وبدا بالفرصة فقال **ولا يحري سجود**
السجود لنقص ركعة **والنقص** يسجد **ولا ترك القراءة في الصلاة**
لما اتم ركعتين **متاوكدا** **في ترك القراءة في ركعتين** **الصحيح**
لوقال لنقص فريضة او ركعتين لكان اخصر وما ذكره من عدم الجبر
بالسجود لنقص ركعة او سجدة مجمع عليه وما ذكره من عدم الجبر
في ترك القراءة يعني قراءة ام القرآن في الصلاة كما هو قول اكثر
المحققين وسجد السجود لنقص ركعة الى ركعة كاملة يتفق تركها او شك فيه حال
الركعة من الركعات ولو كانت تلك الركعة احدى الركعتين الا ان كان في الركعة
الركعة بعد السلام لنقص الزيادة وانما قلنا وقبل سلامه لان الموضوع في السجود القبلي
لان الحكم كذلك ولو سلم انه عسر روي

من سجد سجدة بعد السلام
ثم تذكره فليسجد متى ما ذكره وان طال ذلك اي ما بين تذكره والسلام
من الصلاة قال في المدونة ولو بعد شهر لان البعدي ترغم للشيطان
فناسب ان يسجد وان بعد وظاهر كلامه والمدونة انه ياتي به ولو كان
في وقت نهي وظاهره ايضا انه ان ترتب من صلاة الجمعة يرجع الى الجامع
والمنهيب ما قال الشاذلي يرجع وظاهر المختصر اختصاص الرجوع بالقبلي
دون البعدي وان كان سجود السجود البعدي شبهه قبل اي يفعل
قبل السلام سجدة اذا تذكره اذا كان تذكره له قريبا من انضائه
من الصلاة والقرب غير محدود على المنهيب وانما هو راجع الى العرف
وكذلك الطول فما يقال قريب فهو قريب وما يقال بعيد فهو بعيد
واما ان بعد تذكره له البتة بمعنى اعاد صلاته وجوبه بالطلائع
لان يكون ذلك السجود القبلي قريب من نقص شي خفيفا كالسجدة
التي تقترع ام القرآن او تكبيرتين او التشهد من وشبه ذلك كتحديد
فلا شيء عليه اي لا إعادة ولا سجود وفي الجلاب يسجد وهو موافق لما في
المختصر في تركه من ترك السجود وترك التشدين ولا كان قوله وكل سهمي بنقص
الخ ما قد بنقص السنة الموكدة وغيرها شرع به عليه ان لا يسجد لغير السنة الموكدة من فريضة
او سنة غير موكدة وفرضية وبدا بالفرصة فقال ولا يحري سجود السجود لنقص ركعة
والنقص يسجد ولا ترك القراءة في الصلاة لما اتم ركعتين متاوكدا في ترك القراءة في ركعتين
الصحيح لوقال لنقص فريضة او ركعتين لكان اخصر وما ذكره من عدم الجبر بالسجود لنقص ركعة
او سجدة مجمع عليه وما ذكره من عدم الجبر في ترك القراءة يعني قراءة ام القرآن في الصلاة
كما هو قول اكثر المحققين وسجد السجود لنقص ركعة الى ركعة كاملة يتفق تركها او شك فيه حال
الركعة من الركعات ولو كانت تلك الركعة احدى الركعتين الا ان كان في الركعة الركعة بعد السلام
لنقص الزيادة وانما قلنا وقبل سلامه لان الموضوع في السجود القبلي لان الحكم كذلك
ولو سلم انه عسر روي

من سجد سجدة بعد السلام
ثم تذكره فليسجد متى ما ذكره وان طال ذلك اي ما بين تذكره والسلام
من الصلاة قال في المدونة ولو بعد شهر لان البعدي ترغم للشيطان
فناسب ان يسجد وان بعد وظاهر كلامه والمدونة انه ياتي به ولو كان
في وقت نهي وظاهره ايضا انه ان ترتب من صلاة الجمعة يرجع الى الجامع
والمنهيب ما قال الشاذلي يرجع وظاهر المختصر اختصاص الرجوع بالقبلي
دون البعدي وان كان سجود السجود البعدي شبهه قبل اي يفعل
قبل السلام سجدة اذا تذكره اذا كان تذكره له قريبا من انضائه
من الصلاة والقرب غير محدود على المنهيب وانما هو راجع الى العرف
وكذلك الطول فما يقال قريب فهو قريب وما يقال بعيد فهو بعيد
واما ان بعد تذكره له البتة بمعنى اعاد صلاته وجوبه بالطلائع
لان يكون ذلك السجود القبلي قريب من نقص شي خفيفا كالسجدة
التي تقترع ام القرآن او تكبيرتين او التشهد من وشبه ذلك كتحديد
فلا شيء عليه اي لا إعادة ولا سجود وفي الجلاب يسجد وهو موافق لما في
المختصر في تركه من ترك السجود وترك التشدين ولا كان قوله وكل سهمي بنقص
الخ ما قد بنقص السنة الموكدة وغيرها شرع به عليه ان لا يسجد لغير السنة الموكدة من فريضة
او سنة غير موكدة وفرضية وبدا بالفرصة فقال ولا يحري سجود السجود لنقص ركعة
والنقص يسجد ولا ترك القراءة في الصلاة لما اتم ركعتين متاوكدا في ترك القراءة في ركعتين
الصحيح لوقال لنقص فريضة او ركعتين لكان اخصر وما ذكره من عدم الجبر بالسجود لنقص ركعة
او سجدة مجمع عليه وما ذكره من عدم الجبر في ترك القراءة يعني قراءة ام القرآن في الصلاة
كما هو قول اكثر المحققين وسجد السجود لنقص ركعة الى ركعة كاملة يتفق تركها او شك فيه حال
الركعة من الركعات ولو كانت تلك الركعة احدى الركعتين الا ان كان في الركعة الركعة بعد السلام
لنقص الزيادة وانما قلنا وقبل سلامه لان الموضوع في السجود القبلي لان الحكم كذلك
ولو سلم انه عسر روي

من سجد سجدة بعد السلام
ثم تذكره فليسجد متى ما ذكره وان طال ذلك اي ما بين تذكره والسلام
من الصلاة قال في المدونة ولو بعد شهر لان البعدي ترغم للشيطان
فناسب ان يسجد وان بعد وظاهر كلامه والمدونة انه ياتي به ولو كان
في وقت نهي وظاهره ايضا انه ان ترتب من صلاة الجمعة يرجع الى الجامع
والمنهيب ما قال الشاذلي يرجع وظاهر المختصر اختصاص الرجوع بالقبلي
دون البعدي وان كان سجود السجود البعدي شبهه قبل اي يفعل
قبل السلام سجدة اذا تذكره اذا كان تذكره له قريبا من انضائه
من الصلاة والقرب غير محدود على المنهيب وانما هو راجع الى العرف
وكذلك الطول فما يقال قريب فهو قريب وما يقال بعيد فهو بعيد
واما ان بعد تذكره له البتة بمعنى اعاد صلاته وجوبه بالطلائع
لان يكون ذلك السجود القبلي قريب من نقص شي خفيفا كالسجدة
التي تقترع ام القرآن او تكبيرتين او التشهد من وشبه ذلك كتحديد
فلا شيء عليه اي لا إعادة ولا سجود وفي الجلاب يسجد وهو موافق لما في
المختصر في تركه من ترك السجود وترك التشدين ولا كان قوله وكل سهمي بنقص
الخ ما قد بنقص السنة الموكدة وغيرها شرع به عليه ان لا يسجد لغير السنة الموكدة من فريضة
او سنة غير موكدة وفرضية وبدا بالفرصة فقال ولا يحري سجود السجود لنقص ركعة
والنقص يسجد ولا ترك القراءة في الصلاة لما اتم ركعتين متاوكدا في ترك القراءة في ركعتين
الصحيح لوقال لنقص فريضة او ركعتين لكان اخصر وما ذكره من عدم الجبر بالسجود لنقص ركعة
او سجدة مجمع عليه وما ذكره من عدم الجبر في ترك القراءة يعني قراءة ام القرآن في الصلاة
كما هو قول اكثر المحققين وسجد السجود لنقص ركعة الى ركعة كاملة يتفق تركها او شك فيه حال
الركعة من الركعات ولو كانت تلك الركعة احدى الركعتين الا ان كان في الركعة الركعة بعد السلام
لنقص الزيادة وانما قلنا وقبل سلامه لان الموضوع في السجود القبلي لان الحكم كذلك
ولو سلم انه عسر روي

وما ذكره من عدم الجهر في ترك القراءة في الركعتين قال **ج** هو موثر في
البطلان وقال **ك** في ترك القراءة في نصف الصلاة كركعة من الثانية
او ركعتين من الرابعة ثلاثة اقوال أشهرها انه يتمادي ويسجد
قبل السلام ويخبره بالثبالي في ما ترك فيه القراءة ويأتي بمثلها ويسجد
بعد السلام **ولما بين حكم ترك قراءة الفاتحة في**
الصلاة كذا وفي بطلانها استقل بيحكم على تركها في أقل
الصلاة فقال واختلط في السهو عن القراءة في ركعة من غيرها
أي من غير الصبح كركعة من الثلاثية او الرابعة على ثلاثة اقوال
كلها في المدونة **فقبل يجزي فيه** أي في السهو عن القراءة في ركعة من
غير الصبح **سجد السهو قبل السلام ولا يلغى ما تجزئه واختار**
هذا القول عبد الملك بناء على انه فرض في الجمل **وقيل يلغى** أي
الركعة التي ترك منها قراءة الفاتحة ويأتي بركعة بدلها واختار هذا
القول ابن القاسم وهذا يقتضي وجوبها في كل ركعة وصحح ابن
الحاجب القول بوجوبها في كل ركعة وقال ابن شاس هي الرواية
المشهور **وقيل يسجد قبل السلام ولا يأتي بركعة بدلها ويعيد**
الصلاة احتياطا ظاهره ان اتمام الاولى واجب وان اعادته الثانية
مستحب لان الاحتياط لا يكون الامسحاً **وهذا القول الثالث**
أخر ذلك أي الأقوال المذكورة لانه ابرأ للذمة ان شاء الله
تعالى ففهم ما من كذا الأول لم يذكر الشيخ حكم
ما اذا ترك القراءة من أكثر الصلاة كثلاث من الرابعة وركعتين
من المغرب وفي ذلك قولان مشهورهما انه يسجد قبل السلام ويعد
احتياطاً **الفتا في محل الخلاف المتقدم** كله في ترك قراءة الفاتحة
اذا فات موضع الأتيان بها اما اذا لم يفت بان يذكر وهو قائم

قبل

هذا القول هو المشهور في ترك القراءة في الركعتين من الثانية او الرابعة
فان تركها في الركعة الاولى من الثانية او الرابعة يفسد الصلاة
فان تركها في الركعة الثانية من الثانية او الرابعة لا يفسد الصلاة
فان تركها في الركعة الاولى من الثانية او الرابعة يفسد الصلاة
فان تركها في الركعة الثانية من الثانية او الرابعة لا يفسد الصلاة

قوله استحسن النسخ الاعادة وهو المشهور كما في التوضيح اي اما
لونها بعد الفاتحة سنة او تكون السنة لا تحصل الا اذا وقعت بعد الفاتحة
الظن ان القول الثاني الذي هو عدم الاعادة وهو ما لا يخفى في الجموع لا يوافق
الذي يروى ان السنة تحصل بقراءتها ونقطة قبل الفاتحة او بعدها
بما لا يخفى عليه وهذه الخلافات من غير المستند والمأهول فانفقوا على
عدم الاعادة كما في التوضيح انه عدل

قبل ان يركع بعد ان قرأ السورة فانه يقرأ الفاتحة وفي اعادة
السورة قولان استحسن النسخ الاعادة سجدت ويسجد بعد
السلام وقال ابن حبيب لا يسجد ثم انتقل بين ما لا
يسجد له من نقص سنة خفيفة ونقص فضيلة فقال
ومن سجد من تكبيرة او عن سبع الله لمن حدة مرة واحدة
او عن القنوت فلا سجود عليه الا ان سجدتان والثالث
فضيلة اما ترك السجود عن التكبيرة الواحدة فهو المشهور وعنه ابن القاسم
يسجد لهما وما ذكره من ترك السجود لترك التحميدة الواحدة هو المذهب
وما ذكره من ترك السجود للقنوت فقال **ك** ان يسجد له قبل السلام
بطلت صلاته بخلاف التكبيرة والتحميدة فانه لو سجد لترك احدهما
لم يفسد من يقول ببطلان صلاته فليقتبه لهذا انتهى انظر هذا مع
ما في المختصر فقد نص فيه على بطلان صلاة من سجد لهما **ولنصرف**
اي خرج من الصلاة بسلام سهو وامع اعتقاد اتمام ثم بعد خروجه منها
مناف كراي تذكر يقينا او شك **انه بقي عليه شي من اركان**

الصلاة المفروضة فيها كالركوع والسجود فليرجع يعني يروي الرجوع
ان كان تذكره **فذلك** انصرف ظاهره سواء كان ذكره قايما او قاعدا
فاذا رجع **يكبر تكبيرة جيم** يعني يروي الرجوع بها الى الصلاة ظاهر كلامه
وان قرب جدا وروي رواية ابن القاسم عن مالك وحيث قلنا يرجع
باحرام فان ذكر وهو جالس احرم وهو على حالته ولا يطلب منه
قيام وان ذكر وهو قائم ففي احرامه وهو قائم قولان وان ترك الاحرام
ورجع بنية فقط ففي التوضيح عن المصلا لا تبطل صلاته **ثم بعد ان**
يكبر التكبيرة التي احرم بها يصلي ما بقي عليه من صلاة ان اسلم على
يقين ان الصلاة نامة اما ان سلم عامدا بان صلاته لم تتم او شك
فلا تفسد فان ذكر وهو جالس الى هذه احدى فارق الصلاة من محل الجلس
واما ان قاربها في غير محلها كان الفرق بعد ما يصلي ركعة او صلى
لما من غير المغرب فانه يرجع للرفع من السجود ويحرم منه ولا يعمل
فيما يظهر فيها ساعدا ما سأل في قريته **اه** فلا يطلب بقاء ما في
القول وهو على حالته وليس المراد بقوله على حالته اي من عدم ما سبق له القطة اذ لا بد من الاستقبال اه عدل

هذا القول هو المشهور في ترك القراءة في الركعتين من الثانية او الرابعة
فان تركها في الركعة الاولى من الثانية او الرابعة يفسد الصلاة
فان تركها في الركعة الثانية من الثانية او الرابعة لا يفسد الصلاة
فان تركها في الركعة الاولى من الثانية او الرابعة يفسد الصلاة
فان تركها في الركعة الثانية من الثانية او الرابعة لا يفسد الصلاة

هذا القول هو المشهور في ترك القراءة في الركعتين من الثانية او الرابعة
فان تركها في الركعة الاولى من الثانية او الرابعة يفسد الصلاة
فان تركها في الركعة الثانية من الثانية او الرابعة لا يفسد الصلاة
فان تركها في الركعة الاولى من الثانية او الرابعة يفسد الصلاة
فان تركها في الركعة الثانية من الثانية او الرابعة لا يفسد الصلاة

قوله ووافقه المأمونون الخ أي عليه سني إلا أن تنفية ذلك أن يقول ماذا قاله غيره
 فاحذروه بالتمام وأنه ليس عليه شيء فتقوله وإن خالفوه فإن أخبره عدل فإنه لا يناسب
 عن الذين رحمتهم أنه إذا أخبره غيره فإنه لا يرجح لأنه يبين على يقين نفسه أي حال نفسه كما ذكره ابن القاسم
 أنه عدو وب
 قوله فإن الخرف أي ولو أخبرنا أن الكلام في السهو
 خلاف لما فهمناه من العلامة القدوي أنه ليس عليه شيء
 في صلاة فإن صلاته باطلة وهذا أيضا إذا كان قد أداها ما وافقه
 المأمونون على ذلك وإن خالفوه فإن أخبره عدل أن بانه نقص من صلاة
 ركعة مثلاً رجع إلى قولهما أن لم يتيقن خلاف ما أخبر به وإن توقن
 خلاف ما أخبر به فلا يرجع إلى قولهما وإن كان كثر المخبرون له جداً
 رجح اليهم ولو توقن خلاف ما أخبر به ولا يرجع إلى قول الواحد
فصرح بخبر قوله أن كان بقرب ذلك زيادة للإيضاح
فقال وإن تباعد ذلك المذكور عن الانصراف **أخرج من المسجد ابتدأ**
صلاة لأن من شروط الصلاة أن تكون كلما في فور واحد وظاهر
قوله **ولذلك من نسي السلام** أن فيه التفصيل المتقدم فيرجع إلى
 الجلوس أن كان بقرب ذلك فيكبر تكبيرة مجزومة وهو جالس
 ويتشهد ويأتي بالسلام ويسجد بعد السلام وإن تباعد ذلك
 أخرج من المسجد ابتدأ الصلاة وما ذكره في القسم الأول محله
 أن تذكره بعد أن قام من محله أما أن تذكره بالمقرب وهو جالس مستقبل
 القبلة سلم ولا شيء عليه فإن انخرف عنها استقبلها وسلم ويسجد
 السهو **من لم يدرك أصلي ثلاث ركعات أم أربع** يعني ولم يكن
 مستكملها أي على اليقين التي هي الثالثة **وصلي ما شك فيه** وهي
 الرابعة فقوله **وأي برأيه** تفسير لقوله ما شك فيه **وسجد بعد**
سلامه علي المشهور وقال ابن نجاة يسجد قبل السلام وهو ظاهراً
 مافي الوطو مسلم من قوله صلي الله عليه وسلم إذا شك أحدكم في
 صلاته فلم يدر كم أصلي ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على
 ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم **ففي بيان**
الأول قيدنا كلامه بغير المستكبر احترازاً عن المستكبر فإن
 ليس عليه إصلاح وإنما عليه السجود كما سيأتي عليه **الطاني**
 قوله وصلي ما شك فيه أي وإذا كان كذلك فلا شك في كلامهم خلافاً لما قال أن
 قوله يبين على اليقين الذي هو الثالثة وصلي ما شك فيه التي هي الرابعة ثم قال وأبي
 برأيه فهي أربعة في اللفظ خامسة في المعنى أنه عدو وب

قوله ووافقه المأمونون الخ أي عليه سني إلا أن تنفية ذلك أن يقول ماذا قاله غيره
 فاحذروه بالتمام وأنه ليس عليه شيء فتقوله وإن خالفوه فإن أخبره عدل فإنه لا يناسب
 عن الذين رحمتهم أنه إذا أخبره غيره فإنه لا يرجح لأنه يبين على يقين نفسه أي حال نفسه كما ذكره ابن القاسم
 أنه عدو وب
 قوله فإن الخرف أي ولو أخبرنا أن الكلام في السهو
 خلاف لما فهمناه من العلامة القدوي أنه ليس عليه شيء
 في صلاة فإن صلاته باطلة وهذا أيضا إذا كان قد أداها ما وافقه
 المأمونون على ذلك وإن خالفوه فإن أخبره عدل أن بانه نقص من صلاة
 ركعة مثلاً رجع إلى قولهما أن لم يتيقن خلاف ما أخبر به وإن توقن
 خلاف ما أخبر به فلا يرجع إلى قولهما وإن كان كثر المخبرون له جداً
 رجح اليهم ولو توقن خلاف ما أخبر به ولا يرجع إلى قول الواحد
فصرح بخبر قوله أن كان بقرب ذلك زيادة للإيضاح
فقال وإن تباعد ذلك المذكور عن الانصراف **أخرج من المسجد ابتدأ**
صلاة لأن من شروط الصلاة أن تكون كلما في فور واحد وظاهر
قوله **ولذلك من نسي السلام** أن فيه التفصيل المتقدم فيرجع إلى
 الجلوس أن كان بقرب ذلك فيكبر تكبيرة مجزومة وهو جالس
 ويتشهد ويأتي بالسلام ويسجد بعد السلام وإن تباعد ذلك
 أخرج من المسجد ابتدأ الصلاة وما ذكره في القسم الأول محله
 أن تذكره بعد أن قام من محله أما أن تذكره بالمقرب وهو جالس مستقبل
 القبلة سلم ولا شيء عليه فإن انخرف عنها استقبلها وسلم ويسجد
 السهو **من لم يدرك أصلي ثلاث ركعات أم أربع** يعني ولم يكن
 مستكملها أي على اليقين التي هي الثالثة **وصلي ما شك فيه** وهي
 الرابعة فقوله **وأي برأيه** تفسير لقوله ما شك فيه **وسجد بعد**
سلامه علي المشهور وقال ابن نجاة يسجد قبل السلام وهو ظاهراً
 مافي الوطو مسلم من قوله صلي الله عليه وسلم إذا شك أحدكم في
 صلاته فلم يدر كم أصلي ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على
 ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم **ففي بيان**
الأول قيدنا كلامه بغير المستكبر احترازاً عن المستكبر فإن
 ليس عليه إصلاح وإنما عليه السجود كما سيأتي عليه **الطاني**

قوله ولكن يقولون انظرها أي في وسطها ما شئ ولكن يقولون الخ ومثله لو طال طولاً متوسطاً فإنه يرجع
 بتكبير فلو لم يتحول إلا أنه انخرف عن القبلة فإنه يستقبل ويسلم ولا يتشهد ولا يحرام عليه ويسجد بعد السلام أنه
قوله والركعة الفرق بينه وبين الأكره على ترك الركعتين الفعل أن ما يترك منه صفة متعلقة ما يخفى عنه ويؤتى
 به لا بخلاف الأكره على الكلام والفرق بين الأكره عليه ونسيانه أن الناس لا يشعرون عنه إلا عدو وب

أي المصنف
 روي قوله أم أربعاً بالنصب عطفًا على ما قبله وبالرفع على أنه
 خبر مبتدأ مضمرة **ومن** كان أما ما أوفقه أو **تكلم** في صلاته كلاماً
 يسيراً **سأهياً يسجد بعد السلام** لأنه زيادة ولا تبطل الصلاة به
 إذ هو معدود في خبر سهوة بالسجود وقيدنا بالأمام والخدا حتى إذا
 من المأموم فإن الإمام كما تقدم يحمل سهوه ما لم يكن فريضة وبالسجود
 احترازاً عن الكثرة فإنه مبطل واحترازاً عما في من العامد والجاهل
 والمكره ومن وجب عليه الكلام لا تقتضيه أعمى مثلاً فإن صلاته باطلة
ومن لم يدرك أصلي ثلاث ركعات أم أربع يعني ولم يكن
سأهياً يسجد بعد السلام لأنه أن كان سلم فصلاة صحيحة
 والسلام الثاني واقع في غير الصلاة فلا وجه للسجود وإن كان لم يسلم
 فقد سلم إلا أن لم يقع منه شيء يسجد له وقيدنا بكلامه بقوله ولم يقع
 من مقامه فإنه يرجع بتكبيره ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام لأنه
 نراد ويقولنا وكان بقرب تشهد احترازاً عما إذا طال فإن صلاته
 تبطل **من استكبر** أي داخله الشك في السهو في الصلاة **فليكن عنه**
 بفتح الهمزة لا غير يعني يضرب عنه لا يقول علي ما يجده في نفسه من ذلك
 إيجاباً لأنه بلية من الشيطان فدواه إلا ما عنه فإذا قال له مثلاً ما صليت
 إلا ثلاثاً فيقول ما صليت إلا أربعاً وأن صلاتي صحيحة وما قاله الشيخ
 مخالف لقول ابن الحاجب أن الموسوس يعني على الوساوس وهو بعض
 القرويين وتابع عليه أكثر المتأخرين لأنه في الخطر الأول يسلم الذهن
 وفيما بعده شبهة غير القلا وما قاله الشيخ هو ظاهر المدونة
 وغيرها ابن عبد السلام وهو الذي كان يرجح بعض من تعنياه ويقول
 به ويرجح بانه المستكبر ومن هذه صفة لا يتبطل له الخطر الأول
 مما بعده والوجود يشهد بذلك وقوله **والإصلاح عليه** تكرار مع قوله

أي المصنف
 روي قوله أم أربعاً بالنصب عطفًا على ما قبله وبالرفع على أنه
 خبر مبتدأ مضمرة **ومن** كان أما ما أوفقه أو **تكلم** في صلاته كلاماً
 يسيراً **سأهياً يسجد بعد السلام** لأنه زيادة ولا تبطل الصلاة به
 إذ هو معدود في خبر سهوة بالسجود وقيدنا بالأمام والخدا حتى إذا
 من المأموم فإن الإمام كما تقدم يحمل سهوه ما لم يكن فريضة وبالسجود
 احترازاً عن الكثرة فإنه مبطل واحترازاً عما في من العامد والجاهل
 والمكره ومن وجب عليه الكلام لا تقتضيه أعمى مثلاً فإن صلاته باطلة
ومن لم يدرك أصلي ثلاث ركعات أم أربع يعني ولم يكن
سأهياً يسجد بعد السلام لأنه أن كان سلم فصلاة صحيحة
 والسلام الثاني واقع في غير الصلاة فلا وجه للسجود وإن كان لم يسلم
 فقد سلم إلا أن لم يقع منه شيء يسجد له وقيدنا بكلامه بقوله ولم يقع
 من مقامه فإنه يرجع بتكبيره ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام لأنه
 نراد ويقولنا وكان بقرب تشهد احترازاً عما إذا طال فإن صلاته
 تبطل **من استكبر** أي داخله الشك في السهو في الصلاة **فليكن عنه**
 بفتح الهمزة لا غير يعني يضرب عنه لا يقول علي ما يجده في نفسه من ذلك
 إيجاباً لأنه بلية من الشيطان فدواه إلا ما عنه فإذا قال له مثلاً ما صليت
 إلا ثلاثاً فيقول ما صليت إلا أربعاً وأن صلاتي صحيحة وما قاله الشيخ
 مخالف لقول ابن الحاجب أن الموسوس يعني على الوساوس وهو بعض
 القرويين وتابع عليه أكثر المتأخرين لأنه في الخطر الأول يسلم الذهن
 وفيما بعده شبهة غير القلا وما قاله الشيخ هو ظاهر المدونة
 وغيرها ابن عبد السلام وهو الذي كان يرجح بعض من تعنياه ويقول
 به ويرجح بانه المستكبر ومن هذه صفة لا يتبطل له الخطر الأول
 مما بعده والوجود يشهد بذلك وقوله **والإصلاح عليه** تكرار مع قوله

أي المصنف

هـ من صلاة الفريضة احتراز من النافلة بترجيح ولو لم يستقل أو ركعتيه
فقد الركعة النافلة فاذا اعتد بها فما دى راق برابعة وتشرّد
هـ قبل السلام أو بعده **قوله** من رأى ركعة الركعتين قال يسجد بعد السلام
للهم قال يسجد قبله قاله حج وأقصر على الثاني فهو المنقول عليه وقوله فان اعتد بها
ورد عليها الحمد والثناء والعديد من الاستقواء لا يكل شيئا منها
وقد فيها الاستعجال

٧٥
 ١٥
 ٢٥
 ٣٥
 ٤٥
 ٥٥
 ٦٥
 ٧٥
 ٨٥
 ٩٥
 ١٠٥
 ١١٥
 ١٢٥
 ١٣٥
 ١٤٥
 ١٥٥
 ١٦٥
 ١٧٥
 ١٨٥
 ١٩٥
 ٢٠٥
 ٢١٥
 ٢٢٥
 ٢٣٥
 ٢٤٥
 ٢٥٥
 ٢٦٥
 ٢٧٥
 ٢٨٥
 ٢٩٥
 ٣٠٥
 ٣١٥
 ٣٢٥
 ٣٣٥
 ٣٤٥
 ٣٥٥
 ٣٦٥
 ٣٧٥
 ٣٨٥
 ٣٩٥
 ٤٠٥
 ٤١٥
 ٤٢٥
 ٤٣٥
 ٤٤٥
 ٤٥٥
 ٤٦٥
 ٤٧٥
 ٤٨٥
 ٤٩٥
 ٥٠٥
 ٥١٥
 ٥٢٥
 ٥٣٥
 ٥٤٥
 ٥٥٥
 ٥٦٥
 ٥٧٥
 ٥٨٥
 ٥٩٥
 ٦٠٥
 ٦١٥
 ٦٢٥
 ٦٣٥
 ٦٤٥
 ٦٥٥
 ٦٦٥
 ٦٧٥
 ٦٨٥
 ٦٩٥
 ٧٠٥
 ٧١٥
 ٧٢٥
 ٧٣٥
 ٧٤٥
 ٧٥٥
 ٧٦٥
 ٧٧٥
 ٧٨٥
 ٧٩٥
 ٨٠٥
 ٨١٥
 ٨٢٥
 ٨٣٥
 ٨٤٥
 ٨٥٥
 ٨٦٥
 ٨٧٥
 ٨٨٥
 ٨٩٥
 ٩٠٥
 ٩١٥
 ٩٢٥
 ٩٣٥
 ٩٤٥
 ٩٥٥
 ٩٦٥
 ٩٧٥
 ٩٨٥
 ٩٩٥
 ١٠٠٥

والايات فارق الارض بيد يلاور ايتيه جيمافلا بيرجوع وسجد
خارقه بعثد بيرجوعه فيتشهد فان قام بلا تشهد محمد اطلت
الحلي بظلالها تشهد سنه وسجد لهذه الزيادة بعده اي بعد السلام
او در ديكر

قوله في ليلها ما راي حيث تحققت تركها او طنه واما الشكوك في تركها وعدمه على السوا
فيجب قضاها لو كنت يوق الفاعل اوقافا الهني وجوبا في نهي الحزمة. وندبا في نهي الكراهة ولما اظهر
والجواز العقل فلا يجب بهما فضا ولا يندب كما قاله الخطاب ولا يقال قد تقدم مران فقلت
الزايض الموهوم كما لمحققنا ونحو الفرض القائل الموهوم لا نأقول المتقدم على هذا الوجه
المحقق الخطابة وما هو لم يتحقق خطابه انه عدوي

المازري يستتاب فان تاب والا قتل وقيل لا يقتل مراعاة للخلاف
وهو المشهور واذا ثبت وجوب قضا المنسيات فانه يصليها متى
ما ذكرها في ليل او ما عند طلوع الشمس وعند غروبها وظاهر
كلامه ان قضا الغوايت على الغور لا يجوز تاخيرها الا بعد زوال
لك في نقل اكثر واذا اراد قضا المنسية فانه يفعلها على نحو
ما فاتته من اعداد الركوع والسجود وهي اتمام من اسرار وجهه وان
نسيها سرفية قضاها سرفية وان نسيها حضرة قضاها حضرة
وظاهر كلامه انه يقتل ان كان صيا ويقيم لكل صلاة شر بعد ان
يفرغ من قضا الصلاة التي ذكرها سواء كان اماما او فذا او مأموما
اعاد ما هي الصلاة التي كان فعلها في وقتها الضمير عايد على
ما الواقعة على الصلاة وذكر مراعاة للفظ وهذه الاعادة على
جهة الاستحباب والمراد بالوقت هنا الضمير يري على المشهور وقوله
ما يصلي بيان لما كان والضمر في فعلها عايد على المنسية اي
اعاد الحاضرة بعد ان يقضي المنسية مثاله ان ينسي المغرب من ليله
مثلا فيذكره بعد ان صلي الصبح من غده وقبل ان تطلع الشمس
فانه يصلي المغرب ويعيد الصبح ولا يعيد العشائ فوات وقتها
وان ذكر المغرب بعد طلوع الشمس فانه ياتي بها ولا يعيد شيئا أصلا
وقوله ومن عليه صلوات كثيرة وسياتي في حد هاسوانيمها او
نام عنها او نهد تركها أصلا اي قضاها في كل وقت من ليل او نهار
وعند طلوع الشمس وعند غروبها تكرار مع قوله ومن ذكر صلاة الخ
الان يقال تكلم او اعلى الصلوات اليسيرة وتكلم هنا على
الكثرة وكبر قوله عند طلوع الشمس الخ اشارة الى حنيفة القائل
بانه لا يصلي عند طلوع الشمس الا صبح يومه وعند الغروب

قوله في ليلها ما راي حيث تحققت تركها او طنه واما الشكوك في تركها وعدمه على السوا
فيجب قضاها لو كنت يوق الفاعل اوقافا الهني وجوبا في نهي الحزمة. وندبا في نهي الكراهة ولما اظهر
والجواز العقل فلا يجب بهما فضا ولا يندب كما قاله الخطاب ولا يقال قد تقدم مران فقلت
الزايض الموهوم كما لمحققنا ونحو الفرض القائل الموهوم لا نأقول المتقدم على هذا الوجه
المحقق الخطابة وما هو لم يتحقق خطابه انه عدوي

قوله ويعيد الصبح واذ كان هذا
المعيد اياها فاعادة ما هو صلاة
خلاف الذي رجح اليه مالك وقال ابن
القاسم لا لمادة وهو الرابع كما قرره
بعض شيوخنا اه عدوي

الاعصر

قوله في ليلها ما راي حيث تحققت تركها او طنه واما الشكوك في تركها وعدمه على السوا
فيجب قضاها لو كنت يوق الفاعل اوقافا الهني وجوبا في نهي الحزمة. وندبا في نهي الكراهة ولما اظهر
والجواز العقل فلا يجب بهما فضا ولا يندب كما قاله الخطاب ولا يقال قد تقدم مران فقلت
الزايض الموهوم كما لمحققنا ونحو الفرض القائل الموهوم لا نأقول المتقدم على هذا الوجه
المحقق الخطابة وما هو لم يتحقق خطابه انه عدوي

الاعصر يومه ودليلنا الحديث المتقدم وقوله وكيف ما تيسر له اشارة
الى دفع المشقة في قضاها وذلك غير محذور وانما يقضي بقدر ما يطيق
مع شغله من غير تفرط للقضا ولا تارك شغله لذلك فمما سألني
الي القسم الثاني بقوله وان كانت اي الصلوات التي عليه يسيرة
اقل من صلاة يوم وليلة وفي اربع صلوات بداهة اي قد من
على الصلاة الحاضرة وان فات وقت ما هو في وقتها يعني وان خاف
الذي عليه الغوايت فوات وقت ما هو في وقتها فالضمير في وقتها
عايد على ما هو في واقعة على الصلاة وهو عايد على المصلي بما ذكره
في حد السير هو ظاهر المدونة عند جماعة وشهر وقال المازري
مشهور من ذهب مالك ان السير خمس وهو ظاهر المدونة عند جماعة
وماء كره من الترتيب بين اليسيرة والحاضرة اختلف فيه هل هو واجب
غير شرط او واجب شرط والاول هو المشهور والثاني رواه مطرف
وابن الماجشون من مالك وهو ظاهر المدونة عند سند وتظهر
ثمة الخلاف فيها اذا خالف ما امر به بان قدم الحاضرة على الغايبة
اليسيرة فعلى الشريعة يعيد الحاضرة ايدا وعلى مقابلة يعيدها
ما دام الوقت الضروري باقيا ففي الظهرين الى غروب الشمس وفي
العشائين الى طلوع الفجر وما ذكره من تقديم اليسيرة على الحاضرة اذا
ضاق الوقت عن ادراك الحاضرة هو المشهور ودليله قوله في الحديث
فليصليها اذا ذكرها فذلك وقتها والمافى من بيان حكم
تقريب الغوايت اليسيرة مع الحاضرة شرع يبين حكم
الغوايت الكثيرة مع الحاضرة فقال وان كثرت اي الصلوات
التي عليه وهي على ما قال الشيخ خمسة فافى على ما شهره
المازري ستة فافى في بداهة خالف فوات وقته فمفهوم

قوله في ليلها ما راي حيث تحققت تركها او طنه واما الشكوك في تركها وعدمه على السوا
فيجب قضاها لو كنت يوق الفاعل اوقافا الهني وجوبا في نهي الحزمة. وندبا في نهي الكراهة ولما اظهر
والجواز العقل فلا يجب بهما فضا ولا يندب كما قاله الخطاب ولا يقال قد تقدم مران فقلت
الزايض الموهوم كما لمحققنا ونحو الفرض القائل الموهوم لا نأقول المتقدم على هذا الوجه
المحقق الخطابة وما هو لم يتحقق خطابه انه عدوي

قوله ويعيد الصبح واذ كان هذا
المعيد اياها فاعادة ما هو صلاة
خلاف الذي رجح اليه مالك وقال ابن
القاسم لا لمادة وهو الرابع كما قرره
بعض شيوخنا اه عدوي

قوله في ليلها ما راي حيث تحققت تركها او طنه واما الشكوك في تركها وعدمه على السوا
فيجب قضاها لو كنت يوق الفاعل اوقافا الهني وجوبا في نهي الحزمة. وندبا في نهي الكراهة ولما اظهر
والجواز العقل فلا يجب بهما فضا ولا يندب كما قاله الخطاب ولا يقال قد تقدم مران فقلت
الزايض الموهوم كما لمحققنا ونحو الفرض القائل الموهوم لا نأقول المتقدم على هذا الوجه
المحقق الخطابة وما هو لم يتحقق خطابه انه عدوي

يد آية الله صاحب الجلال والإكرام

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

مطلب الصلاة ودون الكلام المباح في الصلاة
شدة منافعها الخشوع جلاء في الكلام
الاقرب انه مما يمدد في الصلاة
لا صلاحها الله مدوي



وَقَدْ كُنَّا عَلَى
الْعَرْشِ وَنَحْنُ
مَعَهُ فِي الْمَلَكُوتِ
وَنَحْنُ فِي الْمَلَكُوتِ
وَنَحْنُ فِي الْمَلَكُوتِ

وإذا كان في
من بيت
عاد وجو
غير هوذا
يد في الو
لم عنه فلا
روث

في البيت فاما اهل البيت فمما قيل فيهم
 انهم كانوا من اهل البيت فمما قيل فيهم
 انهم كانوا من اهل البيت فمما قيل فيهم

هذا اذا كان في غير مكة
 عمر وبيت المقدس و
 اعاد وجوب اعادة التمتع
 في غيرهما المسافر وان ادا
 بعيد في الوقت واذا كان
 على عتق فلا اعادة عليه
 وتكبر الله
 اذا كان بغير صوت
 تبطل كان له تخلف
 ابطل الله

كلامه انه اذا لم يخف قوات وقت الحاضرة انه يبدى بالنسيان وهذا
القول لابن حبيب ورواه عيسى بن ابن القاسم وقال في موضع آخر
ومذهب ابن القاسم يبدى بالحاضرة ضيق الوقت واتسع فتكون الرسالة
بجانب مذهب ابن القاسم في المدونة ثم انقلبت على القسم
الثالث فقال ومن ذكر صلاة يعني او صلوات يجب ترتيبها
مع الحاضرة في حال تلبسه بصلاة مفروضة نكثت هذه
الصلاة التي هو فيها عليه **ج** ظاهر كلام الشيخ ان القطع واجب
وقيل يجب حكاة غير واحد واستشكله ابن عبد السلام بان الترتيب
اما ان يكون واجبا فيلزم القطع او مستحبا فيلزم التماذي وظاهره
ان المأموم يقطع كغيره وهو قول في المذهب والمشهور ما في المدونة
يتماذي ويعيد وفي وجوب الاعادة خلاف انه في غير في المختصر
الاعادة في الوقت **ومن فيك اي قهقهة وهو الضحك بصوت وهو**
في الصلاة اعادتها وجوب ابدانها بطلت اتفاقا كان عمدا سوا
ج وظاهر كلامه وان كان ضحك مفروضا لهما اعد الله للمؤمنين كما
اذا قرأ آية فيها صفة اهل الجنة فيضحك سرورا وربة افق
واحد من لقيته من القرويين والتونسيين وعلي المشهور في
السهو والغلبة يستخلف الامام فيها ويرجع ما موما ثم يعيد
بعد ذلك وجوب في الوقت وبعد ذلك وهل يعيد المأمومون
ام لا قولان واما بقوله **لم يعيد الوضوء** خلافا لابي حنيفة
القال بان القهقهة تنقض الوضوء ايضا كما اطلت الصلاة
ان يكون في صلاة الجنازة فتبطل الصلاة فقط **ولما كان**
المأموم يخالف الامام في الفتي حالة فيه علي

قوله ومن فيك اي قهقهة وهو الضحك بصوت وهو في الصلاة اعادتها وجوب ابدانها بطلت اتفاقا كان عمدا سوا ج وظاهر كلامه وان كان ضحك مفروضا لهما اعد الله للمؤمنين كما اذا قرأ آية فيها صفة اهل الجنة فيضحك سرورا وربة افق واحد من لقيته من القرويين والتونسيين وعلي المشهور في السهو والغلبة يستخلف الامام فيها ويرجع ما موما ثم يعيد بعد ذلك وجوب في الوقت وبعد ذلك وهل يعيد المأمومون ام لا قولان واما بقوله لم يعيد الوضوء خلافا لابي حنيفة القال بان القهقهة تنقض الوضوء ايضا كما اطلت الصلاة ان يكون في صلاة الجنازة فتبطل الصلاة فقط ولما كان المأموم يخالف الامام في الفتي حالة فيه علي

علي الامم بطلت الصلاة بطلت على جملة القاعدة على ذلك



لا يشرع في التسميع الا لا سجود في السهو ولا في الصلاة من المود
الجود غير ان المدة مكررة وانما كثر ابطالها ولو سهوا واما المتوسط
يسجد سهوا وتبطل الصلاة بعده وحكم التسميع في غير الصلاة
موازنها للنداء الا ان يكسر ويتوسط في يوم واحد شكها في
سجدة السجود او لا فاما الصبح يجب ان يسجد بعده وسجد سهوا
في الصلاة انما هو تحريك او من غير صوت او عذوي

ذلك بقوله **وان كان الذي ضحك في صلاته مع امام حمادي** مع استجابه
مراعاة لغته **والصلاة** وجوب ابدانها بطلت اتفاقا كان عمدا سوا
بما اذا لم يضحك عمد او مشي على هذا التقييد صاحب المختصر **ولا**
شي عليه اي المصلي فذا كان او اماما او ماموما في التسميع في حال
تلبسه بالصلاة لا اعادة ولا سجود لان التسميع انما هو تحريك
الشفتين فهو حركة الاجفان او القدمين **والنخ في الصلاة كاللا**
فتبطل بعده وجهه ولا تبطل به سهو السير كما تقدم ويجب بعد
السلام فتقوله **والعامد ذلك** اي للنخ في الصلاة **مفسد الصلاة**
حشو لا يشترط في ابطال بالنخ ان يفكر منه حرفان ودليل
الابطال ما روي عن ابن عباس انه قال النخ في الصلاة كاللطم يعني
فتبطل ومثل هذا الايقال من قبل الراي فالظاهر **رفع**
التحريك لضرورة لا يبطل الصلاة ولا سجود فيه اتفاقا ولا في
ضرورة قولنا لما لك احد **ج** يفرق بين العمد والسهو والآخر
لا يبطل مطلقا وبه اخذ ابن القاسم واختار الاهري والتميمي
الامر والمذهب ان الانين لوجع لا يبطل الصلاة وكذلك البكاء
اذا كان للتخفيف **ومن كان** من اهل الاجتهاد بدلالة النصوة
على الكعبة وكان بغير مكة والمدينة واجتهاد في جملة غلبت على
ظنه لا سائر تفصيلي اليها ثم تبين له بعد الفراغ منها انه **أخطأ**
القبلة اي جملة الكعبة باستدبارها والاختلاف عنها اخرافا
شديدا في غير قتال جائز **اعاد ما صلى مادام في الوقت**
المختار استجابا **ج** الجواز ان يكون قصر في اجتهاده واحترفا
بقولنا من اهل الاجتهاد ان من ليس كذلك كالاممي والبصير
قوله اعاد في الوقت المختار ظاهره بالنسبة للهمز فقط لاني الظاهر انما يعيد
في غيرهما وفي بعض ضروريها وهو الاصح في بقية الصلوات فانه
يعيد العشاءين اليك كله والصبح للطلوع له عذوي ويواصل ما في البكاء انه اذا كان بغير صوت لا يبطل اختياري
اختياري لا ان يبطل الاختياري فيما يظهر وما يصوت تبطل كان لتخفيف او مصيبة
ان كان اختيارا لكانت غلبة لا يبطل ان كان لتخفيف وان كان لغيرة ابطال

قوله ومن فيك اي قهقهة وهو الضحك بصوت وهو في الصلاة اعادتها وجوب ابدانها بطلت اتفاقا كان عمدا سوا ج وظاهر كلامه وان كان ضحك مفروضا لهما اعد الله للمؤمنين كما اذا قرأ آية فيها صفة اهل الجنة فيضحك سرورا وربة افق واحد من لقيته من القرويين والتونسيين وعلي المشهور في السهو والغلبة يستخلف الامام فيها ويرجع ما موما ثم يعيد بعد ذلك وجوب في الوقت وبعد ذلك وهل يعيد المأمومون ام لا قولان واما بقوله لم يعيد الوضوء خلافا لابي حنيفة القال بان القهقهة تنقض الوضوء ايضا كما اطلت الصلاة ان يكون في صلاة الجنازة فتبطل الصلاة فقط ولما كان المأموم يخالف الامام في الفتي حالة فيه علي

علي الامم بطلت الصلاة بطلت على جملة القاعدة على ذلك

وعليه ان سفار اي شئ من بقية بياض النهار فقلوه قبل مغيب
 الشفق تكرار فلا يتنفل احد في المسجد بعد الجمع ولا يؤخر صلاة
 العشاء وانما يؤخر بعد الشفق **الموضع الثاني** اشار اليه بقوله
 والجمع يعرفه يوم وقوف الحاج بهما بين الظهر والعصر **عند** يعني
 بعد الزوال سنة واجبة اي مؤكدة وقد كرر هذه المسألة في
 باب الحج وباب حمل وقد عد صاحب المختصر هذا الجمع في باب الحج
 في المستحبات وصفت ان يحط الخليل بعد الزوال على
 المشهور ويجلس في وسطها ثم يؤذن المؤذن للظهر بعد الفراغ
 من الخطبة ثم يقيم فاذا صلى الظهر اذن للعصر واقام لها وصلاتها وما
 ذكرناه من انه يؤذن اذانين ويقيم اقامتين هو المشهور واليه اشار
 الشيخ بقوله **باذان واقامت لكل صلاة** ومقابلته لابن الماحشون
 باذان واقامتين لانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك
الموضع الثالث اشار اليه بقوله **وكذلك الحكم في**
جمع المغرب والعشاء بالزديعة انه سنة واجبة وصرح ابن عمر
 بمشهوريته وعده صاحب المختصر في المستحبات واحذر بقوله
اذا وصل اليها اي لا يصل اليها لمرض به او بدابة فانه جمع حيث
 غاب عليه الشفق معناه ان وقف مع الامام واما ان لم يقف مع
 الامام فيصلي كل صلاة لوقته من لم يصل فيطلب بالوصول
 اليها معناه ان وقف **الموضع الرابع** اشار اليه
 بقوله **واذا جدد السفر بالمسافر** او بما جدد السفر التمام
 الواجب او مندوباً كسفر الحج التطوع او بما جدد السفر التمام
 سواء كان تقصير فيه الصلاة ام لا فيباح **له ان يجمع بين**
الصلاتين المشتركين الوقت وفيما الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء

فانه سفر واجبا اي لا حراما
 ولا مكرها ولا كصيد اللبوة

والعشاء اما صفة الجمع بين الاولين فيجمع في اخوة الظهر
 وهو اخر القامة الاولى **واول وقت العصر** وهو اول القامة الثانية
 وينوي الجمع في اول الاولى ولا يجزيه ان ينوي في اول الثانية ولا يفرق
 بين الصلاتين باكثر من قدر اذان واقامة ولا يتنفل بينهما وهذا
 الجمع يسمى الجمع الصوري وظاهر الشيخ قصر الاباحة على المسافر
 وقد حكى الغامدي الاتفاق على جواز هذا الجمع للحاضر والمسافر
 وظاهر كلامه ايضا ان المجد شرط في اباحة الجمع وهو في المدونة
 في زيادة ولفظها ولا يجمع المسافر الا ان يجد به السير ويخاف فوات امره
 فيجمع **واما صفة الجمع بين الاخيرين** فكالاولين واليه اشار
 بالتشبيه فقال **وكذلك المغرب والعشاء** هذا يجري على
 رواية امتداد وقت المغرب الي مغيب الشفق **واذا ارتحل** اي
 اراد الارتحال في اول وقت الصلاة الاولى ونوي النزول بعد المغرب
جمع حينئذ اي قبل ارتحاله على المشهور ليقع اولاهما في وقتها المختار
 والاخر في وقتها الضروري على المشهور وهذا الجمع هو الجمع
 الحقيقي شيخنا ومن هنا يعلم ان ضروري صلاة العصر مثلا كان
 قبلها وبعدهما والجمع الحقيقي عندنا ما كان على هذا الأسلوب ولا
 يفعل الاذ واعذر **واما الجمع الصوري** فجاز لذي العذر غيره
 انتهى وقيد بنوي النزول بعد الغروب احترازا مما اذا نوي
 النزول قبل الغروب قبل اصفرار الشمس فانه لا يجمع بل يصلي
 الظهر قبل رحيله ويؤخر العصر لنزوله لتمكنه من ايقاع كل صلاة
 في وقتها المقدر لها شرعا وانما قلنا قبل اصفرار الشمس لانه اذا نوي
 النزول عند الاصفرار صلى الظهر قبل رحيله واليه اشار صاحبها
 حينئذ وانما اخرها الي نزول **الموضع الخامس** قسمه

والما حصل ان الصور ست اثنى
 في ثلاثة فالحسين وهو ان الشخص اذا نزل
 عليه الشمس وهو ساير ونوي النزول
 بعد الغروب وجب عليه ان يجمع بينهما
 جمعا صحيحا وهو الذي تكلم عليه الشيخ
 واما اذا نوي النزول في الاصفار او
 قبله فانه يؤخرها الى حينئذ ان
 خيل بقوله وان نزلت ركبا احترازا
 فليكن الاصفار وقتله والامني وقتها
 فليكن الاصفار وقتله والامني وقتها
 واما اذا نزلت عليه الشمس وهو
 نازل في المنزل ونوي النزول بعد
 الغروب جمع جمع تقديري يصلي الظهر
 والعصر وهذا هو الجمع الحقيقي وهو
 لا يجوز له ان يجمع بينهما
 واما ان نوي النزول في الاصفار او
 قبله يصلي الظهر قطعا ونوي في العصر
 واحترازا لجمعي التاخير في النزول في
 الاصفار واما اذا نوي قبل الاصفار
 فيجب عليه ان يؤخر العصر فيلتحق
 في وقتها الاختياري اه تقريظا
 ابراهيم الغفراني حفظه الله

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يغيره في غير تلخير لظهورها وليس لها
 خمس ركعات صلت الظهر والعصر بالاختلاف لانها تقدر للظهر
 اربع ركعات وتدر كركعة وان ذكرت منسبتين قبل حيفا
 صلتها او بالترتيب ثم تقضي الظهر والعصر لانها ظهرت في وقتها
 وهذا التقدير في حق الحاضرة واما المسافر فانهما تقدر للظهر والعصر
 بثلاث ركعات لانها تجعل للظهر ركعتين والعصر ركعة وان ظهر
 ليلا وكانت الباقي من الليل بعد ظهورها وليست ليلا ما جعلت بغير
 توان اربع ركعات صلت المغرب والعشاء على قول ابن القاسم
 بناء على التقدير بالمغرب فيكون لها ثلاث ركعات وتبقى ركعة للعشاء
 وهذا التقدير في حق الحاضرة واما المسافر فانهما تقدر بثلاث
 ركعات ركعتين للعشاء وركعة للمغرب واما ان كان الباقي من
 النهار ومن الليل اقل من ذلك اي اقل من خمس ركعات في المثال
 الاول واقل من اربع ركعات في المثال الثاني صلت الصلاة الاخيرة
 فقط وهي العصر في الاول والعشاء في الثاني لانها لم تدر كركعة وهي ظاهرة
 الاوقتها هذا في حق الحاضرة واما المسافر فانهما في المثال الثاني
 الاول كذلك تقضي الصلاة الاخيرة فقط ان ادركت من الوقت اقل
 من ثلاث ركعات اما ان ادركت من الوقت ثلاث ركعات صلت الصلاة
 وفي المثال الثاني تقضي الصلاتين ان ادركت من الوقت ثلاث ركعات
 وقدرت بالعشاء اما ان قدرت بالمغرب صلتها فقط واما ان
 الكلام على ما اذا ظهرت نهارا او ليلا انتقل يحكم على ما
 اذا حاضرت كذلك فقال وان حاضرت لم يترك التقدير يعني التقدير
 خمس ركعات للنهار واربع ركعات لليل لم تقض ما حاضرت في وقتها
 ظاهرة اخر ذلك ناسية او عامدة وهي في العمدة عاصية قال تعالى

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يغيره في غير تلخير لظهورها وليس لها
 خمس ركعات صلت الظهر والعصر بالاختلاف لانها تقدر للظهر
 اربع ركعات وتدر كركعة وان ذكرت منسبتين قبل حيفا
 صلتها او بالترتيب ثم تقضي الظهر والعصر لانها ظهرت في وقتها
 وهذا التقدير في حق الحاضرة واما المسافر فانهما تقدر للظهر والعصر
 بثلاث ركعات لانها تجعل للظهر ركعتين والعصر ركعة وان ظهر
 ليلا وكانت الباقي من الليل بعد ظهورها وليست ليلا ما جعلت بغير
 توان اربع ركعات صلت المغرب والعشاء على قول ابن القاسم
 بناء على التقدير بالمغرب فيكون لها ثلاث ركعات وتبقى ركعة للعشاء
 وهذا التقدير في حق الحاضرة واما المسافر فانهما تقدر بثلاث
 ركعات ركعتين للعشاء وركعة للمغرب واما ان كان الباقي من
 النهار ومن الليل اقل من ذلك اي اقل من خمس ركعات في المثال
 الاول واقل من اربع ركعات في المثال الثاني صلت الصلاة الاخيرة
 فقط وهي العصر في الاول والعشاء في الثاني لانها لم تدر كركعة وهي ظاهرة
 الاوقتها هذا في حق الحاضرة واما المسافر فانهما في المثال الثاني
 الاول كذلك تقضي الصلاة الاخيرة فقط ان ادركت من الوقت اقل
 من ثلاث ركعات اما ان ادركت من الوقت ثلاث ركعات صلت الصلاة
 وفي المثال الثاني تقضي الصلاتين ان ادركت من الوقت ثلاث ركعات
 وقدرت بالعشاء اما ان قدرت بالمغرب صلتها فقط واما ان
 الكلام على ما اذا ظهرت نهارا او ليلا انتقل يحكم على ما
 اذا حاضرت كذلك فقال وان حاضرت لم يترك التقدير يعني التقدير
 خمس ركعات للنهار واربع ركعات لليل لم تقض ما حاضرت في وقتها
 ظاهرة اخر ذلك ناسية او عامدة وهي في العمدة عاصية قال تعالى

وقد بقي من النهار ما يسع خمس ركعات ولم تكن صلت الظهر والعصر
 لم تقضها الا انها حاضرت في وقتها وان حاضرت اربع ركعات من النهار
 فاقبل الي ركعة ولم تكن صلت الظهر والعصر حاضرت ثلاث ركعات
 من الليل اي بقي منه مقدار ما يسع ان توقع فيه ثلاث ركعات
 فاقبل الي ركعة ولم تكن صلت المغرب والعشاء تقضي الصلاة الاولى
 فقط وهي الظهر في المثال الاول والمغرب في المثال الثاني لانها
 ادركتها وهي ظاهرة بخلاف الثانية واختلف في حيفا يعني اذا
 حاضرت اربع ركعات من الليل يعني والباقي منه مقدار ما يسع
 ان توقع فيه اربع ركعات فقل الحكم في مثل ذلك اي مثل
 ما اذا حاضرت ثلاث ركعات من الليل تقضي الصلاة الاولى
 فقط وهو قول ابن عبد الحكم وغيره بناء على ان التقدير بالثانية
 ووجهه ان الوقت اذا ضاق حتى لا يسع الا احدي الصلاتين
 فالواجب عليها انما هو الاخيرة وقيل الحكم فيه انما ان حاضرت
 في وقتها فلا تقضيها وهو قول مالك وابن القاسم وغيرهما
 وهو المذهب اذ التقدير عند هم في مشترك الوقت بالاولى ووجهه
 ان اول الصلاتين لما وجب تقديرهما على الاخرى فعلا وجب التقدير
 ثم انتقل يتكلم على المسألة التي كان حقا ان تذكر
 في موجبات الوضوء فقال ومن ايقن بالوضوء شك في

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يغيره في غير تلخير لظهورها وليس لها
 خمس ركعات صلت الظهر والعصر بالاختلاف لانها تقدر للظهر
 اربع ركعات وتدر كركعة وان ذكرت منسبتين قبل حيفا
 صلتها او بالترتيب ثم تقضي الظهر والعصر لانها ظهرت في وقتها
 وهذا التقدير في حق الحاضرة واما المسافر فانهما تقدر للظهر والعصر
 بثلاث ركعات لانها تجعل للظهر ركعتين والعصر ركعة وان ظهر
 ليلا وكانت الباقي من الليل بعد ظهورها وليست ليلا ما جعلت بغير
 توان اربع ركعات صلت المغرب والعشاء على قول ابن القاسم
 بناء على التقدير بالمغرب فيكون لها ثلاث ركعات وتبقى ركعة للعشاء
 وهذا التقدير في حق الحاضرة واما المسافر فانهما تقدر بثلاث
 ركعات ركعتين للعشاء وركعة للمغرب واما ان كان الباقي من
 النهار ومن الليل اقل من ذلك اي اقل من خمس ركعات في المثال
 الاول واقل من اربع ركعات في المثال الثاني صلت الصلاة الاخيرة
 فقط وهي العصر في الاول والعشاء في الثاني لانها لم تدر كركعة وهي ظاهرة
 الاوقتها هذا في حق الحاضرة واما المسافر فانهما في المثال الثاني
 الاول كذلك تقضي الصلاة الاخيرة فقط ان ادركت من الوقت اقل
 من ثلاث ركعات اما ان ادركت من الوقت ثلاث ركعات صلت الصلاة
 وفي المثال الثاني تقضي الصلاتين ان ادركت من الوقت ثلاث ركعات
 وقدرت بالعشاء اما ان قدرت بالمغرب صلتها فقط واما ان
 الكلام على ما اذا ظهرت نهارا او ليلا انتقل يحكم على ما
 اذا حاضرت كذلك فقال وان حاضرت لم يترك التقدير يعني التقدير
 خمس ركعات للنهار واربع ركعات لليل لم تقض ما حاضرت في وقتها
 ظاهرة اخر ذلك ناسية او عامدة وهي في العمدة عاصية قال تعالى

الحديث وكان غير مستنكح ابتداء الوضوء وجوبه على المشهور
 وسواء كان الحدث الذي شك فيه رجيا او غيره وسواء كان الشك
 في الصلاة او خارجها وقيدنا بغير المستنكح تعالى وغيره
 احتراز من المستنكح الذي كثر منه الشكوك فانه يبين على اول
 خاطريه وقد تقدم ان ابن الحاجب اعتمد على هذا وان ظاهر
 قوله وسواء كان الشك في الصلاة او خارجها الى الا انه اذا كان فيها بعد
 شك عليه التماضي فيها وبعد منها ان بان له البقاء على الطهارة لم يعد لها اولا
 محدث وشك في الوضوء كما يجب الوضوء في صورة المصميج في عكسها اولا وهي اذا انقضت
 ان قبله او بعده او يتيقن الحدث وشك في الوضوء وشك في الحدث وشك مع ذلك هل كان قبله او بعده من باب ان لا يجب
 عند وجوب

فورا ولو تأخر عن وقت الذكرك حتى طال فسد وضوءه بعد التأخير ولو كان
المضي وحده لا يعذر بالانسيان الثاني المتكرر على المرد ومقابله يعذر به فيفصل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في الصلاة
والتقوى في سبيل الله
والتقوى في سبيل الله
والتقوى في سبيل الله

قوله فيحتمل ان يكون مقصودا اي
فيكون قابلا للامتناع في الوقت
الذي هو الامتناع في نفسه ويحتمل
ان يكون طرديا لا مفهوما فيكون
قابلا لعدم الامتناع اساسا عدليا
لوضوح الفصل
الخلاص

في الصلاة
في الركعة
في السجدة

وبين الصلاة احتمال وجوب سننها لقوله عليه الصلاة والسلام
صلوا كما رأيتموني أصلي وضعف ذلك في الوضوء لقوله توخا كما امرك
الله ابن الحاجب ويستحب للمتعبد ان يعيد الصلاة في الوقت
ابن عرفة ولا يعيد الناسي اتفاقا وقد علم من هذا الحكم السابع
والثامن ومن صلى على موضع طاهر من حصير يريده او غيره وهو
آخره في موضع نجاسة سوا كانت رطبة او يابسة تحركت
بحركته او لا فلا شيء عليه لا بطلان صلاة ولا علة لانها لو لم
يظاهرة بقعته ظاهر كلامه بعد الوقوع والتزول والفرق بين
ان يصلي عليها ابتداء او بعد ما وقع ذلك منه وهذا بخلاف العما
يكون بظرفها المسدول نجاسة فان صلاته باطلة باتفاق وهذا
ان تحركت النجاسة وعليه المشهور ان لم تتحرك لانه حامل للنجاسة
بخلاف الحصير والمريض اذا كان مقيما على فراشه نجس فلا
باس ان يبسط عليه ثوبا طاهرا كشيئا ويصلي عليه ولو تحرك
النجس على المشهور بشرط في الحائل ان يكون طاهرا احتراز من النجس
وان يكون كشيئا اي صفيقا احتراز من الخفيف الذي يشف وظاهر
كلامه ان الصحيح لا يفتقر له ذلك وهو ظاهر المدونة وقيل ان
ذلك عام للمريض والصحيح وصوبه ابن يونس وصرح
بمشهوريته لان بينه وبين النجاسة حائل طاهر وقال ع
خص للمريض بالذكر للبالغ او ليرتب عليه قوله وصلاة المريض
اي الصلاة المفروضة ان لم يقدر على القيام فيها لقراءة جميع
الفاتحة لا مستقلا ولا مستقندا الغير جنب او حائض صلى جالسا
فذا على المشهور ولا افضل ان يجلس مترجعا في موضع القيام
عليه المشهور ان قد روي التربع ليعني جلوسه على هذا الوجه

قوله عليه الصلاة والسلام
صلوا كما رأيتموني أصلي
في الصلاة
في الركعة
في السجدة
قوله عليه الصلاة والسلام
صلوا كما رأيتموني أصلي
في الصلاة
في الركعة
في السجدة

عليه الصلاة

عليه الصلاة والسلام وقيل يجلس كما يجلس في التشهد واختاره
المشايخون وعليه الاول بغير جلوسه بين السجدين بان يثني
رجله اليمنى ويجعل بطون اصابعها الى الارض كما في التشهد
وكذا الافضل في حق المتفلج جالس التربع على المشهور لعله
عليه الصلاة والسلام ذلك ولا اي وان لم يقدر المريض الذي
فرضه الجلوس على التربع فانه يجلس بقدر طاقته من الجلوس
وان لم يقدر المريض الذي فرضه الجلوس على السجود ايضا
فالقول بالركوع والسجود برأسه وظاهره فان لم يقدر بظهره
او برأسه فان لم يقدر برأسه او بما يستطيع ويضع يديه
على ركبتيه اذا قعد للركوع واذا رفع منه رفعهما معا واذا
اوقفا للسجود وضع يديه على الارض فاذا رفع منه وضعهما
على ركبتيه ويكون سجوده اخفض من ركوعه استحبابا
ابن الحاجب ويكره له رفع شيء يسجد عليه فان فعل جهلا لم يعد
قوله في المدونة وان لم يقدر المريض ان يصلي جالسا استقلا
ولم يستند او لم يربعا ولا غير مترجع صلى على جنبه الايمن ايما
ويجعل وجهه الى القبلة كما يوضع في محله وان لم يقدر ان
يصلي المستقيا على ظهره فعلى ذلك اي صلى مستقيا على ظهره
ايما ورجلاه الى القبلة ولا يؤخر المكلف بمعنى لا يترك الصلاة
اذا كان في محله وليصليها بقدر ما يطيق من قيام وجلوس
وايما واضطجاع وغوما قال في المدونة ويصلي المريض على
قد ما يستطيع ودون الله يسرو فيها ايضا وتؤم برأسه
ولا يدع الا يداؤه كان مضطجعا ومعه شيء من عقله فشرع
يبين ما ذكر في باب التيمم من ان في باب جامع الصلاة

قوله عليه الصلاة والسلام
صلوا كما رأيتموني أصلي
في الصلاة
في الركعة
في السجدة

قوله عليه الصلاة والسلام
صلوا كما رأيتموني أصلي
في الصلاة
في الركعة
في السجدة

قوله عليه الصلاة والسلام
صلوا كما رأيتموني أصلي
في الصلاة
في الركعة
في السجدة

شي من سائل التيم وهو قوله وان لم يقدر المحاط باد الصلاة
علي من الما الضرريه اوله لا يجد المريض من يناوله اياه اي الما
تيم اي فطره التيم فان لم يجد المريض من يناوله ترايا تيم بالمحاط
الي اجنيه ان كان طينا اي نبي بالطين او نبي بغير طين ولكن تركب
عليه طين وفهم من كلامه انما يتيم بالتراب المنقول وان كان طين
بالمحاط الامع عدم التراب وان المحاط ان لم يكن طينا ولا عليه طين
لا يتيم به والمشهور حوازي تيم المريض فقط على المحاط الحجر
شعر صرح بمفهوم الشرط زيادة لا ينحاح فقال فان كان
عليه اي المحاط التي يجنبه حصي اي جيس او جبر فلا يتيم
اي عليه له خول الصنعة في ذلك وفي شرح الغريب ابن العربي
قوله جيس صوابه حصي وقوله جبر صوابه جيار ذكره الزبيدي في
لحن العامة انتهى **والسافر الركاب ياخذ** اي يضيق عليه الوقت
المختار حاله كونه سائرا في طين خضخاض وهو ما يختلط بتراب
حتى يصير جالسا ويذكر ان يخرج منه في الوقت المذكور وهو يستطير
النزول به لكنه لا يجد اين يصلي لاجل تلطخ ثيابه فليترك على ذلك
ويصلي فيه قائما يؤمى بالركوع **وبالسجود** ويكون ايماءه بالسجود
أخفص من ايماءه بالركوع واذا اومى للركوع يضع يديه على ركبتيه
واذا رفع رفعهما علمهما واذا اومى بالسجود اومى بيديه الى الارض
المجلوس بين السجود تيم قائما وكذا كجلوس الشاهد انما يكون قائما
واحترازيا لخضخاض من اليابس فانه ينزل ويصلي فيه بالركوع
والسجود والمجلوس وقولنا يفتش الخ احترازا مما اذا اتقن انه يخرج
منه قبل خروج الوقت فانه يوجر الى اخر الوقت وقيد ناهية ولا
وهو يستطيع النزول فيه لقوله **فان لم يقدر ان ينزل فيه** اي انما

هذا هو الوجه في قوله
فان لم يقدر ان ينزل فيه
اي انما

لخوف الغرق صلى علي دأبته الى القبلة بعد ان توقف له وكان ان
لم يكن طين وخاف ان ينزل للصوم او السباح فانه يصلي علي دأبته
يؤمى بالركوع والسجود الى الارض ويرفع عمايته عن وجهه اذا اومى
للسجود ولا يسجد علي سرج الدابة ولا غيره ويكون جلوسه مترعانا
امكنه ذلك وحكم الحاضر باخذ الوقت في طين خضخاض حكم المسافر وانما
اقتصر على المسافر لان الخضخاض غالبا انما يكون في السفر ويجوز **للسافر**
ان يتنفل علي دأبته في سفره حيث ما ترجمت به دأبته ظاهره
سواله الى القبلة او لا وهو المشهور وظاهره ايضا جوازه ليلا ونهارا
وهو متبعا لك ويكون في سجدة مترعانا امكنه ويرفع العمامة عن
وجهه في السجود ولا يضرب الدابة في الصلاة ولا يضرب غيرها الا
ان لا يترك ولا يلتفت واحترز بالمسافر من الحاضر فانه لا يتنفل علي الدابة
وبدأته من الماشي فانه لا يتنفل في سفره ماشيا ويحتسب ما ترجمت به
من ركاب السفينة فانه لا يتنفل فيها الا الى القبلة فيدور مع ما علي القصور
والاصل فيما ذكرنا مع انه صلى الله عليه وسلم كان يسبح على الرحلة
فقل اي وجه ترجمت ويؤمر عليها ولا يصلي عليها المكتوبة ويشترط في
جواز تنفل المسافر علي الدابة شرط ان ياله بقوله ان كان السفر سفرا
تصرف في الصلاة احترازا لما اذا كان السفر ومن سافة المقصود من
سفر المعصية **وليؤتمر المسافر علي دأبته** ان شاها الشرط المتقدم
وان شا او ترعلي الارض وهو الافضل اخذ بعضهم من هذا جواز صلاة
الوتر جالسا خيرا او ذهب بعضهم الى المنع وهو الاقرب اخذنا بالاحوط
لقول اي خيفة بوجوبه **ولما ذكرنا ان الوتر يجوز للمسافر فعله**
للمسافر علي الدابة خشي ان يؤمر منه جواز ذلك له في الغرض
رفع ذلك الابهام بقوله **ولا يصلي اي المسافر الركبة وان كان مريضا**

العاشرة
قوله ويضع
عمايته عن وجهه
اي يحجب عليه ان يبين عمامته عن وجهه
اي اتفاقا كما يفعل السائح غير العاصي
ولا مبطلت صلاته الا ان يكون
كالطاقة والطاقتين فليكون فقط
كما ذكرنا ان عدوي

قوله ويحتسب ما ترجمت
من ركاب السفينة
وبالركاب الدابة من ركاب السفينة
من الناقة اي

كل تمام الحديث

اتفاقاً

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be part of a larger phrase or sentence. The ink is dark, and the script is dense and flowing.

فقد خفف صوابه
من قول الى الوصل
فقد خفف صوابه
من قول الى الوصل

مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة جامعة القاهرة

رطب فمتفق عليه وأما الكايات فإسنة كالقشب فلك ذلك عند تحنول
 وقال ابن عبدوس لا تبطل إن لم يهرم وهذا كله في العذرة وأما رواة الدوا
 وأبو الربيع فانه يبيّن إذا شئ عليه اتفاقا لأن الطرقات لا تخلو عن ذلك
 غالباً وبذلك قدميه من ذلك **الشرط الثالث** أن لا يتجاوز
 ما إلى آخره أن يتجاوز مع إمكان بطلت صلاته اتفاقاً **الرابع**
 أن لا يستبرأ القبلة لغير طلب الماء أما أن استبرأ بها لطلب الماء
 فانه لا تبطل قاله **الشيخ الخامس** أن يقطر الدم أو يسيل ولا
 يتلخ به أما أن يرشح فقط من غير أن يسيل أو يقطر فلا يخرج به
 لغسله وإن قطر أو سال وتلخ به فسيأتي حكمه ما قويا **السادس**
 أن يكون الراعف في جماعة أما كان أو ماموماً أما الغد فني بنابه
 قولان مشهوران فإذا استحلت الشروط **وبني فلا يبرئ على ركة**
 يعني لا يعتد بركة لم تتم **بمسجدتين** وأما يعتد بركة المسجد يتما
 علي ما نقل ابن القاسم وهو الذي اقتصر عليه صاحب المختصر وقال
 ابن مسلمة يبرئ بني علي القليل والكثير كان ذلك في الأولي وما بعدها
 واستظهره ابن عبد السلام وعلي المشهور لو عرف بعد الركوع وقبل
 السجود أو بعد أن سجد سجدة واحدة الغي ذلك وأبند القراءة
 وإن عرف بعد أن سجد المسجدتين بني عليهما وقوله **وليلقوا تكرار**
 زيادة في البيان وهذه الذي تقدم كله إذا كان الدم كثيراً كما قيد بنابه
 كلامه ويدل عليه قوله **ولا ينصرف لغسل دم خفيف ولا يغسل**
بأصابعه يعني بروس أصابع يده اليسرى الأربع وبني أنامل ثم
 النوف كنية **وصفة القتل** أن يلقاه أو لا برأس المختصر ويقتله
 برأس الإنسان ثم بعد المختصر **البنصر** ثم الوسطي ثم السبابة فإن زاد علي
 ذلك خرج **قاله** وقال **ف** وانظر قوله **أن يسيل أو يقطر**

مدرسة
الشيخ
الشيخ
الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

قوله ان يقولوا بان كان لا يمكن قتله
واما ان يمكن قتله فيقتله عدوي
فله الامام فيقتله ان ما
يستخلف في الحقيقة وغير استخلفا
تدبا فان لم يستخلف اصلوا اذ اذا
تدبا وانما في الحقيقة وليا فيها فتجب
هذه في غيب الجبهة والامام واستخلاف
استخلاف عليهم لاعتلى الامام عليه
الامام بغير الكلام فان قلتم بطلت عليه
فيهم ان كان سهوا وعليه في عدوي
قوله بن علي باضعيف والمعتد كما
قال النفاوي عن الامير ان
يلغي ولا يعتد بالقيام ان
كان يقوم او بالجلوس
ان كان يجلس اه
فان زاد علمي فاني
فان زاد علمي فاني
فان زاد علمي فاني
فان زاد علمي فاني

فلا يقبل

هذا فطلب من كلامه / و
ليس من كلامه /

فصل في بيان

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

يخرج فقد تمت حمل الخجاسة في صلاته وقد بقي بعضها ثم رجع ليسلم
 فجلس واعاد التشهد ان كان قد تشهد على المشهور وان لم يكن تشهد
 تشهد من غير خلاف **وسلم** وظاهر كلامه انه يخرج لغسل الدم ولو كان
 كما عرف سلم الامام وليس كذلك بل المراد اذا لم يسلم عليه بالقرب فان
 سلم بالقرب فانه يسلم وينصرف وتجزية صلاته كالسبلة التي قبلها
 لانه لم يبق عليه شيء من فعل الصلاة يحتاج معه للبت ثم **انتقل**
بيروني **ينبغي** **الرافع** **صلاته** بعد غسل الدم بالشروط
 المتقدمة فقال **الرافع** اذا كان في جماعة **ان يبتني في منزله** اي في
 مكانه الذي غسل فيه الدم ان اسكنه او في اقرب الاماكن التي يمكنه
 فيها الصلاة **اذا ليس ان يدرك بقية صلاة الامام** **ف** المراد
 بالاييس هنا غلبة الظن وقال **ج** ظاهر كلامه انه اذا طمع ان يدرك
 شيء من صلاة الامام ولو السلام فانه يرجع اليه وهو كذا علي
 ظاهر المدونة وغيرها وقال **ع** ظاهر كلامه التحيير ان له ان يبتني
 في منزله وله ان يرجع الي الجامع وهذا لا يصح فقد قال عبد الحق اذا
 اتقن انه لا يدرك مع الامام شيئا ورجع في غير الجمعة فانه تبطل
 صلاته وما تقدم من ان للرافع ان يبتني في اي مكان يمكنه الصلاة
 فيه عام في كل صلاة جماعة **الاي** صلاة الجمعة اذا درك مع الامام
 ركعة **فانه لا يبتني فيها الا في الجامع** مثله في المدونة قايلا لان الجمعة
 لا تكون الا في الجامع ظاهر مطلقا حال بينه وبين عودته الي الجامع
 حايلا ام لا وهو المشهور فان منع حايلا الي الجامع قبل تمام الصلاة بطلت
 جمعة ثم **انتقل** **يتكلم علي مسيلة** تقدمت في باب الطهارة
 وكانه والله اعلم كره الصلاة **علي الرافع** اخذ يترقب بين يسير
 الدم وكثيره فقال **ويقتل قليل الدم** ظاهره من اي دم كان وهو

فصل
کتاب

المراد باللام في الموضع
معني في الموضع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

قله فلا ينبغي الاضيق الجامع اي الذي ابتدأها فيه
وطيف فداغ امامه لان الجامع في صحة الجملة
ولا يثبتها فيه رجا بها ولو كان ابتدأها
به اضيق او اتصال صفوق فيها
استظهر وقال بن عبد السلام يصح
المطاب وقال بن عبد السلام يصح
انها مهاب في الرحاب قلنا الذي ابتدأها
فيه اي ولا يكلف بوضع منه لان
فيه مع الامام بل يكفي كقوله
ذلك يودي ككلمة القتل عليه
ولو صلى في جامع غير الذي صلى فيه
لبطلت صلاته وان كان اقرب منه
او من توت وعج عدي

هذا هو الذي زاد
في زيادة
منه يد عليه

المشهور من الترمذي والجسد والمهقة قبل الصلاة فلا يجوز دخولها
معه وهو مذاهب المدونة وقيل غسله مندوب والعفو عنه
مطلقا كسائر المعفوات في وجود الصلاة وعدمها قاله **د** وقال **ع**
يريد يعني المص بالقبيل على جهة الاستحباب وكذلك قال **ج** وزاد
يد عليه قوله **ولا تعاد الصلاة الا من كثرة** قال وهو مذاهب
المدونة ان يفسر الدم جده الاثر له فلا يستحب غسله انتهى **الزيادة**
والكثرة معتبرة في العرق وقيل لا وهو المشهور وشاروا ذلك في التسمية
الى انه المعتبر بالدم الباطن ففسره ابن راسم في مجمل الجلاب بالذرية
التي تكون بباطن الذراع من البخل **والخلاف** في غسل اليدين
والكثير في العتبية من سماع اشهب لا يجيبكم الى التحديد بالدم
تحد يده بذلك ضلالا اذ الداهم تصغر وتكبر فقد اشد ذلك
الى ان المعتبر العرق وقال ابن سبويه ليس بمدون الدم والكثير
ما فوقه وفي الداهم وبيان انتمي والمشهور والتحديد بالدم الباطن
فتبين قوله ولا تعاد الخ يعني في الوقت اذ اصلي
ناسيا وان صلى به عامدا اعاد ابدى علي قول ابن القاسم
كان غير الدم من النجاسات حكمه مخالفته في التزقة
المنكورة خفيان يتوهم ان غيره كذلك رفع ذلك التوهم بقوله
وقليل كل نجاسة من غيره اي الدم **وكثيره** هاسوا في غسل
قليله وكثيره واعادة الصلاة منه في العمد ابداء وفي النجاسات والخبر
في الوقت **والفرق** بينه ما ان الدم مما يتم به البلوي ولا يكاد يتخط
منه ان بدن الانسان كالقربة مملوءة ما خلا في سائر النجاسات
اذ يمكن التزقي في الغالب منها ثم انتقل الكلام على سبيلة
اختلاف الشرح في فهم ما وفي **دم البراغيث** ليس عليه غسل

المشهور من الترمذي والجسد والمهقة قبل الصلاة فلا يجوز دخولها معه وهو مذاهب المدونة وقيل غسله مندوب والعفو عنه مطلقا كسائر المعفوات في وجود الصلاة وعدمها قاله د وقال ع يريد يعني المص بالقبيل على جهة الاستحباب وكذلك قال ج وزاد يد عليه قوله ولا تعاد الصلاة الا من كثرة قال وهو مذاهب المدونة ان يفسر الدم جده الاثر له فلا يستحب غسله انتهى الزيادة والكثرة معتبرة في العرق وقيل لا وهو المشهور وشاروا ذلك في التسمية الى انه المعتبر بالدم الباطن ففسره ابن راسم في مجمل الجلاب بالذرية التي تكون بباطن الذراع من البخل والخلاف في غسل اليدين والكثير في العتبية من سماع اشهب لا يجيبكم الى التحديد بالدم تحد يده بذلك ضلالا اذ الداهم تصغر وتكبر فقد اشد ذلك الى ان المعتبر العرق وقال ابن سبويه ليس بمدون الدم والكثير ما فوقه وفي الداهم وبيان انتمي والمشهور والتحديد بالدم الباطن فتبين قوله ولا تعاد الخ يعني في الوقت اذ اصلي ناسيا وان صلى به عامدا اعاد ابدى علي قول ابن القاسم كان غير الدم من النجاسات حكمه مخالفته في التزقة المنكورة خفيان يتوهم ان غيره كذلك رفع ذلك التوهم بقوله وقليل كل نجاسة من غيره اي الدم وكثيره هاسوا في غسل قليله وكثيره واعادة الصلاة منه في العمد ابداء وفي النجاسات والخبر في الوقت والفرق بينه ما ان الدم مما يتم به البلوي ولا يكاد يتخط منه ان بدن الانسان كالقربة مملوءة ما خلا في سائر النجاسات اذ يمكن التزقي في الغالب منها ثم انتقل الكلام على سبيلة اختلاف الشرح في فهم ما وفي دم البراغيث ليس عليه غسل

هذا هو الذي زاد في زيادة منه يد عليه

المشهور من الترمذي والجسد والمهقة قبل الصلاة فلا يجوز دخولها معه وهو مذاهب المدونة وقيل غسله مندوب والعفو عنه مطلقا كسائر المعفوات في وجود الصلاة وعدمها قاله د وقال ع يريد يعني المص بالقبيل على جهة الاستحباب وكذلك قال ج وزاد يد عليه قوله ولا تعاد الصلاة الا من كثرة قال وهو مذاهب المدونة ان يفسر الدم جده الاثر له فلا يستحب غسله انتهى الزيادة والكثرة معتبرة في العرق وقيل لا وهو المشهور وشاروا ذلك في التسمية الى انه المعتبر بالدم الباطن ففسره ابن راسم في مجمل الجلاب بالذرية التي تكون بباطن الذراع من البخل والخلاف في غسل اليدين والكثير في العتبية من سماع اشهب لا يجيبكم الى التحديد بالدم تحد يده بذلك ضلالا اذ الداهم تصغر وتكبر فقد اشد ذلك الى ان المعتبر العرق وقال ابن سبويه ليس بمدون الدم والكثير ما فوقه وفي الداهم وبيان انتمي والمشهور والتحديد بالدم الباطن فتبين قوله ولا تعاد الخ يعني في الوقت اذ اصلي ناسيا وان صلى به عامدا اعاد ابدى علي قول ابن القاسم كان غير الدم من النجاسات حكمه مخالفته في التزقة المنكورة خفيان يتوهم ان غيره كذلك رفع ذلك التوهم بقوله وقليل كل نجاسة من غيره اي الدم وكثيره هاسوا في غسل قليله وكثيره واعادة الصلاة منه في العمد ابداء وفي النجاسات والخبر في الوقت والفرق بينه ما ان الدم مما يتم به البلوي ولا يكاد يتخط منه ان بدن الانسان كالقربة مملوءة ما خلا في سائر النجاسات اذ يمكن التزقي في الغالب منها ثم انتقل الكلام على سبيلة اختلاف الشرح في فهم ما وفي دم البراغيث ليس عليه غسل

هذا هو الذي زاد في زيادة منه يد عليه

لان غسله مشقة وكثير كلغة اذ لا يكاد يفارق الانسان مع ان يسر
الدم معفو عنه **الا ان يتفاحش** ويخرج عن العادة فيجب غسله
كن اقرب **ع** وقال **ع** في كلامه اشكال وهو ان ظهره انه لا يجب غسله
الا ان يكثر فيجب وليس كذلك وانما معناه ودم البراغيث ليس عليه
غسله يعني لا واجبا ولا مستحبا الا ان يتفاحش فيستحب غسله وحده
التفاحش ما بلغ حدا يستحي من ظهوره بين اقربائه وقيل اذا بلغ
حدا لا يتغير وذكروا ابو احمد خذ البراغيث وسكت عن غيره وقال
غيره وكذلك خذ الباب والبعض فانه مثل خذ البراغيث وقيل
ليس هو مثله انتهى وانظر بقية شرح الشرح في الاصل **باب**
في سجود القرآن كان في بعض النسخ وفي بعضها يسجد القرآن بحذف
في وفي بعضها **وسجود القرآن** من غير ذكر باب وزيادة واو وهو سنة
علي ما شهروه ابن عطاء الله وقيل فضيلة وظاهر كلام ابن الحاجب وغيره
انه المشهور في حق القاري وقاصدا الاستماع لا السماع ويشترط
في سجود السمع للثاني ثلاثة شروط **الاول** ان يكون القاري صالحا
للامامة **والثاني** ان يكون المستمع جليسا ليستمع من القاري ما
تحتاج اليه القراءة من المدغم ونحوه او لحفظ ذلك المقر **والثالث**
ان لا يجلس القاري ليستمع الناس حسن قرأته واذا وجدت هذه
الشروط ولم يسجد القاري سجدا قاصدا الاستماع علي المشهور
والمشهور ان سجدة القرآن **احدي عشر سجدة** **وهي العزائم**
اي الاوامر معني المأمور بالسجود عند قرائتها وشار بقوله ليس في
الفصل وهو ان كثر فيه الفصل بالسجدة واوله الحجرات علي ما اختل
بعض من ابي العزائم شي علي انه لا يسجد في التي في الخيم والاشجار
والعلم وهو المشهور او كما في **المن عند قوله** **وسجودك** **وله**

هذا هو الذي زاد في زيادة منه يد عليه

المشهور من الترمذي والجسد والمهقة قبل الصلاة فلا يجوز دخولها معه وهو مذاهب المدونة وقيل غسله مندوب والعفو عنه مطلقا كسائر المعفوات في وجود الصلاة وعدمها قاله د وقال ع يريد يعني المص بالقبيل على جهة الاستحباب وكذلك قال ج وزاد يد عليه قوله ولا تعاد الصلاة الا من كثرة قال وهو مذاهب المدونة ان يفسر الدم جده الاثر له فلا يستحب غسله انتهى الزيادة والكثرة معتبرة في العرق وقيل لا وهو المشهور وشاروا ذلك في التسمية الى انه المعتبر بالدم الباطن ففسره ابن راسم في مجمل الجلاب بالذرية التي تكون بباطن الذراع من البخل والخلاف في غسل اليدين والكثير في العتبية من سماع اشهب لا يجيبكم الى التحديد بالدم تحد يده بذلك ضلالا اذ الداهم تصغر وتكبر فقد اشد ذلك الى ان المعتبر العرق وقال ابن سبويه ليس بمدون الدم والكثير ما فوقه وفي الداهم وبيان انتمي والمشهور والتحديد بالدم الباطن فتبين قوله ولا تعاد الخ يعني في الوقت اذ اصلي ناسيا وان صلى به عامدا اعاد ابدى علي قول ابن القاسم كان غير الدم من النجاسات حكمه مخالفته في التزقة المنكورة خفيان يتوهم ان غيره كذلك رفع ذلك التوهم بقوله وقليل كل نجاسة من غيره اي الدم وكثيره هاسوا في غسل قليله وكثيره واعادة الصلاة منه في العمد ابداء وفي النجاسات والخبر في الوقت والفرق بينه ما ان الدم مما يتم به البلوي ولا يكاد يتخط منه ان بدن الانسان كالقربة مملوءة ما خلا في سائر النجاسات اذ يمكن التزقي في الغالب منها ثم انتقل الكلام على سبيلة اختلاف الشرح في فهم ما وفي دم البراغيث ليس عليه غسل

المشهور من الترمذي والجسد والمهقة قبل الصلاة فلا يجوز دخولها معه وهو مذاهب المدونة وقيل غسله مندوب والعفو عنه مطلقا كسائر المعفوات في وجود الصلاة وعدمها قاله د وقال ع يريد يعني المص بالقبيل على جهة الاستحباب وكذلك قال ج وزاد يد عليه قوله ولا تعاد الصلاة الا من كثرة قال وهو مذاهب المدونة ان يفسر الدم جده الاثر له فلا يستحب غسله انتهى الزيادة والكثرة معتبرة في العرق وقيل لا وهو المشهور وشاروا ذلك في التسمية الى انه المعتبر بالدم الباطن ففسره ابن راسم في مجمل الجلاب بالذرية التي تكون بباطن الذراع من البخل والخلاف في غسل اليدين والكثير في العتبية من سماع اشهب لا يجيبكم الى التحديد بالدم تحد يده بذلك ضلالا اذ الداهم تصغر وتكبر فقد اشد ذلك الى ان المعتبر العرق وقال ابن سبويه ليس بمدون الدم والكثير ما فوقه وفي الداهم وبيان انتمي والمشهور والتحديد بالدم الباطن فتبين قوله ولا تعاد الخ يعني في الوقت اذ اصلي ناسيا وان صلى به عامدا اعاد ابدى علي قول ابن القاسم كان غير الدم من النجاسات حكمه مخالفته في التزقة المنكورة خفيان يتوهم ان غيره كذلك رفع ذلك التوهم بقوله وقليل كل نجاسة من غيره اي الدم وكثيره هاسوا في غسل قليله وكثيره واعادة الصلاة منه في العمد ابداء وفي النجاسات والخبر في الوقت والفرق بينه ما ان الدم مما يتم به البلوي ولا يكاد يتخط منه ان بدن الانسان كالقربة مملوءة ما خلا في سائر النجاسات اذ يمكن التزقي في الغالب منها ثم انتقل الكلام على سبيلة اختلاف الشرح في فهم ما وفي دم البراغيث ليس عليه غسل

اليما يعني علي قوله وقوله او يعان ما يعني علي قوله اخر ومنهم من
 قال قوله حتي يرجع اليها وهذا التاويل يوافق ما في المدونة
 والاول يخالفها لان ما في المدونة الا قول واحد وان نوي المسافر
 اقامة اربعة ايام من صلح او ما يصلي فيه عشرين صلاة اتم
 الصلاة حتي ينقطع اي يرتحل من مكانه ذلك تقدم انه اذا نوي باو
 يكون اراد ان المسألة ذات قولين ومعنى كلامه ان القطع بشرطه
 يقتضي اقامة اربعة ايام صحاح فأكثروا من القاسم او ما يصلي
 فيه عشرين صلاة عند سجنون وعند الملك وفائدة الخلاف تظهر
 اذا دخل وقت الظهر فان تدر بالصلوات حسب ظهر يومه وعصره
 فيتم الظهر والعصر وان تدر بالايام التي اليوم الذي دخل فيه وقصر
 صلاة يومه وان تدر بالايام التي اليوم الذي دخل فيه وقصر

الذي يصفه

قدر

السلامة

ک

وما وكذا قوله بعد ويقدر للسؤل
قال والاصل في هذا الباب بالنسبة
للهما يتبين أو احدهما كذلك علي
لها سفييتين واثنين أو واحدة
هكذا ان كان افضل الاعدوي

شماره ۱۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

قوله أو حثي عليه الضيعة أي
أولم يشتد ولم يحضر ١٧ أنه خاف
عليه الضيعة تنبيه لا مفر
لقوله أجد والديه بل ومثله كل ثم
للقرىب الخاص بمذنب مطلقا وجد
المريض غير قرىب فهو عذر
فهو كاجنبي عند بن عرفة ولا يثبت

والماء القوي

۱۰۰

الحسين بن علي

تفعلون

ان الجلوس الاول ليس بشرط في صحة الخطبة لانه انما كان للاذان
وشهر الباجي سنة الجلوس الثاني ومقدار الجلوس الوسط مقدار
الجلوس بين السجدين والاصل فيما ذكر استمرار العمل على ذلك
في جميع الامصار والاعصار منذ زمانه صلى الله عليه وسلم الى هلم
واخذ من قوله **وتقام الصلاة عند فراغها** ^{فانه مطلق} اشتراط اتصال الصلاة
بالخطبة ويسير الفصل عفو بخلاف كثير من المطلوب ان يكون الذي
خطب هو الامام فان طرأ ما يمنع امامته تحدث او عاف فان كان
الما بعد افا انه يستخلف اتفاقا وان قرب فذلك عند ما الكس
وحيث يستخلف في المدونة يستخلف من حضر الخطبة واذا ذكر
منية بعد ما خطب صلاها ثم صلى الجمعة ولا شيء عليه ثم انقل
يتكلم على صفة صلاة الجمعة فقال **ويصلي الم**
ركعتين اتفاقا فان زاد عمدا بطلت وان زاد سهوا فلي حكم
الزيادة في الصلاة **واختلف** هل يظهر مقصورة او صلا
قائمة بنفسها فعلى الاول ينوي انما ظهر مقصورة وعلى الثاني ينوي
صلاة الجمعة ولا بد ان ينوي الامام الامامة والام تجزئ ويحب
تجمل في اول الوقت فان اخرب جاز ما لم يخرج وقتها بهرام لم
يختلف ان اوله زوال الشمس والمشمور اصدده الى الغروب
وصفة القراءة في ركعتي الجمعة انه **يتم فيهما بالقراءة** اجماعا **يقول**
في الركعة الاولى بعد الفاتحة بسورة الجمعة **واعترض قوله**
ونحوها لان القراءة فيها بسورة الجمعة مستحبة لما تضمنته
من احكام الجمعة ولان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأها في
اول ركعة **ويقرأ في الركعة الثانية** بسورة **هل انك حديث**
الفاشية ونحوها وهو صحيح والمنافقون ولما ذكر ان النبي

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١

واجب شرع يبين من تجب عليه فقال **ويجب السياليها**
علي من في المقر اتفاقا اذا وجد تفيه شروط الجمعة ولم يمنعه
 مانع شرعي **وكن** لك يجب علي من هو خارج عن المصادا كان
علي ثلاثة اميال منه اي من المصرا ظاهر ان مبتد الثلاثة
 من المصرا وهو قول ابن عبد الحكم وصدر به ابن الحاجب وقيل
 مبتدأها من المسجد وهو قول عبد الوهاب وغيره وصدر به
 صاحب العمدة واستظهره لان **فما تحب** التي تحب يد بالثلاثة
 اميال للسمع والدماع انما هو من المنار وظاهر قوله **فاقل** ان
 الثلاثة اميال تحب يد فلا تجب علي من زاد عليها ولو قلت الزيادة
 وهو رواية اشهد **ومن** هب ان القاسم ان الثلاثة تقررت فيجب علي من
 زاد عليها زيادة يسيرة ثم **اشاؤلي** بعض شروط الجمعة قال
ولا تجب علي مسافر اتفاقا ولا علي اهل بي غير ساكنيها وانما صرح
 بهم وان دخلوا فيما قبله لما يتوهم من اقامتهم هناك ثلاثة ايام لم يعمم
 الجار واما ساكنها فتجب عليهم ان كان فيهم عدد تنفقد هم الجمعة
 كانوا حجاجا اولي **وكن** لك لا تجب الجمعة علي عبد علي المشهور
ولا علي امرأة ولا علي صبي اتفاقا فيهما والاصل فيما ذكرناه
 الطبراني في الكبير من قوله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة
 الاعلي امرأة او صبي او مريض او عبد او مسافر **ولما كان** بعض
 من تقدم ممن لا تجب عليه الجمعة اذا حضرها وصلا
 اجزائه عن الظاهر فيه عليه بقوله فان حضرها عبد او امرأة
 او مسافر **فليصليها** يعني وتجزيه عن الظاهر اما العبد فبا اتفاق
 ويستحب له حضورها ان اذن له سيده ليشهده الخير ودعوة
 المسلمين واما المرأة فلك ذلك تجزئها اتفاقا وصلا في يديها افضل لها

[illegible]

قوله واما السافر فتجزئه ويند بانه المحض حيث لا مشقة عليه والاخير كذا ينبغي قال
التوضيح فايده قال ع من يحضر الجمعة ينبغي العذر عليه ان يدخل معهم **قوله** وما عذر
ولا على اهل السفر والعبد فعلها وانما احضرا انتهى ولو مكاتبه عذوب

واما السافر فتجزئه عند مالك وقال ابن الماجشون لا تجزئه لانه
غير مخاطب والنقل لا يجزي عن الغرض ورد بالاعتقاد في المرأة والعبد
على الاجزاء لما ذكر ان المرأة اذا حضرتها فتصلها بغير
موقفها بقوله **وتكون السك خلف صفوف الرجال** ولما اومر
كلامه ان المرأة تخرج الى الجمعة مطلقا شابة او غيرها وفي ذلك
التوهم بقوله **ولا يخرج اليها** اي الى صلاة الجمعة **الشابة** وهذا
الذي عليه جماعة الكرامه الا ان تكون فائقة في الحال فيخرجها
وفهم من كلامه ان المتجالة تخرج اليها ثم **المتكلم** يتكلم على
تشكيلين واجبين كان المناسب ذكرهما عند الكلام على الخطبة
لانها يتعلقان بالاحد هي اشارة اليه بقوله **ويستحب** بالبناء
للمفصول اي يجب الانصات وهو السكوت على كل من شهد الجمعة
لاجل سماع **الامم** وهو في حال **الخطبة الاولى والثانية** وفي
الجلوس بينهما مطلقا سمع الخطبة او لم يسمعها سبب الامام
من لا يجوز سببه او مدح من لا يجوز مدحه وقال ابن حبيب يجوز
الكلام اذا تكلم الامام بما لا يجوز وصوبه اللحي واقتصر عليه صاحب
المختصر ولا يشك عاطسا واذا عطس هو حمد الله سر في نفسه
ولا يسل ولا يرد سلاما ولا يحق من تكلم ولا يشرب الماء الا من
فيما ذكر قوله تعالى واذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا على
احد التفسيرات انما نزلت في الخطبة وقوله صلى الله عليه وسلم
في الصحيحين اذا قلت لصاحبك انصت واذا تكلم الامام بخطبة يوم
الجمعة فقد انقوت سمي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اولي واللغو
الكلام الذي لا خيرية وظاهر كلام الشيخ ان الكلام بعد الفراغ

قوله علي احد التفسيرات الخ اي ومن احد التفسيرات الالهية في قراءة القرآن مطلقا اي في
اي موضع قرأ الانسان القرآن وجب على كل احد استماعه والسكوت تقظيما له او ويجوز
قوله والصلوة جائز ما و اقامة الصلاة ويكره من حيث اخذ في الإقامة الى ان يحرم
الامام ويجوز ولا يخفى هذا التفصيل بالجمعة **تنبه** ظاهر المتن ان الانصات واجب في حال التكلم
عليه الصحيح والتضي على السلطان لانه قال بين القول الخ وليس كذلك بل الكلام حينئذ جائز

ويجوز الكلام حال الخطبة في مسائل منها الذكر القليل عند سببه
والثامن عند سماع الخطيب بمفطرة او نجاسة من النار والتقوى عند
سماع ذكر النار والشيطان والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند
ذكر كل ذلك سراجا على الصحيح **والثاني** اشار اليه بقوله
ويستقبل اي الاطم **الناس** بوجوههم وهو في خطبته وجوب اظاهر
كلامه سواء كانوا في الصف الاول او غيره وظاهر المدونة عند بعضهم
وحكي الباجي ان الصف الاول لا يركع ذلك فاذا استقبلوه فلا يسجد
عليهم ثم **انثقل** يتكلم على بعض اداب الجمعة **قَالَ** **والفصل**
في الصلاة الجمعة لا اليوم **واجب** وجوب السنن المؤكدة يدل
عليه قوله اخرا الكتاب وغسل الجمعة سنة يعني مؤكدة يدل عليه
قوله هنا فنده تفسير لتلك وتلك تفسير هذه والصحيح عند
الكثر ان سببه العزم على حضور الجمعة فمن لا يجب عليه الا يومه
اذ لم يزم على حضورها وظاهر المدونة ان لا يفتقر الى نية وصح
لانه تقيد بوقته قبل صلاة الجمعة فلا يجزي قبل طلوع الفجر بل
خلافا ولا بد من اتصاله بالروح على المشهور وفهم من المدونة ان
التراخي اليسير لا يضر بخلاف الكثير فانه بعيد معه وصيفته كصفة
غسل الجنابة ومن الاداب **التمجيد** وسيا في تفسيره وحكمه انه
حسن اي مستحب لانه صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله
عنهم اجمعين كانوا يأتون المسجد في هذا الوقت وفي كلامه تلافع
لانه قال **التمجيد حسن** وهو المشي في الهاجرة ثم قال **وليس ذلك**
في اول النهار والهاجرة تكون الا في اول النهار **والجواب** ان
تقول التمجيد يطلق على المشي في الهاجرة ويطلق على التبكير
وعلى هذا الثاني يحمل كلام الشيخ كانه يقول ليس التبكير المستحب

قوله وحكي الباجي ان الصف الاول لا يركع ذلك فاذا استقبلوه فلا يسجد
عليهم ثم انثقل يتكلم على بعض اداب الجمعة قال والفصل في الصلاة
الجمعة لا اليوم واجب وجوب السنن المؤكدة يدل عليه قوله اخرا الكتاب
وغسل الجمعة سنة يعني مؤكدة يدل عليه قوله هنا فنده تفسير لتلك
وتلك تفسير هذه والصحيح عند اكثر ان سببه العزم على حضور الجمعة
فمن لا يجب عليه الا يومه اذ لم يزم على حضورها وظاهر المدونة ان لا يفتقر
الى نية وصح لانه تقيد بوقته قبل صلاة الجمعة فلا يجزي قبل طلوع
الفجر بل خلافا ولا بد من اتصاله بالروح على المشهور وفهم من المدونة
ان التراخي اليسير لا يضر بخلاف الكثير فانه بعيد معه وصيفته كصفة
غسل الجنابة ومن الاداب التمجيد وسيا في تفسيره وحكمه انه حسن اي مستحب
لانه صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم اجمعين كانوا يأتون
المسجد في هذا الوقت وفي كلامه تلافع لانه قال التمجيد حسن وهو المشي
في الهاجرة ثم قال وليس ذلك في اول النهار والجواب ان تقول التمجيد
يطلق على المشي في الهاجرة ويطلق على التبكير وعلى هذا الثاني يحمل
كلام الشيخ كانه يقول ليس التبكير المستحب

قوله من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الاولى فكانما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية
فكانما قرب مرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب ثمة ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب
بأربعة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب ببضة فاذا خرج الامام حضرة الملائكة يستمعون
لما يقرأ من هذه الساعات اجزا الساعة السادسة التي قبل الزوال على الصحيح لا السابعة كما هو مراد السامع
للساعات الكافية في الحديث اعتبارية لا فلكية ان عذوب

لحفظ اي نذرا وسوا في ذلك امر عند الوضوء يخرج عليه او جهلا عقد ركعة او لا والخاص
تقل الموم قبل الاذان مندوب وعنده مكروه للحائض علي ما تقدم وعند خروج الخطيب للخطبة حرام
مثل خروج الخطيب دخوله ذاهبا للمنبه فان لم يجد حرجه اي من الخلو للخطبة او بعد دخوله متوجها
الي المنبر فان كان خالسا قطع الجأز ما قلنا ان عند وبي

اول النهار ولما هو بعد الزوال واما في اول النهار فمكروه انتهى ومن
الاداب الطيب واليه اشار بقوله **والطيب** اي يستعمل الطيب لربا اي
للجمعة استحبابا من يحضرها من الرجال دون النساء خفي لونه
وظهرت رايحة كالمسك ويقصد به امثال السنة ولا يقصد به
الغفر والرياح ومن الاداب التحمل باللباس واليه اشار بقوله **ويلبس**
احسن ثيابه اي ما يفتنه الناس حسنا احترازا من ان يكون عنده
حسنة وليست بحسنة عند الناس والثياب الحسنة في الشرع البياض
والاصل فيها كبرياءه ابوا اذا ورد من حديث اي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة
من احسن ثيابه ومس من طيب ان كان عنده ثم اتى الجمعة فلم يخطب
اعتاق الناس ثم يصلي ما كتب الله تعالى عليه ثم انقبت اذا خرج اما
حتى يفرغ من صلاته كانت له كنارة لما بينهما وبين جمعته التي
قبلها قال ويقول ابوا هريرة وزيادة ثلاثة ايام ويقول ان الحسنة
بعشرة امثالها ومن الاداب ما اشار اليه بقوله **واحت التا اي الى**
المالكية ان يتصرف مصليا للجمعة بعد فراغها ولا يتنفل في المصلي
ظاهر اما كان او ماموما وهو كذلك في الاول اتفاقا وفي الثاني
علي احد قول المدونة ان التنفل اثر الجمعة في المسجد مكروه لما
روي ان ابن عمر رضي الله عنهما كان اذا صلى الجمعة انصرف فيصلي
ركعتين في بيته ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفعل ذلك هذا الحكم التنفل بعدها واما قبلها فيباح للمأموم
دون الامام والى الاول اشار بقوله **وليتنفل** يعني المأموم في
المسجد ان شا قبله اي قبل صلاة الجمعة مالم يجلس الامام على
المنبر فاذا جلس على المنبر فانه لا يتنفل واذا دخل عليه وهو في
الخطبة

قوله احت التا اي الى المالكية ان يتصرف مصليا للجمعة بعد فراغها ولا يتنفل في المصلي

قوله احت التا اي الى المالكية ان يتصرف مصليا للجمعة بعد فراغها ولا يتنفل في المصلي

قوله فانه لا يتنفل بل اذا خرج للخطبة فانه لا يتنفل ولم يجلس قولا تنفل عند الخروج
واخرى بعد فلا يخلو اما ان يكون المأموم حائسا او دخلا فان كان حائسا قبل حركته وتنفل
عنده فيقطع ابتداءه او جاهلا او ناسيا حرجه او الحكم عقد ركعة او لا وان كان دخلا
قطع عقد ركعة او لا ان احرم عند الاسهر من خروج الخطيب او جهلا بحرجه او الحكم تلا قطع عقد
ركعة او لا وهذا كله مالم يفرغ من الخطبة ويشترط في القرضي فانه كما يباح الكلام يباح التنفل

التنفل خفف والى الثاني اشار بقوله **لا يفعل ذلك** التنفل قبل صلاة
الجمعة في المسجد **الامام** لما صح انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي قبل
الجمعة شيئا وظاهر كلام الشيخ ان تمام اتسع الوقت ام لا وليس هو
علي ظاهره وانما يعني به عند دخوله للخطبة يدل عليه قوله **وليرق**
اي يصعد المنبر كما يدل على اي وقت دخوله واما قبل ذلك فقال ابن
حبيب يجوز له اذا اتى قبل الزوال ان يتنفل في المسجد وكذلك بعد
الزوال اذا لم يرد ان يخطب ويصلي على الناس حين دخوله ولا يصلي
اذا صعد على المنبر ومن **الاداب** المستحبة قصر الشارب
والاطفار وتنفل الابطا والاستحباب ان احتاج والسواك والمشي
لما ورد في ذلك من الاخبار **باب** في بيان صفة صلاة
الخوف وهي الصلاة المكتوبة يحضر وقتها والمسلمون في مقابلة
العدو او في حراستهم ولم يذكر الشيخ حكمها هنا وذكره في باب
جمل فقال وصلاة الخوف واجبة يعني وجوب السنن وقال ابن
الموازني رخصة واقصر عليه صاحب المختصر لصدق الرخصة
عليها وهي الم شروع بعد مع قيام المحرمة لولا العذر والدليل علي
ثبوت حكمها وانما غير منسوخة الكتاب قال تعالى واذا كنت فيهم
الاية والسنة فقد ورد في ذلك احاديث صحيحة والجماع فقد
صلاها بعد موته صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة
منهم علي بن ابي طالب وابوا هريرة وابواموسي ولم ينكر ذلك عليهم
احد من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وتنفل في السفر
والحضر جماعة وفرادي **وقال** به ابا الكلام علي صفتها في السفر
جماعة لان الخوف غالبا للمكون في السفر فقال **وصلاة الخوف**
اي وصفتها في حال السفر ان المسلمين اذا خافوا العدو او ظنوا

اي في هذا الوقت

قوله احت التا اي الى المالكية ان يتصرف مصليا للجمعة بعد فراغها ولا يتنفل في المصلي

قوله احت التا اي الى المالكية ان يتصرف مصليا للجمعة بعد فراغها ولا يتنفل في المصلي

Copyrighted material

الحديث

والمراد بهم الكفار لان قتالهم هو محل الرخصة وقاسوا عليه قتال المحاربين
ان يتقدم الامام بطائفة ويدفع طائفة مواجهة للعد وظاهر المختص
كان العدو في جملة القبلة او لا وهو كذلك وظاهر كلامه انه لا يشترط
تساوي الطائفتين في القسمة وظاهر المختص على ما قال الباطلي
تساويهما قال وهذا ظاهر اذا كان العدو ويقابل بالنصف واما
اذا قوبل باقل من ذلك فينبغي ان لا توقف على الوجه فانظر ذلك انتهى
وعلى الامام ان يعلم الناس قبل ان ياخذوا في الصلاة كيفيتها بخوف من
التخليط لعدم اليقين اكثر الناس لها فبعد ذلك يصلي الامام بطائفة
ركعة ثم يثبت قائما ثم ينتظر الطائفة الثانية اتفاقا وهو مخير
بين الدعاء والقرأة والسكوت واما الطائفة التي صلت معه فانه
يصلون لانفسهم **ركعة ثم يسلمون** فيذهبون يقفون مكان اصحاب
مواجهة العدو ثم ياتي اصحابهم فيجرحون خلف الامام فيصلي
بهم **الركعة الثانية** ثم يتشهد الامام ويسلم على المشهور ثم ان
الذين معه **الركعة الثانية يقضون الركعة الاولى** التي فاتتهم
معه وينصرفون وقوله هكذا يغفل في صلاة الخرايف كل ما
توطئة لقوله الا المغرب فانه اي الامام يصلي بالطائفة الاولى
ركعتين ويتشهد فاذا تم تشهد ثبت قائما على المشهور ويشير
الي الطائفة الاولى بالقيام فاذا قاموا صلوا صلاتهم لانفسهم ثم
يتشهدون ثم يسلمون وينصرفون فيقفون اصحابهم ثم ياتي الطائفة
الثانية فيجرحون خلفه فيصلي بهم اي بالطائفة الثانية **ركعة** ثم
يتشهد ويسلم ثم يقضون لانفسهم **الركعتين** اللتين فاتتهم بالتمام
وسورة ثم ينصرفون والامام في حال قيامه لا ينتظر الثانية
مخبرين ان يسكت او يدعوا ولا يقرأ وانما خفي في القرأة في قيام الثانية

في جبهة الامام الطائفة الاولى

راجع لقوله
قائما او

دون

دون الثلاثية على المشهور لانه في الثلاثية انما يقرأ القرآن فقط
فربما فرغ من قراءتها قبل مجي الثانية واما في قيام الثانية فانه يقرأ
ام القرآن سورة فيدركونه قبل فراغ القرأة **فليبدأ بالاول**
الكيفية التي ذكرها الشيخ في المشهورة من قول مالك وصح فعلها
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولها شرطان ان يكون القتال جازيا فلو
كان القتال حراما لم يجوز ان يكون الذين صلوا مع الامام يكفون التركي
فلو كان العدو ويحتمل الايقامه الموقفة لم يجوز **الثاني** اذا انقطع
الخوف في اثنا الصلاة اتوا على صفة الامن واذا حصل الامن بعد
الصلاة لاعادة علمهم وهذا **الاجل الكلام على صفة**
ملاقاة الخوف في السفر جماعة ثنائية وثلاثية واما صفتها
في الحضر فاشار اليها بقوله وان صلى الامام بهم اي بمن معه في
الحضر **شدة الخوف** صلى بهم في الظهر والعصر والعشاء بكل طائفة
ركعتين ك قيل هذا اذا كانوا مطلوبين واما اذا كانوا طالبيين
فلا وعبارة الجلاب الكفاية من عبارة الشيخ ونصه اذا انزل الخوف
في صلاة الحضر لم يجوز قصر الصلاة وجاز تفرقة ثم فيها فيصلي الامام
باحد الطائفتين ركعتين ويجلس ويتشهد ثم اشار اليهم بالقيام
للاتمام وقد قيل انه يقوم اذا قضى تشهد فينتظر اتمامهم وانصر
ومجي الآخرين قائما يعني ساكنا او داعيا قاريا ثم يصلي بالطائفة
الثانية **الركعتين** الباقيتين ثم يسلم وينصرف ويقضون ما فاتهم
بعد سلامه وقيل ينتظرون حتى يقضوا ما فاتهم ثم يسلم ويسلمون
بسلامه انتهى والاول هو المشهور **ولكل صلاة** ما تقدم في السفر
والحضر جماعة **اذان واقامة** لان كل صلاة فزع من مجتمعا لها
اذان واقامة ثم اشار الي صلاة الخوف فنادي فقال

تدبره مطعون الخ ضعيف والمعتبر انه لا فرق
بينه ان يكون في مطلوبين او طالبيين

Copyrighted material

واذا اشتد الخوف عن ذلك اي عن الصلاة جماعة على الصفة
المتقدمة صلوا وحدها اي فرادي بقدر طاقتهم فان قدروا على الركوع
والسجود صلوا ذلك وان لم يقدروا على شي من ذلك صلوا ايما يكون
ايها وهم للركوع من الركوع مشاة اي غير راكبين وركبانه
علي الخيل والابل جال كونهم ماشيين او ساعيين اي جارين مستقي
القبلة او غير مستقيين ثم لا اعلم عليهم اذا امنوا في الوقت
بعده والاصل فيما ذكر قوله تعالى فان خفتم فرجلا او ركباناً فاقروا
تعالى فاذا ذكر والله قياما وقعودا وعلي جنوبكم فاذا اطمانتم فاقروا
الصلاة فامر الله سبحانه وتعالى ان تقبلي الصلاة في وقتها على
حب الحال وفي الموطا قال ابن عمر رضي الله عنهما اذا اشتد الخوف
صلوا رجلا قياما على اقد امكم او ركباناً مستقبلي القبلة او غير
مستقبليها قال نافع لا ادري عابد الله ذكر ذلك الا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم **باب في بيان حكم صلاة**
العيدين الفطر والاضحي وفي بيان وقت الخروج اليها وكيفيتها
وبيان الطواف التي يرجع منها وبيان ما يتبعه وما يتقوله عند خروجه
اليها وفي بيان كيفية التكبير في ايام مني وفي بيان الوقت الذي
يوقع فيه التكبير في ايام مني وبيان ما يستحب فعله في يوم العيد
وسمي عيد اتقاؤا لانه يعود على من ادركه من الناس كما سميت
الفاقلة في ابتداء خروجها اتقاؤا لا بقولها سالمة ورجوعها ابتداء
بحكمها فقال **وصلاة العيدين** اي حكمها انما سنة واجبة وكذا
قال في باب حمل اي مؤكدة وهو المشهور لانه صلى الله عليه وسلم
فعلها في جماعة وواظب عليها في حق من تلزمه الجمعة من حركته
مستوطن فلا تسن في حق عبيد ولا صبي ولا مجنون ولا سكران ولا امرأة
وكمسافر

هذا الحديث في بيان حكم صلاة العيدين
والفطر والاضحي وفي بيان وقت الخروج اليها
وكيفيتها وبيان الطواف التي يرجع منها
وبيان ما يتبعه وما يتقوله عند خروجه اليها
وفي بيان كيفية التكبير في ايام مني
وفي بيان الوقت الذي يوقع فيه التكبير في ايام مني
وبيان ما يستحب فعله في يوم العيد
وسمي عيد اتقاؤا لانه يعود على من ادركه من الناس
كما سميت الفاقلة في ابتداء خروجها اتقاؤا لا بقولها سالمة
ورجوعها ابتداء بحكمها فقال وصلاة العيدين اي حكمها
انما سنة واجبة وكذا قال في باب حمل اي مؤكدة
وهو المشهور لانه صلى الله عليه وسلم فعلها في جماعة
وواظب عليها في حق من تلزمه الجمعة من حركته
مستوطن فلا تسن في حق عبيد ولا صبي ولا مجنون
ولا سكران ولا امرأة وكمسافر

ولا مسافر لكن نص في المختصر على انه يستحب لمن لم يسمع من ان يصليها
ومن فاتته صلاة العيد من مع الامام فيستحب له ان يصليها واذا
خرجت المرأة اليها لا تلبس المشهور من الثياب ولا تطيب خروفتها
والعجوز وغيرها في هذا سواء ثم بين وقت الخروج فقال
يخرج لها اي لصلاة العيد الامام والناس متخوفين قيل هي
طلوع الشمس وهذا وقت الخروج لا وقت الصلاة يدل عليه قوله
تدري اذا وصل وفي رواية بقدر ما اذا وصل حانت اي حلت
الصلاة النافلة وحلها اذا ارتفعت الشمس قد ربح او ربحين
من راح العرب ووصلت الي اوطيت الارض ولا تقبلي وهي على وقت
الحبال خاصة وايضا علمها بالمصلي افضل على المشهور لانه صلى الله
عليه وسلم داوم عليها في المصلي وهو عمل اهل المدينة وظاهر
قوله في المدونة ويستحب الخروج فيها الي المصلي الا من عذر ان مكة
وغرها في ذلك سواء عن مالك ان اهل مكة يصلونها بالمسجد الحرام
ومشي عليه صاحب المختصر ويستحب المشي في الذهاب الي صلاة
العيد من دون الرجوع ويستحب الاكل قبل القدو الي المصلي في عيد
الفطرون والاضحي على رطبات فان لم يكن فلي تمرات يوكلي وترافان
لم يكن تمرات حسي حسوات من ماء ثم **انتقل يتكلم على صفة**
صلاة العيد فقال وليس فيها اذان ولا اقامة وليس
فيها ايضا على المشهور في الصلاة جماعة لما في مسلم عن عطاء
قال اخبرني جابر انه لا اذان يوم العيد قبل ان يخرج الامام ولا بعد
ان يخرج ولا اقامة ولا نداء ولا شيء فاذا كان وقت الصلاة فلا يؤذن
المؤذنون ولا يقيم ولا ينادي الصلاة جامعة وانما يبني الامام
الصلاة **فصل في** اي بالناس ركعتين لما في الصحيحين ان رسول

هذا الحديث في بيان حكم صلاة العيدين
والفطر والاضحي وفي بيان وقت الخروج اليها
وكيفيتها وبيان الطواف التي يرجع منها
وبيان ما يتبعه وما يتقوله عند خروجه اليها
وفي بيان كيفية التكبير في ايام مني
وفي بيان الوقت الذي يوقع فيه التكبير في ايام مني
وبيان ما يستحب فعله في يوم العيد
وسمي عيد اتقاؤا لانه يعود على من ادركه من الناس
كما سميت الفاقلة في ابتداء خروجها اتقاؤا لا بقولها سالمة
ورجوعها ابتداء بحكمها فقال وصلاة العيدين اي حكمها
انما سنة واجبة وكذا قال في باب حمل اي مؤكدة
وهو المشهور لانه صلى الله عليه وسلم فعلها في جماعة
وواظب عليها في حق من تلزمه الجمعة من حركته
مستوطن فلا تسن في حق عبيد ولا صبي ولا مجنون
ولا سكران ولا امرأة وكمسافر

قوله ويكبر في الركعة الاولى سبحا الخ وكل تكبيرة سنة مؤكدة وبسبح الامام والمقر
للوادة منها لان الامور لا يشرى عليه في ترك السنن ولو عجز احد اثني بها الامام او
سجد لتركها سها او بقية الامور وكذا لو ترك الامام السجود لكون مذهبه لا يري
السجود لتركها كالسجود في وتكون هذه مستقاة من قولهم ان الغنلي بسجده الامور
ولو تركه الامام لان طلب الامور بالسجود فروع طلب الامام وينبغي ان يسكت حتى يكبر الامام

الله صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين وكذلك الخلفاء بعده **يقرا فيهما**
جهر بالاختلاف **بسم القرآن والشمس وضحاها وسبح اسم ربك الاعلى**
وتعوها لفعله عليه الصلاة والسلام ويكبر في الركعة الاولى **سبحا**
قبل القراءة بعد في التكبيرة الاحرام ويكبر في الركعة الثانية بعد
القيام خمس تكبيرات تلا بعد في التكبيرة الغياض ولا يرفع يده في شي
من التكبير لاني الاول وفي الثانية الا في تكبيرة الاحرام على المشهور لانها
تكبيرات في اثنا الصلاة كما يركب ركعات الصلاة ويكون التكبير متصلا
بعضه ببعض واذا كبر الامام في الاول الكثر من سبع او في الثانية اكثر
من خمس فلا يتبعه واذا سجد الامام عن تكبير صلاة العيد رجع حال
يضع يديه على ركبتيه ويكبر ويعيد القراءة على الاصح وسجد بعد
السلام على الاصح المشهور وان وضع يده على ركبتيه ثم اعيد سجدة
قبل السلام ومن جاهد ان فرغ الامام من التكبير ووجده يقرأ
كبر على المشهور وكذا اذا ادرك بعض التكبير فان تكبيرا ويدخل معه
وان وجده في الركوع كبر تكبيرة الاحرام ولا شيء عليه واذا ادرك القراءة
في الثانية كبر خمس اذ تكبيرة القيام ساقة عنه واذا قضى الاولى
كبر سبعا بعد في التكبيرة القيام لغوات الاحرام وفي هذا اشكال
مذكور وجوابه في الكبير وفي كل ركعة **سجدتين** هكذا رواه بعضهم
صوابه سجدتان ان يكون مبتدأ وخبر وقال بعضهم هو منصوب
بفعل مضمر تقديره وسجد في كل ركعة سجدتين وما ذكره خلاف
فيه اذ لا قيل بسجدة واحدة في كل ركعة **ثم بعد فراغ الامام**
من السجدتين يتشهد وبعد فراغه من التشهد **يسلم ثم**
بعد سلامه يركع بفتح القاف اي يصعد المنبر **يخطب** ويسلم
في اول خطبته ويسلم **بالحمد** من كلامه ان الخطبة تكون بعد

الصلاة

قوله ويكبر في الركعة الاولى سبحا الخ وكل تكبيرة سنة مؤكدة وبسبح الامام والمقر
للوادة منها لان الامور لا يشرى عليه في ترك السنن ولو عجز احد اثني بها الامام او
سجد لتركها سها او بقية الامور وكذا لو ترك الامام السجود لكون مذهبه لا يري
السجود لتركها كالسجود في وتكون هذه مستقاة من قولهم ان الغنلي بسجده الامور
ولو تركه الامام لان طلب الامور بالسجود فروع طلب الامام وينبغي ان يسكت حتى يكبر الامام

قوله ويكبر في الركعة الاولى سبحا الخ وكل تكبيرة سنة مؤكدة وبسبح الامام والمقر
للوادة منها لان الامور لا يشرى عليه في ترك السنن ولو عجز احد اثني بها الامام او
سجد لتركها سها او بقية الامور وكذا لو ترك الامام السجود لكون مذهبه لا يري
السجود لتركها كالسجود في وتكون هذه مستقاة من قولهم ان الغنلي بسجده الامور
ولو تركه الامام لان طلب الامور بالسجود فروع طلب الامام وينبغي ان يسكت حتى يكبر الامام

الصلاة ولم يعلم منه حكم ذلك وقد نص في المختصر على استحبابه لما في
الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان يبداء بالصلاة قبل الخطبة وهو
عمل الخلفاء الاربعة ولو بداء بالخطبة اعادها استحبابا واخذ منه ايضا
ان صغرها كمصغرة خطبة الجمعة او في وثانية مستقلة على تعليم احكام
العيد وما يشرع فيه واجبا ومستحبا **ثم بعد فراغه من الخطبتين**
ينصرف من غير جلوس ان شاوله ان يقيم مكانه ويكره له وللمأمومين
التقليل قبلها وبعد ها ان اوقعا في الصحاح لما في الصحيحين ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم خرج في الاضحية فصلى ركعتين لم يصلي قبلها
ولا بعد ها واما ان اوقعا في المسجد فلا يكره له ولا للمأمومين
التقليل قبلها او بعد ها عند ابن القاسم لان الحديث انما يكون في
الصحاح **ويستحب** للامام ان يرجع في طريق غير الطريق الذي جاء
منها لما صرح الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وأشار اليه بقوله
والناس كذلك اي مثل الامام في استحباب الرجوع من طريق غير
الطريق التي اتوا منها خلافا لمن يقول انما يستحب ذلك للامام خاصة
وان كان خروج الامام للمصلي لصلاة العيد في يوم الاضحية خرج
معه باصحبته يشهد يد اليا الي المصلي **فبذبحها** ان كانت ما يذبح
او اخرها ان كانت مما يذبح وانما كان كذلك لاجل ان يعلم ذلك
الناس **فبذبحها** او يذبحون **بعد** لانهم لا يجوز لهم الذبح قبله
فان ذبح احد قبله اعاد اتفاقا ان لم يذبحوا وعلى المشهور ان يذبحوا
فان لم يخرج الامام اضحيته الي المصلي فيتحري الناس ذبحه بعد
ما يرجع الي بيته ويذبحون ويذبحون وان اخطوا في تحريمهم بان ذبحوا
قبله **وختلف** هل المراد به امام الصلاة او امام الطاعة
قوله فان قال قائل اوله وليكبر الامام الله تعالى على حجة

قوله فان قال قائل اوله وليكبر الامام الله تعالى على حجة
قوله فان قال قائل اوله وليكبر الامام الله تعالى على حجة
قوله فان قال قائل اوله وليكبر الامام الله تعالى على حجة

قوله وان قال قائل اوله وليكبر الامام الله تعالى على حجة
قوله وان قال قائل اوله وليكبر الامام الله تعالى على حجة
قوله وان قال قائل اوله وليكبر الامام الله تعالى على حجة

قوله وان قال قائل اوله وليكبر الامام الله تعالى على حجة
قوله وان قال قائل اوله وليكبر الامام الله تعالى على حجة
قوله وان قال قائل اوله وليكبر الامام الله تعالى على حجة

في باب غسل العبد من مسخ وهو المشهور واكد ما قال
 هنا بقوله **وليس بلان** اي لزوم السن وقيل هو سنة وصرح
 بمشهوريته وافضل اوقات هذا بعد صلاة الصبح ويجزئها اذا اغتسل
 قبل طلوع الفجر بخلاف غسل الجمعة **ويستحب** فيها اي العبد **الطيب**
 للرجال من خرج منهم للصلاة ومن لم يخرج لها واما النساء اذا خرجن
 لها فلا يجوز لهن الطيب **ويستحب** ايضا فيهما للرجال **الحسن** اي
 لبس الحسن من الثياب للقاعد والخارج واكد ذلك في قوله ويريد
 به السنة **باب في بيان حكم صلاة الخسوف**
 وفي بيان منتهى الاكثر على ان الكسوف والخسوف مترادفان بمعنى
 واحد في الشمس والقمر وهما هاب الضوئيهما وقيل لا يجوز تبليها
 فالكسوف القمري والخسوف الذهاب بالكلية **ولما** كان القمر يذهب
 جملة ضوئيه كان اولي بالخسوف من الكسوف فيقال كسفت الشمس
 وخسف القمر دل على مشروعيتهما الكتاب والسنة والاجماع وكما
 كما قال هنا في باب غسل وصلاة الخسوف سنة واجبة اي سوكاة
 وهو متفق عليه في خسوف الشمس ومختلف فيه في خسوف القمر
 والمشهور كما قال ومقابلته قول الاكثر وصحح انه فضيلة ولم يبين
 من تتعلق به هذه السنة وبين ذلك في المدونة بقوله يصليها
 اهل القرى والحضر والمسافرون **ولما** ان يجدهم السير والمسافر وحده
 والمرأة في بيتها وقال الجمهور **واعلم** ان صلاة خسوف الشمس
 تفعل جماعة وفرد اي اما الاول وهو الافضل ولذا ابداه فقال
واذا خسفت الشمس كذا او بعضها **خرج الامام الى المسجد**
فاذا وصل اليه افتتح الصلاة بالناس ولا يشترط فهم عدد
 مخصوص بالجمعة **بقية اذان ولا اقامة** لانه صلى الله عليه وسلم

اعلم السنية

لم يصليها

لم يصليها اذان ولا اقامة ولا يقول الصلاة جامعة وفي الحديث ما يدل
 عليها انه يقولها واستحسنه عياض وغيره ويكره في افتتاحها كالتكبير
 في سائر الصلوات فاذا اكبر افتتح القراءة بفتح الكتاب ثم **يقرا قراءة**
طويلة سرا على المشهور لانه صلى الله عليه وسلم فراك ذلك وحدها
 ان تكون **بخمس سورة البقرة** لغظة نحو مقحمة فان الملك استجاب
 قراءة البقرة في القيام الاول من الركعة الاولى بعد الفاتحة ثم بعد
 ان يفرغ من قرائتها **يركع ركوعا طويلا** **خوفك** في التقدير ويذكر الله في
 ركوعه ولا يقرأ ولا يدعوا ثم بعد ذلك **يرفع راسه** من الركوع والحال
 انه يقول **سمع الله لمن حمده** والماموم يقول ربنا ولك الحمد ثم بعد
 ذلك **يقرا الفاتحة** على المشهور ويقرا بعد ما قراءة طويلة **دون**
قراءة الاولى ويستحب ان يكون بال عمران ثم بعد فراغه من قراءة
 الثانية **يركع ركوعا طويلا** **قراءة الثانية** ويسبح في ركوعه ولا يقرأ ولا
 يدعوا ثم بعد ان يركع الامام الركوع المذكور **يرفع راسه** منه والمامومون
وهو يقول سمع الله لمن حمده ويقول المأمومون ربنا ولك الحمد
 ثم يسجد هو والمامومون **سجدة تين تامة** اي بطمانيتين
 وهل يطولهما كالركوع قولان مشهورهما الاول والاخر في مختصر ابن عبد
 الحكم وهو ظاهر كلام الشيخ ثم بعد فراغه من السجدة **تين يقوم قنرا**
 الفاتحة ويقرا بعد ما قراءة **دون قرائته التي تلي ذلك** اي قرائته التي
 في القيام الثاني من الركعة الاولى ويستحب ان تكون بسورة النساء
 ثم بعد فراغه من القراءة في القيام الثالث **يركع ركوعا طويلا** في القيام
 الثالث ويسبح في ركوعه ولا يدعوا ولا يقرأ ثم **يرفع راسه** والمامومون
 كن لك كما ذكرنا اي وهو يقول سمع الله لمن حمده ويقول المأمومون
 ربنا ولك الحمد ثم بعد رفعه **يقرا الفاتحة** على المشهور **يقرا قراءة**

اي قرأ بها من ذلك

دون قرائته هذه التي في القيام الثالث وليست يجب ان تكون بسورة
 المائدة ثم بعد فراقه من القارة في القيام الرابع **يركع نحو ذلك**
 اي نحو قرائته في القيام الرابع ثم بعد ذلك **يرفع راسه كما ذكرنا يعني**
 وهو يقول سمع الله لمن حمده ويقول المأمون ربنا ولك الحمد **ثم**
 بعد ذلك **يسجد كما ذكرنا يعني** يسجدتين تامتين بطلانية في
 القولان للتقدمان في سجدة الركعة الاولى **ثم** بعد فراغه من
 السجدة **ينشأ** واذا فرغ من تشهد **يسلم** وهذه الصفة
 التي ذكرها الشيخ هي المشهورة في الذهب ودليلها الاحاديث
 الصحيحة المرسومة في كيفية صلواته صلى الله عليه وسلم ايما
وهذا الخ الكلام على صفة صلاة خسوف الشمس
 جماعة واما فعلها فرادي فاسار اليه بقوله **ولن نشأ ان يصلي**
 صلاة خسوف الشمس **في بيتك مثل ذلك** اي مثل الصفة التي
ان يصلي اذا لم يوجد ذلك الي ترك اقامتها في الجماعة ثم **انقل**
يتكلم على خسوف القمر قال وليس في صلاة خسوف
القمر جملة على المشهور ظاهر ما نقله العراقي ان النهي على جميع
 المنع فانه قال واما الجمع فصفة مالك وابو حنيفة لان النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يجمع في خسوف القمر واجازة اشهب والبخاري
 ابنه وقوله **وليجل الناس عن ذلك** اي عند خسوف القمر
اذا اذا بذالين معجمتين اي فرادي في منازلهم على المشهور والظاهر
 والقراءة فيها جهر اكرار ورفع بقوله **كسائر ركوع النوافل** ما يترجم
 من قوله وليصل الناس الخ لانه يحتمل ان يكون على هيئة النوافل
 ركعتين ركعتين من غيرنية تخصها ويحتمل ان تكون على صفة خسوف
 الشمس وليس في **ان** يكسر الهمزة وسكون المثلثة ويغتمها الي

منه في سجدة واحدة في كل ركعة
 من سجدة واحدة في كل ركعة
 من سجدة واحدة في كل ركعة

الفرق

الفراغ من صلاة خسوف الشمس واقلها **خطبة** بضم الخاء مرتبة
 لان جماعة من الصحابة نقلوا صفة صلاة الكسوف ولم يذكر احد منهم
 انه صلى الله عليه وسلم خطب فيها واما ما روي عن عائشة رضي الله
 عنها انه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف ثم انصرف فخطب الناس
 فحمد الله عز وجل واثنى عليه فمعاها انه في كلام منظوم فيه حمد الله وصلاة
 علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وموعظة على سبيل ما يوتي
 به في الخطب وظاهر قوله **ولا بأس ان يعظ الناس بما ياتي** **ويذكرهم**
 بما مضى في الف ما قبله لانه لا معنى للخطبة الا الوعظ والتذكير **لا يجب**
 بانه يعني بالخطبة المنفية التي يجلس في اولها ويوسطها ويقول
 لا بأس الخ الوعظ والتذكير من غير ترتيب الخطبة واستعمل لا بأس
 فيما فعله اولي من تركه وقد نضري المختصر على استقباب الوعظ **باب**
 في بيان حكم صلاة الاستسقاء وفي بيان الوقت الذي تفعل فيه وفي
 وفي بيان المحل الذي تفعل فيه وبيان صفة ما والاستسقاء لغة السقي
 وشرعا طلب السقي من الله تعالى لتحيي القحط نزل بهم وفيه **وصلاة**
الاستسقاء اي حكمها انها سنة تقام اي تفعل عند الجهور ولا ترك
 خلافا لما نقل عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يغير مشروعة وربما نقل
 عنه انها بدعت وقيل الجهور ما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
 خرج الي المصلي فاستسقى واستقبل القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين
 جهر فمما بالقرآن **خرج** اي لصلاة الاستسقاء **الامام** زاده في رواية
والناس وظاهرها العموم وليس كذلك فانهم قسموا من يخرج ومن لا يخرج
 لها على ثلاثة اقسام قسم يخرج لها باتفاق وهم المسلمون الاحرار
 المكفون والجمالات اي المسنات من النساء والصبيان الذين يستلون
 القرب والعبيد وقسم لا يخرج لها باتفاق وهم الشابات من النساء
 اي الثوار

والحاصل ان الاستسقاء لغة السقي
 ومعنا اصطلاحا ما معناه لغة الطلب
 واصطلاحا طلب السقي من الله لتحيي
 نزل بهم او بد وانهم

Copyrighted material

المفتنات والنفس والحايض وقسمه اختلاف فيه وهم الصبيان الذين
لا يعقلون القرب والبهايم والشباب غير المفتنات وأهل الذممة
والمشهور فيما عدا أهل الذممة لا يخرجون وإمامهم فالمشهور يخرجون
مع الناس لا قبلهم ولا بعدهم ويكونون علي جانب ولا ينفردون بهم
وليست يجب أن يأمر الإمام الناس قبل خروجه إلى المصلي بالتوبة
وردد المظالم وتحمل إلى الناس بعضهم من بعض لأن الذنوب سبب
المصائب لقوله تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم
وسبب منع الإجابة كما جازي الحديث ويأمرهم بالصدقة والأحسان
وليست يجب صيامهم ثلاثة أيام قبل الاستسقاء ويخرجون في ثياب البذلة
أي المجانية والهمنة وعليهم العكينة والوقار والمشهور أن الإمام لا يخرج
عنه العكينة خروجه إليهما وقوله **كما يخرج للعبد** يحتمل أن يكون التشب
فيه للمصلي أي يخرج له الإمام إلى المصلي كما يخرج للعبد
قوله **ضحوة** بيان لوقت الخروج لا تكرار ويحتمل أن تكون مافي كما
ظرفية أي يخرج له الإمام في وقت خروجه للعبد ويكون قوله
ضحوة تكرار وعلي الاحتمالين فليس التشبيه في الصفة لأن خروجه
للعبد يكون باظهار الزينة وهما باظهار النزلة والفاقة قال
في التوضيح والمذهب أنما يصلي ضحوة زاد ابن حبيب إلى الزوال
والظاهر أن قوله تفسير فاذا وصل الإمام إلى المصلي فإنه يصلي
بالناس ركعتين فقط باتفاق من يقول بمشروعيةها ويجوز
التنفل قبلها وبعد ها علي المذهب **ويجوز فيهما بالقراءة** أي
لما مع عنه علي أنه عليه وسلم أنه جهر فيهما بالقراءة **يقول**
الركعة الأولى بأم القرآن وسبح اسم ربك **علي نحوها** أي
الثانية بأم القرآن والشمس وضحاها ونحوها وروى قوله

أي المجانية والهمنة

أي للمذهب

كل ركعة

كل ركعة سجدتين بالياء وصوابه سجدتان بالالف عليا منسبتا
خبره ما قبله ووجه النصب باضمار فعل التقدير يسجد سجدتين
وروي قوله **ركعة واحدة** بالنصب وهو الصواب لأنه معطوف علي
منصوب وبالرفع ولا وجه له ويعني بالركعة الركوع وإنما أكدها بوحدة
اخترازا من صلاة الكسوف **وإذا فرغ من سجود الركعة الثانية ينهض**
وبعد فراغه منه يسلم ثم إذا سلم فإنه يستقبل الناس بوجهه
وهو علي الأرض لا يركع منبر علي المشهور **فإذا استقبلهم جلس**
جلسة بفتح الجيم ليأخذ الناس أمكنتهم **فإذا أظن أن ابن العربي**
وانشيت قلت الظاهر بالياء ذكره أهل اللغة **الناس** في أمكنتهم قام
الاعلام علي جملة الاستحباب حالة كونه **منوكيا علي قوس** علي
أو عصي فخطب ثم جلس ثم قام فخطب اخذ من كلامه أن الخطبة
بعد الصلاة وهو المشهور وأن الخطبة في الاستسقاء مثل خطبة
العبد يجلس فيها أولا وثانيا وهو المشهور لفعله عليه الصلاة والسلام
ذلك ولا حد للجلس بين الخطبتين ولكنه وسط **فإذا فرغ الإمام**
من خطبته **استقبل القبلة** مكانه **فقول رداءه** تعاونا بحمول حاله
من الشدة إلى الرخا وصفة التحويل أن **يجعل يمينه مكبيه الأيمن**
علي منكبيه الأيسر وما علي منكبيه الأيسر علي منكبيه الأيمن لفعله عليه
الصلاة والسلام **ولا يقلب ذلك** أي رداءه سند لم يحفظ عنه صلي
الله عليه وسلم قلبه ولا عن أحد بعده وفي الجلاب أن ساق قلبه فجعل
أسفله أعلاه ابن بشر أسفله مما يلي الظهر يعني باطنه وأعلاه مما يلي
السما وهو ظاهر ولا ياتي جعل ما علي يمينه علي يساره إلا مع تغيير ظاهر
باطنا وباطنه ظاهر فيحتمل أن يكون الأسفل عند ابن الجلاب مما يلي
العجز منه وأعلاه مما يلي الرأس انتهى **وليضلل الناس** المذكور دون

ويستحب أن يقول في الخطبة الأولى
الحمد لله الذي هدانا لهذا
والثانية استغفر الله
عنا وعننا وعن المسلمين
والمؤمنات والمؤمنين
والسيد العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم والي
اليد يقول المائدة أو سبعا

والصالحه هي التي ترفع صوتها بالندب والنياحة والخارقة هي التي
تتفرق ثوبها عند المصيبة وفي رواية سلم الناجحة اذا لم تنب قبل من
تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ووزع من جرب و...

والصالحه هي التي ترفع صوتها بالندب والنياحة والخارقة هي التي
تتفرق ثوبها عند المصيبة وفي رواية سلم الناجحة اذا لم تنب قبل من
تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ووزع من جرب و...
انها الكلام على ما يتعلق بالمختصر انتقل من كتاب علي
ما يتعلق بالميت ويتبها الفصل فقال **وليس في غسل الميت** غير
شديد المعركة عندما لك **حد ولكن المقصود** عنده انه ينبغي
اعتراض ما ذكره من عدم التحديد بقوله **ويغسل وترافه** فانه قد
اجيب عنه بان التحديد هو الذي لا يزداد عليه ولا ينقص من
والوتر يكون ثلاثا او خمسا او سبعا وكون الغسل وتر استحب وحكم
الفصل على ما قال الشيخ في باب حمل السنية وشتم وقيل واجب
وهو تعبد لا للنظام فعلى المشهور ولا يحتاج الى نية وانما يحتاج
التعبد الى نية اذا كان مما يفعل الانسان في نفسه **مما وجد**
متعلق بفصل **ك** معناه عند جميع العلماء ان يذاب السدر المسوي
بالماء بمركبه بدن الميت ويدلك به **ج** ظاهر كلام الشيخ كالدواء
انه يغسل به كذلك في كل غسلة **ويجعل في** الفسلة **الخير** في
الاستحباب **كافور** لامره عليه الصلاة والسلام بذلك فان لم يوجد
قام غيره من الطيب مقامه ويتوهم مقام السدر عند عدمه
وتحريمه **واذا جرد الميت للغسل شتم عورته** وهي السواتان خاف
علي ما فهم اللغوي المدونة وجوبا ولو كان الغاسيل زوحا او سيدا لكان
الحديث لا يثبت في ذلك ولا ينظر الى فخذ حي ولا ميت **ولا يغسل**
اظفار **ولا يخلق له شعر** فان فعل به هذا كره وضم معه في كتب
ويصير بطنه استحبابا قبل الفصل ان احتج الى ذلك **عنه**
مخافة ان يخرج منه شيء يلطخ الكفن وان ذلك المبلغ في النفاق

والصالحه هي التي ترفع صوتها بالندب والنياحة والخارقة هي التي
تتفرق ثوبها عند المصيبة وفي رواية سلم الناجحة اذا لم تنب قبل من
تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ووزع من جرب و...

وان وصي الميت اي بعد ازالة الاذي كالحجب وينعقد اسنانه وانته بخزقة مبلولة لازالة
رجله وقيل راسه عند المضمضة قالت اختلف هل هو كوضوء الصلاة يغسل كل عضو
او مرة قولان واشاروا الى الاول ودفع الثاني بقوله **وضوء الصلاة انتهى** وانما خبير
مفهوم من كلام خليل انه مرة مرة فهو المقتر وهو يستحب تكراره الى
بعد ما تكراره عدوي

وان وصي الميت وضوء الصلاة فهو حسن اي مستحب ولا يفترق
الى نية لانه فعل في الغير وهل يستحب تكراره مع تكرار الغسل ولا قولان
وقوله **وليس بواجب** تكراره مع قوله فحسن وانما لم يكن واجبا لان النبي
صلي الله عليه وسلم لم يأمر به حتى امر بغسل ابنته رضي الله عنها
ولو خرجت منه بخاسلة بعد الغسل انزليت ولا يعاد غسله ولا وضوء
بل يغسل المحل فقط **ويقلب الميت لجنبه في الغسل احسن** من جلوسه
لانه المبلغ في الانقا وارفوق بالميت فيجعل اولا على شقه اليسر فيغسل
شقه الايمن تقا ولا ثم يجعل على شقه الايمن فيغسل شقه اليسر
وهذا اعلى حجة الاستحباب فان ابتداء من اي جهة وانقا اجزاء
وان اظفر في الغسل فذلك الجلوس **واسع** اي جائز وهو اختيار
عبد الوهاب لانه امكن في مناولة غسله **ولا بأس ان يغسل احد**
الزوجين صاحبه من غير حرق لا بأس ههنا لما هو خير من غيره
فان كل واحد من الزوجين اذا مات الحي مقدم **في غسله** على
ساير الاوليا ويقضي له تحننه منارعة الاولياء وظاهر كلامه ولو
طلبها اطلاقا رجعا وهي رواية عن مالك والمشهور عدم الغسل
والاصل فيما ذكر ان عليا غسل فاطمة وان ابا بكر غسلته زوجته
وفي حكم الزوجين السيد وامته ومدينته وام ولده ولا يقضي
لهمولا اتفاقا **والمرأة المسلمة تموت في السفر لا تسامعها مسلمات**
ولا ذواتهم لهما من الرجال وانما معهما رجال اجانب **فليجمل رجل**
منهم **وجمها وكفنهما** الى الكوفةين فقط لانها ليسا بعورة
يباح له النظر اليهما بغير شهوة بخلاف ما عدي الوجه والكفين
فانهم عورة ولا يجوز كشفهما ولا لمسهما وظاهر كلامه اخر الكتاب
انه لا يباح النظر الى الوجه والكفين **ولو كان الميت رجلا لا يشتم**
اذا كان بشهوة

الثاني عشر

والصالحه هي التي ترفع صوتها بالندب والنياحة والخارقة هي التي
تتفرق ثوبها عند المصيبة وفي رواية سلم الناجحة اذا لم تنب قبل من
تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ووزع من جرب و...

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

فنا

لم يسيف القتال لم يهزم له والباقي قوله
سيف سمية اي بسبب القتال اعم من
بكون سيف اولم يح او غيرهما هو بخلافه

فيها فعله خير من تركه فقد نص في المختصر على استحبابه والعمامة
 تستحب للرجل ويترك منها قد والذراع ذؤابة تطرح علي وجهه
 واما المرأة فلا تغم وانما يجعل علي راسها خمار يترك منه ذؤابة تطر
 علي وجهها وافضل الكفن الابيض ويكره المعصر ونحوه اذا
 امكن غيره والكفن والحنوط وموثة الدفن مقدم علي الدين غير
 المرتن والوصية ثم **انتقل يتكلم علي الحنوط فقال**
ويذني يعني ويستحب ان يحنط الميت اتفاقا ان كان غير
 مخموم ومعتدة وعلي المشهور ان كان محرما ومعتدة وعلي ذلك
 منها غير محرر ومعتدة ويستحب ان ينشف جسده بخرقه
 طاهرة قبل ان يحنط ويستحب ايضا ان يحمر ثيابه وتراشقه
بين مواضع الحنوط فقال ويجعل الحنوط بفتح الحاء
 علي الاصح وهو ما يتطيب به من مسك وعنبر وكافور **بين**
الكفانه وفي جسده ومواضع السجود يعني الجبهة والاف
 والركبتين واليدين واطراف اصابع الرجلين وظاهر كلامه انه
 لا يجعل شي من الحنوط فوق الابواب وهو كذلك لانه سرف **ولا**
يفعل الشهيد في المعترك وهو من مات بسيف القتال مع قوله
 الكفار في وقت قيام القتال **وكذلك لا يصلي عليه** ظاهر كلامه
 ولو قتله العدو وفي بلاد الاسلام وهو المشهور وظاهره ايضا ولو
 لم يقتل نائما كان او غير نائم وهو كذلك وظاهره ايضا ولو كان
 جنبا وشبهة صاحب المختصر ابن شاس فان رفع من المعترك
 حيا فالمشهور بفصل ويصلي عليه الا ان يكون لم يبق فيه الا
 يكون من شجرة الموت ولم يكمل ولم يشرب وكما انه لا يفصل ولا
 يصلي عليه **يدفن بقبابه** ولا يزد عليه ما شي فان قصر ثيابه

القبلة او على شفة الايسر ولم يطل فانه يتدارك ويحول عن حاله
والطول يكون بالفراخ من دفنه فان لم يواروه او القوا عليه يسير من
التراب فلا يحول الي ما ينبغي وبعد الفراخ من وضع الميت في قبره
ينصب عليه اللبن بنوع اللام وكسر الباء على الاصح جمع لبنه وهو
ما يعمل من طين وتبن ويرمى على يدونه وهو افضل ما يسد به لما
روي انه صلى الله عليه وسلم المحدث ابنه ابراهيم ونصب اللبن
عليه لحدوه ويستحب سد الخلل الذي بين اللبن لانه صلى الله
عليه وسلم بذلك في ابنه ابراهيم عليه السلام **ويقول** واضع الميت
في قبره او من حضره فنه حينئذ اي حين ينصب اللبن عليه **اللهم**
ان صاحبنا المراد به هنا جنس الميت ليدخل فيه الذكر والمؤنثي
صغيرا كان او كبيرا ابا او ابنا او غيرهما **قد نزل بك** اي استرضا فك
ونظف اي بنى الدنيا المراد بها اهلها وماله وولده **ورأى ظهوره** واقل
على الاخرة **وافقر الى ما عندك** وفي رحمتك وهو الان استد افتقار
اليها **اللهم ثبت عند السبلة** اي سوال الملك **منطقة** اي كلامه
ولا تبتليها اي لا تختبره في قبره بما اي بشي لا طاعة له به **والمحنة**
بنبيه اي اجعله في جوار بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم **ويكره**
البناء على القبور ظاهره مطلقا وليس كذلك بل فيه تفصيل فكرناه
في الاصل **وكذلك يكره تجصيصها** اي تبويضها بالجص لما في
مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى ان تجصص القبور وان يبنى
عليه وان يتعد عليه **ولا يغسل المسلم اباه الكافر** لانه لا يغسل
الا من يصلي عليه وهذا الا يصلي عليه فلا فائدة في غسله **وكما**
ان لا يغسله لانه في قبره لان بالموت سقط بره اللهم **الا ان**
يغسله اذا تركه **فليواره** اي يلغ به ثوبه ويدفنه ولا

من يبيت في قبره
يكون له اجر
او يبيت في قبره
يكون له اجر
او يبيت في قبره
يكون له اجر

والجواب ان
القبور لا يغسل
الا من يصلي عليه
وهذا الا يصلي عليه
فلا فائدة في غسله
وكما ان لا يغسله
لانه في قبره

فانما لا يغسله
لان بالموت سقط
بره اللهم الا ان
يغسله اذا تركه
فليواره اي يلغ
به ثوبه ويدفنه
ولا

يستقبل

يستقبل به قبلتنا لانه ليس من اهلها ولا قبلتهم لان في ذلك تعظيما
لها وانما امر بمواراة لان المعرة للحق في تركه بغيره **فن** **واللحد**
بنوع اللام وضمها مع اسكان الحاء **حب الى اهل العلم من الشق**
بنوع الشين وهو اي المحدث **يخفر الميت تحت الجرف في حائط قبلة**
القبر وذلك اي كون المحدث افضل اذا كانت حائط قبلة القبر
ترتبة صلبة لا تميل اي لا تسيل كارض الرمل **ولا تسقط** اي
لا تسقط جذوة جذوة اما اذا كانت كذلك فالشق افضل **وكذلك**
اي المحدث المغمور من السياق **فعل برسول الله صلى الله عليه وسلم**
وقرأ الحمد ولم يغفر الشق وهو ان يخضر حفرة كالنهر ويثني جانبا
باللبن او غيره ويجعل بينهما شق يوضع فيه الميت ويسقف عليه
ويرفع السقف عنه قليلا بحيث لا يسر الميت ويجعل في شقوقه
قطع اللبن ويوضع عليه التراب **باب** **في بيان صفة**
الصلاة على الجنائز جمع جنازة ابن العربي مذهب التحليل ان
الجنازة بالكسر خشب سرير الموتى وبالفتح الميت وعكس القمي
وقال الفرعاهما لغتان وقال ابن قتيبة الجنازة بكسر الجيم الميت
وقال ابن الاعرابي الجنازة بكسر الجيم النعش اذا كان عليه الميت ولا
يقال دونت جنازة واشتقاقها من جئز اذا انقل وفي بيان
الدعاء للميت وحكم الصلاة عليه علي ما قال اخر الكتاب انما
فرض كفاية ويصلي عليها في كل وقت من ليل او نهار الا عند طلوع
الشمس وعند غروبها فان ذكره في هذين الوقتين الا ان يخاف
على الميت التقير فلا ذكره **ويصلي على كل ميت** مسلم حاضر تقدم
استقرار حياته ليس بشهيد معركة ولا صلى عليه ولا يصلي
عليه من فقد الكربة فاذا فقد شي من هذه الشروط سقطت الصلاة
لما لا يصلي عليه

١٢٢

اي قيد في تحت الحائط
نفسها الى القبر
بحائط المشق فانه
يدفن بين الجنائز

اي الحقن اه

افضل

فانما لا يغسله
لان بالموت سقط
بره اللهم الا ان
يغسله اذا تركه
فليواره اي يلغ
به ثوبه ويدفنه
ولا

قوله وان زاد الامام خامسة الى زادها عند او يراها مذهبها او سهرها فان المأمور يسلم قبله ولا يفتقر
 وصلاتهم كصلوات صحيحة لان التكبير فيها ليس بركعة الركعات من كل وجه وايضا خامسة في فرض الف
 زائدة اجماعا والزائدة هنا قيل بها للاختلاف في تكبيراتها من ثلاث النسخ وان انقصد الاجماع زعموا
 القاروف على اربع فان انتظر فينبغي عدم البطالة كذا في شرح خليل وقوله ولا يفتقر الى الراجح وانما انقصد
 ينتظر حيث كان سهرها ولا يكتمونه بل يحسون كما قال سحنون فان لم يثبت فانه يفتقر بالتكبير وصلاته من غير
 دون الامام واما على كلام غيره فانه يعلم تكبيرة فان لم يثبت ويذكر كبره ووضعت صلاة فقامت ثبته على
 ولا بطلت صلاتهم تبطل بطلان صلاة عليه وكذا الفصل فانما امتلا زمان والاولى بالصلاة عليه الموصي له
 كما هو الاصل قرره شيخنا الصغير
 زاد على عبارة عبد الباقي فان نقص
 عمدا دون تقليد فالظن انها تبطل
 عليهم ولو اتوا بأربعة لبطلت بها على
 الامام وانظر افا لم يعلم هل نقص عمدا
 او سهوا والظن انه يحمل على ما اذا
 نقص سهوا والله اعلم
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩

القولين وظاهر كلام الشيخ التخيير حيث قال **وان شأد عابدة** **ثم يسلم وان شأسلم بعد الرابعة مكانه** فيكون قولنا ثالثا واما اقف
 عليه لغيره **ويقف الامام على جبهة الاستحباب في الصلاة على الرجل**
عند وسطه **يفتح السين** **ويقف الامام في الصلاة على المرأة**
عند منكبيها **انتبهة** **ملكب** **يفتح اليم** **وكسر الكاف** وهو مجمع عظم
 الكتف والعضد فما ذكره من التفصيل هو المعروف من المذهب
 واجابوا عما في الصحيحين من انه صلى الله عليه وسلم صلى على
 امرأة فقام **وسيطا** **بأناه** **صلي الله عليه وسلم** **مقصود** **بما يتوهم في**
غيره والسلام من الصلاة على الجنائز تسليمة واحدة **على التلويح**
خفية **وفي نسخة خفيفة** **بفان** **بينه** **ما يأتا** **كانه** **وينبغي الجمع بين**
الوصفين فلا يمحط ولا يجهز كل الجهر وظاهر قوله للاسلم والمام
بخلاف قوله في المدونة **ويسلم امام الجنائز واحدة** **يسمع نفسه**
ومن يليه وسلم المامر واحدة **يسمع نفسه فقط** **وان اسلم**
من يليه فلا بأس به **ومشي عليه صاحب المختصر في الصلاة على**
علي الميت المسلم قيراط من الاجر وقيراط في حضوره فيعوز ذلك
القيراط في التمثيل مثل جبل احد **ثوابا** **المعني** **انه لو كان هذا**
الجبل من ذهب او فضة وتصدق به كان ثوابه مثل ثواب هذا
القيراط **اراد بذلك بيان قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح**
من اتبع جنازة مسلم ايمانا واحتسابا وكان معها حتى يصلي
عليها ويخرج من دفنها فانه يرجع من الاجر بقيراطين كل قيراط
مثل جبل احد ومن صلى عليها ثم رجع قبل ان تدفن فانه يرجع
بقيراط واحد **ان قيراط الصلاة لا يحصل الا بتمام الصلاة**
وقيراط الدفن لا يحصل الا بتمام الدفن وهو مذهب مالك وقال

وقال له ما روي ان الامام يسلم
نقله عن كسايد السلوات وروى
عن غانم بن مالك ان الامور يسلم
بمسلك جدي لا يدعى على الامام الا
في الوضوء لاني ثلاثة اقوال اهل البيت
من سمعه فربي

قوله المصنف الى وقيل معنى العبادة
لوجعل هذه الخيل في كفة وجعل
القباط في كفة مقابلتها
لساورها واحد جعل بالمدنية
المسورة قال فيه صلى الله عليه
وسلم انه هذا الخيل عجبا وخبه
وخصمه بالتشكيل اما لذلك
واما لانه اكبر الخيال لانه بلغ الي
الارض السابعة وتتصل به
الخيال اه عدي

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم في الدنيا والآخرة
مختلفين في القدر والقدرة

الشأن في يحصل بوضعه في قبره وانظر اذا تعددت الموتي في الصلاة
عليها هل يتعدد القبر او يتعدد وهم ام لا الجزولي لم ارفيه نصا وقال
ابو عمران يتعدد الجزولي لا ويرى لمن ابن اخذه من الرسالة او من
غيرها **ويقال في الدعاء على الميت غير شئ محمود** اي معين موثوق
لان الادعية المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه رضي
الله عنهم في ذلك مختلفة وحكي ابن الحارث وغيره الاتفاق
علي انه لا يستحب دعاء معين وتقيب بان مالكا في الموطا استحب
دعاء النبي هرون رضي الله عنه وهو اللهم انه عبدك وابن عبدك
وابن امك كان يشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان
محمد عبدك ورسولك وانت اعلم به منا اللهم ان كان محسنا فزد
في احسانه وان كان مسيا فتجاوز عن سيئاته اللهم لا تحرمنا اجره
ولا تقتنا بعده وقال الشيخ **وذلك** اي ما ورد في الدعاء **واسع**
اي جاز فقل ما شئت منه ومن مستحسن ما قيل في ذلك اي الدعاء
ان يكبر ثم يقول الحمد لله الذي افاض علينا من نعمه والحمد لله الذي
يجي الموتي له العظيمة والكبرياء اي ما يعني واحد **والمالك عباره**
عن الخلق والتصرف والهداية والاضلال والثواب والعقاب
والقدرة قيل هي بمعنى الملك **والسنن** بالمد والعلو والرفعة في القدر
لا في الجمة والمكان واذا كان بمعنى الضياء فهو مقصور **وهو**
علي كل شئ قد ير هذا اعلم اني اريد به الخصوص فيخرج منه ذاته
وصفاته لا بما غير مخلوقة ونسب به علي ان قد رتبته ليست
فيما ظهر خاصه بل فيما ظهر وبطن وما وجد وما لم يوجد
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارضهم محمد وآل محمد وبا
علي محمد وعلي آل محمد كما صليت ورحمت وباركت علي ابراهيم

وعلي آل

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم في الدنيا والآخرة
مختلفين في القدر والقدرة

وعلي آل ابراهيم في العالمين **انك حميد** اي محمود **بمجدي** اي كريم
اللهم اي يا الله **انه** اي هذا الميت **عبدك وابن عبدك وابن امك**
انتا خلقتة اي اخرجته من العدم الي الوجود **وزقته** من يوم
خلقته الي يوم امته **وانت امته** لان في الدنيا وانت تهيئه في
الآخرة **وانت اعلم** اي عالم **بسر** منه ومن غيره وفي بعض
النسخ **وعلائية** وهي احري **جيناك** شغفا اي نطلب له
الشفاعة **فشفعنا** اي اقبل شفاعتنا فيه **اللهم ان تستجيري** اي نطلب
منك الاجارة له والامن من عذابك **تجبل** اي يهد **جوارك** بكسر
الجيم علي الافصح اي امالك له **انك ذوا وقوة** اي صاحب عهد
ووقا اللهم اي تجده **من فتنة القبر** اي ما ينشأ عن السؤال في
القبر وهو عدم النبات **وقه من عذاب جهنم** اللهم اغفر له اي اسر
ذنبه ولا تواخذه بها **وارحمه** اي ارحم عليه **واعف عنه** اي ضع
عنه ذنبه **وعافه** اي اذهب عنه ما يكره **والكر** نزله **كف** رويته
بسكون الزاي وهو ما يهين للتزيل وقال **ق** نزله اي حلوه بفتح
اللام في قبره بان يرى ما يرضاه ويسره من العمل الصالح **ووسع**
مدخله بفتح الميم وضمها فبالفتح الدخول **وموضع الدخول** به
وبالضم الدخال **واغسله** بما **وتلج** **ويرد** بفتح الراء يسر المراد بالفضل
هنا علي ظاهره بل هو استعارة للظاهرة العظيمة من الذنوب وكأنه
يقول اللهم نفعه اي طهره تنقية عظيمة من الخطايا اي الذنوب **كما**
ينقي الثوب الابيض من الدنس اي الاوساخ **وابدله** اي عوضه
دارا وهي الجنة **خير** من **داره** وهي الدنيا **وابدله اهلا** اي قرابة
في الآخرة يؤولونه من الانبياء والصالحين **خير** من **اهله** اي من قرابته
في الدنيا **وابدله زوجا** خيرا من **زوج** الله ان كان محسنا

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم في الدنيا والآخرة
مختلفين في القدر والقدرة

اي ذا احسان **فرداي** بقضاء غفله **في ثواب احسانه اللهم وان كان**
سيما فتجاوا الى اعف عن سيئاته اللهم انه قد نزل بك اي استغفارك
والحال انك انت خير منزول به وانه فقير اي استغفارك افتقار الي رحمتك
الان وانت غني عن عذابه اللهم ثبت عند المسئلة اي سوال المسلمين
منطقه اي كلامه ولا تبتليه اي لا تختبره في قبره بما اي يهني لاطاقة
له به اللهم لا تخزنا **اجره** اي اجر الصلاة عليه **ولا تقتنا** اي تشكنا
بسواك **بعده** فان كل ما يشغل عنك فهو فتنة **تقول هذا** اي ما ذكر
من الثناء على الله تعالى والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم
الي قوله ولا تقتنا بعده **بائر كل تكبيره** بعضهم هذا عام اريد
به الخصوص اذ لا يقول ذلك بعد الرابعة وانما يقول بعدها
ما سيذكره الان وقال بعضهم هو عام يقول بائر كل تكبيره حتي
الرابعة ويزيد عليه قوله **وتقول بعد الرابعة** يريد ان ثبت
يدل عليه ما تقدم من التخيير في قوله ان شاذي بعد الرابعة
اللهم اغفر لحياتنا وميتنا اي استر ذنوب من عاش منا ومن مات
من المؤمنين وحاضرا وغائبا وصغيرا وكبيرنا وذكرنا وانثانا
انك تعلم منقلبنا اي تصرفنا في جميع امورنا وتعلم مثوانا اي
اقامتنا في احدى الدارين واغفر لوالدينا ومن سبقنا باليمان
واغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الاحياء
منهم والاموات اللهم من احييته من احييته منا فاحيه اي ابقه
علي اليمان الكامل حتي تميت عليه ومن توفيته منا فتوفه علي
الاسلام وهو شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
وانظر لم خص الاحياء باليمان والامانة بالاسلام واسعدنا
بما نيك اي بدخول الجنة **وطيبنا** اي طهرنا **بالموت** بالقبور

قوله وانظر لم خص الاحياء باليمان والامانة بالاسلام واسعدنا
بما نيك اي بدخول الجنة وطيبنا اي طهرنا بالموت بالقبور
والقول والامانة وقد طلب الشارع ان يتصف به الشخص في حال الحياة فاسب
ان يتعلق به الدعاء فيها ولما كانت البرادة من الاسلام التهادنين وقد قال صلى الله عليه وسلم
من مات وهو يقول لا اله الا الله دخل الجنة فاسب الدعاء بالوفاء عليه اه عدي

من الثناء على الله تعالى والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم
الي قوله ولا تقتنا بعده بائر كل تكبيره بعضهم هذا عام اريد به الخصوص اذ لا يقول ذلك بعد الرابعة وانما يقول بعدها ما سيذكره الان وقال بعضهم هو عام يقول بائر كل تكبيره حتي الرابعة ويزيد عليه قوله وتقول بعد الرابعة يريد ان ثبت يدل عليه ما تقدم من التخيير في قوله ان شاذي بعد الرابعة اللهم اغفر لحياتنا وميتنا اي استر ذنوب من عاش منا ومن مات من المؤمنين وحاضرا وغائبا وصغيرا وكبيرنا وذكرنا وانثانا انك تعلم منقلبنا اي تصرفنا في جميع امورنا وتعلم مثوانا اي اقامتنا في احدى الدارين واغفر لوالدينا ومن سبقنا باليمان واغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات اللهم من احييته من احييته منا فاحيه اي ابقه علي اليمان الكامل حتي تميت عليه ومن توفيته منا فتوفه علي الاسلام وهو شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانظر لم خص الاحياء باليمان والامانة بالاسلام واسعدنا بما نيك اي بدخول الجنة وطيبنا اي طهرنا بالموت بالقبور

النصوص **واجعل فيه** اي للموت **راحتنا** يحصل ما يرضي ويسر ثم
تسلم كما سلم من الصلاة **وان كانت الجنة امرأة قلت اللهم انما**
استك ثم تهادي بذكرها علي التانيث فنقول وبنت استك
وبنت عبدك انت خلقتنا ورزقتنا الخ **غير انك لا تقول وايد**
زوجا خيرا من زوجنا لانها قد تكون زوجا الزوجا في الجنة
وانما في بقدر الدلالة علي التوقع لاحتمال ان يكون لها الزوج
في الدنيا ويكون لغيره **ونسأ الجنة مفسورة** اي محبوبا **علي**
ازواجين لا يبيغين **يد لا والرجل قد يكون له زوجات**
كثيرة في الجنة **ق** انظر هل من الامسيات او من الخور العين قلت
روي ابو ابيهم انه صلى الله عليه وسلم قال يخرج كل رجل من
الجنة اربعة الاف بكر وثمانية الاف اثم وثمانية حور الحديث
والله اعلم **ولا يكون للمرأة ازواج** في الجنة لان اجتماع جماعة من
الرجال علي فرج واحد في الدنيا ما تنقر منه النفوس واخذ من
هذا ان الرجل لا يتزوج امرأة من محارمه في الآخرة وهو المشهور
ولا باس بمعنى ويجوز علي حد سواء **ان تجمع الجنات في صلاة**
واحدة عند جمهور العلماء خلافا للحسن في قوله انما لا تجمع وتجلي
علي كل ميت وحده ثم انتقل يتكلم علي هيئته **وضع**
الجنات اذا اجتمعت للصلاة علي ما وذكرنا لك هيئتين
اشار الي الاولى فقال **ويولي الإمام بالنصب** في الصلاة علي جماعة
الموت **الرجال بالرفع** ويجوز نصبه ورفع الامام ان كان فيهم
نساء وان كانوا اي الجنات **رجالا** جعل افضلهم مما يلي الإمام ه
وجعل من دونه النساء جعل الصبيان من وراء ذلك **الى القبلة**
ما ذكره من تقديم النساء علي الصبيان هو قول ابن حبيب والشري

قوله واجعل فيه اي للموت راحتنا يحصل ما يرضي ويسر ثم تسلم كما سلم من الصلاة وان كانت الجنة امرأة قلت اللهم انما استك ثم تهادي بذكرها علي التانيث فنقول وبنت استك وبنت عبدك انت خلقتنا ورزقتنا الخ غير انك لا تقول وايد زوجا خيرا من زوجنا لانها قد تكون زوجا الزوجا في الجنة وانما في بقدر الدلالة علي التوقع لاحتمال ان يكون لها الزوج في الدنيا ويكون لغيره ونسأ الجنة مفسورة اي محبوبا علي ازواجين لا يبيغين يد لا والرجل قد يكون له زوجات كثيرة في الجنة ق انظر هل من الامسيات او من الخور العين قلت روي ابو ابيهم انه صلى الله عليه وسلم قال يخرج كل رجل من الجنة اربعة الاف بكر وثمانية الاف اثم وثمانية حور الحديث والله اعلم ولا يكون للمرأة ازواج في الجنة لان اجتماع جماعة من الرجال علي فرج واحد في الدنيا ما تنقر منه النفوس واخذ من هذا ان الرجل لا يتزوج امرأة من محارمه في الآخرة وهو المشهور ولا باس بمعنى ويجوز علي حد سواء ان تجمع الجنات في صلاة واحدة عند جمهور العلماء خلافا للحسن في قوله انما لا تجمع وتجلي علي كل ميت وحده ثم انتقل يتكلم علي هيئته وضع الجنات اذا اجتمعت للصلاة علي ما وذكرنا لك هيئتين اشار الي الاولى فقال ويولي الإمام بالنصب في الصلاة علي جماعة الموت الرجال بالرفع ويجوز نصبه ورفع الامام ان كان فيهم نساء وان كانوا اي الجنات رجالا جعل افضلهم مما يلي الإمام ه وجعل من دونه النساء جعل الصبيان من وراء ذلك الى القبلة ما ذكره من تقديم النساء علي الصبيان هو قول ابن حبيب والشري

تدنيه لو لم تقم البيت هذه كرا وانني فتشوي الصلاة علي من حضر كما اذا لم يعلم هل هو
واحد او متعدد ويقول في الدعاء علي اثنين اللهم انهما عبدك او امناك الخ وفي الجمع
المذكر اللهم عبيدك وابنا عبيدك الخ وفي الجمع المؤنث اللهم انهن اماوك وبنات
امايك وبنات عبيدك الخ واذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر اه عدي عيوجه الله ونفعنا به

قوله واجعل فيه اي للموت راحتنا يحصل ما يرضي ويسر ثم تسلم كما سلم من الصلاة وان كانت الجنة امرأة قلت اللهم انما استك ثم تهادي بذكرها علي التانيث فنقول وبنت استك وبنت عبدك انت خلقتنا ورزقتنا الخ غير انك لا تقول وايد زوجا خيرا من زوجنا لانها قد تكون زوجا الزوجا في الجنة وانما في بقدر الدلالة علي التوقع لاحتمال ان يكون لها الزوج في الدنيا ويكون لغيره ونسأ الجنة مفسورة اي محبوبا علي ازواجين لا يبيغين يد لا والرجل قد يكون له زوجات كثيرة في الجنة ق انظر هل من الامسيات او من الخور العين قلت روي ابو ابيهم انه صلى الله عليه وسلم قال يخرج كل رجل من الجنة اربعة الاف بكر وثمانية الاف اثم وثمانية حور الحديث والله اعلم ولا يكون للمرأة ازواج في الجنة لان اجتماع جماعة من الرجال علي فرج واحد في الدنيا ما تنقر منه النفوس واخذ من هذا ان الرجل لا يتزوج امرأة من محارمه في الآخرة وهو المشهور ولا باس بمعنى ويجوز علي حد سواء ان تجمع الجنات في صلاة واحدة عند جمهور العلماء خلافا للحسن في قوله انما لا تجمع وتجلي علي كل ميت وحده ثم انتقل يتكلم علي هيئته وضع الجنات اذا اجتمعت للصلاة علي ما وذكرنا لك هيئتين اشار الي الاولى فقال ويولي الإمام بالنصب في الصلاة علي جماعة الموت الرجال بالرفع ويجوز نصبه ورفع الامام ان كان فيهم نساء وان كانوا اي الجنات رجالا جعل افضلهم مما يلي الإمام ه وجعل من دونه النساء جعل الصبيان من وراء ذلك الى القبلة ما ذكره من تقديم النساء علي الصبيان هو قول ابن حبيب والشري

قوله واجعل فيه اي للموت راحتنا يحصل ما يرضي ويسر ثم تسلم كما سلم من الصلاة وان كانت الجنة امرأة قلت اللهم انما استك ثم تهادي بذكرها علي التانيث فنقول وبنت استك وبنت عبدك انت خلقتنا ورزقتنا الخ غير انك لا تقول وايد زوجا خيرا من زوجنا لانها قد تكون زوجا الزوجا في الجنة وانما في بقدر الدلالة علي التوقع لاحتمال ان يكون لها الزوج في الدنيا ويكون لغيره ونسأ الجنة مفسورة اي محبوبا علي ازواجين لا يبيغين يد لا والرجل قد يكون له زوجات كثيرة في الجنة ق انظر هل من الامسيات او من الخور العين قلت روي ابو ابيهم انه صلى الله عليه وسلم قال يخرج كل رجل من الجنة اربعة الاف بكر وثمانية الاف اثم وثمانية حور الحديث والله اعلم ولا يكون للمرأة ازواج في الجنة لان اجتماع جماعة من الرجال علي فرج واحد في الدنيا ما تنقر منه النفوس واخذ من هذا ان الرجل لا يتزوج امرأة من محارمه في الآخرة وهو المشهور ولا باس بمعنى ويجوز علي حد سواء ان تجمع الجنات في صلاة واحدة عند جمهور العلماء خلافا للحسن في قوله انما لا تجمع وتجلي علي كل ميت وحده ثم انتقل يتكلم علي هيئته وضع الجنات اذا اجتمعت للصلاة علي ما وذكرنا لك هيئتين اشار الي الاولى فقال ويولي الإمام بالنصب في الصلاة علي جماعة الموت الرجال بالرفع ويجوز نصبه ورفع الامام ان كان فيهم نساء وان كانوا اي الجنات رجالا جعل افضلهم مما يلي الإمام ه وجعل من دونه النساء جعل الصبيان من وراء ذلك الى القبلة ما ذكره من تقديم النساء علي الصبيان هو قول ابن حبيب والشري

خلافه وهو ان الذكور الحارر الباقين يكونون مما يلي الامام والافضل
فلا افضل ثم الذكور الحارر الصغار ثم الخنثى ثم الارقا الذكور ثم النساء
الحارر ثم صغارهن ثم ارقاوهن **والهيبة الثانية اشار اليها**
بقوله ولا لباس ان يجعلوا اي الجنائز صفا واحدا ويقدم الي
الامام افضلهم هذا اذا كانوا كلهم من جنس واحد كرجال او
نساء او صبيان واما ان كانوا رجالا ونساء وصبيان فيقدم الي
الامام صف الرجال ثم صف الصبيان ثم صف النساء وظاهر
كلامه ترجيح الهيبة الاولى لا يتبداه بها ولقوله في الثانية لباس
لانها تشعر في الغالب بالتمريض **وليكان وضع الجنائز**
اذا اجتمعت للصلاة على ما يخالف الوضوء في قبر
واحد اذا دعت الضرورة لذلك الي الشجر باوقات الفصل فقال
واما دفن الجماعة في قبر واحد فيجعل افضلهم مما يلي القبلة
لما في السنن الاربعة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم احد
اخبروا واوسعوا واعفوا واحسوا واؤدقوا الاثنتين والثلاث
في قبر واحد وقدموا اكثرهم قرانا قال الترمذي حسن صحيح
وظاهر كلام الشيخ جواز دفن الجماعة في قبر واحد مطلقا ولو
وغيرها وليس كذلك بل يكره اذا كان لغير ضرورة ويجوز اذا كان
لضرورة مثل ضيق المكان او بعد من يحفر ويخوذ لك واذا وقع
ذلك فيجعل بينهم حاجز من التراب **ومن دفن من اوتى المسلمين**
لم يصل عليه واولي قاته يصلي على قبره عند ابن القاسم حديث
المسكية وقال انهم لا يصلي عليه القرافي وهو حسن واما
ماروي انه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر المسكية فذلك خاص
بما اولاه وعدها بالصلاة عليها او حيث قلنا بالصلاة على القبر

في دفن الجماعة في قبر واحد
في دفن الجماعة في قبر واحد
في دفن الجماعة في قبر واحد
في دفن الجماعة في قبر واحد
في دفن الجماعة في قبر واحد
في دفن الجماعة في قبر واحد
في دفن الجماعة في قبر واحد
في دفن الجماعة في قبر واحد
في دفن الجماعة في قبر واحد
في دفن الجماعة في قبر واحد

فقال

قوله على جهة الكراهة الامري سواء كان مريد الصلاة
ثانيا هو الذي صلى او لا وغيره والمسئلة ذات صور تسع
وذلك لان المصلي او لا اما اذا او متقد وبغير امام او به
والصلاة لا يكتفي من صلى عليها ولا امام كرهت اما دفنها
لقد ومنه في امام وصية فهدى ثلاثة وثلاثين عليها
او من او متقد وبغير امام كرهت اما دفنها لقد ومنه في امام
يقبل امام لا امام فيذهب **قوله على ما في المختصر**
ويصلي على اكثر الجسد كالثلثين فاكثر بعد تفصيله وتكفينه
لان حكم الجمل حكم الكل وينوي بالصلاة على الميت ولا يصلي على
نصف الجسد عند ابن القاسم واستحسن بعضهم الصلاة عليه
واختلف في الصلاة على مثل اليد والرجل اطلق المثل على الشيء
نفسه فذكر الخلاف في اليد والرجل فقال مالك لا يصلي عليه لاحتمال
ان يكون صاحبه حيا وقال ابن مسلمة يصلي على اليد والرجل
وينوي بذلك الميت واتفق علي انه لا يصلي على الاطراف مثل الاصبع
والظفر والشعر **قال في ك** ان الاصبع فيه الخلق المتقدم
بأوليه في الدعاء في بيان ما يدعي به **للطفل**
اراد به العموم ذكره كان او انثى وقال بعض اهل اللغة يقال للذكر
طفل وللانثى طفلة **وحده** فاقول وعند الفقهاء يطلق على من
دون البلوغ وفي بيان الصلاة عليه اراد من يصلي عليه ومن
لا يصلي عليه من الاطفال وفي بيان غسله اراد به بيان من يغسله
ومن لا يغسله وانما فسرنا هذا وما قبله بالمرادة المذكورة لا ما يعطيه
ظاهر لفظه لانه هو المذكور في هذا الباب وانما افرد هذا الباب
عما قبله لان فيه احكاما تختص بالطفل من الاستمالة وغسل
الصغير وخوذه لك وقد ابتدء الدعاء بقوله **تدني علي الله تبارك**
وتعالى وتصلي علي نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ثم تقول
اللهم ابي يا الله انه اي الطفل او الميت عبدك وابن عبدك
وابن امك وفي نسخة بدله وما قبله **وابن عبدك انت خلقت**

قوله وان عبدك ظاهر عام في ولد النسا
قوله الملاعة وغيرها قبل الجنائز وهذا
في الثابت الغيب واما غيره فيقال فيه
انه عبدك وانما في قوله

COPY

له ما صل هذه اما في الصحيحين من قوله الخ قال صلى الله عليه وسلم الشهر تسعة وعشرون
وغضوا حتى فزوا الهلال ولا تقطروا حتى تزروه فان غم عليكم فاقدروا له الباجي تقديره انما
ما في انت فيه ثلاثين والتقدير يا ايها النبي الشهر تسعة وعشرون

واما في الصوم فيجوز له غلبه ما ويستحب له سترها وما لا يجزي فيجب عليه
ان يستر مورتها **والفرع من الكلام على الصلاة التي هي**
احد اركان الاسلام تنقل يتكلم على ركن من اركانها ايضا وهو
الصوم فقال **باب في بيان حكم الصيام**
وما يتعلق به وهو لغة الامساك والتركة من امساك عن شئ ما وتركه
قل له صيام قال تعالى حكاية عن رسك عليه **يا ايها المسلم** اني قد نزلت للذين
صوموا اي صمتا وهو الامساك عن الكلام وطرد الامساك عن شهوة
البطن والفرج من طلوع الفجر الى غروب الشمس بنية قبل الفجر ومع
في غير ايام الحيض والنفس وايام الاعياد والصوم باعتبار حكمه فيقيم
الي واجب وغيره ومن الواجب صوم رمضان واليه اشار بقوله **وصوم**
رمضان فريضة اخبر الموثق عن المذكور ان الصوم مصدر من خبر عنه
بالمذكر والمؤنث ولو جوبه بشرط ياتي الكلام على ما دل على فرضه
الكتاب والسنة والجماع فمن جمده وجوب صوم رمضان فهو كافر
اجماعا يستتاب ثلاثا فان تاب والا قتل ومن اقر بوجوبه وامتنع من
صومه فهو عاص مجبر على فعله فان لم يفعل قتل حدا كما الصلاة وبنت
صوم رمضان باحد شئيين اما باتمام شعبان ثلاثين يوما واما
برؤية الهلال واليه اشار بقوله **يصام لرؤية الهلال** يعني هلال
رمضان فظاهر كلامه موافقات الروية مستقيضة او شاهدين فقط
مع غيم او صحو وهو كذا وكما يصام لرؤية **يفطر لرؤية** اي لرؤية
هلال شوال سواء كان الشهر الذي قبل الشهر الذي ثبتت رويته
ثلاثين يوما او تسعة وعشرين يوما فان غم بضم الفين وتشد
للم **المصلا** يعني هلال رمضان بان حال بينه وبين الناس
في ثلثين يوما من ثمة يعني من اول الشهر الذي قبله

وهو شعبان

سبحان الله الذي خلقنا من غير حساب
سبحان الله الذي خلقنا من غير حساب

سبحان الله الذي خلقنا من غير حساب
سبحان الله الذي خلقنا من غير حساب

سبحان الله الذي خلقنا من غير حساب
سبحان الله الذي خلقنا من غير حساب

وهو شعبان **ثم يصام وكنك الفطر** يفعل فيه كذا فان غم هلال شوال
فانه يفتت ثلاثين يوما من اول الشهر الذي قبله وهو رمضان ثم يفطر
واصل هذا ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم
وتشروع الصوم سبعة ايام النية واليه اشار بقوله **وبنت**
الصيام في اوله اي ينوي بقلبه اول ليلة من رمضان بعد غروب الشمس
وقبل طلوع الفجر ومع طلوعه التنية الى الله تعالى باذنا او فطره عليه
من استغراق طرفي النهار بالامساك عن الاكل والشرب والجماع **وبعد**
ان يبنت الصيام اول ليلة في **ليس عليه** وجوب **النيات في بقية ايام**
بقية شهر رمضان وعن مالك يجب التبييت كل ليلة وبه قال الامامان
ابو حنيفة والشافعي لان ايام الشهر عبادات ينفرد بعضها عن بعض
ولا يفسد بعضها بفساد بعض ويحتمل ما ياتيها كالاكل والشرب
والجماع ليلا فهارت الايام كالصلوات الخمس في اليوم فيجب ان ينفرد
صوم كل يوم بنية كما تنفرد كل صلاة بنية ووجه المذهب من قوله تعالى
فمن شهد منكم الشهر فليصمه فتناول هذا الامر صوما واحدا وهو صوم
الشهر وانما كانت مبيته لما رواه ما صحاب السنن من قوله صلى الله عليه
وسلم لا يصيام لمن لم يبنت الصيام من الليل وانما صحبت مع الفجر على
المشهور لقوله تعالى وكلا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من
الخيط الاسود من الفجر لان الاصل في النية ان تقارن اول العبادات
وانما اعتبرت بغيرها في الصوم للمشقة **ففي** ظاهر كلام الشيخ
انه لا يلزم تجدد النية لمن انقطع صومه كالحائض وهو كذا عند
اشبه وخيرة والمشهور تجدد يد ثانيا في الاسلام ثالثا العقل رابعا
النفا من دم الحيض والنفس خامسا الامساك عن الفطر سادسا
القدرة على الصوم سابعا البلوغ وسيا في الكلام عليه **ثم**

سبحان الله الذي خلقنا من غير حساب
سبحان الله الذي خلقنا من غير حساب

سبحان الله الذي خلقنا من غير حساب
سبحان الله الذي خلقنا من غير حساب

غايته بقوله **وَيَمُ الصَّيَامُ إِلَى اللَّيْلِ** الآية ولقوله عليه الصلاة والسلام في الصحيح اذا قبل الليل من هاهنا وادبر النهار من هاهنا وغربت الشمس فقد افطر الصائم اي انقضى صومه وتم **تفصيل**
ج قال الباجي وجوب الامساك في الليل يقتضي وجوبه الى اول حرام منه **ومن السنة تعجيل الفطر** بعد تحقق دخول الليل ولا خلاف في الامساك بعد الغروب فقال بعضهم يحرم كما يحرم يوم العيد وقال بعضهم هو جائز وله اجر الصائم **ع** يجب على الانسان ان يفطر على طعام حلال وقد جاعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يقتضي الله في كل ليلة من رمضان سبعين الف عتق من النار الا مفطر على مسكر او حرام او اذى مسلما انتهى انظر من خرج من اجماع الحديث فاني انقذ عليه في شيء مما رايت من كتب الحديث **ومن السنة ايضا تأخير الفطر** بفتح السين وضمها فالفتح اسم للمأكول والضم اسم للفعل بعد تحقق بقا حرام من الليل وانظر هل اراد بالسنة المصطلح على الاول والآخر وقصد ما صاحب المختصر في المسحبات **والاصل** في هذا اقول قد صلى الله عليه وسلم لا تزال امتي بخير ما اخروا السحور ويجعلوا الفطر رواة احمد وفي رواية لعنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر قبل ان يصلي على رطبات فان لم تكن رطبات فتمرات فان لم تكن حسي حلا من ما **تفصيل** انظر هل يجوز من حكم تأخير السحور في السحور والظواهر لا فانما سيلة اخرى والحكم فيها الاستصحاب لقوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين تسحروا فان في التسحور بركة قال بعضهم بركته التقوي على العبادة وروي ابن ماجه والظاهر في صحيحه وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال استعينوا بطعام السحور وعلى صيام النهار والقبولة على قيام الليل **وان شك صائم**

والحاصل انه اذا حضرت الصلاة والطعام فببدا الصلاة الا ان يكون خفيفا خلافا للشافعي فقد ذهب الى تفكير الطعام ان

في كل ليلة من رمضان سبعين الف عتق من النار الا مفطر على مسكر او حرام او اذى مسلما انتهى انظر من خرج من اجماع الحديث فاني انقذ عليه في شيء مما رايت من كتب الحديث ومن السنة ايضا تأخير الفطر بفتح السين وضمها فالفتح اسم للمأكول والضم اسم للفعل بعد تحقق بقا حرام من الليل وانظر هل اراد بالسنة المصطلح على الاول والآخر وقصد ما صاحب المختصر في المسحبات والاصل في هذا اقول قد صلى الله عليه وسلم لا تزال امتي بخير ما اخروا السحور ويجعلوا الفطر رواة احمد وفي رواية لعنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر قبل ان يصلي على رطبات فان لم تكن رطبات فتمرات فان لم تكن حسي حلا من ما تفصيل انظر هل يجوز من حكم تأخير السحور في السحور والظواهر لا فانما سيلة اخرى والحكم فيها الاستصحاب لقوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين تسحروا فان في التسحور بركة قال بعضهم بركته التقوي على العبادة وروي ابن ماجه والظاهر في صحيحه وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال استعينوا بطعام السحور وعلى صيام النهار والقبولة على قيام الليل وان شك صائم

تفصيله يندب عند الفطرات اللهم لك صحت وعلى رزقك اعطرت فاعف عني ما قدمت وما اخرت

بمن الغرق بينه وبين شك في طلوع الفجر الاصل بقا الليل وفي تأخير الفطر عدة ولا يجمع الاوليان
 رمضان في طلوع الفجر **تفصيل** ولا يشرب ولا يجماع وهذا النهي يحتمل الكراهة والتحريم والمشهور والتحريم وان شك في الغروب فبحر ما اكل ونحوه اتفاقا **ولا يصام يوم الشك ليحاط به من رمضان** وهذا النهي للكراهة على ظاهر المدونة وقال ابن عبد السلام الظاهر انه التحريم لما رواه الترمذي وقال حسن صحيح ان عمار بن ياسر قال من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي ابا القاسم صلى الله عليه وسلم ويوم الشك المني عن صيامه عندنا ان تكون السماء مغيمة ليلة ثلاثين ولم تثبت الروية فصبيحة تلك الليلة هو الشك وعن الشافعية يوم الشك ان يشع على السنة من لا تقبل شهادتهم ان الناس قدر ولا الملالة ولم يثبت ذلك ابن عبد السلام وهو اظهر عندي لان في الغيم ما يورث باكمال العدد ثلاثين فلا شك في هذه الصورة ابن بشير وينبغي ان يساكن في صول اخبار المسافرين ابن عرفة فان ثبت وجب القضاء والكف ولو اكل وفيها من تعد فطره فلا كفارة الا ان يتماون بفطره لعنه ما يجب على متعمد فطره **ومن صام** يعني يوم الشك **كذلك** يعني احتياطا ثم ثبت انه من رمضان لم يجزه وان وافقه من رمضان لعدم جزمه **النية** وقوله وان الرواية كذا ابانوا وروي تفهم المبالغة والصواب ان وافقه اذا لم يجر الفطر وسياخ صومه في مسائل منها ما اشار اليه بقوله **ومن شأ صومه** **تطوعا ان يفعل** ومنها ان كانت عادته سرور الصوم او صوم يوم بعينه كالخميس والاشنين فيوافق ذلك **ومن اصبح يوم الشك فلم** **يأكل ولم يشرب ثم تبين له ان ذلك اليوم من رمضان لم يجزه** **فلم** **النية** **ولم يشك** وجوبه **لاكل** والشرب وعن كل ما يبطل الصوم **في يقينه** وكذا يجب عليه الامساك ان اكل او شرب ونحو ذلك وقوله في اول الصفحة فبحر ما اكل ونحوه اي كالشرب تفصيله يجب على كل من اكل مع الشك القضاء الا ان بين الاكل قبل الفجر او بعد الغروب ولا كفارة على كل منهما ولو تبين انه اكل بعد الفجر وقبل الغروب كفارة انما تكفر المفترك للحمة وكذا يجب عليه القضاء اذا كان علي يقين ثم طهر له الشك في الغروب واستمر على شكه اه مدوني

فان يد في كلام المؤلف بتقديم وثا خبر واحضار اختلاف هل رمضان اسم له وقيل جازم ان رمضان

فان يد في كلام المؤلف بتقديم وثا خبر واحضار اختلاف هل رمضان اسم له وقيل جازم ان رمضان

فان يد في كلام المؤلف بتقديم وثا خبر واحضار اختلاف هل رمضان اسم له وقيل جازم ان رمضان

يقضي به تكرار مع قوله لم يجزه **واذا قديم المسافر** فما راحل كونه مفطر
او طهرت الحاجض **فما راحل** **لها الاكل في بقية يومها** ولا
يستحب لها الامساك وكذلك الصبي يبلغ والمجنون يفيق والمريض
يصبح مفطر العذر المرض ثم يصح والغرق بين هؤلاء وبين من تبين
له ان ذلك اليوم من رمضان مذكور في الاصل **فما راحل** لا خصوص
لقوله فلهما الاكل بل وكذلك للمسافر وطى زوجته مسلمة او كتابية
اذا وجدها طهرت من الحيض **ومن افطر في تطوعه عامدا** من
غير ضرورة ولا عذر **او سافر فيه** اي احدث سفر حاله كونه متلب
بصوم التطوع **فانظر لا** **جل سفره ففعله القضاء في صورتين**
وجوبه **واختلف** اذا افطر عامدا اهل يستحب امساك بقية
ام لا قولان **وقال قت** وسكت عن الجاهل والمسلم وان كان عامدا
وان افطر في تطوعه ساهيا فلا قضاء عليه وجوبه بالاخلاق
واختلف في قضائه استحبابا على قولين سماع ابن القاسم
منها الاستحباب وهذا **بخلاف الفريضة** اذا افطر فيها ساهيا
فانه يجب عليه القضاء **وظاهر كلامه** كانت الفريضة من رمضان
او غيره **ولا بأس بالسواك للقيام** وكذلك اعبر في المدونة والجلالة
بلا بأس وبوي في كلامهم بمعنى الاباحة كما صرح به ابن الحاجب
بقوله والسواك مباح كل النهار بما لا يتخلل منه شيء وكروا بط
ما يتخلل منه والله اسأله بقوله كل النهار الموافق لقول الشيخ
في جميع نهاره اي قول الثاني واحمد رحمه الله تعالى
انه يجوز قبل الزوال ويكره بعده لما في الصحيح من قوله صلى
الله عليه وسلم **فان في ثم الصيام اطيب عند الله من ربح المسك**
لنا في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لو ان اسقى
قوله اطيب الى الله بطيبه عند الله رضا به وتناوله
على الصيام يسببه وهل اطيب عند الله في الدنيا
او في الآخرة خلافا والظن انه اطيب فيهما اه عدمه

وغيره في قوله كل النهار
بما لا يتخلل منه شيء
فان في ثم الصيام
اطيب عند الله من ربح المسك
لو ان اسقى
قوله
اطيب الى الله
بطيبه عند الله
رضا به وتناوله
على الصيام
يسببه وهل
اطيب عند الله
في الدنيا
او في الآخرة
خلافا والظن
انه اطيب فيهما
اه عدمه

الشيخ الفاضل

هذا هو الصحيح
في قوله كل النهار
بما لا يتخلل منه شيء
فان في ثم الصيام
اطيب عند الله من ربح المسك
لو ان اسقى
قوله
اطيب الى الله
بطيبه عند الله
رضا به وتناوله
على الصيام
يسببه وهل
اطيب عند الله
في الدنيا
او في الآخرة
خلافا والظن
انه اطيب فيهما
اه عدمه

على امتي لا مني بالسواك عند كل صلاة فم الصائم وغيره **والجواب**
عما استدل به مذكور في الاصل **ولا تكره له** اي للصائم **الحجامة الا**
خيفة التفريق اي المرض لما في الصحيح ان ثابثا البثاني سأل انس ابن
مالك كاستمر تكرهون الحجامة للصائم قال لا الا من اجل الضعف **ومن**
ذمعه بذال المعجمة وراوعين مهملتين مفتوحتين اي سببه وغلبه
التي في صوم شهر رمضان وغيره **فلا قضاء عليه** لا وجوبا ولا استحبابا
سوا كان لعله او امتلأ وسواء تقرر عن حالة الطعام ام لا اها ان علم
برجوع شيء منه بعد وصوله الي فيه ففعله **القضاء وان استق**
الصائم اي طلب التي **فما فعله القضاء** وهل وجوبا واستحبابا قول
شهر ابن الحاجب الاول واختار ابن الجلاب الثاني وظاهر كلام الشيخ
انه لا كفارة على من استق في رمضان وهو كذا والمسيلة فيها خلا
في الكفارة وعدمها قال عبد الملك عليه القضاء والكفارة وقال ابن
الحاجشون من استقام من غير مرض متعمدا ففعله القضاء والكفارة
وقال ابو الفرج المالكي لو سئل مالك عن مثل هذا الا انه الكفارة
وروي عن ابن القاسم انه يقضي خاصة وما ذكره من التفصيل وروي
به السنة نقلناه في الاصل **وان علم** ان الفطر في رمضان يجب في
مسائل ويباح في بعضها من الاول **المراة تحيض** فما راحل عليها الفطر
بقية يومها **ومن افطر** **اذا خافت المراه الحامل** وهي صائمة في شهر رمضان
عليها في بطنها او على نفسها اهلاكا او حدثت علة **افطر** وجوبا
ولم تطعم علي المشهور ويقضي **وقد قيل تطعم** رواه ابن وهب وهو
كلامه انها اذا لم تحض لا تقطر ولو حصد حال الصوم وليس كذلك ومن
الثاني المرض في بعض الصور والسفر بشرطه وسياتي الكلام عليهما
ومنه ما اشار بقوله **والمرض** **يعلم** ان اللام للاباحة اي ويباح

التباح
المسلم
سلام المص
فما اذا لم يرجع
العتد
شهر
ظاهر كلام الشيخ
هذا هو المعتمد
عليه
وروي به السنة
اي وهو قوله صلى الله عليه
عليه وسلم من ذمعه القوم
وعقوا صائم فليس
عليه القضاء وهذا استق
الحاكم قال
الفطر من يحرص عليه
قوله
او حدثت علة
افطر وجوبا
عليه في قوله
وجوبه
لا يكون الا
في شديد
الاذن
او ما خول
الحديث
فقط

Copyri

للمرأة المرضع ان خافت علي ولدها وعلي نفسها من الصوم ولم تحمها
 ويروي من **تأجره له** او وجدت لكنه اي الولد لم يقبل غيرها ان **تظلم**
 ويجب عليها جنيذ ان **تظلم** وقيل اللام في كلامه بمعنى علي اي وعلي
 المرضع وجوب ان خافت علي ولدها ونفسها ان تغطر وظاهر كلامه
 ان الاجرة عليها وهو كذلك ان لم يكن له ولا لابيها مال ولا ترجع به بعد
 ذلك علي احد ومنه ما اشار اليه بقوله **ويستحب للشيخ الكبير**
 الذي لا يقدر علي الصوم في زمن من الازمنة **اذ افطر ان يظلم** واما
 ابيج له الفطر لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله وما
 جعل عليكم في الدين من حرج وما ذكره من استحباب الاطعام ظاهر
 المدونة خلافا **والاطعام المتقدم ذكره في هذا الكلام** اي في فطر الحامل
 الخائفة علي مافي بطنها والمرضع الخائفة علي ولدها والشيخ الكبير
من كل يوم يقضيه في كلامه اشكال وهو ان الشيخ الذي لا يقدر
 علي الصوم اصلا لا قضاء عليه **والتشبيه** في قوله **وكذلك**
يظلم من فطر في قضا رمضان حتي دخل عليه رمضان اخر
 ارجع الي القدر لا الي الحكم فان الحكم مختلف لان اطعام الشيخ كما تقدم
 يستحب واطعام المرضع واجب وظاهر كلامه ان قضا رمضان علي
 لراعي وهو الذي يدل عليه حديث عائشة في الموطا وعن مالك
 بنما هو علي الفور وعلي الاول انما يراعي تغريطه في شعبان اذا كان فيه
 حيا مقيما فيجب عليه الاطعام وان مرض فيه او سافر فلا اطعام
 عليه وعلي الثاني انما يراعي تغريطه في شوال فان لم يمرض فيه ولا سافر
 فقد وجب عليه الاطعام وانظر هل النسيان عذر يمسقط عنه
 الاطعام او لا انتهى وفي **ج** لا يجب قضا رمضان علي الفور انفا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

عنه

عليه وسلم كان يدركه الفجر في رمضان وهو جنب فيغتسل ويصوم
واما صحة صوم الحائض اذا طهرت قبل الفجر في رمضان فتتفق عليه
اذا كان طهرها قبل الفجر بقدر ما تغتسل فيه وعليه المشهور ان كان قبله
في مقدار لا يسع غسلها فيه ومنه يوم كلامه انما اذا طهرت بعد الفجر
لا يصح صومها وهو كذلك اتفاقا **ولا يجوز صيام يوم الفطر ولا صيام**
يوم النحر لما صح من نهي عليه الصلاة والسلام عن صيامهما والجماع
عليه تحريمه **ولا يصام اليومان اللذان بعد يوم النحر الا المتمتع**
الذي لا يجزئ هديا كذا الرواية يصام بالبيت الحرام ليسم فاعله والمفتق
بالرفع والصواب ان يقول ولا يصوم اليومين النحر ووجعت الرواية
بان المتمتع فاعل بفعل مضمر تقديره الا ان يصومهما المتمتع فاعله
كلامه انه لا يصومهما غير المتمتع وليس كذلك فقد نص في الحج ان
القارن مثله يصومهما **ق** والنهي هنا على سبيل الكراهة لا التحريم
وقال ع واختلف هل النهي عن صومهما تقديدي او معطل
بضيافة الله تعالى وعليه الاول لو نذر صومهما لم يجب فضا ومما
وعلى الثاني يجب **واليوم الرابع** من يوم النحر لا يصومه **متطوع**
ويصومه من نذره اذ كان في صيام متتابع قبل ذلك كمن صام
شوالا وذا القعدة ثم مرض فيه ثم صح في الرابع فانه يصومه وقام
قوله من نذره جواز مطلقا اعني سواء قصده بالنداء او وفاق
نذره مثل ان يندري يوم الخميس فيوافق ذلك وليس كذلك لان ابتداء
نذره على النفيين مكرره ويلزمه **ومن افطر** بكمل او شرب او جماع
في غمار رمضان حال كونه ناسيا فعليه **التضامن فقط** وجوبا
احترز زينا رمضان مما اذا افطر في نطقه ناسيا فانه لا قضاء
عليه كما صرح به قبل او افطر في واجب غير رمضان لعذر من عرض
قوله لو افطر في الراد بالواجب للمنفذ
المعين واما غيره من الصوم الواجب فهو اوجي
كره رمضان اذا افطر فيه ناسيا او طرأ المرض
او غيره وجب عليه قضاؤه كما ذكره في ان علة

وإذا كان يوم النحر
فإنه لا يصوم
ولا يصام يوم النحر
ولا يصام يوم الفطر
ولا يصام يوم النحر
ولا يصام يوم الفطر
ولا يصام يوم النحر
ولا يصام يوم الفطر
ولا يصام يوم النحر
ولا يصام يوم الفطر

واحد من كل شهر
في شهر رمضان
فإنه لا يصوم
ولا يصام يوم النحر
ولا يصام يوم الفطر
ولا يصام يوم النحر
ولا يصام يوم الفطر
ولا يصام يوم النحر
ولا يصام يوم الفطر
ولا يصام يوم النحر
ولا يصام يوم الفطر

او حيض او نسيان فانه لا قضاء عليه علي المشهور واحترز زينا ساعيا
اذا افطر عامدا غير متناول فان عليه مع القضاء الكفارة كما سيصرح به
بعد ويقتط لان لا كفارة عليه خلافا لابن الماحضون والشافعي
واحمد ان عليه الكفارة اذا كان فطره بجماع لحديث المعري الذي
جا الي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يضرب صدره وينتف شعور
ويقول هلكك وهلكك فقال النبي صلى الله عليه وسلم وماذا لك
قال جمعت اهلي في رمضان فامرهم بالكفارة اجاب الصحابة
بان قرينة الحال من الضرب والنتف تدل على ان الجماع كان عمدا
وكذلك يجب علي من افطر فيه اي في نهار رمضان لاجل ضرورة
من مرض يشق معه فعل الصوم او لا يشق لكنه يخاف معه طول
المرض او زيادته او تاخر من فعله القضاء فقط من غير كفارة اما اذا
كان المرض لا يشق معه الصوم ولا يخاف فاعله زيادة للمرض ولا تاخر
البرء وافطر فعليه القضاء فقط والكفارة **ومن سافر** سفر الى بلد
يسفر وقت انعقاد النية **تقتصر فيه الصلاة** وهو امر بعمد ولا
ذاهبا او راجعا لم يكن سفر معصية وبات على الفطر فيباح له
ان يفطر بكمل او شرب او جماع وبالغ على ذلك بقوله **وان اتتله**
ضرورة غير ضرورة السفر فمع الضرورة احرى ومع اباحة الفطر
للمسافر يجب **عليه القضاء** اذا افطر من غير خلاف لقوله تعالى
فعدة من ايام اخر **والصوم في السفر واجب النية** اي الى المالكية
لمن قوي عليه علي المشهور لقوله تعالى وان يصوموا خير لكم وبات
الصيام في السفر كل ليلة **ومن سافر اقل من اربعة برد فقطن**
اي غلب على ظنه ويحتمل ان يكون بمعنى تيقن ان الفطر مباح
فافطر لذلك فلا كفارة عليه لانه متناول ولم يقصد ان يترك

اي نية السفر ووقت
انفقادها قبل الفجر
او معه معناه انه
تليس بالسفر قبل
طلوع الفجر
ولم ينو الصوم
ولا تفطر انه قوله
وقت انعقادها
انه قوي بالقوم

منه من غير خلاف ولو ذكر هذه المسئلة بعد قوله وكل من افطر متا ولا كفارة عليه لكان اولي لائسا جزئية من هذه الكلية وظاهر كلامه ان المتاول لا كفارة عليه مطلقا وهو خلاف المشهور اذا المشهور التفصيل وهو ان كان التاويل قريبا وهو ما يقع سببه فلا كفارة لانه معد ورعا يستاده الى سبب وذكر في المختصر انك ستة صور احدها المسئلة التي تقدمت من كلام الشيخ وبانها نقلت في الاصل وان كان التاويل بعيدا وهو ما يقع سببه فلا كفارة وذكر في المختصر انك خمس صور منها من راي هلال رمضان فلم تقبل شهادته فظن ان الصوم لا يلزمه فاصح منظر وانما الكفارة على من افطر متعمدا اكل وشرب بغير اوجاع من غير خلاف ان كان على سبيل الاحتياط وعلى المشهور ان كان على تاويل بعيد ولا يجب ان كان تاويل قريب واحترز المتأخر من الناسي والجاهل وقيدنا الاكل والشرب بغير احتراز عن الواصل الى الحلق او المعدة من غير الغم وادنا بقوله مع القضا الى ان الغضا لا كفارة في كل موضع تلزم فيه الكفارة يلزم فيه القضا

ف اوجب الكفارة على المتعمد وسكت عن الجاهل والمشهور انه كالعامد وقال ج لا خلاف ان من افطر متعمدا انه يوجب اذالم يات تاويا وامان جانا يبا فاختار القضا وما تقدم له ذكر الكفارة استشعر سوال سائل قال له وما هي فقال **والكفارة في ذلك** اي في الاكل والشرب والجماع هذه هي شهر رمضان وكذا في جميع ما يجب الكفارة فيه على وجه الاحتياط والتاويل البعيد يكون باحدا من ذلك فله على وجه التحصيل احدا **اطعام ستين مسكينا** من كل مسكين بمدة النبي صلى الله عليه وسلم

الثالث من الخصة لا يفرض الصوم الحكم ما اذا تعدد منه موجب الكفارة ومقتضى انها لا تتعد وتعدد المكالات او الوطيات ولا ياكل وولى في يوم واحد ولو كان اخرج للاول كفارة قبل فعل الثاني وانما تعدد بتعدد المراه وهذا حكم الكفارة عن نفسه وامال او واجب الكفارة على غيره فتعد عليه بتعدد المكلف عنه الله تعالى

منه من غير خلاف ولو ذكر هذه المسئلة بعد قوله وكل من افطر متا ولا كفارة عليه لكان اولي لائسا جزئية من هذه الكلية وظاهر كلامه ان المتاول لا كفارة عليه مطلقا وهو خلاف المشهور اذا المشهور التفصيل وهو ان كان التاويل قريبا وهو ما يقع سببه فلا كفارة لانه معد ورعا يستاده الى سبب وذكر في المختصر انك ستة صور احدها المسئلة التي تقدمت من كلام الشيخ وبانها نقلت في الاصل وان كان التاويل بعيدا وهو ما يقع سببه فلا كفارة وذكر في المختصر انك خمس صور منها من راي هلال رمضان فلم تقبل شهادته فظن ان الصوم لا يلزمه فاصح منظر وانما الكفارة على من افطر متعمدا اكل وشرب بغير اوجاع من غير خلاف ان كان على سبيل الاحتياط وعلى المشهور ان كان على تاويل بعيد ولا يجب ان كان تاويل قريب واحترز المتأخر من الناسي والجاهل وقيدنا الاكل والشرب بغير احتراز عن الواصل الى الحلق او المعدة من غير الغم وادنا بقوله مع القضا الى ان الغضا لا كفارة في كل موضع تلزم فيه الكفارة يلزم فيه القضا

سئل ان شروط الكفارة خمس التمدد والاختيار والانتهاك للحمة والعلم بحمة الموجب ان يفعله وان جهل وجوب الكفارة بخلاف جهل رمضان فيسقطها اتفاقا وخامس الشروط ان الغطر غير رمضان الحاضر وحديث كانت الكفارة عن المكلف فوجب ان ينفذ

وسلم وهو وزن رطل وثلاث بالبغدادي ابن بشير وهل يكون من عيش المكفرا ومن غالب عيش الناس ان اختلف ذلك للمخيم يجري ذلك على الخلاف في الكفارة وفي زكاة النطر ومعلوم قوله كالمدينة ستين الخ انه لا يجري اعطاف فلاثنين مسكينا مدين فان اعطى له من ستين استرجع من كل واحد منهم مائة على المدان كان بيده ذلك وكمل الستين فان ذهب ذلك فلا رجوع له لانه هو الذي سلطه على ذلك وليس المراد بالمسكين هنا ما يراه في الزكاة بل المحتاج وما ذكرنا من ان الكفارة رمضان واجبة على التخيير هو المشهور وعليه اختلف في انواعها اي الثلاثة افضل والمشهور انه الاطعام واليه اشار الشيخ بقوله **فان لك** اي الاطعام المذكور **احب اليك** اي بعض اصحاب مالك وهو منهم لانه اعم نفعا وقائما **العتق** واليه اشار بقوله **وله ان يكفر بعتق رقيه** ويشترط فيها ان تكون كاملة مومنة غير ملققة مومنة سليمة محررة وتحريرها ان يبتدي اعتاقها من غير ان تكون مستحقة بوجه وثالثها الصوم واليه اشار بقوله **او صيام شهرين متتابعين** **فان اختلف** هل العتق افضل او الصوم قولان وكلام الشيخ يقتضي انهما وتقدر الكفارة بتعدد الايام ولا تتعد بتكررها في اليوم الواحد قل الخراجا اتفاقا ولا بعد التكفير على المذهب **وليس على من افطر في قضا** **رمضان متعمدا كفارة** لان الكفارة من خصائص رمضان وما ذكره لا خلاف فيه على ما قال ج وانما الخلاف هل يقضي يوما واحدا او يومين ظاهر المختصر ان القولين مشهوران **ومن غي عليه** اي ذهب عقله **ليلا فافاق بعد طلوع الفجر فليطعمه قضا الصوم** **فان غي عليه** اما ان يغني عليه قبل الفجر او بعده فالاول ان افاق بعده بكثير من ايامه

الثالث من الخصة لا يفرض الصوم الحكم ما اذا تعدد منه موجب الكفارة ومقتضى انها لا تتعد وتعدد المكالات او الوطيات ولا ياكل وولى في يوم واحد ولو كان اخرج للاول كفارة قبل فعل الثاني وانما تعدد بتعدد المراه وهذا حكم الكفارة عن نفسه وامال او واجب الكفارة على غيره فتعد عليه بتعدد المكلف عنه الله تعالى

منه من غير خلاف ولو ذكر هذه المسئلة بعد قوله وكل من افطر متا ولا كفارة عليه لكان اولي لائسا جزئية من هذه الكلية وظاهر كلامه ان المتاول لا كفارة عليه مطلقا وهو خلاف المشهور اذا المشهور التفصيل وهو ان كان التاويل قريبا وهو ما يقع سببه فلا كفارة لانه معد ورعا يستاده الى سبب وذكر في المختصر انك ستة صور احدها المسئلة التي تقدمت من كلام الشيخ وبانها نقلت في الاصل وان كان التاويل بعيدا وهو ما يقع سببه فلا كفارة وذكر في المختصر انك خمس صور منها من راي هلال رمضان فلم تقبل شهادته فظن ان الصوم لا يلزمه فاصح منظر وانما الكفارة على من افطر متعمدا اكل وشرب بغير اوجاع من غير خلاف ان كان على سبيل الاحتياط وعلى المشهور ان كان على تاويل بعيد ولا يجب ان كان تاويل قريب واحترز المتأخر من الناسي والجاهل وقيدنا الاكل والشرب بغير احتراز عن الواصل الى الحلق او المعدة من غير الغم وادنا بقوله مع القضا الى ان الغضا لا كفارة في كل موضع تلزم فيه الكفارة يلزم فيه القضا

علي الحام

علي الحرام ارجاعا لقوله بعد ولا يجر ذلك في ليلة فان ضل شيئا
من ذلك وسلم فلا شيء عليه وان اترك فعلية القضا والكفارة والحر
بعضهم قوله للذة لان ظاهره يقتضي اباحة القبلة لغير اللذة قليلا
وقد تحدث اللذة وان لم يقصد ها والصواب المنع مطلقا وظاهر
كلامه ان القبلة منهى عنها مطلقا في فرض او نفل لسبح او شاب
وهو كنك في المشهور قاله **ج** وفيه نظرا بالنسبة للنقل فان قوله
في نهار رمضان برهنة ثم صرح بمفهوم هذا زيادة في الايضاح
فقال **ولا يجر ذلك** اي ما ذكره من الوطى والمباشرة والقبلة للذة
عليه اي الصيام **في ليلة** اي ليلة رمضان لقوله تعالى احل لكم
ليلة الصيام الرغيش الي نسائكم وانما يستوي الليل والنهار في حق
المعتكف والحرم وقوله **والاباس ان يصبح** الصيام **جنباً من الوطى**
تكرر مع قوله قبل ومن اصبغ جنباً ولم يتطهر الخ **ومن التذمار رمضان**
مباشرة او قبلة فانه يترك ذلك اي للمباشرة او القبلة **فعلية القضا**
وجوباً مفهوماً انه انما يمتد لا قضاء عليه وان انقض وهو قول ابن
وهب وانتم **ج** وقال ابن القاسم اذا حرك ذلك منه لذة وانقض
كان عليه القضا **وان تورد ذلك** اي المباشرة والقبلة **حقاً اني فعلية**
مع القضا **الكفارة** علي المشهور وسكت عن النظر والتذكر **كذلك** ان تابع
النظر حتي اترك فعلية القضا والكفارة وان لم يتابعه فعلية القضا
فقط علي المشهور وقال القاسمي اذا نظر نظرة واحدة متمدا
فعلية القضا والكفارة وصححه الباجي وحكم التذكر حكم النظر
فان تابع التذكر حتي اترك فعلية القضا والكفارة وان لم يتابعه
فعلية القضا بالكفارة **ومن قام رمضان ايماناً** اي تصديقا بالآل
الموعود عليه **واحساباً** اي بحسب اجور علي الله تعالى بذنوبه

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript page. The text is written in a dark ink on aged, slightly discolored paper. The script is dense and flowing, characteristic of a cursive style. The page contains approximately 15 lines of text, with some lines starting with larger, more decorative initial letters. The overall appearance is that of a historical document or a page from a book.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the list or a separate entry, written diagonally across the bottom of the page.

مجلس ۱۸۰۰

والحق النفس بعد ان علمت
 السلامه بكونه وان علمت
 حرمه وان علمت ان لا
 تفعل ما حرم الله عليه
 والنفس رجل او افعه
 يقبل او يرفض او يملك
 ما يملك او يملك ما يملك
 ولكنك ان تفعل ما
 اذ اعلمت انه وان علمت
 من منى او منى او منى
 عدم المسلمه او عدم
 فيها حرمه او عدم

في الاخرة لا يفعل ذلك رياء ولا سمعة غفر له ما تقدم من ذنبه لما
 صح انه صلى الله عليه وسلم كان يرغب في قيام رمضان بقوله من
 قام رمضان ايماننا واحتسابنا **غفر له ما تقدم من ذنبه** قال ابن
 شهاب توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والا مر علي ذلك في
 خلافة ابي بكر وصدر من خلافة عمر ابن الخطاب رضي الله عنهما
 والمراد بالذنب التي يكفرها القيام الصغار التي بينه وبين ربه
 واما الكبائر فلا يكفرها الا التوبة وحكم قيام رمضان علي ما ذكره
 الكتاب انما افلة **ثم ذكر ان ثوابه لا يتقيد بالليل كله**
 بل يحصل لكل من قام فيه نبي علي قدر حاله من غير تحديد بقوله
وان قمت فيه اي في رمضان بما تيسر فذلك القيام مرجو فضل
ومرجو تكفير الذنوب به لان الصلاة من افضل العبادات يرجو بها
 التكفير والقيام **فيه اي في رمضان** يجوز فعله في مسجد الجماعة
 وفي كل موضع يجتمعون فيه كاهل العمود ويكون **بامام** ويستحب
 ان يكون ممن يقرأ القرآن علي ظهر قلبه ومن سنية القيام ان يكون
 بعد صلاة العشاء ومن **يشاقامة في بيته وهو احسن** اي افضل
من قوته نيته يعني تشطت نفسه **وحله** ولم يكسل وقيد
 بعضهم هذا بان لا تقطع المساجد **ولما فرغ من بيان المحل**
الذي يفعل فيه شرع يبين عدده فقال **وكان السلف**
الصالح وهم الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين يقومون فيه
 اي في زمن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه **في المساجد بعشرين ركعة**
 وهو اختيار جماعة منهم ابو حنيفة والشافعي واحمد والعمل الان
 عليه **ثم بعد قيامهم بالاعتكاف ركعة يوترون بثلاث اي ثلاث**
ركعات ويفصلون بين الشفع والوتر بسلام وقال ابو حنيفة

قوله في بيته
 يعني في بيته
 وهو احسن
 اي افضل
 من قوته
 نيته

اي لا يفتد
 بوجوه الوصل
 لا يفصل

لا يفصل وخير الشافعي بين الوصل والفصل **ثم صلوا اي السلف**
 غير السلف الاول في زمن عمر ابن عبد العزيز **بعد ذلك اي بعد القيام**
 بعشرين ركعة غير الشفع والوتر **ست وثلاثين ركعة غير الشفع**
والوتر وهذا اختيار مالك في المدينة وعنه الذي ياخذ بنفسه
 في ذلك الذي جمع عليه عمر الناس احدى عشرة ركعة منها الوتر وهي
 صلاة النبي صلى الله عليه وسلم **وقل ذلك اي القيام بعشرين ركعة**
 اوتيت وثلاثين ركعة **واسع اي جازي ويسلم من كل ركعتين ولما**
بين قيام السلف استشرس سوال سائل قال له هذا قيام
 السلف فما قيام النبي صلى الله عليه وسلم فاجاب **بقوله**
وقالت عائشة رضي الله عنها ما زاد رسول الله صلى الله عليه
وسلم في رمضان ولا في غيره علي اثني عشر ركعة بعد هالوتر
 ما ذكره عن عائشة مخالف لما في الموطأ عنهما ما كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره علي احدى عشرة ركعة
وهناكم الكلام علي الصيام وعقبه ما هو لا يقل
فقال باب في الاعتكاف في الاعتكاف وانما عقبه به لانه
 شرع عقبه لالتماس ليلة القدر احدى مختصة به علي احد الشهور
 وبدا بحكمه فقال **والاعتكاف من نوافل الخير** المرغب فيها علي المشهور
 وافضله في العشر الاخر من رمضان لما اظلمت عليه الصلاة والسلام
 عليه **تشر يبين معناه لغة بقوله والعكوف الملازمة علي النبي**
 وحسن النفس عليه **واما معناه شرعا** فهو لزوم التمسك المميز
 المسجد للذكر والصلاة وقراءة القرآن صائما قاعا عن الجماع ومقتداته
 يومئذ افرقه بنية وقد اشتمل هذا علي اركان وقوله **امساك الشفيع**
 اي احد ما بقوله **ولا اعتكاف الا بصيام** علي المشهور فلا يصح من

قوله في بيته
 يعني في بيته
 وهو احسن
 اي افضل
 من قوته
 نيته

قوله في بيته
 يعني في بيته
 وهو احسن
 اي افضل
 من قوته
 نيته

قوله في بيته
 يعني في بيته
 وهو احسن
 اي افضل
 من قوته
 نيته

مظنر ولو اهدى ولا يشترط ان يكون الصوم للاعتكاف على المذهب
وقال ابن الماجشون وسجنون لابد من صوم يخصه فلا يجزي في
رمضان ويروى فعله عليه الصلاة والسلام في رمضان **ومن شرط**
الاعتكاف ان لا يكون الامتناع ما لم يندره متفرقا فان نذر كذا
لم يلزمه التتابع **شعر** اشار الى ركن اخر يقوله **ولا يكون** الاعتكاف
الا في المساجد العامة فلا يصح في البيوت والحوانيت ونحوهما
كما قال الله تعالى وانتم عاكفون في المساجد فيصح الاعتكاف في
اي مسجد كان ولو كان غير المساجد الثلاثة في اي بلد كان **فان**
كان بلد بالرفع على ان كان تامة وبالنصب على انما نافية اسمها
ضمير فيها فتدبره كان هو اي اعتكافه في بلد **فيه الجمعة** وهو
من تلزمه الجمعة ونذر ايا ما تاخذ فيهما الجمعة **فلا يكون**
بمعنى لا يصح الاعتكاف **الا في المسجد الجامع** في المكان الذي
يصح فيه الجمعة فلا يصح على سطح المسجد ولا في بيت الخلاء
ولا السقاية ولا في بيت قناديله لكن اعمى فاشبهت
بذلك الحوانيت والبيوت التي لا تدخل الاباذن والمستحب
عجز المسجدة لانه اخفى للعبادة وللبعد من قد يتشاغل معه
بالحديث **الا ان يند** راياما **الاتاخذ** فيها **الجمعة** مثل ستة ايام
فاقل فانه يصح ان يعتكف في اي مسجد كان على المذهب **والقول**
ما هو احب اي مستحب النياي الى المالكية على رأي **من الاعتكاف**
عشرة ايام واكمل شهر وتكره الزيادة عليه وعلى رأي اقله يوم
وكيلة واكمل عشرة ايام وما زاد عليها مكروه او خلاف الاولى
ومن نذر اعتكاف يوم فالكفر لزمه ما نواه فله ان نذر ان
لا يلزمه ليلة ومذهب المدونة خلافه **وان نذر ليلة**

وليلة

وليلة على المشهور وعن سجنون البطالان لان من نذر الاعتكاف
ليلة فقد نواه بغير شرط فلا يصح ورأي في المشهور ان الاصل في
الكلام الاعمال دون الاعمال **تشرع** يتكلم على امور
مفسدات للاعتكاف فقال **ومن افطر فيه** اي في اعتكافه
ياكل او شرب **ستمد** **افليبتد** اعتكافه ظاهر كلامه التفرق
بين العامد والناسي وهو كذا في المدونة **وكذلك** يعتكافه
من جامع فيه ليلة او نارا ناسيا او **ستمد** ازاد في المدونة او قبل
او باشر ولمس **ج** ظاهره وان لم تحصل لذة وقيد ها ابو الحسن بقوله
يريد اذا وجد لذة تقصد ها ولم يجد ها **وان مرض** المعتكف مرضا
يمنعه من المكث في المسجد او من الصوم خاصة دون المكث في المسجد
خرج منه **الي بيته فاذا صبح** من مرضه رجع الى المسجد **ويستحب**
ما تقدم من الاعتكاف **وكذلك** الحكم **ان حاضرت المفككة** او نقت
فانما تخرج وتبني على ما تقدم **وحرمه الاعتكاف مستمرة** **عليها**
فلا يجوز لها ان يفعل خارجا خارج المسجد ما ينافي الاعتكاف غير الصوم
وقوله **في الرض** عايد على المريض وقوله **وعلى الحائض في الحيض**
عايد على الحيض لانه لو قال في المرض والحيض لكان احسن ليل
من التكرار **فاذا ظهرت الحائض** بمعنى انما رأت علامة الطهر وانما
اوافق المريض من مرضه سواء حصل له ما ذلك في ليل او نارا رجعا
وفي نسخة رجع اي كل من الحائض والمريض **ساعة** اي ساعة
طهر الحائض من الحيض بعد غسلها وافاق المريض من مرضه **الي**
المسجد وان لم يرجع حينئذ ابتد اعلى المشهور وان رجعا نهارا
لا يعتد بذلك اليوم لتعدد الصوم فيه **ولا يخرج** **من الاعتكاف**
الاجابة **الانسان** وهو البول والغائط ويستحب ان يتخذ لذلك

تدبر الصوم موافق الفطرا

موضعا قريبا ان كان من اهل المنزل في غير منزله ان كان مسكونا وفيه
اهله وامان كان غريبا فيذهب حيث شاء وانظر ما معني الحصر في كلامه
فان لما نخرج من معتكفه لغير ما ذكرنا وجه لما يحتاج اليه من اكل
او شرب ووضوء وغسل جمعة وجنابة **غيره** يعني يبين الوقت
الذي يبتدئ فيه الاعتكاف فقال **وليدخل معتكفه قبل غروب**
الشمس من الليلة التي يريد ان يبني بها اعتكافه وهذا الامر
علي جملة الاستحباب وانظره مع ما في الصحيحين من حديث
عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا اراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه ثم **انطلق** تكلم علي
مسائل في المعتكف عنها فقال **ولا يعود من يضأ ولو**
كان احد ابويه سو كان معه في المسجد واخارجه **ولا يصلي علي**
جنازة ظاهرة ولو لاصفت والنهي عنهما يعني كراهة فان عاد من يضأ
في المسجد وصلي فيه علي جنازة لم يبطل اعتكافه **ع** وانظر قوله
ولا يخرج للتجارة هل خرج مخرج الغالب لان التجارة انما تكون في
الاسواق او يكون بيعه وشراؤه في المسجد وقال **ق** وان عتقه
علي سلعة داخل المسجد لم يفسد اعتكافه وكذلك لا يتجر في
المسجد وانما خرج كلامه مخرج الغالب الا انه ان كان بسمار من
من غير خلاف وان كان من غير سمار فان كان شيئا يسيرا جان من
غير كراهة وان كان كثيرا كره ولا يفسد الاعتكاف في الوجدين وكذلك
لا يفسخ البيع من غير خلاف انتهى ومعني قوله **ولا شرط في الاعتكاف**
انه لا يجوز الشرط فيه مثل ان يقول اعتكف كذا فان بدا لي في الخروج
خرجت فان وقع ذلك بطل الشرط ومع الاعتكاف قال **ق** وانظر
هل اراد بقوله **ولا باس ان يكون امام المسجد** ان تركه احسن او

هذا هو المعتكف
والاعتكاف هو
التحصن في البيت
او المسجد

هذا هو المعتكف
والاعتكاف هو
التحصن في البيت
او المسجد

اشارة
المعتكف هو
الذي يحصن نفسه
في البيت او المسجد

اشارة الي من يقول لا يكون امام المسجد قال ابو اعراب انما الخبر الجواب
انتهى وقد نص في المختصر علي كراهة كونه اماما راتبا وانظر هذا مع
ما مع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف وهو امام **وله** اي
ويباح للمعتكف **ان يتزوج** يعني يعقد لنفسه **او يعقد نكاح غيره**
وقيده في المدونة بان يغشاه وهو في مجلسه وهو مقيد ايضا بان
لا يطول التشاغل به سو كان زوا او وليا فان قيل الحرم ممنوع من
عقد النكاح فما الفرق بينه وبين المعتكف مع ان كلاهما في عبادة
يمنع فيها الوطى **اجيب** باجوبة منها ان الاصل جواز عقد
النكاح لكل احد خرج الحرم بقوله صلى الله عليه وسلم الحرم لا يتكف
ولا يتكف وبقي ما عداه علي الاصل فخرجتم **الباب ببيان الوقت**
الذي يخرج فيه من اعتكافه فقال **ومن اعتكف اول الشهر**
يعني اول شهر من الشهور غير رمضان **او وسطه خرج** بمعنى جاز
له الخروج **من اعتكافه بعد غروب الشمس من اخر** اي من اخر ايام
اعتكافه من غير خلاف في ذلك بخلاف المنه والاختار النعمي في ليلة
التي هي اخر ايام الاعتكاف لقول ابي سعيد الخدري رضي الله عنه
فلما كانت ليلة احدي وعشرين وهي التي خرج رسول الله صلى
الله عليه وسلم من صبيحة ما من اعتكافه وانما قيدنا الشهر في كلا
بغير رمضان لقوله **وان اعتكف بما يتصل فيه اعتكافه بيوم الفطر**
فليبت ليلة الفطر علي المشهور علي جملة الاستحباب في المسجد
حتى يقدر وامنه **الي المصلي** لفعله عليه الصلاة والسلام وما ذكره جري
علي الغالب وكذلك يفعل اذا اعتكف العشر الاول من ذي الحجة فانه
يبست ليلة يوم النحر في المسجد حتى يقدر **والي المصلي** **والانبي**
الكلام علي الاعتكاف الذي هو من قول ابي الصقر

قوله بان يغشاه يعني يتلبس
بالعتكاف وهو في مجلسه
ولا يات الي ان يتكلم من مجلسه
او طال كره في التسمين معاه

Copyrighted material

الذي هو واحد اركان الاسلام انتقل يتكلم على الزكاة التي هي احد
واعامة ايضا فقال **باب** بيان القدر الذي يجب فيه الزكاة والقدر المخرج
منه وفي بيان حكمها **المأشقة** وبيان ما اي القدر الذي يجب فيه
الزكاة ما يخرج من المعدن وبيان القدر المخرج منه وفي بيان ذكر
الجزئية اي ذكر من تؤخذ منه ومن لا تؤخذ منه وبيان القدر الذي
يؤخذ منها وفي بيان ما اي القدر الذي يؤخذ من تجار والبغ
والشديد جمع تاجر كفاجر وفجار وبالكسر والتخفيف كصاحب
وصحاب **اهل الذمة والمخريين** وتخرج في هذا الباب
بالكلام على شيئين الركا وزكاة العروض اما الزكاة على ما فيها
افري وهو النخوة والزيادة يقال زكي الزرع وزكيه المال اذا كثر
وشري وهو مال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص اذا بلغ
قدرا مخصوصا في وقت مخصوص يصرف في جهات مخصوصة
ووجه تسميته زكاة ان فاعلم بان كوا بفعل ما عند الله تعالى
اي يرفع حاله بذلك عنده يشهد له قوله تعالى خذ من اموال
صدقة تظهرهم وتزكهم بها وقد بد الشيخ رحمه الله بالحكم
فقال **زكاة العين** هو الذهب والفضة سمي بذلك لشرفه
ما خوذ من العين الباصرة ويسمي نقد ايضا **والتخريف** وهو
المقتات المتخذ للعيش غالبها **والمأشقة** وهي الابل والبقر والغنم
فريضة بالكتاب والسنة والاجماع فمن جمده وجوبها في كل
ومن اقرب وجوبها وامتنع من ادائها ضرب واخذت منه كرها
وتجزية ولا يفر من ابن حبيب يعرف استيعاده ولها شروط
وشروط اجزا اما الاولى فثبوتها في الجملة الاسلام والحري والنفا

في الزكاة...
في بيان القدر الذي يجب فيه الزكاة...
في بيان حكمها...
في بيان ما يخرج من المعدن...
في بيان القدر المخرج منه...
في بيان ذكر الجزئية...
في بيان القدر الذي يؤخذ منها...
في بيان ما اي القدر الذي يؤخذ من تجار والبغ...
في بيان الشديدة...
في بيان صاحب اهل الذمة والمخريين...
في بيان الكلام على شيئين...
في بيان الركا وزكاة العروض...
في بيان الزكاة على ما فيها افري...
في بيان النخوة والزيادة...
في بيان زكي الزرع وزكيه المال...
في بيان كثر وشري...
في بيان مال مخصوص...
في بيان وقت مخصوص...
في بيان جهات مخصوصة...
في بيان وجه تسميته زكاة...
في بيان اي يرفع حاله...
في بيان صدقة تظهرهم...
في بيان فقال زكاة العين...
في بيان ما خوذ من العين...
في بيان مقتات المتخذ للعيش...
في بيان فريضة بالكتاب...
في بيان ومن اقرب وجوبها...
في بيان وتجزية ولا يفر...
في بيان وشروط اجزا...
في بيان ثبوتها في الجملة...
في بيان الاسلام والحري...
في بيان والنفا

الملك

والملك والحول في غير المعادن والمعشرات وعدم الدين في العين
ومجي الساعي في الماشية ان كان ثم سعاة وامكته الوصول **واما**
الثانية فاربعة الغنية وتفرقها بموضع وجوبها واخرها بما بعد
وجوبها ودفعها للامام العادل في اخذها وصرفها ان كان اولادها
وشرح هذه الشروط كلها مبسوط في الاصل **بمربون وقت**
وجوب زكاة الحرف بقوله **فاما زكاة الحرف في يوم حصاده** بغنى
الحا وكسرها ما ذكره احد اقوال ثلاثة حكاه ابن الحاجب ابن عبد
السلام وهو اقرب لنص القرآن وهو قوله تعالى واتوا حقه يوم
حصاده ان مع حل الآية على الزكاة والمشمور انه اي الوصف التي
تجب به الزكاة الطيب وطيب كل نوع معلوم فيه وفي **ك** الوجوب
يتعلق بيوم الحصاد والاخراج بيوم التقية هذا هو المذهب
واما العين غير المعدن والركاز **والمأشقة** فوجب في كل منهما في كل
حول مرة اي بعد تمام الحول بشرط للماشية بعد الحول مجي
الساعي على المشهور ان كان ويصل والاوجب بالحول اتفاقا وعلى
المشهور لو اخرجت قبل مجيئه حيث يكون لم تجز ثم بين **قدر**
النصاب الذي يجب فيه الزكاة من الحرف بقوله
ولا زكاة في الحب والتمر في اقل من خمسة اوسق لما مع انه
صلي الله عليه وسلم قال ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ
خمس اوسق **ع** انظر هل تدخل القطاني في الحب والزبيب والزيتون
في التمر ام لا فيظهر مما قال في البيوع ان القطاني بخلاف الحبوب
فتقول انما تقرض كمال النصاب وذلك يعم الجميع وذكره **اللازم**
الخمس ضابطان احدهما بالكيل والاخر بالوزن **اما الاول**
ففيهما الشيخ بقوله **وذلك** اي الخمسة اوسق **سنة** اقتره **ويج** في

في بيان القدر الذي يجب فيه الزكاة...

في بيان حكمها...

في بيان ما يخرج من المعدن...

في بيان القدر المخرج منه...

في بيان ذكر الجزئية...

في بيان القدر الذي يؤخذ منها...

في بيان ما اي القدر الذي يؤخذ من تجار والبغ...

في بيان الشديدة...
في بيان صاحب اهل الذمة والمخريين...
في بيان الكلام على شيئين...
في بيان الركا وزكاة العروض...
في بيان الزكاة على ما فيها افري...
في بيان النخوة والزيادة...
في بيان زكي الزرع وزكيه المال...
في بيان كثر وشري...
في بيان مال مخصوص...
في بيان وقت مخصوص...
في بيان جهات مخصوصة...
في بيان وجه تسميته زكاة...
في بيان اي يرفع حاله...
في بيان صدقة تظهرهم...
في بيان فقال زكاة العين...
في بيان ما خوذ من العين...
في بيان مقتات المتخذ للعيش...
في بيان فريضة بالكتاب...
في بيان ومن اقرب وجوبها...
في بيان وتجزية ولا يفر...
في بيان وشروط اجزا...
في بيان ثبوتها في الجملة...
في بيان الاسلام والحري...
في بيان والنفا

الملك...
في بيان القدر الذي يجب فيه الزكاة...
في بيان حكمها...
في بيان ما يخرج من المعدن...
في بيان القدر المخرج منه...
في بيان ذكر الجزئية...
في بيان القدر الذي يؤخذ منها...
في بيان ما اي القدر الذي يؤخذ من تجار والبغ...
في بيان الشديدة...
في بيان صاحب اهل الذمة والمخريين...
في بيان الكلام على شيئين...
في بيان الركا وزكاة العروض...
في بيان الزكاة على ما فيها افري...
في بيان النخوة والزيادة...
في بيان زكي الزرع وزكيه المال...
في بيان كثر وشري...
في بيان مال مخصوص...
في بيان وقت مخصوص...
في بيان جهات مخصوصة...
في بيان وجه تسميته زكاة...
في بيان اي يرفع حاله...
في بيان صدقة تظهرهم...
في بيان فقال زكاة العين...
في بيان ما خوذ من العين...
في بيان مقتات المتخذ للعيش...
في بيان فريضة بالكتاب...
في بيان ومن اقرب وجوبها...
في بيان وتجزية ولا يفر...
في بيان وشروط اجزا...
في بيان ثبوتها في الجملة...
في بيان الاسلام والحري...
في بيان والنفا

بقنينة في زمينه **والوسق** بفتح الواو وكسر هاء الاول هو القمح
واحد الاوسق وهو لغة من الشيء الى شيء قال تعالى والليل وما وسق
اي ضم وجمع وامسلا **الستون صاعا بصاع النبي عليه الصلاة**
والسلام وهو اي صاع النبي صلي الله عليه وسلم **اربعة امداد**
بمده صلي الله عليه وسلم وقد حرر النصاب بمده معبوعا على يد
النبي صلي الله عليه وسلم فوجد ستة ارادب ونصف ونصف
وبينة بارادب القاهرة واما ضابطه وزنا ففي الجلاب الوسق ستون
صاعا والصاع خمسة ارطال وثلاث والوسق ثلاثا شعاعية وعشرين
رطلا فبلغ النصاب وزنا الف وستماية رطل بالبقد ادي والار
ماية وثمانية وعشرون درهما مكيا كل درهم خمسون وخمسة
من مطلق الشعير اي تكون الحبة متوسطة غير مقشورة وقد قفل
من طرفيها امتد **تقريباً** **الاول** تكلم الشيخ علي
النصاب وسكت عن القدر الماخوذ منه وفيه تفصيل قال سق
بغير مشقة كذا السماع في العشر وان سقي بمشقة كاله واليب
ففيه نصف العشر كذا اورد في الصحيح من قوله صلي الله
عليه وسلم **الثاني** تقبيل الاوسق بعد وضع ما فيه من الخش
والرطوبان **الثالث** توخذ الزكاة من القدر المذكور
كانت الارض يوخذ لها اجرام لا شرع **يبين ان** **الاول**
تقريباً فاذا اجتمع من مجموع ما نصاب زكيت والا فلا وان
الاخماس لا تقسم فاذا لم يجتمع من كل جنس نصاب الا يركب في
الاول قوله **ويجمع القمح والشعير والسلت** بضم السين
من الشعير ليس له قشر كانه حنطة بنا على انها كلها جنس واحد
وهو المخصوص في الذهب ولا مفهوم لقوله **في الزكاة** لان هذه الثلاثة

في قوله وسق وهو لغة من الشيء الى شيء قال تعالى والليل وما وسق اي ضم وجمع وامسلا الستون صاعا بصاع النبي عليه الصلاة والسلام وهو اي صاع النبي صلي الله عليه وسلم اربعة امداد بمده صلي الله عليه وسلم وقد حرر النصاب بمده معبوعا على يد النبي صلي الله عليه وسلم فوجد ستة ارادب ونصف ونصف وبينة بارادب القاهرة واما ضابطه وزنا ففي الجلاب الوسق ستون صاعا والصاع خمسة ارطال وثلاث والوسق ثلاثا شعاعية وعشرين رطلا فبلغ النصاب وزنا الف وستماية رطل بالبقد ادي والارماية وثمانية وعشرون درهما مكيا كل درهم خمسون وخمسة من مطلق الشعير اي تكون الحبة متوسطة غير مقشورة وقد قفل من طرفيها امتد تقريباً الاول تكلم الشيخ علي النصاب وسكت عن القدر الماخوذ منه وفيه تفصيل قال سق بغير مشقة كذا السماع في العشر وان سقي بمشقة كاله واليب ففيه نصف العشر كذا اورد في الصحيح من قوله صلي الله عليه وسلم الثاني تقبيل الاوسق بعد وضع ما فيه من الخش والرطوبان الثالث توخذ الزكاة من القدر المذكور كانت الارض يوخذ لها اجرام لا شرع يبين ان الاول تقريباً فاذا اجتمع من مجموع ما نصاب زكيت والا فلا وان الاخماس لا تقسم فاذا لم يجتمع من كل جنس نصاب الا يركب في الاول قوله ويجمع القمح والشعير والسلت بضم السين من الشعير ليس له قشر كانه حنطة بنا على انها كلها جنس واحد وهو المخصوص في الذهب ولا مفهوم لقوله في الزكاة لان هذه الثلاثة

في البيع

في البيع ايضا جنس واحد على المشهور وما ذكره من الجمع محله اذا
كانت زراعتها وحصادها في عام واحد اما اذا كان في عامين او اعلا
تقبل المعبر ما ثبت في زمن واحد فيضاف بعضه الى بعض ولا
يضاف ما ثبت في زمان الى ما ثبت في زمان اخر وقيل المعبر الزرعة
فان زرع الثاني قبل حصاد الاخر ضم اليه وان زرع بعد حصاده
لا يضم اليه والاول لما لك في كتاب المحزون والثاني لابن مسلمة
واقصر عليه صاحب المختصر **تقريباً** **فايد** **الضم** **بقوله**
فاذا اجتمع من جميعها اي جميع ما ذكر من القمح والشعير والكت
خمس اوسق **فليترك ذلك** **خ** فيخرج من كل ما ينوبه فيخرج الاعلى
على الاعلى والادنى عن الادنى والادنى عن الاوسط فاذا اخرج
الاعلى عن الادنى اجزاه وان اخرج الادنى عن الاعلى لم يجزه فوقع
الاتفاق في الحبوب انه يخرج عن كل نوع ما ينوبه ووقع الاتفاق
في المواشي انه يخرج الوسط واختلف في التمير قيل هو مثل
المواشي وقيل مثل الحبوب ومنه ايضا قوله **وكذلك تجمع ايضا**
اصناف القطنة بكسر القاف وفتحها واصلها من قطن بالمكان
اذا قام به فاذا اجتمع من جميعها خمسة اوسق زكاهان اعلى
انما جنس واحد في الزكاة وهو المذهب بخلاف البيع فانما فيه
اجناس وبني السيلة والخص بكسر الميم المشددة وفتحها
والعدس والجلبان والفول والقمح واللوبياء والجلجلان وجب
الفجل ومنه ايضا قوله **وكذلك تجمع اصناف التمير** فاذا اجتمع
من جميعها خمسة اوسق زكاهان **وكذلك اصناف الزبيب** تجمع
فاذا اجتمع من جميعها خمسة اوسق زكاهان **والثاني الارز**
فيه ستة لغات احداهن الهرة والرو **والدخن** بضم الدال

البيع

وعده في الجبل ان وجب الفجل من الجنات
القطنة فيه مسجوة ولعله سبق قلم
والعتمة انما من ذوات الزبوت اه
تقريباً

في قوله وسق وهو لغة من الشيء الى شيء قال تعالى والليل وما وسق اي ضم وجمع وامسلا الستون صاعا بصاع النبي عليه الصلاة والسلام وهو اي صاع النبي صلي الله عليه وسلم اربعة امداد بمده صلي الله عليه وسلم وقد حرر النصاب بمده معبوعا على يد النبي صلي الله عليه وسلم فوجد ستة ارادب ونصف ونصف وبينة بارادب القاهرة واما ضابطه وزنا ففي الجلاب الوسق ستون صاعا والصاع خمسة ارطال وثلاث والوسق ثلاثا شعاعية وعشرين رطلا فبلغ النصاب وزنا الف وستماية رطل بالبقد ادي والارماية وثمانية وعشرون درهما مكيا كل درهم خمسون وخمسة من مطلق الشعير اي تكون الحبة متوسطة غير مقشورة وقد قفل من طرفيها امتد تقريباً الاول تكلم الشيخ علي النصاب وسكت عن القدر الماخوذ منه وفيه تفصيل قال سق بغير مشقة كذا السماع في العشر وان سقي بمشقة كاله واليب ففيه نصف العشر كذا اورد في الصحيح من قوله صلي الله عليه وسلم الثاني تقبيل الاوسق بعد وضع ما فيه من الخش والرطوبان الثالث توخذ الزكاة من القدر المذكور كانت الارض يوخذ لها اجرام لا شرع يبين ان الاول تقريباً فاذا اجتمع من مجموع ما نصاب زكيت والا فلا وان الاخماس لا تقسم فاذا لم يجتمع من كل جنس نصاب الا يركب في الاول قوله ويجمع القمح والشعير والسلت بضم السين من الشعير ليس له قشر كانه حنطة بنا على انها كلها جنس واحد وهو المخصوص في الذهب ولا مفهوم لقوله في الزكاة لان هذه الثلاثة

المهمة والذرة بغير المال المجهة كل واحد منها صنف علي حد
لا يضم الي الاخر علي المنه لثابتين مقاصدها واختلاف صورها
في الخلقة وقوله في الزكاة اشارة لمن يقول انها كلها صنف واحد
في الربا واذا كان في الحايط احتياقي ثلاثة من التمر جيد وروي
ووسط وروي الزكاة عن الجميع من وسطه علي المشهور اما ان
فيما نوع واحد اخذت منه جيد اكان او رديا وليس عليه ان ياتي
بالوسط ولا بالافضل منه وان كان فيه نوعان جيد وروي اخذ
من كل ما يصيبه بحسنه ولو كان الردي قليلا لان الاصل ان تؤخذ
كل عين من اصله لقوله صلي الله عليه وسلم زكاة كل مال منه فحفظ
السنة بالاشية ان تؤخذ من الوسط وتبي ما سواه علي الاصل
قاله ك ويزكي الزيتون اذا بلغ حبه خمسة اوسق علي المشهور
لعموم قوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر واتوا حقه يوم حصاده
قوله صلي الله عليه وسلم فيها سقت السما العشر وقال ابن
وهب لا زكاة فيه ولا في كل ما له زكيت ابن عبد السلام وهو الصي
علي اصل المنه هب لانه ليس بمحقات وعلي المشهور يزكيتها اذا
بلغ النصاب اخرجت زكاته من زكاته لان حبه علي المشهور اذا
ان سقي بغير مشقة ونصف العشران سقي بمشقة ولا يشترط
في الزيت بلوغه نصابا بالوزن وانما يشترط بلوغ الحب نصابا كما
صرح به الشيخ وحكي ابن المحاسب عليه الاتفاقي فلو اخرج من
حبه لم يجزه وكذلك علي المشهور يخرج من الجالجلان وهو
وفي حب الفجل ونحوهما ما يعصر من زكاته اذا بلغ حبه خمسة
اوسق العشران سقي بغير مشقة ونصف العشر فيما سقي
بمشقة ونقصه وعصره علي ربه وانما اخذه المسكين مصدا

المهمة والذرة بغير المال المجهة كل واحد منها صنف علي حد
لا يضم الي الاخر علي المنه لثابتين مقاصدها واختلاف صورها
في الخلقة وقوله في الزكاة اشارة لمن يقول انها كلها صنف واحد
في الربا واذا كان في الحايط احتياقي ثلاثة من التمر جيد وروي
ووسط وروي الزكاة عن الجميع من وسطه علي المشهور اما ان
فيما نوع واحد اخذت منه جيد اكان او رديا وليس عليه ان ياتي
بالوسط ولا بالافضل منه وان كان فيه نوعان جيد وروي اخذ
من كل ما يصيبه بحسنه ولو كان الردي قليلا لان الاصل ان تؤخذ
كل عين من اصله لقوله صلي الله عليه وسلم زكاة كل مال منه فحفظ
السنة بالاشية ان تؤخذ من الوسط وتبي ما سواه علي الاصل
قاله ك ويزكي الزيتون اذا بلغ حبه خمسة اوسق علي المشهور
لعموم قوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر واتوا حقه يوم حصاده
قوله صلي الله عليه وسلم فيها سقت السما العشر وقال ابن
وهب لا زكاة فيه ولا في كل ما له زكيت ابن عبد السلام وهو الصي
علي اصل المنه هب لانه ليس بمحقات وعلي المشهور يزكيتها اذا
بلغ النصاب اخرجت زكاته من زكاته لان حبه علي المشهور اذا
ان سقي بغير مشقة ونصف العشران سقي بمشقة ولا يشترط
في الزيت بلوغه نصابا بالوزن وانما يشترط بلوغ الحب نصابا كما
صرح به الشيخ وحكي ابن المحاسب عليه الاتفاقي فلو اخرج من
حبه لم يجزه وكذلك علي المشهور يخرج من الجالجلان وهو
وفي حب الفجل ونحوهما ما يعصر من زكاته اذا بلغ حبه خمسة
اوسق العشران سقي بغير مشقة ونصف العشر فيما سقي
بمشقة ونقصه وعصره علي ربه وانما اخذه المسكين مصدا

كالحب

المهمة والذرة بغير المال المجهة كل واحد منها صنف علي حد
لا يضم الي الاخر علي المنه لثابتين مقاصدها واختلاف صورها
في الخلقة وقوله في الزكاة اشارة لمن يقول انها كلها صنف واحد
في الربا واذا كان في الحايط احتياقي ثلاثة من التمر جيد وروي
ووسط وروي الزكاة عن الجميع من وسطه علي المشهور اما ان
فيما نوع واحد اخذت منه جيد اكان او رديا وليس عليه ان ياتي
بالوسط ولا بالافضل منه وان كان فيه نوعان جيد وروي اخذ
من كل ما يصيبه بحسنه ولو كان الردي قليلا لان الاصل ان تؤخذ
كل عين من اصله لقوله صلي الله عليه وسلم زكاة كل مال منه فحفظ
السنة بالاشية ان تؤخذ من الوسط وتبي ما سواه علي الاصل
قاله ك ويزكي الزيتون اذا بلغ حبه خمسة اوسق علي المشهور
لعموم قوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر واتوا حقه يوم حصاده
قوله صلي الله عليه وسلم فيها سقت السما العشر وقال ابن
وهب لا زكاة فيه ولا في كل ما له زكيت ابن عبد السلام وهو الصي
علي اصل المنه هب لانه ليس بمحقات وعلي المشهور يزكيتها اذا
بلغ النصاب اخرجت زكاته من زكاته لان حبه علي المشهور اذا
ان سقي بغير مشقة ونصف العشران سقي بمشقة ولا يشترط
في الزيت بلوغه نصابا بالوزن وانما يشترط بلوغ الحب نصابا كما
صرح به الشيخ وحكي ابن المحاسب عليه الاتفاقي فلو اخرج من
حبه لم يجزه وكذلك علي المشهور يخرج من الجالجلان وهو
وفي حب الفجل ونحوهما ما يعصر من زكاته اذا بلغ حبه خمسة
اوسق العشران سقي بغير مشقة ونصف العشر فيما سقي
بمشقة ونقصه وعصره علي ربه وانما اخذه المسكين مصدا

كالحب ما ذكره انه يخرج من زكاته هو المشهور حتي انه لو اخرج
من الحب لما اجزاه فان بلغ ذلك اي الزيتون وما بعده اجزاه ان
يخرج من ثمنه كان الثمن نصابا ام لا وانما يربح نصاب الحب خاصة
لا نصاب الثمن بعضهم انما قال ان نصاب الله لنصف من القول
ومنهم من قال انما قال ذلك لقوة الخلاف فيه والذي في المختصر
يشرح ان الزيتون ونحوه ان كان له زكيت اخرج من زكيت وان لم
يكن له زكيت كزيتون مصر اخرج من ثمنه وكذلك ما لا يجف كزيتون
كروية مصر وغيرهما والنول الا خضر يزكي من ثمنه وان بيع باقل
ما يجب الزكاة فيه بسني كثير اذا كان خضر منه خمسة اوسق
وان نقص عنهما لم يجب فيه شي وان بيع بالكره ما يجب فيه الزكاة
باعتقاف ذلك ولا زكاة في الفواكه الخضر كالسناج والمشمش ولا
في الخضر لما صح من معاذ ابن جبل قال قال رسول الله صلي الله
عليه وسلم فيما سقت السما والبعل والليل العشر وفيما سقي
بالنضح نصف العشر وانما ذلك في القمح والتمر والحبوب واما القنا
والبطيخ والرمان والعنب فعن عني عنه رسول الله صلي الله
عليه وسلم ولا زكاة في الذهب في اقل من عشرين دينارا فاذا
بلغت الدنانير عشرين دينارا ففيها نصف دينار وقوله ربع
العشر تفسير لنصف الدينار وزيادة ايضا ح نازا علي العشر
دينارا فيخرج منه بحساب ذلك اي ما زاد وان قل ولا يشترط
بلوغه في الذهب اربعة دنانير وفي الفضة اربعين درهما
ولا زكاة في الفضة في اقل من ما ياتي درهم وذلك اي الماقي درهم
خمس اواق بمقد في الباشوش وما يخففه ومشددة جميع اوقية
والاوقية بضم الهمزة وتشديد الياء ثمانية اربعون درهما بالدرهم

المهمة والذرة بغير المال المجهة كل واحد منها صنف علي حد
لا يضم الي الاخر علي المنه لثابتين مقاصدها واختلاف صورها
في الخلقة وقوله في الزكاة اشارة لمن يقول انها كلها صنف واحد
في الربا واذا كان في الحايط احتياقي ثلاثة من التمر جيد وروي
ووسط وروي الزكاة عن الجميع من وسطه علي المشهور اما ان
فيما نوع واحد اخذت منه جيد اكان او رديا وليس عليه ان ياتي
بالوسط ولا بالافضل منه وان كان فيه نوعان جيد وروي اخذ
من كل ما يصيبه بحسنه ولو كان الردي قليلا لان الاصل ان تؤخذ
كل عين من اصله لقوله صلي الله عليه وسلم زكاة كل مال منه فحفظ
السنة بالاشية ان تؤخذ من الوسط وتبي ما سواه علي الاصل
قاله ك ويزكي الزيتون اذا بلغ حبه خمسة اوسق علي المشهور
لعموم قوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر واتوا حقه يوم حصاده
قوله صلي الله عليه وسلم فيها سقت السما العشر وقال ابن
وهب لا زكاة فيه ولا في كل ما له زكيت ابن عبد السلام وهو الصي
علي اصل المنه هب لانه ليس بمحقات وعلي المشهور يزكيتها اذا
بلغ النصاب اخرجت زكاته من زكاته لان حبه علي المشهور اذا
ان سقي بغير مشقة ونصف العشران سقي بمشقة ولا يشترط
في الزيت بلوغه نصابا بالوزن وانما يشترط بلوغ الحب نصابا كما
صرح به الشيخ وحكي ابن المحاسب عليه الاتفاقي فلو اخرج من
حبه لم يجزه وكذلك علي المشهور يخرج من الجالجلان وهو
وفي حب الفجل ونحوهما ما يعصر من زكاته اذا بلغ حبه خمسة
اوسق العشران سقي بغير مشقة ونصف العشر فيما سقي
بمشقة ونقصه وعصره علي ربه وانما اخذه المسكين مصدا

المهمة والذرة بغير المال المجهة كل واحد منها صنف علي حد
لا يضم الي الاخر علي المنه لثابتين مقاصدها واختلاف صورها
في الخلقة وقوله في الزكاة اشارة لمن يقول انها كلها صنف واحد
في الربا واذا كان في الحايط احتياقي ثلاثة من التمر جيد وروي
ووسط وروي الزكاة عن الجميع من وسطه علي المشهور اما ان
فيما نوع واحد اخذت منه جيد اكان او رديا وليس عليه ان ياتي
بالوسط ولا بالافضل منه وان كان فيه نوعان جيد وروي اخذ
من كل ما يصيبه بحسنه ولو كان الردي قليلا لان الاصل ان تؤخذ
كل عين من اصله لقوله صلي الله عليه وسلم زكاة كل مال منه فحفظ
السنة بالاشية ان تؤخذ من الوسط وتبي ما سواه علي الاصل
قاله ك ويزكي الزيتون اذا بلغ حبه خمسة اوسق علي المشهور
لعموم قوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر واتوا حقه يوم حصاده
قوله صلي الله عليه وسلم فيها سقت السما العشر وقال ابن
وهب لا زكاة فيه ولا في كل ما له زكيت ابن عبد السلام وهو الصي
علي اصل المنه هب لانه ليس بمحقات وعلي المشهور يزكيتها اذا
بلغ النصاب اخرجت زكاته من زكاته لان حبه علي المشهور اذا
ان سقي بغير مشقة ونصف العشران سقي بمشقة ولا يشترط
في الزيت بلوغه نصابا بالوزن وانما يشترط بلوغ الحب نصابا كما
صرح به الشيخ وحكي ابن المحاسب عليه الاتفاقي فلو اخرج من
حبه لم يجزه وكذلك علي المشهور يخرج من الجالجلان وهو
وفي حب الفجل ونحوهما ما يعصر من زكاته اذا بلغ حبه خمسة
اوسق العشران سقي بغير مشقة ونصف العشر فيما سقي
بمشقة ونقصه وعصره علي ربه وانما اخذه المسكين مصدا

الشرعي وهو الدرهم المكي وقد تقدم ان زنته خمسون حبة وخمسا
حبة من الشعر المتوسط الخ ويقال له درهم الكيل **فصل في**
الوقية بما هو معلوم عندهم بقوله **من وزن سبعة اعني ان**
سبعة دنانير شرعية اي وزن عشرة دراهم شرعية
وذلك انك اذا اعتبرت ما في سبعة دنانير وما في عشرة دراهم من
دراهم الكيل ودنانير الكيل وجدت تما واحدا لان وزن الدرهم كما تقدم
خمسون حبة وخمسا حبة وكل دينار وزنه اثنان وسبعون حبة
فاذا ضربت عشرة في خمسين خرج من ذلك خمسمائة ويتبقى
الاخماس وهي عشرون خمسا باربعة حبوب فهذا خمسمائة وان
حبوب واذا ضربت سبعة في اثنان وسبعين يخرج من ذلك
خمسمائة واربع حبوب فانفق السبعة دنانير والعشرة دراهم
في عدد الحبوب وكره قوله **فاذا بلغت الدراهم من هذا الدرهم**
ما يتاخره صوابه ما ياتي درهم ليرتب عليه قوله **ففيها ربع**
عشرها وهو خمسة دراهم **فاذا ادع على المايقي درهم فحساب**
ذلك ويجمع الذهب والفضة في الزكاة تفعله عليه الصلاة
والسلام ذلك **فمن له مائة درهم وعشرة دنانير فليخرج من**
كل مال ربع عشرة فالجمع بالاجزاء الا بالقيمة بان يجعل كل دينار
بعشرة دراهم ولو كانت قيمته اضعافها كما لو كان له مائة
درهم وعشرة دنانير او مائة وخمسون وخمسة دنانير فليكن
مائة وثمانون درهما ودينار يساوي عشرة من فلا يخرج
اكثر ويجوز اخراج احد الفقهاء عن الحسن علي المشهور **ولا زكاة**
في العرض المراد به في هذا الباب المتيق والعتار والربا
والثياب والقمح وجميع الحبوب والثمار والحيوان اذا قصر
الزكاة

وسمى درهم الكيل
والاولى من الكيل
والثانية من الكيل
والثالثة من الكيل
والرابعة من الكيل
والخامسة من الكيل

في العرض
العرض هو ما لا
يملكه الانسان
من الثياب والقمح
والحبوب والثمار
والحيوان اذا قصر
الزكاة

النصاب وهي اما للقيمة ولا زكاة فيها اتفاقا واما للتجارة ففيها
الزكاة اتفاقا وهي اما للادارة وسياق واما للاحتكار وهي التي
لا يترصد بها الاسواق ليربح وافرد لوجوب الزكاة فيها شرط احدها
النية واليه اشار بقوله **احتي** اي الا ان تكون **للجارية** اي ينوي
بها التجارة فقط او للتجارة فمع القيمة والغلة **احترار** اي عدم
النية كان يعاوض بها ولا نية له او تكون له نية مضادة لنية التجار
كالقيمة فقط او الغلة فقط او هما معا فانه لا زكاة في هذا
ثانيهما ان يرضى بها الاسواق اي يسهلها الي ان يجد فيها ربحا
جيدا واخذ هذا من قوله **فاذا بلغت بعد حول فاكثرت ثمنها**
او كبرت احترار من ان يملك ميراث او هبة ونحوها فانه لا زكاة
فيها الا بعد حول من يوم قبضت ثمنها **اربع** ان يبيعها بغير
واخذ من قوله **ففي ثمنها الزكاة حول واحد** احترار من ان يبيعها
بعرض فانه لا يزكي خامس **ان يكون مقامها قبل البيع حولا**
فما فوقه ويمكن اخذ هذا من قوله **فان اقامت قبل البيع حولا**
او التز ومن قوله قبل فاذا بلغت بعد حول احترار من ان يبيعها
قبل تمام الحول فلا زكاة فيها حتي يحول الحول **شرا** انتقل بملك
على **عرض الادارة** وهي التي تشتري للتجارة وتباع بالسر
الواقع ولا ينتظر بها سوق نفاق البيع ولا سوق كساد الشرا كساير
ارباب الحوانيت المذبرين للسلع فقال مستثنيا من قوله
ففي ثمنها الزكاة حول واحد **الا ان تكون مديرا لا شريكا**
بيد كعين ولا عرض بل يبيع بالسعر الحاضر ويخلفها ولا تنتظر
سوق نفاق البيع ولا سوق كساد الشرا فانك **تقو** وطاك كل عام

واعلم ان المحتكر لا يزكي الا اذا باع بنصابها
او التز ولا يزكي الا بقدر ما باع واما
المدر فانه يقوم عرضا على عام
ويزكيها بشرط ان يبيع ولو بدرهم في ذلك
الحول او في اخره وسواء ملك بيده ام لا

ويشترط فيه ان يكون نصابا للثواب وهذا
شروط اربعة هي ان يكون نصابا للثواب
ان يكون نصابا للثواب
ان يكون نصابا للثواب
ان يكون نصابا للثواب

في العرض
العرض هو ما لا
يملكه الانسان
من الثياب والقمح
والحبوب والثمار
والحيوان اذا قصر
الزكاة

عشر

عشر

لو ان ثوبه والجسمان القاصرة عن النصاب
لمفهوم له اذ غير القاصرة كذلك بل ولو كانت
كاملة النصاب مثل ان يكون له عند احد
اربعون من النصاب وحال عليها الحول
فاخرج عنها واحدة فصارت اربعون
فانه حينئذ يحلهم في مقابلة الدين
وترك العتق التي ليدوه وكلام المص
لا يقتضي ذلك امر

او ينقصه عن مقدار ما يجب فيه الزكاة وعند من العروض ما يورث
دينه فانه يقوم العروض وقت الوجوب اخر الحول ويجعل ما في الدين
بالشرطين المتقدمين ويترك العين هذا اذا وقت عروضه بدينه
فان لم يوف عروضه بدينه حسب بغية دينه فيما اي الذي
بيده من المال **فان بقي بعد ذلك** اي بعد ان يحسب بقية دينه
ما بيده ما اي شي فيه **الزكاة زكاة** مثاله ان يكون عنده ثلاثون
دينارا وعليه عشرون دينارا وعند من العروض التي تباع في
الدين وحال عليها الحول عنده ما يوفي بعشرة يبقى عشرة باقية
من الثلاثين ويعطيهما فتبقى عشرون فيزكيها ومعلوم كلامه ان
اذا لم يبق بعد ذلك نصاب انه لا يزكيه وهو كذلك مثاله ان
يكون عنده عشرون وعليه عشرون وعند من العروض ما يورث
بعشرة فتبقى عشرة يعطيهما من العشرين تبقى عشرة لا زكاة فيها
ولما بين ان الدين يسقط زكاة العين شرع يبين
انه لا يسقط زكاة ما عداه **فقال** **ولا يسقط الدين**
زكاة حب ولا تمر ولا ماشية وكذلك لا يسقط زكاة معدن
ولا كاز مثل ان يكون عنده شيء من هذه المذكورات وعليه
يسقط ما عداه فتجب عليه الزكاة ولا يسقطها والفرق بين
ذلك وبين العين ان السنة احوال باسقاط الدين في العين
واما الماشية والتمر فقد بحث عليه الصلاة والسلام والخلفاء
بعد الخراسان والسعادة فخرجوا على الناس واخذوا منهم زكاة
مواشيهم ولم يسألوا هل عليهم دين ام لا وكن ذلك لا يسقط الدين
زكاة الفطر عند اشتمالها ويسقطها عند عبد الوهاب
ثم انتقل يتكلم علي بعلق الزكاة بصاحب الدين

فقال

فقال **ولا زكاة عليه** اي علي من له مال في دين اصله
عين عند ما وعرض تجارة **حتى ينقصه** يريد بالدين الرق
ودين البيع اذا كان محتكرا مثل ان يكون عنده مال فيسلفه لرجل
او يشتري به سلعة ثم يبيعها بدين **وان اقام** اي الدين **اغوا**
عنده المدين **فانما يزكيه** ربه لعام واحد لما مضى من السنين **بعد**
قبضه اذا كان نصابا او مضافا الي عنده قد جمعه وايه الحول
فيكمل به النصاب **فكفي** ظاهر قوله انما يزكيه لعام واحد
الحول وان كان فورا من الزكاة والذي قاله ابن القاسم ان تركه فورا من الزكاة
زكي ما مضى من السنين وانما قيد بقوله في دين بقولنا اصله عين
او عرض تجارة احترازا لما اذا لم يكن كذلك بان كان من ميراث مثلا فانه
يستقبل به كما سيصرح به وقيد نادى بالبيع بما اذا كان محتكرا
احترازا لما اذا كان مديرا فان حكم دينه حكم عروضه يقوم **وكذلك**
العرض يعني عرض تجارة الاحتكاك حكمه حكم الدين اذا كان
اصله عينا فانه انما يزكي لعام واحد وان اقام الحول الاكثيرة **حتى**
يبينه وهذا مكرر مع قوله قبل فاذا بيعت ما بعد حوله الحول
انما كره ليرتب عليه قوله **واذا كان الدين او العرض من ميراث**
او هبة او صدقة ونحو ذلك **فليستقبل حولا** بما يقبض منه **ثم**
يعني من الدين او من ثمن العرض سواء تركه فورا من الزكاة ام لا
وعلي الاصاغر الزكاة في اموالهم في العين والحرق والماشية
لعموم قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة ظهير وتزكيتهم بها ولما في
الموطا عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه قال كانت عائشة
رضي الله عنها تليقني انا واخي يتيمن في حجرها فكانت تخرج
من مالنا الزكاة وفيه عن عمر رضي الله عنه اخبرني اموال اليتامى

فقال ابن القاسم
قوله انما يزكيه لعام واحد
قوله انما يزكيه لعام واحد
قوله انما يزكيه لعام واحد

هذا الحديث في الزكاة
لا تأكلها الزكاة ومثل هذا لا يفعل ولا يقال من قبيل الرأي ولا يخرج
ولي الزكاة الزكاة عنهم الا بعد ما يرفع امره للامام ومثل هذا ما غر في يوم
الزكاة في اموالهم المجانين وقوله **زكاة الفطر** روي بالرفع مبتدأ الخبر
محمد وفاي وعليهم زكاة الفطر وبالجر عطف على ما قبله **ولا زكاة**
علي عبد قين **ولا من فيه بقرية رقي** كالمدهر والمكان والمعتق
بعضه زاد في المدونة ولا على ساداتهم عنهم اما عدم وجوبها على
العبد فلقوله تعالى عبد اممولا لا يفتقر على شي واما عدم وجوبها
على السيد فلان المال بيد غيره وقال ابن عبد السلام الظاهر
مندي تعلق الزكاة بحال العبد اما عليه او على سيده لانه لا
قطعا للسيد بانتزاعه والعبد باسما مراه والاشارة في قوله
ذلك كله عائدة على جميع ما تقدم من العين والحرب والمال
زكاة الفطر **فاذا اعتق** العبد او من فيه بقرية رقي **فليأتها** اي
يتألف **حولا** اي عاما **من يومئذ** اي من يوم عتقه **بما يملك** ورواه
بما ملك **من مال** ان كان مما يشترط فيه الحول وهو العين والمال
وان كان مما لا يشترط فيه الحول وهو الحبوب والثمار وعق قبل
الطيب وجبت عليه الزكاة واما ان عتق بعد الطيب فلا زكاة
عليه **ولا زكاة على احد في عبده** **وحا وموع** العبد تارة يطلق
على الذكور والانثى وهو ما ذكره هنا وكذا قوله وعلى العبد
في الزنا خمسون جلدة ويطلق على الذكور والانثى وهو قوله قبل
هذا **ولا زكاة على عبد** **وكذا** **الزكاة على احد في قرنيه** **ووارث**
ولا فيما يتخذ للثنية من الرباع والعروض وهذا العتق
ولا زكاة الخ لا يخلو من تكرار مع قوله قبل **ولا زكاة في العروض**
بعضهم كره اشارة الحديث الصحيحين ان النبي صلى الله عليه

وسلم

هذا الحديث في الزكاة
لا تأكلها الزكاة ومثل هذا لا يفعل ولا يقال من قبيل الرأي ولا يخرج
ولي الزكاة الزكاة عنهم الا بعد ما يرفع امره للامام ومثل هذا ما غر في يوم
الزكاة في اموالهم المجانين وقوله **زكاة الفطر** روي بالرفع مبتدأ الخبر
محمد وفاي وعليهم زكاة الفطر وبالجر عطف على ما قبله **ولا زكاة**
علي عبد قين **ولا من فيه بقرية رقي** كالمدهر والمكان والمعتق
بعضه زاد في المدونة ولا على ساداتهم عنهم اما عدم وجوبها على
العبد فلقوله تعالى عبد اممولا لا يفتقر على شي واما عدم وجوبها
على السيد فلان المال بيد غيره وقال ابن عبد السلام الظاهر
مندي تعلق الزكاة بحال العبد اما عليه او على سيده لانه لا
قطعا للسيد بانتزاعه والعبد باسما مراه والاشارة في قوله
ذلك كله عائدة على جميع ما تقدم من العين والحرب والمال
زكاة الفطر **فاذا اعتق** العبد او من فيه بقرية رقي **فليأتها** اي
يتألف **حولا** اي عاما **من يومئذ** اي من يوم عتقه **بما يملك** ورواه
بما ملك **من مال** ان كان مما يشترط فيه الحول وهو العين والمال
وان كان مما لا يشترط فيه الحول وهو الحبوب والثمار وعق قبل
الطيب وجبت عليه الزكاة واما ان عتق بعد الطيب فلا زكاة
عليه **ولا زكاة على احد في عبده** **وحا وموع** العبد تارة يطلق
على الذكور والانثى وهو ما ذكره هنا وكذا قوله وعلى العبد
في الزنا خمسون جلدة ويطلق على الذكور والانثى وهو قوله قبل
هذا **ولا زكاة على عبد** **وكذا** **الزكاة على احد في قرنيه** **ووارث**
ولا فيما يتخذ للثنية من الرباع والعروض وهذا العتق
ولا زكاة الخ لا يخلو من تكرار مع قوله قبل **ولا زكاة في العروض**
بعضهم كره اشارة الحديث الصحيحين ان النبي صلى الله عليه

وسلم قال ليس علي المسلم في نفسه ولا في عبده صدقة وزاد عليه
ما يناسب عليه من الاشياء التي تقتضها وقال بعضهم كره ليرتب عليه قوله
ولا فيما يتخذ للباس للنساء ولو كان ملكا لرجل **من الخلف** يقع الحائض
وسكون اللام واحد حالي بضم الحاء وكسر اللام كشدي ولدي
ليرلايتهم وجوب الزكاة فيه من قوله وزكاة العين والحرب والمال
فريضة وظاهر كلامه ان الحائض اذا كان متخذ للكرى يجب فيه
الزكاة وظاهر المدونة علم الزكاة وشهره ابن الحاجب وقوله
ومن ورث عرضا او وهب له او رفع من ارضه زكاة فلا زكاة
عليه في شيء من ذلك حتى يباع ويستقبل به حولا من يوم يقبض
ثمنه بما يقبض منه استغنى من قوله قبل وان كان الدين او العرض
من ميراث الخ ما عدي مسيلة الزرع وما ذكره يسمى مسيلة زكاة
الفوائد والفائدة ما تجدد من المال من غير اصل كالموروث
والموهوب وظاهر قوله حتى يباع بالنقد او بالاجل وظاهر
ايضا تركه فرارا من الزكاة ام لا وقوله او رفع من ارضه زكاة خرج
مخرج الغالب فان حكمه كذا كذا اذا رفعه من غير ارضه وكذا قوله
زكاة اي الزرع خرج مخرج الغالب ايضا فان حكمه كذا كذا اذا
يزكاه ثم شرع يتكلم يتكلم على المحدث المذكور في
الترجمة فقال **ولا فيما يخرج من المعدن** بفتح الميم
وكسر الدال المحملة من عدن بفتح الدال في الماضي يعدن بكسر
في المستقبل عدونا اذا قام به ومنه جنات عدن اي اقامة وكان القياس
فيه ان كان اسم مكان الفتح **من ذهب او فضة** بيان لما يخرج الزكاة
ظاهر ولو كان ندرة بفتح النون وسكون الهمزة وهو ما يوجد من
ذهب او فضة بغير عمل او عمل يسير والمهوران في الخمس لا الزكاة

هذا الحديث في الزكاة
لا تأكلها الزكاة ومثل هذا لا يفعل ولا يقال من قبيل الرأي ولا يخرج
ولي الزكاة الزكاة عنهم الا بعد ما يرفع امره للامام ومثل هذا ما غر في يوم
الزكاة في اموالهم المجانين وقوله **زكاة الفطر** روي بالرفع مبتدأ الخبر
محمد وفاي وعليهم زكاة الفطر وبالجر عطف على ما قبله **ولا زكاة**
علي عبد قين **ولا من فيه بقرية رقي** كالمدهر والمكان والمعتق
بعضه زاد في المدونة ولا على ساداتهم عنهم اما عدم وجوبها على
العبد فلقوله تعالى عبد اممولا لا يفتقر على شي واما عدم وجوبها
على السيد فلان المال بيد غيره وقال ابن عبد السلام الظاهر
مندي تعلق الزكاة بحال العبد اما عليه او على سيده لانه لا
قطعا للسيد بانتزاعه والعبد باسما مراه والاشارة في قوله
ذلك كله عائدة على جميع ما تقدم من العين والحرب والمال
زكاة الفطر **فاذا اعتق** العبد او من فيه بقرية رقي **فليأتها** اي
يتألف **حولا** اي عاما **من يومئذ** اي من يوم عتقه **بما يملك** ورواه
بما ملك **من مال** ان كان مما يشترط فيه الحول وهو العين والمال
وان كان مما لا يشترط فيه الحول وهو الحبوب والثمار وعق قبل
الطيب وجبت عليه الزكاة واما ان عتق بعد الطيب فلا زكاة
عليه **ولا زكاة على احد في عبده** **وحا وموع** العبد تارة يطلق
على الذكور والانثى وهو ما ذكره هنا وكذا قوله وعلى العبد
في الزنا خمسون جلدة ويطلق على الذكور والانثى وهو قوله قبل
هذا **ولا زكاة على عبد** **وكذا** **الزكاة على احد في قرنيه** **ووارث**
ولا فيما يتخذ للثنية من الرباع والعروض وهذا العتق
ولا زكاة الخ لا يخلو من تكرار مع قوله قبل **ولا زكاة في العروض**
بعضهم كره اشارة الحديث الصحيحين ان النبي صلى الله عليه

هذا الحديث في الزكاة
لا تأكلها الزكاة ومثل هذا لا يفعل ولا يقال من قبيل الرأي ولا يخرج
ولي الزكاة الزكاة عنهم الا بعد ما يرفع امره للامام ومثل هذا ما غر في يوم
الزكاة في اموالهم المجانين وقوله **زكاة الفطر** روي بالرفع مبتدأ الخبر
محمد وفاي وعليهم زكاة الفطر وبالجر عطف على ما قبله **ولا زكاة**
علي عبد قين **ولا من فيه بقرية رقي** كالمدهر والمكان والمعتق
بعضه زاد في المدونة ولا على ساداتهم عنهم اما عدم وجوبها على
العبد فلقوله تعالى عبد اممولا لا يفتقر على شي واما عدم وجوبها
على السيد فلان المال بيد غيره وقال ابن عبد السلام الظاهر
مندي تعلق الزكاة بحال العبد اما عليه او على سيده لانه لا
قطعا للسيد بانتزاعه والعبد باسما مراه والاشارة في قوله
ذلك كله عائدة على جميع ما تقدم من العين والحرب والمال
زكاة الفطر **فاذا اعتق** العبد او من فيه بقرية رقي **فليأتها** اي
يتألف **حولا** اي عاما **من يومئذ** اي من يوم عتقه **بما يملك** ورواه
بما ملك **من مال** ان كان مما يشترط فيه الحول وهو العين والمال
وان كان مما لا يشترط فيه الحول وهو الحبوب والثمار وعق قبل
الطيب وجبت عليه الزكاة واما ان عتق بعد الطيب فلا زكاة
عليه **ولا زكاة على احد في عبده** **وحا وموع** العبد تارة يطلق
على الذكور والانثى وهو ما ذكره هنا وكذا قوله وعلى العبد
في الزنا خمسون جلدة ويطلق على الذكور والانثى وهو قوله قبل
هذا **ولا زكاة على عبد** **وكذا** **الزكاة على احد في قرنيه** **ووارث**
ولا فيما يتخذ للثنية من الرباع والعروض وهذا العتق
ولا زكاة الخ لا يخلو من تكرار مع قوله قبل **ولا زكاة في العروض**
بعضهم كره اشارة الحديث الصحيحين ان النبي صلى الله عليه

وهو العرف الذي يكون في كل وقت له

وظاهر كلامه ايضا تخصيص وجوب الزكاة في الذهب والفضة
كذلك قال في المدونة ولا زكاة في معادن الرصاص والنحاس
والحديد والزرنيخ وسبهمه وانما تجب الزكاة فيما يخرج من معدن
الذهب والفضة **اذا بلغ** الخارج من معدن الذهب **وزن**
عشرين دينارا او بلغ الخارج من معدن الفضة **وزن**
فضة وانظر لمثبت التامع الموثق اذا اوقية موزنة فيجب
يكون في ذلك الخارج ربع العشر لا الخمس لعدم قوله صلى الله
عليه وسلم وليس فيما دون خمس اواق صدقة **فان**
ظاهر اقتضائه على اشتراط حصول النصاب في وجوب زكاة
المعدن انه لا يشترط في وجوبها الاسلام والحريية وهو قول
عبد الملك ان العبد كالحرة والكافر كالمسلم والشركا كالواحد
وقال سحنون لا زكاة على العبد ولا على الكافر والشركا
كل واحد يرعي النصاب في حقه وهذا هو المشهور وعمل
بان المعدن يشبه بالزرع والزرع لا يزكيه عبد ولا نصراني
حتى يصير للحرة المسلم ما تجب فيه الزكاة وظاهر قوله **يوم**
اي يوم خلاصه انه لا يشترط فيه الحول وهو كذلك **ق**
الشخ ان الحول ليس بشرط ويريد بعد تصفيته على المشهور
وتظهر فائدة الخلاف اذا رفع شي من المعدن فلم يصغه الا بعد
حول من يوم خروجه فمن قال لا تجب عليه الا بعد التصفية
زكاة مرة واحدة ومن قال تجب يوم خروجه وهو ظاهر الرأى
قال يركب زكائين وكذلك اذا جئت احوالا بغير تصفية انتهى
ولكن فيما يخرج من معدن الذهب والفضة **بعث** ذلك
بعد ما يخرج منه نصاب الزكاة ربع عشرة حاله كونه متصلا به اي

المعتد كلام سحنون

في قوله
فان
الذهب
وزن
عشرين
دينارا
او بلغ
الخارج
من معدن
الفضة
وزن
فضة
انما
يخرج
من معدن
الذهب
والفضة
فانما
يخرج
من معدن
الذهب
والفضة
فانما
يخرج
من معدن
الذهب
والفضة

بالنصاب

بالنصاب المخرج **اولا وان قل** وهذا الاتصال يحتمل ان يكون في النبل
وان يكون في العمل وان يكون فيهما معا ويرجع الاول قوله **فان انقطع**
نبله اي عرقه الذي في المعدن **بيد** اي بهمله بان تبعه حتى انقضي
فاطلق اليد هنا على العمل **وانتدأ** اخر غيرة لم يخرج شيا حتى
يبلغ الخارج بعد النصاب الذي خرج **اولا ما فيه الزكاة** فان لم يبلغ
نصابا فلا زكاة ثم انتقل يشكك على اخروا ختم به الزكاة
وهي الجزية فقال **وتؤخذ الجزية من رجال اهل الذمة**
الاحرار البالغين ولا تؤخذ من نسايم ولا من صبيانهم ولا من
عبيد انما لم تؤخذ من هؤلاء الثلاثة لان الله تعالى اوجبهما على
من قاتل لان قوله تعالى قاتلوهم يستدعي مقاتلين وهم في الغالب
الرجال دون النساء والصبيان واما العبيد فانهم ماله تبع لما لهم
واخذ من كلامه اربعة شروط لاخذ الجزية الذكورية والبلوغ
والحرية والكفر ويشترط في هذا الاخير ان يكون غير قرشي وان يقر
على كفره والقرشي لا جزية عليه اجماعا لمكانته من النبي صلى الله
عليه وسلم وكذلك المرتد لا تؤخذ منه اذا لا يقر على كفره وبقي عليه
شرطان العقل والقعدة على اداها احتراز من الفقير الذي لا شيء
عنده **وتؤخذ من المجوس** جمع مجوسي منسوب الي مجوسية تحلة
وتؤخذ من نصاري القرب عبد الوهاب العرب والعجم وبنوا
تغلب وغيرهم في ذلك سوا قوله تعالى قاتلو الذين لا يؤمنون بالله
الايمة ولان الشرك قد شملهم فلا اعتبار بناسيتهم **ثم بين حقيقة**
الجزية فقال والجزية على اهل الذهب اربعة دنانير
وعلى اهل الفضة اربعة دراهم هذا في حق اهل القوة وهم
قوم من الكفار فتح بلادهم قهرا وعلية وكذا اهل الضلوع وهم قوم

انما يؤخذ من المجوس
والنصارى
والجناد
والذين
لا يؤمنون
بالله
والذين
لا يؤمنون
بالنبي
والذين
لا يؤمنون
باليوم
الآخر
والذين
لا يؤمنون
بالجنة
والذين
لا يؤمنون
بالنار
والذين
لا يؤمنون
بالعقاب
والذين
لا يؤمنون
بالسور
والذين
لا يؤمنون
بالفيل
والذين
لا يؤمنون
بالجمل
والذين
لا يؤمنون
بالشاة
والذين
لا يؤمنون
بالغنم
والذين
لا يؤمنون
بالاوتار
والذين
لا يؤمنون
بالخيل
والذين
لا يؤمنون
بالحمير
والذين
لا يؤمنون
بالانعام
والذين
لا يؤمنون
بالطير
والذين
لا يؤمنون
بالسمك
والذين
لا يؤمنون
بالبحر
والذين
لا يؤمنون
بالجبال
والذين
لا يؤمنون
بالسحاب
والذين
لا يؤمنون
بالارض
والذين
لا يؤمنون
بالسموات
والذين
لا يؤمنون
بالخلق
والذين
لا يؤمنون
بالرب

اي الى العرب
المجوسيين
الى النصارى
الى اليهود
الى المانسيين
الى الكفار

بسم الله الرحمن الرحيم

حوابلادهم حتى صالحوا علي شي يعطونه من اموالهم ان اطلق ولم يتدبر
عليهم شي معين اما ان قدر عليهم شي معين اخذ منهم قليلا كان لو كان
واذا اخذت منهم فانه **يقتف من الفقير بقدر ما يراه الامام**
واقصر عليه صاحب المختصر وقال ابن حبيب لا يؤخذ من الفقير
واستحسنه النجاشي **ويؤخذ من ثمرهم** اي من اهل الذمة
كانوا ونساء احرار او عبيد بالغين كانوا واصبيانا من **افق** بهم
الهمزة والناسكون **الي افق** اي من محل الي غير محل خزينة علي
عشر من ما يبيعونه عند ابن القاسم وقال ابن حبيب عشر ما يبيع
به كالحريين فعلي قوله ابن القاسم لو اراد والرجوخ قبل ان يبيع
او يشتري لا يجب عليهم العشر وهو ظاهر كلام الشيخ وعلي قوله
ابن حبيب يجب عليهم وسبب الخلاف هل الماخوذ منهم الحق في العشر
او الحق الوصول الي القنطرة ومنهم من كلامه انه لا يؤخذ منهم العشر
اخرجوا في بلادهم وهو كذلك ثم بالغ علي **اخذ عشر الثمن**
فقال واذا اختلفوا اي تردد وفي السنة مائة وقال الامام
ابو حنيفة والشافعي لا يؤخذ منهم في السنة الا مرة واحدة
ما فعل عمر رضي الله عنه ولتكرار الانتفاع والحكم يتكرر بسبب
وان حملوا اي اهل الذمة الطعام المراد به الخنطة والزيت **خاصة**
وقيل المراد به كلما اقتاتت به او يجري مجراه فيدخل في ذلك الحبوب
والقطن والزيوت والادهان وما في معنى ذلك **الى مكة والمدن**
خاصة اخذ منهم نصف العشر من ثمنه واختلف في علة هذه
التصنيف فقيل لكثرة الجلب اليها الشدة حاجتها اليها لذلك
وهو المعروف وقيل لفضلها **ما في قوله**
كلام الشيخ ان قري مكة والمدن ليست كما ما دا الحنابلة

الحريون هم الذين
ليس لهم كتاب
كما لا يخرج

الثاني

تكم ابو محمد في نصف العشر في اهل الذمة وهل
الحريون مثل ذلك ام لا فان نظرنا الي العلة فالعلة جارية في الجميع
ويؤخذ من ثمن الحريين العشر اي عشر ما قد سواه ظاهره
باعوا ولم يبيعوا وسوا باعوا في بلد واحد او في جميع بلاد الاسلام
وهو قول ابن القاسم وتقدم منه في اهل الذمة انه لا يؤخذ منهم
الحري يبيعوا والعشر بينهما ان اهل الحرب قد حصل لهم الامان
ما داموا في ارض الاسلام وجميع بلاد الاسلام كالبدا الواحد **واما**
اهل الذمة فانما يؤخذ منهم لانقاذهم اذ هم غير ممنوعين من بلادنا
فلما تكررت نفهم تكررا اخذ منهم وظاهر كلام الشيخ انه لا ينتص من
العشر وان رآه الامام وهو قول مالك وقال ابن القاسم يؤخذ منهم
بحسب ما يري الامام وصريح **دعهم** وزيته وكذلك لا يزداد علي
العشر شي هذا كله اذا دخلوا بامان مطلقا وما اذا اشار طوا على اكثر
من ذلك عند عقد الامان فاشار اليه بقوله **الا ان ينزلوا على اكثر**
من ذلك اي من العشر فيجوز اخذ اكثر من العشر بحسب ما اشار طوا
عليه **ج** ولا يمكنون من بيع خمرهم بالتقاضي والمشيور تحكيمهم لغيره
اذا حملوه لاهل الذمة لا الي ائمة المسلمين التي لا ذمة لهم
فيما تم ختم **الباب بما فيها عليه اول الباب**
انه يخرج به وهو قوله **وفي الزكاة وهو لغة** علي ما قال صاحب
الدين يقال لما اوضع في الارض ولما يخرج من المعدن من قطع
الذهب او الورق واصطلاحا من الجاهلية زاد في الواضحة
خاصة والكثرة يقع علي **وفن الجاهلية** ووفن الاسلام والدين بكسر
الدال المهملة بمعنى المدفون كالنجح في قوله تعالى وفنناه بنج
عظيم اي مذبح ويحتمل ان تفتح داله والمعني واحد نحو الدهر

فان كان جل غنمها الصنان اخذت منه وان كان المعز اخذت منه لا الحليم
لغالب ولا يشترط في الشاة الماخوذة ان تكون انثى واشترطه ابن
القصار وجعله بعضهم ظاهر قوله الشيخ جندعة او ثنية ولرودع
رب المال عن الخمس بغير ابد لامن الشاة الواجبة عليه اجزاء على
الصحيح لانه مواساة من جنس المال بالكثير ما وجب عليه به
وغاية اخذ الشاة **الي تسع** فالخمس فرض والرابعة وقص
وهي اقل اوقاص الابل **ك** **اختلف** في هذه الشاة هل
هي مأخوذة عن الخمس خاصة والرابعة الزائدة لاشي فيها وهي
متعلقة بالجميع وان اوقاص تنكب ايضا في ذلك قولان انتهى وقال
ولا يصح قول من قال ان ظاهر قوله الي تسع ان الاوقاص تنكب بل الشاة اوقاص
وجبت في خمس ولا شي فيها زاد عليها الي عشرة انتهى وهذا هو
الموافق لقوله بعد ولا زكاة في الاوقاص **ثم اشار الي بقية**
الاربعة فزايض الماخوذة فيها من غير جنسها بقوله **ثم في**
العشر شاتان الي اربعة عشر ثم في خمسة عشر ثلاث شيات
الي تسعة عشر فاذا كانت عشرون فاربعة شيات الي اربع وعشرين
فالوقص في كل واحد من هذه الفروض الثلاثة اربعة ايضا وهو
اقل اوقاص الابل **ثم شرع في السبعة الباقية فقال**
ثم في خمس وعشرين بنت مخاض وهي بنت سنتين ظاهره
ايضا انها اكملت سنتين والمنصوص لغير ما اوفت سنة ودخلت
في الثانية وسميت بنت مخاض لان اسمها ما خض اي حامل لان الابل
تحمل سنة وتربي **فان لم تكن بنت مخاض موجودة فيها اي في الخمس**
والعشر او كانت موجودة لكنها ليست له خالصة بل كان له
فيها شريك **فالمأخوذة حينئذ ابن ابون** وهو ما اكملت سنتين

ودخل

ودخل في الثالثة وقوله **ذكر** تأكيد فان عدم ما اي بنت مخاض وابن
ابون كلفه الساعي بنت مخاض وغاية اخذه بنت مخاض وابن
ابون **الي خمس وثلاثين** فالوقص في هذه عشرة **ثم في ست**
وثلاثين منها **بنت لبون وهي بنت ثلاث سنين** ليس هو
عليه ظاهره بل مراده ما اوفت سنتين ودخلت في الثالثة وسميت
بذلك لان اسمها اذا تلبن وغاية اخذها **الي خمس واربعين** فالوقص
تسعة **ثم في ست واربعين حقة بكسر الحاء المهملة وهي التي**
يصلح علي ظهرها الحمل ويطرقها القمل اي استحقت ان تتركب
ويحمل عليها القمل والحمل بكسر الحاء الاسم وبفتحها المصدر قال
تعالى ولمن جابه حمل بغير **وهي** اي الحقة **بنت اربع سنين**
مراده ما اكملت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وغاية اخذها
الي ستين فالوقص في هذه اربعة عشر **ثم بعد ذلك في احدى**
وستين جند **وهي بنت خمس سنين** مراده ايضا ما اكملت
اربعا ودخلت في الخامسة سميت بذلك لانها تحنح سنينها اي
تسقط وهي اخر اسنان ما يؤخذ في الزكاة من الابل وغاية اخذها
الي خمس وستين فالوقص اربعة عشر ايضا **ثم في ستين**
ابنت لبون الي تسعين فالوقص اربعة عشر ايضا **ثم في احدى وتسعين**
حقتان الي عشرين ومائة فالوقص تسعة وعشرون **فلكل واحد من**
هذا كله ان اوقاص الابل خمس مرات **فما زاد علي ذلك اي علي المائة**
وعشرين فالواجب **في كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون**
ثم شئ بالكلام علي زكاة البقر وينص الي ثلاثين
واربعين وما زاد وقد اشار الي الاول وما ينكب به بقوله
ولا زكاة في البقر اقل من ثلاثين بقرة فاذا بلغتها اي الثلاثين

ففيها تتبع مشاة فوقية ثم موحدة ثم مشاة من تحت ثم عين مبدلة
 سمي بذلك لانه يتبع امه وقيل يتبع قرناه اذ فيه وتساويهما
عجل جندع ظاهره اشتراك الذكر وهو المشهور وما ذكره في سنة من
 انه ما قد اوفي سنتين هو الصحيح عند اهل اللغة وقال عبد
 الوهاب هو ما اوفي سنة ودخل في الثانية ثم كذلك يستمر اخذ
 التسبع حتى يبلغ البقر عند المكي **اربعين** بقرة فاذا بلغت اي
 الاربعين حينئذ ينقطع تركيتها بالتبع ويكون فيها **مستنة**
 بضم الميم وكسر السين المهملة ثم بالنونية المشددة فعلي هذا الغاية
 غير داخل في المغيا وقوله **ولا تؤخذ الا انتي** زيادة بيان فان
 فقدت المستنة من البقر اجر ربها على الاتيان بها الا ان يعطى افضل
 منها وهي اي المستنة **بفت اربع سنين** ظاهره انهما ما اوقت
 اربع سنين وهو قول ابن حبيب وعبد الوهاب ومنهم من اول
 كلامه بان مراده ما اوقت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وهو قول
 ابن حبيب ايضا وابن شعيان واقترع عليه صاحب المختصر
 ومعنى قوله **وهي ثنية** زالت ثناياها والنصاب الثالث وما
 يركي به اشار اليه بقوله **فاذا زاد اي** على الاربعين بقرة **الواجب**
في كل اربعين بقرة **مستنة** وفي كل **ثلاثين** بقرة **تبسج ع** يريد
 فيما يمكن ذلك فيه فان زادت خمسة على الاربعين فلا شيء فيها
 وقال ابن حبيب فيها ثمن مستنة وان بلغت خمسين فلا شيء
 في العشرة عندها وقال ابو حنيفة فيها مستنة وربيع مستنة فان
 بلغت ستين ففيها تبسجان وان بلغت سبعين ففيها تبسج
 ومستنة فان بلغت ثمانين ففيها مستنان فعلي هذا يجري قوله
 فاذا زاد الخ ثم قلت **بالكلام على زكاة الغنم** وفروضها اربعة

وقد اشار

وقد اشار الي اولاها وما تركي به بقوله **ولا زكاة في الغنم حتى تبلغ**
 اي تكمل اربعين شاة فاذا بلغت اي مكملت اربعين شاة **الواجب**
فيها حينئذ شاة جذعة او ثنية وقد تقدم بيانها في زكاة
 نصاب الابل ويستمر اخذ الشاة **اي عشرين ومائة** فالوقص
 ثمانون **شاة** اشار الي الفريضة الثانية وغايتها وما تركي به فقال
فاذا بلغت اي مكملت الغنم عند المكي **اخذ عشرين ومائة**
 اي مائة شاة **الواجب فيها حينئذ شاتان** يستمر ذلك **الي**
ما في شاة فالوقص تسعة وسبعون **شاة** اشار الي الفريضة
 الثالثة وغايتها وما تركي به فقال **فاذا زادت اي** المائتين
واحدة فاكثر **الواجب فيها ثلاث شيات** **اي ثلاث مائة** والوقص
 فيها تسعة وتسعون **شاة** اشار الي الفريضة الرابعة بقوله **فاذا**
زادت عدد الغنم على الثلاث مائة من المائتين **الواجب**
في كل مائة شاة قال في الجلاب فما زاد بعد ذلك يعني بعد الثلاث مائة
 ففي كل مائة شاة وفي كل ثلاث مائة وتسعة وتسعين ثلاث شيات
 وفي المربع مائة اربع شيات وفي الخمس مائة خمس شيات ثم كذلك
 العبرة فيما بعد ذلك من المائتين من اذهب الجمهور منهم مالك
 وابو حنيفة والشافعي وقال الشعبي والحسن كذا في **ك**
وفي ع بدل الحسن النخعي مبد المائة اذا زادت واحدة ففيها
 اربع شيات **ك** نقلا عن بعضهم وما قالاه غير صحيح للخبر الذي
 روي فيه وثية فان زاد على ذلك يعني على الثلاث مائة ففي كل
 مائة شاة وليس فيها شيء حتى تبلغ المائة وهذا نص منه
 صلى الله عليه وسلم انتهى **ولما فرغ من بيان حكم**
فروض الماشية الثلاث شرع يبين حكم ما بين

فقد مر من الماشية العوالم ان يقول عند ذلك
 اخذ الرابعة من الغنم

المقربين فقال **ولا زكاة في الاوقاص** جمع وقص بتسكين القاف
عند الجمهور علي ما قال سند وقال **ق** وقص بفتح القاف
ومن رواه بالسكون فهو خطأ **وهو لغة** بين وقص لعن الذي هو
القصر لقصوره عن النصاب واصطلاحا ما بين **الغريبتين من كل**
الانعام في كلامه مشاحجة لفظية تعرف بادي تأمل وما ذكره
احد قولين مشهورين والمشهور الاخر فيه الزكاة وتظهر مشقة
الخلافا في الخلطة مثل ان يكون لواحد خمسة من الابل والاخر
تسعة فيخلطان فعلي القول بعدم زكاة الاوقاص يكون علي
صاحب الخمسة شاة وعلي صاحب التسعة شاة وعلي
القول بزكاة ان يكون عليهما شاتان يقسمان علي اربعة عشر
جزا علي صاحب التسعة تسعة اجزا وعلي صاحب الخمسة خمسة
اجزا **فقطيب** اورد علي ما قال الشيخ قوله بعد وكل
خليفة فانها يترادف بالسوية لان ظاهره ان الاوقاص تركي
اجيب بان قوله لا زكاة في الاوقاص يعني علي الانفراد وما
ذكره بعد علي الاجتماع **ويجوز الضمان** بالهمزة وعدمها واحدة
ضامين ويقال في الجمع ايضا ضامين بفتح الصاد وكسرهما
والا فتضامنة وجمعها ضواين وهي ذات الصوف **والعز**
وهي ذات الشعر **في الزكاة** اجماعا علي ما نقل بعضهم وعلي
المشهور علي ما نقل بعضهم لان اسم الجنس جمعها في قوله
عليه الصلاة والسلام ففي كل اربعين من الغنم شاة **وكذلك**
يجمع في الزكاة **الجواميس والبقر** اتفاقا لان اسم الجنس جمعها
في قوله عليه الصلاة والسلام ففي كل ثلاثين من البقر تبع
وكذلك يجمع في الزكاة اتفاقا **البحر** وهي ابل خراسان ضخمه

مايلة
في نظيره وسهله

مايلة الي القصر لها سنامان **والعرب** وهي ابل العرب المعروفة ان
لنظ الابل صياق عليهما في قوله عليه الصلاة والسلام في كل خمس اي
من الابل شاة **فقطيب** لم يبين الشيخ صفة الاخذ حاله
الجمع فنقول ان وجبت واحدة وتساوي النوعان كعشرين ضاينة
ومثلها معز خي الساعي في اخذ واحدة من الضان او المعز
وان لم يتساوي كعشرين ضاينة وثلاثين معزا والعكس اخذ
شاة من الاكثر علي المشهور ونظريته الاقسام وهي ما اذا وجبت
اثنتان فاكثري الاصل ثم انتقل يتكلم علي الخلطة وهو جعل
مالين لاثنين مثلا ما لا واحد ابعد حصول النصاب في مال كل
واحد منهما فقال **وكل خليفة يترادف بالسوية** علي عدد
الماشية فالذي توجه الخلطة المجمع فيها الشروط الاتية ان
يكون الماخوذ من المال **الدين** كما اخذ من المالك الواحد في القدر
والسن والصنف مثال الاول ثلاثة لكل واحد اربعون من الغنم
فان الواجب عليهم شاة واحدة علي كل واحد ثلثتها ومثال
الثاني اثنتان لكل واحد سنة وثلثا لكون من الابل فان الواجب
عليهما جذعة علي كل واحد نصفها ومثال الثالث اثنتان
لواحد ثمانون من الضان والاخر اربعون من المعز فان الواجب
شاة من الضان علي صاحب الثمانين ثلثاها وعلي الاخر الثلث
ففايدة الخلطة التخفيف وقد تعيد التشكيل وقد لا تعيد هما
وامثلة ذلك في الاصل ويشترط في كون المالكين كما لالك الواحد
شروط منها ان يكون واحد نصاب فاكثر حال حوله والي اشتراط
النصاب اشار بقوله **ولا زكاة علي من لم يبلغ حصته عند الزكاة**
لعموم قوله عليه الصلاة والسلام ليس فيما دون خمس ذن صدقة

١٩٠

Copyrighted material

ومنها ان يكونا مخاطبين بالزكاة احتراز من ان يكونا عبيدين او كافرين
واحدهما فان كان احدهما مخاطبا زكي زكاة المنفرد ومنها ان يتحد
المخل والرعي والمراح والرعي والدلو والمبيت ولا يشترط عند ابن
القاسم اجتماع هذه الشروط كلها بل يكفي اكثرها ومنها ان تكون
خلطتهما لا يرتقا احتراز من ان يجتمعا فوار من الزكاة والي هذا
اشار اليه بقوله **ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق**
خشية الزيادة في **الميدقة** ولو قدم هذا على قوله وكل خيطين
الحال كان اولي لانه وقع في الحديث مرتباً كذلك **وذلك** اي النهي عن
التفريق والجمع المذكورين نهى تحريم علي المشهور **افتراق** الحول
ابن القاسم في الكتاب ان كان ذلك اي الاختلاط قبل الحول بشهرين
او اقل فم خلطوا وانما يفرق انهم خلطوا في اقل من شهرين مالم يتقارب
الحول وتربا فيه الا ان يكونا خيطين فوار من الزكاة ابن شماس
هذا كله ان كانا ما وجد عليه من اجتماع او افتراق منقضا من
الزكاة فان لم يكن منقضا فلا يثبتان عليه بل يركي المال على
ما يوجد عليه والي هذا اشار الشيخ بقوله **فاذا كان** اي التفريق
او الاجتماع عند قرب الاجل **ينقص** اداؤها بافتراقها او
باجتماعها اخذ اي ما كان عليه قبل ذلك الافتراق والاجتماع
مبطل التفريق خوف الزيادة في الصدقة رجلا لكل واحد
مائة شاة وشاة فيعترقان اخر الحول ليجب عليهما شاتان
وكان الواجب عليهما ثلاثا ومبطل الجمع لذلك ثلاثة
رجال لكل واحد منهم اربعون فيجمعون في اخر الحول ليجب
عليهم شاة واحدة وقد كان الواجب عليهم ثلاث شاة **فقد**
مشرع يبين ما لا يؤخذ في الزكاة من الانعام فقال

لا تؤخذ

توكلوا على الله
ولا تأكلوا أموالكم
بينكم
ولا تأكلوا أموالكم
بينكم
ولا تأكلوا أموالكم
بينكم
ولا تأكلوا أموالكم
بينكم

ولا تؤخذ في الصدقة **السخلة** وهي الصغيرة من الغنم سواء
كانت ضائنا او معزا ذكر انا في ذلك **تقدم** على ربه
الغنم كان في الاصل يصاب ام لا لقول عمر المتقدم وكذلك لا تؤخذ
العجايل في صدقة البقر جمع عجل وهو ما كان دون السن الواحدة
الذي هو التبيع وكذلك لا تؤخذ **الفصلان** في صدقة **الابل**
جمع فصيل وهو ما دون بنت مخاض ومع كون العجايل
والفصلان لا تؤخذ في الصدقة **تقدم** عليهم اي على اربابها
لتؤخذ زكاتها وكذلك لا يؤخذ في الصدقة **يتيسر** وهو العجز
الصغير وقيل ذكره مطلقا لانه ثابت كذلك لا تؤخذ في الصدقة
الحريمة وهي الكبيكة المزيلة كذلك لا يؤخذ في الصدقة
الماخض وهي الحامل التي ضربها المطلق قاله **كذلك** وقال
الماخض الحامل سواء كانت في اول الحمل واخره وانما تؤخذ منها
من خيار اموال الناس وكذلك لا يؤخذ في الصدقة **مخل**
الغنم وهو الذي اعد للطرق ضائنا كان او معزا لانه من خيار اموال
الناس وكذلك لا يؤخذ في الصدقة **شاة الغنم** وهي المعدة للتسمين
للاكل لا للنسل ذكر انا في ذلك لانها من خيار اموال الناس وكذلك لا
يؤخذ في الصدقة **التي تربت ولدها** وهي التي تباقي الراوي بالموحدة
المشردة مقصورة ولو قدم قوله **ولا** اي لا يؤخذ في الصدقة **خيار**
اموال الناس يريد ولا شرارها **شاة** عقيبها بالتساييل المتقدمة
لكان اولي لانه ضابط لها وحاص **له** انه لا يؤخذ شرارها لتعلق
حق المساكين ولا خيارها لتعلق حق ارباب الاموال فان اعطي واحدة
من الخيار طيبة ما تقسم جاز ذلك وان اعطي من الشرار فلا يجزي وان
كانت كلها خيارا او شرارا كلف الوسط على المشهور فان امتنع اجره على ذلك

١٤١

وجميع ما ذكره ورده به الأحاديث الصحيحة **ولا يؤخذ في ذلك** أي
الصدقة **عرض** أي عين بدل ما وجب عليه من حب أو تمرا أو شاة
فإن أجرة المصدق بتخفيف الصاد وكسر الدال وهو الساعي علي
أخذ الثمن في الأنعام وغيرها كالحبوب والمعدن والركاز **أجره** مفهوم
الشرط لو فعل ذلك اختيارا لم يجزه وهو كذا لك علي المشهور في ما علي
ما في ابن الحاجب ابن عبد السلام وظاهر المدونة وغيرها أنه من
باب شراء الصدقة والمشهور فيه أنه مكروه ولا يحرم وبأجملة أنه إضطرار
في ذلك ابن القاسم فقال مرة يجزي سوا كان ذلك طوعا أو كرها ذكره
في العتبية وشرط في كتاب ابن المواند الأكره وقال مرة أن كانا يصنعون
في مواضع ما وفرق مرة بين أن يخرج عن الحب عينا فيجزيه وبين أن
يخرج عن العين حبا فلا يجزيه انتهى وقال **د** اختلف المذهب
في إخراج الذهب عن العتبية وعكسه والمشهور الجواز مطلقا
لأنها دها في الحكم فاما إخراج العرض عن العين فالمشهور أنه لا يجزي
واما عكسه فيكره وقوله **إن شاء الله** إشارة إلى قوة الخلاف وقوله
ولا يسقط الدين زكاة حب ولا تمر ولا ماشية تقدم في الباب
الذي قبله ولم يظهر تكراره معني **فتى** مشتمل على مسائل
مهمة الأولى أن يخرج ما بهنية الزكاة فإن أخرجها بفليزية لم تجز إلا
أن يكون مكرها **الثانية** أن لا ينقل ما من الموضع الذي وجبت
فيه إلا أن لا يكون فيه من لا يعطيه ماله فينقل ما إلى أقرب الموضع إليه
الثالثة أن يخرجها في وقت وجوبها فإن أخرها عنه أجزأه
وأترك محرم **الرابعة** أن يصرفها في مصارفها الثمانية
الذين ذكرهم الله تعالى في قوله **إنما الصدقات للفقراء** إلى آخر الآية
ثم اتفقوا على زكاة الفطر فقالوا

بيان

هذا الحديث يدل على أن الصدقة عرض أي عين بدل ما وجب عليه من حب أو تمر أو شاة

هذا الحديث يدل على أن الصدقة عرض أي عين بدل ما وجب عليه من حب أو تمر أو شاة

هذا الحديث يدل على أن الصدقة عرض أي عين بدل ما وجب عليه من حب أو تمر أو شاة

بيان حكم **زكاة الفطر** ويقال للمخرج فطرة بكسر الهمزة لا غير لأنها من الفطرة
التي هي الخلقة أي زكاة الخلقة وفي بيان من تؤدى عنه والموقي وبيان
جنسها وصفها وقد شرعها شرعت فطرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة
للمساكين وبدأ بحكمها فقال **زكاة الفطر سنة** أي مقرونة
بالسنة **واجبة** أي مؤكدة ما ذكرنا سنة مؤكدة نقل **ك** عن بعض
شيوخه أنه المشهور قال ولم أره لغيره والظاهر من المذهب الوجوب
وشرح ابن الحاجب بمشهوريته واختلف في معني قوله **فرضا**
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل معناه قدرها وقيل معناه
أوجبها وعليه مشي صاحب المختصر وقوله **علي كل كبير وصغير ذكرا**
أو أنثى حرا أو عبدا متعلق بسنة وقوله **من المسلمين** بيان لكل كبير
وما بعده واعترض **ع** قوله أو عبدا بأن ظاهره وجوبها علي العبد
ولم يقل به مالك ثم أجاب **ب** أن علي بمعنى عن وأوفي كلامه للتبويب
لالتفصيل وإنما يتعلق سنيتهما أو وجوبها علي المشهور من فضل عندك
قوت يومه مع صاع أن كان وحده أو قوته وقوت عياله مع صاع أن كان
له عيال فإن لم يقدر علي صاع بل علي بعضه أخرجهم وإن لم يكن عنده
صاع ولا جرة وهو محتاج ووجد من يسلفه تسلف وأخرج والصدقة
التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم **صاع** بالرفع خبر
مستند محذوف تقديره قدرها صاع وفي رواية صاعا بالنصب
مفعول فرض والصلح المفروض مخرج **عن كل نفس بصاع النبي**
صلي الله عليه وسلم وهو أربعة أمداد بمد صلى الله عليه وسلم
والصدقة المفروضة إنما تؤدى من جل أي غالب عيش أهل ذلك
البلد التي المزكي منها سواء كان قوتهم مثل قوته أو أدنى أو أعلى فإن كان
قوته أعلى من قوتهم وأخرج منه أجزاء وإن كان دون قوتهم وأخرج منه فان

هذا الحديث يدل على أن الصدقة عرض أي عين بدل ما وجب عليه من حب أو تمر أو شاة

هذا الحديث يدل على أن الصدقة عرض أي عين بدل ما وجب عليه من حب أو تمر أو شاة

تسلف من الإخراج إذا كان
وذلك الحذر والصاع أم
عنده خبز صاع أم

قوله بالخاضرة الناس
المبالغة فيقول ولم

ضعيف بالمقدور وكان ما
كل من كان على الناحية
التي لا تملكها الناحية

فعل ذلك لفقرا وعبادة كاهل الهادية فان عاتق اكل الشعر بالخاضرة
عليهم وفقرهم اجزاء على احد القولين وهو ظاهر المختصر وان فعل ذلك
شما فظاهر كلام ابن الحاجب ان ذلك لا يجزيه اتفاقا غير فسر الجدل الذي
تودي منه بقوله من يروي الحنطة او شعير او سلت بضم المهملة
تقدم انه ضرب من الشعر ليس له قشر كالحنطة او تمر او اقط بفتح
الهمزة وكسر القاف ويجوز ان يكونا مع فتح الهمزة وكسرها وهولبن
يايس غير مزوج الزبد او زبيب او دخن بدل مهملة مضمة
او ذرق بضم الذال المهملة وفتح الراء المخففة حب معروف او اتر
بضم الهمزة على احد لغاته معروف واذا اخرج من هذه الأنواع
التسعة لا يجزيه على المشهور وخراد ابن حبيب عاشر اشار اليه بقوله
وقيل ان كان العلس بفتح العين واللام المخففة وبالسین المهملة
توت يوم اخرجت الزكاة منه وهو اي العلس حب صغير يقرن
من خلقة البر ولما بين المخرج هذه زكاة الفطر شرع يبين من يلزمه
اخراجها عنه فقال **ويخرج عن العبد سيده** ليس على اطلاقه
بل فيه تفصيل وهو ان كان العبد مسلما للفقهاء او للفقهاء اخرج منه
وكذا ان كان ابقا مرقا ما غير المرجوا فلا يخرج عنه والمعتق بعضه
يخرج السيد عن حصته ويسقط عن العبد الجزء المعتق منه والعبد
المشرك يخرج عنه كل بقدر ما يملك منه **وكذلك ولد المسلم الصبي**
الذي لا مال له يخرج عنه والده مع موهمة ان الكبير لا يخرج عنه
وليس على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو ان كان ذكرا او بلغ صحبا
لا يخرج عنه وان بلغ زمينا اخرج عنه والاني يخرج عنها وان بلغت
حقي تتزوج ومفهومه لا مال له انه لو كان له مال لا يخرج عنه وهو
كذلك وقيدنا الولد بالمسلم احراز من الكافر فانه لا يخرج عنه

والراجح
في قوله سيده

فلاقتصر

ولو اقتصر على قوله **ويخرج الرجل** يعني وغيره **زكاة الفطر عن كل مسلم**
تلقاه تفقته بقراءة اوراق او تكاج اغني عما قبله **وكذلك يخرج**
زكاة الفطر عن مكاتبه على المشهور **وان كان لا ينفق عليه لانه بعد**
له بقاى بعد عجزه ويستحب اخراجهما اي زكاة الفطر اذا طلع الفجر
من يوم الفطر لما في مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يامر بزكاة
الفطر ان تودي قبل خروج الناس الى المصلي وتعرض لوقت الاستحباب
ولم تعرض لوقت الوجوب وفيه قولان مشهوران احدهما انها
تجب بغروب الشمس من ايام رمضان والآخر بطلوع فجر يوم العيد
وتظهر شجرة الخلف فيمن ولد او مات او اسلم ونحو ذلك ويجوز اخراجهما
قبل يوم الفطر يوم او يومين ولا تسقط بغيره منها لانها حق للمساكين
ترتب في ذمته ولا ياتى ما دام يوم الفطر باق فان اخرها مع القدر
على اخر لهما اثم وقد فح نحو مسلم مسكين او فقير فلا تدفع له بل
كان فيه شايبة حرمة ولا كافر ولا غني **ويستحب الفطر فيه قبل الفجر**
الي المصلي اي في يوم الفطر على اي شيء لكن الافضل ان يكون على قدر
وتلها مع من فعله عليه الصلاة والسلام ذلك وليس ذلك
اي استحباب الفطر قبل الفجر الي المصلي في عيد الاضحي بل
المستحب فيه الامساك حتي يرجع فياكل من اتميته لفعله عليه
الصلاة والسلام ذلك وقوله **ويستحب في العيد ان يمضي**
من طريق ويرجع في اخري تكرار مع ما تقدم له في صلاة العيد من
ولما انما الكلام على اربعة اعتبارات كان من اركان الاسلام
الخمس الشهادةتين والعتلة والصوم والزكاة شريكتهم على خامسها
وهو الحج فقال **باب بيان حكم الحج** بفتح الحاء
وكسرها **بيان العمرة** وصفة ما وما يتعلق بها وكل ما مني لغوي

الحج المندرج
في باب

واصطلاحه اما الحج لغة فهو القصد وقيل بقيد التكرار من قولك حج فلان
فلانا اذا كررنا ربه واصطلاحا فهو القصد الى التوجه الى بيت الله
الحرام بالاعمال المشروعة فريضة وسنة واما العمرة لغة فهي الزيارة
واصطلاحا فهي الزيارة المخصوصة لافعال مخصوصة وبها يحكم الحج
فقال **وج حج بيت الله الحرام الذي ببكة** بالبالغة في مكة **فريضة**
بشروط خمسة احدها اشار الى بقوله **علي كل من استطاع الى ذلك**
اي الى بيت الله الحرام **سبيلا** والى الثاني اشار بقوله **من المسلمين**
ظاهره ان الاسلام شرط وجوب وهو الذي مشي عليه ابن الحاجب
والذي مشي عليه صاحب المختصر انه شرط صحة **فعل** الاول الكفر
مانع من وجوبه وعللي الثاني مانع من صحته والى الثالث اشار
بقوله **لا احرار** لا خلاف في كون الحرية شرط وجوب فالعبد القن
ومن فيه بقية رق لا يجب عليه لانه صلي الله عليه وسلم حج باراه
ولم يحج بام ولده والى الرابع اشار بقوله **البالغين** ولا يختص بشرط
البلوغ بالحج بل هو شرط في سائر العبادات والخامس لم يصرح به
الشيخ وهو العقل وهو ما قبله شرط وجوب فلو حج غير المكلف
او العبد مع حجه ولا تسقط عنه حجة الاسلام وفي وجوبه على القن
فولان مشهور ان دل على فرضيته الكتاب والسنة والاجماع قال
الله تعالى **ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا**
ووضع عنه صلي الله عليه وسلم انه قال ايها الناس ان الله قد
فرض عليكم الحج فحجوا الحديث والاجماع حكاها غير واحد من محدثي
او شكك فيه فهو كافر يستتاب فان لم يتب قتل ومن اقر بوجوبه
وامتنع من فعله ترك كما قال الشيخ في احكام الدماء من ترك الحج
فان الله حسبه اي لا يتعرض له وليس من شروط وجوب الحج على المرأة

وجود الزوج

في تفسيره ان كونه من شرطه ان يكون بالغ عاقل حرا مسلما

فان كان من شرطه ان يكون مسلما فليس من شروط وجوب الحج على المرأة

في قوله وج حج بيت الله الحرام الذي ببكة بالبالغة في مكة فريضة
فان كان من شرطه ان يكون مسلما فليس من شروط وجوب الحج على المرأة

وجود الزوج او المجر قبل تخرجه اذا وجد من رفقته مأمونة سوا كانت
شابة او عجوزا والرفقة المأمونة الرجال الصالحون وقيل حتى يكون
بعضهم نساوا فاما يجب الحج علي من اجتمعت فيه الشروط **مرة واحدة**
في عمره اجماعا وما حكى انه يجب في كل خمسة اعوام مما لا يلتفت اليه
والسبيل المذكور عن مجموع اربعة اشيا احدها **الطريق السهلة**
اي للمأمونة فان خاف علي نفسه سقط عنه اتفاقا وان خاف علي
بعض ماله وكان يخف به سقط وان لم يخف به فتولان **وثانيهما**
الزاد المبلغ اي الوصول الى مكة ظاهره انه لا يعتبر الا ما يوصله فقط
وهو نص الشيخ وقيل به بقوله الا ان يعلم انه ان بقي هناك ضاع
وخشي علي نفسه في رعي ما يبلغه ويرجع به الى اقرب الموضع
ما يمكنه ان يتمتع فيه واعتمده صاحب المختصر ويبيع في زاده
داره وغير ذلك وان كان يترك ولده وزوجه لامل لهم الا ان
يخشي عليهم الضياع فلا يلزمه **والثالث القوة على الوصول الى**
مكة اما الاجلا اي ما شيا **واما الكبار** فالاعمال اذا وجد من يقوده ولم
يحصل له مشقة فادحة فانه يجب عليه ومثله الشيخ الكبير فان
حصل له مشقة غير معتادة سقط عنه **والرابع** اشار اليه
بقوله **مع صحته البدن** فالمرضى لا يجب عليه وان كان يجد ما يركب
فان لم ان الحج فريض وسنة وفضائل وقديين الشيخ
بعضهما في باب جمل ولم يبينها هنا وانما ذكر صفة الحج على الترتيب
الواقع المشتملة عليهما ونحن ننبه عليهما ان شاء الله تعالى فنقول
من الفرائض الاحرام وسياتي بيان حقيقته **وله ميقاتان** زاتي
ومكاني والاول لم يذكره الشيخ وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة
بتمامه علي المشهور وان احرمت قبل شوال لم يكره وانفقد احرامه علي المشهور

قوله اذا وجد من رفقته مأمونة سوا كانت شابة او عجوزا
فان كان من شرطه ان يكون مسلما فليس من شروط وجوب الحج على المرأة

Copy

والثاني شرع في بيانه فقال **وانما يومران يجزمن من الميقات** فان احرم قبله كرهه والمستحب ان يجزمن من اوله وهو يتنوع باختلاف حال المحرم فانه اما ان يكون ملكيا او افاقيا والمكي لم يكره الشيخ وهو المقيم بها سواء كان من اهلها ام لا فميقاته للحج مكة وليس يجب له ان يجزمن من داخل المسجد وميقاته للعمرة وللقران الحبل لان كل احرام لا بد فيه من الجمع بين الحبل والحرم لعملة عليه الصلاة والسلام **والافاق** في يتنوع ميقاته الى خمسة انواع باختلاف افعه فاما **ميقات اهل الشام** بالهجرة والقصر على الافصح واهل مصر واهل المغرب فهو **الحجفة** بضم الجيم والحا الممثلة ودي قرية على نحو سبع مراحل من المدينة الشريفة او ثلاثة وعوها من مكة فان مروا اي اهل هذه الافق الثلاثة **بالمدينة** الشريفة **فالافضل لهم ان يجزموا من ميقات اهلها** وهو من **ذات الحليفة** بضم الحاء الممثلة ويفتح اللام وبالفا اسم ما في الاصل بينه وبين المدينة الشريفة سنة اميال وهو بعد المواقيت من مكة بينهما نحو عشر مراحل واما **ميقات اهل العراق** زاد في الجلاب وقارس وخراسان **فذاة عرق** بكسر العين الممثلة موضع بالبادية قيل هو على مرحلتين من مكة واما ميقات **اهل اليمن** فيلزم بفتح المشاة تحت واللامين بينهما ميم ساكنة وهو جبل من جبال اليمن على مرحلتين من مكة واما ميقات **اهل نجد** فمن قرن بفتح القاف وسكون الراء وهو جبل صغير ينقطع عن الجبال تلقا مكة على مرحلتين منها وقيل هو اقرب المواقيت ومن مر من هولا المذكورين وهم اهل العراق واليمن ونجد **بالمدينة الشريفة فواجب عليهم ان يجزموا من ذوات الحليفة** ان لا يتعداه من مر منهم بالمدينة الى ميقاته بعد فيجزم منه بخلاف من مر من اهل الشام ومصر والمغرب

بالمدينة

بالمدينة لم يجب عليه ان يجزمن من ذوات الحليفة اذ يتعداه الى ميقاته له بعد فيجزم منه وانما خالف الافضل فقط ولو لا ذلك لوجب عليه الدم لمجاورة ذوات الحليفة وهذه اكله فيمن كان خارجا عن هذه المواقيت واما من كان بينهما فميقاته من بيته ومن حج في البحر من اهل مصر وشبههم فليجزم اذا حاذي الحجفة ثم تشرع **بالحج** **الصفة فقال** **ويجزم الحاج او المعتمر باقر بلسر الهرة** وسكون المثلثة وفتحها **مسلة فريضة** او نافذة يقول ليبيك اللهم **ليبيك** اي اجابة بعد اجابة وقيل اخلاص لك **لا شريك لك ليبيك** ان الحمد بطبع المؤمن وكسرها واختاره الجمهور **والنية** بالنصب على الاشهر **والمثلث** اختار بعضهم الوقف عليه والابتداء بقوله **لا شريك لك** وينوي ما اراد من حج او عمره اشتمل كلامه هذا على ركبن من كان الحج والعمرة وهو الاحرام وبيان حقيقته وعلى سنتين ومستحب اما حقيقته فقال ع ظاهر كلامه على قول ابن حبيب القائل بان الاحرام انما ينقصد بالنية والقول وفي مناسك خليل حقيقة المقام وقيل على جبل اي الناس ان الله بيتا فليجزموا من ههنا او فعل متعلق به كالتوجه على الطريق وقال ايضا والمشهور انه لا ينقصد الاحرام بمجرد النية وليست التلبية شرطا في صحة الاحرام خلافا لابن حبيب في جعلها كالتلبية الاحرام في الصلاة وقال عبد الوهاب وعياض وسند وغيرهم ينقصد بالنية وحدها **واما السنن** فاحداهما الاحرام اثر صلاة صرح بذلك في باب جل وظهر كلامه هنا استواء الاحرام عقب الفرض والنفل وهو كذلك في تحصيل السنة وفي تحصيل الفضيلة على قوله وهو خلاف المشهور فان المشهور كون الاحرام عقب صلاة مطلقا سنة وكونه

سبب التسمية ان ابراهيم عليه السلام لما امر الله ببناء البيت فشاء فلما اتته امره ان ينادي في الناس بالحج فقال يا رب وادين يبلغ صوته فقال علي بالنداء علينا السلام فقبل اي قبيل فنادي المقام وقيل على جبل اي الناس ان الله بيتا فليجزموا من ههنا او فعل متعلق به كالتوجه على الطريق وقال ايضا والمشهور انه لا ينقصد الاحرام بمجرد النية وليست التلبية شرطا في صحة الاحرام خلافا لابن حبيب في جعلها كالتلبية الاحرام في الصلاة وقال عبد الوهاب وعياض وسند وغيرهم ينقصد بالنية وحدها

عقب نافذة مستحب وسبب الاختلاف في احرامه عليه الصلاة والسلام
هل كان عقب فريضة او نافذة قال في الجلاب ومن احرم في غير وقت
فليؤخره حتى يدخل وقت الصلاة الا ان يخاف فواتا فيجوز بغير
صلاة ومن احرم بغير صلاة من غير ضرورة فلا شيء عليه **والسنة**
الثانية التلبية والمستحب الاقتصار على التلبية المذكورة لا
تلبية عليه الصلاة والسلام **ويوم** مريد الحج او العمرة ولو
حائضا ونفسا على جملة السنية كما مرح به في باب **هل ان يقتل**
عند ارادة الاجرام قبل ان يجزى لما في الترمذي انه عليه الصلاة
والسلام تجرد للاحرام واغتسل وكذلك استحبابه ويشترط في هذا
الفصل ان يكون متصلا بالاحرام لانه يشبه غسل الجمعة وادام
يحد ما فلا يقيم كفصل الجمعة وليس في تركه عمد او نسيانا دام وكذلك
في باقي اغتسال الاك الحج وكذا الدليل على سنيته للحائض والنفسا
ما في الموطا ان استجاب بنت عميس ولدته فذكر ابو بكر ذلك لرسول الله
صلي الله عليه وسلم فقال مرها فلتغتسل ثم تهلل ثم تهرام واذا جئت
الحائض والنفسا الفصل حتى احرمت فقال مالك تغسل اذا علمت
يريد وكذلك غيرها ويستحب لمن يريد الاحرام باحد النسكين ان يعلم
اظهاره ويقص شاربه ويحلق عانته وان لا يحلق راسه طلبا للشعثة
ويوم ايضا ان كان رجلا على جملة السنية ان **يتجرد من عطاء الثياب**
وليس ازاو ردا وتلين **ويستحب له** اي للمحرر باحد النسكين
ان كان غير حائض ونفسا **ان يقتل** **ادخل مكة** ما ذكره من استحباب
الفصل نص عليه في باب هل ايضا ونص فيه على ان الفصل للوقوف
بعرفة سنة ونص صاحب المختصر على ان الثلاثة سنة الاك هاجل
الاحرام ويصح لك فيه دن غسل مكة وعرفة والافضل ان يقتل غسل

مكة

هذا من كتاب التلبيات
التي هي من كتاب التلبيات
التي هي من كتاب التلبيات

مكة بني طوي يفتح الطام مقصورة لعله عليه الصلاة والسلام ذلك
ومن لم يأت علي ذي طوي اغتسل من مقدار ما بينهما ثم اشار الى
سنة من سنن الاحرام وهي تجديد التلبية فقال **ولا يزال**
الحرم يلبى **دبر الصلوات** المزوضات والوافل **وعند كل شرف**
اي مكان عال وفي بطون المودية **وعند ملاقات الرفاق** جمع رفقة
بضم الراء كسرهما الجماعة يرتقون فينزلون معا ويصعدون معا ويرتقون
بعضهم بمونة بعض وعند اليقظة من النوم وفي المنازل ولا يرد
الماء سلاما حتى يفرغ ويستحب رفع الصوت بالتلبية للرجال
ولا يعلو صوت مجد اليلا يقر حلقه والمرأة تسمع نفسها ولا تكبره التلبية
للحجب ولا للحائض **وليس عليه** اي المحرم **كثرة الاحاج** **بذلك** اي
بالتلبية لا وجوبا ولا استحبابا بل هو مكروه عند مالك لان الاحاج
الاكثر وهو ملازمة التلبية حتى لا تغتر عن ذلك وكما انه لا يلح
لا يسكت حتى تغتره الشيعة ثم بين غاية التلبية بقوله
فاذا دخل مكة امسك على التلبية حتى يطوف ويسمي على ما شئت
ابن بشير ومقتضي كلام ابن الحاجب المشهور انه يقطعها عند
روية البيت والكف عن التلبية حال الطواف والسعي مستحب
لان تلك حالة يستحب فيها كثرة الدعاء والابتهال والتضرع
واخلاص القلب فكره ان يشتغل فيها بغير ذلك ثم بعد فراغه من
الطواف والسعي **يعاودها** اي التلبية ويستمر على ذلك **حتى**
تزل الشمس من يوم عرفة ويروح الي مصلاها ما ذكره من
ابتد التلبية بعد تمام السعي في رواية ابن الموارث ومثي عليها
ابن الحاجب وما ذكره من **تجدد التلبية** عند الزوال من يوم
عرفة والروح الي مصلاها في رواية ابن التاسم وصدرها ابن

اعادة قول عادة التلبية من قطع التلبية

اضافة كذا السنة
اضافة بيانها

الحاج وروي يتطعمها عند حجرة العقبة واليه مال النخعي لما في مسلم
انه صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبى حتى ربي حجرة العقبة **ويستحب للحاج**
او المعتمر ان يدخل مكة من كذا النخبة التي باعلى مكة لان النبي صلى
الله عليه وسلم كان ذلك فعل والصحابة بعده والسرف في هذا الدخول
ان نسبة باب البيت اليه كنسبة وجه الانسان اليه واما مثل
الناس انما يقصدون من حجة وجوههم لامن ظهورهم ومن ايت من غير
هذه الجهة لم يات من قبالة الباب ويستحب دخولها من غير الفعل
عليه الصلاة والسلام ذلك فان دخل قبل طلوع الشمس فلا
يطوف فان طاف فلا يركع حتى تطلع الشمس ويستحب المرأة اذا طافت
بما ان تخرج الطواف الى الليل **وكذلك يستحب له اذا خرج من**
مكة خرج من كذا وهو موضع باسفل مكة الصحيح الذي عليه
الجمهورية كذا الاول مفتوح الكاف ممدود مهموز غير منصرف
وكذا المعجزة وكذا الثاني مضموم الكاف منون مقصور داله مهملة
وان لم يفعل في الرجعتين ما ذكره من الدخول من النخبة العليا
والخروج من السفلي **فلا حرج** اي لا اثم عليه ولا دم لانه لم يترك لها
ولا مسنونا **قال الامام مالك** رضي الله تعالى عنه **فاذا دخل**
الحاج او المعتمر فليدخل المسجد اي يبادر بده خوله المسجد على
جهة الاستحباب ولا يقدم عليه الا ما لا بد منه من خطر حل او
واكل خفيف ان احتاج اليه لانه المقصود فالترخي عنه اساءة
ادب وقلة همة **واذا اراد دخول المسجد الحرام فاستحسن**
اي مستحب ان يدخل من باب بني شيبانة وكان قبل هذا يعرف
باب عبد الشمس وعبد مناف والان يعرف باب السلام لفعله
عليه الصلاة والسلام ذلك ولا يستحب عند مالك رفع اليد
عند

هذا الحديث في صحيح البخاري
في كتاب الحج

عند روية البيت ولا عند الركن واستحسنه ابن حبيب لما روي عنه
عليه الصلاة والسلام انه كان اذا اراد البيت رفع يديه وقال اللهم زد
هذا البيت شرفا وتعظيما وربة ما به وزفا من شرفه وكرمة من حج او عمرة
تشرعها وتعظيما وبعد دخوله المسجد فليكن اول ما يقصده بعد رية
الطواف الركن الاسود **فاذا وصل اليه يستلم** يعني يلمس الحجر
الاسود بيمينه ان قدر على ذلك وهل يصوت حينئذ او لا قولان
والا ي وان لم يقدر على استلامه بيمينه **وضع يده عليه** اي على
الحجر الاسود **ثم وضعها على فم من غير تعجيل** اي تصويت فان لم يصل
اليه كبر وهذا الاستلام في اول الطواف سنة وفي باقيه مستحب
والاصل في الاستلام ما في الصحيحين ان عمر رضي الله عنه قبله
وقال اني اعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك **ثم** اذا فرغ من استلام
الحجر الاسود فانه **يطوف** بالبيت الشريف طواف القدوم وهو
واجب على كل من احرم من الحل سواء كان من اهل مكة او غيرها اذا
كان غير مراهق وقولنا الحرم من الحل احتراز عما اذا احرم من الحرم
فانه لا قدوم عليه لكونه غير قادم وقولنا غير مراهق احتراز عن المراهق
وهو من صفاق وقته فانه يخرج لعرفات ولا دم عليه **والطواف**
من حيث هو واجبات وسنن ومستحبات اما واجبات فستة
الاول شريط الصلاة من ظهر رقي الحدت والخبت وستر العورة ولو
احدت في اثنائه تظهر وابتهد ولا يبدئي على المشهور وان تذكر نجاسة
طرحها وبني على الاصح ويباح فيه الكلام لما صح من قوله صلى الله
عليه وسلم الطواف حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه
فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير والثاني ان يكون الطواف داخل المسجد

فله فليكن الغاد اخذ في
يكن وليس هنا شرط لان
الطواف وهو بعد احرم
محرم في الشرط مما في قوله
قلا واذا لم يهتدوا فليستفولوا

والثالث جعل البيت على يساره واليه اشار بقوله **والبيت الشريف**
عن يساره فلو جعله على يمينه لم يصح طوافه ولزمته المعادة ونحوه
ان يجتاز عند ابتداء الطواف فيقف قبل الركن بقليل بحيث يكون
الحجر من يمين موقفه ليستوعب جملة ذلك لانه ان لم يستوعب
الحجر لم يعتد بذلك الشوط الاول فليتنبه له في اقل كثير من الوقوف
فيه الجبال ويكون في طوافه خارجا عن البيت فلا يمضي على
شاذ زانه وهو البناء المحدث في جدار البيت واستقامته
من اساسه ولم يرفع على استقامته ولا جل كونه من البيت قال
بعضهم اذا قبل الحجر فليثبت رجله ثم يرجع قائما كما كان ولا يجوز
ان يقبله ثم يمضي وهو مطأ في الرأس لئلا يحصل بعض الطواف
وليس جميع بدنه خارجا عن البيت والرابع ان يطوف **بسيعة**
اطواف جمع طوف وهو الشوط وذلك من الحجري الحجر الخامس
المولات فلو نسي شوطا وذكره بالقرب ولم ينتقض وحده عاد اليه
بالقرب كما يرجع الي الصلاة وان طال بطل الطواف قياسا على
الصلاة السادس ان يركع ركعتين عقبه وسيا في الكلام عليهما
قيل بان الاول اذا شك في الطواف بني على الاقل الصلاة
الثاني ان القيمة عليه صلاة فريضة وجب عليه القطع ثم يبي
من حيث قطع ويستحب له ان يخرج عن كمال شوط ولا يقطع للحاج
على المشهور فان فعل ابتداء او ما سبقتة فحسب احدها
الركل بالفتح واليه اشار بقوله **ثلاثة خبيات** الخبيات الرمل وهو
المرولة فوق المشي ودون الجري وهذا سنة في حق الرجل غير
المرأة ولو مر بها محمولا او لادم في تركه **ثم اربعة مشيات** ودليل
هذا كله فعله عليه الصلاة والسلام ذلك **ثاني** المشيات فان

والبيت الشريف

والبيت الشريف

University

طواف

طواف

طواف راكبا او محمولا عند رعا الطواف الا ان يكون رجعا لبلده فله
وما لا شك **الدعاء** وهو غير محدد ولا يعم استلام الحجر الاسود
اول الطواف كما قد سنا خامسا استلام الركن اليماني اول شوط
واما استحبابه فاربعة الاول استلام الحجر الاسود في كل شوط
ماعدى الاول واليه اشار بقوله **ويستلم الركن** يعني الحجر الاسود **كلما**
مر به كما ذكرنا اولاه وان يستلمه بغيره ان قدر والا وضع يده عليه
ثم يضعها على فيه من غير تقبيل وظاهر قوله **والكبير** انه يجمع بين
الاستلام والتكبير وظاهر المدونة خلافه الثاني استلام الركن اليماني
في اول كل شوط غير الاول واليه والي صفة استلامه اشار بقوله
ولا يستلم الركن اليماني بغيره ولكن بيده ثم يضعها على فيه من
غير تقبيل ونحوه في المدونة بزيادة نقلناها في الاصل الثالث
الذي بين البيت للرجال دون النساء لصف الاول الرابع الدعاء
بالتكبير بعد الفراغ من الطواف والمكتمل ما بين الركن والباب
فيعتقه ويبلغ في الدعاء ما مكرره هاتين فاحدى عشر على
خلا في بعضها السجود على الركن واستلام الركنين اللذين يليان
الحجر وقراءة القرآن وكثرة الكلام فيه وانشاد الشعر وشرب الماء
لغير المضطرب والبيع والشراء والطواف مختلطا بالركن وتقطيع الركن
فيه وطواف المرأة مستحب وللركوب لغيره **فادام طوافه ركع**
عند المقام ركعتين اشتمل على واجب ومستحبين فالواجب
ركعتان بعد الطواف على المذهب يجبران بالدم ان تركهما قاله
القراخي والمستحب الاول فعلمنا عند المقام وهو الحجر الذي
ارفع به ابراهيم الخليل عليه افضل الصلاة والسلام عند ضعف
عن وضع الحجارة التي كان اسماعيل عليه السلام بناؤه اياها

طواف

في بيت البيت وعرفت قدماه فيه واذا لم يمكنه فعلها عند فحيث تنس
من المسجد ما خلا الحجر والبيت وقلة وكثيره ويستحب ان يعبر فيه ما لم يخاف
وقل هو الله احد والمستحب الثاني اتصالهما بالطواف فان فرق
وكان فيها اجزاء وان بعد استحباب له اعادة الطواف فان لم يفعل
اجزاه **شعر** اذا فرغ من صلاة ركعتي الطواف **استلم الحجر الاسود**
ان قدر علي جملة السنية علي ما قال خليل في مختصره وقال
في مناسكه انه مستحب ونصه فاذا فرغ من الطواف فيستحب
ان يستلم الحجر وان لم يفعل فلا شيء عليه ولا يستلم اليماوي ويستحب
له بعد استلام الحجر ان يمر بمزمزم فيشرب منها **شعر** بعد ذلك
يخرج الي الصفا ابن العربي هو جمع صفاة وهو الحجر العريض
الامس وقيل هو واحد وليس بجمع وهو في اصل جبل ابي قبيس
وهو مبد السعي ولم يبين من اي باب يخرج وقد صرح **ق** و
باستحباب الخروج من باب الصفا لكونه اقرب للصفا ونقل **د** عن
ابن حبيب ان النبي عليه الصلاة والسلام خرج منه فاذا وصل
اليه رقي اعلاه **فيقف عليه لاجل الدعاء** اذا فرغ من الدعاء
نزل منه **فيبسي** اي يمشي **الي المروة** ابن العربي هي حجارة بين ما تسمى
براقة في الشمس وهو منتهي السعي في اصل جبل جاف **فيقفان** والحال
انه **يجب** اي يسرع الرجل دون المرأة في مشيه علي جملة السنية
في بطن المسيل خاصة في الاشواط السبعة اسرع من رمله في
الطواف وهو اي المسيل ما بين الميادين الا خضرين ثم يعود الي البنية
قال في المدونة ومن رمل في جميع سعيه بين الصفا والمروة اجزاء
وقل اساو ان لم يرمل في بطن المسيل فلا شيء عليه **فاذا انق المروة**
وقف عليها لاجل الدعاء والدعاء عليهما وعلي الصفا غير محدد

والوقوف

وبالدعاء والدعاء الواجب

السادس عشر

والوقوف عليهما والدعاء بالصفا ستة وكذا الدعاء علي ما في المختصر الذي
في المدونة انه مستحب وكذا الوقوف عليهما **شعر** بعد فراغه من الدعاء
علي المروة **يسعي** اي يمشي **الي الصفا** **يفعل ذلك** اي ما ذكر من الوقوف
علي الصفا والمروة والدعاء عليهما والوقوف في بطن المسيل **سبع مرات**
فيحصل ما ذكرنا انه **يقف** **لذلك** **وقفات علي الصفا** **اربعة**
المروة وهذا السعي واجب ركن من اركان الحج والعمرة التي لا بد منها لا يخرج
في تركه هدي ولا غيره دل علي فرضيته الكتاب والسنة والحج وله
شروط وستن ومستحبات اما شرائطه فاربعة الاولى الترتيب وهو
ان ياتي بالسعي بعد الطواف وفهم هذا من قول الشيخ ثم يخرج الي
الصفا فليبدأ بالسعي رجع فطاف وسعي الثاني المروة فان جلس في
سعيه شيئا خفيفا جزاه فان طاله وصار كالكرك ابدأه ولا يبيع ولا
يشترى ولا يقف مع احد يحده فان فعل وكان خفيفا لم يخرج وان
اصابه حقن نوضا وبني والكلام فيه اخف من الكلام في الطواف
وان اقيمت عليه الصلاة تمامي الا ان يضيق وقت تلك الصلاة
فليصل ثم يبني علي ما مضى له **الثالث** اكمال العدد واليه اشار بقوله
سبع مرات فمن ترك شوطا من حج او عمرة صحيحة او فاسدة فليجمع
لذلك من بلدته ومن ترك من السعي ذراعا لم يجزه الرابع ان يتقدمه
طواف صحيح ولا يشترط فيه ان يكون واجبا بل يكفي اي طواف كان
علي ما صدر به ابن الحاجب وفهمه خليل من المدونة وقال **د** المشهور
اشترط كونه واجبا للطواف الا فاضة والقدم وتقدمه اي السعي
عند طواف القدوم واجب لغير المراهق والحائض والنفسا والناسي
فيخرجونه لافاضة وان اخذ غيرهم لم قاله خلافا لثوبت **واما**
سنة فثمانية الاولى اتصالها بالطواف الا السعي الثانية السعي

اي اذا كان الوقوف باعلاها وما اذا
كان الوقوف بوسطها فمستحب وباجلها
فموجب اه كما فرغ شيخنا من هذا

اربعة

هـ

الاخذ فان ركب من غير عند راعاد سعيه ان كان قريبا وان تباعد اجزاء
واهدى الثالثة ان يتقدم طواف واجب طواف ما في الذخيرة عند سد
الرابعة الرمل الخامسة تقبيل الحجر الاسود بعد الفراغ من الطواف
وركعتيه علي ما في المختصر وعده بعضهم في المستحبات السادسة
ان يرتقي علي الصفا والمروة السابعة الدعاء عليهما الثامنة البداءة
بالصفا واصحاب مستحباته فطهارة الحدث والنجس وستر العورة
واستحباب ما لك لمن انتقض وضوءه ان يتوضا ويدي فاذ لم يتوضا
فلا شيء عليه وقد تقدم انه اذا جلس في خلالة او وقف لمحدث
مع غيره او صلى علي جنازة او باع او ابتاع بشا فيها خف وان تفاخر
ابتدأ ويقطع لفريضة اقيمت عليه لا غيرها **ثمة** بعد فرائضه من
السي اذا قرب وقت الوقوف فانه يخرج يوم التروية بتخفيف الي
وهو الثامن من ذي الحجة سمي بذلك لانه مشتق من التروية وهو
سقي لما لانهم كانوا يستعدون فيه بالمال يوم عرفة الي مني سمي
بذلك لان ابراهيم عليه السلام سمي كشف ما تزل به من ذبح ولله
وادم سمي ان يلتقي فيها مع حوي وقيل لان الله ما تمني ان تراقبها
وبينها وبين مكة ستة اميال فاذا خرج اليها يستحب ان يكون
خروجه اليها بقدر ما اذا وصل حانت الصلاة **فيصلي بها الظهر**
والعصر يستحب له ايضا علي ما في المختصر وليس علي ما قال
الشيخ في باب حمل ان يات بها فيصلي بها المغرب والعشاء **والعصر**
والاصل في هذا كله فعله عليه الصلاة والسلام ومن لم يصلي بها
الظهر والعصر روات بها فلا دم عليه اتفاقا ومن ترك المبيت بها
كره له ذلك ولا دم عليه علي السهمون وكذلك يكون التقدم اليها
قبل يوم التروية الي عرفة قبل يوم عرفة **ثمة** اذا صلى صبح البدر

التاسع

التاسع يعني يستحب ان لا يخرج منها الا بعد طلوع الشمس فيمضي
الي عرفات وهو موضع الوقوف سمي بذلك لان جبريل كان يري
ابراهيم عليهما السلام المناسك ويقول له عرفت فيقول عرفت ويستحب
في ذهابه اليها ان يسلك علي المزدلفة ويجوز من المنازل من كل ذلك
لفعله عليه الصلاة والسلام فاذا وصل الي عرفة فالمستحب ان ينزل
بثمة وسمي اخر الحرم واول الحبل وقوله **ولا يدع التلبية في هذا الا**
اي فيما ذكر بعد فرائضه من السعي حتي تروى الشمس من يوم عرفة
ويخرج الي مصلاهما تكرار مع ما تقدم من قوله ثم يعاودها حتي
تروى الشمس من يوم عرفة ويخرج الي مصلاهما وهو مسجد نمرة
وليظهر اي يغتسل بعد الزوال قبل رواحه الي المصلي ولا يتكلم
في هذا الفصل دلكا بالقابل باسرا لا يد فقط وهذا الخرافة
الحج الثلاثة وقد تقدم بيان حكمته وهو للوقوف للصلاة فاذا
وصل الي المصلي **يجمع بين الظهر والعصر مع الامام** فمخا وقصر
زاد في المدونة باذانين واقامتين وقال فيها ويؤذن المؤذنون
بعد فراغ الامام من خطبته والقرأة في ذلك سرا ولو افقت
جمعة وظاهر المختصر ان هذا الجمع مستحب وفي باب جامع الصلاة
انه سنة ومن فاته الجمع مع الامام جمع في رحله وما ذكرناه من
القصر فهو في حق غير اهل عرفة اما هم فيتمون والصائغ ان اهل
كل مكان يتمون به ويقصرون فيما سواه والعصر بعرفة ثمانية اهل السنة
والافوليس بمسافة قصر في حق المكي واهل مزدلفة ونحوهم
ثم انتقل يتكلم علي **ثمة اركان الحج الاربعة** وهو
الوقوف فقال **ثمة اي بعد الفراغ من الصلاة مع الامام**
يخرج مع الامام الي موقف عرفة اخذ من هذا ان موقف عرفة

خلاف مصلها ويؤخذ منه ايضا ان اول الوقوف من بعد الزوال وظاهر
قوله **فيقف معه** اي مع الامام **الي غروب الشمس** علي ما قال **ك** وغير
انه لا يؤخذ جزء من الليل والمذهب انه لا يؤخذ جزء من الليل بل يؤخذ
والواجب من الوقوف الركبي اذ في حضور ركبي جزء من الليل وجزء من
عرفة حيث شأ يسوي بغير عرفة ويستحب الوقوف رابعا لفعله عليه
الصلاة والسلام ذلك قالوا ما لم يشق علي الدابة فان لم يكن رابعا
فقايمها ولا يجلس الالة او كلال اي تعب ويستحب ان يكون ظاهرا
من الجهة متوضيا ليكون في هذه المشهد العظيم علي اكمل الحالات
ويستحب التسبيح والتحميد والتكبير والصلاة والسلام علي
سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم والدعاء لنفسك ولو الذيك والنظر
في ذلك للغروب ويستحب له الفطر كما نص عليه في باب حمل ليتقي
علي العباد **ثم** بعد غروب الشمس من يوم عرفة وتمكن الليل
يدفع الحاج يدفعه اي يدفع الامام **الي المزدلفة** علي جمعه
الاستحباب فان دفع قبل دفع الامام بعد غروب الشمس اجزاه
وكان تاركا لافضل ويستحب له الدفع من بين المازنين بالهمز
وكسر الزاي وفتح الميم بين مثني وهما جبلان بين عرفة والمزدلفة
وان دفع خلفهما فقد ترك المستحب وسيت من ذلقة بكسر الهمزة
لانها ذلقة اي قرينة يتقرب بدخولها الي الله تعالى وتسمى ايضا
قزحا وجمعها بفتح الجيم وسكون الميم وبالمهمله فاذا وصل اليها فليكن
اول اهتمامه الصلاة بعد خط ما خف من الحمل **فيصلي معه**
اي مع الامام **بمزدلفة المغرب والعشاء** جميعا وقصر العشاء للرجال
المزدلفة علي ما قال الشيخ وظاهر المختصر ان هذا الجمع مستحب
ولكنه يجمع ان كان وجعه علي المشهور فاذا طلع الفجر استحب له

لا يؤخذ جزء من الليل

بمزدلفة

ان يصلي

ان يصلي مع الامام **الصبح** اول الوقت اخذ من هذا انه يطلب منه اليات
بالمزدلفة وقد نص في المختصر علي استحبابه **ثم** بعد ذلك يستحب له
علي المشهور ان **يقف معه بالمسعى الحرام** ويجعل وجهه امام البيت
والمسعى حيل بالمزدلفة سمي بذلك لان الجاهلية كانت تشقعه هرا
فيه **ويصلي اي يوم النحر** اي بالمزدلفة اطلق اليوم علي بعضه
وهو بعد صلاة الصبح الي قرب طلوع الشمس يدل عليه قوله
ثم يدفع بقرب طلوع الشمس الي منى ظاهره كالمختصر جواز التهادي
بالوقوف الي الاستفار والذي في المدونة لا يقف احد بالمسعى الحرام
الي طلوع الشمس او الاسفار ولكن يدفع قبل ذلك وفي الصحيح ما
يدل للاول **والدافع الي منى** ان كان راكبا **يجرك دابة** علي جمعة
الاستحباب **ببطن محسرة** بكسر السين المهمله لا غير وهو اذ بين
المزدلفة ومنى والطريق في وسطه وان كان ماشيا اسرع الرجل في مشيه
ولا تسرع المرأة وهذا الاسراع تعبد ي وقيل معقول المعنى لان الله
تعالى انزل فيه العذاب علي اهل الليل الذين اتوا ليلهم الكعبة **فاذا**
وصل الي منى رمي جمره العقبة يعني بداء رميها اول ما ياتي منى
وهو علي حاله التي هو عليها من ركوب او غيره علي جمعة الاستحباب
وهو البناء وما تحته وهي اخر منى من ناحية مكة سميت جمره باسم
ما يرمي فيها وهي الحماق **ق والرمي** وقت اذ هو من طلوع الفجر
الي غروب شمس يوم النحر ووقت قضا وهو كل يوم من ايام الرمي
لا خلاف في وجوب الدم مع الفوات واختلاف في وجوبه وسقوطه
مع القضاء ولا يبطل الحج بفوات شيء من الجمار انتهى **والرمي** شروط
صحته وشروط كمال اما شروط الصحة فتلاثة الاول ان لا يضع الحصى
عليها ولا يطرحها فان فعل ذلك لم يجزه بل يحذفها حذفا ويؤخذ هذا

1

اي يجعل لهدايا عائلته او

المعتمد المستحب عليه الدم

Copy

من قول الشيخ رضي فان الرمي هو الخذف وصفة الرمي ان يجعل الحصاة
 بين يديه وسمايته وقيل يسكنها باباها والوسطى الثاني العدد وال
 اشار بقوله **بسبع حصيات** واحدة بعد واحدة فلا يجزي اقل من
 ذلك ولو رمي السبع في مرة واحدة احتسب منها واحدة الثالثة
 ان يكون الرمي به حجرا ونحوه فلا يجزي الطين ولا المعادن كالحديد
 ولا يختلف في مقدار الرمي به فالذي عليه اكثر الشيوخ ما اشار
 اليه بقوله **مثل حصي الخذف** بخا وذلك ساكنة معجمتين وفاو قبل
 حاوه ميملة وهو الرمي **والخذف** في مقدار حصي الخذف قيل
 قد راقولة وقيل قد راقولة فلا يجزي اليسير جدا كالحصاة والاصا
 شروط الكمال فسبعة الاولى ان يبدي الرمي الجمرة اول ما ياتي كما قدما
 لفعلة عليه الصلاة والسلام والثاني انه **يكبر مع كل حصاة** تكبيرة
 وان لم يكبر اجزاه الرمي الثالث تتابع رمي الحصيات الرابع لقطه
 الحصاة دون كسرهما وله اخذها من منزله بمشي الاجرة العقبة
 فلا يقل اخذها من المزدلفة الخامس طهارتها فيكره الرمي بغير
 السادس ان لا يكون مما رمي به فلو خالف ورمي بها كره وهل يبيح
 اول اقلان السابع رميها من بطن الوادي فلو رمها من فوقه اجزاه
ثالث الحج تحللان اصفر وهو رمي جمرة العقبة فيجعل به كل
 مكان ممنوعا منه النساء والصيد ويكره له الطيب **والكبر**
 وهو طواف الافاضة وسياقي **ثم** بعد فراغه من رمي جمرة العقبة
يتعز ما يتعز ويذبح ما يذبح **ان كان معه هدي** وقف به في مكة
 ومشي كل ما يحل للغير الا ما وراجمرة العقبة ولا ينظر الامام في ذلك
 اذ ليس هناك صلاة عيد **ثم** اذا فرغ من الخمر **خلق** او يعز
 ان كان رجلا لم يلبس راسه ولم يعقصه اما ان لبس او عقص فالخلاف

لان العرب كانت ترمي
 بها في الصفر على حصاة
 الخذف

ليس

ليس الا كما سياتي وان كانت امرأة السنة في حقها التفسير ليس الا **ثم**
 بعد الخلق **يا اي البيت الحرام فيفيض** اي يطوف طواف الافاضة
 وهو اخر اركان الحج الاربعة التي لا تنجز بالدم ويجل به جميع ما كان
 ممنوعا منه حتى النساء والصيد والطيب اخذ من كلامه ان المباداة
 به يوم النحر افضل وهو كذلك ولو اخر عن ايام التشرية لا يلزمه
 دم الا بخروج ذي الحجة علي المشهور كما قد منا وقوله **ويطوف سبعا**
ويكبر تفسير لقوله فيفيض ولا يرمل في هذا الطواف ولا يسعي لانه
 سعي بعد طواف القدوم وهذا في حق غير المراهق ومن احرم من
 الجعرانة او التعميم واما هم فيستحب لهم الرمل في طواف الافاضة **ثم**
 بعد الفراغ من طواف الافاضة وركعتيه **يقم عني ثلاثة ايام**
 بلياليها ان كان غير متعجل والاقامة هنا لغوية فيقصر الصلاة
 ولا يتم اذا كان من غير اهل مني ولا يجوز المبيت دون جمرة العقبة
 لا تطيل من مني واستثنوا من لزوم البيات بمشي من ولي السقاية
 لانه عليه الصلاة والسلام ارخص للعباس البيات بمكة من اجل
 السقاية وللرعاية ابن الحاجب وارخص للرعاة ان ينصرفوا بعد
 جمرة يوم النحر ويأتون ثلثة فيرمون لليومين وقال محمد او يرمون
 بالليل **فاذا زالت الشمس من كل يوم منها** اي من الايام الثلاثة
رمي الجمرة الاولى التي تلي مسجد مني بسبع حصيات بالشروط
 المتقدمة **يكبر مع كل حصاة** **ثم** رمي بعد هاتين فيبدأ
 بالوسطى ثم يغم بالثالثة وهي جمرة العقبة كل جمرة **بمثل ذلك**
 اي بسبع حصيات مثل حصي الخذف **ويكبر مع كل حصاة ويقف**
للدعاء الرمي في الجمرة الاولى التي تلي مسجد مني وفي الجمرة
 الثانية وهي الوسطى **ثالث** قوله فاذا زالت الخ المستحب

اي ايام مني وشال لها الايام المعدودات

قوله اي ما دون جمرة العقبة ليس
 من مني والسنبة انها هو السيات
 اي ايام مني وشال لها الايام المعدودات

Copy university

ان يرمي قبل الصلاة فان صلى ثم رمي اجزاه وقال **ق** قوله فان زالت
يريد قبل الصلاة فان رمي قبل الزوال لم يجزه ويجزى بعد الزوال كما
اذا رمي جمرة العقبة قبل العجرة **ولا يقف لك عا عند جمرة العقبة**
والنصر اي يذهب امامه ولا يرجع خلفه ولم يبين موضع
الوقوف للرمي في الثلاثة ولا موضع الدعا في الاوليين وقد بينه
ابن الحاجب بقوله ويبدأ بالجمرة التي تلي مسجد منى فيرميها
من فوقها ثم يتقدم امامها فيستقبل الكعبة وفي رفع يديه قولان
وضعف ما لك رفع اليدين في جميع المشاعر والاضاعا وقد
جعل بطونهما الى الارض وقال ان كان الرفع فمكنا او يكبر ويحمل
ويحمد الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو
بمقدار اسراع سورة البقرة ثم يثني بالوسطى كذلك الا ان
وقوفها امامها اذان الشمال ثم يثني بجمرة العقبة كذلك الا ان
يرميها من اسفلها في بطن الوادي ولا يقف لك عا تلك السنة
ويستحب ان ياتي بالجمار في الايام الثلاثة ما شيا ذاهبا وارجعا
لمن قد رخصه فعل سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاذا رمي في اليوم الثالث وهو رابع يوم النحر انصرف من منى
الي مكة شرفها الله تعالى **ع** ولا يقيم منى بقدر رميه في اليوم
الثالث والمستحب ان يتل في المحصب فيصلي به الظهر والعصر
والغروب والعشاء ويدخل مكة ليلا لان النبي صلى الله عليه وسلم
كذلك فعل والصحابة بعده وان صلى الظهر قبله فلا شيء عليه
وان لم ينزل فيه فلا دم عليه انتهى وفي قوله **وقد تم حجه** شيء هو
ان يقال ماذا اراد بالتمام فان اراد سنه وفرايضه وفضائله
فقد بقي طواف الوداع وان اراد الفرائض فقد تمت قبلها

والحج
والنحر

والجواب انه اراد تم فرايضه وسننه ولم يعتبر طواف الوداع لانه
لا يختص بالحاج بل يفعل كل خارج من مكة حائجا وغيره **وان شا**
تعجل في يومين من ايام منى قومي وانصرف قسم قوله يقيم منى
ثلاثة ايام هذا ما لم تغرب الشمس من اليوم الثاني فاذا غربت
فلا تعجل لان الليلة انما امر بالمقام فيها من اجل رمي النمار
فاذا غربت الشمس فكانه التزم رمي اليوم الثالث وظاهر اطلاقه
ان اهل مكة كغيرهم في التعجيل وهو كذا على المشهور لعموم
قوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه وظاهره ايضا اماما
كان او غيره وليس كذلك لقول مالك رضي الله عنه لا يجزى
لامير الحاج ان يتعجل ويحلل بانه ممنوع فلو تعجل لتبعه الزائر الناس
ويقتدي به من لم تكن نيته التعجيل فيؤدي الى تضيق احيانا تلك
الشعيرة في اليوم الثالث **فاذا خرج** اي اراد الخروج من مكة المشرفة
طاف للوداع يعني الواو وكسرهما وهذا الطواف مستحب لادم في
تركه وقال الشيخ في اخر الكتاب سنة وكذلك يستحب لمن لم يكن
في احد النسكين اذا اراد سفر امكيا كان او غيره ولا رمل فيه **واذا**
فرغ منه ركع وقبل الركن **وانصرف** ولا يرجع في خروجه العتقرا
لانه خلاف السنة **وما انهي الكلام على كيفية الحج** كان
سائلا قال له **واما كيفية العمرة فانهي فقال** **والعمرة**
يفعل فيها كما ذكرنا اولها الى تمام السعي بين الصفا والمروة
اخذ منه ان اركانها ثلاثة الاحرام والطواف والسعي وانه يرمي
في طوافها سواء كان من اهل الافاق او لا وظاهر قوله **ثم يتحلق راسه**
وقد تمت عمرته ان العمرة لا تتم حتى يحلق وليس كذلك لان
ما الكا قال تتم عمرته بالطواف والسعي ولما الخلق من شروط الكمال

وهي خروج الانسان بظهره من البيت
وهو ركوعه

Copy

والحلاق افضل في الحج والعمرة من التقصير فان كان في حج ولا افضل
ان يكون معني ولا يتم نسك الحلق الا بجميع الرأس لفعله عليه الصلاة
والسلام واذا بداه الحلاق بدا باليمين ويأخذ بالحلاق وبالتقصير
الي عظم الصدغين ومنتهى طرفي الحية وما ذكره من افضلية
الحلاق فهو في حق من له حجة وهو غير ملتبس ولا معقوص ولا مضفر
والمقص هو الذي يقتل شعره في مكان واحد ويرخيه الي ناحية
قفاه **والمضفر** هو الذي يقتله ضفاير **والملبس** هو الذي يجعل
عليه الصمغ والفاسول فهو لا يجب عليه الحلق ولا يجزئ التقصير
لانه لا يتاتي لهم **والتقصير يجزي** عن الحلاق والمقصرات كان رجلا
فليقتصر من جميع الشعرا بن الحاجب وسنته اي التقصير من الرجل
ان يجزئ من قرب اصله واقله ان يأخذ من جميع الشعرا ان اقتصر
عليه بعضه فكالعدم علي المشهور **وسنة المرأة التقصير** ويكره
لها الحلاق وقيل هو حرام لانه مثله والاصل في ذلك ما رواه ابو
داود من قوله صلى الله عليه وسلم ليس علي النساء حلق انما
علي النساء التقصير ثم **انتقل رحمه الله** ونفعا بعلية
وحشرنا في زمرة يتكلم علي ما يجوز للحج من قتله فقال **واباس**
يعني ويجوز ان يقتل الحرم **والفائز** ابن العربي صوابه الفارق
بالمهر وهو الصواب عند اهل اللغة ويلحق به ابن عروس وهو
ما يقرض الا نواب ويجوز له ايضا ان يقتل **الحية والعقرب**
وشبههما بفتح الهاءين الثانية عابدة علي اقرب مذكور وهو
العقرب وقيل عابدة علي الثلاثة المتقدمة والمراد بالشبه
في الاذية لاني الخلقة كالزنبور وظاهر كلامه جواز قتل الثلاثة
حتى الصغير منها وهو كذلك علي المشهور **وكن** لك يجوز له قتل

الكلب

الكلب العقور المراد به علي المشهور ما يعض ولا يدخل فيه السبع والكلب
والنمر قاله **ك** وقال ابن عبد السلام الاشبه ما قال بعضهم انهم
انفقوا علي دخول السباع تحت لفظ الكلب العقور واختلفوا في
الكلب والمشهور عدم دخوله انتمي مراده به الانسي **شرح** قد
خليل في مناسكه فعلي هذا قوله الشيخ **وما بعد** **وامن الذباب**
والسباع ونحوها كالنمر تكرارا او تعبيرا التقدير وهو ما بعد والخ
وانظر لما خالفه في اسلوب بين ما تقدم وقوله **ويقتل من الطير**
ما يقتل اذاه من الغريبان **والاحدي** **يقا** ابن العربي صوابه الحدا
بالمهر والقصر ظاهر كلامه ان هذين النوعين يقتلان وان لم يدا
بالاذية كبير كان او صغيرا وهو كذلك ومفهوم قوله فقط ان
ما اذي من الطير غيرهما اذي من غير الطير لا يقتل علي احد قولين
حكما ابن الحاجب في التوضيح والقولان ايضا في قتل الطير للمؤذي
وغير الطير اذ اذي ثم **انتقل يتكلم علي محظورات الاحرام**
فقال ويحسب الحرم في حجه وعمرته وجوبا **النساء** اي
اي الاستمتاع بهن بالوطي في الفرج وغيره كان معه انزال ام لا
او بمقد مائة اما الوطي فموجب الافساد والقضا والمهدي ان وقع
قبل الوقوف او في يوم النحر قبل الرمي والتقصير واما مقد مائة وهي
الاستمتاع بمادون الفرج كالقبلة والمباشرة فحرام علي ما في المختصر
وان فعل شيئا من هذا وكان معه انزال افسد وان لم يكن معه انزال
فلم يندبه **ن** **ويحسب في حجه وعمرته الطيب** مذكرا كان او مؤنثا
اما الاول فيك الورد والياسمين فلا فدية فيه ويكره والحجام منه لكن
استقط في الدونة الفدية في الرقعة الصغيرة منه دون الكبيرة
واما الثاني وهو مال جرم يعلق بالجسد والثوب كالمسك والعنبر

اي يقتل من الانسان

والكلب المشهور ما يعض ولا يدخل فيه السبع والكلب
والنمر قاله ك وقال ابن عبد السلام الاشبه ما قال بعضهم انهم
انفقوا علي دخول السباع تحت لفظ الكلب العقور واختلفوا في
الكلب والمشهور عدم دخوله انتمي مراده به الانسي شرح قد
خليل في مناسكه فعلي هذا قوله الشيخ وما بعد وامن الذباب
والسباع ونحوها كالنمر تكرارا او تعبيرا التقدير وهو ما بعد والخ
وانظر لما خالفه في اسلوب بين ما تقدم وقوله ويقتل من الطير
ما يقتل اذاه من الغريبان والاحدي يقا ابن العربي صوابه الحدا
بالمهر والقصر ظاهر كلامه ان هذين النوعين يقتلان وان لم يدا
بالاذية كبير كان او صغيرا وهو كذلك ومفهوم قوله فقط ان
ما اذي من الطير غيرهما اذي من غير الطير لا يقتل علي احد قولين
حكما ابن الحاجب في التوضيح والقولان ايضا في قتل الطير للمؤذي
وغير الطير اذ اذي ثم انتقل يتكلم علي محظورات الاحرام
فقال ويحسب الحرم في حجه وعمرته وجوبا النساء اي
اي الاستمتاع بهن بالوطي في الفرج وغيره كان معه انزال ام لا
او بمقد مائة اما الوطي فموجب الافساد والقضا والمهدي ان وقع
قبل الوقوف او في يوم النحر قبل الرمي والتقصير واما مقد مائة وهي
الاستمتاع بمادون الفرج كالقبلة والمباشرة فحرام علي ما في المختصر
وان فعل شيئا من هذا وكان معه انزال افسد وان لم يكن معه انزال
فلم يندبه ن ويحسب في حجه وعمرته الطيب مذكرا كان او مؤنثا
اما الاول فيك الورد والياسمين فلا فدية فيه ويكره والحجام منه لكن
استقط في الدونة الفدية في الرقعة الصغيرة منه دون الكبيرة
واما الثاني وهو مال جرم يعلق بالجسد والثوب كالمسك والعنبر

منه او تعبيره ان يقول
او تعبيره

عنه او تعبيره ان يقول
او تعبيره

تفرد او تعبيره مائة واما الوطي فموجب
او تعبيره مائة واما الوطي فموجب
او تعبيره مائة واما الوطي فموجب
او تعبيره مائة واما الوطي فموجب

الا ان يكون عيشه ذلك ويجوز استغلاله بالبناء والاختيار وما في
معناها ولا يلبس الرجل الخفين في احرامه الا ان لا يجد نعلين
فليقطعهما اسفل من الكعبين كما ورد به الحديث وكذا اذا رفع
عليه في الثمن فانه لا يلبس الخفين الا بعد قطعهما وقيل قوله
فليقطعهما مقصود فلا يلبسهما حتى يقطعهما بنفسه حتى لو
وجدهما مقطوعين لم يشترهما كذلك ويلبسهما وقيل يجوز شراؤ
كذلك ويلبسهما ثم انتقل بيّن القاضل والفضل
من اوجه الاحرام الثلاثة المستتر لها فقال **والافراد** وهو ان
يجرم بالحج فقط **افضل عندنا** اي المالكية من التمتع ومن
القران وسيد كر تفرقهما وظاهر كلامه ان التمتع افضل من القران
حيث قدم التمتع والمشهور ان القران افضل وانما كان الافراد افضل
منهما لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم افرد واتصل عمل
الخلفاء والائمة بذلك ولان الافراد لا يحتاج الي جبران بمدي بخلاف
الاخيرين فانها يحتاجان اليه واليه اشار بقوله **فمن قرن** بفتح
الراء **وتمتع من غير اهل مكة فعليه هدي** مفهومه ان اهل مكة
لا هدي عليهم وهو كذلك وسيصرح به والمراد بهم من كان حاضرا
بها او بني طوكي وقت فعل النكاح ولو جوب الدم على القران
شرطان ان لا يكون من الحاضرين وان يحج من عامه وشرطا وجوب
دم التمتع باقي ثم بيّن محل **الحج** **المهدي** وفي محله
بقوله **يد بحله** اي المهدي ان كان مما يندج **او يخره** ان كان مما
يخرج مدي في مدي نهرا بعد الفجر فلا يجزيه فعله ليل الاصل
في هذا اكله عليه الصلاة والسلام وهو متفق وعليها كلها
عمل الخرج والصحة الخرجها شروط احدها **ان اوقفه** من وجب
عليه

عليه او نايبه **بعرفة** ليل ابن هارون اما اشتراط كون الوقوف
بالمدي ليل فلا اعلم فيه خلافا لان كل من اشترط الوقوف بعرفة
جعل حكمه حكم ربه فانما يجزيه من الوقوف ثانيا ان يكون الخرج
في ايام مني والثالث ان يكون الخرج في حجة لا في عمرة فاذا اجتمعت
هذه الشروط فلا يجوز الخرج بمكة ولا بغيرها وان فقد بعضها
جاز له اليه اشار بقوله **وان لم يوقفه بعرفة** يعني او فاته ايام
منى ولو وقف بعرفة **فليخرج** او بغيره **بمكة** او ما يليها من
البيوت وجوبا واذا اخره او ذبحه بمكة فالافضل ان يكون ذلك
بالمروة ومن حيث تعين المدي وذبحه بمكة فلا يفعل ذلك **الا**
بعد ان يذبح من الحل من اي جهة كانت لان كل هدي لابد فيه من
الجميع بين الحل والحرم وقم من كلامه ان المهدي يكون من الغنم
والبقرة والابل وهو كذلك لكن الافضل الابل ثم البقرة الغنم ولا
يجزي في الجميع الا السليم كالاصحية وكذلك لا يجزي الا الجذع من
الضان والشي مما سواه والمهدي من هذه الثلاثة انما يتعين على التمتع
والقران اذا وجد **فان لم يجد هديا** بان ييس من وجوده فالواجب
عليه **صيام ثلاثة ايام في الحج** وفاعل يعني ضمير يعود على الله
سبحانه وتعالى والتلاوة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ولم يذكر فيها
الا التمتع دون القران **من وقت يحرم** اي ابتداء صيام الاربعة ايام الثلاثة
التي في الحج من وقت يحرم الي **اخر يوم بعرفة** فيكون يوم بعرفة مضى
وليس هذا معارض القول في اخر الكتاب وصوم يوم بعرفة لغير
الحاج افضل منه للحاج لان ما هنا في الصيام الواجب وهناك
في صوم التطوع **فان فاته ذلك** اي صوم ثلاثة ايام في الحج **صام**
ايام منى ولا ام عليه ان اخر الصوم اليها العذر اما ان اخره لغير عذر

فانه يا ثم مع الاجزاء وانظر ما قاله هنا ان القارن والمتمتع يصوم ايام
من مع قوله في الصيام انه لا يصومهما الا المتمتع **اجاب** بان
ما قاله هنا يجري على قول وما في الصيام يجري على قول **ثم بعد**
فراغه من صيام الايام الثلاثة سواء صام في الحج او في غيره فانه يصوم
سبعة اي سبعة ايام **اذا رجع** من منى الى مكة سواء اقام بمكة او
فان اخرها صام متى شاء والتابع في العشرة ليس بلازم وانما هو
مستحب على المشهور ثم **انقل يمين حقيقة التمتع**
والقران وبدا بالتمتع وله شروط سبعة اخذت من كلامه
احدها انه يقدم العمرة على الحج واليه اشار بقوله **وصفة**
التمتع ان يحرم بمكة او لا فانها ان يحل من عمرته قبل الاحرام
بالحج واليه اشار بقوله **ثم يحل منها ثلثا** ان يحصل العمرة في شهر
الحج ولا يشترط ايتاع جميعها في شهر الحج بل لو احرم بها في رمضان
واحلمها في ليلة شوال كان متمتعا والمعتبر في البعض الذي اوقعه
في شهر الحج ان يكون ركنا فلو لم يبق عليه الا الخلق ووقعه في شهر
الحج لا يكون متمتعا **ايحتمل** ان تكون العمرة والحج في عام واحد
واليه اشار بقوله **ثم يحج من علمه** لانها اذا لم يكونا في عام لم يحصل اليه
التمتع **خامس** ان لا يعود الى افقه اي بلده او مثله واليه اشار
بقوله **قبل الرجوع الى افقه** بضم الفاء وسكون الهمزة **اي الى مثل افقه**
في البعد ظاهره ولو كان من اهل الحجاز وهو المشهور بساده **سادس**
ان لا يكون حاضرا وتقدم تفسيره وباتي **سابع** ان تكون العمرة
من واحد فلو كان احدهما عن نفسه والاخر عن غيره فالاشهر سقوط
الدم لانهم يحصل لاحدهما جميع الحج والعمرة الذي هو حقيقة التمتع
وهذا الشرط ما اخذ من قوله وصفة التمتع **الحج والعمرة** واللام للابتداء

والاشارة

قوله ثم يحج من علمه لانها اذا لم يكونا في عام لم يحصل اليه التمتع

والاشارة عابدة علي المرم بهمة في اشهر الحج الدال عليه السياق
اي ويباح للحرم اذا حل من عمرته ان يحرم حج من مكة ان كان بها
ويستحب ان يكون احرامه من باب المسجد **ولا يحرم منها** اي من مكة
من اراد ان يعتمر حتى يخرج الى الحل لان من شروط العمرة ان يحج
فما بين الحل والحرم ثم شرع يبين حقيقة القران فقال
وصفة القران ان يحرم حج وعمره معا ويندب الى العمرة في بيته
واذا اراد الحج على العمرة قبل ان يطوف ويركع فهو قارن
ظاهره انه لا يردف في الطواف والمشهور جوازه ويصح بعد كما هو قبل
الركوع لكنه مكروه فان ركع ذات الارواح فان اردف بعد السعي لم
يكن قارنا اتفاقا ثم صرح بمفهوم قوله قبل من قرن او تمتع بالحج
فقال **وليس على اهل مكة** تقديم انهم الحاضرون بها او يتي طوك
وقت فعل النسكين **هدي في تمتع اتفاقا ولا في قران** على المشهور
ولما كان الاول متفقا عليه قدمه وهو محل النص والثاني متيسر
عليه قال تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي الي
ان قال ذلك لمن لم يكن اهله حاضرا لمسجد الحرام قوله ذلك عابدة
علي ما استيسر من الهدي عنه مالك والشافعي وحكمة سقوطه
فيهما ان الهدي واجب لسالكين مكة فلا يكون عليهم خلافا لابن الما
في ايجابه الهدي واختاره النخعي ولم يظهر من كلام الشيخ هل التمتع
والقران جائزان لهم ام مكروه والمنقول عن مالك جوازه من غير
هدي ثم صرح ببعض ما صدق عليه مفهوم قوله
ثم يحل منها في اشهر الحج زيادة في الايضاح فقال **ومن حل من**
عمرته قبل اشهر الحج ثم حج من عامه فليس متمتع ومن اصاب
اي قتل صبيك ابريا ساكولا اللحم او غير ما كوله اللحم غير ما نص الشارع

قوله ومن حل من عمرته قبل اشهر الحج ثم حج من عامه فليس متمتع ومن اصاب اي قتل صبيك ابريا ساكولا اللحم او غير ما كوله اللحم غير ما نص الشارع

اي الهدي فيها ان يحل التمتع والقران

قوله ومن حل من عمرته قبل اشهر الحج ثم حج من عامه فليس متمتع ومن اصاب اي قتل صبيك ابريا ساكولا اللحم او غير ما كوله اللحم غير ما نص الشارع

عليه سوا كان القاتل من كلبه النكاح او بالمكان وسوا كان حرا او
عبد اذ كان والشي صغير كان او كبير كان القتل عمدا او خطأ او نسيانا
مباشرة او تبسبا تكر ذلك منه او لم يتكرر فكلية وجوب **جرائم قتل**
من النعم والمثلية تكون في الصورة والمساواة في القدر والقرية فعلى
من قتل فيلا بدنة خراسانية ذات سنامين وعلي من قتل اربلا
او بقرة وحشية او حمارا وحشيا او ظبية بقرة انسية وعلي من قتل من قتل
نعام بدنة لتقاربها في القدر والصورة وعلي من قتل من قتل
او حمارا من حمام مكة والحرم ومما يشابه وفي غير حمام مكة والحرم
حكومة واذا في ما يجزي في جزا الصيد الجندج من الضان والشي مما
يسوا لان الله تعالى سماه هديا فشرط فيه ما يشترط في الهدي
ولما كان وجوب جزا المثل لا يقتضي فيه بمعرفة نفسه
قال يحكم به ذوي عدل كما قال الله تعالى من فقها المسلمين
ولا يشترط ان يكونا فقهاء في جميع ابواب الفقه لان كل من ولي امر
انما يشترط في حقه ان يكون عالما بما اولى فيه وما يطري عليه من
ذلك فقط ومن شروط حكمهما ان لا يجتمعا بحكمهما في غير ما حكم
به النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة فان حكمهما بما لم يتقدم
فيه حكم من مضى فانه يرد ولا ينفذ ولا يخرج احد جزا من غير
حكم فان اخرج من غير حكم اعاده ولو وافق فيه حكم من مضى خرج
عن ذلك حمام مكة والحرم ومما منه فانه لا يحتاج في لزوم الشاة تحكيم
لوجه عن الاجتهاد بالدليل فكان حكما مقرا للغير **ومحله**
اي محل خراج الصيد ان كان مما يخرج وذبحه ان كان مما لا يخرج **وقيل**
وقيل به هو وانما به معرفة والا اي وان لم يقف به لاهو لا نأيه
بعرفة فمحله اذ ذبحه **مكة المشرفة** وهذا التفصيل في جزا

هذا هو الحكم في جزا الصيد
والذي هو الحكم في جزا الصيد
والذي هو الحكم في جزا الصيد
والذي هو الحكم في جزا الصيد

واللعن

في جزا الصيد

واما المعتبر والحلال اذا فعله فمحله مكة لا غير حيث كان محله مكة
فانه **يدخل به من الحلال** لان من شروط الهدي ان يجمع فيه بين الحلال
والحرم فان ملكة في الحرم فلا بد ان يخرج به الى الحلال ثم **اشار الى ان**
وجوب مثل ما قتل على التحريم بقوله والله اي لمن قتل صيدا **ان**
يختار ذلك اي مثل ما قتل من النعم او يختار احد شيئين احدهما **لنعام**
اطعام مساكين وصفة الاطعام **ان ينظر الى قيمة الصيد طعاما**
من غالب طعام الموضع الذي قتل فيه الصيد بما قاما بلغت فان لم
تكن له قيمة هناك اعتمدت قيمة اقرب الموضع اليه **فيتصدق به**
عليهم فان لم يكن فيه مساكين فعلى مساكين اقرب الموضع اليه فان
تصدق به على غيرهم لم يجزه وان اطعم فكل مسكين مد ولو اعطي
السكين ثمن او عرضا لم يجزه والشي الاخر اشار اليه بقوله **او تعدل**
ذلك او يختار عدل طعام المسكين **صياما** وصفة ذلك **ان يصوم**
عن كل مد يوما وللسرا المد يوما كاملا وانما وجب في كسر المد يوم
لانه لا يمكن الفأوه ولا يتبعض الصوم فلم يبق الا جبره بالاكمال لا ان
في القسامة **قالب** قال ابن العربي اختلف اهل اللغة في العدل
في الآية فقال الخليل عدل الشي بالغاي مثله وليس بالتقدير وقال
الغرابنج العين ما عدل الشي من غير جنسه وبالسرا **المثل**
تقريب ما ذكره من التحخير بين الاشياء الثلاثة محله اذا كان
الصيد له مثل اما ان لم يكن له مثل كالارنب والعصفور فانه يحير
بين شيئين فقط الاطعام والصيام قوله **والعمرة سنة مؤكدة**
في الترمذي مفسر لقوله في باب حمل سنة واجبة اي مؤكدة ولما
سبق ان مكاني وهو ميقات الحج وزماني وهو جميع ايام السنة
واركان ثلاثة الاحرام والطواف والسعي وليس الخلاق ركنا فيهما

وصفة الاحرام بها في استحباب الفسل وما يلبسه وما يحرم عليه من
اللباس والطيب والصبي والتلبية ونسائه ما بالجماع وما في معناه اذا
وقع قبل انقضاء الحائض ما كان ويكره تكرارها في العام الواحد على المشهور
وقال **ع** وكراه ما لك ان يعتمر في السنة مرارا فمن اعتمر في ذي القعدة
ثم اعتمر ايضا في المحرم فلا يكره لانه انما اعتمر في السنة الثانية
والعمرة تجوز في كل زمان الا للحاج فانه لا يعتمر حتى تغرب الشمس
من اخر ايام مني ولو كان تعجل في اليوم الثاني من ايام مني انتهى
ويستحب لمن انصرف من مكة من حج او عمرة ان يقول ايوب بن تايه
ع ما معنى واحد وهو الرجوع عن افعال مذمومة الى افعال حميدة
عابثون لربنا بما افترض علينا **حامدون** له على ذلك **صدق الله**
وعده لنبيه صلى الله عليه وسلم من النصر وانجاز الوعد ويدخل
مكة بقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان يشاء الله امنين **وعنه**
عنه محمد صلى الله عليه وسلم **وهزم الاحزاب** وخذ **ه** بحاله
وذلك ان المشركين تحزبوا على النبي صلى الله عليه وسلم وتزولوا
بالمدينة فارسل الله تعالى عليهم ريح الصبا وهو الريح الشرقي
قال صلى الله عليه وسلم نهضت بالصبا واهلكت عاد والذبور
وهي الريح الغربي وانما السحب قول هذا بان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يقوله اذا انصرف من غزوة **حج او عمرة باب**
حكم الضحايا وفي الذبايح اي صفة الذكاة وبيان ما يذبح
وما لا يذبح وفي بيان حكم **العقيقة** وصفها وفي بيان حكم **العيد**
اي الامطيان وتقسيمه وفي بيان حكم **الحقن** وفي بيان ما يحرم
من الاطعمة والاشربة وما لا يحرم وهذا تنبيهات مذكرة في
الاصل منها انه ترجم للاشربة ولم يذكرها ومنها انه لم يرتب داخل

الباب

باب في بيان حكم الضحايا والذبايح والعقيقة والعيد والامطيان وتقسيمه والحقن وما يحرم من الاطعمة والاشربة وما لا يحرم وهذا تنبيهات مذكرة في الاصل منها انه ترجم للاشربة ولم يذكرها ومنها انه لم يرتب داخل

الباب ما ذكره من الترجمة وهو جازي بقوله تعالى يوم تبيض وجوه
وتسود وجوه الآية ويدلها ما صدر به فقال **والأضحية** بضم الهمزة
وكسر هاء وسكون الضاد المعجمة وكسر الحاء وتشديد الياء والجمع
اضاحي بتشديد الياء وهي ما تقرب بذكاته من الانعام يوم
الاضحى وتاليه سميت بذلك لانها تذبح يوم الاضحي وقت
الضحا وسمي يوم الاضحي من اجل الصلوة فيه ذلك الوقت
وحكمها **انما سنة واجبة** اي مؤكدة على المشهور **عليه من استطاع** **عنه**
اذا كان حراما سيما كثيرا كان او صغيرا ذكر كان او انثى مقيما او مسافرا
غير حاج بمعي عن نفسه وعن من تلزمه نفقته من اقاربه كالوالد
والاولاد الفقراء واحترز بالمستطيع من غيره ابن الحاجب والمستطيع
من لا تخف بماله وقال ابن بشير وتحترز بالاستطاعة من الفقير فانما
الترحم واليوم من ماله من تخف بماله وان كان قادرا على شراها والشركة
فيها في الاجر جارية دون الشركة في ثمنها ابن حبيب وهي افضل من
العقبي وعظيم الصدقة لان اقامة السنة افضل من التطوع وقال
ربيعه هي افضل من الصدقة بسبعين دينار **شرح**
يبين ما يحرم منها وما لا يحرم فقال **واقل ما يحرم فيها** **شرح**
من الاسنان المذبح من الضان وهو على المشهور ابن سنة وقيل
هو ابن ثمانية اشهر واختلف في فهم قوله **والثني من المعز وهو**
ما او في سنة ودخل في الثانية فقيل اراد به بيان حكمه لانه عطفه
على قوله **واقل ما يحرم** الخ وقيل اراد به بيان سنة لم يتعرض لبيان
حكمه لئلا يكون تكرار مع قوله **ولا يحرم** في الضحايا من المعز والبقر
والابل الا الثني ما ذكره من سن الثني من المعز هو المشهور وقوله **وعليه**
فلا يظهر فرق بين سن الجذع من الضان والثني من المعز اللهم الا

باب ما ذكره من الترجمة وهو جازي بقوله تعالى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه الآية ويدلها ما صدر به فقال **والأضحية** بضم الهمزة وكسر هاء وسكون الضاد المعجمة وكسر الحاء وتشديد الياء والجمع اضاحي بتشديد الياء وهي ما تقرب بذكاته من الانعام يوم الاضحي وتاليه سميت بذلك لانها تذبح يوم الاضحي وقت الضحا وسمي يوم الاضحي من اجل الصلوة فيه ذلك الوقت وحكمها **انما سنة واجبة** اي مؤكدة على المشهور **عليه من استطاع** **عنه** اذا كان حراما سيما كثيرا كان او صغيرا ذكر كان او انثى مقيما او مسافرا غير حاج بمعي عن نفسه وعن من تلزمه نفقته من اقاربه كالوالد والاولاد الفقراء واحترز بالمستطيع من غيره ابن الحاجب والمستطيع من لا تخف بماله وقال ابن بشير وتحترز بالاستطاعة من الفقير فانما الترحم واليوم من ماله من تخف بماله وان كان قادرا على شراها والشركة فيها في الاجر جارية دون الشركة في ثمنها ابن حبيب وهي افضل من العقبي وعظيم الصدقة لان اقامة السنة افضل من التطوع وقال ربيعة هي افضل من الصدقة بسبعين دينار **شرح** يبين ما يحرم منها وما لا يحرم فقال **واقل ما يحرم فيها** **شرح** من الاسنان المذبح من الضان وهو على المشهور ابن سنة وقيل هو ابن ثمانية اشهر واختلف في فهم قوله **والثني من المعز وهو ما او في سنة ودخل في الثانية** فقيل اراد به بيان حكمه لانه عطفه على قوله **واقل ما يحرم** الخ وقيل اراد به بيان سنة لم يتعرض لبيان حكمه لئلا يكون تكرار مع قوله **ولا يحرم** في الضحايا من المعز والبقر والابل الا الثني ما ذكره من سن الثني من المعز هو المشهور وقوله **وعليه** فلا يظهر فرق بين سن الجذع من الضان والثني من المعز اللهم الا

قوله اي ما دخل في السنة السادسة قال العاكرها في انظر كيف قال في ثني البقر ما دخل في
السنة الرابعة ولم يقل في ثني الابل ما دخل في السادسة ولا فرق بينهما عند اهل اللغة اعني
انا ثني من البقر ما وفي ثلاث سنين ودخل في الرابعة والتي من الابل هو ما وفي خمس
سنين ودخل في السادسة فما وجه التباين بينهما والمعنى واحداه عدو ك

ان يقال ان المذبح من الضان يصدق عليه الاسم ولولم يظهر في
السنة الثانية بخلاف الثاني من المعزاذ لا بد من طعنه في العام الثاني
وفيه نظر انتهى **والثني من البقر ما دخل في السنة الرابعة** هذا مفسر
لقوله في الزكاة وفي بنت اربع سنين **والثني من الابل ابن ست
سنين** اي ما دخل في السنة السادسة **فكذلك** ظاهر
كلام الشيخ ان الاضحية لا تكون الا من النعم الابل والبقر والغنم
وهو لك فلا تكون من الطير والوحش لان النبي صلى الله عليه
وسلم واصحابه انما ضحوا واحدا ومن الابل والبقر والغنم فوجب
الاقتصار على ذلك وحكي ان الحاجب فيما اذا كانت الام من
النعم والاب من الوحش قولين بلا جزا وعدمه واتفق المذهب
على عدم الاجزا اذا كانت الام من الوحش والاب من الانعام اذا
ثبت ان الضحايا والهدايا لا تكون الا من هذه الالوان الثلاثة
فاختلف في الافضل منها فعن ابي حنيفة والشافعي ان الابل
افضل من البقر والبقر افضل من الغنم في الضحايا والهدايا
وعندنا الضحايا تتألف الهدايا في ذلك اما الضحايا فافشار
اليها الشيخ بقوله **فغول الضان في الضحايا وخصيانها افضل**
من اناثها هكذا رايتنا في هذا الموضع وفي بعض النسخ
فغول الضان في الضحايا افضل من خصيانها وخصيانها افضل
من اناثها ولا يخفى ما بين العبارتين من التفاوت فانه في الاولى
لا يعطى ان الغول افضل من الخصيان بخلاف الثانية والثانية
موافقة للمشهور وهو ان الغول افضل من الخصي وعلى بطيب اللحم
وقيل لانه اكل منه في الخلقة ومقابلته ان الخصي افضل من الغول
وعلى بطيب اللحم ومحل الخلاف ان تساويها في السمن اما اذا كان

في الضحايا والهدايا لا تكون الا من هذه الالوان الثلاثة
فاختلف في الافضل منها فعن ابي حنيفة والشافعي ان الابل
افضل من البقر والبقر افضل من الغنم في الضحايا والهدايا
وعندنا الضحايا تتألف الهدايا في ذلك اما الضحايا فافشار
اليها الشيخ بقوله فغول الضان في الضحايا وخصيانها افضل
من اناثها هكذا رايتنا في هذا الموضع وفي بعض النسخ
فغول الضان في الضحايا افضل من خصيانها وخصيانها افضل
من اناثها ولا يخفى ما بين العبارتين من التفاوت فانه في الاولى
لا يعطى ان الغول افضل من الخصيان بخلاف الثانية والثانية
موافقة للمشهور وهو ان الغول افضل من الخصي وعلى بطيب اللحم
وقيل لانه اكل منه في الخلقة ومقابلته ان الخصي افضل من الغول
وعلى بطيب اللحم ومحل الخلاف ان تساويها في السمن اما اذا كان

الخصي

الخصي اشمن فهو افضل قاله ابن حبيب ولم يحك الباقي غيره وما ذكره
من تفضيل الخصي عليه الا انني هو المشهور لفضل الذكورية على الانثوية
وهذا في الخصي القائم الانثيين اما ان قطعنا او خلق كذلك فتكره
الاضحية به **وانا ثني** اي اناث الضان **افضل من ذكره المعزود من**
انا ثني لطيب اللحم **وانا ثني المعز افضل من الابل والبقر في الضحايا**
قيل ظاهر كلامه ان الابل افضل من البقر لتقدمها وقيل لا يظهر ذلك
منه اذ الواو لا تقتضي ترتيبا ولا تعقيبا وظاهر صنيع صاحب المحضر
ان القولين مشهوران قاله في توضيحه والخلاف بينهما خلاف في حال
حل هذا الطيب او هذا والظاهر طيب البقر **وهذا الكلام**
على التخصيص في الضحايا واما في الهدايا فالابل افضل
ثم البقر ثم الضان ثم المعز هذا هو المشهور لان المقصود من الهدايا
كثير اللحم المساكين والمقصود من الضحايا طيب اللحم **ثم شرع**
يبين صفات تنقي في الضحايا والهدايا متى وجد شي منها فيها
لا يجزي فقال **ولا يجوز** بمعنى لا يجزي في شيء من ذلك اي
من الضحايا والهدايا **عز وجل** اذهب نور احدى عينيه ما وان بقيت
صورتهما اما اذا كان على الناظر رياض يسير لا يمنعها ان تبصر
او كان على غير الناظر لم يمنع الاجزاء وان لم تجز العور فالعمى اولى **وكذلك**
لا يجزي فيها من يضمر ضابدين اما ان كان خفيفا لا يمنعها
من التصرف بتصرف الغنم فلا اثر له ومنه البشم اي التهمة والجرب
الكثير وسقوط الاسنان او جملها **وكذلك لا يجزي فيها القرحة**
البين ضلعها بفتح الصاد المعجمة واللام وروي بالظالمثة
اي عرجها وهي التي لا تلحق الغنم اما ان كان العرج لا يمنعها ان
تسير يسيرهم فلا يمنع الاجزاء **وكذلك لا يجزي فيها العجفاء** واختلف

في تفسيرها فقال الشيخ تبالين حبيب هي التي لا شتم فيها
وقال الاكثري التي لا شتم في غفرها وهو المنقول عن اهل اللغة وهذه
المعرب الاربعة مجمع عليها من اورد الحديث في الموطا وغيره
واختلف هل يقاس عليها غيرهما من العيوب اذ الكثر لا المشهور
القياس وعليه مشي الشيخ فقال **ويبقى فيها اي في الضحايا**
والهدايا **التي كلة** اذا كان كثيرا ويفتقر اليسير ويعني بذلك
الحرقاوي المشقوقة الاذن والمقابلة وهي التي قطع من اذنها
من قبل وجهها وترك معلقا والمدايرة وهي التي قطع من اذنها
من جهة قفاها والشرقاوي المشقوقة الاذن واليهما اشار بقوله
ولا اي ولا يجوز في شيء منها المشقوقة الاذن الا ان يكون الشق
يسيرا وهو الثلث فما دونه **وكذلك القطع** اي قطع الاذن لا يجوز
الا ان يكون يسيرا فيجوز واختلف في حده فالذي صححه
الباجي ومشي عليه صاحب المختصر ان ذهاب ثلث الاذن يسير
وذهاب ثلث الذنب كثيرا لان الذنب لحم وعصب والاذن طرف
جلد لا تكاد تستغربه ونص ابن حبيب على ان ذهاب ثلث
الاذن كثير وصرح بمشهوريته **ع ومكتسورة القرن ان كان القرن**
يدي يعني لم يبرأ فلا يجوز وان لم يكن **يدي** بان يري **فذلك**
جائز ونحوه في المدونة وظاهرها ان كسر من اعلاه او من اصله
وعليه اكثر السيوخ لان ذلك ليس نقصا في الخلقة ولا في اللحم
لان التعالج لا قرن لها وما فسرنا به قوله يدي قال **ع** هو الصحيح
قال وقيل المراد بالدم على بابه انه اذا كان يسيل منه الدم فلا يجزي
وان انقطع الدم فيجوز وهذا بعيد وما استبعدته مشي عليه
عليه الرجل ذبح اضحية او غيرها وكذلك هديه **بيده** على
جهة

قوله او يذبحها بيده
في قوله او يذبحها بيده
في قوله او يذبحها بيده

قوله او يذبحها بيده
في قوله او يذبحها بيده
في قوله او يذبحها بيده

جهة الاستحباب ان امكنه ذلك اقتدا برسول الله صلى الله عليه
وسلم فان لم يمكنه ذلك لعذر من مرض او ضعف او نحو ذلك وكل
مسلم او يستحب ان يكون من اهل الفضل والصلاح فاذا وكل تارك
الصلاة كره وتجزئه على المشهور وان وكل ما ذكرنا كاهيا او غيره لم يجزه
ج ظاهر قوله الرجل ان المرأة والصغير لا يذبحان لانفسهما بل يقتضيان
غيرهما وهولك لك في الصبي باتفاق وفي المرأة قولان **ع** افضل
ان تذبح اضحية ما بيدها وايتد اذنان ذبح الناس وتحرم الاضحية
بعد ذبح الامام ما يذبح **او تجزئ** ما يذبح يوم **الخراب** في يوم الغر
وهو العاشر من ذي الحجة وذبح الامام يوم الخراب يكون **ضحية** وهو
وقت حل النافلة وما قاله هنا يخالف لقوله في صلاة العيد ين
يخرج لها الامام والناس ضحية فان المراد بها هناك ما قاله اهل
اللغة طلوع الشمس **اجنب** بان ضحية عنده لفظ مشترك
يطلق على طلوع الشمس وعلى ما بعد ذلك فمن ذبح قبل يوم
الخراب يوم الغر بعد الغر قبل طلوع الشمس لم يجزه واعاد اضحيته
وكذلك من ذبح قبل ان يذبح الامام او تجزئ لم يجزه **واعاد اضحيته**
لقوله تعالى لا تقعدوا بين يدي الله ورسوله قال الحسن البصري
تركت في قوم ذبحوا قبل الامام وظاهر كلامه مطلقا سواء خرج الامام
باضحيته الى المصلي ام لا ويحتمل ان يكون مفسرا لقوله في صلاة
العيد من خرج باضحيته الى المصلي هذا حكم من لهم امام واما
من لا امام لهم فليذبحوا صلاة اقرب الايمة اليهم وذبحه فيذبحون
حينئذ فلو تجزئوا ثم تبين خطأ وهم اجزاءهم على المشهور والفسر
بين هذا وبين من تجزئ الفجر فركع ثم تبين انه ركع قبل الفجر لا يجزه
لان اعادة الاضحية مما يشق بخلاف اعادة الفجر وانظره لاراد



المعتمد على المعتمد امام الصلاة

امام الصلاة او امام الطاعة قولان واختلاف
ابي محمد فقال بعضهم ظاهره الاول وقال بعضهم ظاهره الثاني والظاهر
ان المعتمد امام الصلاة وقال الشيخ المعتمد الخليفة او من يقوم مقامه
ومن ضحي بليلى في ليلة اليوم الثاني او الثالث **او اهدي اجرة**
لقوله تعالى ويذكر اسم الله في ايام معلومات فذكر الايام دون
الليالي والمراد بالليل هنا من غروب الشمس الى طلوع الفجر ومن
ضحى في اليوم الثاني والثالث بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس
اجزاه ويكون تارك المسح بخلان من ضحي في اليوم الاول
بعد الفجر قبل طلوع الشمس فانه لا يجزيه **وايام النحر** عند مالك
تبع الجماعة من الصحابة والتابعين **ثلاثة ايام** ثلاثة ايام يوم
النحر ويومان بعده **يذبح فيها ما يذبح او يذبح ما يذبح** وقد
تقدم ان ابتداء من النحر والذبح من ضحوة يوم النحر بعد صلاة
الامام وذبحه واما اخرها في غروب الشمس من اخرها
اي من اخر الايام الثلاثة وهي متفاوتة في الفضيلة وقد بينا
ذلك بقوله **وافضل ايام النحر للاضحية** اولها افضل عليه الصلاة
والسلام والخلفاء الراشدون بعده **ومن فاته الذبح او النحر**
في اليوم الاول الى الزوال فقد قال بعض العلماء وهو ابن حبيب
عليه ما قال التادري ونقله بهرام عن رواية عن مالك كما نقل
عليه الان **يستحب له ان يعبر الى ضحي اليوم الثاني** بهرام
لا خلاف ان ما قبل الزوال من اول يوم افضل مما بعده واختلف
هل ما بعد الزوال منه افضل مما قبل الزوال من اليوم الثاني
وهو ظاهر لفظ المختصر وهو من هب الرسالة وغيرها واليه
ذهب ابن الموارا وما قبل الزوال من الثاني افضل مما بعده من

الاول

144

بسم الله الله الكبر لا يشترط بسم الله لا نه قال الله الكبر ولا حول ولا قوة الا بالله اوسى الله الجزا
ملا وسند ما يفسد انه لو قال الله مقتصر على لفظ الجلالة اخرها ظاهره ولو لم يلاحظ خيرا
واجب ذكر الله واما لو قال بسم الرحمن والعزير والخالق فلا يفي كذا افاده في وفيه نظر
سادس سند انه لا يليق ولكن لو فعل اجزا انه عدوي

لا يذبح ما يذبح
لا يذبح ما يذبح
لا يذبح ما يذبح

الاول وهو قوله مالك في كتابه ان حبس الله ان
قوله فان فقد ترك التسمية متها ونا ولا تركها اما ابتداء واستمر
عليه تركها حتى انقضى معاملة الحيوان او بعد قطع بعض الملقوم
والواجب ان فيها ابتداء وقد كرها في الاثنا وتركها واما لو فقد
ترك التسمية ابتداء ثم قبل انقضاء المقتل سمي فينبغي الاجزاء واما لو ترك
التسمية ثانيا وتذكرها في اثنا الفعل فانه يطلب بها وتوكل
فيحتمل ان اني بها وسكت عن تركها جرحا ولا يجرها ونا منه من
يكتسب ثباتها والحكم انها لا توكل تركها عمدا واما في اولها
فتوكل الخا قاله بالسيان وسكت عن نية الذكاة وحكمها
الوجوب مطلقا ان لا يغيب الذكوة والقدر والمراذنية الفعل
وان لم يلاحظ التحليل ولا التقرب وحمل وجوب النية والتسمية
اذا كان المذكور مسلما واما الكافر فلا يغيب في ذكاته نية ولا
تسمية كذا قاله في وقال الشيخ ابراهيم اللقاني ان نية الذكاة
لا بد منها حتى في حق الكافر وهو الصواب واما نية التقرب
فلا تكون الا من مسلم اه ع

فقد ترك التسمية
فقد ترك التسمية
فقد ترك التسمية

قوله ووارثان مان المصنوع ومالك الوارث واليسعها

قوله ووارثان مان المصنوع ومالك الوارث واليسعها

من لونه السميكة والافكان
بعدة وقيل هابن سلتها
والملك فليكه عند ما كان
مذموم واما فقد الله
عنه شيئا فانه
كواخذاه نفس

[illegible]

الأول

وَمَا تَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنٍ فَكَفَىٰ قِيلَ إِيَّاكُمْ وَعَنِ السَّحَابِ

[illegible]

الأول

بسم الله الله البر لا يشترط بسم الله لا نه قال الله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله اوسما والله اجزا
كلما وسند ما يفيد انه لو قال الله مقتصر على لفظ الجلالة اخرا وظاهره ولو لم يلاحظ خيرا
واجب ذكر الله وما لو قال بسم الرحمن والعزير والمخالف فلا يليق كذا افاده مح وفيه نظر
ناد سند انه لا يليق ولكن لو فعل اجزا انه عدوي

الاول وهو قول مالك في كتاب ابن حبيب الى اخروا ذكر **طباع**
 على جهة المنع **شي من الاضحية** التي تجزي بعد الذبح وكلها
 هو ذرية كالمهدي والعقيقة وبني الفعل لما لم يسم فاعله ليدخل
 فيه المضحي وغيره من متصدق عليه وهو هوب له وارث
 وقوله **جلد ولا غيره** داخل في شيء صرح به اشارة لمن يقول يجوز
 بيع الجلد وقيدنا كلامه بالتي تجزي احرازاً من التي لا تجزي فانها
 ليست بضحية ويبعد الذبح احرازاً من قبل الذبح فان المشهور
 انها لا تتعين الا بالذبح ثم يشرع يبين كيفية الذبح هـ
فقال وتوجه الذبيحة في الاضحية وغيرها عند الذبح
الى القبلة استحباباً اجماعاً على ما حكاه ابن المنذر فانه تركه
 لعذرنا ونسبنا اكلت اتفاقاً وان تركه عند اكل ذلك عنه ابن
 القاسم كما لو ذبح ببساره لانه انما ترك منه وباو يستحب فجمعها على
 الجنب الميسر لان يكون اعسر فعلى الجنب الايمن للمضروبة ابن المولود
 ولا يجعل رجله على عنقه باو استشكل فانه صلى الله عليه وسلم فعل
 ذلك **وليقول الذابح عند الذبح بسم الله والله أكبر** وهذه العني
 الجمع بين التسمية والتكبير هو الذي مضى عليه عمل الناس ما التكير فسنه
 واما التسمية فيؤخذ من كلامه بعد وهو مت هب المدونة انها واجبة
 مع الذكر والقدرة ساقطة مع العجز والسيان وان اقتصر عليها اجزاء
 قوله تعالى فكلوا مما ذكر اسم الله عليه فلم يشترط مجرد اسم الله تعالى
 قالوا لا يقول بسم الله الرحمن الرحيم لان هذا ليس موضعه بخلاف
 الاكل والشرب والوضوء وقراءة القرآن فانه يقول ما **وان زاد** الذابح
 على التسمية والتكبير في ذبح **الاضحية** او المهدي او النسك او العقيقة
ربما تقبل منا فلا بأس بذلك قيل استعمل لا بأس بها يعني الاستحباب

منه لعلنا التسمية والاعلان
يدعوه وقيل له يعتقد انه
والملك فكله عند ما كان
فقد وروى ما قد اذ لم يات
وقال ابن شعبانة

بأنه لا يملك ما سواه
ولا يملك ما سواه

قطع الحلقوم فهم منه ان المفصلة لا تاكل وهو المعتمد والمراد بها التي جيزت جوزها بدهن
المفصلة اخر الحلقوم من جهة الراس فلو بقيت من الجوزة مع الراس قدر حقة الخاتم اكلت وامسا
بجهة الراس قدر نصف حقة فلا تاكل على الراجح هذا قول سحنون وشهر وقيل يكفي بقطع
الودجين ونصف الحلقوم عذوب

وقيل معنى الاطاعة ومن نسي التسمية في ذبح اضحية او غيرها فان
توكل وان نسي ترك التسمية لم توكل هذا اعلى من ذهب المدونة فانما
منه مع الذكر بقا قطعة مع النسيان **وكذلك من نسي التسمية عند ذبح**
الجواجم او غيرها منهم وغيره مما يصاد به **على الصيد** فانه يوكل وان
تعد ترك التسمية لم يوكل لقوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه وقوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم وذكروا اسم الله عليه
ولو قدم هذه المسئلة على الذي قبلها لكان اولي لان النص انما
فيها وفي قوله **ولا يبيع من الاضحية والعقيقة والنسك لم ولا**
جلد ولا وذك اي ذمن **ولا عصب** اي عروق **ولا غير ذلك** مثل القرن
والشعر والصوف تكرار مع قوله **ولا يبيع** شي من الاضحية **يحمل**
تكراره لذكر العقيقة والنسك **يحمل تكراره** ليرتب عليه قوله **ولا ياكل**
الرجل يريد او غيره **من اضحيته ويتصدق منها افضل له** يحمل
عود الفضل على الصدقة خاصة ويحمل عوده على الجمع بين الاكل
والتصدق وهو الظاهر لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا القانع
والعسر وقوله تعالى واطعموا البائس الفقير القانع الفقير وقيل
من لا يسال والمعتز الزاير المعتز لما ينال من غير سوال وتكره
التصدق بالجمع وليس لما ياكل او يطعم حدا ولا اختيارا ان ياكل الاقل
ان ياكل الاويعم الاكثر والجمهور على منع اطعام الكافر من اطلقا
كتابا كان او مجوسيا وقوله **وليس يوجب عليه** تكرار مع قوله
افضل له ولا ياكل الرجل او غيره ممن وجب عليه هدي من ذبحة
الذبي المرتبة في ذمته اذ بلغ محلها **وكذلك لا ياكل من جزا العتيد**
الذي تربى في ذمته بعد بلوغه محلها **ولا ياكل من نذر المسكين**
غير المعين بعد محله **وكذلك لا ياكل مما عطي من هدي تطوع قبل**
وقد نظرت هذه المسئلة تعالى ونذر ما عني والتطوع **محل**
الاكل من كليهما مستحب ان كان كلاهما كالمسكين جليل
كفديهما جعلت هديا نقل وامسغه من كليهما قبل يصير
وبده في ذمته الاذي والنذر للمساكين والجزا وما عدا ذلك
منها بلا قيد وهذا هو النقل **لا عذوب**

بأنه لا يملك ما سواه
ولا يملك ما سواه

بأنه لا يملك ما سواه
ولا يملك ما سواه

بأنه لا يملك ما سواه
ولا يملك ما سواه

محلها ويملك ما سواه **كفدية** الاذي قبل بلوغ محلها وجزا الصيد
قبل محله ونذر المسكين قبل محله وما عطي من هدي التطوع بعد محله
وهدي القران والتمتع وهدي الفساد وكل هدي لم تقص شعيرة
من شعائر الحج وقوله **ان شاة** اشارة الى ان الاصل في الهدي عدم الاكل
بخلاف الاضحية **وهذه الاضحية** **وهذه الاضحية** **وهذه الاضحية**
الاضحية ثم يشرح يتكلم على الذكاة فقال **والذكاة**
الذكاة قطع الحلقوم جميعه **وقطع جميع** **الاذواج** اي
الودجين عبر بالجمع عن المثني **ولا يجزي اقل من ذلك** اي من
قطع الحلقوم بتمامه والاذواج ههنا قول سحنون وشهر وظاهر
كلام الشيخ انه لا يشترط قطع المري البساطي في العنق عروق منها
الحلقوم وهو عرق واصل بين الدماغ والرتبة والغم يجتلك به الهوى
الربط ويدفع به الهوى الحار كالمرححة للقلب ومنها الودجان
وهما عرقان من الجانبين يتصل بهما اكثر عروق البدن ويتصلان
بالدماغ ومنها المري وهو عرق متصل بالغم والمعدة يجري فيه
الطعام منه اليها انتهى عياض المري بفتح الميم وكسر الواو ههنا
وقد يشدد اخوه ولا يمزج بلع الطعام والشراب وهو البلعوم
وان رفع الذابح يده عن الذبيحة **بعد قطع بعض ذك الحلقوم**
والاذواج ثم اعاد يده فاجتر فلا توكل ظاهره سواطال الرفع
اول يطل وهو كذلك باتفاق اذا طال واختلف اذا رجع
بالقرب فقال سحنون تحرم وقال ابن حبيب توكل واختاره المعنى
لان كل ما طلب فيه النور يغتفر فيه التفريق اليسير والطول
مقيد بما لو تركت لم تعش اما ان كانت حين الرفع لو تركت لعاشت
اكلت لان الثانية ذكاة مستقلة **وان تمادي الذابح** **عند احيى قطع**

بأنه لا يملك ما سواه
ولا يملك ما سواه

بأنه لا يملك ما سواه
ولا يملك ما سواه

بأنه لا يملك ما سواه
ولا يملك ما سواه

بأنه لا يملك ما سواه
ولا يملك ما سواه

بأنه لا يملك ما سواه
ولا يملك ما سواه

بأنه لا يملك ما سواه
ولا يملك ما سواه

منها صاعه الى اهلها وهدوت
 رفته بختان بختها واما نه
 بها ورسول الله صلى الله عليه و
 سلم وانا له ودا واما نه
 اي مع الله ورسوله و
 يا رسول الله صلى الله عليه و
 وسلم وانا له ودا واما نه

الرأس من الذبيحة **أَسْأَلُكَ** جمعني وتوكل ولم يرد الأمر وإذا أكلت من
العد فاحري مع النسيان وغلبة السكين **وَمِنْ ذَبْحٍ مِنَ الْقَفَا** ومن

صفحة العنق **توكل** لانه لم يات بالذكاة المشروعة ولانه قد انقذ
المقتل بقطع النخاع واذا انقذت المقاتل قبل الذبح لم **توكل** ولو

قطع الخلقوم وعسرة السكين علي الودجين لعدم خذ السكين
فقبلها وقطعها الاوداج من داخل لم توكل علي المذهب والبقدر

فَذَجَّ فَإِنْ حَرَّتْ أَكَلَتْ وَالْأَبْلُ يُعْرَوْنَ دَجَّحَتْ مُتَوَكِّلٌ وَالْهَمْزُ

وهو موضع القلادة من الصدر الى من مقي ولا يستر شي من الخ
 قطع شي من الملقوم والالود حين لان محلها اللبة وهو محل نضل
 منها لاة الى التاب في تلو عة وظاهر كلامه ان الافضل في

الذئب ويسحب في خرا اهل ان تكون قائمة معقولة وما ذكره من
انها لا تكمل اذا نكت مثله في المدونة وحمله ابن حبيب على التمر

وشهره ابن الحجاب وحمله غيره على الكراهة والى هذا الخلاف
اشار اليه بقوله **وقد اختلف في اكلها** ومحل هذا الخلاف اذا

وقع الذبح لغیر ضرورة واما ان كان لضرورة كما وقع بعير في النار
ولم يصل اليه لبيته فاذبح فاكله جائزا تعاقا والغنم تذبح فان غنم

لم تؤكل وقد اختلف ايضا في ذلك اي في اكله وهو مقيد
ايضا بما اذا لم تكن ضرورة والمشهور التحريم وان كان للضرورة كما لا

ووقع في هوان وعراكا لتفاقم انتقل يتقدم على مسالك
الزكاة فيها شرعية غير حسية فقال **وذكرنا ما في**

البطون ذكاة أمية معناه ان البهيمية من دوات الاعمال
فخرج من بطونها جنين ليس فيه روح فانه يوكل الاصل

في هذا

[Faint handwritten text at the bottom of the page]

Handwritten text, possibly a signature or date, with a red underline.

[illegible]

فمنها ما
رفاهه على
فمنها ما

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١

[A small fragment of handwritten Arabic script from another page.]

و

والمسلمون في بلادهم
والذين هم في بلادهم
والذين هم في بلادهم

فانه لا يبعد عن الحق

وجه الحادى عشر

وَالْوَالِدَيْنِ إِذَا قَالَا هَذَا فَكُونَا لِلْوَالِدَيْنِ عِندَ مَا قَالَا مِمَّا قَالَا مِنْ حَقٍّ وَلَا يَكُونُ لَكَ عِندَهُمَا شَيْءٌ

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا نَالِ الْغَاثِ وَالْفَاطِ

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

حازله

جاءه ان يشبع وان ظن انه يجد قبل ان يصير الي مثلها لم يجز وان لم يكن له ظن احتاط **ثالث** ويباح له ايضا شرب كل ما يرد عطشا كالمياه النجسة وغيرها من المايعات الا الخمر فانها لا تجز له الا لاسا الفسدة وهي بضم الفين وتشد يد الصاد فاما الجوع والعطش فلا اذا لا يفيد ذلك بل ربما زادت العطش ولا يجوز الشداوي بها علي صفتها علي المشهور واختلف **رابع** اذا استعملت عينها والاكثر علي المنع من ذلك **ولا باس بلا انتفاع بجلدها** اي الميتة الظاهر ان لا باس هنا للاباحة اي وبياح الانتفاع به **اذا دبغ بها** ينزل شعره وريحه ودسمه وطرطوبته ومفهوم الشرط انه لا ينتفع به قبل الدبغ وهو كذا باتفاق عند بعضهم وعالي المشهور عند بعضهم وظاهر كلامه ان الدبغ يفيد في كل جلد ميتة وبه قال سمعون وابن عبد الحكم والمشهور انه لا يعمل في جلد الخنزير وظاهر ايضا ان طهارته عامة في المايعات وغيرها وهو كذا عند سمعون وغيره والمشهور ان طهارته مقيدة بالياهسات والماء وحده من بين المايعات لان المايه دفع عن نفسه **ولا يصلي عليه** اي علي جلد الميتة ولا فيه علي المشهور **ولا يباع** علي المشهور ولودبغ واذا وقع البيع فيه قبل الدبغ كان جرحه في شهادة من فعل ذلك وان وقع بعد الدبغ فلا يجزح لاجل الخلاف فيه ويرد البيع مطلقا لم يفت فان فات رد البايع الثمن وغرم المبتاع قيمة الجلد ان لو كان جائز البيع **ولا باس بالصلاة** لا باس هنا بمعني الحوازي ونحوها الصلاة **علي جلود السباع اذا ذكيت** ج ماذكره هو كذا وبالحجة ان كلاما في فيه الحكم كذا علي المشهور **ولا باس ببيعها** اي ببيع جلود السباع اذا ذكيت **ولا يشفع بصوف**

اسرار

قوله بعد الخبز سوا كان الخبز قبل النفا او بعده والمراد بالخبز ما قابل النفا فمثل الحلق وغيره
قال الخطيب وانظر هل يحكم عليها انما لها بالحيطة فكل جربها بالطهارة او بالنجاسة حتى لو طال
او ريش الغنصه وصلي عليه بمصل بطلت صلاته والظن ان الحكم بنجاسة المتصل فقط لا الممتد كما في
الطرازه عدوي

الميتة وشعرها بعد الخبز انتفاعا عما من البيع والصلابة عليه
والصدقة به وغير ذلك الا انه اذا باع بطنه وظهر قوله شعرها
دخول شعر الخنزير وهو كذلك عند مالك وابن القاسم فقوله شعرها
الكتاب وكل شيء من الخنزير حرام اراد به الا شعره **وكذلك ما ينزع**
منها اي الميتة في حال الحياة على تقدير ان لو نزع منها في حال الحياة
لم يتركها مثل ريش الرأس والفرج والوبر فانه ينتفع به بعد
موتها الا اللين فانه نجس وهو ما ينزع منها في الحياة ولم يولمها **والأشياء**
التي هي المالكية ان يغسل ما ذكر من الصوف وما بعده اذا لم يتيقن
طهارته ولا نجاسته اما ان يتيقن طهارته فلا يغسل غسله واذا
تيقنت نجاسته وجب غسله **ولا ينتفع بريشه اي الميتة**
ظاهره مطلقا وفيه تفصيل لان اصله الرطب لا يجوز الانتفاع
به من غير خلاف واعلاه يجوز الانتفاع به من غير خلاف وفيها
بينهما قولان بالجواز المانع وهو المشهور **وكذلك لا ينتفع بريشه**
اي الميتة وأظلالها وأنيابها ظاهره على جملة التحريم لان الحياة
تخلو **وكثرة الانتفاع بأنياب الغنبل** وكذا عبر في لذة ونية وقطاعه
في ذلك اي في انياب الغنبل وكذلك القرنة والظلف وهو للبقر
والشاة والظبي والظفر وهو للبعير والاوز والدجاج والنعامة
وغورها والعظم على اربعة اقسام مشهورها ان ذلك كله نجس من
الميتة وقال ابن وهب طاهر وقيل الفرق بين طريخها واصليها وفل
ان طليقت طهرت والا فلا **واما مات فيه فأن** بالهمز من سمين
يكون اللحم **أو ريش أو عسل** يتحرك السمين او ذلك قوله ذاب
راجع الجميع **طرح ولم يترك** ولا يباع ومثل الفارة كل ماله نفس
سائلة واخر زبه عما وقع فيه ماله نفس له سائلة ومات فيه

قوله شعرها
قوله ما ينزع
قوله في حال الحياة
قوله لا ينتفع بريشه
قوله وأنيابها
قوله وأظلالها
قوله وكثرة الانتفاع
قوله في ذلك
قوله والشاة والظبي
قوله وغورها
قوله الميتة
قوله ان طليقت
قوله يكون اللحم
قوله أو ريش
قوله أو عسل
قوله يتحرك
قوله السمين
قوله او ذلك
قوله قوله ذاب
قوله راجع
قوله الجميع
قوله طرح
قوله ولم يترك
قوله ولا يباع
قوله ومثل
قوله الفارة
قوله كل ماله
قوله نفس له
قوله سائلة
قوله ومات فيه

قوله الشعر
قوله الخنزير
قوله حرام
قوله ريش
قوله الرأس
قوله والفرج
قوله والوبر
قوله فانه
قوله ينتفع
قوله به
قوله بعد
قوله موتها
قوله الا اللين
قوله فانه
قوله نجس
قوله وهو ما
قوله ينزع
قوله منها
قوله في الحياة
قوله لم يتركها
قوله مثل
قوله ريش
قوله الرأس
قوله والظفر
قوله والنعامة
قوله وغورها
قوله والعظم
قوله على اربعة
قوله اقسام
قوله مشهورها
قوله ان ذلك
قوله كله
قوله نجس
قوله من الميتة
قوله وقال
قوله ابن وهب
قوله طاهر
قوله وقيل
قوله الفرق
قوله بين
قوله طريخها
قوله واصليها
قوله وفل
قوله ان طليقت
قوله طهرت
قوله والا فلا
قوله وامّا مات
قوله فيه فأن
قوله بالهمز
قوله من سمين
قوله يكون
قوله اللحم
قوله أو ريش
قوله أو عسل
قوله يتحرك
قوله السمين
قوله او ذلك
قوله قوله ذاب
قوله راجع
قوله الجميع
قوله طرح
قوله ولم يترك
قوله ولا يباع
قوله ومثل
قوله الفارة
قوله كل ماله
قوله نفس له
قوله سائلة
قوله ومات فيه

قوله فانه لا نجس ويعد ذلك ان امكن ان يذوقه اذيل واكل تحوّل السمين والموثقة ومثله فانه كان اقل
الطعام اكل مع الطعام وان ساوي الطعام فقولان الممتد منها حرمته اكله لان ما لا نفس له سائلة
انما مات ميتة طاهرة لا يحل اكله الا بعد كاهة وهي مفقودة هنا والحاصل انه ان تميز اكل الطعام دون
قوله او اقله والشوا لا ان لم يمت به فوكل في الاقسام الستة ان نوي ذكاته والا فلا فان تشك في قدره
الدمونة فاستظهر بعض الشراخ اكله لقاعدة اكل الطعام لا يطرح بالشك وقال بعض شراخ خليل لا بد من سوس
قوله والطعام فذبح الخيل فافا توكل من غير ذكاة وانتم له

قوله فانه لا نجس وسيصرح بمفهوم قوله ذاب **ولما ذكر ان**
يطرح ولا يترك خشي ان يتوهم انه لا ينتفع به اصلا رفع
ذلك الابهام بقوله **ولا يترك** يعني ويلجأ **ان يشترط بالذيت**
المتنجس **وشبهه** كالسمن والودك **في غير المساجد** كالبيوت بشرط ان يكون الدخان يخرج منها
والحوادث اما المساجد **فليحفظ منه** لانه نجس فلا يستصحب
به في التزعمها عن النجاسة **فصرح بمفهوم قوله ذاب**
فقال وان كان ما ذكر من السمن وما عطف عليه **جامدا طرحت**
الفارة التي ماتت فيه **وما حوله** ما بقي وله بيعه ولا
تحد يد فيما يطرح منه وانما ذلك على حسب ما يغلب على الظن
قال مستحسن بضم السين وفيها **الا ان يطرح معاً** ما بقى من
اي اقامتها فيه **فانه يطرح كله** لان النجاسة اذا طال مقامها
في الجامد تعدت وانتشرت في جميع اجزائه ودليل التفرقة التي
ذكرها في الصحيح وغيره من قوله صلى الله عليه وسلم **وسم**
اذا وقعت الفارة في السمن فان كان جامدا فلقوها وما حوله وان كان
ما عطف لا تقر به ففرق صلى الله عليه وسلم بين الجامد وغيره اذ
الجامد لا تتعدى النجاسة فيه لاسيما اذا خرج بغور بخلاف المايح
وقيس على السمن فيه كسائر المايحات **الا الما التي ولا يترك**
بأكل طعام أهل الكتاب وذبايحهم لابس هذا للاباحة قال تعالى
وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم الآية الجمهور من المفسرين على ان
المراد بالطعام الذبيحة كلها وهذا اذا كان ممن لا يستحل الميتة واما
من يستحلها فقال الباجي ان ذبح بحضرتك واصاب وجه الذكاة جاز
اكلها واما ان غاب عنها فلا يجوز وهذا ايضا في غير الضحايا واما في
الصحايا فلا قاله في المدونة لانه قربة **وكرهه** اكل شعور اليهود منهم

قوله شعرها
قوله ما ينزع
قوله في حال الحياة
قوله لا ينتفع بريشه
قوله وأنيابها
قوله وأظلالها
قوله وكثرة الانتفاع
قوله في ذلك
قوله والشاة والظبي
قوله وغورها
قوله الميتة
قوله ان طليقت
قوله يكون اللحم
قوله أو ريش
قوله أو عسل
قوله يتحرك
قوله السمين
قوله او ذلك
قوله قوله ذاب
قوله راجع
قوله الجميع
قوله طرح
قوله ولم يترك
قوله ولا يباع
قوله ومثل
قوله الفارة
قوله كل ماله
قوله نفس له
قوله سائلة
قوله ومات فيه

قوله الشعر
قوله الخنزير
قوله حرام
قوله ريش
قوله الرأس
قوله والفرج
قوله والوبر
قوله فانه
قوله ينتفع
قوله به
قوله بعد
قوله موتها
قوله الا اللين
قوله فانه
قوله نجس
قوله وهو ما
قوله ينزع
قوله منها
قوله في الحياة
قوله لم يتركها
قوله مثل
قوله ريش
قوله الرأس
قوله والظفر
قوله والنعامة
قوله وغورها
قوله والعظم
قوله على اربعة
قوله اقسام
قوله مشهورها
قوله ان ذلك
قوله كله
قوله نجس
قوله من الميتة
قوله وقال
قوله ابن وهب
قوله طاهر
قوله وقيل
قوله الفرق
قوله بين
قوله طريخها
قوله واصليها
قوله وفل
قوله ان طليقت
قوله طهرت
قوله والا فلا
قوله وامّا مات
قوله فيه فأن
قوله بالهمز
قوله من سمين
قوله يكون
قوله اللحم
قوله أو ريش
قوله أو عسل
قوله يتحرك
قوله السمين
قوله او ذلك
قوله قوله ذاب
قوله راجع
قوله الجميع
قوله طرح
قوله ولم يترك
قوله ولا يباع
قوله ومثل
قوله الفارة
قوله كل ماله
قوله نفس له
قوله سائلة
قوله ومات فيه

قوله الشعر
قوله الخنزير
قوله حرام
قوله ريش
قوله الرأس
قوله والفرج
قوله والوبر
قوله فانه
قوله ينتفع
قوله به
قوله بعد
قوله موتها
قوله الا اللين
قوله فانه
قوله نجس
قوله وهو ما
قوله ينزع
قوله منها
قوله في الحياة
قوله لم يتركها
قوله مثل
قوله ريش
قوله الرأس
قوله والظفر
قوله والنعامة
قوله وغورها
قوله والعظم
قوله على اربعة
قوله اقسام
قوله مشهورها
قوله ان ذلك
قوله كله
قوله نجس
قوله من الميتة
قوله وقال
قوله ابن وهب
قوله طاهر
قوله وقيل
قوله الفرق
قوله بين
قوله طريخها
قوله واصليها
قوله وفل
قوله ان طليقت
قوله طهرت
قوله والا فلا
قوله وامّا مات
قوله فيه فأن
قوله بالهمز
قوله من سمين
قوله يكون
قوله اللحم
قوله أو ريش
قوله أو عسل
قوله يتحرك
قوله السمين
قوله او ذلك
قوله قوله ذاب
قوله راجع
قوله الجميع
قوله طرح
قوله ولم يترك
قوله ولا يباع
قوله ومثل
قوله الفارة
قوله كل ماله
قوله نفس له
قوله سائلة
قوله ومات فيه

قوله الشعر
قوله الخنزير
قوله حرام
قوله ريش
قوله الرأس
قوله والفرج
قوله والوبر
قوله فانه
قوله ينتفع
قوله به
قوله بعد
قوله موتها
قوله الا اللين
قوله فانه
قوله نجس
قوله وهو ما
قوله ينزع
قوله منها
قوله في الحياة
قوله لم يتركها
قوله مثل
قوله ريش
قوله الرأس
قوله والظفر
قوله والنعامة
قوله وغورها
قوله والعظم
قوله على اربعة
قوله اقسام
قوله مشهورها
قوله ان ذلك
قوله كله
قوله نجس
قوله من الميتة
قوله وقال
قوله ابن وهب
قوله طاهر
قوله وقيل
قوله الفرق
قوله بين
قوله طريخها
قوله واصليها
قوله وفل
قوله ان طليقت
قوله طهرت
قوله والا فلا
قوله وامّا مات
قوله فيه فأن
قوله بالهمز
قوله من سمين
قوله يكون
قوله اللحم
قوله أو ريش
قوله أو عسل
قوله يتحرك
قوله السمين
قوله او ذلك
قوله قوله ذاب
قوله راجع
قوله الجميع
قوله طرح
قوله ولم يترك
قوله ولا يباع
قوله ومثل
قوله الفارة
قوله كل ماله
قوله نفس له
قوله سائلة
قوله ومات فيه

منه ان يكون من غير ما ان يكون ما يوكل لحمه
اولا ويستمر طان لا يكون لها منفذ الا لم يوكل ما كان بواحد منهما اه عدوي

غير تحريم علي المشهور لانه لا يقصد الشحم بالتذكية اشبه الدم
الذي لم يقصد به المسلم وضيم من غير عايد علي اهل الكتاب
لم ادر ما احتزبه وهل لم يوكل غير كتابي وقال **د** احتزبه من
المرتد اليهم والد خيل فيه اذا لم يحل طعامه علي الخلاف فمن ارتد
من كفركه لا يوكل **ما ذكاه الجوهري** مطلقا وثبتا كان او غيره
ذكاه لمسلم الا ان يامر المسلم بالذبح وقال له قل بسم الله عليها
فانها توكل من غير خلاف قال **ع** وكذلك لا توكل ذبيحة السكوان
والمجنون اصاب الذكاه لفقده ان عقلمها ابن الحاجب ونقص من
الصبي المميز والمرأة من غير ضرورة علي الاصح **وما كان مما ليس**
فيه ذكاه من طعامهم اي المجوس **فليس يكره** يجوز اكله اتفاقا
ان تيقنت طهارته اما ان تيقنت نجاسته فيجوز اكله وما شك في
يحل علي التجسس **واختلف** في تحريم اكل جبن الروم والباقي
علي قولين والمحققون علي تحريمه ثم **انتقل** يتكلم علي الصيد
وهو يطلق علي الاسم والمقتدر وهو الاصطيد وهو الذي اراد
الشيخ بقوله **والصيد الموقر** والصيد **لغير الموقر**
فسميه علي قسمين وغيره علي خمسة اقسام نقلناها في الكلب
ثم **انتقل** يتكلم علي ما يصاد به وهو شيان حيوان
وسلاح اما الاول فانشار اليه بقوله **وكما قتله كلبك المعلم** **اذ**
بازك المعلم فجاز اكله لا خصوصية لمدن بل كلما يقع القطر
من الكلاب والسباع والطير فانه اذا قتل صيد اجاز اكله **اذ**
عليه اخذ من كلامه انه يشترط في المصايد اذ كان حيوانا فلا
شروط ان يكون معلما وان يفقه التعليم وان يكون مسلما من يد
الصايد ويشترط في الصيد اربعة شروط **احدها** ان يكون

منه ان يكون من غير ما ان يكون ما يوكل لحمه
اولا ويستمر طان لا يكون لها منفذ الا لم يوكل ما كان بواحد منهما اه عدوي

منه ان يكون من غير ما ان يكون ما يوكل لحمه
اولا ويستمر طان لا يكون لها منفذ الا لم يوكل ما كان بواحد منهما اه عدوي

منه ان يكون من غير ما ان يكون ما يوكل لحمه
اولا ويستمر طان لا يكون لها منفذ الا لم يوكل ما كان بواحد منهما اه عدوي

منه ان يكون من غير ما ان يكون ما يوكل لحمه
اولا ويستمر طان لا يكون لها منفذ الا لم يوكل ما كان بواحد منهما اه عدوي

منه ان يكون من غير ما ان يكون ما يوكل لحمه
اولا ويستمر طان لا يكون لها منفذ الا لم يوكل ما كان بواحد منهما اه عدوي

منه ان يكون من غير ما ان يكون ما يوكل لحمه
اولا ويستمر طان لا يكون لها منفذ الا لم يوكل ما كان بواحد منهما اه عدوي

بمقيته اي تجوسه سلامته عن الافات بمقيته الخ لا

لا يستوي القاعدون من المؤمنين الى قوله وكلا وعد الله الحسنى فلو
كان علي الاعيان لما وعد القاعدون بالحسنى وتواتر في السنة انه صلى
الله عليه وسلم ارسل قوما دون اخرين **واحبا اليها** اي المالكية **ان لا**
يقا تل العد وحبي يد عوا الي دين الله وهو شهادة ان لا اله الا الله
وان محمد رسول الله ثلاثا ايام متواليه وقيل ثلاث مرات في يوم **الا**
ان يعجلونا اي يبادرونا بالقتال فان الدعوة حينئذ لا تستجب
بل يجب قتالهم وتسقط الدعوة لانها حينئذ تؤدي الى استحصال
المسلمين هذا اما يعطيه ظاهر لفظه وما ذكره من استحباب الدعوة
اولا ليس صريحا في المنهج فانهم نقلوا في الدعوة اربعة اقوال
الوجوب مطلقا لما لك في المدونة وعدمه له في غيرها وله فيها ايضا
يجب علي من بعد تد ارم دون من قوت د ارم **والراجح** يجب في الجيش
الكثير **وجعل بعض من لقيناه قول الشيخ** واجب اليها قولها خاسا
ولا اقرب عنده **اي** يرجع الي القول الثاني لان قابله انما في الوجوب
فقط يريد ويستحب ذلك للخلاف انتهى وهذا الخلاف في حق من
بلغته الدعوة وامان لم تبلغه الدعوة فلا خلاف في وجوب دعوته
وظاهر قوله **فاما ان يسلم او يود والجزية** انهم مخيروا بين الامرين
دفعه واحدة فان اجابوا الي احدهما كف عنهم **والا قوتلوا** والذي
في الجواهر وصفة الدعوق ان يعرض عليهم الاسلام فان اجابوا
كف عنهم وان ابوا عرض عليهم ادا الجزية فان ابوا قوتلوا وان
اجابوا طولبوا بالانتقال الي حيث تنالهم احكام سلطانها فان اجابوا
كفنا عنهم وان ابوا قوتلوا هذا كله مع الامهال فلو عجلوا عن
الدعوة قوتلوا في ما انتهى ولقبول الجزية بشرط ان يشار اليه بقوله
وانما تقبل منهم الجزية اذا كانوا حيث تنالهم احكامنا فلما ان

بعد و

بعد واما فلا تقبل منهم الجزية الا ان يتخلوا الي بلادنا او قوتلوا
ظاهر كلامه في اهل العنوة واهل الصلح سواء انا ههنا الشرط في اهل
العنوة واما اهل الصلح فلا يشترط ذلك فيهم وتقبل منهم الجزية في مواضعهم
لانهم منعوا انفسهم حتي صالحوا علي انفسهم وبلادهم وتكلم علي الجزية
ان تقبل منهم وسكت عن اسلامهم اذا سلموا فقتلوا اسكت عنه
لان اقامتهم بدار الحرب لا تقدر في اسلامهم وانما كانت الهجرة واجبة
قبل الفتح **والفرار** بكسر الفاء ان يولي **من العد** ورويته ان لا يرجع
اليه عدة العلماء **من الكبار اذا كانوا** اي العد ومن الكفار **مثلي عند**
المسلمين فاقبل سواء ان المسلمون مثلهم في القوة او اشد او اضعف
الامر وهو المشهور وسو كان الكفار مادة ام لا وقيدنا بقولنا ونيته
لخ احترازا مما اذا فرو نيته الرجوع بان يفعل ذلك مكيدة فانه
جائز لقوله تعالى الامتحن فقال او متحيزا الي فية المتحرف هو
الذي يري العد والانهزام حتي يتبعه فيكر عليه والمتحيز هو الذي
يرجع الي الامير او الي جماعة بقربه يستعين بهم **فان كانوا** اي العد والكفار
الذين ذلك اي من مثلي عدد المسلمين **فلا بأس** بجواز ذلك
الفرار من العد وظاهره ولو بلغ المسلمون اثني عشر الفا وهو كذلك
في النوادر عن سحنون ونقل ابن رشد عن جمهور اهل العلم وارتضاه
ان المسلمين اذا بلغوا اثني عشر الفا لا يجوز لهم الفرار وان كان
الكفار اكثر من مثليهم وقيد به بعضهم كلام الشيخ واعتمد صاحب
التحصيل **ويقاتل العد** وبالبناء للمفعول اي ويجب علي من تعين
عليه الجهاد ان يقاتل العد ومن الكفار **مع كل** **يو** بفتح الموحدة
وهو الموفي بالعهود **ومع كل** **فله** وهو الفاجر في احكامه
من الالة اما مع الاول فظاهر واما مع الثاني فلما صح من قوله

قوله الموفي بالعهود اي يوفي بالعهود

قوله والفرار اي بالفرار
وعلم ان ذلك طيفا فان كان
ما بيننا وبينهم من الكفار
اي ناس ثلثوا من بلادهم
وهذا غير صائب انظر الحاشية

من قوله الا ان يقتلوا فقبل ما يد علي جميع من تقدم من النساء والعبيان
والرهيلان والاحبار وقيل بما يد علي الرهبان وما بعده واستقرب
لسلامته من التكرار مع قوله **وكذلك المرأة تقتل ان قاتلت** ظاهر
كان ذلك في حال القتال او بعده وقيد به بقوله يعني حال القتال
واما اذا برد القتال فلا تقتل وهذا ايضا اذا قاتلت بالسلح واما
ان قاتلت بالحجارة وغيره فله فلا تقتل ويجوز امان ادي للمسلمين
وهو الخمسين الذي اذا غاب لا ينتظر ولا يحضر لا يشاور ولا يقتل
فاما الشريفة احرى بالجواز وهذا في قوم مخصوصين واما اهل الحية
او بلد فلا يقتل امان الا السلطان فان عقد غيره يقتضيه
ان شافقتهم قال في الجواهر بشرط امان ان لا يكون علي
المسلمين ضرر فلو ان جاسوسا او ظليقة او من فيه مضرة لم يقتل
وينتقد امان بصرح اللفظ وبالكثابة والاشارة المفهومة **وكذلك**
المرأة يجوز امانها والصبي مثلها يجوز امانه **اذا اعتل امان** اي علم
ان تقتل امان حرام يعاقب عليه والوفاء واجب يثاب عليه
وقيل اذا اجاز ذلك اي امان العبي **الامام جاز** وان لم يجزه لم يجز
ثم شرع يتكلم علي الاموال الماخوذة من العدو وروي
قسمان في وسياقي وغنيمة واليه اشار بقوله **وما غنم المسلمين**
من العدو وهي **بالجاني** اي تعبا وخلافا في الحرب **فليأخذ الامام**
خمس يضعه ان شافي بيت المال يصرفه في مصالح المسلمين من
شراسلح وغيره مما يراه مصلحة للمسلمين وان شافتم فيه فله
لال النبي صلى الله عليه وسلم او غيره او يجعل بعضه فيهم او
ويقتنيه في غيرهم وهذا اذا كان الذي غنموه غيرا من كراخ هو الخيل او
وقاش وعبيد وماله وحظوة واما الارض فلا تقس وتقسم

صلى الله عليه وسلم ان الله لم يولد هذا الدين بالرجل الفاجر ولا لانه لو
ترك القتال معه لكان ضرا علي الاسلام **ولا بأس بقتل من اسر من**
الاعلاج جمع علي وهو الرجل من كثر العجم **ولا يقتل احد من العدو**
بعد امان كان الا امان من الامم او غيره علي المشهور لقوله تعالى
ان الله لا يحب الخائنين ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم
ينصب للفادر لو ائتم القيامه فيقال هذه غيرة فلان **ولا**
يغفر اي للعدو **وبه** الاختلاف نقض اليهود وليس هذا تكرار
مع ما قبله فانه الاول خاص بالقتل وهذا عام في القتل وغيره
ولا تقتل النساء ولا الصبيان لما صح من نهي عليه الصلاة
والسلام عن قتلهم وكذلك لا تضرب عليهم الحربة ويتخير الامام
فيهم بين ثلاثة اوجه الاسترقاق والعق والقتل **ويجوز قتل**
الرضبان جمع راهب وهو العابد **وقتل الاحبار** جمع حريفة
المهملة وكسر هاء وهو الافصح العالم وفي نسخة بدل الاحبار الاحرا
ويشترط في عدم قتل الاولين علي المشهور ان ينقطع عن اهل
ملتهم احسا في ديار وصومعة ومعني فلا يجالطهم في راي
ولا يغيثهم بمدة ير ومنسورة ويكونان حريين لا يسترقان ويترك
لهم ما يقوم بهما **واختلف** في الزايد علي ذلك اذا كان
مالا كثيرا علي قولين مشهورين احدهما **وهو الا شهرا** انه
لا يترك له والثاني انه يترك له ابن عبد السلام والثر والروايات
فيما رايت انه يترك له ماله والتفصيل بين الكثير واليسير
هو مذهب سحنون انهم والذي في المختصر ان جميع من سقط
عنه القتل يترك له كفايته فقط وحكم المرأة اذا تهمت حكم
الرجل فيها ذكر علي المشهور **واختلف** في مرجع الضمير

من قوله

من قوله الا ان يقتلوا فقبل ما يد علي جميع من تقدم من النساء والعبيان
والرهيلان والاحبار وقيل بما يد علي الرهبان وما بعده واستقرب
لسلامته من التكرار مع قوله وكذلك المرأة تقتل ان قاتلت ظاهر
كان ذلك في حال القتال او بعده وقيد به بقوله يعني حال القتال
واما اذا برد القتال فلا تقتل وهذا ايضا اذا قاتلت بالسلح واما
ان قاتلت بالحجارة وغيره فله فلا تقتل ويجوز امان ادي للمسلمين
وهو الخمسين الذي اذا غاب لا ينتظر ولا يحضر لا يشاور ولا يقتل
فاما الشريفة احرى بالجواز وهذا في قوم مخصوصين واما اهل الحية
او بلد فلا يقتل امان الا السلطان فان عقد غيره يقتضيه
ان شافقتهم قال في الجواهر بشرط امان ان لا يكون علي
المسلمين ضرر فلو ان جاسوسا او ظليقة او من فيه مضرة لم يقتل
وينتقد امان بصرح اللفظ وبالكثابة والاشارة المفهومة وكذلك
المرأة يجوز امانها والصبي مثلها يجوز امانه اذا اعتل امان اي علم
ان تقتل امان حرام يعاقب عليه والوفاء واجب يثاب عليه
وقيل اذا اجاز ذلك اي امان العبي الامام جاز وان لم يجزه لم يجز
ثم شرع يتكلم علي الاموال الماخوذة من العدو وروي
قسمان في وسياقي وغنيمة واليه اشار بقوله وما غنم المسلمين
من العدو وهي بالجاني اي تعبا وخلافا في الحرب فليأخذ الامام
خمس يضعه ان شافي بيت المال يصرفه في مصالح المسلمين من
شراسلح وغيره مما يراه مصلحة للمسلمين وان شافتم فيه فله
لال النبي صلى الله عليه وسلم او غيره او يجعل بعضه فيهم او
ويقتنيه في غيرهم وهذا اذا كان الذي غنموه غيرا من كراخ هو الخيل او
وقاش وعبيد وماله وحظوة واما الارض فلا تقس وتقسم

من قوله الا ان يقتلوا فقبل ما يد علي جميع من تقدم من النساء والعبيان
والرهيلان والاحبار وقيل بما يد علي الرهبان وما بعده واستقرب
لسلامته من التكرار مع قوله وكذلك المرأة تقتل ان قاتلت ظاهر
كان ذلك في حال القتال او بعده وقيد به بقوله يعني حال القتال
واما اذا برد القتال فلا تقتل وهذا ايضا اذا قاتلت بالسلح واما
ان قاتلت بالحجارة وغيره فله فلا تقتل ويجوز امان ادي للمسلمين
وهو الخمسين الذي اذا غاب لا ينتظر ولا يحضر لا يشاور ولا يقتل
فاما الشريفة احرى بالجواز وهذا في قوم مخصوصين واما اهل الحية
او بلد فلا يقتل امان الا السلطان فان عقد غيره يقتضيه
ان شافقتهم قال في الجواهر بشرط امان ان لا يكون علي
المسلمين ضرر فلو ان جاسوسا او ظليقة او من فيه مضرة لم يقتل
وينتقد امان بصرح اللفظ وبالكثابة والاشارة المفهومة وكذلك
المرأة يجوز امانها والصبي مثلها يجوز امانه اذا اعتل امان اي علم
ان تقتل امان حرام يعاقب عليه والوفاء واجب يثاب عليه
وقيل اذا اجاز ذلك اي امان العبي الامام جاز وان لم يجزه لم يجز
ثم شرع يتكلم علي الاموال الماخوذة من العدو وروي
قسمان في وسياقي وغنيمة واليه اشار بقوله وما غنم المسلمين
من العدو وهي بالجاني اي تعبا وخلافا في الحرب فليأخذ الامام
خمس يضعه ان شافي بيت المال يصرفه في مصالح المسلمين من
شراسلح وغيره مما يراه مصلحة للمسلمين وان شافتم فيه فله
لال النبي صلى الله عليه وسلم او غيره او يجعل بعضه فيهم او
ويقتنيه في غيرهم وهذا اذا كان الذي غنموه غيرا من كراخ هو الخيل او
وقاش وعبيد وماله وحظوة واما الارض فلا تقس وتقسم

من قوله الا ان يقتلوا فقبل ما يد علي جميع من تقدم من النساء والعبيان
والرهيلان والاحبار وقيل بما يد علي الرهبان وما بعده واستقرب
لسلامته من التكرار مع قوله وكذلك المرأة تقتل ان قاتلت ظاهر
كان ذلك في حال القتال او بعده وقيد به بقوله يعني حال القتال
واما اذا برد القتال فلا تقتل وهذا ايضا اذا قاتلت بالسلح واما
ان قاتلت بالحجارة وغيره فله فلا تقتل ويجوز امان ادي للمسلمين
وهو الخمسين الذي اذا غاب لا ينتظر ولا يحضر لا يشاور ولا يقتل
فاما الشريفة احرى بالجواز وهذا في قوم مخصوصين واما اهل الحية
او بلد فلا يقتل امان الا السلطان فان عقد غيره يقتضيه
ان شافقتهم قال في الجواهر بشرط امان ان لا يكون علي
المسلمين ضرر فلو ان جاسوسا او ظليقة او من فيه مضرة لم يقتل
وينتقد امان بصرح اللفظ وبالكثابة والاشارة المفهومة وكذلك
المرأة يجوز امانها والصبي مثلها يجوز امانه اذا اعتل امان اي علم
ان تقتل امان حرام يعاقب عليه والوفاء واجب يثاب عليه
وقيل اذا اجاز ذلك اي امان العبي الامام جاز وان لم يجزه لم يجز
ثم شرع يتكلم علي الاموال الماخوذة من العدو وروي
قسمان في وسياقي وغنيمة واليه اشار بقوله وما غنم المسلمين
من العدو وهي بالجاني اي تعبا وخلافا في الحرب فليأخذ الامام
خمس يضعه ان شافي بيت المال يصرفه في مصالح المسلمين من
شراسلح وغيره مما يراه مصلحة للمسلمين وان شافتم فيه فله
لال النبي صلى الله عليه وسلم او غيره او يجعل بعضه فيهم او
ويقتنيه في غيرهم وهذا اذا كان الذي غنموه غيرا من كراخ هو الخيل او
وقاش وعبيد وماله وحظوة واما الارض فلا تقس وتقسم

من قوله الا ان يقتلوا فقبل ما يد علي جميع من تقدم من النساء والعبيان
والرهيلان والاحبار وقيل بما يد علي الرهبان وما بعده واستقرب
لسلامته من التكرار مع قوله وكذلك المرأة تقتل ان قاتلت ظاهر
كان ذلك في حال القتال او بعده وقيد به بقوله يعني حال القتال
واما اذا برد القتال فلا تقتل وهذا ايضا اذا قاتلت بالسلح واما
ان قاتلت بالحجارة وغيره فله فلا تقتل ويجوز امان ادي للمسلمين
وهو الخمسين الذي اذا غاب لا ينتظر ولا يحضر لا يشاور ولا يقتل
فاما الشريفة احرى بالجواز وهذا في قوم مخصوصين واما اهل الحية
او بلد فلا يقتل امان الا السلطان فان عقد غيره يقتضيه
ان شافقتهم قال في الجواهر بشرط امان ان لا يكون علي
المسلمين ضرر فلو ان جاسوسا او ظليقة او من فيه مضرة لم يقتل
وينتقد امان بصرح اللفظ وبالكثابة والاشارة المفهومة وكذلك
المرأة يجوز امانها والصبي مثلها يجوز امانه اذا اعتل امان اي علم
ان تقتل امان حرام يعاقب عليه والوفاء واجب يثاب عليه
وقيل اذا اجاز ذلك اي امان العبي الامام جاز وان لم يجزه لم يجز
ثم شرع يتكلم علي الاموال الماخوذة من العدو وروي
قسمان في وسياقي وغنيمة واليه اشار بقوله وما غنم المسلمين
من العدو وهي بالجاني اي تعبا وخلافا في الحرب فليأخذ الامام
خمس يضعه ان شافي بيت المال يصرفه في مصالح المسلمين من
شراسلح وغيره مما يراه مصلحة للمسلمين وان شافتم فيه فله
لال النبي صلى الله عليه وسلم او غيره او يجعل بعضه فيهم او
ويقتنيه في غيرهم وهذا اذا كان الذي غنموه غيرا من كراخ هو الخيل او
وقاش وعبيد وماله وحظوة واما الارض فلا تقس وتقسم

والذي قال الخليل بن ابي اسحاق

عليه المشهور بل توقف ويصرف خراجها في مصالح المسلمين وبعد ان
ياخذ الامام خمس المغنم **يقسم الاربعين** **خمس** الباقية **بين اهل**
الجيش المجاهدين بشروط تاتي **وقسم ذلك** اي ما غنمه المسلمون
ببكد الحرب **او في** اي مستحب اغنمه عليه الصلاة والسلام والصحبا
بعده ولان فيه نكابة للعدو وهذا اذا امنوا كثر العدو وكان الغنائم
جيشا اما ان كانوا سرية من الجيش فلا يقسمون حتى يعودوا الى
الجيش **وانما يحسن ويقسم ما اوجف** اي حل **عليه بالخيال والركاب**
وما غنم بقتال فاما ما اخذ بغير ايجاب او قتال فهو للمني وحكمة انه
لا يحسن ولا يقسم بل النظر فيه للامام مثل خمس الغنيمة ان شاف
جميعه في مصالح المسلمين وان شاقسمة كما تقدم في الغنيمة
فكتاب ظاهر كلام الشيخ انه يحسن ويقسم كلما اوجف
عليه ولو ارضا او اسارى وليس كذلك اما الارض فالمشهور فيها ما قلنا
واما الاساري فالامام يخير في الرجال بين خمسة اوجه القتل والمن
والفداء والاسترقاق والحزبة واما النساء والصبيان فقد قدمنا ان
الامام يخير فيهم بين ثلاثة اوجه المن والهدا والاسترقاق
ولا بأس بمعنى ويباح **ان ياكل من الغنيمة قبل ان يقسم الطعام**
والعلف **لحق** **الاحتاج** **الي ذلك** **سوا** **اذن** **الامام** **لا** **والمراد** **بالطعام**
ما ياكل لحم او غيره ويلحق به الانعام الحية للذبح على المشهور عليه
برد الجلد للقيمة ان لم يحتاج اليه **والاصل** فيها قال ما في
الصحيح من قول ابن عمر رضي الله عنهما **كانا نصيب في غزائنا**
العسل والعنب فتاكله ولا نرفعه **ولان كل** **ان** **اربعة** **اخماس**
المغنم يقسمها الامام بين اهل الجيش وكان لا يستحقها منهم
الا من اجتمعت فيه شروط شرع في بيانها فقال **وانما يقسمهم**

لمن

لمن حضر القتال المراد بالحضور هنا حضور المناسبة لا حضور
الاجمة فاذا قامت الغنم ولم يتناسب القتال فلا يسهم لمن مات
حينئذ ويسهم لمن مات بعد ان شاب القتال **او تخلف عن القتال**
في شغل المسلمين من امر جهادهم ككشف طريق او جلب غدر
وتخوذ لك وكذلك يسهم لمن ضل عن الجيش في بلاد العدو وتخلط
من ضل في بلاد الاسلام وكذلك **يسهم للمريض** اذا حصل له المرض
بعد القتال او في حال القتال اما لو حمله له قبل حضور القتال
سوا كان في ابتداء امرضه في دار الحرب او في بلاد الاسلام فلا يسهم له
وكذلك يسهم **للفرس الرهين** اذا حصل له الرهن بعد القتال
او في حال القتال وهو ايصيب الفرس في حافره **ليس الرهن**
شروط وكذلك اذا مرض بغيره **ولما** ذكرنا انما يسهم لمن حضر
القتال وكان الذي يحضره ادنيا وغيره بشرع يبين القدر الذي
يسهم لكل منهم فقال **ويسهم للفارس الواحد ستمان** واحترز
بالفرس من البعير والبغل والحمارة فانه لا يسهم لهما وقيدنا
بالواحد احترازا لما نلده عليه فانه لا يسهم للزائد ويسهم **سهم**
واحد **للكبير** في كلامه تسامح فان الراكب انما يقال لراكب الابل
واما ركب الفرس فانما يقال فارس وراكب الحمارة والاصل
فيما ذكرنا صحيح انه صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهمين
وللفارس سهما **ومن الشروط** التي يشترق بها القسم الحربة
ولا يسهم لعبد قاتل او لم يقاتل ومنها الذكوة **فلا** يسهم
لامرأة قاتلة او لم تقاتل منها البلوغ **فلا** يسهم **لصبي** الا بشرط
ثلاثة **ان يطبق الصبي الذي لم يحتمل القتال** **ويجزى الامام** **بقا** **كل** **فيهم**
فيسهم له والذي نقله بهرام عن المدونة وصرح بمشهور ريته

اي رجال ساعدوا



على هذا الصنيع

فلا ياخذ

فلا يأخذ إلا بالقيمة لتعلق حق الغيرة **والم ينفع في القاسم منها** أي من أموال المسلمين مع
أحق به بلائش وهذه التفرقة لما لك وعن ابن القاسم لا يكون
 ربه أحق به مطلقا سواء كان قبل القسم أو بعده **ولا نقل** بفتح الفاء
 وسكونها وهو لغة الزيادة وشرعا الزيادة على السهم وحكمه أنه مباح
 لا يعطي إلا لمن له سهم في الفريضة ولا يكون من أصل الفريضة وإنما
 يكون من **الخمس على الإختصاص من الأيام** لما روي ابن وهب أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إنما نقل يوم حنين من الخمس **ولا يكون**
ذلك النقل قبل القسم ويروي قبل الفريضة وعلى هذا لا يتصور
 إلا بالوعد بأن يقول مثلا من قتل قتيلا فله سلبه وكلامه محتمل
 للمنع والكراهية وهما قولان لما لك وعلى المنع اختلف فقال سحنون
 وابنه ينفذ لأنه حكم بما اختلف فيه أهل العلم وقال ابن حبيب
 لا ينفذ لضعف الخلاف **والسلب من جنة النفل** فلا يعطيه
 إلا ما لا من الخمس على حسب اجتماعه وهو ما يوجد مع القتل
 من نياحه وسلاحه وما شابههما من السلب المعتاد ومن ما ينفذ
 بلباسه عظم المشركين من سوار وتاج على المشهور وكذلك العين
 على المشهور **والرباط** لغة الإقامة وشرعا الإقامة في القصور
 لحراسها فمن سكن القصور بأهله وولده ليس برباط وإنما
 للرباط من خرج من منزله معتقدا الرباط والقصور موضع الخفاة
 من فروج البلدان وذكر في باب جمل أنه واجب بحمله من قارب
 وذكر في الباب الذي بعده هذا من نذره وتكلم هنا على فضله فقال
فيه فضل كبير روي بالمشقة والموحدة روي البخاري أنه صلى
 الله عليه وسلم قال رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما
 فيها **واختلف** هل هو أفضل أو الجهاد **ونك** الفضل المذكور

لما استها من سكن الثغور بأهله وولده ليس بمربوط وانما
للمربوط من خرج من منزله معتقدا الرابطة والثغور موضع الخافقة
من فروج البلدان وذكر في باب حمل انه واجب بحمله من قارب
وذكر في الباب الذي بعده هذا من نذره وتكلم هنا علي فضله فقال
فيه فضل كبير روي بالثلثة والموحدة روي البخاري انه صلي
الله عليه وسلم قال رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما
فيها **واختلف** هل هو افضل او الجهاد **وذلك** الفضل المذكور

الوجوب

قوله اولي صمت اي لا يخلف لانه يلزمه الصمت اذا الخلف
وجوب عليه اليقين يتخلف ليس الاو يتزك ويقره احد وما
فيه

فانما في الامانة
باليمين او التقا
عند ريب

والمعنى ان اعداد المشية على المعلق والمعلق عليه او على المعلق فقط او لانية له في الثلاث صور لا يقع
للفعل الا شي عليه ومذهب ابن القاسم انه لا ينفقه ولو رده للفعل وانه متى دخلت الدار وقع عليه الظل او هو
الذي ذهب اليه الملامه خليل وهو المشهور او عدو عيا

ان الاستثناء بالمشية لا ينفع في شي من الايمان الا في اليمين باسم الله
تعالى وصناته عقبه بقوله **ومن استثنى فلا كفارة عليه** بشرط
ثلاثة احدها **اذا قصد الاستثناء** اي قصد حل اليمين احراز
مما لو جرى على لسانه من غير قصد مثل ان يعود لسانه ان
شا الله او تكلم به نكرا بقوله تعالى ولا تقولن لشي اي قاعل
ذلك غدا الا ان يشاء الله فانه لا ينفعه في حل اليمين وثانيها
اذا قال اي تلفظ **بأن شاء الله** فلا تكفي الشبهة وحدها ولا يشترط
في النطق للجهر بل كان سرا بحركة لسانه كفي **وثالثها اذا وصل**
اي ان شاء الله **بيمينه قبل ان يضمن** اي يسلط مالم يضطر
لتنفس او سعال **والا** اي وان لم يقصد الاستثناء او لم ينطق به
او لم يصله بيمينه **لم ينفع ذلك** الاستثناء **والايمان باسم**
الله اربعة وفي نسخة اربع **فيمينان يكفران وهو اي**
ما يكفر يمينان احدهما ان يكون اليمين منعقدة علي بر
وحقيقتها ان يكون الخالف باثر حلفه موافقا لما كان عليه من
البراء الاصلية مثل **ان يحلف بالله ان فعلت كذا** او **لا افعل**
كذا ثم يفعل المحلوف عليه والاخرى ان تكون اليمين منعقدة
علي حث وحقيقتها ان يكون الخالف باثر حلفه مخالفا لما كان
عليه من البراء الاصلية مثل ان يحلف ان لم يفعل كذا **او يحلف**
ليفعل كذا ثم لم يفعل المحلوف عليه واليمين علي الحث مقيدة
بما اذا لم يؤجل اما اذا اجل فانه علي بر الي اجل مثل ان يقول
ان لم افعل كذا قبل شهر وان في صيغة الحث حرف شرط كقولك
وانه ان لم اتزوج الاقيم في هذه البلدة وفي صيغة البرحرف
نفي اذ لم يكن ثم جزاء نحو والله ان كلمت فلانا فعناه والله لا اكلم فلانا

ان الاستثناء بالمشية لا ينفع في شي من الايمان الا في اليمين باسم الله تعالى وصناته عقبه بقوله ومن استثنى فلا كفارة عليه بشرط ثلاثة احدها اذا قصد الاستثناء اي قصد حل اليمين احراز مما لو جرى على لسانه من غير قصد مثل ان يعود لسانه ان شا الله او تكلم به نكرا بقوله تعالى ولا تقولن لشي اي قاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله فانه لا ينفعه في حل اليمين وثانيها اذا قال اي تلفظ بأن شاء الله فلا تكفي الشبهة وحدها ولا يشترط في النطق للجهر بل كان سرا بحركة لسانه كفي وثالثها اذا وصل اي ان شاء الله بيمينه قبل ان يضمن اي يسلط مالم يضطر لتنفس او سعال والا اي وان لم يقصد الاستثناء او لم ينطق به او لم يصله بيمينه لم ينفع ذلك الاستثناء والايان باسم الله اربعة وفي نسخة اربع فيمينان يكفران وهو اي ما يكفر يمينان احدهما ان يكون اليمين منعقدة علي بر وحقيقتها ان يكون الخالف باثر حلفه موافقا لما كان عليه من البراء الاصلية مثل ان يحلف بالله ان فعلت كذا او لا افعل كذا ثم يفعل المحلوف عليه والاخرى ان تكون اليمين منعقدة علي حث وحقيقتها ان يكون الخالف باثر حلفه مخالفا لما كان عليه من البراء الاصلية مثل ان يحلف ان لم يفعل كذا او يحلف ليفعل كذا ثم لم يفعل المحلوف عليه واليمين علي الحث مقيدة بما اذا لم يؤجل اما اذا اجل فانه علي بر الي اجل مثل ان يقول ان لم افعل كذا قبل شهر وان في صيغة الحث حرف شرط كقولك وان اذ لم يكن ثم جزاء نحو والله ان كلمت فلانا فعناه والله لا اكلم فلانا

لان كلمتها

لان كلمتها وان كان ماضيا فعناه الاستقبال اذا الكفارة
تتعلق بالا بالمستقبل وان كان ثم جزاء في مع الجزاء شرط كقولك والله
ان كلمت فلانا لا اعطيتك مائة **ويمتان لا تكفران احدهما**
لقول اليمين وهو اي لقول اليمين علي المشهور في نفسه **ان يحلف**
علي شي يظنه بمعنى يتيقنه كذا في يقينه ثم تبين له خلافه
وقوله **فلا كفارة عليه** تكرر ذكره ليرتب عليه قوله **ولا اثم** ولما لم
يكن عليه اثم لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم
بما عقدتم الايمان **فيمينان** قال في المدونة ولا لقول
في اليمين بالله او نذر ولا يخرج له **والاخر** اليمين القموس وقصرها
بانها **الحالف المتعمد للكذب** مثل ان يحلف انه لقي فلانا بالامر
وهو لم يلقه او شاكا مثل ان يحلف انه لقيته وهو شاك هل
لقيه ام لا ومثل الشك الظن وظاهر قوله **فهو** اي الخالف
متعمد الكذب فهو **اثم** وان وافق ما حلف عليه **ولا ينقض ذلك**
الحلف متعمد الكذب او شاكا **الكفارة** لقوله تعالى ان الذين
يشترون بعمد الله وايمانهم ثمنا قليلا اولئك لا خلاق لهم في
الآخرة وقوله صلي الله عليه وسلم من اقتطع حق امري مسلم
بيمينه حرم الله عليه الجنة ووجب له النار **واذا كانت الكفارة**
لا تكفر اليمين فليتب الله سبحانه وتعالى لانها من الكبار
ويتقرب اليه بما يقدر عليه من عتق وصدقة وصيام وكا
تقدم له في كل الكفارات كان قابلا قال له وما هي فليجاب
بقوله **والكفارة** في اليمين بالله تعالى تنقسم الي اربعة انواع
ثلاثة علي التحجير وهي الاطعام والكسوة والعتق وواحد مرتب
ابعد المحجر عن هذه الثلاثة وهو الصوم وافضلها الاطعام ولذا

ان الاستثناء بالمشية لا ينفع في شي من الايمان الا في اليمين باسم الله تعالى وصناته عقبه بقوله ومن استثنى فلا كفارة عليه بشرط ثلاثة احدها اذا قصد الاستثناء اي قصد حل اليمين احراز مما لو جرى على لسانه من غير قصد مثل ان يعود لسانه ان شا الله او تكلم به نكرا بقوله تعالى ولا تقولن لشي اي قاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله فانه لا ينفعه في حل اليمين وثانيها اذا قال اي تلفظ بأن شاء الله فلا تكفي الشبهة وحدها ولا يشترط في النطق للجهر بل كان سرا بحركة لسانه كفي وثالثها اذا وصل اي ان شاء الله بيمينه قبل ان يضمن اي يسلط مالم يضطر لتنفس او سعال والا اي وان لم يقصد الاستثناء او لم ينطق به او لم يصله بيمينه لم ينفع ذلك الاستثناء والايان باسم الله اربعة وفي نسخة اربع فيمينان يكفران وهو اي ما يكفر يمينان احدهما ان يكون اليمين منعقدة علي بر وحقيقتها ان يكون الخالف باثر حلفه موافقا لما كان عليه من البراء الاصلية مثل ان يحلف بالله ان فعلت كذا او لا افعل كذا ثم يفعل المحلوف عليه والاخرى ان تكون اليمين منعقدة علي حث وحقيقتها ان يكون الخالف باثر حلفه مخالفا لما كان عليه من البراء الاصلية مثل ان يحلف ان لم يفعل كذا او يحلف ليفعل كذا ثم لم يفعل المحلوف عليه واليمين علي الحث مقيدة بما اذا لم يؤجل اما اذا اجل فانه علي بر الي اجل مثل ان يقول ان لم افعل كذا قبل شهر وان في صيغة الحث حرف شرط كقولك وان اذ لم يكن ثم جزاء نحو والله ان كلمت فلانا فعناه والله لا اكلم فلانا

ان الاستثناء بالمشية لا ينفع في شي من الايمان الا في اليمين باسم الله تعالى وصناته عقبه بقوله ومن استثنى فلا كفارة عليه بشرط ثلاثة احدها اذا قصد الاستثناء اي قصد حل اليمين احراز مما لو جرى على لسانه من غير قصد مثل ان يعود لسانه ان شا الله او تكلم به نكرا بقوله تعالى ولا تقولن لشي اي قاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله فانه لا ينفعه في حل اليمين وثانيها اذا قال اي تلفظ بأن شاء الله فلا تكفي الشبهة وحدها ولا يشترط في النطق للجهر بل كان سرا بحركة لسانه كفي وثالثها اذا وصل اي ان شاء الله بيمينه قبل ان يضمن اي يسلط مالم يضطر لتنفس او سعال والا اي وان لم يقصد الاستثناء او لم ينطق به او لم يصله بيمينه لم ينفع ذلك الاستثناء والايان باسم الله اربعة وفي نسخة اربع فيمينان يكفران وهو اي ما يكفر يمينان احدهما ان يكون اليمين منعقدة علي بر وحقيقتها ان يكون الخالف باثر حلفه موافقا لما كان عليه من البراء الاصلية مثل ان يحلف بالله ان فعلت كذا او لا افعل كذا ثم يفعل المحلوف عليه والاخرى ان تكون اليمين منعقدة علي حث وحقيقتها ان يكون الخالف باثر حلفه مخالفا لما كان عليه من البراء الاصلية مثل ان يحلف ان لم يفعل كذا او يحلف ليفعل كذا ثم لم يفعل المحلوف عليه واليمين علي الحث مقيدة بما اذا لم يؤجل اما اذا اجل فانه علي بر الي اجل مثل ان يقول ان لم افعل كذا قبل شهر وان في صيغة الحث حرف شرط كقولك وان اذ لم يكن ثم جزاء نحو والله ان كلمت فلانا فعناه والله لا اكلم فلانا

ان الاستثناء بالمشية لا ينفع في شي من الايمان الا في اليمين باسم الله تعالى وصناته عقبه بقوله ومن استثنى فلا كفارة عليه بشرط ثلاثة احدها اذا قصد الاستثناء اي قصد حل اليمين احراز مما لو جرى على لسانه من غير قصد مثل ان يعود لسانه ان شا الله او تكلم به نكرا بقوله تعالى ولا تقولن لشي اي قاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله فانه لا ينفعه في حل اليمين وثانيها اذا قال اي تلفظ بأن شاء الله فلا تكفي الشبهة وحدها ولا يشترط في النطق للجهر بل كان سرا بحركة لسانه كفي وثالثها اذا وصل اي ان شاء الله بيمينه قبل ان يضمن اي يسلط مالم يضطر لتنفس او سعال والا اي وان لم يقصد الاستثناء او لم ينطق به او لم يصله بيمينه لم ينفع ذلك الاستثناء والايان باسم الله اربعة وفي نسخة اربع فيمينان يكفران وهو اي ما يكفر يمينان احدهما ان يكون اليمين منعقدة علي بر وحقيقتها ان يكون الخالف باثر حلفه موافقا لما كان عليه من البراء الاصلية مثل ان يحلف بالله ان فعلت كذا او لا افعل كذا ثم يفعل المحلوف عليه والاخرى ان تكون اليمين منعقدة علي حث وحقيقتها ان يكون الخالف باثر حلفه مخالفا لما كان عليه من البراء الاصلية مثل ان يحلف ان لم يفعل كذا او يحلف ليفعل كذا ثم لم يفعل المحلوف عليه واليمين علي الحث مقيدة بما اذا لم يؤجل اما اذا اجل فانه علي بر الي اجل مثل ان يقول ان لم افعل كذا قبل شهر وان في صيغة الحث حرف شرط كقولك وان اذ لم يكن ثم جزاء نحو والله ان كلمت فلانا فعناه والله لا اكلم فلانا

قوله من كل مسكين اي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
رطل وثلاث بالبغدادى وقد اورد بالكيل حقتان
بقي الرجل المتوسط يعطى منها صاحب
وجاء ملا فضلته عن ثمنها كالثقة واشترط
كون الكفارة واجبة على الفور اهـ

بداهه فقال **اطعام عشرة مساكين من المسلمين الاحرام مند الكل**
مسكين بمدة النبي عليه الصلاة والسلام اخذ من كلامه انه
الاطعام له شروط خمسة العدد من قوله عشرة فلا يجزى اعطائه
لاكثر ولا اقل ولو واحد مرارا فان اعطى خمسة مدين مدين بني
على خمسة وان اطعم عشرة مدين نصف مدين لم يجزه ثانياً ان يكونوا
مساكين لحرانها لودفعها الي اغنياء مع علمه بذلك فانه لا يجزى
ثالثاً ان يكونوا مسلمين لحرانها لودفعها لغيرهم اهل الذمة
فانما لا يجزىه قياساً على الزكاة رابعاً ان يكونوا احراماً لحرانها
مما لودفعها الي العبيد القن ومن فيهم عقد حرية قام الولد
خامساً ان يكون المعطى مدا كل مسكين بمدة عليه الصلاة
والسلام فلا يجزى دونه ويقوم مقامه شيان على سبيل البدل
امار طلان من الخبز بالرطل البغدادى مع اذم زيت اولين او
لحم واما شبعهم عند او عشا كانوا متفرقين او مجتمعين كان فيهما
اطعام عشرة امداد او اقل او اكثر فلا يجزى عند ادون عشا ولا
عشا دون غدا **واجب اليان** يعني نفسه على الصحيح **ان لو**
ناد على المد مثل ثلث مد او نصف مد وذلك اي استحباب
الزيادة على المد **بقدر ما يكون وسط عيشهم** ووسط العيش
الحب المقنات غالباً وقوله **في غدا** راجع لقوله ثلث مد او نصف
راجع الى قوله نصف مد وظاهر كلامه ان الزيادة مستحبة حتى
بالمدينة الشريفة والذي في المختصر وشرحه ان الزيادة مستحبة
بغير المدينة وانما حذو بالثلث عند الشهب وبالنصف عند
ابن وهب ولا يستحب بالمدينة لقلة الاقوات بها ولقناعة
اهلها باليسير وقوله **ومن اخرج مد اعلى كل حال** اي في كل بلد

قوله من كل مسكين اي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
رطل وثلاث بالبغدادى وقد اورد بالكيل حقتان
بقي الرجل المتوسط يعطى منها صاحب
وجاء ملا فضلته عن ثمنها كالثقة واشترط
كون الكفارة واجبة على الفور اهـ
قوله من كل مسكين اي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
رطل وثلاث بالبغدادى وقد اورد بالكيل حقتان
بقي الرجل المتوسط يعطى منها صاحب
وجاء ملا فضلته عن ثمنها كالثقة واشترط
كون الكفارة واجبة على الفور اهـ
قوله من كل مسكين اي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
رطل وثلاث بالبغدادى وقد اورد بالكيل حقتان
بقي الرجل المتوسط يعطى منها صاحب
وجاء ملا فضلته عن ثمنها كالثقة واشترط
كون الكفارة واجبة على الفور اهـ

قوله من كل مسكين اي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
رطل وثلاث بالبغدادى وقد اورد بالكيل حقتان
بقي الرجل المتوسط يعطى منها صاحب
وجاء ملا فضلته عن ثمنها كالثقة واشترط
كون الكفارة واجبة على الفور اهـ

للرجل المراد بالرجل العاقر والراه الا ان لا يفرق بين الصغير والكبير في اعطاء الكسوة والامداد
الارطال لكن يشترط اعطاه الامداد والارطال ان يكون الصغير باكل الطعام ولو لم يستغن عن الرضاع
لا يعطى مثل الكبير واما في الفداء والعشا فلا بد من استغنايه عن الرضاع ولو لم يسا والكبير في الاكل
الكسوة يعطى كسوة كبر او ساط الرجال ولو كان رضيعاً ولا يشترط ان يكون خطاً وهل يشترط ان يكون
كسوة بعد مدة او لا والظاهر انه لا يشترط بل حيث كانت قوية لم يذهب مني بستره للمدة والظاهر انه لا
يشترط الغيب بل الثوب الساكن سواء كان قميصاً ام لا ولا يجزى عمامة وحدها ولا ان يبلغ ان يلبس به

وكل زمان من غير زيادة **اجزاء** لانه هو الواجب وهو قول ابن
القاسم وهو تكرار مع ما تقدم ثم شرع **بين النوع**
الثاني من انواع الكفارة اتيابا والواو المودنة بعدم الترتيب ما
فقال **وان كساه** اي وان اختار كسوة العشر مساكين
كساه للرجل قميص والمرأة قميص وخمار ولا يشترط في الكسوة
ان تكون من وسط كسوة اهله لان الله تعالى شرط ذلك في اطعام
دون الكسوة ثم انتقل **بين النوع الثالث** من انواع
الكفارة اتيابا والمادونة بالتخيير فقال **او عتق رقبة**
شرطوافها شروطاً احدها اشار اليه بقوله **مؤمنة** فلا تجزى
الكافرة ثانياً ان تكون سليمة من العيوب التي تشين كالعمى
والهرم والعرج الشديد اما لاشين كقطع ظفر فجزى بالتم
ان تكون ممن يستقر ملكه عليه ما بعد الشغل احرازاً ممن يعق عليه
او يشترط به بشرط العتق رابعاً ان تكون كاملة احرازاً من
الشركة خامساً ان لا يكون فيها عقد حرية احرازاً من نحو المكاتب
وام الولد **تقريباً** **الاول** قال في المدونة يستحب
عتق من صلي وصام ليتخلص للوظائف الواجبات **الثاني**
لا يجوز ان يخرج في ذلك قيمة **الثالث** ليس للعبد التكفير بالعتق
وان اذن له سيده فان كفر به لم يجزه ثم شرع **بين النوع**
الرابع الذي لا يجزى الا بعد العجز عن الخصال الثلاثة المتقدمة
ولنا اي بالغ المودنة بالتخيير فقال **فان لم يجد المكفر**
ذلك اي العتق ولا اطعاماً فليصم ثلاثة ايام بتأبته استحباباً
لان المبادرة الى براءة الذمة اولي يدل على ما قيدناه من استحباب
قوله **فان فرقين** اي الايام الثلاثة **اجزاء** واذا فرق صومها فلا بد

قوله من كل مسكين اي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
رطل وثلاث بالبغدادى وقد اورد بالكيل حقتان
بقي الرجل المتوسط يعطى منها صاحب
وجاء ملا فضلته عن ثمنها كالثقة واشترط
كون الكفارة واجبة على الفور اهـ
قوله من كل مسكين اي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
رطل وثلاث بالبغدادى وقد اورد بالكيل حقتان
بقي الرجل المتوسط يعطى منها صاحب
وجاء ملا فضلته عن ثمنها كالثقة واشترط
كون الكفارة واجبة على الفور اهـ
قوله من كل مسكين اي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
رطل وثلاث بالبغدادى وقد اورد بالكيل حقتان
بقي الرجل المتوسط يعطى منها صاحب
وجاء ملا فضلته عن ثمنها كالثقة واشترط
كون الكفارة واجبة على الفور اهـ

قوله من كل مسكين اي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
رطل وثلاث بالبغدادى وقد اورد بالكيل حقتان
بقي الرجل المتوسط يعطى منها صاحب
وجاء ملا فضلته عن ثمنها كالثقة واشترط
كون الكفارة واجبة على الفور اهـ

قوله من كل مسكين اي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
رطل وثلاث بالبغدادى ومقداره بالكيل حقتان
يلقى الرجل المتوسط ويعطى منها صاحب
وجاد ولا فضل له عن ثمنها كالثروة واشطر
كون الكفارة واجبة على الفور اهـ عدوى

قوله اولين المراد به الحليب لا المفروب
انقيت واعلم ان كذا اللحم واوسطه
اللبن وادناه الزيت تحققت اي الزيت
الطيب وقيل او يقل او قطنية وظاهر
كلامه انه لا يلزمه طبخ اللحم او القطنية
ولا ما يطبخان يهوان اللحم ليس يادم وكذا
المأكلا في بعض الشراح اهـ عدوى

قوله ان الزيادة مستحقة فافق
في المختصر وقوله وانما بعد
ناظر بقوله وشرحه اي شرح
وكلام غير واحد يفيد ان الخلا
بينهما حقيقي له عدوى

قوله من كل مسكين اي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
رطل وثلاث بالبغدادى ومقداره بالكيل حقتان
يلقى الرجل المتوسط ويعطى منها صاحب
وجاد ولا فضل له عن ثمنها كالثروة واشطر
كون الكفارة واجبة على الفور اهـ عدوى

قوله من كل مسكين اي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
رطل وثلاث بالبغدادى ومقداره بالكيل حقتان
يلقى الرجل المتوسط ويعطى منها صاحب
وجاد ولا فضل له عن ثمنها كالثروة واشطر
كون الكفارة واجبة على الفور اهـ عدوى

للرجل المراد بالرجل المذكور والبراة الا اني لانه لا فرق بين الصغير والكبير في اعطاء الكسوة والامداد
الارطال لكن يشترط ان يعطى الامداد والارطال ان يكون الصغير باكل الطعام ولو لم يستغن عن الرضاع
لانه يعطى مثل الكبير واما في الفداء والعشا فلا بد من استغنايه عن الرضاع ولو لم يسا والكبير في الاكل
الكسوة يعطى كسوة كبير او ساط الرجال ولو كان رضيعا ولا يشترط ان يكون خطا وهل يشترط ان يكون
كسوة حرة او اولا والظاهر انه لا يشترط بل حيث كانت قوية لم يذهب مني بستره الجديد وانظر انه لا
يشترط الغيب بل الثوب الساكن في سوا كان قميصا او لا يجزى عمامة وحده هذا لا يبلغ ان يفتقر به

وكذلك زمان من غير زيادة **أجزاء** لانه هو الواجب وهو قول ابن
القاسم وهو تكرار مع ما تقدم ثم شرع بين **النوع**
الناس من انواع الكفارة اتيابا او المودة بعدم الترتيب ما
قوله وان كسامة اي وان اختار كسوة العشر ما كان
كسامة للرجل قميصا والمرأة قميص وخمار ولا يشترط في الكسوة
ان تكون من وسط كسوة اهله لان الله تعالى شرط ذلك في الاما
دون الكسوة ثم انتقل بين **النوع الثالث** من انواع
الكفارة اتيابا والمادة بالتحجير **قوله** او عتق رقبة
شرطا فيها شروطا احدها اشار اليه بقوله **مومنة** فلا تجزى
الكافرة **ثانيها** ان تكون سليمة من العيوب التي تشين كالعمى
والهرم والعرج الشديد اما ما لا تشين كقطع ظفر فتجزى **ثالثها**

ان تكون من يستقر ملكه عليه ما بعد الشرا احراز من يعق عليه
او يشترط به بشرط العتق **رابعها** ان تكون كاملة احراز من
الشركة خامسها ان لا يكون فيها عقد حرية احراز من نحو المكاتب
وام الولد **فقيمتها** **الاول** قال في المدونة يستحب
عتق من صلي وصام ليتخلص للوظائف الواجبات **الثاني**
لا يجوز ان يخرج في ذلك قيمة **الثالث** ليس للعبد التكفير بالعتق

وان اذن له سيده فان كفر به لم يجزه ثم شرع بين **النوع**
الرابع الذي لا يجزى الا بعد العجز عن الخصال الثلاثة المتقدمة
ولنا اي بالغا المودة بالعتق **قوله** **فان لم يجد المكفر**
ذلك اي العتق ولا اطعاما فليصم ثلاثة ايام بتأبته استحبابا
لان المبادرة الى براءة الذمة اولي بدل على ما قيدناه من الاستحباب
قوله **فان فرق بين** اي الايام الثلاثة **أجزاء** واذا فرق صومها فلا بد

قوله من كل مسكين اي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
رطل وثلاث بالبغدادى ومقداره بالكيل حقتان
يلقى الرجل المتوسط ويعطى منها صاحب
وجاد ولا فضل له عن ثمنها كالثروة واشطر
كون الكفارة واجبة على الفور اهـ عدوى

قوله من كل مسكين اي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
رطل وثلاث بالبغدادى ومقداره بالكيل حقتان
يلقى الرجل المتوسط ويعطى منها صاحب
وجاد ولا فضل له عن ثمنها كالثروة واشطر
كون الكفارة واجبة على الفور اهـ عدوى

قوله من كل مسكين اي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
رطل وثلاث بالبغدادى ومقداره بالكيل حقتان
يلقى الرجل المتوسط ويعطى منها صاحب
وجاد ولا فضل له عن ثمنها كالثروة واشطر
كون الكفارة واجبة على الفور اهـ عدوى

قوله من كل مسكين اي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
رطل وثلاث بالبغدادى ومقداره بالكيل حقتان
يلقى الرجل المتوسط ويعطى منها صاحب
وجاد ولا فضل له عن ثمنها كالثروة واشطر
كون الكفارة واجبة على الفور اهـ عدوى

من تبييت النية في كل ليلة ويباح له اي الحالف ان يكفر قبل
 الجحش او بعده ظاهره مطلقا كانت يمينه على يراو على حيث كانت
 كفارة بالصوم او غيره ولكن تكفيره بعد الجحش احب اليها
 اي المالكية وما انهي الكلام على الايمان وما يتعلق بها
 انتقل بيكم على الله ورجع نذره وهولفة الوجوب قال تعالى
 اني نذرت للرحمن صوما اي اوحيث وشرا التزاما يلزم من النذر
 فقال ومن نذر ان يطرح الله فليطعه ومن نذر ان يعصي الله
 فلا يعصيه هذا اللفظ حديث في الصحيح فبين صلى الله عليه
 وسلم ان النذر على قسمين نذر طاعة يجب الوفاء به ونذر معصية
 لا يجب الوفاء به ولكن هل يكون عليه كفارة وهو قول ابي حنيفة
 او لا كفارة عليه وهو مذهب الجمهور واليه اشار بقوله ولا شيء
 عليه ومن نذر صدقة بمال غيرم او عتق رقبة عبده غيره كره ولم
 يلزمه شيء لاصدقة ولا عتق مالم يعلق فان علق بشرط لزم عليه
 وجود الشرط على المشهور بخولده على ان اعتق عبدا فلا بد ان يملكه
 وقسم النذر على ثلاثة اقسام معلق وهو ما علق بمشوق مطلق
 وهو مالم يعيد بشي وبهم وهو ما ليس له مخرج واسار الى الاول
 بقوله ومن قال ان فعلت كذا اسوامان واجبا او حراما وكيف
 ما كان فعلى نذر كذا فانه يلزمه ما نذر اذا فعل ما شرط وكذا
 ان قال لشيء يذرك من فعل البر من صلاة اي صلاة تطوع او
 صوم كذا او حج كذا لك او عمره او صدقة شي سماء فذلك
 اي كل واحد مما ذكر من الصلاة وما بعده ما يريد ونحو ذلك من
 القرب كالعتق والذكر بلفظه ما نواه او سماه ان حث اما اذا
 لم ينو الصلاة ولا سماها فليزومه اقل ما يطلق عليه اسم الصلاة

من تبييت النية في كل ليلة ويباح له اي الحالف ان يكفر قبل
 الجحش او بعده ظاهره مطلقا كانت يمينه على يراو على حيث كانت
 كفارة بالصوم او غيره ولكن تكفيره بعد الجحش احب اليها
 اي المالكية وما انهي الكلام على الايمان وما يتعلق بها
 انتقل بيكم على الله ورجع نذره وهولفة الوجوب قال تعالى
 اني نذرت للرحمن صوما اي اوحيث وشرا التزاما يلزم من النذر
 فقال ومن نذر ان يطرح الله فليطعه ومن نذر ان يعصي الله
 فلا يعصيه هذا اللفظ حديث في الصحيح فبين صلى الله عليه
 وسلم ان النذر على قسمين نذر طاعة يجب الوفاء به ونذر معصية
 لا يجب الوفاء به ولكن هل يكون عليه كفارة وهو قول ابي حنيفة
 او لا كفارة عليه وهو مذهب الجمهور واليه اشار بقوله ولا شيء
 عليه ومن نذر صدقة بمال غيرم او عتق رقبة عبده غيره كره ولم
 يلزمه شيء لاصدقة ولا عتق مالم يعلق فان علق بشرط لزم عليه
 وجود الشرط على المشهور بخولده على ان اعتق عبدا فلا بد ان يملكه
 وقسم النذر على ثلاثة اقسام معلق وهو ما علق بمشوق مطلق
 وهو مالم يعيد بشي وبهم وهو ما ليس له مخرج واسار الى الاول
 بقوله ومن قال ان فعلت كذا اسوامان واجبا او حراما وكيف
 ما كان فعلى نذر كذا فانه يلزمه ما نذر اذا فعل ما شرط وكذا
 ان قال لشيء يذرك من فعل البر من صلاة اي صلاة تطوع او
 صوم كذا او حج كذا لك او عمره او صدقة شي سماء فذلك
 اي كل واحد مما ذكر من الصلاة وما بعده ما يريد ونحو ذلك من
 القرب كالعتق والذكر بلفظه ما نواه او سماه ان حث اما اذا
 لم ينو الصلاة ولا سماها فليزومه اقل ما يطلق عليه اسم الصلاة

وهو كعتان

وهو كعتان ولما الصوم اذا لم يسمه فليزومه اقل ما يطلق عليه
 اسم الصوم وهو يوم واحد اما الحج فقال في المدونة ان كلفت فلانا
 فعلى المشي الى مكة فكله لزمه المشي في حج او عمرة واحدا
 الصدقة اذا لم يسم شيافليزومه ثلث ماله كما سينص عليه
 اما اذا سمي فظاهر كلامه انه يلزمه ما سماه ولو كان كل ماله
 ع فان ذكر الدار ولم يكن عنده الا الذي لزمه ذلك وهذا اجلا
 قوله بعد ومن جعل ماله صدقة او هديا اجزاه ثلثه
 فقال الشيوخ قوله ومن جعل الحج يريد اذا جعله كله ولم
 يستثن منه شيئا ولا سماه اما اذا سماه فانه يلزمه ما سمي
 وهو الذي قاله هنا هذا هو المشهور انتهى ثم اشار الى
 القسم الثاني اتينا بكاف التشبيه فقال كما يلزمه
 لو نذر مجردا بغير يمين اي يلزمه المقيد بوقوعه كما يلزمه
 الذي لا تعليق فيه بخولده على صوم او صلاة او غيره مما
 اشار الى القسم الثالث بقوله وان لم يسم لندره
 مخرج من الاعمال كقوله لله على نذر ولم يسم هل هو صلاة
 او صوم او حج او ما اشبه ذلك فعليه كفارة يمين على المذهب
 ومن نذر معصية من قتل نفس او شرب خمر او شربه كالنبيذ
 او نذر ما ليس بطاعة ولا معصية كالمباح والمكروه فلا شيء
 اي لا كفارة عليه ليمينه في الفرعين وفي كلامه تكرار بالنسبة
 للفرع الاول مع قوله قبل ومن نذر ان يعصي الله فلا يعصيه
 واختلف هل قوله وليستغفر الله راجع لنذر المعصية
 فقط اوله ولما بعده قولان وان حلف انسان باسم الله او
 بصفة من صفاته النخسية او المعنوية ان يفعل معصية من

المعصية راجع الفرعين اي المعصية
 والمكروه تشبه بغير يمين

قوله ان يعصي الله
 فليطعه

معاصي الله تعالى كشرب الخمر **فليكن غرضه** الذي خلفه **ولا**
يفعل ذلك المحلوق عليه **وانه** **تجزي** اي اقتسم **فعله** اي المحلوق عليه
مع علمه بانه معصية ولم يبال بعقوبته **ثم** **لعل** المعصية **ولا**
كفارة عليه ليمينه لانه يرفي يمينه **ثم** **انتقل** يتكلم على
تكرار الكفارة وعدم تكررها بتكرار اليمين بالصفات فقط
او بها وبالاسماء **اما الاول** فاشارة الى بقوله **ومن قال علي عهد**
الله وميثاقه في يمين فحنت فعليه كفارتان لان العهد يمين
والميثاق يمين فاذا جمعها فقد حلف يمينين وما ذكره خلاف
المشهور فقد صرح في التوضيح بان الكفارة لا تتعدد على المشهور
قال وصحوا تاويله على المدونة واسار الى **الثاني**
بقوله **وليس علي من اكد اليمين فكرها في شيء واحد غير كفارة**
واحدة مثله قول ابن حبيب وابن الحاجب واذا كرر اليمين على شيء
واحد لم تتعدد وان قصد التكرار على المشهور لم ينو كفارات
ابن عبد السلام يعني ان الحالف بشي من اسماء الله تعالى او صفاته
اذا حلف على شيء ثم كرر اليمين بذلك الاسم بعينه او الصفة بعينها
على ذلك الشيء بعينه فان نوى باليمين الثانية تأكيد الاولى
اولم تكن له نية لم تتعدد الكفارة عليه بالحنث اتفاقا وان قصد
تقديم الكفارة تعددت اتفاقا وان قصد الانشاء لم يتعرض الي
تعدد الكفارة فالمشهور ان لا تتعدد وانتهى **ومع** **موم** في شيء
واحد انه لو كررها في شيئين مثلا للزم لكل يمين كفارة نحو
والله الاكم فلانا والله لا اكل من هذا الطعام واسعة الس هنا
الثوب **وبين قال** والعيان بانه اشركت بالله **او هو موم** **او لم**
ارعاها وثق ونحو ذلك **ان فعل كذا** ثم فعله فلا كفارة عليه في شيء

من ذلك

قاله في الارشاد ما عوي
فان لم يرد في اليمين
اللعنة كالتعبد لله
والعبد لله في اليمين
فان لم يرد في اليمين
اللعنة كالتعبد لله

فان لم يرد في اليمين
اللعنة كالتعبد لله
والعبد لله في اليمين
فان لم يرد في اليمين
اللعنة كالتعبد لله
والعبد لله في اليمين
فان لم يرد في اليمين
اللعنة كالتعبد لله

ولا يلزمه غير الاستغفار المراد منه التوبة اي لا يطلب منه الشهادة
ولا ينافي انه يطلب منه زيادة على الاستغفار من الشرب بشي من انواع
الشراب كغنة او صوم ولو قال ان فعل كذا يكون مرثدا او على غير ملة
الاسلام او يكون واقفا في حق رسول الله فذلك اه عوي

من ذلك لان الحلف بغير اسم الله او صفاته لا يتعدد به يمين
ولا يلزمه قنول الاستغفار ظاهره ولا يطلب منه الشهادة وقيل
يطلب منه مع الاستغفار **ومن حرم علي نفسه شيئا من اجل الله**
له من طعام او شراب او غير ذلك **فلا شيء** اي الكفارة **عليه** ويلزمه
الاستغفار لانما يبدل ذلك القول تعالى قل ارايتم ما اتزل اللهكم من
رزي فجعلم منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم ام علي الله تقرون
ويستغفري ما قال مسالان اشار الى احداهما **ابن** **الاني**
زوجته اذا قال هي علي حرام **فانها حرم عليه** لان حرمها بالطلاق
ثلاثا لا تحل له **الا بعد زوج** هذا في المدخول بها واما غير المدخول
بها فينوي فيها كما سيقول في النكاح والثانية اذا حرم امته ونوي
به العتق فانما قصر حرة بذلك تحرم عليه لا يطأها الا بنكاح
جديد **ومن جعل ماله كله صدقة لله تعالى او هديا يبعثه الى**
بيت الله الحرام اجزاه ثلث يريد اذا كان ذلك في يمين او نذر
ويريد ايضا مالم يسم شيئا اما اذا سماه لزمه ولو كان كل ماله يبدل
عليه قوله قبل او صدقة شي سماه ويريد مالم يستثن لنفسه
اما اذا استثنى لنفسه من ماله فانه ينفعه ولودرها والاصل
فيما ذكر ما في الموطان ابا الباقية رضي الله عنه حين تآب الله عليه
قال يا رسول الله اخرجني ارقومي الشيا صبت فيها الذنب واجاور
واخلع من مالي صدقة لله ولرسوله فقال عليه الصلاة والسلام
يخرجك من ذلك الثلث **ومن حلف بخرو لده الواحد مثل ان**
يقول ان فعلت كذا افعل بخرو لده **فان ذكر مقام ابراهيم الخليل**
عليه الصلاة والسلام **اهدي هديا** واحدا واعلاه بدنة ثم برة
ثم شاة **ينج بك** بعله ان يده خل من الخل او يمني اذا وقفه بوفرة

فان لم يرد في اليمين
اللعنة كالتعبد لله
والعبد لله في اليمين
فان لم يرد في اليمين
اللعنة كالتعبد لله
والعبد لله في اليمين
فان لم يرد في اليمين
اللعنة كالتعبد لله

Copyrighted material

في قوله لا يقدر علي المشي

في قوله لا يقدر علي المشي

واختلف هل الهدي المذكور مستحب وهو قول عبد الوهاب
او واجب وهو ظاهر قول الشيخ **وتجزيه شاة** اي مع الكراهة علي
القدرة علي اعلامها والمراد به هنا الذكر والانثي واحترقوا له
مما اذا حلف بخبر اجنبي فانه لا شيء عليه علي المشهور وقيل
بالواحدة احرازها اذا حلف بخبر ولد بن فالكفران الهدي مستحب
عند ابن القاسم **وان لم يذكر المقام فلا شيء عليه** لاهدي وكذا
وانما عليه الاستغفار من ذلك **ومن حلف بالمشي الي مكة** مثل
ان يقول ان فعلت كذا فعلي المشي الي مكة **فحلت فعلية المشي**
لزوما **من موضع حلف** يريد من البلد الذي حلف فيه لامن
المكان الذي هو مستقر عليه حال حلفه الا ان يعاقب موضعها
بعينه وما ذكره من التحجير في قوله **فليمش ان شائي حج او**
عمرة محله ان لم تكن له نية بها خذوها وهو المشهور وذكره
المشي ولم يذكر منتهاه ومنتهاه في العمرة بعد الفراغ من السي
وفي الحج بعد الفراغ من طواف الافاضة وما ذكره من لزوم
المشي الي مكة للمخالف به محله ان استطاعه **فان عجز عن**
المشي اليها بعد ان شرع في المشي ركب ثم يرجع مرة ثانية
ما شئ **ان قدر عليه لتلافي اي لتكمل ما ركب** واذا رجع من له
قدرة علي المشي **فيمشي ما كان ركوبه** ويركب الذي مشي اذا
علم ما ركب فيه وما مشي ويؤدي لتفرقة المشي بدنة فان لم
يجدها فبقرة فان لم يجد لها فشاة وان اتى بلاد في مع القدرة
عليه علي اجزائه وان لم يعلم ما مشي وما ركب فانه يمشي الطريق
كله ابن المازي يسقط عنه الهدي **وتعقب بان المشي الثاني**
غير واجب فلا يسقط ما يترتب في ذمته من الهدي **فان علم بمعي**
ظن انه

الثاني عشر

في قوله لا يقدر علي المشي

ظن انه لا يقدر علي المشي **تعدوا هدي وقال عطاء ابن ابي**
رياح لا يرجع مرة ثانية وان قدر علي المشي ثانيا ويجزى به الهدي
هذا محله اذا كان غير مرة **واما اذا كان مرة واحدة** وهو
من الحج فوط اذا حلف او نذر للمشي الي مكة وحلت **جعل ذلك المشي**
في عمره وجوبه علي ما في المختصر **ان لم تكن له نية** اما اذا كانت له نية
شي في ما نوي **فان اطاف رسي وقصر اخر من الحل** استحبابا
فان لم يحرم منه احرم من مكة **ويستحب ان يحرم من المسجد** وامامه
يؤتيه وهي حجة الاسلام **وان تمتعها** اذا اصابته عمرته او بعضها
اشهر الحج **والحلاف في غير هذا التمتع افضل من التقصير وانما**
يستحب له التقصير في هذا التمتع **استيقظ المشي في الحج ومن**
نذر الي المدينة الشريعة علي ساكنيها افضل الصلاة والسلام
او الي بيت المقدس مثل ان يقول لله علي ان امشي الي مدينة
النبي صلى الله عليه وسلم او امشي الي بيت المقدس وكذا اذا
حلف بالمشي اليها ولا فرق بين ان يقول امشي او امير **لهاها**
ان شئ او ما شئ علي المشهور وقال ابن وهب يلزمه الاتيان اليها
ما شئ واستحسنه النخعي والمازري وغيرهما لانها طاعة يجب الوفا
بها ولا يلزمه الاتيان اليها **الا ان نوي الصلاة المفروضة** وقيل
والنافذة **في مشيها** يريد او سمهاها خاصة كقوله لله علي ان
امشي الي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم او الي مسجد بيت
المقدس **لانها اذا سماها** كانه قال لله علي ان اصل فيهما **والا**
اي وان لم ينو الصلاة فيهما ولا سماها **فلا شيء عليه** لان مجرد
المشي ليس بعبادة هذا اذا كان النافر والمخالف ساكنا غير
احد المساجد الثلاثة مسجد المدينة وهو افضلها علي المشهور

قوله في الولي اهتما مابه وقوله وصداق هو الركن الثاني ويأتي للمسلم ان يان كرا الصيغة
وبقي الحمل وهو الزوج والروحة الخا لمان من الموانع المربعة كالاحرام والعدة بالنسبة
للزوجة وتترك الحمل لوضوحه لان النكاح لا يكون الا بين الزوجين وقال في التحقيق وله شروط
كما هو هو لا

قوله في الولي اهتما مابه وقوله وصداق هو الركن الثاني ويأتي للمسلم ان يان كرا الصيغة
وبقي الحمل وهو الزوج والروحة الخا لمان من الموانع المربعة كالاحرام والعدة بالنسبة
للزوجة وتترك الحمل لوضوحه لان النكاح لا يكون الا بين الزوجين وقال في التحقيق وله شروط
كما هو هو لا

ويليه مسجد مكة ويليه مسجد بيت المقدس واما اذا كان ساكن
بأحد هاتولي الصلاة بأحد المسجدين الباقيين فليكن ابن الحاجب
رحمه الله في ذلك ثلاثة اقوال يلزمه مطلقا عكسه يلزمه الا
ان يكون الثاني مغفولا او صرحوا بمشهوريته وقال ابا المصنف
ظاهر المذهب الاول **واما غير هذه الثلاثة مساجد** المعنومة
من السياق **فلا ياتيها من نذر المني اليها ما يشاء ولا يملك قرب**
داره او بعدت لاجل صلاة نذر ان يصليها فيها **وليصلها**
موضعه لما في مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال
الا في ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد
الاقصي وهذا الحديث مخصص لحديث من نذر ان يطبع الله
فليطعه **ومن نذر بطلا موضعه من التفرج ولو كان من اهل مكة**
والمدينة فذلك المندوب واجب عليه ان ياتي به لان الرابطة
ومن التفرج لزمته بلا خلاف والله اعلم **باب**
النكاح والطلاق والرجعة والظهار والايلا واللعان والخلع
والرضاع هذه ثمانية اشيا اولها هو الاصل والباقي توابع
له ولكل منها معني لغة واصطلاحا نذكر كلاني محله **باب**
النكاح لغة فهو حقيقة في الوطى مجاز العقد واصطلاحا
علي العكس حقيقة في العقد مجاز في الوطى وقد يستعمل عرفا
مراد به الوطى كقوله تعالى حتي تنكح زوجا غيره وقوله الزاني
لانكح الانثى الية وهو في الشرع علي ستة اقسام نقلنا
في الاصل وهو معني الوطى لا يجوز في الشرع الا باحد امرين
عقد نكاح وملاك يمين لقوله تعالى والذين هم لفروجهم
حافظون الاعلي ان اجمع اوما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين

قوله في الولي اهتما مابه وقوله وصداق هو الركن الثاني ويأتي للمسلم ان يان كرا الصيغة
وبقي الحمل وهو الزوج والروحة الخا لمان من الموانع المربعة كالاحرام والعدة بالنسبة
للزوجة وتترك الحمل لوضوحه لان النكاح لا يكون الا بين الزوجين وقال في التحقيق وله شروط
كما هو هو لا

قوله في الولي اهتما مابه وقوله وصداق هو الركن الثاني ويأتي للمسلم ان يان كرا الصيغة
وبقي الحمل وهو الزوج والروحة الخا لمان من الموانع المربعة كالاحرام والعدة بالنسبة
للزوجة وتترك الحمل لوضوحه لان النكاح لا يكون الا بين الزوجين وقال في التحقيق وله شروط
كما هو هو لا

والاول له اركان وعبر عنها بعضهم بالشروط اشار اليها بقوله
ولا نكاح الا بولي وصداق وشاهدين عدل اما الولي فشرط
فيه الاسلام والحريية والبلوغ والعقل والذكورية ولا يشترط العلم
علي المشهور في صحة العقد بل في كماله ولا الرشد فيعقد السفه
لا يشترط باذن وليه عند ابن القاسم وهو شرط صحة لا يقع العقد
بدونه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها
فان الزانية هي التي تزوج نفسها رواه الدارقطني وقال حسن صحيح
فان وقع بغير ولي فسبح قبل البنا وبعده وان ولدت الاولاد واصل
الفسخ بطلاق او بغيره روايتان لابن القاسم وابن مافع **واما**
الصداق فشرط صحة في الدخول ايضا لقوله تعالى واتوا النساء
صدقات من ثمنهن واما الاشهاد فشرط صحة في الدخول لاني صحة
العقد ويشترط في شاهدي النكاح العددا الثمارة وان كانا
في صحبة من قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح الا بولي
وشاهدي عدل ومكان من نكاح علي غير ذلك فهو باطل الحديث
فان لم توجد العدول استكرهوا والشهوة كالشهادتين والاربعين
شروط صحة العقد الصيغة من الوطى والوفج او وكيل ومن
الولي بكل افظ يقتضي التملك علي التأييد في حال الحياة كالتملك
او زوجتك ومن الزوج بما يدل علي الرضا قبلت او رضيت
ولا يشترط الترتيب بل لو بد الزوج ثم اجابه الولي صغ نعم اشار
الي ما قلنا من ان الاشهاد بشرط في صحة الدخول دون العقد
بقوله **فان لم يشهد لاي الولي والزوج في العقد فلا يبين** **باب**
الشهاد انما يشهد حتى يشهد بالافراد اي الزوج فلو دخل من
غير اشهاد فسخ بطلقة تايينة وحده ان ان لم يشهد ولم يعد لا يملك
فسخ بطلقة لانه عقد صحيح قاله نكاح
نكاحه القاصي فهو باين ذكره في التحقيق
بقوله فيها طلقتان والفسخ ان لم يكن بحكم
معه من يراه اه عدي وجب

قوله في الولي اهتما مابه وقوله وصداق هو الركن الثاني ويأتي للمسلم ان يان كرا الصيغة
وبقي الحمل وهو الزوج والروحة الخا لمان من الموانع المربعة كالاحرام والعدة بالنسبة
للزوجة وتترك الحمل لوضوحه لان النكاح لا يكون الا بين الزوجين وقال في التحقيق وله شروط
كما هو هو لا

قوله في الولي اهتما مابه وقوله وصداق هو الركن الثاني ويأتي للمسلم ان يان كرا الصيغة
وبقي الحمل وهو الزوج والروحة الخا لمان من الموانع المربعة كالاحرام والعدة بالنسبة
للزوجة وتترك الحمل لوضوحه لان النكاح لا يكون الا بين الزوجين وقال في التحقيق وله شروط
كما هو هو لا

او سمي بها الصدق والارواح عند الانقضاء وتلك الكتابة والاشارة من لغزس ولومن الحانين اذا كان سوي
افترق بين وليا من الناطقة فتكمن من بعد هوانا وقع من البندى لفظ الاكناح والتوزيع سوا كانت الامارة هوانا
والولي والملك كان البندى انما ابتدا بلفظ حول الصبة والصدقة مع ذكر الصدق فانما تكفي الاشارة من الولي
عدوي هذه الصلة كما لا يخفى في الحقيقة التي قبل هذه الامور وفيه قطع فتقال
شأن من الابكار لا بد انما تغبر عن مقصودها بالنكاح ومن رجع ذاك العيب والفقير من بعضه حر وقد تم
ومن اصدق عرضا ومن لولها عليها اقتيات بالنكاح المحرم ومن رجع ذاك العيب والفقير من بعضه حر وقد تم
واقر بالولي اما ان فشا فلا يجد ان وان كان عالما من والغشوب بالوليمة
والدف والدخان والشاهد الواحد **واقل الصدق** بفتح الصاد
وكسرها اي اقل ما يصح به العقد اما **زوج** فبفتح الزاي من الذهب الخالص
وهو وزن ثمانية عشر حبة من الشعر الوسط **واقل ثلاثة دراهم**
من خالص الفضة وهي وزن كل درهم خمسون حبة وخمسة حبات
واما قيمة احد هما من العروض علي المشهور والجد الكفر
انتقال قوله تعالى واتيم احد امان قنطار **والاب** انما هو
ابنته البكر علي النكاح لمن ثلثا ما لو كان اقل من صدق
المثل **بغير اذن** وان **بلفت** ولو عاينها لم يضرها اذ اضرها
كثر وبها من محبوب او ابرص ونحوهما فليس له جبرها والعاسي
التي طال مكثها في بيت اهلها بعد بلوغها واختلاف في حد
التقيص فقبل ثلاثون سنة وقيل اربعون وقيل غير ذلك والضمير
في قوله **وان شامسا ورها** عايد علي البالغة فقط فظاهر التحريم
من غير ارحمية والذي في الجواهر وغيرها يجب له استيفاء
واما غير الاب في البكر وهي **او غيره فلا يزوجها حتى تبلغ** ما
وتاذن واذا **تاذن** ما ذكره في الوصي مثله قول المدونة
لا تزوج البتيمة التي يولي عليها حتى تبلغ وتاذن **ج** الا ان
يكون الاب في الوصية علي الجاه فبذلك متزلة ونص في المختصر
علي ان الوصي ووصيه يتزلف متزلة الاب في الجاه بشرطين علي
سبيل البذل احد هما ان يعين له الزوج والاخر ان يامر به الاب
الصغيرة الا ان يامر به الاب بالنكاح فعلي هذا يحمل قول الشيخ
هنا حتى تبلغ علي ما اذا لم يامر به الاب بالنكاح لكن عبد الوهاب
قوله **لانه** ان يبين الزوج اي سوا اطلق او قيد كزوجها منه
اذا بلغت او بعد ذلك من السن وهذا عالم يكن المعين فاستاذ
ليس للاب ولا لغيره بالنسبة للفتاة ولذا لو كانت حرة الا يصاحبه فاستاذ
فلو لم يكن ان لا يزوج ولا يرضي المعين ان يكون له زوجات او سراري ولا بد ايضا ان
يفرض المثل فليس الوصي كالاب من كل وجه اه عدوي

قوله وان شامسا ورها عايد علي البالغة فقط فظاهر التحريم من غير ارحمية والذي في الجواهر وغيرها يجب له استيفاء
واما غير الاب في البكر وهي او غيره فلا يزوجها حتى تبلغ ما وتاذن واذا تاذن ما ذكره في الوصي مثله قول المدونة
لا تزوج البتيمة التي يولي عليها حتى تبلغ وتاذن ج الا ان يكون الاب في الوصية علي الجاه فبذلك متزلة ونص في المختصر
علي ان الوصي ووصيه يتزلف متزلة الاب في الجاه بشرطين علي سبيل البذل احد هما ان يعين له الزوج والاخر ان يامر به الاب
الصغيرة الا ان يامر به الاب بالنكاح فعلي هذا يحمل قول الشيخ هنا حتى تبلغ علي ما اذا لم يامر به الاب بالنكاح لكن عبد الوهاب
قوله لانه ان يبين الزوج اي سوا اطلق او قيد كزوجها منه اذا بلغت او بعد ذلك من السن وهذا عالم يكن المعين فاستاذ
ليس للاب ولا لغيره بالنسبة للفتاة ولذا لو كانت حرة الا يصاحبه فاستاذ فلو لم يكن ان لا يزوج ولا يرضي المعين ان يكون له زوجات او سراري ولا بد ايضا ان يفرض المثل فليس الوصي كالاب من كل وجه اه عدوي

قوله وقيل له جبرها ان كانت الحاصلة المسيلة ان
منه الرسالة ان البتيمة التي لم تبلغ لا تزوج اصلها وهي الرواية المشهورة
عن مالك وجبر خليل الي انما تزوج بشرط وجبره في العمل واجري
به العمل بقدر علي المشهور واختلف بعد ذلك في الجبر وعدمه ونحوه
بعض النحاة وافعال يمكن الجمع بان يحمل الراجح وهو عدم الجبر علي
زوجها من معين ومقتضاه وهو الجبر علي تزوجها من طائف شخص اه عدوي
فسبق قول الشيخ الذي بما اذا عين الزوج كما تقف عليه وعليه
لا بد من اجتماع الشرطين المذكورين وما ذكره في غير الوصي كالحديث
هو المعروف من المذهب انه لا يزوجها وقيل له جبرها ان كانت
محررة وخيف عليها الحاجة ابن بشير اتفق المتأخرون عليه ان
خيف نسائها ابن عبد السلام وعليه العمل ببلادنا اليوم مع
زيادة بلوغ سنهما عشر سنين علي مشورة القاضي وعلي هذا اقتصر
صاحب المختصر وما ذكره من ان اذ ثما صما تما مثله قول المدونة ان
قال لها وليها التي تزوجك فسكت فذلك منها رضي **ولا يزوج الثيب**
البالغة العاقلة المحرة التي لم تزلف بكارتها بعارضا او بولي رشيدة
كانت او سفينة **اب** **ولا غيره الا برضاها وتاذن بالقول** وقيدنا
بالبالغة احترازا من الصغيرة التي ثبتت قبل البلوغ فانه لا يزو
غير الاب علي ما رجح اليه مالك وله جبرها وبالعاقلة احترازا من
المجنونة فان الاب يجبرها اذا كانت لا تفيق فان كانت تفيق احيانا
انتظر افاقته ما وبالحرة احترازا من الامة فان لسيدها جبرها اتفاقا
ان كانت كاملة الرق ولم يقصد بذلك ضررها اما غير الكاملة الرق
فلا يجبره علي ما علي ما في المختصر وبالي لم تزلف بكارتها الخ احترازا
من ان تزلف بكارتها بعارضا فان للاب جبرها اتفاقا ومن ان زلفت بكارتها
بولي فذلك علي ما في المدونة وقال عبد الوهاب ان تكر الزنا منها
حتى زال حجاب الحياء عن وجهها لم تجبر والا جبرت بعضهم
تفسير المدونة وقال ابن عبد الحكم لا تجبر واختاره النخعي وعمره ابن
شاهد للشيخ ابي محمد وما ذكرناه في الرشيدة متفق عليه وفي
السفينة علي المشهور وما ذكرناه تاذن بالقول فهو كالمسارواه
مالك والشافعي ومسلم انه صلي الله عليه وسلم قال الريم احق بنفسها
احق بالولي في النكاح

قوله وقيل له جبرها ان كانت الحاصلة المسيلة ان
منه الرسالة ان البتيمة التي لم تبلغ لا تزوج اصلها وهي الرواية المشهورة
عن مالك وجبر خليل الي انما تزوج بشرط وجبره في العمل واجري
به العمل بقدر علي المشهور واختلف بعد ذلك في الجبر وعدمه ونحوه
بعض النحاة وافعال يمكن الجمع بان يحمل الراجح وهو عدم الجبر علي
زوجها من معين ومقتضاه وهو الجبر علي تزوجها من طائف شخص اه عدوي
فسبق قول الشيخ الذي بما اذا عين الزوج كما تقف عليه وعليه
لا بد من اجتماع الشرطين المذكورين وما ذكره في غير الوصي كالحديث
هو المعروف من المذهب انه لا يزوجها وقيل له جبرها ان كانت
محررة وخيف عليها الحاجة ابن بشير اتفق المتأخرون عليه ان
خيف نسائها ابن عبد السلام وعليه العمل ببلادنا اليوم مع
زيادة بلوغ سنهما عشر سنين علي مشورة القاضي وعلي هذا اقتصر
صاحب المختصر وما ذكره من ان اذ ثما صما تما مثله قول المدونة ان
قال لها وليها التي تزوجك فسكت فذلك منها رضي **ولا يزوج الثيب**
البالغة العاقلة المحرة التي لم تزلف بكارتها بعارضا او بولي رشيدة
كانت او سفينة **اب** **ولا غيره الا برضاها وتاذن بالقول** وقيدنا
بالبالغة احترازا من الصغيرة التي ثبتت قبل البلوغ فانه لا يزو
غير الاب علي ما رجح اليه مالك وله جبرها وبالعاقلة احترازا من
المجنونة فان الاب يجبرها اذا كانت لا تفيق فان كانت تفيق احيانا
انتظر افاقته ما وبالحرة احترازا من الامة فان لسيدها جبرها اتفاقا
ان كانت كاملة الرق ولم يقصد بذلك ضررها اما غير الكاملة الرق
فلا يجبره علي ما علي ما في المختصر وبالي لم تزلف بكارتها الخ احترازا
من ان تزلف بكارتها بعارضا فان للاب جبرها اتفاقا ومن ان زلفت بكارتها
بولي فذلك علي ما في المدونة وقال عبد الوهاب ان تكر الزنا منها
حتى زال حجاب الحياء عن وجهها لم تجبر والا جبرت بعضهم
تفسير المدونة وقال ابن عبد الحكم لا تجبر واختاره النخعي وعمره ابن
شاهد للشيخ ابي محمد وما ذكرناه في الرشيدة متفق عليه وفي
السفينة علي المشهور وما ذكرناه تاذن بالقول فهو كالمسارواه
مالك والشافعي ومسلم انه صلي الله عليه وسلم قال الريم احق بنفسها
احق بالولي في النكاح

قوله تشاد ان اي بيت اذنها ولها ابا كان او غيره نظيبا لنفسها وقولها هذا نقابا لضم سكر
قال القرطبي هذا منه صلى الله عليه وسلم مراعات لما صرح بها وايقظ الاستحسان لانها لو كانت صريحة لكانت
راعية في الرجال وذلك لا يليق بكونه قوله والبر يستأمر قال الشيخ ابو الحسن وجه استيثارها ان يقول
لها وليها محض الشهوة قبل عقد النكاح ان من زوجك فلان وقيل معنى شت امر ان اذنها ما مورثه انه
قوله ذات الحال اي الشريفة ان يحرم ما يتبع الشريعة عند الحجة الاماذن وليها الخاص كابنها او اخوها كما حل
بعض الشراح اه عذوق **قوله** لو عقدت علي نفسها لابي فبها لولا ان الولي لا يوجب ذلك ان عذوق
من وليها والبكرت اذن في نفسها واذا ضامتها فالمراد بالام الثيب
لما جافس من رواية قلم الثيب احق بنفسها من وليها والبكرت
والفرق بينهما ان الحيا قائم في البكر والثيب قد يزول منها **ولا تنكح امرأه**
ذات الحال **الاباذن وليها** او وكيلها لما تقدم ان الولي شرط في صحة
العقد ولا خلاف في ذلك عندنا واختلف هل ذلك تعبد
او مخافة ما يلحق الولي من المعرة لانه قد توقع نفسها في غير كنفه
عقدت علي نفسها **او باذن ذي الرأي** من اهلها او السلطان **ج** قال
في التهذيب قال مالك وقول عمر لا تنكح المرأة الاباذن وليها او ذي الرأي
من اهلها او السلطان فذا والرأي من اهلها الرجل من العشيرة
او اعم والولي وقال ابن نافع هو الرجل من العصبية واختلف
في معنى ذي الرأي فقيل هو الرجل ذو الصلاح والفضل وقيل
هو الوجه الذي له رأي ومن يرجع اليه في الامور ومن هذا علم
قوله الشيخ **كالرجل من عشيرتها** تفسير لذي الرأي من اهلها
وقوله **والسلطان** معطوف علي ذي الرأي فالمتنوع للتخير
ولا يكون الحاكم وليا في النكاح حتي يثبت عنده اربعة عشر فصلا
ذكرناها في الاصل وانما قيدنا المرأة في كلامه بذات الحال لقوله
وقد اختلف في الدنية وهي التي لا يرغب فيها لكونها ليست
ذاجمال ولا مال ولا قدر ولا حال كالسوداء الفقيرة والمسلمانية
والتي تسال الناس علي الديار ونحوها هل لها **ان تولي اجنبيا**
وهو من له ولاية الاسلام فقط مع وجود الولي الخاص فقال
ابن القاسم يجوز لها ان توليه ابتداء او صرح بمشهوريته وقال
الشيب لا يجوز ذلك الا لعدم الاقرب ثم انتقل يتكلم علي
مراتب الاوليا بالنسبة للثيب فقال **والابن اقرب** بترجيح
قوله فقال ابن القاسم حاصله ان الخلاف بين الشيخين انما
هو في المواضع التي فيها كعبت المراج فتان ابن القاسم واستنبط
استفاد علي الصحة وان الخلاف بينهما في المواضع التي فيها كعبت
خلافا لذلك وان الخلاف بينهما بالصحة وعدمها فابن القاسم يفتي
اي مع الكراهة وهو المعتمد واستنبط عدمها وهو اخص من كراهة
سائر ما فيها فبنيده ما وجدته عن بعض الفقهاء ان عذوق

قوله تشاد ان اي بيت اذنها ولها ابا كان او غيره نظيبا لنفسها وقولها هذا نقابا لضم سكر
قوله ذات الحال اي الشريفة ان يحرم ما يتبع الشريعة عند الحجة الاماذن وليها الخاص كابنها او اخوها كما حل
قوله لو عقدت علي نفسها لابي فبها لولا ان الولي لا يوجب ذلك ان عذوق
قوله من وليها والبكرت اذن في نفسها واذا ضامتها فالمراد بالام الثيب
قوله لما جافس من رواية قلم الثيب احق بنفسها من وليها والبكرت
قوله والفرق بينهما ان الحيا قائم في البكر والثيب قد يزول منها ولا تنكح امرأه
قوله ذات الحال الاباذن وليها او وكيلها لما تقدم ان الولي شرط في صحة
قوله العقد ولا خلاف في ذلك عندنا واختلف هل ذلك تعبد
قوله او مخافة ما يلحق الولي من المعرة لانه قد توقع نفسها في غير كنفه
قوله عقدت علي نفسها او باذن ذي الرأي من اهلها او السلطان ج قال
قوله في التهذيب قال مالك وقول عمر لا تنكح المرأة الاباذن وليها او ذي الرأي
قوله من اهلها او السلطان فذا والرأي من اهلها الرجل من العشيرة
قوله او اعم والولي وقال ابن نافع هو الرجل من العصبية واختلف
قوله في معنى ذي الرأي فقيل هو الرجل ذو الصلاح والفضل وقيل
قوله هو الوجه الذي له رأي ومن يرجع اليه في الامور ومن هذا علم
قوله قوله الشيخ كالرجل من عشيرتها تفسير لذي الرأي من اهلها
قوله وقوله والسلطان معطوف علي ذي الرأي فالمتنوع للتخير
قوله ولا يكون الحاكم وليا في النكاح حتي يثبت عنده اربعة عشر فصلا
قوله ذكرناها في الاصل وانما قيدنا المرأة في كلامه بذات الحال لقوله
قوله وقد اختلف في الدنية وهي التي لا يرغب فيها لكونها ليست
قوله ذاجمال ولا مال ولا قدر ولا حال كالسوداء الفقيرة والمسلمانية
قوله والتي تسال الناس علي الديار ونحوها هل لها ان تولي اجنبيا
قوله وهو من له ولاية الاسلام فقط مع وجود الولي الخاص فقال
قوله ابن القاسم يجوز لها ان توليه ابتداء او صرح بمشهوريته وقال
قوله الشيب لا يجوز ذلك الا لعدم الاقرب ثم انتقل يتكلم علي
قوله مراتب الاوليا بالنسبة للثيب فقال والابن اقرب بترجيح
قوله قوله فقال ابن القاسم حاصله ان الخلاف بين الشيخين انما
قوله هو في المواضع التي فيها كعبت المراج فتان ابن القاسم واستنبط
قوله استفاد علي الصحة وان الخلاف بينهما في المواضع التي فيها كعبت
قوله خلافا لذلك وان الخلاف بينهما بالصحة وعدمها فابن القاسم يفتي
قوله اي مع الكراهة وهو المعتمد واستنبط عدمها وهو اخص من كراهة
قوله سائر ما فيها فبنيده ما وجدته عن بعض الفقهاء ان عذوق

قوله ومن قرب من العصبية ففوق احق اي قاتل لم يكن لها اب فاقوها
ثم ابنة وان سفل ثم الجد اب الاب ذنية واما جد الجد وابو الجد فيما يظهر
فمنها يقدر عليها فان لم يوجد الجد فالعم وهو ابن الجد ثم ابن العم
ولبن سفل ثم عم الاب فابنة ثم عم الجد كذلك صعودا وهبوطا
وكما ان الاخ الشقيق يقدر علي الاخ الاب كذلك ابن العم الشقيق علي
ابن العم للاب والعم الشقيق يقدر علي العم للاب وهكذا فافهم المقام
ام من الاب اي من ابيها علي المشهور لانه اقوي العصبية بدليل
انما حق موالى موالى من الاب وولي بالصلاة علي ماله وان لا
يكون معه صا
والاب اذا
يجب عليه
علي الذي لا
هنا ولو اتق
ومعني الحق
كالعم مع و
كان لا يجوز
الخاص بجبر
ذلك الي الاله
علي المشهور
قولا واحدا
والوصي له
جبره علي ال
وهو مقيد
والوصي كالا
لان المرأة اذا
توكلت غيرهما
وعن ابن حبان
بعد ولا تعقد
ان يامر الاد
يعني ان يامر

قوله ومن قرب من العصبية ففوق احق اي قاتل لم يكن لها اب فاقوها
ثم ابنة وان سفل ثم الجد اب الاب ذنية واما جد الجد وابو الجد فيما يظهر
فمنها يقدر عليها فان لم يوجد الجد فالعم وهو ابن الجد ثم ابن العم
ولبن سفل ثم عم الاب فابنة ثم عم الجد كذلك صعودا وهبوطا
وكما ان الاخ الشقيق يقدر علي الاخ الاب كذلك ابن العم الشقيق علي
ابن العم للاب والعم الشقيق يقدر علي العم للاب وهكذا فافهم المقام
ام من الاب اي من ابيها علي المشهور لانه اقوي العصبية بدليل
انما حق موالى موالى من الاب وولي بالصلاة علي ماله وان لا
يكون معه صا
والاب اذا
يجب عليه
علي الذي لا
هنا ولو اتق
ومعني الحق
كالعم مع و
كان لا يجوز
الخاص بجبر
ذلك الي الاله
علي المشهور
قولا واحدا
والوصي له
جبره علي ال
وهو مقيد
والوصي كالا
لان المرأة اذا
توكلت غيرهما
وعن ابن حبان
بعد ولا تعقد
ان يامر الاد
يعني ان يامر

قوله تشاد ان اي بيت اذنها ولها ابا كان او غيره نظيبا لنفسها وقولها هذا نقابا لضم سكر
قوله ذات الحال اي الشريفة ان يحرم ما يتبع الشريعة عند الحجة الاماذن وليها الخاص كابنها او اخوها كما حل
قوله لو عقدت علي نفسها لابي فبها لولا ان الولي لا يوجب ذلك ان عذوق
قوله من وليها والبكرت اذن في نفسها واذا ضامتها فالمراد بالام الثيب
قوله لما جافس من رواية قلم الثيب احق بنفسها من وليها والبكرت
قوله والفرق بينهما ان الحيا قائم في البكر والثيب قد يزول منها ولا تنكح امرأه
قوله ذات الحال الاباذن وليها او وكيلها لما تقدم ان الولي شرط في صحة
قوله العقد ولا خلاف في ذلك عندنا واختلف هل ذلك تعبد
قوله او مخافة ما يلحق الولي من المعرة لانه قد توقع نفسها في غير كنفه
قوله عقدت علي نفسها او باذن ذي الرأي من اهلها او السلطان ج قال
قوله في التهذيب قال مالك وقول عمر لا تنكح المرأة الاباذن وليها او ذي الرأي
قوله من اهلها او السلطان فذا والرأي من اهلها الرجل من العشيرة
قوله او اعم والولي وقال ابن نافع هو الرجل من العصبية واختلف
قوله في معنى ذي الرأي فقيل هو الرجل ذو الصلاح والفضل وقيل
قوله هو الوجه الذي له رأي ومن يرجع اليه في الامور ومن هذا علم
قوله قوله الشيخ كالرجل من عشيرتها تفسير لذي الرأي من اهلها
قوله وقوله والسلطان معطوف علي ذي الرأي فالمتنوع للتخير
قوله ولا يكون الحاكم وليا في النكاح حتي يثبت عنده اربعة عشر فصلا
قوله ذكرناها في الاصل وانما قيدنا المرأة في كلامه بذات الحال لقوله
قوله وقد اختلف في الدنية وهي التي لا يرغب فيها لكونها ليست
قوله ذاجمال ولا مال ولا قدر ولا حال كالسوداء الفقيرة والمسلمانية
قوله والتي تسال الناس علي الديار ونحوها هل لها ان تولي اجنبيا
قوله وهو من له ولاية الاسلام فقط مع وجود الولي الخاص فقال
قوله ابن القاسم يجوز لها ان توليه ابتداء او صرح بمشهوريته وقال
قوله الشيب لا يجوز ذلك الا لعدم الاقرب ثم انتقل يتكلم علي
قوله مراتب الاوليا بالنسبة للثيب فقال والابن اقرب بترجيح
قوله قوله فقال ابن القاسم حاصله ان الخلاف بين الشيخين انما
قوله هو في المواضع التي فيها كعبت المراج فتان ابن القاسم واستنبط
قوله استفاد علي الصحة وان الخلاف بينهما في المواضع التي فيها كعبت
قوله خلافا لذلك وان الخلاف بينهما بالصحة وعدمها فابن القاسم يفتي
قوله اي مع الكراهة وهو المعتمد واستنبط عدمها وهو اخص من كراهة
قوله سائر ما فيها فبنيده ما وجدته عن بعض الفقهاء ان عذوق

[illegible][illegible]

قوله تشاذه اي يستاءنها وليها اي باكان او غيره نظريا لنفسها وقولها هذا بالضم
قال القرطبي هذا عنه علي بن ابي طالب لا سيما لانها لو كانت صريحة لكانت
راعية في الرجال وذلك لا يليق بكراهة قوله والكره شتم قال الشيخ ابو الحسن وجه استيثارها ان يقول
لها وليها محض الشهرة وقيل عقد النكاح ان من زوج فلان وقيل معنى شتم امر ان ادفعنا ما موربه اعم
قوله ذات الحال اي الشريعة ان يحرم ما يتبع الشريعة عند المحرمه الا باذن وليها الخاص كابنها او اخوها كما حل
بعض الشراح اه عند قول **قوله** لو عقدت علي نفسها لكانت باذنه الولي لا يوجب ذلك احد
من وليها والبكرت اذن في نفسها واذا ضامتها فالمراد بالامر النيب
لما جاء مفسرا من رواية قاسم النيب احق بنفسها من وليها والبكرت
والفرق بينهما ان الحيا قائم في البكر والنيب قد يزول منها **ولا تنكح امرأة**
ذات الحال **الا باذن وليها** او وكيلها لما تقدم ان الولي شرطي في
العقد ولا خلاف في ذلك عندنا واختلف هل ذلك بعد
او مخافة ما يلحق الولي من المعرة لانه قد توقع نفسها في غير كفول
عقدت علي نفسها **او باذن في الراي من اهلها** او السلطان **ج** قال
في التهذيب قال مالك وقول عمر لا تنكح المرأة الا باذن وليها او ذي الراي
من اهلها او السلطان ذلك والراي من اهلها الرجل من العشرة
او عالم او الولي وقال ابن نافع هو الرجل من العصابة واختلف
في معنى ذي الراي فقيل هو الرجل ذو الصلاح والفضل وقيل
هو الوجه الذي له رأي ومن يرجع اليه في الامور ومن هذا علم
قوله الشيخ **كالرجل من عشيرتها** تفسير لذي الراي من اهلها
وقوله **والسلطان** معطوف علي ذي الراي فالاستنوع للتخير
ولا يكون الحاكم وليا في النكاح حتي يثبت عنده اربعة عشر فضلا
ذكرناها في الاصل وانما قيدنا المرأة في كلامه بذات الحال لقوله
وقد اختلف في الذرية وهي التي لا يرغب فيها لكونها ليست
ذات حال ولا مال ولا قدر ولا حال كالسوداء النقية والمسلمانية
والتي تسال الناس علي الديار ونحوها هل لها **ان تولد اجنيا**
وهو من له ولاية الاسلام فقط مع وجود الولي الخاص فقال
ابن القاسم يجوز لها ان تولد ابنة او صرح بمشهوريته وقال
اشهب لا يجوز ذلك الا لعدم الاقرب ثم انتقل يتكلم علي
مراتب الاوليا بالنسبة للنيب فقال **والابن اقل** بترجيح
قوله فقال ابن القاسم حاصله ان الخلاف بين الشيخين انما
هو في الجواز هو اقل كجواز الشراح فقال ابن القاسم واشبه
استقنان علي الصحة وان الخلاف بينهما انما هو في الجواز ابدا
خلاف ذلك فان الخلاف بينهما بالصحة وعدمها فان ابن القاسم يقول
اي مع الكراهة وهو المعتد واشبه بعدمها وهو الحسن ان كان
شراحي ابي حنيفة ما وحيدته عن بعض الفقهاء ان عند

قوله تشاذه اي يستاءنها وليها اي باكان او غيره نظريا لنفسها وقولها هذا بالضم
قال القرطبي هذا عنه علي بن ابي طالب لا سيما لانها لو كانت صريحة لكانت
راعية في الرجال وذلك لا يليق بكراهة قوله والكره شتم قال الشيخ ابو الحسن وجه استيثارها ان يقول
لها وليها محض الشهرة وقيل عقد النكاح ان من زوج فلان وقيل معنى شتم امر ان ادفعنا ما موربه اعم
قوله ذات الحال اي الشريعة ان يحرم ما يتبع الشريعة عند المحرمه الا باذن وليها الخاص كابنها او اخوها كما حل
بعض الشراح اه عند قول قوله لو عقدت علي نفسها لكانت باذنه الولي لا يوجب ذلك احد
من وليها والبكرت اذن في نفسها واذا ضامتها فالمراد بالامر النيب
لما جاء مفسرا من رواية قاسم النيب احق بنفسها من وليها والبكرت
والفرق بينهما ان الحيا قائم في البكر والنيب قد يزول منها ولا تنكح امرأة
ذات الحال الا باذن وليها او وكيلها لما تقدم ان الولي شرطي في
العقد ولا خلاف في ذلك عندنا واختلف هل ذلك بعد
او مخافة ما يلحق الولي من المعرة لانه قد توقع نفسها في غير كفول
عقدت علي نفسها او باذن في الراي من اهلها او السلطان ج قال
في التهذيب قال مالك وقول عمر لا تنكح المرأة الا باذن وليها او ذي الراي
من اهلها او السلطان ذلك والراي من اهلها الرجل من العشرة
او عالم او الولي وقال ابن نافع هو الرجل من العصابة واختلف
في معنى ذي الراي فقيل هو الرجل ذو الصلاح والفضل وقيل
هو الوجه الذي له رأي ومن يرجع اليه في الامور ومن هذا علم
قوله الشيخ كالرجل من عشيرتها تفسير لذي الراي من اهلها
وقوله والسلطان معطوف علي ذي الراي فالاستنوع للتخير
ولا يكون الحاكم وليا في النكاح حتي يثبت عنده اربعة عشر فضلا
ذكرناها في الاصل وانما قيدنا المرأة في كلامه بذات الحال لقوله
وقد اختلف في الذرية وهي التي لا يرغب فيها لكونها ليست
ذات حال ولا مال ولا قدر ولا حال كالسوداء النقية والمسلمانية
والتي تسال الناس علي الديار ونحوها هل لها ان تولد اجنيا
وهو من له ولاية الاسلام فقط مع وجود الولي الخاص فقال
ابن القاسم يجوز لها ان تولد ابنة او صرح بمشهوريته وقال
اشهب لا يجوز ذلك الا لعدم الاقرب ثم انتقل يتكلم علي
مراتب الاوليا بالنسبة للنيب فقال والابن اقل بترجيح
قوله فقال ابن القاسم حاصله ان الخلاف بين الشيخين انما
هو في الجواز هو اقل كجواز الشراح فقال ابن القاسم واشبه
استقنان علي الصحة وان الخلاف بينهما انما هو في الجواز ابدا
خلاف ذلك فان الخلاف بينهما بالصحة وعدمها فان ابن القاسم يقول
اي مع الكراهة وهو المعتد واشبه بعدمها وهو الحسن ان كان
شراحي ابي حنيفة ما وحيدته عن بعض الفقهاء ان عند

قوله ومن قرب من العصابة فهو احق اي فان لم يكن لها ابن فاقربها
ثم ابنة وان سفل ثم الجد اب الاب ذرية واماحد الجد وابو الجد فيما يظهر
فمنها يقدم عليها فان لم يوجد الجد فالعم وهو ابن الجد ثم ابن العم
ولبن سفل ثم عم الاب فان ابن عم الجد كذلك صمو دا وهو سفل
وكما ان الاخ الشقيق يقدم علي الاخ الاب كذلك ابن العم الشقيق علي
ابن العم الاب والعم الشقيق يقدم علي العم الاب وهكذا نعم العم
اي من ابها علي المشهور لانه اقوي العصابة بدليل
انما حق هو في الاب والولي بالصلاة عليهما منه وان الاب
يكون معه صاحبه
والاب اقل من
يجب عليه من الميراث
علي الذي للاب
هنا ولو اقتصر
ومعني احق علي
كالم مع وجود
كان لا يجوز الا
الخاص بجبراه
ذلك الي الاما
علي المشهور
قوله واحد او
والوصي الذ
جبره علي الت
وهو مقيد
والوصي كالاد
لان المرأة اذا
توكلت غيرها
وعن ابن حن
بعد ولا تقا
ان يامر الا
اي احقهم اعني

قوله ومن قرب من العصابة فهو احق اي فان لم يكن لها ابن فاقربها
ثم ابنة وان سفل ثم الجد اب الاب ذرية واماحد الجد وابو الجد فيما يظهر
فمنها يقدم عليها فان لم يوجد الجد فالعم وهو ابن الجد ثم ابن العم
ولبن سفل ثم عم الاب فان ابن عم الجد كذلك صمو دا وهو سفل
وكما ان الاخ الشقيق يقدم علي الاخ الاب كذلك ابن العم الشقيق علي
ابن العم الاب والعم الشقيق يقدم علي العم الاب وهكذا نعم العم
اي من ابها علي المشهور لانه اقوي العصابة بدليل
انما حق هو في الاب والولي بالصلاة عليهما منه وان الاب
يكون معه صاحبه
والاب اقل من
يجب عليه من الميراث
علي الذي للاب
هنا ولو اقتصر
ومعني احق علي
كالم مع وجود
كان لا يجوز الا
الخاص بجبراه
ذلك الي الاما
علي المشهور
قوله واحد او
والوصي الذ
جبره علي الت
وهو مقيد
والوصي كالاد
لان المرأة اذا
توكلت غيرها
وعن ابن حن
بعد ولا تقا
ان يامر الا
اي احقهم اعني
الوصي كالاب اي في الجبر بالشراطين علي مذهب المدونة فيه
اشارة اليه في المسئلة الوصي خلافا وقد حكاه في ابن الحاجب العلامة خليل
بقوله وفي اخبار الوصي للصغير ثلاثة اقوال الحق بالاب في المدونة وكذلك
وصي الوصي وقال في المدونة وليس في هذا نظر ولا يعجبني في ما قال وكذلك
الحاكم جبر الصغير لمصلحة مما تقدم فتحصل ان كلامنا بالاب والوصي والحاكم جبر
الصغير اذا كان في ذلك مصلحة وكذا يجبرون المجنون المحتاج الي النكاح
لا قباله علي الفساد وكذا اللذمة عند ابن فرحون ولعل المراد بالذمة التي
لا تكون الا من نحو الزوجة وهذا في المجنون الذي لا يعيق اصلا واما الذي
يعيق احيانا فنسظر افاقته والكلام في مجنون بلغ مجنونا واما من بلغ عاقل
رشيد اثم طرأ جنونه فلا ولاية له عليه وانما ولاية الحاكم فلا يجبره الا
هو لاب ولا وصي وهل لهم ان يجبروا السفية او لا خلاف **تم** وحس
الوصي الصغير حيث يجبر الصغير بان امره الاب به او عين له الزوج واما
اذا لم يامر الاب بالا جبر ولا عين الزوج فانه لا يجبره ويزوج به بدونه
اذا طلب الطفل ذلك وكان في تزوجه مصلحة واما المجنون مجبر مطلقا ولا يتاخر
في السفية ان يقال حيث يجبره بالغ ولا يرد الوصي يجبر بالبيعة ان عين الاب
الزوج لان جبره مطلق بالبيعة فله فيها الجبر ومقدم القاضي عليه تنبيه
اعلم ان صداقهم اعني العصبى والسفية والمجنون علي الاب ان كانوا وقت الجبر معدمين
لا فرق بين حيات الاب وموته ويتبع به كدين لزوجته وسواقي الولد
علي نقره او يسر بعد جبره ولو قبل الغرض في التفويض ولو شرط الاب الصداق
علي الولد لم يسقط عنه فان لم يكونوا وقت الجبر معدمين بل كانوا عاقلين
ولو بيعه فان ما يسر وابع من كل او بعض عليهم دويا لاب وسوا
شرط عليهم او سكت عنه الا ان يشترط علي الاب فيكون عليه فلو اعدم الاب
كما اعدم معا اتبع الاب واما لو كان الولد رشيدا ومطارحوه كما لم زوج لاب
ولده الرشيد وياشر العقد باذنه بصداق ولم يبين الصداق علي ايها
فقال الرشيد انما اردت ان الصداق علي الاب او اشترطه عليه وقال الاب

قوله ومن قرب من العصابة فهو احق اي فان لم يكن لها ابن فاقربها
ثم ابنة وان سفل ثم الجد اب الاب ذرية واماحد الجد وابو الجد فيما يظهر
فمنها يقدم عليها فان لم يوجد الجد فالعم وهو ابن الجد ثم ابن العم
ولبن سفل ثم عم الاب فان ابن عم الجد كذلك صمو دا وهو سفل
وكما ان الاخ الشقيق يقدم علي الاخ الاب كذلك ابن العم الشقيق علي
ابن العم الاب والعم الشقيق يقدم علي العم الاب وهكذا نعم العم
اي من ابها علي المشهور لانه اقوي العصابة بدليل
انما حق هو في الاب والولي بالصلاة عليهما منه وان الاب
يكون معه صاحبه
والاب اقل من
يجب عليه من الميراث
علي الذي للاب
هنا ولو اقتصر
ومعني احق علي
كالم مع وجود
كان لا يجوز الا
الخاص بجبراه
ذلك الي الاما
علي المشهور
قوله واحد او
والوصي الذ
جبره علي الت
وهو مقيد
والوصي كالاد
لان المرأة اذا
توكلت غيرها
وعن ابن حن
بعد ولا تقا
ان يامر الا
اي احقهم اعني

مثل ان يقول زوجها من فلان وقال غيره يجوز ان يزوجهما اذا قال له
زوجها من شيت وقد من الله علي تفسير عبد الوهاب
لا يزوج الوصي الصغيرة الا باجتماع الشرطين وهما ان يامع
الاب بالتزويج ويعين له الزوج وان احدهما كاف علي ما في
المختصر **وليس ذوا الارحام من الاولين في النكاح** وهم من
كان من جهة الام بسوا كان وارثا كالاخ للام او غير وارث كالحال
والاوليان من العصبة جمع عاصب وهو ذكروني بنفسه
او ذكرو مثله والاقوي تعصبا يقدم ع ظاهر كلامه ان الولي لا يكون
الامن العصبة وقد قال قبل هذا وفي الراي من اهله بالاولاد
والمقصود انما ذكر هنا ترد الي ما تقدم لانه هنا افرق بين ذك
الارحام وغيرهم وقال **د** ويخرج من كلامه الكافل والمشهور انه
ولي وهل مطلقا او في الدنية مطلقا فقط وهو ظاهر المدة
ومختصر الشيخ واختلاف في قدر الكفالة التي يستحق
بها الكافل تزويج المكفولة فتقبل عشر سنين وقيل اقله اربعة
اعوام وقيل غير ذلك **ولا يحط أحد علي خطبة اخيه** بكسر
الخاء طلب التزويج **ولا يسوم علي سومة** كروايتنا في هذا
الموضع بضم الفعين وكانه امر بلفظ الخبر **وذلك** النهي عن
الخطبة والسوم علي السوم حرام بشرط **اذا ركن** بفتح الكاف
وكسرهما وتقاربا اي الزوجان او المتبايعان والركن في النكاح
ان تميل اليه ويميل اليها والتقارب اشتراط الشرط وقيل البيع
ان يشترط عليه الوزن ويتبرأ اليه الاخر من العيوب **فخطبة**
ظاهر كلام الشيخ ان الركن كان وان لم يقدر صدق وهو كذلك
علي ما في المختصر وظاهره ايضا انه لا يحط علي خطبة الفاسق

مثل ان يقول زوجها من فلان وقال غيره يجوز ان يزوجهما اذا قال له
زوجها من شيت وقد من الله علي تفسير عبد الوهاب
لا يزوج الوصي الصغيرة الا باجتماع الشرطين وهما ان يامع
الاب بالتزويج ويعين له الزوج وان احدهما كاف علي ما في
المختصر وليس ذوا الارحام من الاولين في النكاح وهم من
كان من جهة الام بسوا كان وارثا كالاخ للام او غير وارث كالحال
والاوليان من العصبة جمع عاصب وهو ذكروني بنفسه
او ذكرو مثله والاقوي تعصبا يقدم ع ظاهر كلامه ان الولي لا يكون
الامن العصبة وقد قال قبل هذا وفي الراي من اهله بالاولاد
والمقصود انما ذكر هنا ترد الي ما تقدم لانه هنا افرق بين ذك
الارحام وغيرهم وقال د ويخرج من كلامه الكافل والمشهور انه
ولي وهل مطلقا او في الدنية مطلقا فقط وهو ظاهر المدة
ومختصر الشيخ واختلاف في قدر الكفالة التي يستحق
بها الكافل تزويج المكفولة فتقبل عشر سنين وقيل اقله اربعة
اعوام وقيل غير ذلك ولا يحط أحد علي خطبة اخيه بكسر
الخاء طلب التزويج ولا يسوم علي سومة كروايتنا في هذا
الموضع بضم الفعين وكانه امر بلفظ الخبر وذلك النهي عن
الخطبة والسوم علي السوم حرام بشرط اذا ركن بفتح الكاف
وكسرهما وتقاربا اي الزوجان او المتبايعان والركن في النكاح
ان تميل اليه ويميل اليها والتقارب اشتراط الشرط وقيل البيع
ان يشترط عليه الوزن ويتبرأ اليه الاخر من العيوب فخطبة
ظاهر كلام الشيخ ان الركن كان وان لم يقدر صدق وهو كذلك
علي ما في المختصر وظاهره ايضا انه لا يحط علي خطبة الفاسق

والذهب لاحرمه للفاسق فيجوز للمصلح ان يخطب علي خطبته
واذا جاز علي الفاسق فالكا فاولي ولان النهي لا يتناول له لقوله في
الحديث اخيه وللهذا اقال الخطابي يوحى من هذا انه يخطب علي خطبة
الذي قاله **ق** وقال **ع** ذكر الاخ ليس بشرط وانما خرج الحديث
خرج الغالب ولا يجوز عند ما لك الخطبة علي خطبة الذي قلت
وصرح الجزولي بمشهوره وصحنا تفهيمات مذكورة في اصل
ثم شرع بين الانكحة الفاسدة فقال
ولا يجوز نكاح الشغار بكسر الشين وبالفين المعجمين وهو
علي ثلاثة اقسام صريح الشغار ووجه الشغار ومركب منهما
واقصر الشيخ علي الاول فقال **وهو البضع بالبعث** اي التزويج
بالفرج **والاصل** فيه ما في الموطا والصحيح بين ان رسول الله
صلي الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار ان يزويج الرجل
ابنته لرجل علي ان يزوجه الاخر ابنته وليس بينهما صداق
والصحيح ان التفسير من كلام نافع راوي الحديث وقال ابو الطاهر
الاكرعي انه منه صلي الله عليه وسلم **والثاني ان يسمى لكل**
واحدة صداق مثل ان يقول زوجتي ابنتك بخمسين علي ان
ازوجك ابنتي بخمسين **والثالث** ان يسمى لواحدة دون
الاخرى مثل ان يقول زوجتي ابنتك بخمسين علي ان ازوجك
ابنتي بغير شي وحكم الاول انه يفسخ بطلاق علي المشهور
قبل الدخول وبعده وان ولدت الاولاد ولم يدخل بها صديقا
المثل ولا شي لغير المدخول بها وحكم الثاني انه يفسخ قبل البناء
كبعده علي المشهور ولكل واحدة منهما الاكثر من مهر المثل
والثالث ان يفسخا ان قبل البناء

مثل ان يقول زوجها من فلان وقال غيره يجوز ان يزوجهما اذا قال له
زوجها من شيت وقد من الله علي تفسير عبد الوهاب
لا يزوج الوصي الصغيرة الا باجتماع الشرطين وهما ان يامع
الاب بالتزويج ويعين له الزوج وان احدهما كاف علي ما في
المختصر وليس ذوا الارحام من الاولين في النكاح وهم من
كان من جهة الام بسوا كان وارثا كالاخ للام او غير وارث كالحال
والاوليان من العصبة جمع عاصب وهو ذكروني بنفسه
او ذكرو مثله والاقوي تعصبا يقدم ع ظاهر كلامه ان الولي لا يكون
الامن العصبة وقد قال قبل هذا وفي الراي من اهله بالاولاد
والمقصود انما ذكر هنا ترد الي ما تقدم لانه هنا افرق بين ذك
الارحام وغيرهم وقال د ويخرج من كلامه الكافل والمشهور انه
ولي وهل مطلقا او في الدنية مطلقا فقط وهو ظاهر المدة
ومختصر الشيخ واختلاف في قدر الكفالة التي يستحق
بها الكافل تزويج المكفولة فتقبل عشر سنين وقيل اقله اربعة
اعوام وقيل غير ذلك ولا يحط أحد علي خطبة اخيه بكسر
الخاء طلب التزويج ولا يسوم علي سومة كروايتنا في هذا
الموضع بضم الفعين وكانه امر بلفظ الخبر وذلك النهي عن
الخطبة والسوم علي السوم حرام بشرط اذا ركن بفتح الكاف
وكسرهما وتقاربا اي الزوجان او المتبايعان والركن في النكاح
ان تميل اليه ويميل اليها والتقارب اشتراط الشرط وقيل البيع
ان يشترط عليه الوزن ويتبرأ اليه الاخر من العيوب فخطبة
ظاهر كلام الشيخ ان الركن كان وان لم يقدر صدق وهو كذلك
علي ما في المختصر وظاهره ايضا انه لا يحط علي خطبة الفاسق

والذهب

قوله بعد التماسي المتفق على فساده ولو تكرر وطيه واما المختلف في فساده وطلعت بعد الوطئ
تكرر وطيه بحيث ثبت النكاح حلت واما لو طلعت بعد اول وطيه ففي حلها نزاع بين علي بن النضر
هو وطئ او لا وانما حصل التخييم بالوطئ دون التحليل احتياطاً من المأينين اه عدوى **قوله** لان النكاح
في فساده متعلق بمقتضى ما فيكون المصنوع موافقاً لما في المختار ويحتمل ان يكون مخالفاً له
يرجع الفهر للفاسد من حيث هو اي يكون المختلف في فساده كالمتفق على فساده في ان التخييم انما يكون
هذا ما لم يفسد ما في التحقيق مثال المختلف في فساده كالتفق على فساده في ان التخييم انما يكون
ابايه وابايه وتحريم عليه بوطئ
الام بنا نفا واما الجمع على فساده
فلا يشترط الحية الاوطيه بشرط ان
يبدل الحد كما لو كان مقتضى
غير عالم اه عدوى

قوله **ولكن لا يحل بدي بالزواج الفاسد بعد البناء المطلقة**
ثلاثاً ولا يخصص الزوجين لان من شروط الاحلال والاعطاء
صحته المقتضى وما قاله هنا مفسر لما قاله اول الكتاب ان مذهب
الحشفة يخصص الزوجين ويحل المطلقة ثلاثاً الذي طلقها
وعمر الله سبحانه وتعالى على الرجال من النساء **سبعاً**
بالقرابة وينبغي بالرضاع والصهر فقال عز وجل حرمت
عليكم امهاتكم جمع ام وهي من ولدتك والمراد وان علت فامك
المباشرة للولادة محرمة عليك وكذا ام الاب وام الام ولم الحد
للاب وام الجد للام **وبنائكم** جمع بنت وهي كل من لك عليها ولادة
وان بعدت **واخوانكم** جمع اخوت وهي كل امرأة شاركتك في رحم
او صلب او فيها ما معا **وامهاتكم** جمع عممة وهي كل امرأة اجتمعت
مع ابيك في صلب او رحم او فيها ما معا **واخالاتكم** جمع خالة وهي كل
امرأة اجتمعت مع امك في رحم او صلب او فيها ما معا **وبنائاتكم**
كل امرأة لا خيك عليها ولادة فهي بنت اخيك كان الاخ شقيقاً
اولاب اولام **وبنائاتكم** كل امرأة لا ختك عليها ولادة فهي
بنت اختك كانت الاخ شقيقة اولاب اولام **والسبعة اللواتي من الرضاع والصهر** فاشار
اليها بقوله تعالى **وامهاتكم اللاتي ارضعنكم** نسوا كانت
المرضعة بكرة او ثيباً شابة او متجالة حية او ميتة **واخوانكم**

قوله **وامهاتكم** جمع ام
قوله **واخوانكم** جمع اخ
قوله **وبنائاتكم** جمع بنت
قوله **واخالاتكم** جمع خالة
قوله **والسبعة اللواتي من الرضاع والصهر** فاشار
اليها بقوله تعالى **وامهاتكم اللاتي ارضعنكم** نسوا كانت
المرضعة بكرة او ثيباً شابة او متجالة حية او ميتة **واخوانكم**

قوله **وامهاتكم** جمع ام
قوله **واخوانكم** جمع اخ
قوله **وبنائاتكم** جمع بنت
قوله **واخالاتكم** جمع خالة
قوله **والسبعة اللواتي من الرضاع والصهر** فاشار
اليها بقوله تعالى **وامهاتكم اللاتي ارضعنكم** نسوا كانت
المرضعة بكرة او ثيباً شابة او متجالة حية او ميتة **واخوانكم**

قوله **وامهاتكم** جمع ام
قوله **واخوانكم** جمع اخ
قوله **وبنائاتكم** جمع بنت
قوله **واخالاتكم** جمع خالة
قوله **والسبعة اللواتي من الرضاع والصهر** فاشار
اليها بقوله تعالى **وامهاتكم اللاتي ارضعنكم** نسوا كانت
المرضعة بكرة او ثيباً شابة او متجالة حية او ميتة **واخوانكم**

من الرضاغة كالرضاع في زمن واحد او في اثنتين ولم يذكر
في القرآن من المحرم بالرضاع الا الام والاخت فالام اصل والاخت
فرع فنبه تعالى بذلك على جميع الاصول والفرع **وامهاتكم**
فما يكمل كل امرأة لها على زوجتك ولادة فهي ام امرأتك وان
علت وجمهور اهل العلم عليها ما عامة فيمن دخل بها ومن لم
يدخل بها فبالعقد على البنت تحرم الام كما سيذكر وكذا
تحرم ام الزوجة بالرضاع **وسرايبكم** جمع ربيبة فعبارة بمعنى
مفعولة اي من ربيبة من قولهم ربيبتها اذا اولى امرها وبنت
الزوجة وقوله **اللاتي في محجوركم من نسائكم** مخرج مخرج
الغالب لا مفهوم له اجماعاً فالربيبة تحرم على من دخل بها ما
وان لم تكن في حجره والمجرب بفتح الحاء المهملة وكسرها مقدم
نوب الانسان وما بين يديه منه في حال اللبس ثم استعملت
اللفظة في الحفاظ والستر مجازاً وكذلك تحرم الربيبة من
الرضاع واختلاف في معنى الدخول من قوله تعالى
اللاتي دخلتمهن فقال الشافعي رضي الله عنه هو الجماع
وقال مالك وابو حنيفة رحمهما الله تعالى هو التمتع من
اللمس والقبلة وجملة القول على ان الجماع هو الاصل ويحل
عليه اللبس لانه استمتاع مثله يحل بحله ويجرم محرمته ويدخل
في عمومه فان لم يقع شيء من ذلك فالربيبة حلال اذا لم يدخل
بها ولا يتلذذ منها بمعدن الوطئ واليه الاشارة بقوله
تعالى **فان لم تكونوا دخلتمهن فلا جناح عليكم** اي لا اثم
حينئذ في نكاح الربيبة **وحلائل بنائكم** جمع حليلة وهي
زوجة الابن وان سفل دخل بها الابن او لم يدخلها كما سيذكر

قوله **وامهاتكم** جمع ام
قوله **واخوانكم** جمع اخ
قوله **وبنائاتكم** جمع بنت
قوله **واخالاتكم** جمع خالة
قوله **والسبعة اللواتي من الرضاع والصهر** فاشار
اليها بقوله تعالى **وامهاتكم اللاتي ارضعنكم** نسوا كانت
المرضعة بكرة او ثيباً شابة او متجالة حية او ميتة **واخوانكم**

قوله **وامهاتكم** جمع ام
قوله **واخوانكم** جمع اخ
قوله **وبنائاتكم** جمع بنت
قوله **واخالاتكم** جمع خالة
قوله **والسبعة اللواتي من الرضاع والصهر** فاشار
اليها بقوله تعالى **وامهاتكم اللاتي ارضعنكم** نسوا كانت
المرضعة بكرة او ثيباً شابة او متجالة حية او ميتة **واخوانكم**

[illegible][illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the same text as the previous block, featuring similar decorative elements and script.

أما العبد هذا المقلد موجود في
تزوج الرجل أمه فالله معناه

ثم لا في ذلك ثلاثة اقوال الجواز واستظهار النسخ والكرهه احياطاً
 ثم ذكر عكس هذه المسألة فقال **وتزوج**
المرأة ابن زوجه ابيها من رجل غيره اي غير ابيها هذا اذا تزوج
 ابوها بعد انقطاع ولدها من الرضاع اما اذا تزوجها وهي ترضع
 منها او الربيبة من الرضاع **وعجز المحرم والعبد للمسلمين** **نكاح**
اربعة حلال ومسلمات او كتابات اتفاقاً في حق المحرم وعلى المسلم

أدبني الأول لم يقطع وقوله واستظهره ضعيف وقوله والشئ
خيل ولذا اقتصر في قوله معلول له بقوله لأن الذين لهم اقتدر
بعد استظهار الولد في أي وقت وجها وهي ترضع كثر لم
يصل منه وهي فإلها حل أنه عدي

ما قبل
ت بعد
لذلك البت
ما حيا ط
وج
أد الزوجا
ترضعه
نكاح
المشهور
توله
حرار و بعضهن
في عقد أو عقود أو عدوي

في حق العبد لانه مندرج في عموم قوله تعالى فانكم اما طاب لكم من
النساء في ثلاث وربع ويمتنع نكاح الخامسة باجماع اهل
السنة فان وقع فسخ قبل الدخول وبعدة وهل يتعد ان علم
بالحرمان والا قولان وان لم يعلم فلا حد قول واحد وتحمل الخامسة
بطلاق احدي الاربع طلاقا باينا الاربع مملوكات للغير من غير شرط
العبد نكاح اربع اما مسلمات مملوكات للغير من غير شرط
علي المشهور للامة المتقدمة ويجوز للمردك اي تزويج اربع
اما مسلمات مملوكات للغير بشرطين احدهما **ان خشي**
العنت وهو الزنا لقوله تعالى في ذلك لمن خشي العنت منكم فاحذر
اذا لم يجد المحرم طولا وهو ما يتزوج بها الحرة قاله في المدونة
ظاهر كلامه ان الشرطين المذكورين شرط في جواز الجمع بين الاربع
اما المحرم وليس كذلك بل مراده انهما شرطان في جواز تزويج
الحرة لامة ولما ذكرهما تنبيه على ان الحريه عرق العبد في ذلك
والطول ان يكون معه ممر حرة ولو كتابية على ما في المختصر
ونص فيه على انه اذا كان معه ما يتزوج بها الحرة الا انه لم يجد
من الحراير الا من يطلب منه ما كثيرا يخرج عن العادة فان
له تزويج الامة لان ذلك عند وما تقدم من انه لا يجوز للمرد
تزوج الامة الا بالشرطين المذكورين هو المشهور فاذا افتدا
واحدهما لم يجوز محله اذا كانت الامة ملكا لمن لا يعتق ولا
منها عليه مثل امة الاب الحرة او كان مما لا يولد له كالحصية فانه
يجوز له حينئذ اخذ امة الغير بشرط اللامن من استرقاق
الولد ولما ذكر ان يجوز للمرد العبد جمع اربع حرا
اربع اما وكان الجمع مظنة للاخاضة لبعضهن على بعض وهي حرام

بأنه لا يجوز للمرد ان يتزوج اربع حرا
لانه مندرج في عموم قوله تعالى فانكم اما طاب لكم من
النساء في ثلاث وربع

اي المرد لا يملك ان يتزوج اربع حرا

اي بلام

له بين نسائه اضم التفسير بالنسأة الواحدة لاجب البيات عندها وهو كذلك وانما يستحب فقط
يستظهر ان عرقه وجوب البيات عندها او يحضر لها مؤنسة لان تركها وحدها ضررها لا سيما اذا
الجل يتوقع منه الفساد والخوف من اللصوص وسكت الصنف عما يتعلق بالوطى والراح انما اذا
ت قللة الوطى يفتني لها في كل ارجع ليال بليدة كما ان الصحيح انما اذا يفتني الزوج قللة الجماع ان يفتني له
لها بما تنطبقه كالاخبر خلافا لمن قال يفتني باربع مرات في اليوم والليله لا خلاف ان احوال الناس اهل عدوي

اي بلام الامر الدالة على الوجوب فقال **وليعدل بين نسائه**
سواكن حرا واما مسلمات او كتابيات مرضيا واصحا او رتقا
او نفسا او حايضا او محرمة او مؤنسة منها او مظاهر منها وسوا
بان هو حر او عبد او خصيا او مرضيا ما لم يشق عليه الانتقال
فان شق عليه الانتقال جاز له ان يقيم عند احد امان **د**
علي وجوبه الكتاب قال تعالى فان خفت لوانفوا حدة
والسنة قال صلى الله عليه وسلم اذا كان عند الرجل
امر اثنان فلم يعدل بينهما جايوم القيامة وشقة ساقط
رواه اصحاب السنن الاربعة **ولم يثبت** الامة على وجوبه
فمن لم يعدل بين نسائه فهو عاص لله ولرسوله صلى الله
عليه وسلم لا يجوز امامته ولا شهادته ومن جحد وجوبه
يستتاب ثلاثا فان لم يتب فهو كافر والعادل الواجب يكون
في النفقة والكسوة بحسب حال كل واحدة فالشرعية بقدر
امثلها والادنية بقدر مثلهما وفي المبيت ولا يجب في الوطى
عليه ان يوفر نفسه لينشط للاخري والقسم بيوم وليلة ولا
يقسم بيومين الا برضاها **وان** كان في بلاد بعيدة قسم
بحسب الامكان بالجمعة او الشهر او غيرهما ولا يدخل على غيرها
في يومها الا الحاجة ولا يجلس ليتحدث معها ويقضي عليه
ان يسكن كل واحدة في بيت ياتي اليها فيه وليس عليه ابعاد
الدارين ومنع مالك جمعها في فراش واحد من غير وطى
ولو رضيا ولا يجوز وطى احدهن بحضرة الاخرى اتفاقا
واحرر بقوله بين نسائه من اهما فانه لا يجب العدل
بينهن في القسم كما سيصرح به لانهم لاحق لهن في الوطى

بأنه لا يجوز للمرد ان يتزوج اربع حرا
لانه مندرج في عموم قوله تعالى فانكم اما طاب لكم من
النساء في ثلاث وربع

اي بلام

اي بلام

بأنه لا يجوز للمرد ان يتزوج اربع حرا
لانه مندرج في عموم قوله تعالى فانكم اما طاب لكم من
النساء في ثلاث وربع

الفوجية عليهم السلام
 اعدوي
 اليها اذا كانت صغيرة
 نفسها اذا كانت كبيرة
 لا تظا السلطنة له علي
 ولو كانت تكثر واقتضاها
 ولا يعلو عليه ولا يدخلها
 في الفرج والصبي لا ينفقه لها علي
 فقله اختارنا من الصبي الذي
 عليه باطاقة الوطي
 علي السور الزوقلي
 غانة لا تنطق عليه
 علي المشهور

10

Handwritten text in the Voynich script, consisting of several lines of symbols and characters.

عليه السلام بعد البناء ولا يسقط النفقة الا الموت تنقضه طلاق المرأة
التي طلقها بائنا من غير كسوف وكسوف وكسوف واستقامت من الدار ومن الفجر ان كان المشرع
عادة اهل بلدها وكذا ان يكون من الاشياء التي لا يثبت بها الا انتم من اهل البلد
عليه السلام ويكونا غير مشرفين احتراما لو كان احدهما

قوله بان كرهنا ان كرهت الرشيدة الاقل او كانت المثل
وامتنع الزوج من فرض المثل وقوله فرق ايمان شات
والمراد بالرشيدة فلما جهده اليها ومن جهة الشرع با
وحكم القاضي بتقسيدها وسواء كان قبل الدخول ام
ولما عجزت الرشيدة فلا يجوز لها
الرضا باقل من صداق المثل ان عجزت

لا انك لا تخرج صبيحة واما لو طار
 له العصف بعد انعقد وهو مخرج
 فان كانت الزويرة ورويه فلا
 فوصف لها بكونها ورويه فلا
 كانت بكونها كالنصف والامه
 فقول انك بكونها وكونها الامه
 وصية في الملك وقيل بطل
 فرضه لان لا يدل العطف
 ولم يجعل له عديفيا

القدوس الذي يغيب به في مثلها
في صدق المثال
أقول الحق لا لأنها مبتدئة
منها ما فتن بها أي لأنها مبتدئة
عقب للتعاقب وهو أنها ليس مع قول
أن كان قد ذكر الفتيحة ولا يلزم الترتيب أن
المثل لا يلائم الغرض أصلاً لأنه عدو

١٠٢٢
 ١٠٢٣
 ١٠٢٤
 ١٠٢٥
 ١٠٢٦
 ١٠٢٧
 ١٠٢٨
 ١٠٢٩
 ١٠٣٠
 ١٠٣١
 ١٠٣٢
 ١٠٣٣
 ١٠٣٤
 ١٠٣٥
 ١٠٣٦
 ١٠٣٧
 ١٠٣٨
 ١٠٣٩
 ١٠٤٠
 ١٠٤١
 ١٠٤٢
 ١٠٤٣
 ١٠٤٤
 ١٠٤٥
 ١٠٤٦
 ١٠٤٧
 ١٠٤٨
 ١٠٤٩
 ١٠٥٠
 ١٠٥١
 ١٠٥٢
 ١٠٥٣
 ١٠٥٤
 ١٠٥٥
 ١٠٥٦
 ١٠٥٧
 ١٠٥٨
 ١٠٥٩
 ١٠٦٠
 ١٠٦١
 ١٠٦٢
 ١٠٦٣
 ١٠٦٤
 ١٠٦٥
 ١٠٦٦
 ١٠٦٧
 ١٠٦٨
 ١٠٦٩
 ١٠٧٠
 ١٠٧١
 ١٠٧٢
 ١٠٧٣
 ١٠٧٤
 ١٠٧٥
 ١٠٧٦
 ١٠٧٧
 ١٠٧٨
 ١٠٧٩
 ١٠٨٠
 ١٠٨١
 ١٠٨٢
 ١٠٨٣
 ١٠٨٤
 ١٠٨٥
 ١٠٨٦
 ١٠٨٧
 ١٠٨٨
 ١٠٨٩
 ١٠٩٠
 ١٠٩١
 ١٠٩٢
 ١٠٩٣
 ١٠٩٤
 ١٠٩٥
 ١٠٩٦
 ١٠٩٧
 ١٠٩٨
 ١٠٩٩
 ١١٠٠
 ١١٠١
 ١١٠٢
 ١١٠٣
 ١١٠٤
 ١١٠٥
 ١١٠٦
 ١١٠٧
 ١١٠٨
 ١١٠٩
 ١١١٠
 ١١١١
 ١١١٢
 ١١١٣
 ١١١٤
 ١١١٥
 ١١١٦
 ١١١٧
 ١١١٨
 ١١١٩
 ١١٢٠
 ١١٢١
 ١١٢٢
 ١١٢٣
 ١١٢٤
 ١١٢٥
 ١١٢٦
 ١١٢٧
 ١١٢٨
 ١١٢٩
 ١١٣٠
 ١١٣١
 ١١٣٢
 ١١٣٣
 ١١٣٤
 ١١٣٥
 ١١٣٦
 ١١٣٧
 ١١٣٨
 ١١٣٩
 ١١٤٠
 ١١٤١
 ١١٤٢
 ١١٤٣
 ١١٤٤
 ١١٤٥
 ١١٤٦
 ١١٤٧
 ١١٤٨
 ١١٤٩
 ١١٥٠
 ١١٥١
 ١١٥٢
 ١١٥٣
 ١١٥٤
 ١١٥٥
 ١١٥٦
 ١١٥٧
 ١١٥٨
 ١١٥٩
 ١١٦٠
 ١١٦١
 ١١٦٢
 ١١٦٣
 ١١٦٤
 ١١٦٥
 ١١٦٦
 ١١٦٧
 ١١٦٨
 ١١٦٩
 ١١٧٠
 ١١٧١
 ١١٧٢
 ١١٧٣
 ١١٧٤
 ١١٧٥
 ١١٧٦
 ١١٧٧
 ١١٧٨
 ١١٧٩
 ١١٨٠
 ١١٨١
 ١١٨٢
 ١١٨٣
 ١١٨٤
 ١١٨٥
 ١١٨٦
 ١١٨٧
 ١١٨٨
 ١١٨٩
 ١١٩٠
 ١١٩١
 ١١٩٢
 ١١٩٣
 ١١٩٤
 ١١٩٥
 ١١٩٦
 ١١٩٧
 ١١٩٨
 ١١٩٩
 ١٢٠٠
 ١٢٠١
 ١٢٠٢
 ١٢٠٣
 ١٢٠٤
 ١٢٠٥
 ١٢٠٦
 ١٢٠٧
 ١٢٠٨
 ١٢٠٩
 ١٢١٠
 ١٢١١
 ١٢١٢
 ١٢١٣
 ١٢١٤
 ١٢١٥
 ١٢١٦
 ١٢١٧
 ١٢١٨
 ١٢١٩
 ١٢٢٠
 ١٢٢١
 ١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠
 ١٢٤١
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦

مقره
وچیز بارده
سازد و غفل
اگر از جهان
را جان کن
از این جهان
بفرستد
و در این
جهان
بفرستد
و در این
جهان
بفرستد

في قوله على المشهور اي على المشهور
 وقيل جد الارثاق طلاقا فاعضوا ويؤخذ
 فلاقا اي علقا ورجع الى قوله لا سلام
 وقد ارجح كونها ثلاث طلاقا وعلى
 القولين السابقين يتقبل فيها طلاقان
 فتخلص ان الاقوال الثلاثة لا تزداد
 فلاقا اي علقا ورجع الى قوله لا سلام
 وقد ارجح كونها ثلاث طلاقا وعلى
 القولين السابقين يتقبل فيها طلاقان
 فتخلص ان الاقوال الثلاثة لا تزداد

قوله انفسج الكاح ولوارتد الز
ما لم يقصد المرتد منهما بردة فليس
ولا يحتاج لمقعد ولا رجعة لبنا المص
بينهما وانفق عليا انه لا يقتل الا بعد
عليه والردة بعد العقول الامر فيها
لما لان المراق من قبلها ولو ادعي رج
م الولد لا يرد عليه سيد صاحب رتد اذ

زوج المسلم لدين زوجته النصرانية او اليهودية ومحل ذلك
في النكاح والا فلا شيء وعليه لو اسلم المرتد فالزوجة بائنة
وان قتل عليا ردة فلا يثبت الاخر وتقترب ردة غير البالغ على الشهر
بلوغه واستتائته وبينني عليا ان ردة معترة انه لا تكل فيسقط
ظاهره وقبل ان كانت من الزوج غير لها النصف وان كانت من الزوجة
لردة زوجها وخالفتها بنت عنه لا قراره بدونها وانهم الزوجة

قوله ولو احتاج الى امرأة لم يفتقر الى مسالة وهي ما اذا كان رجل
ورغبة حامل وطلعتا طلاقا باينا فانه يجوز له ان يتزوجها حيث لم تقرب من الولادة واما لو
منع واما لو كانت غير حامل فلا يجوز له ان يتزوجها اذ كانت حاملا امرئها له تبع لما فيه بطن
كذلك غير الحامل لا سفا وارث مستحق للاقتران وانظره انه عدي

علي الموت وعلم المشهور ان لم يشرف وظاهر كلامه ان نكاح المريض لا يجوز
احتاج الى امرأة تقوم به وهو كذلك علي احد المشهورين والمشهور لا
يجوز مع الحاجة ولا يجوز مع عدمها **واذا قلنا لا يجوز نكاح المريض فانه**
يفسخ ظاهر قبل البناء بعده غير عليه قبل الصحة او بعد ها
في المختصر انه اذا عثر عليه بعد الصحة لا يفسخ وظاهر ايضا كانت
الزوجة حرة او امية مسلمة او كتابية اجازم الورثة ام لا وهل يطلق
او غير طلاق قولان فان لم يبيح بها لاشي لها **وان يبيها فلهما**
الصدق في الفلک مبدل يريد صدق المثل علي قول ابن القاي
وقال ج ظاهر كلام الشيخ ان لها المسمى وان كان اكثر من صدق المثل
وهو قول عبد الملك **قلت** والذي في المختصر ان المريضة لها
بالدخول المسمى وان المريض عليه الاقل من المسمى ومن صدق
المثل **قلا ميراث لها** اي لمن تزوجها في المرض لنهيها عليه الصلاة
والسلام من ادخال وارث واخراجها وليعامل بنقيض مقصوده
مع ذلك لو طلق المريض امرأته **لزمه ذلك** الطلاق بلا خلاف
لانه عاقل مكلف **وكان لها الميراث منه ان مات في مرضه**
ذلك مات قبل او بعد كان الطلاق باينا او رجعا ولا يرثها هو
ان كان الطلاق ثلاثا ويرثها ان كان رجعا لم يخرج من العدة
ومفهوم الشرط انه اذا صح من مرضه ومرض مرضا اخر فلا ترثه
لانه قد زال الحجر عنه الذي هو سبب ميراثها **ومن طلق من المولى**
الحر امرأته حرة كانت او امية مسلمة او كتابية مدخول بها
او غير مدخول بها **ثلاثا لم تحل له بملك ولا نكاح حتى تنكح**
زنا غير للابة والمراد بالنكاح في كلام الشيخ وفي الابة الذي
دل عليه قوله صلي الله عليه وسلم في حديث امرأته

من طلق امرأته ثلاثا لم تحل له بملك ولا نكاح حتى تنكح زنا غير
من طلق امرأته ثلاثا لم تحل له بملك ولا نكاح حتى تنكح زنا غير
من طلق امرأته ثلاثا لم تحل له بملك ولا نكاح حتى تنكح زنا غير

لاحي

لاحي يذوق عسلك وتذوق عسلتنا واحترز بذلك من وطئ السيد
امته التي ايت زوجها طلاقا فانه لا يحل له وبشرط في الزوج ان يكون مسلما
بالفا ولو خمسها قائم الذكور مقطوع الخصيتين تزوجها تزوجا لازما
احترزا من نكاح الخيار كنكاح العبد بغير اذن سيده وان يورث
عشقه او مثلهما من مقطوعهما في قبلها احترزا من وطئها في غيرها
بانتشار احترزا من الايلاج بغير انتشار فانه لا عيلة معه الا لاجا
مها احترزا من الوطئ في الحيض او في العدة او في المحلل من
غيرها كرفيه وان تعلم الخلوة المعتادة بينهما وان تكون عالمة بالوطئ
احترزا من التفرغ عليهما والمجنونة ثم شرع **رحمه الله تعالى**
يتكلم علي الطلاق وهو لغة من قولك اطلقت الناقة فانتقلت
اذا ارسلتها من عقارها وقيلها واصطلاحا حال العمية
المنقذة بين الزوجين وله اربعة ارکان الزوج والزوجة
والقصد من سبق لسانه الي الطلاق لم يقع عليه طلاق وكذا
من اكره علي الطلاق علي ظاهر الروايات بعضهم الا ان يترك التوبة
مع العلم والاعتراف بانه لم يدعش بالاكراه عنها وظاهر المختصر
كالغنى انه تعييد **وكنك لا اجمعي** اذا القن لفظ الطلاق وهو لا يقف
لم يقع عليه طلاق والرابع الضبيغة وتنقسم الي مخرج وهو
ما فيه لفظ الطلاق ولا يحتاج الي نية والى كناية وفي قسمان
ظاهر وسياقي ومحملة نحو اذهبي وانصري فيقبل دعواه في
نيته وعدده وقد قسم الشيخ الطلاق باعتبار ايقاعه علي
قسمين بدعي وسني **والاول قوله وطلاق الثلاث في**
كلمة واحدة بعد عة اي محدثة لما في النسيان ان رسول الله
صلي الله عليه وسلم اخبر عن رجل طلق امرأته ثلاثا تطلقا
بطلقة او طلق طالقة من غير قصد تاليد ان عدوي

بالفا احترزا من الصبي فوق طه كالعلة
قد اقبل ولم يقدح في ذلك
ان يورث الفل فلانها في غير
شقة فاما نكاحه او عدو
اعتزل من الوطئ في الحيض
بعد انقطاعها وقبل الفل من عدوي
بالفا احترزا من الصبي فوق طه كالعلة
قد اقبل ولم يقدح في ذلك
ان يورث الفل فلانها في غير
شقة فاما نكاحه او عدو
اعتزل من الوطئ في الحيض
بعد انقطاعها وقبل الفل من عدوي

من طلق امرأته ثلاثا لم تحل له بملك ولا نكاح حتى تنكح زنا غير
من طلق امرأته ثلاثا لم تحل له بملك ولا نكاح حتى تنكح زنا غير
من طلق امرأته ثلاثا لم تحل له بملك ولا نكاح حتى تنكح زنا غير

تمت الطلاق فترتيب الامتثال الخمسة الاباحة والذهب والكرامة والرفعة والوجوب
اما الوجوب بان يكون على عدم الاضرار بالرة فان لا يجد ما ينفعه عليها او يمنع عن الوطى
مع عدم رضاهما به كذا وما الذهب بان تكون الزينة او تاركة الصلاة ولا تفرج عن ذلك الا
ان يكون قلبه متعلقا بها فله مسكنها ومساكنة لا يتسامح بها فقد مره عدوي
فقد وله الرجعة فترتيبها خمسة احكام كما تستمر الطلاق والتمتع وامثلتها فترتيبها من امثلة احكام
الطلاق فله ان يحكمها الاصل في الرجعة فله الرجعة ولو كان الزوج عموما او مطلقا او مطلقا
او عموما لم يثبت له فيه الرجعة لقول الله عز وجل ولا رجعة لكم عليه بعد ذلك ولا يملك امرؤ شيئا مما اقترف زوجكم بعده من الاثم ولا تجوز نكاحه الا بما اذن الله عز وجل في ذلك

جميعا فقام غضبان ثم قال اتلعبن بكتاب الله عز وجل وانابن امر
مع ذلك يلزمه الطلاق الثلاث ان وقع في كلمة واحدة على المعروف
من المذهب واما الثاني في طلاق السنة اي الذي اذنت السنة
فيه وحكمه انه مباح ثم فسره بقوله وهو ان يطلقها في طهر لم ينه
اي لم يجامعها فيه طقة واحدة ثم لا يتبعها طلاقا حتى تقضى الرجعة
فهذه اربعة قيود متى نقص واحد منها لم يكن سنيا فاذا حق بقوله
في طهر مما اذا اطلقها في حيض ولم يعقبها فيه مما اذا اطلقها في طهر لم
فيه وبطلقة مما اذا اطلقها ثنتين او ثلاثا وبلا يتبعها الخ مما
اذا اطلق الرجعية قبل مضي العدة ثم شرع يتكلم على الرجعة
فقال وله الرجعة في التي تحيض ما لم تدخل في الحيضة الثالثة
في حق الحرة او في الحيضة الثانية في حق الامه لان اسباب
الزوجة باقية بينهما ما عدي الوطى والرجعة تكون بالنية مع
القول كراجعتها وامسكتها او ما يقوم مقام القول كالوطى وقد
وفي رجعة بالنية فقط قولان ولو انقضى القول دون النية
فرجعة ظاهر الاباطنا والوطى دون النية ليس برجعة لا ظاهر ولا
باطنا وان كانت المطلقة من لم تحض لصغرها من قد يثبت
من الحيض ج اراد بها من ليس الحيض منها وليس المراد من جاوز
سنها الخمسين او الستين او السبعين سنة كما قال في غير هذا
الوضع طلقها متى تشاء وكذلك الخامل يطلقها متى شاء ولو قد مر
قوله فان كانت على قول له الرجعة الخ لكان انجب وترجع الخ
ما لم تضع وللمتدة بالشهور وهي المستحاضة والباسية ترجع
ما لم تنقض العدة وعدة الاولى سنة والثانية ثلاثة اشهر
تستقبلها بالاهلة والاقر جمع قر يفتح الثاني وفيها وعليه
قوله وعدة الاولى سنة الحرة تساهل لان عدتها ثلاثة اشهر
والسنة اشهر ابني فكلها انها هي اشهر الزوال والرجعة
ومثله كذا يقال في التي تخرجها المرض وانما لا سبب له
وهو السجدة التي التي تميز من الحيض من دم الاستحاضة لان التي تميز من الحيض
تعد بالاقول ولا يفتي ما في عبارته من انقضاء من حلة منقضاء الاشهر
فخرجها بمرض او تارخ لا سبب من ارضاع او مرض او عدوي

الرجوع عندنا وعند الشافعي في الاطهار وعند أبي حنيفة
الحيض سؤال اورده الحنفية على المالكية وهو ان الله
تعالى يقول ثلاثة قروا ثم تقولون تعتد بقرنين وبعض قروا
لانه قد يطلقها في اخر الطهر او اجاب بعضهم عن ذلك بانه
يجوز ان يطلق ذلك على قرنين وبعض قروا لان الله تعالى قال
الحيض معلومات والمراد بذلك علي المشهور شهران وعشرة ايام
ويشبه بمعنى وهي تحريم ان يطلق الرجل زوجته وهي في
الحيض فان طلق لزمه كما صح ان ابن عمر رضي الله عنهما طلق
امرأته وهي حائض فقال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
ذلك فقال صلى الله عليه وسلم من طلق امرأته في حيضها لم يجز له ان يجامعها
تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم انشا امسكها بعد وان شا طلق قبل ان تحيض
فذلك العدة التي امر الله بها النساء قال ابن عمر حست على بطلقة
تجب مثل الطلاق في الحيض الطلاق في النفاس يختلف
في علة منع الطلاق في الحيض علي قولين مشهورين احدهما انه
لتنظيم العدة والاخر انه تقيد وان لم يراجعها اجبر على الرجعة
وصحة الجبر ان يامر الحاكم بها فان اباهد وبالسجن فان ابى سجن
فان ابى هدد وبالضرب ويكون ذلك قريبا بعضه من بعض في مجلس واحد
وهذا الجبر اذا كان الطلاق رجعي لا باينا وهو مقيد ايضا بما اذا لم
تنقض العدة فاذا انقضت فلا رجعة ولا جبر والتي لم ينقض
بها يباح له انه يطلقها متى شاء في طهر او حيض علي المشهور ان
لا عدة عليها والثلاثة تحريمها الا بعد زوج لقوله تعالى فان
طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ومن قال لا رجعة
انت طالق فهي واحدة اي يلزمه طقة واحدة حتى ينوي اكثر
من الطلاق شفا او قيسه ان الطلاق في كلمة او في عدة او في عدة او في عدة
تكون واحدة او مطلقة او مطلقة لانها صريح يلزمه الطلاق في عدة او في عدة
الفرق ان الاصل في جميع تلك الانواع الحنفية لانها لا بالنية لانه من الكتابات الحنفية
فذلك ان طلقا مثلا لانه علي فرضه علمه بالخو هازل وهو يلزمه انه عدوي

وان طلق في يومين ثم فانه يثبت بالعدة في طهرين ثم فانه يثبت بالعدة في طهرين ثم فانه يثبت بالعدة في طهرين

وان طلق في يومين ثم فانه يثبت بالعدة في طهرين ثم فانه يثبت بالعدة في طهرين ثم فانه يثبت بالعدة في طهرين

والوطى دون النية الخ انظر في الصفحة التي قبله هذه فعليه لو وطئها ولم ينو رجعتها واستمر
ذلك وطلقا ثلاثا بعد خروجهما من العدة فقال محمد لا يلزمه لانها اجنبية وقال ابو ابراهيم يلزمه مراعاة
الابن وهب والليث في ان الوطى لا يقتصر لنية قال ابن فاجي وهو الصواب اخذ بالاحتياط وبه افتي
واحد من مشيخنا انتهى وقال ابن عرفة لا تغلقها بصيغة النكاح ان نكحها اعدوي

المهور عندنا وعند الشافعي في الاطهار وعند أبي حنيفة
الحيض سؤال اورده الحنفية على المالكية وهو ان الله
تعالى يقول ثلاثة قروا ثم تقولون تعتد بقرنين وبعض قروا
لانه قد يطلقها في اخر الطهر او اجاب بعضهم عن ذلك بانه
يجوز ان يطلق ذلك على قرنين وبعض قروا لان الله تعالى قال
الحيض معلومات والمراد بذلك علي المشهور شهران وعشرة ايام
ويشبه بمعنى وهي تحريم ان يطلق الرجل زوجته وهي في
الحيض فان طلق لزمه كما صح ان ابن عمر رضي الله عنهما طلق
امرأته وهي حائض فقال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
ذلك فقال صلى الله عليه وسلم من طلق امرأته في حيضها لم يجز له ان يجامعها
تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم انشا امسكها بعد وان شا طلق قبل ان تحيض
فذلك العدة التي امر الله بها النساء قال ابن عمر حست على بطلقة
تجب مثل الطلاق في الحيض الطلاق في النفاس يختلف
في علة منع الطلاق في الحيض علي قولين مشهورين احدهما انه
لتنظيم العدة والاخر انه تقيد وان لم يراجعها اجبر على الرجعة
وصحة الجبر ان يامر الحاكم بها فان اباهد وبالسجن فان ابى سجن
فان ابى هدد وبالضرب ويكون ذلك قريبا بعضه من بعض في مجلس واحد
وهذا الجبر اذا كان الطلاق رجعي لا باينا وهو مقيد ايضا بما اذا لم
تنقض العدة فاذا انقضت فلا رجعة ولا جبر والتي لم ينقض
بها يباح له انه يطلقها متى شاء في طهر او حيض علي المشهور ان
لا عدة عليها والثلاثة تحريمها الا بعد زوج لقوله تعالى فان
طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ومن قال لا رجعة
انت طالق فهي واحدة اي يلزمه طقة واحدة حتى ينوي اكثر
من الطلاق شفا او قيسه ان الطلاق في كلمة او في عدة او في عدة او في عدة
تكون واحدة او مطلقة او مطلقة لانها صريح يلزمه الطلاق في عدة او في عدة
الفرق ان الاصل في جميع تلك الانواع الحنفية لانها لا بالنية لانه من الكتابات الحنفية
فذلك ان طلقا مثلا لانه علي فرضه علمه بالخو هازل وهو يلزمه انه عدوي

الرجوع عندنا وعند الشافعي في الاطهار وعند أبي حنيفة
الحيض سؤال اورده الحنفية على المالكية وهو ان الله
تعالى يقول ثلاثة قروا ثم تقولون تعتد بقرنين وبعض قروا
لانه قد يطلقها في اخر الطهر او اجاب بعضهم عن ذلك بانه
يجوز ان يطلق ذلك على قرنين وبعض قروا لان الله تعالى قال
الحيض معلومات والمراد بذلك علي المشهور شهران وعشرة ايام
ويشبه بمعنى وهي تحريم ان يطلق الرجل زوجته وهي في
الحيض فان طلق لزمه كما صح ان ابن عمر رضي الله عنهما طلق
امرأته وهي حائض فقال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
ذلك فقال صلى الله عليه وسلم من طلق امرأته في حيضها لم يجز له ان يجامعها
تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم انشا امسكها بعد وان شا طلق قبل ان تحيض
فذلك العدة التي امر الله بها النساء قال ابن عمر حست على بطلقة
تجب مثل الطلاق في الحيض الطلاق في النفاس يختلف
في علة منع الطلاق في الحيض علي قولين مشهورين احدهما انه
لتنظيم العدة والاخر انه تقيد وان لم يراجعها اجبر على الرجعة
وصحة الجبر ان يامر الحاكم بها فان اباهد وبالسجن فان ابى سجن
فان ابى هدد وبالضرب ويكون ذلك قريبا بعضه من بعض في مجلس واحد
وهذا الجبر اذا كان الطلاق رجعي لا باينا وهو مقيد ايضا بما اذا لم
تنقض العدة فاذا انقضت فلا رجعة ولا جبر والتي لم ينقض
بها يباح له انه يطلقها متى شاء في طهر او حيض علي المشهور ان
لا عدة عليها والثلاثة تحريمها الا بعد زوج لقوله تعالى فان
طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ومن قال لا رجعة
انت طالق فهي واحدة اي يلزمه طقة واحدة حتى ينوي اكثر
من الطلاق شفا او قيسه ان الطلاق في كلمة او في عدة او في عدة او في عدة
تكون واحدة او مطلقة او مطلقة لانها صريح يلزمه الطلاق في عدة او في عدة
الفرق ان الاصل في جميع تلك الانواع الحنفية لانها لا بالنية لانه من الكتابات الحنفية
فذلك ان طلقا مثلا لانه علي فرضه علمه بالخو هازل وهو يلزمه انه عدوي

الرجوع عندنا وعند الشافعي في الاطهار وعند أبي حنيفة
الحيض سؤال اورده الحنفية على المالكية وهو ان الله
تعالى يقول ثلاثة قروا ثم تقولون تعتد بقرنين وبعض قروا
لانه قد يطلقها في اخر الطهر او اجاب بعضهم عن ذلك بانه
يجوز ان يطلق ذلك على قرنين وبعض قروا لان الله تعالى قال
الحيض معلومات والمراد بذلك علي المشهور شهران وعشرة ايام
ويشبه بمعنى وهي تحريم ان يطلق الرجل زوجته وهي في
الحيض فان طلق لزمه كما صح ان ابن عمر رضي الله عنهما طلق
امرأته وهي حائض فقال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
ذلك فقال صلى الله عليه وسلم من طلق امرأته في حيضها لم يجز له ان يجامعها
تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم انشا امسكها بعد وان شا طلق قبل ان تحيض
فذلك العدة التي امر الله بها النساء قال ابن عمر حست على بطلقة
تجب مثل الطلاق في الحيض الطلاق في النفاس يختلف
في علة منع الطلاق في الحيض علي قولين مشهورين احدهما انه
لتنظيم العدة والاخر انه تقيد وان لم يراجعها اجبر على الرجعة
وصحة الجبر ان يامر الحاكم بها فان اباهد وبالسجن فان ابى سجن
فان ابى هدد وبالضرب ويكون ذلك قريبا بعضه من بعض في مجلس واحد
وهذا الجبر اذا كان الطلاق رجعي لا باينا وهو مقيد ايضا بما اذا لم
تنقض العدة فاذا انقضت فلا رجعة ولا جبر والتي لم ينقض
بها يباح له انه يطلقها متى شاء في طهر او حيض علي المشهور ان
لا عدة عليها والثلاثة تحريمها الا بعد زوج لقوله تعالى فان
طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ومن قال لا رجعة
انت طالق فهي واحدة اي يلزمه طقة واحدة حتى ينوي اكثر
من الطلاق شفا او قيسه ان الطلاق في كلمة او في عدة او في عدة او في عدة
تكون واحدة او مطلقة او مطلقة لانها صريح يلزمه الطلاق في عدة او في عدة
الفرق ان الاصل في جميع تلك الانواع الحنفية لانها لا بالنية لانه من الكتابات الحنفية
فذلك ان طلقا مثلا لانه علي فرضه علمه بالخو هازل وهو يلزمه انه عدوي

سبعة أشهر التي قبلها إنما هي استعرا الزوال للرجية
 فلك يقال في التي تأخر جبرها المرض أو تأخر الاستيعاب
 هي السخا منه التي تميزها عن غيرها من الأمراض التي تميزها عن غيرها
 الأقر ولا يخفى ما في عبارة من ألقى من جملة من ألقى بالاسم الصغير

الحق به الله
الاحكام لا ادخال النفي باللعان لان كمال الحق الا انه لا استلزام
للعن بعد ان لا يثبت بعد في عدة غير انقضائه بعد
بما يقتضيها بالاعانة عند الاختلاف في حكمه في الشرع
فيما لا يثبت بالعدم ولا في غير الطلاق في عدة غير
الجمعة يوضع الحال لم يكن لاحكام الزوج
لان يكون لهما ولو احتمل احق تنقضي
بما لا يثبت احق به من طاهر من طاهر
لا رجوعا لغيره من يوم الدخول كما في طهرهما
لا رجوعا لغيره من يوم الدخول كما في طهرهما

الفرق المصطفوية أو مصطفوية فلا يلزم من إطلاق الأينية لأنه من الكتابات الخفية
فذلك أن الأصل في جميع تلك الألفاظ الخفية الألفاظ المصطفوية أو المصطفوية

عالي
ف
محمدا
مي
منع
فوا
لام
نوع

سنا

ومثل دفع العوض لوقوع من الراه ابلر ولوجهلت ما ابلر منه ولا يتوقف على
نفي المدونة اذ اخذ منها شيئا وانقلب به وقال ذاك بذاك وان لم يسمى بطلاق
الخلع فان سمي بطلاقا لم يسم بطلاقا وكذا لا يتوقف على كون العوض من الزوج
من وليها واجبي لكن لا يستقر ملك الزوج عليه الا اذا كان دافعه رشيد الا ان كان
سفيها او صغيرا او زقيفا فلا يستقر ملكه عليه وان وقع الطلاق باينا فنفس

قوله وان لم يسمى بطلاقا
قوله وان لم يسمى بطلاقا
قوله وان لم يسمى بطلاقا

من ذلك فيلزمه ما نوي اثنين او ثلاث ظاهر كلامه انه يقبل قوله بلا
يمين وبني رواية المدنيين وقال ابن القاسم لا بد من يمين وشهيرة ابن
بشر ثم انتقل يتكلم على الخلع وهو لغة الازالة ومنه خل
الوالي قوله وشرا على اذالة العضة بعوض من الزوجة او غيرها وهو
معنى قوله **والخلع طلاق لا رجعة فيها وان لم يسمى بطلاقا** اذا
اعطته شيئا فخلها به من نفسه فتكون طلاقا اشارة لمن
يقول انه فسخ لا طلاق فعلى الاول اذا طلقها قبل الخلع طلقين
لاخل له الا بعد زوج وعلى الثاني له من اجمعتهما قبل ان تزوج
وقوله لا رجعة فيها اشارة لمن يقول انه رجعي لا باين وقوله
وان لم يسمى طلاقا اشارة لمن يقول ان الخلع لا يكون طلاقا الا اذا
سمي طلاقا اما اذا لم يسمى طلاقا فلا يلزم الطلاق وقوله اعطته
شيئا يريد مما يخل بملكه وبيعه احتراز من نحو الخمر والخنزير فانه
يلزمه الطلاق ويكسر الخمر ويقتل الخنزير وليس له قبل المرأة في
نظير ذلك شي على الشئور وحكمه الجواز الا ان يكون مضرا ما فتد
العوض لتخلص من ظلمه فيخر ما خذه ويرده وينفذ طلاقه
ثم انتقل يتكلم على الفاظ الكناية المردود بحكمها فقال
ومن قال لزوجته انت طالق البتة في ثلاث دخل بها ادم
قوله يدخل ولا ينوي ما ذكره هو مدني المدونة وشهيرة ابن بشر
وقيل ينوي ان لم يدخل وشهيرة ابن المهاجبي في ما في سائر الكنايات
الظاهرة وان قال لها انت برية او خلية او حرما وحملك
علي غاربك في ثلاث في التي تدخل بها وينوي في عدة الطلاق
را في ارادة غير الطلاق في التي لم يدخل بها وقدة كرا في الاصل
معاني هذه الالفاظ **والخلع** التي سمي لها الزوج صداقا

قوله وان لم يسمى بطلاقا
قوله وان لم يسمى بطلاقا
قوله وان لم يسمى بطلاقا

قوله يدخل
قوله يدخل
قوله يدخل

قوله يدخل
قوله يدخل
قوله يدخل

وهو الاب اي غيره ولو وصيا مجبرا وقوله البكر اي او الثيب الصغيرة بشرط ان يكون ذلك قبل الدخول
في الطلاق وكذا اقل الطلاق عند ابن القاسم جملا على ان الاصل في افعال الاب لها جملها على المصلحة لا عند مالك
لان الاصل في الاصل عدم المصلحة ومن بينهما بان كلا يقول ان محله حال الجهل بحمول على المصلحة
يقول الامام لا يجوز نفيه قبل الطلاق على ما اذا تحقق عدم المصلحة ومفهوم قولنا قبل الدخول انه
للأب المفوض به لا لغيره لا ينافي ما صار بها الكلام وهذا اذا كانت رشيدة والا فان الكلام للاب اه مدني
والطاقة قبل البكر المدونة الوطي لا يجوز الاختلاف اه مدني

جائز **اقبل التناجب** لما ينصف الصداق الذي سماه لها اذا
كان النكاح صحيحا قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تسميهن
وقد فرضتم لهن في رضة فنصف ما فرضتم الا ان يعفون اي التناجب
الراشدان او يعفو الذي بيده عقدة النكاح وهو الاب في ابنته
البكر والسيد في امته وقيدنا بالسمي لها احتراز مما اذا لم يسمى لها شيئا
وذلك في نكاح التوقيض وقد تقدم حكمه وبجاء احتراز لما اذا
سمي ما يجوز وبالنكاح الصحيح احتراز عما اذا كان فاسدا فانها
لا شيء لها **جاء** ظاهر قوله قبل البناء لو دخل بها كان لها جميع الصداق
ولو كان صبيا وليس كذلك فان الصبي اذا دخل بها ليس لها الا
نصف الصداق لان دخوله كداد خول وقد علم معنى قوله **الا ان**
تفقوه عن اي عن نصف الصداق **وي ان كانت ثيبا رشيدة**
وان كانت بكر فذلك اي العفو اجمع **اي ايها وكذا ذلك السيد**
في امته ومن طلق امراته الحرة مسلمة او كتابية والامه المسلمة
مدخولا بها او غير مدخول بها لم يسمى لها طلاقا باينا او رجعي كان
المطلق حرا او عبدا في نكاح لا زهر فيلزمه في بمعنى يستحب له ان
يسمى ما اي يعطيها شيئا يجري مجرى المبة بحسب ما يحسن من مثله
على قدر حاله من يسر وعسر قال في المدونة اعلاها خادما او
نفقة او ادناها كسوة بعضهم يعني بالنفقة ما يقرب من ثمن الخاد
وقوله **ولا يجبر** تأكيد اذ المستحب لا يجبر عليه من اياه وقيدنا
بلا زما احتراز من ذات العيب اذ زدت به لانها غاركة ووقت المنفعة
في الطلاق الرجعي بعد انقضاء العدة لانها قبل ذلك زوجة وفي
الطلاق البائن بان الطلاق وانما كانت المنفعة مستحقة تسليمة
للغراق وتطبيب النفس ما ويدل للاستحباب تعييده تعالى الآية

قوله وان لم يسمى بطلاقا
قوله وان لم يسمى بطلاقا
قوله وان لم يسمى بطلاقا

قوله وان لم يسمى بطلاقا
قوله وان لم يسمى بطلاقا
قوله وان لم يسمى بطلاقا

منه ما كان له من قبل
منه ما كان له من قبل

مرة بالاحسان ومرة بالتقوي ولما كان كلامه بوجه ان كل من طلق
يتمتع وكان له ما قبل لا تمتنع فيه ما رفع ذلك التمتع بالتعصيم
علي بعض ذلك فقال **والتي** اي للطلاق التي لم يدخل بها
والحال انه كان قد فرض لها صداقا فانه لا تمتنع لهما الا في اقل
اخذت نصف الصداق مع بقا سلعتهما ومفهومه انه اذا لم
يفرض لهما فان لها المتعة وهو كذلك كما قد من ذلك لا تمتنع
للتمتع اي اذا دفعت العوض من عندها او رضيت به
ولا فليها المتعة لانها قد دفعت شيئا من مالي بالاجل فارقها
من زوجها كراهية فيه فلا كرم عند ما المطلوب دفعه باع
المتعة وبقيت السائل التي لا تمتنع فيها من كورة في الاصل
ثم شرع يتكلم على مسيلة كان للنسب ذكرها
عقب كذا في التفويض وهي **وان مات الزوج عن زوجته**
التي لم يفرض لها صداقا والحال انه لم يبين لها قبل الميراث
منه اتفاقا لانه بالعقد صح التوارث بينهما ولكن لا صداق
لها عليه على المشهور ومفهوم كلامه انه لو فرض لها كان لها
الصداق ايضا وهذا اذا فرض لها في الصحة اما اذا فرض لها
في المرض وكانت مسلمة حرة فلا شيء لها ثم صرح بمفهوم
قوله لم يبين لها فقال **ولو دخل بها اي بالتي مات عنها زوجها**
ولم يفرض لها كان لها مع الميراث **صداق المثل** لانه فوت عليها سلعتهما
والسلعة الغايبة انما تجب فيها القيمة وهي هنا صداق المثل وانما
يكون لها صداق المثل ان لم تكن رضية بشئ معلوم اراد ان لم
تكن رضية باقل من صداق المثل قاله عبد الوهاب الا ان في
تنزيله على الفظ صعوبة **فما انقلبت** كذا على عيني

توجد

منه ما كان له من قبل
منه ما كان له من قبل

منه ما كان له من قبل
منه ما كان له من قبل

توجد في المرأة يشب للزوج والمراة بها فقال **وتد المراهق**
والجذام **قالب** بالفتح بياض معروف وعلامته ان يعصر فلا يحمر
ظاهر كلامه ثبوت الرد بها ولو قل وهو كذلك على المشهور **وتد المراهق**
بدا الفرج وهو ما يمنع الوطى اولدته وهو خمسة اشيا القرن
يسكون الرافعة الخمسة تكون في فم الفرج والرقبة **بفتح** الرافعات
وهو التهام الفرج بحيث لا يمكن دخول الذكر والافتناء وهو ان
يكون مثلك البول ومثلك الجماع واحد او لا استحاضة وهي
كما تقدم جريان الدم في غير زمن الحيض وهي تمنع من كمال الجماع
والبحر وهو ثنت الفرج واذا انكرت دعوى عيبها فان كان ظاهرا
كالجذام بوجهها وكغيرها اثبت بالرجال وما كان بساير جسد
غير الفرج اثبت بالنساء وما كان بالفرج فقال مالك وابن القاسم
يقصد وعن مالك ينظرها النساء **فان دخل الزوج بالتي بها**
من العيوب المتقدمة والحال انه لم يعلم بغيره عند الدخول **وتد اي**
دفع صداقها **وتد اي** معني كلامه انه يلزمه انه يدفع لها جميع الصداق
ثم يرجع به **علي اي** ان كان زوجها له ظاهره ولو كان معسرا ولا يرجع
الاب على المرأة بشئ وهو كذلك اذا كانت غايبة حين التزويج اما
اذا تزوجها بحضورها وكتم العيب فليخبر الزوج في الرجوع عليها
او عليه فان رجع عليها فلا رجوع لها على الولي وان رجع على الولي رجع
الولي عليها **وكذا** مثل رجوع الزوج على الاب في الحكم ان كان
الذي زوجها **اخوها** فانه يرجع عليه وتنصيبه على الاب والاخ
ليس للاختصاص بل مراده بذلك كل ولي قريب لا يجني عليه عيب
المرأة وظاهر كلامه انه يرجع عليه ولو كان غايبا غيبة بعيدة بحيث
لا يجني عليه خبرها وهو كذلك عند اشتهب وقال ابن حبيب يخلف
قوله او عليه فان رجع عليها فلا رجوع لها على الولي لكن اذا رجع عليها يرجع عليها بالجميع الاربع دينار
وان رجع على الولي رجع عليه بجميعة وقال بعضهم انه ينبغي ان يزكركن اخذ منه ربح دينار وسوا كان
مما اخذ منه الزوجة او الولي لئلا يمرض البضع عن صداق او كذا ذكره بعضهم في المسئلة
المتقدمة اعني ما اذا تزوجها ابوها مثلا في مكان حاضرة العقد اه عدي

منه ما كان له من قبل
منه ما كان له من قبل

منه ما كان له من قبل
منه ما كان له من قبل

منه ما كان له من قبل
منه ما كان له من قبل

منه ما كان له من قبل
منه ما كان له من قبل

منه ما كان له من قبله
منه ما كان له من بعده
منه ما كان له من بعده

مرة بالاحسان ومرة بالتقوي ولما كان كلامه يوم ان كل من طلق
يتمتع وكان له مسائل لامتنعة في ما رفع ذلك المومم بالتعصيم
علي بعض ذلك فقال **والتي** اي المطلقة التي لم يدخل بها
والحال انه كان قد فرغ من صداقها فانه لا تمتنع لها الا انما قد
اخذت نصف الصداق مع بقا سلعتها ومفهومه انما اذا لم
يفرض لها فان لها المتعة وهو كذا كما قد منار ذلك لا متعة
لاختلاف اي اذا دفعت العوض من عندها او رضيت به
ولا فليها المتعة لانها قد دفعت شيان مالم لا اجل فراقها
من زوجها كراهية فيه فلا كراهية عند ما اطلقت

قوله واليخ وهو نكاح الفرج وامانت الفم فليس يعيب علي المذهب بخلاف باب البيع فهو عيب
كان بالتم او بالفرج ولا رد لوق الفرج والسوداء والكبر والصفرة والقامح والعري والشيوبة ولو كان
الزوج يظهرها بضد ذلك الا ان يكون الزوج شرط السلامة من ذلك سواء عين ما شرط السلامة
منه او قال من العيوب او من كل عيب والقول قولها في عدم شرط السلامة اذا ادعاه الزوج والفرج
ليس كالشرط وذلك ان النكاح مبني على الكفاية واذا شرط الزوج السلامة من تلك العيوب التي لا ترد
الا بالشرط ولم يوجد ما شرطه فان اطلق ذلك قبل البيا فاما ان يرضى وعليه جميع الصداق او يفارق
ولا شيء عليه وان كان بعد المتاركة لصداق مثلها مالم يكن صداق مثلها اكثر من المسمى فليس لها الا
المسمى فليس كالعيب الذي يثبت به الخيار فيها من غير شرط اه عديوي

ولم يفرض له **قوله** من يسمع اذ يرب مسدق من لانه فوت عليه
والسلعة الغايبة انما تجب فيها القيمة وهي هنا صداق المثل والمثل
يكون لها صداق المثل **ان لم تكن رضىت بشي معلوم** اراد ان لم
تكن رضىت باقل من صداق المثل قاله عبد الوهاب الا ان في
قوله علي النكاح صيغة **لما انقضى** كذا علي عديوي

توجد

قوله ما عرف ظاهر عبارته انه لا رد بالبرص المسمى بالاصفر
لانه اذا لاقى بين الابيض والسود الاردي من الابيض لانه
منه ما كان له من قبله
منه ما كان له من بعده
منه ما كان له من بعده

توجد في المرأة يشب للزوج والمراة بها فقال **وتزوج المرأة من الحيوان**
والجذام والبرص بالفتح بياض معروف وعلامته ان يعصر فلا يتغير
ظاهر كلامه ثبوت الرد بها ولو قل وهو كذا علي المشهور **وتزوج المرأة**
بدا الفرج وهو ما يمنع الوطى اولدته وهو خمسة اشيا القرن
يسكون الرافعة والجمجمة تكون في فم الفرج والرتق بفتح الواو التا
وهو التهام الفرج بحيث لا يمكن دخول الذكر والافضا وهو ان
يكون مثلك البول ومثلك الجماع واحد او الاستحاضة وما ي
كما تقدم جريان الدم في غير زمن الحيض وهي تمنع من كمال الجماع
والبحر وهو ثنت الفرج واذا انكحته لم يعيبها فان كان ظاهرا
كان باسارجدها

قوله ما لك وابن القاسم
الزوج بالتي بها شي
لند الدخول **قوله** اي
نه يدفع لها جميع الصداق
وكان معسرا ولا يج
ة حين التزوج اما
ج في الرجوع عليها
ن رجوع علي الولي رجوع

الذي زوجها **قوله** من يسمع اذ يرب مسدق من لانه فوت عليه
ليس للاختصاص بل مراده بذلك كل ولي قريب لا يخفى عليه
المرأة وظاهر كلامه انه يرجع عليه ولو كان غايبا غيبة بعيدة بحيث
خفى عليه خبرها وهو كذا عند اشمب وقال ابن حبيب يخلف
قوله او عليه فان رجع عليها فلا رجوع لها علي الولي لكن اذا رجع عليها يرجع عليها بالجميع الا ان رجع دينار
وان رجع علي الولي رجع عليه بجميعه وقال بعضهم انه ينبغي ان يرد لمن اخذ منه دينار وسوا كان
مما اخذ منه الزوجية او الولي لئلا يمرض به البعض عن صداق فكون اذ كره بعضهم في المسئلة
المتقدمة اعني ما اذا زوجها ابوها مثلا فيمكن حاضرة العقد اه عديوي

توجد

منه ما كان له من قبله
منه ما كان له من بعده
منه ما كان له من بعده

منه ما كان له من قبله
منه ما كان له من بعده
منه ما كان له من بعده

منه ما كان له من قبله
منه ما كان له من بعده
منه ما كان له من بعده

منه ما كان له من قبله
منه ما كان له من بعده
منه ما كان له من بعده

منه ما كان له من قبله
منه ما كان له من بعده
منه ما كان له من بعده

منه ما كان له من طلق
بعضه من طلق
بعضه من طلق

مرة بالاحسان ومرة بالتقوي ولما كان كلامه يوم ان كل من طلق
يتمتع وكان له مسائل لا متعة في ما رفع ذلك التوهم بالتعصيم
علي بعض ذلك فقال **والتي** اي للطلقة التي لم يدخل بها
والحال انه كان قد فرغ من اصدافه **لانه لا متعة** لها الا انما قد
اخذت نصف الصداق مع بقا سلعتها ومفهومه انما اذ لم
يفرض لها فان لها المتعة وهو كذلك كما قد منازك ذلك **لا متعة**
للمتعة اي اذا دفعت العوض من عندها او رضيت به
ولا فلما المتعة لانها قد دفعت شيان من المال بالاجل فراقها
من زوجها كراهية فيه فلا كرم عند ما المطلوب دفعه باعلا
قوله والا ستحاضه هذا خلافا للمذهب والمذهب ان لا تستحاضه ليست بعيب ولراي

بد لها بالعقل لكان صوابا وهو لم يبرز في فرج المرأة يشبه اذرة الرجل ولا تسلم غالباً من رشح
وقيل رغوته في الفرج تحدث عند الجماع فان قلت **معدن** الامور فان ذلك بالوطي
وهو يدل على الرضي قلت الوطي الداعي الرضي هو الحاصل بعد علم موجب الحمار
لا الحاصل قبله اه عدي قوله ان يقصر ان ينحصر بآية قل
يجوز ان لا ينزل دمر من له

قوله في المدة
قوله في المدة
قوله في المدة

والسلعة الغايبة انما يجب فيها انية وفي
يكون لها صداق المثل ان لم تكن **رضيت** يعني معلوم اراد ان
تكن رضيت باقل من صداق المثل قاله عبد الوهاب الا ان في
تترجم على النقص صعوبة لمر ان نقلت **كل** على عي

توجد

قوله معروف ظاهر عبارته انه لا رد بالبرص المسمى بالاصفر
لانه لا فرق بين الابيض والاسود الا رد من الابيض لانه
مقدم على الجذام ويجاب عن التمسك بانه نفس على المتوهم ولا
بالهيف اه وانما تحسن العبر بآية خرج منه ما ومن الهيف
اه علامته ان يعرف علامة الاسود الغليظ ابيضه
كلونه مدور الفلوس اه عدي

توجد في المرأة يشب للزوج رد المرأة بها فقال **وتد المراهق**
والجذام قاله بالفتح بياض معروف وعلامته ان يعصر فلا يكثر
ظاهر كلامه ثبوت الرد بها ولو قل وهو كذلك على المشهور **وتد المراهق**
بدا الفرج هو ما يمنع الوطي اولدته وهو خمسة اشيا القرن
يسكون الرافتحى الخمسة تكون في فم الفرج والرق بفتح الراء والتا
وهو التهام الفرج بحيث لا يمكن دخول الذكر والافضا وهو ان
يكون مسلك البول ومثل ذلك الجماع واحد او الاستحاضة وهي
كما تقدم جريان الدم في غير زمن الحيض وهي تمنع من كمال الجماع
والبحر هو ثبوت الفرج واذا انكرت دعوى عيبها فان كان ظاهرا
كالجذام بوجهها وكغيرها اثبت بالرجال وما كان باسارجدها
عند الفرج اثبت بالنساء وما كان بالفرج فقال مالك وابن القاسم

قوله في المدة
قوله في المدة
قوله في المدة

قوله في المدة
قوله في المدة
قوله في المدة

قوله في المدة
قوله في المدة
قوله في المدة

قوله في المدة
قوله في المدة
قوله في المدة

قوله في المدة
قوله في المدة
قوله في المدة

قوله في المدة
قوله في المدة
قوله في المدة

قوله في المدة
قوله في المدة
قوله في المدة

قوله في المدة
قوله في المدة
قوله في المدة

قوله في المدة
قوله في المدة
قوله في المدة

قوله في المدة
قوله في المدة
قوله في المدة

فان كان من قول بعض
والسعال ونحوها فان
ذلك ورويه ح

[illegible]

بالتفريق بالقول المعروف أي الحسن وهو ما يفهم به المقصود
خوفاً منك لأغلب لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من
خطبة النساء هذه إلا باحثة انما هي في حق من يميز بين التفريق
والنصرح وأما غيره فلا يباح له ذلك ثم استقل بكم على
مسئلة كان الأنسب ذكرها عند قوله وليعدل بين نسايتي
وهي **ومن نكح** أي تزوج على امرأته ونسائه سواء كان كبيراً
أو صغيراً **بكرراً** صغيرة كانت أو كبيرة حرة أو مسلمة أو أمة أو كفاية

ويجوز المهرض سنة اذ لم يسبق منه وطى لها ثم اعتزل ففقد مقتضى
الزنا بها وكذا اخصا او كبر اذرة او بعد حدث بعد الوطى حيث لم
في ذلك ولا فلها المهر والمهر الزوجي فوجدته كبر الاذرة فان سقط الوطى
المهر والافلا ومهرها لا يرد لها بالحدث من حب ونحوه بوطى حيث لم
عليها نفسها الزنا ولا افلا فلها المطلقة لان المرأة المطلقة بالضرر الثابت
الاحوال وقوله سنة اي سنة بعد الصحة من يوم الحكم فلا يجوز وهو
بالرخص الطاريء بعد من الاجل استقر بحكم المحكمة او بغيرها
ساعلم ونسقط عنه الغرم ويرجع علي الزوجة ويترك لها ربع دينار
ويدل علي انهم يرد ذكر الاب والاح الاختصاص قوله **فان زوجها**
وفي نسي بغير الترابية اي بعيد كان العم ولم يعلم بالغيب
بما الزوج **فلا نسي عليه** وان علم بالغيب رجع عليه كالقريب حيث
فلنا لا يرجع له علي البعيد فانه يرجع علي المرأة بجميع الصلقة
ولا يكون لها منه الا ربع دينار اي لا يعري البضع عن بدل
فتميم وكذا لك يثبت للمرأة الرذ اذا وجدت بالرجل
الجنون والجنون والبرهي ود الفرج وهو جنة وخطاؤه وعنه
واعتراضه فالحجب قطع الذكر والانشين والخصا قلع احدهما
والعنة قرط صغيري الذكر والاعتراض عدم القيمة علي الحي
لعنة والي حكمه اشار بقوله **ويجوز للمعتز سنة** من يوم الحكم
ظاهرة حراك او عبد او هو كذا كذا عند جمهور الفقهاء وحكام
عبد الوهاب عن مالك وعنه يجوز العبد نصف سنة وعليه اقتصر
صاحب المختصر **فان وطى في الاجل** فلا يغرق بينهما **والاي وان**
لم يطافيه **فوق بينهما** اذا انقار اعلي عدم الوطى في الاجل ان
ثبات بطلقة باينة لان كل طلاق من القاضي باين الاطالة
المعسر بالنفقة والمولي **فالمفقود** الذي فقد في بلاد الاسلام
ولم يعلم له موضع في غير جماعة ولا ويا اذا كانت له زوجة فانه
انرفع امرها الي الحاكم ليكشف لها عن خبره فان كان حيا **ايضا**
له اجل اربع اي مدة اربع سنين وان كان عبد ايضرب له
مدة سنتين وابتد اضرب الاجل من يوم الرق عنه ان عبد
الحكم **ك** وهو موافق لقول الشيخ **من يوفى برفع ذلك** الي
السلطان **فتمتني الكشف عنه** قلت وعنه الشيخ
فلا يحلف ويؤلف ما تقدم

في المهر والمهر الزوجي فوجدته كبر الاذرة فان سقط الوطى
المهر والافلا ومهرها لا يرد لها بالحدث من حب ونحوه بوطى حيث لم
عليها نفسها الزنا ولا افلا فلها المطلقة لان المرأة المطلقة بالضرر الثابت
الاحوال وقوله سنة اي سنة بعد الصحة من يوم الحكم فلا يجوز وهو
بالرخص الطاريء بعد من الاجل استقر بحكم المحكمة او بغيرها
ساعلم ونسقط عنه الغرم ويرجع علي الزوجة ويترك لها ربع دينار
ويدل علي انهم يرد ذكر الاب والاح الاختصاص قوله **فان زوجها**
وفي نسي بغير الترابية اي بعيد كان العم ولم يعلم بالغيب
بما الزوج **فلا نسي عليه** وان علم بالغيب رجع عليه كالقريب حيث
فلنا لا يرجع له علي البعيد فانه يرجع علي المرأة بجميع الصلقة
ولا يكون لها منه الا ربع دينار اي لا يعري البضع عن بدل
فتميم وكذا لك يثبت للمرأة الرذ اذا وجدت بالرجل
الجنون والجنون والبرهي ود الفرج وهو جنة وخطاؤه وعنه
واعتراضه فالحجب قطع الذكر والانشين والخصا قلع احدهما
والعنة قرط صغيري الذكر والاعتراض عدم القيمة علي الحي
لعنة والي حكمه اشار بقوله **ويجوز للمعتز سنة** من يوم الحكم
ظاهرة حراك او عبد او هو كذا كذا عند جمهور الفقهاء وحكام
عبد الوهاب عن مالك وعنه يجوز العبد نصف سنة وعليه اقتصر
صاحب المختصر **فان وطى في الاجل** فلا يغرق بينهما **والاي وان**
لم يطافيه **فوق بينهما** اذا انقار اعلي عدم الوطى في الاجل ان
ثبات بطلقة باينة لان كل طلاق من القاضي باين الاطالة
المعسر بالنفقة والمولي **فالمفقود** الذي فقد في بلاد الاسلام
ولم يعلم له موضع في غير جماعة ولا ويا اذا كانت له زوجة فانه
انرفع امرها الي الحاكم ليكشف لها عن خبره فان كان حيا **ايضا**
له اجل اربع اي مدة اربع سنين وان كان عبد ايضرب له
مدة سنتين وابتد اضرب الاجل من يوم الرق عنه ان عبد
الحكم **ك** وهو موافق لقول الشيخ **من يوفى برفع ذلك** الي
السلطان **فتمتني الكشف عنه** قلت وعنه الشيخ
فلا يحلف ويؤلف ما تقدم

وفي العسة عن مالها ولو حللا فاذا دخلت في العدة واراقت بعد الدخول ان يبقى نزع
لها ذلك فان تبين تقدم موته ردت ما انفقت بعد الوفاة فان جا المفقود او تبين انه حي
ان وهي في عداها وبعد ها وقبل العقد او بعد الدخول او بعد الدخول ولكن علم
زوجها بان طار فوجها المفقود جا او يعلم لكن كان عقمه بمحامي فساد فلا تنفك عليه
لعدة المهور بخلاف الوفا او تبين انه حي او مات بعد بطلان الثاني بغير علم في طار فوج
بطلان الدخول فانها تنفقت علي المفقود ان عده وحسب
مشكله ولهذا اولها بعضهم بان قوله من يوم ترفع علي قول ابن
عبد الحكم وينتهي الكشف عنه علي قول ابن القاسم وتكون الواو
بمعني او **ثم** اذا انقضي الاجل ولم يات ولم يظهر له خبر **فتمتني**
زوجته **كعدة الميت** وعليها المأخذ اد علي المشي لانها محكم
قوله الذي فقد في بلاد الاسلام واما مفقودا من بلاد الاسلام
ومثلها زوجة الاسير فانها يبقين كما لهما لانفسا
التعير لغير الكشف عن زوجيهما ان ادمت نفسها والا فلها
التطليق كما اذا خشيها علي نفسها بالزنا فاذا مضت مدة
التعير حكم موت من ذكر وفقدت زوجته عدة وفاته وتقسم
ماله علي ورثته ح لا علي ورثته حين الفقد ما لم يثبت موته
في زمن معين فالمتعير ورثته يوم الموت فان جا بعد قسم
تركته فان القسم لا يضي وتزوج له اميقته واما المفقود
في معترك المسلمين الذي شهدت البينة المادلة انه حيا
فتمتني زوجته وتقسم ماله بعد الفراغ من القتال
والاستقصاء في الكشف عنه ولا يضرب له اجل فلو شهدت
البينة انه خرج من الجيش فقط فانه يكون كالمفقود في بلاد
المسلمين واما المفقود في القتال الواقع بين المسلمين والكفار
فان زوجته تفقد بعد مضي سنة كايته بعد الفحص عن حاله
ويورث ماله ح وبقى من شك في حاله هل فقد في بلاد الاسلام
او الكفار قال يحي يبغي العمل بالاحوط فتعامل زوجته معاملة
زوج مفقود ارضد الشرك اه عده وحسب

اي تزوج علي امراته ونسائه سواء كان كبير
او صغير **وكبر** صغيرة كانت او كبيرة حرة او مسلمة او اممية وكفاية

فتمتني الكشف عنه علي قول ابن القاسم وتكون الواو
بمعني او **ثم** اذا انقضي الاجل ولم يات ولم يظهر له خبر **فتمتني**
زوجته **كعدة الميت** وعليها المأخذ اد علي المشي لانها محكم
قوله الذي فقد في بلاد الاسلام واما مفقودا من بلاد الاسلام
ومثلها زوجة الاسير فانها يبقين كما لهما لانفسا
التعير لغير الكشف عن زوجيهما ان ادمت نفسها والا فلها
التطليق كما اذا خشيها علي نفسها بالزنا فاذا مضت مدة
التعير حكم موت من ذكر وفقدت زوجته عدة وفاته وتقسم
ماله علي ورثته ح لا علي ورثته حين الفقد ما لم يثبت موته
في زمن معين فالمتعير ورثته يوم الموت فان جا بعد قسم
تركته فان القسم لا يضي وتزوج له اميقته واما المفقود
في معترك المسلمين الذي شهدت البينة المادلة انه حيا
فتمتني زوجته وتقسم ماله بعد الفراغ من القتال
والاستقصاء في الكشف عنه ولا يضرب له اجل فلو شهدت
البينة انه خرج من الجيش فقط فانه يكون كالمفقود في بلاد
المسلمين واما المفقود في القتال الواقع بين المسلمين والكفار
فان زوجته تفقد بعد مضي سنة كايته بعد الفحص عن حاله
ويورث ماله ح وبقى من شك في حاله هل فقد في بلاد الاسلام
او الكفار قال يحي يبغي العمل بالاحوط فتعامل زوجته معاملة
زوج مفقود ارضد الشرك اه عده وحسب

اي تزوج علي امراته ونسائه سواء كان كبير
او صغير **وكبر** صغيرة كانت او كبيرة حرة او مسلمة او اممية وكفاية

فلا يحلف ويؤلف ما تقدم
اي تزوج علي امراته ونسائه سواء كان كبير
او صغير **وكبر** صغيرة كانت او كبيرة حرة او مسلمة او اممية وكفاية

اي تزوج علي امراته ونسائه سواء كان كبير
او صغير **وكبر** صغيرة كانت او كبيرة حرة او مسلمة او اممية وكفاية

فيما جاز له وفي اكثر النسخ فلما بالثاني ان يقم عند فاسبا
اي سبعة ايام متواليات دون سائر نساياه ثم بعد ذلك يسوي
بينهن في القسم ابن المواز وليستحب الهداة بالقديمة واما
الحكم في الشيب اذا تزوجها علي نساياه فلا يقم عند هاتئلا
ايام متواليات ثم يسوي بينهما وظاهر النسخة الاولى ان الحق المزوج
وهو رواية ابن القاسم وظاهر الثانية انه حق للزوجة وفي رواية
اشتهب وعلي الثانية لا يجوز له ترك المقام الا باذنها وعلي الاول
يكون الخيار له من فعله وتركه والاصل في التفصيل الذي
ذكرناه ما في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم للبكر
سبع وللثيب ثلاث ولا يجمع بين اخيتين في ملك اليمين
في الوطى كلامه محتمل للكرهية والمنع وهو المذهب لعموم
قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين في النكاح وملك اليمين
واحتز بقوله في الوطى من جمعها في الملك لغير الوطى واذا جمعا
في الملك فله ان يتطاول بينهما شاء والكف عن الاخرى موكول الى
امانته فان شاى اذا اراد وطى الاخرى فليجوز عليه اي
علي نفسه فزوج الاولى التي وطىها اما ببيع بعد الاستبراء
بيعا ناجزا لمن لا يقتصرها منه واحتزنا بواجب من نحو بيع
الخيار فان ذلك لا يجزى من فوج الاولى حتى تخرج من ايام الخيار
ومن لا يقتصرها منه عن ما اذا باعها لمن يقتصرها منه كوله
الصغير وعنده الا ان تغوت عند المعتصر منه فتحل له او
بكتابة لان المكاتبه حررت نفسها وما لها او يعتق
ان اجزا او سواها او شبيهة كالهبة لغير الثواب لمن لا يقتصر
الامانة اذا قبضها الموهوب وان كانت للثواب فلا تحل له حقه
يعوض

فيما جاز له وفي اكثر النسخ فلما بالثاني ان يقم عند فاسبا
اي سبعة ايام متواليات دون سائر نساياه ثم بعد ذلك يسوي
بينهن في القسم ابن المواز وليستحب الهداة بالقديمة واما
الحكم في الشيب اذا تزوجها علي نساياه فلا يقم عند هاتئلا
ايام متواليات ثم يسوي بينهما وظاهر النسخة الاولى ان الحق المزوج
وهو رواية ابن القاسم وظاهر الثانية انه حق للزوجة وفي رواية
اشتهب وعلي الثانية لا يجوز له ترك المقام الا باذنها وعلي الاول
يكون الخيار له من فعله وتركه والاصل في التفصيل الذي
ذكرناه ما في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم للبكر
سبع وللثيب ثلاث ولا يجمع بين اخيتين في ملك اليمين
في الوطى كلامه محتمل للكرهية والمنع وهو المذهب لعموم
قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين في النكاح وملك اليمين
واحتز بقوله في الوطى من جمعها في الملك لغير الوطى واذا جمعا
في الملك فله ان يتطاول بينهما شاء والكف عن الاخرى موكول الى
امانته فان شاى اذا اراد وطى الاخرى فليجوز عليه اي
علي نفسه فزوج الاولى التي وطىها اما ببيع بعد الاستبراء
بيعا ناجزا لمن لا يقتصرها منه واحتزنا بواجب من نحو بيع
الخيار فان ذلك لا يجزى من فوج الاولى حتى تخرج من ايام الخيار
ومن لا يقتصرها منه عن ما اذا باعها لمن يقتصرها منه كوله
الصغير وعنده الا ان تغوت عند المعتصر منه فتحل له او
بكتابة لان المكاتبه حررت نفسها وما لها او يعتق
ان اجزا او سواها او شبيهة كالهبة لغير الثواب لمن لا يقتصر
الامانة اذا قبضها الموهوب وان كانت للثواب فلا تحل له حقه
يعوض

يقوم عليها او تغوت عند الموهوب له بالقيمة وكذا اذا زوجها
من غير فحل له اختمها بنفس العقد ومن ولي من البالغين امته
ملك صحيح او فاسدا او قبلها او باشرها لم تحل له انها قياسا علي
ام الزوجة ولا تحل له ابنتها قياسا علي الربيبة وتحرم علي ابيه
قياسا علي حليمة الابن وتحرم علي ابنه قياسا علي زوجة الاب
فتجوز المصاهرة يجري في الملك كتحريم المصاهرة في النكاح
لغيرهم قوله تعالى حرمت عليكم الاية والطلاق بيد العينة ون
السيد لما رواه البيهقي من قوله عليه الصلاة والسلام انما يملك
الطلاق من اخذ بالساق كناية عن الزوج وهذا اذا تزوج باذن
السيد اما اذا تزوج بغير اذنه فله فسخه كما تقدم ولا طلاق لصبي
ظاهر ولو كان من اهق لما رواه الترمذي من قوله عليه الصلاة
والسلام رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي
حتى يحتلم وعن المعتوه حتى يعقل ثم انقل يتكلم علي
مسالكين غير داخلين تحت الترجمة فقال المملوك والمملوك
وهي التي يقول لها زوجها امثلا مملكتك امرك او طلاقك بيدك
اوانت طالق ان يثبث والمحيرة وهي التي يجبرها في النفس مثل
ان يقول لها اختاري بيني واختاري نفسك او في عدد معين من
اعداد الطلاق مثل اختاري بيني واختاري طلقة او طلقين حكمهما
ان لما ان يعقبا مادامتا في المجلس فالمملكة تجيب بصرع
يفهم عنها مرادها منه فيعمل عليه ثم لا يخلو احدهما من امرين لانها
اما ان تطلق مرة واحدة او زيادة عليها ففي الواحدة لا منكرة له
وفيهما زاد عليها له المنكرة والى هذا اشار بقوله ولله اي
الزوج المملكة ان تذكر المملكة خاصة ومن الغيرة كما سبق

تزوجها من غير اذنه
فله فسخه كما تقدم
ولا طلاق لصبي
ظاهر ولو كان من
اهق لما رواه الترمذي
من قوله عليه الصلاة
والسلام رفع القلم
عن ثلاث عن النائم
حتى يستيقظ وعن
الصبي حتى يحتلم
وعن المعتوه حتى
يعقل ثم انقل
يتكلم علي
مسالكين غير
داخلين تحت
الترجمة فقال
المملوك والمملوك
وهي التي يقول
لها زوجها امثلا
مملكتك امرك
او طلاقك بيدك
اوانت طالق ان
يثبث والمحيرة
وهي التي يجبرها
في النفس مثل
ان يقول لها
اختاري بيني
واختاري نفسك
او في عدد معين
من اعداد الطلاق
مثل اختاري بيني
واختاري طلقة
او طلقين حكمهما
ان لما ان يعقبا
مادامتا في المجلس
فالمملكة تجيب
بصرع يفهم عنها
مرادها منه فيعمل
عليه ثم لا يخلو
احدهما من امرين
لانها اما ان تطلق
مرة واحدة او
زيادة عليها
ففي الواحدة
لا منكرة له
وفيهما زاد
عليها له
المنكرة والى
هذا اشار
بقوله ولله اي
الزوج المملكة
ان تذكر المملكة
خاصة ومن
الغيرة كما سبق

عليه **فيما فوق الواحدة** بشروط خمسة وهي ان يتكلم حين سماعه
من غير سكوت ولا ايمال وان يقر انه اراد به تملكه الطلاق وان تكون
مناكرته في عده وان يدعي انه نوي واحدة او اثنتين في حال
تملكه وان يكون تملكه طوعا واحدا **فما فوق الواحدة** من
الواحدة فانه للمناكرة له فيها **واما المخيرة** فلا يخلو اما ان تختار
في العدة او في النفس فان خيرت في العدة فليس لها ان تختار
زيادة علي ما جعل لها وان خيرت في النفس فان قالت اخترت
واحدة او اثنتين لم يكن لها ذلك وبطل خيارها وان قالت
اخترت نفسي كان ثلثا ولا يقبل منها ان يفسر بمادون ذلك
وهذا معنى قوله **وليس لها في التخيير ان تقضي الاثلاث**
ثم لا نكرة له فيها وانما كان له مناكرة المملكة دون المخيرة لان قوله
اخترت بي او اختاري نفسك اختيار ما تنقطع به العصمة
وهي لا تنقطع في المدخول بها باقل من ثلاث فثبت انه قد جعل
لها الثلاث فلا مناكرة له عليها بعد جعله ذلك لها بخلاف
التمليك فانه يجوز ان يكون اراد طاعة او ازيد فله مناكرته في
الزيادة علي الواحدة اذا وجدت الشروط الخمسة وهنا
يتم ما قلناه في الاصل **فما انفق يتكلم علي**
الايلا وهو لغة اليمن واصطلاحا اشار اليه بقوله **وكل**
خالف من المسلمين الكافرين الاحرار يتصور منه الوقوع علي
ترك الوطى او ما يقوم مقامه ترك الفسل من الجناية من
زوجته الكبيرة سواء كانت مسلمة حرة او امه او كتابية غير
مرضع قاصدا بذلك الضرر **الشر من اربعة اشهر فهو مولى**
من يوم اليمين ان كانت يمينه مريجة في ترك الوطى قوله والله

هذا هو الذي قلناه في التخيير ان تقضي الاثلاث
فانه لا يقبل منها ان يفسر بمادون ذلك
وهذا معنى قوله وليس لها في التخيير ان تقضي الاثلاث
ثم لا نكرة له فيها وانما كان له مناكرة المملكة دون المخيرة لان قوله
اخترت بي او اختاري نفسك اختيار ما تنقطع به العصمة
وهي لا تنقطع في المدخول بها باقل من ثلاث فثبت انه قد جعل
لها الثلاث فلا مناكرة له عليها بعد جعله ذلك لها بخلاف
التمليك فانه يجوز ان يكون اراد طاعة او ازيد فله مناكرته في
الزيادة علي الواحدة اذا وجدت الشروط الخمسة وهنا
يتم ما قلناه في الاصل فما انفق يتكلم علي
الايلا وهو لغة اليمن واصطلاحا اشار اليه بقوله وكل
خالف من المسلمين الكافرين الاحرار يتصور منه الوقوع علي
ترك الوطى او ما يقوم مقامه ترك الفسل من الجناية من
زوجته الكبيرة سواء كانت مسلمة حرة او امه او كتابية غير
مرضع قاصدا بذلك الضرر الشر من اربعة اشهر فهو مولى
من يوم اليمين ان كانت يمينه مريجة في ترك الوطى قوله والله

لا طوك

قوله كقوله والله لا اطاولك الا ابي او يقول والله لا اطاولك واطلق او حتي اموت او يموت
لان يمينه تناولت بقتة عمره او عمرها وكأنه قال والله لا اطاولك واطلق وقاعدة كونه الاجل
في المخرج من اليمين انها اذا رفعت بعد مضي اربعة اشهر للمهر وشهرين للعبد لا يستأنف
الاجل وان رفعت قبل مضي ذلك حسب ما بقي من الاجل ثم طلق عليه ان لم يعد بالوطى علي
ما ياتي ايضا حه ان عدوي

لا طوك اكثر من اربعة اشهر ونحوها ومن يوم الرفع والحكم ان
كانت يمينه محتملة لاقل من الاجل كقوله والله لا اطاولك حتي
يقدر زيدا او كانت علي حث كقوله ان لم ادخل دار زيد فانت
طالق وظاهر قوله اكثر من اربعة اشهر انه يكون مولى ولو زاد عليها
يوم وهو كذلك وظاهر ايضا انه اذا حلف علي اربعة اشهر
فما دون لا يكون مولا وهو كذلك علي المشهور وقيل نكاحه
بالمسلمين احترازا من الكافرا اذا لاقى حال كفره فانه لا يلزمه
وان اسلم الا ان يرضى بحكمنا **وبالمكلف** احترازا من الصبي
والمجنون فانه لا يصح ايلا وهما **بالحر** احترازا من العبد فان
ايلا و يكون بالخلف علي ترك الوطى اكثر من شهرين فقط علي
المشهور ومن يتصور منه الوقوع احترازا من لا يتصور منه
ذلك كالمخفي والمجنون فانه لا يصح ايلا وهما **بنزوحته**
احترازا من ام الولد والامة فانه اذا حلف علي ترك الوطى
منهما لا يكون مولى **بقولنا** الكبيرة احترازا من الصغيرة فانه
لا يلزمه فيها الايلا **وبغير** مريض احترازا مما اذا حلف ان
لا يظاها حتي تغلم ولد ها فانه ليس بمولى لانه اراد اصلاح
ولد ها **بقولنا** قاصدا بذلك الضرر احترازا مما اذا حلف
يقصد ضررا مثل ان يكون مريضا فيرفق فانه لا يلزمه ايلا
ولا يقع عليه اي علي المولى الطلاق الا بعد اجل الايلا وهو
اربعة اشهر للمحر لقوله تعالى للذين يولون من نسايتهم
تربص اربعة اشهر **وشهرين للعبد** علي المشهور وقيل
ايلا و كالحر واختاره **الاعمي حتى يوقعه السلطان** هذا
هو المشهور فان قاي رجع تسقط عنه حكم الايلا لقوله تعالى

اي فان يمنع من الوطى حتي يدخل
وهو محتمل فهو مولى او
قوله احترازا من الصبي والمجنون بخلاف
الصفه والسكان كالم والاعمي
والاعمي بكسائه اه

بنفسه

قوله هذا هو المشهور اي ان كونه لا يقع عليه الطلاق بمضي الاربع اشهر وان لم يوقف اي فوقعه السلطان
اما قاي او طلق والحق للمروجة الحرة دون وليها صغيرة من طبقه للوطى او كبيرة ولو سخطها ويستظر
افاقة المجنونة والمنمى عليها وليس لوليها كلام حال الجنون والاعما فتم نظره وليس لها ان كانت امه
ولو رضيت هي لحقه في الولد حيث يرجي منها الولد هذا ان لم يمنع الوطى عقلا او تقا او عادة كمرضة
او شرعا كما ينف ومجومة والا فلا مطالبة لها ولا لبيد ها ان عدوي روجه الله تعالى ويقعنا به وبغيره
امير

قوله فان امتنع طلق عليه اي طلق عليه الحاكم او صاحب البلد ان لم يكن به حاكم قاله في الشامل قال بعضهم والظن ان الفقهاء المتقدمين يجيزون ان يمتنع طلاقا في كل مرة بعد المرة الى ثلاث مرات ويكون ذلك قريبا بعضه من بعض فان لم يمتنع طلق عليه ثلاثا ولو لم يمتنع طلق عليه واحدة ولو طلقه السلطان ثلاثا حلفا او حيا سقط الزائد انه عيبه

فان فاو فان الله غفور رحيم وتحصل الغيبة بمغيب الحشفة في قبل الثيب واقتضاهن البكر فان تيق امره السلطان بالطلاق فان امتنع طلق عليه **ثم اشتغل بتكلم على الظهار فقال**

من نكح من المسلمين المكلفين حرًا كان او عبدا من امرأته او امته وهو ان يشتمها بمحرمة عليه نحو ما موبد انفس او رضاع او صهر كقوله انت علي كظهر امي **فلا يظاهرها** ولا يمسها ولا ينظر الي صدرها ولا الى شعرها **حتى يكفر** باحد امور ثلاثة علي الترتيب اولها **يعتق رقية مؤمنة سليمة من الغيوب ليس فيها شرك ولا طرد من حرية** اما اشتراط طلاق فلا ان المقصود من العتق القرية وعتق الكافر فيها او ما اشترط السلامة من العيوب فليس علي اطلاقه بل ان امتنع من اكمال الكسب كقطع اليد فانه لا يجزي وان لم يمنعه كالعرج الخفيف والعور فانه يجزي كما سبق من عليه **واما** اشتراط عدم الشركة وعدم شايبة الحرية فهو المشهور ويشتراط فيها ايضا ان تكون ممن يستقر ملكه عليها احتراز من يعتق عليه وان تكون خالصة من شوايب العوض فلا يصح ان يعتق عن ظهاره عبدا اعلى ديارا يكون في ذمة العبد وان لا تكون مشترقة بشرط العتق لان هذا الشرط ينقص من ثمنها فكانت كالمهبة **فكلمة** لو كان معسرا وتدين واستري رقية فاعتقها اجزاء ثمن فرضه فكتمه فتركه واغتسل **فان** عجز عن العتق بان لم يجد رقية ولا ثمنها ولا قيمتها **صام شهرين متتابعين بالاهلة** فان انكسر شهر

فصام احداهما بالليل وتم المنكسر ثلاثين وتجب نية الكفارة في اليوم الرابع منه فتادي وجوبا وفيما دونه يندب له الرجوع للعتق ووجوب الرجوع قبل تمام يومه وبعده وقبل اخوله في الثاني والا فندب لتمام الثالث فالصور ثلاث نكح صومه ولو اخر يوم وجب الرجوع للعتق عند اليسار اذ عدي

قوله فان امتنع طلق عليه اي طلق عليه الحاكم او صاحب البلد ان لم يكن به حاكم قاله في الشامل قال بعضهم والظن ان الفقهاء المتقدمين يجيزون ان يمتنع طلاقا في كل مرة بعد المرة الى ثلاث مرات ويكون ذلك قريبا بعضه من بعض فان لم يمتنع طلق عليه ثلاثا ولو لم يمتنع طلق عليه واحدة ولو طلقه السلطان ثلاثا حلفا او حيا سقط الزائد انه عيبه

النظر ما سمناه تأمل
وحاشي الاول
سما المعينة التزاج
له شيخنا حسن داور

فصام وتجب نية التتابع ونية الكفارة اي ولو حكما بحيث اذل سئل عن ذلك لاجاب بذلك وبكيفية ان ينوي ذلك ولو في اول ليلة من الشهرين وان ايسر في اليوم الرابع منه فتادي وجوبا وفيما دونه يندب له الرجوع للعتق ووجوب الرجوع قبل تمام يومه وبعده وقبل اخوله في الثاني والا فندب لتمام الثالث فالصور ثلاث نكح صومه ولو اخر يوم وجب الرجوع للعتق عند اليسار اذ عدي

انقطع التتابع استأنف لان الله تعالى اشترط التتابع بقوله نكحها شهرين متتابعين وما يقطع التتابع ياتي **فان لم يستطع** الصوم بان كان ضعيف البنية او مستعظما مثلا **اطعم مسكينين** **مستكينين** احرا مسلمين **مدين** بمدد عليه الصلاة والسلام **لكل** **مستكين** من عيش اهل البلد وما ذكره في عدد المساكين لا خلا في في وجوبه ولا يجزي ان يعطي ثلاثين مسكينا اربعة امداد لكل ولا ان يعطي مائة وعشرين مسكينا امد الكل مسكين فكل واحد من انه يطعم كل مسكين مد من رواية عن مالك والذي في المدونة وشهر ابن الحاجب انه يطعم كل مسكين مائة مد هشام وصوم وثلثان علي المشهور بمدد علي عليه وسلم **فكلمة** قوله اطعم هذا في الحر واما العبد فلا يكفر به لا طعام الا ان اذن له سيده وقوله **ولا يظاهرها** ولا يقبلها ولا يباشرها **فليل** **كأنها** **حتى تنقضي الكفارة** تكرار مع قوله قبل فلا يظاهرها حتى يكفر **فان** **فعل** **للقاهر ذلك** اي ما نهى عنه بان وطئ المظاهرة قبل او قبلها او باشرها قبل الشروع في الكفارة **فليست** **الي الله تعالى** مما فعل وليس عليه كفارة اخرى **فان كان وطئته** واستمتع به بغير الوطئ **بعد ان فعل بعض الكفارة باطعام او صوم فليست** اي الكفارة وسكت عن العتق لانه لا يتبع بعض ولا باس **يعتق** **الاغور في الظهار كما قد منا لان العون الواحدة تشد مسد** **العنين** **وكذلك** لا باس يعتق **والا بقى والسارق** **الضعيف** اي عتقه في الظهار ولو كان في المهد لعتق اسم الرقية عليه **ولكن عتق من صبي وصام** اي عتقه بها **احب اليها** اي الى الانفاق عليها حتى يبلغ الصغير الفدية المالكية لتكفيه من معاشه بخلاف الرضيع ونحوه فان ذلك متعذر

قوله فان امتنع طلق عليه اي طلق عليه الحاكم او صاحب البلد ان لم يكن به حاكم قاله في الشامل قال بعضهم والظن ان الفقهاء المتقدمين يجيزون ان يمتنع طلاقا في كل مرة بعد المرة الى ثلاث مرات ويكون ذلك قريبا بعضه من بعض فان لم يمتنع طلق عليه ثلاثا ولو لم يمتنع طلق عليه واحدة ولو طلقه السلطان ثلاثا حلفا او حيا سقط الزائد انه عيبه

الحادي والعشرون

قوله بعد هشام وهو ابن اسحاق بن الوليد بن المغيرة كان عالما على الدنية لم يدرك ابن مروان اه قوله وهو مدني وثلاث من امداده صلي عليه السلام في الان مدني من امداده صلي عليه السلام في التحقيق بان وطئ المظاهرة قبل او قبلها او باشرها قبل الشروع في الكفارة فليست الي الله تعالى مما فعل وليس عليه كفارة اخرى فان كان وطئته واستمتع به بغير الوطئ بعد ان فعل بعض الكفارة باطعام او صوم فليست اي الكفارة وسكت عن العتق لانه لا يتبع بعض ولا باس يعتق الاغور في الظهار كما قد منا لان العون الواحدة تشد مسد العنين وكذلك لا باس يعتق والا بقى والسارق الضعيف اي عتقه في الظهار ولو كان في المهد لعتق اسم الرقية عليه ولكن عتق من صبي وصام اي عتقه بها احب اليها اي الى الانفاق عليها حتى يبلغ الصغير الفدية المالكية لتكفيه من معاشه بخلاف الرضيع ونحوه فان ذلك متعذر

فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان

فيه ثم انتقل يتكلم على اللعان وهو الابعاد فقال
واللعان اي مشروع رخصة والاصل فيه الكتاب والسنة
والاجماع قال تعالى والذين يرمون ازواجهن فلاية وفي الصحيح ان
عروة بن الزبير قال في وهلاك ابن امية لا غنا لزوجتهما علي عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خلاف في ذلك بين الامم
وقوله **بين كل زوجين** ليس علي عموم بل يشترط في الزوج ان
يكون مسلما مكافيا تاتي منه الوطى ويشترط في الزوجة ان تكون
من يمكن حملها ولا يشترط فيها الاسلام والحرية فلا يلاعن
الصغيرة اذ لو اقرت بالزنا لم يلزمها شي وتلاعن الكتابية والامة
والمجوسية يسلم زواجهما ولا تسلم هي واللعان بين الزوجين يكون
في نفي حمل يدين قبله الاستبراء او بدعي **روية الزنا كالمزور**
بلسانهم في **المكحلة** بضمها وضم الحاء ويشترط في اللعان
بنفي الحمل شرط اخر وهو ان يقوم بغيره اما ان اراه وسكت ثم
قام بعد ذلك فلا لعان ويشترط في اللعان بالدوية ان لا يطاوها
بعد هاء قوله روية الزنا التي يريد غير ذات الحمل واختلف
اذا ادعي ذلك في ذات الحمل قلنا الذي مشي عليه صاحب
المختصر لعانها واختلف في اللعان في القذف من غير دعوي
روية الوطى ولا نفي حمل علي قولين مشهورين احدهما انه يلاعن
والاخر بعد ولا يلاعن ويتعلق باللعان اربعة احكام احدها
اشار اليه بقوله **واذا اقرقا باللعان لم ينشأ كآب** او الثلاثة
الباقية سقوط الحد ونفي النسب وقطع النكاح وتقع
الشرقة بتمام لعانها والاحتجاج الي حكم حاكم وفي نسخ لاطلاق
علي المشهور وصفة اللعان انه **ان يبتدأ الزوج** وجوبا وقيل

استجابا

هو من الاول

فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان

فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان

فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان

فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان

استجابا ووافي الخلف اذا بدات الزوجة هل نفي اللعان
وهو قول اشهب وهو مذنب المدونة ولا تعيد وهو ابن القاسم
واذا ابتد الزوج فليستعن **أربع شهادات بالله** فان كان اللعان
لنفي حمل يقول اشهد بالله ما هذا الحمل مني اربع مرات قاله ابن الموار
واقترع عليه صاحب المختصر والذي في المدونة وهو المشهور
يقول اشهد بالله لزوجتي وان كان للروية يقول اربع مرات اشهدك
بالله لرايتي تترني **نفر** بعد ان يلعن اربع شهادات بالله **يكنس**
باللغة فيقول عليه لعنة الله ان كان من الكاذبين كذا في المختصر
والذي في المدونة يقول ان لعنة الله على هؤلاء الالبية **نفر** اذا
تم لعان الرجل **تلعن** هي اي المرأة **أربع شهادات** ايضا بطلان
الحلف الزوج فاذا قال في نفي الحمل علي ما في المدونة اشهد بالله
لزوجتي فتردي ذلك فتقول في الاربع مرات اشهد بالله ما زنت
واذا قال في الروية اشهد بالله لرايتي تترني فتردي ذلك فتقول
في المراقب الاربع ما رايتي اراي **وبعد الرابعة تكس بالفضب**
فأفكر الله سبحانه وتعالى فتقول غضب الله عليها ان
كان من الصادقين ويجب ان يكون اللعان بحضرة جماعة من
الناس اقلهم اربعة وكل من يكون في اشرف امكنة البلد وهو
المسجد ان كانت الزوجة مسلمة وان كانت ذمية فتلاعن في كنيسة
وليس يجب ان يكون بعد صلاة العصر وتؤمهم ما خصوص ما عدا
الخامسة يقال لها هذه الخامسة الموجهة عليكم العذاب
فان تكلمت هي اي جئنت المرأة عن اللعان بعد لعان الزوج
جئت ان كانت باللغة **خوة مختصة بوطى تقدم من هذا**
الملاعن او من **زوج غير** واحترز بالبالغة من غيرها فانها
فانه يلعن بالكتابة او الاشارة او عن نفي

فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان

فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان

فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان

فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان

فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان
فيمنع من كل ما يوجب اللعان

قوله اذا كانت بالغة رشيدة اي واما لو كانت صغيرة او سفينة او رقاعا لا يباح والظلم الكراهة في الصغيرة
والحرمة فيما بعد هار حرياي ولا يبيع وحاصله ان المرأة ان كانت صغيرة او سفينة لم يملكها امر لا ومنه
بعض رق اذا طالعت واحدة منهن زوجها على عوض دفعته اليه فان ذلك العوض لا يلزمها ويقع
الطلاق بايها ويرد العوض في الاحوال المذكورة ان كانت قبضته وسقطت عن الزوجة ان لم يقبض
ولا تسقط الامة ان عتقت في رجوع الخلع من الجيرة ولو بيعوا ذنبا جميعه من هذه كان الخلع
اي او وصيا وفي خلع الاب عن ابنته ابنا في التيب السفينة عن ماله بغير اذنها حلاق
فقد يجوز له ذلك ولا اه عدوي

لا تحدد وبالحرمة من الامة فانما تحدد خصال جلد من غير رحم **والا اي**
وان لم يتقدم للملاعة اخصان **جلدت بآية جلد وان نكل الزوج**
الملاعن وكانت الزوجة مسلمة بالغة حر **جلد لها حد الطلاق**
ثمانين وتلقى به الولد لان نسبه ثابت لا ينفيه إلا اللعان ولا
يغني حكم القبول التي ذكرناها **ثم انتقل يتكلم على الخلع**
فتكالك والمرأة اي ويباح لها ان كانت بالغة رشيدة غير
مديانة **ان تقضي اي تتخلع من زوجها** اذا كان بالخار رشيد
بجميع صداقها **او باقل منه او بالثمن** وباحتها مقيدة بما
اذ لم يكن ذلك **عن مريضها** مثل ان ينقص من الثمن او يكملها
شغلا لا يلزم فان كان الاثنتي انما هو عن مريضها رجعت
على الزوج بما اعطته **ولزومه الخلع** ويكفي في ثبوت الضرر
لغير الناس والجيران حتي النساء **والخلع طلاق باينة**
لا رجعة فيها الا بتكاح جديد بولي وصداق وشاهدي على
برضاها اذا كانت غير مجبورة على التكاح اما المجبرة فانما يراي
رضا الولي والامة **المفتقة التي عتقت وبيعت تحت العبد**
اي في عصمة فنان كان او فيه بقية رق بحال بينهما وبقيت لها
الخيارين ان تقم معه او تفارقه لما في الموطا قالت عائشة
رضي الله عنها كان في بئر ثلث سن فكانت احدي السن
الثلث انما اعتقت فخيرت في زوجها وفي مسلم كان زوجها عبدا
فخيرها رسول الله صامى الله عليه وسلم فان اختارت نفسها
فهو طلاق لا نسخ وهل بطلقة باينة او طلقتين روايتان
حكاهما في المختصر من غير ترجيح وعليه الاولي اكثر الروايات
وعليه الوعتق زوجها وبي في العدة للرجعة له عليها لان

الطقة

الطقة باينة ولشهر الخيارات لها **شروط** ان يكون عتقا كاملا
ناجرا وان تكون طاهرة وان لا تمكنه من نفسها طاعة بعد علمها
بالعتق واكثر بقوله تحت العبد عما اذا عتقت تحت الحر فانه
لا خيار لها عندنا وعند اي حنيغتها الخيارات **ومن اشترى زوجة**
كلمها او بعفها **انفسح نكاحه** فان ملكه ما قبل الدخول فلا صدق
لها وان كان بعد الدخول فهو كما لهما ويطاوها بالملك قبل
الاستبراء عند ابن القاسم وقال اشهب لايه من استبرأ بها ومثل
مالها اشترىها اذا ملكه لم يمتد اوصد قد او ميراث او ملكته دي بشرا
او غيره **وطلاق العبد القن** ومن فيه شايبة رق سواء كانت زوجة
حر او امه **طلقتان** فلو عتق ولم يقع طلاقا في حال رقه فالطلاق
ولو وقع بنفسه في حال الرق فطلقتان **وعدة الامه القن** ومن
فيها شايبة رق سواء كان زوجها حرا او عبدا **حيضتان** سواء به
طهران ليوافق ما تقدم وما ياتي من ان العدة بالطهر والحيض
وانما كان كذلك لان الطلاق معتبر بالرجال دون النساء والعدة
معتبرة بالنساء دون الرجال **وكفارات العبد كالحرة** ظاهرها
التشبيه انما يكفر به الحر بكفره العبد وليس كذلك ان
العتق لا يكفر به ولو اذن له سيده كما قد منا **بخلاف معاني**
الحدد والطلاق لفظ معاني زائدة بخلاف الحد والطلاق
فانما تشترط عليه **ثم انتقل يتكلم على الرضا**
المترجم له فقال **وكذا وصل الى جوف الرضيع في الحولين**
من اللبن فانه يحرم الرضا وفي نسخة ولو مصصة بالنصب
خبر كان المقدرة على الشخبين التقدير وان كان الواحد من
اللبن مصصة **واحدة** عملا مطلق قوله تعالى وامرناكم بالاتي
له طعم اللبن ليرخل بغيره ليعلمه فان غلب علي اللبن حتى لم يبق
فقط لبن اضره الناصر فلا يحرم بطل حصوله العذابه امر لا فاذ
علي الاخر فرع اللبن كل حين والسعف كهيون كان لبن حية او ميتة وقوله
تعالى ارضعتم حريمي علي انقالب ولا بد منكون ذات اللبن ارضية لاهمية كنية فلو
الرضعة او حنية فلا يحرم ارضعها علي الاخر ولا فرق في المرأة بين ان تكون بكرا او
تكون امه ولا تحريم باليا ٧١ صفر والاحمد

اي وفروع اللبن كاللبن ان المرأة اذا اكل
لبن كبر وصارت حنينة وخرج منه شئ
واكل منه الرضيع فانه يحرم الرضا
تضع صبيان علي
صغيرة او كنية

الطقة باينة ولشهر الخيارات لها
شروط ان يكون عتقا كاملا
ناجرا وان تكون طاهرة
وان لا تمكنه من نفسها
طاعة بعد علمها
بالعتق واكثر بقوله
تحت العبد عما اذا
عتقت تحت الحر فانه
لا خيار لها عندنا
وعند اي حنيغتها
الخيارات ومن اشترى
زوجة كلمها او بعفها
انفسح نكاحه فان ملكه
ما قبل الدخول فلا صدق
لها وان كان بعد
الدخول فهو كما لهما
ويطاوها بالملك قبل
الاستبراء عند ابن
القاسم وقال اشهب لايه
من استبرأ بها ومثل
مالها اشترىها اذا ملكه
لم يمتد اوصد قد او
ميراث او ملكته دي
بشرا او غيره وطلاق
العبد القن ومن فيه
شايبة رق سواء كانت
زوجة حر او امه
طلقتان فلو عتق ولم
يوقع طلاقا في حال
رقه فالطلاق ولو
وقع بنفسه في حال
الرق فطلقتان وعدة
الامه القن ومن فيها
شايبة رق سواء كان
زوجها حرا او عبدا
حيضتان سواء به
طهران ليوافق ما
تقدم وما ياتي من ان
العدة بالطهر والحيض
وانما كان كذلك لان
الطلاق معتبر بالرجال
دون النساء والعدة
معتبرة بالنساء دون
الرجال وكفارات
العبد كالحرة ظاهرها
التشبيه انما يكفر به
الحر بكفره العبد وليس
كذلك ان العتق لا يكفر
به ولو اذن له سيده كما
قد منا بخلاف معاني
الحدد والطلاق لفظ
معاني زائدة بخلاف
الحد والطلاق فانما
تشترط عليه ثم انتقل
يتكلم على الرضا المترجم
له فقال وكذا وصل الى
جوف الرضيع في الحولين
من اللبن فانه يحرم
الرضا وفي نسخة ولو
مصصة بالنصب خبر كان
المقدرة على الشخبين
التقدير وان كان الواحد
من اللبن مصصة واحدة
عملا مطلق قوله تعالى
وامرناكم بالاتي له طعم
اللبن ليرخل بغيره ليعلمه
فان غلب علي اللبن حتى
لم يبق فقط لبن اضره
الناصر فلا يحرم بطل
حصوله العذابه امر لا
فاذا علي الاخر فرع
اللبن كل حين والسعف
كهيون كان لبن حية او
ميتة وقوله تعالى ارضعتم
حريمي علي انقالب ولا
بد منكون ذات اللبن
ارضية لاهمية كنية فلو
الرضعة او حنية فلا
يحرم ارضعها علي الاخر
ولا فرق في المرأة بين
ان تكون بكرا او تكون
امه ولا تحريم باليا ٧١
صفر والاحمد

الطقة باينة ولشهر الخيارات لها
شروط ان يكون عتقا كاملا
ناجرا وان تكون طاهرة
وان لا تمكنه من نفسها
طاعة بعد علمها
بالعتق واكثر بقوله
تحت العبد عما اذا
عتقت تحت الحر فانه
لا خيار لها عندنا
وعند اي حنيغتها
الخيارات ومن اشترى
زوجة كلمها او بعفها
انفسح نكاحه فان ملكه
ما قبل الدخول فلا صدق
لها وان كان بعد
الدخول فهو كما لهما
ويطاوها بالملك قبل
الاستبراء عند ابن
القاسم وقال اشهب لايه
من استبرأ بها ومثل
مالها اشترىها اذا ملكه
لم يمتد اوصد قد او
ميراث او ملكته دي
بشرا او غيره وطلاق
العبد القن ومن فيه
شايبة رق سواء كانت
زوجة حر او امه
طلقتان فلو عتق ولم
يوقع طلاقا في حال
رقه فالطلاق ولو
وقع بنفسه في حال
الرق فطلقتان وعدة
الامه القن ومن فيها
شايبة رق سواء كان
زوجها حرا او عبدا
حيضتان سواء به
طهران ليوافق ما
تقدم وما ياتي من ان
العدة بالطهر والحيض
وانما كان كذلك لان
الطلاق معتبر بالرجال
دون النساء والعدة
معتبرة بالنساء دون
الرجال وكفارات
العبد كالحرة ظاهرها
التشبيه انما يكفر به
الحر بكفره العبد وليس
كذلك ان العتق لا يكفر
به ولو اذن له سيده كما
قد منا بخلاف معاني
الحدد والطلاق لفظ
معاني زائدة بخلاف
الحد والطلاق فانما
تشترط عليه ثم انتقل
يتكلم على الرضا المترجم
له فقال وكذا وصل الى
جوف الرضيع في الحولين
من اللبن فانه يحرم
الرضا وفي نسخة ولو
مصصة بالنصب خبر كان
المقدرة على الشخبين
التقدير وان كان الواحد
من اللبن مصصة واحدة
عملا مطلق قوله تعالى
وامرناكم بالاتي له طعم
اللبن ليرخل بغيره ليعلمه
فان غلب علي اللبن حتى
لم يبق فقط لبن اضره
الناصر فلا يحرم بطل
حصوله العذابه امر لا
فاذا علي الاخر فرع
اللبن كل حين والسعف
كهيون كان لبن حية او
ميتة وقوله تعالى ارضعتم
حريمي علي انقالب ولا
بد منكون ذات اللبن
ارضية لاهمية كنية فلو
الرضعة او حنية فلا
يحرم ارضعها علي الاخر
ولا فرق في المرأة بين
ان تكون بكرا او تكون
امه ولا تحريم باليا ٧١
صفر والاحمد

من غير عقد يد ولا تفصيل ولا اصل فيما ذكره هذه الآية وقوله
صلى الله عليه وسلم في الذي يجزى من الرضاع ما يحرم من النسب
والاجماع حكاه **ع** واستثنوا من عموم الحديث ستة مسائل تأتي
في آخر الباب ويشترط في حرم الرضاع شروطها ما اشار اليه بقوله
في الحولين احرازهما الوصل الى حوفه بعد الحولين بكثير واليه اشار
بقوله **ولا يحرم ما رضع بعد الحولين الا ما قرب منهما** قوله عز وجل
وجعل والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين وقوله تعالى
وحمله وفصاله ثلاثون شهرا فاخرج عن اقل مدة الحمل وحمل امه
الرضاع ثم فسر القرب بقوله **كالشهر ونحوه وقيل والشهر**
والاول رواية ابن عبد الحكم والثاني رواية ابن القاسم وهذا أحد
المواضع الثلاثة التي ضعف فيها قول ابن القاسم والآخران
أحداهما قوله في التيمم وقد قيل يقيم لكل صلاة والاخر قوله في
الاغتسال وقد قيل يقضي بذلك في الجراح **وفصل قبل الحولين**
فصلا لا استنفنا فيه بالطعام لم يحرم الرضيع ما الرضع بقوله
ذلك لما في الترمذي والنسائي انه صلى الله عليه وسلم قال يحرم
من الرضاع الا ما فتنق الامعاء وكان قبل الطعام ومن استغنى
بالطعام عن اللبن فقد فتنت امعاءه وفي حديث اخر انما
الرضاعة في المجاعة **ويحرم بالوجور** بفتح الواو وهو ما صب
في وسط الفم ويحت اللسان **والشعوط** بفتح السين وهو
ما صب في الخنزير وظاهر كلامه ان الشعوط محرم وان لم يتحقق
وصوله الى الجوف وهو كذا في كتاب ابن حبيب عن مالك
وقال ابن القاسم ان وصل الى الجوف حرم والا فلا ومن **أرضع**
حبيباً ذكر الفعل مرعاة للفظ لقوله تعالى ومن يفتن سنك

هذا الحديث في الصحيحين
والاجماع حكاه ع
والاستثناء من عموم الحديث
ستة مسائل تأتي في آخر الباب
ويشترط في حرم الرضاع شروطها
ما اشار اليه بقوله في الحولين
احرازهما الوصل الى حوفه بعد
الحولين بكثير واليه اشار بقوله
ولا يحرم ما رضع بعد الحولين
الا ما قرب منهما قوله عز وجل
وجعل والوالدان يرضعن اولادهن
حولين كاملين وقوله تعالى
وحمله وفصاله ثلاثون شهرا
فاخرج عن اقل مدة الحمل وحمل
امه الرضاع ثم فسر القرب بقوله
كالشهر ونحوه وقيل والشهر

ان المصنف قد
مع انه الراجح

هذا الحديث في الصحيحين
والاجماع حكاه ع
والاستثناء من عموم الحديث
ستة مسائل تأتي في آخر الباب
ويشترط في حرم الرضاع شروطها
ما اشار اليه بقوله في الحولين
احرازهما الوصل الى حوفه بعد
الحولين بكثير واليه اشار بقوله
ولا يحرم ما رضع بعد الحولين
الا ما قرب منهما قوله عز وجل
وجعل والوالدان يرضعن اولادهن
حولين كاملين وقوله تعالى
وحمله وفصاله ثلاثون شهرا
فاخرج عن اقل مدة الحمل وحمل
امه الرضاع ثم فسر القرب بقوله
كالشهر ونحوه وقيل والشهر

فبان

من غير عقد يد ولا تفصيل ولا اصل فيما ذكره هذه الآية وقوله
صلى الله عليه وسلم في الذي يجزى من الرضاع ما يحرم من النسب
والاجماع حكاه ع واستثنوا من عموم الحديث ستة مسائل تأتي
في آخر الباب ويشترط في حرم الرضاع شروطها ما اشار اليه بقوله
في الحولين احرازهما الوصل الى حوفه بعد الحولين بكثير واليه اشار
بقوله ولا يحرم ما رضع بعد الحولين الا ما قرب منهما قوله عز وجل
وجعل والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين وقوله تعالى
وحمله وفصاله ثلاثون شهرا فاخرج عن اقل مدة الحمل وحمل امه
الرضاع ثم فسر القرب بقوله كالشهر ونحوه وقيل والشهر

قوله يعني احدي المائل اي ما ذكر من قوله وكذلك لا حية نكاح امه وخاصه
انها ام اخيك اي او اختك رضاعا وهي نسبا تحم عليك لانها امك او زوجة ابك **قوله**
انها من الرضعة ولد ولدك ذكرا او انثى واما نسبا فهي اما بنتك او زوجة ابك وكلتاها
حرام عليك واما هذه وصرا لا حية الرضعة ولد ولدك لم تحم عليك **قوله** فالشرا
جدة ولدك مني نسبا اما امك ارام زوجتك وكلتاها حرام عليك وهذه الصورة اعني
الرضاع امرأة ولدك فلا تحم عليك نسبا

فبان تلك المرأة الرضعة للصبي وبناث فاعلم ما تقدم وتاخر
اخوة له اي لمن ارضعته كان حقها ان يقول اخوات له لانها راعا
لفظ ما **والاخي** اي اخ الصبي من النسب لان الرضاع **نكاح بنا**
اي بنات التي ارضعته وكذلك لا حية نكاح **امه** من الرضاع
لان النسب لا ينافي زوجة الاب وهذه احدي المسائل الستة التي
استثناهما العلم من قوله عليه الصلاة والسلام يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب **قافيه** من الرضعة ولد ولدك وكذلك ثلثها
جدة ولدك **رابع** اخوت ولدك **خامس** ام عمك وعمتك
سادس ام خالك **سابع** اخواتك **قافيه**

بيان ثلاثة اشياء **العدة** **والنفقة** **والاستبراء** وقد برع في هذا
الباب باشيائ في التمهيد عليها ان مثاله تعالى وقدم الكلام على
الاستبراء على النفقة فكل ما في الترجمة وهو جائز اما العدة
فهي توقيف المرأة زمانا معلوما قدره الشرع علامة على براءة الرحم مع
خبر من القيد سميت بذلك لاشتغالها بالعدو وحكمها
الوجوب لقوله تعالى حتي يبلغ الكتاب اجله وقوله صلى الله عليه عليه
وسلم للفرقة امكني في بيتك حتي يبلغ الكتاب اجله والاجماع
علي ذلك وافترع ما ثلاثة اقراء وشهور وحمل اما **الافترع**
فهو المطلقة ذات الحيض حرة او امه واليه الاول اشار بقوله
وعدة الحرة المطلقة ذات الحيض ثلاثة قروا **سوا كانت مسلمة**
او كتابية لشمول عموم الآية للجميع ولا خلاف في ذلك ثم اشار
الى الثانية بقوله **والامة** اي عدة الامة **القين ومن فيها**
بقية **رق** كالمكاتبة والمدة ذات الحيض **قروا** بفتح القاف
او ضمها سواء كان الزوج في جميع من ابي جميع من ذكر وبني الحرة
قوله ثلاثة قروا ولو كان يائسا في كل عشرين مرة ولو في جميع على فساد هذه ان دور العدة والوقت وكيفية قدر

عدتها وتخل الغير المطلق باول الحيضة الثالثة ان طلفت في طهر والرابعة ان طلفت في حيض وينبغي لها ان لا
تتجمل بالعدة حتى يمضي يوم او بعضه وان كان تقيته ما ذكر الوجوب لان الاصل استمرار الدم
ولو سخي الرجل زوجته عدة طلاق ان مسخ حيوانا وعدة وفاة ان مسخ جارا او مسخته وهي رابعة
وتلقاها بعد بيمه

قوله
انها ام اخيك اي او اختك رضاعا
وهي نسبا تحم عليك لانها امك
او زوجة ابك قوله
انها من الرضعة ولد ولدك
ذكرا او انثى واما نسبا فهي
اما بنتك او زوجة ابك وكلتاها
حرام عليك واما هذه وصرا لا حية
الرضعة ولد ولدك لم تحم عليك
قوله فالشرا
جدة ولدك مني نسبا اما امك ارام
زوجتك وكلتاها حرام عليك وهذه
الصورة اعني الرضاع امرأة ولدك
فلا تحم عليك نسبا

فبان تلك المرأة الرضعة للصبي
وبناث فاعلم ما تقدم وتاخر
اخوة له اي لمن ارضعته كان حقها
ان يقول اخوات له لانها راعا
لفظ ما والاخي اي اخ الصبي من النسب
لان الرضاع نكاح بنا اي بنات التي
ارضعته وكذلك لا حية نكاح امه
من الرضاع لان النسب لا ينافي زوجة
الاب وهذه احدي المسائل الستة التي
استثناهما العلم من قوله عليه الصلاة
والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من
النسب قافيه من الرضعة ولد ولدك
وكذلك ثلثها جدة ولدك رابع اخوت
ولدك خامس ام عمك وعمتك سادس
ام خالك سابع اخواتك قافيه

بيان ثلاثة اشياء
العدة والنفقة والاستبراء
وقد برع في هذا
الباب باشيائ في التمهيد
عليها ان مثاله تعالى
وقدم الكلام على
الاستبراء على النفقة
فكل ما في الترجمة
وهو جائز اما العدة
فهي توقيف المرأة
زمانا معلوما قدره
الشرع علامة على
براءة الرحم مع خبر
من القيد سميت بذلك
لاشتغالها بالعدو
وحكمها الوجوب لقوله
تعالى حتي يبلغ الكتاب
اجله وقوله صلى الله
عليه عليه وسلم للفرقة
امكني في بيتك حتي
يلبلغ الكتاب اجله
والاجماع علي ذلك
وافترع ما ثلاثة اقراء
وشهور وحمل اما
الافترع فهو المطلقة
ذات الحيض حرة او امه
واليه الاول اشار
بقوله وعدة الحرة
المطلقة ذات الحيض
ثلاثة قروا سوا كانت
مسلمة او كتابية
لشمول عموم الآية
للجميع ولا خلاف في
ذلك ثم اشار الى
الثانية بقوله والامة
اي عدة الامة القين
ومن فيها بقية رق
كالمكاتبة والمدة ذات
الحيض قروا بفتح
القاف او ضمها سواء
كان الزوج في جميع
من ابي جميع من ذكر
وبني الحرة قوله
ثلاثة قروا ولو كان
يائسا في كل عشرين
مرة ولو في جميع على
فساد هذه ان دور
العدة والوقت وكيفية
قدر عدتها وتخل
الغير المطلق باول
الحيضة الثالثة ان
طلفت في طهر والرابعة
ان طلفت في حيض
وينبغي لها ان لا
تتجمل بالعدة حتى
يمضي يوم او بعضه
وان كان تقيته ما
ذكر الوجوب لان
الاصلا استمرار
الدم ولو سخي
الرجل زوجته عدة
طلاق ان مسخ
حيوانا وعدة وفاة
ان مسخ جارا او
مسخته وهي رابعة
وتلقاها بعد بيمه

قوله
انها ام اخيك اي او اختك رضاعا
وهي نسبا تحم عليك لانها امك
او زوجة ابك قوله
انها من الرضعة ولد ولدك
ذكرا او انثى واما نسبا فهي
اما بنتك او زوجة ابك وكلتاها
حرام عليك واما هذه وصرا لا حية
الرضعة ولد ولدك لم تحم عليك
قوله فالشرا
جدة ولدك مني نسبا اما امك ارام
زوجتك وكلتاها حرام عليك وهذه
الصورة اعني الرضاع امرأة ولدك
فلا تحم عليك نسبا

فبان تلك المرأة الرضعة للصبي
وبناث فاعلم ما تقدم وتاخر
اخوة له اي لمن ارضعته كان حقها
ان يقول اخوات له لانها راعا
لفظ ما والاخي اي اخ الصبي من النسب
لان الرضاع نكاح بنا اي بنات التي
ارضعته وكذلك لا حية نكاح امه
من الرضاع لان النسب لا ينافي زوجة
الاب وهذه احدي المسائل الستة التي
استثناهما العلم من قوله عليه الصلاة
والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من
النسب قافيه من الرضعة ولد ولدك
وكذلك ثلثها جدة ولدك رابع اخوت
ولدك خامس ام عمك وعمتك سادس
ام خالك سابع اخواتك قافيه

قوله وحدة المرأة المستحاضة ومثله المستحاضة في ذلك من تأخر حيضها المرص ومثله الطهرية أو تأخر بلا سبب فانها بمنزلة تسعة للاستبراء لزوجها الرتبة وتفتد بثلاثة واما ان تأخر لمرضاة فانها تقتد بالاقراء ان المراتبة بتأخير الحيض كمرضاة او بلا سبب اذا حاصت من السنة فتستقر الحيضه الثانية او تمام السنة من يوم ظهرت من الحيض التي اتاها والسنة المذكورة كالاولى منها تسعة استبراء وثلاثة محضه فانها تسعة الحيضه الثانية قبل مضي سنة من ظهورها انتقلت الحيضه الثالثة او تمام سنة من يوم ظهرت فانها ثمانية واما ميزت المستحاضة من الحيض قبل تمام سنة

المسلمة والكتابية والامة ومن فيها بقية رفق **حرا وعبد** كما تقدم من ان العدة معتبرة بالنساء والطلاق معتبر بالرجال **والأقرا** عند نأوي **الأقرا** التي بين الدين وعن ابي حنيفة هي الحيض واما المشهور فتعقد به سبعة اشهر الى اثنين منها يقول **فان كانت اي المطلقة ممن لم تحض** لصغير ويوطأ مثلها من حملها ام لا او كانت ممن قد يئست من الحيض كبت سبعين سنة فعدتها ثلاثة اشهر اتفاقا في **الحرة المسلمة والكتابية وعلي** المشهور في **الامة** وتعتبر المشهور بالاهلة فاذا طلقت في اشهر شهر عمت علي الاهلة في الشهر الثاني والثالث وكملت التي طلقت فيه من الشهر الرابع ولا يجب يوم الطلاق **والثالثة** اشار اليها بقوله **عدة الحرة المستحاضة والامة المستحاضة في الطلاق سنة تسعة** اشهر استبراء وثلاثة عدة وظاهر كلامه سوا كانت مصرية او غير مصرية وهو كذلك في الثانية اتفاقا وعلي قوله في الاولي والمشهور فيها انها تعتد بالاقراء الثلاثة ولا بالسنة والدم يكون بالحققة وارجحية ولو فيه وكثرته وفصل بين الثلاثة السابقة بالنوع الثالث ومسئلة فقال **وعلى الحامل في وفاة علي المشهور او طلاق اتفاقا وضع حملها كله اذا** كان ثابت النسب ولو لم تحضه سوا كانت امه او حرة مسلمتين او حرة كتابية لقوله تعالى واولات الاحمال اجلمن وهذه الآية مختصة لعصم قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا تربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وتقبلن بأكمله لبيان انها لو وضعت احد التوأمين لم تحل الا بوضع الثاني وثابت النسب احراز من زوجة العبد والمقطوع الذكر

قوله وحدة المرأة المستحاضة ومثله المستحاضة في ذلك من تأخر حيضها المرص ومثله الطهرية أو تأخر بلا سبب فانها بمنزلة تسعة للاستبراء لزوجها الرتبة وتفتد بثلاثة واما ان تأخر لمرضاة فانها تقتد بالاقراء ان المراتبة بتأخير الحيض كمرضاة او بلا سبب اذا حاصت من السنة فتستقر الحيضه الثانية او تمام السنة من يوم ظهرت من الحيض التي اتاها والسنة المذكورة كالاولى منها تسعة استبراء وثلاثة محضه فانها تسعة الحيضه الثانية قبل مضي سنة من ظهورها انتقلت الحيضه الثالثة او تمام سنة من يوم ظهرت فانها ثمانية واما ميزت المستحاضة من الحيض قبل تمام سنة

قوله كبت سبعين اي من اوقت سبعين لانه دخلت في السنة المنقضية للسبعين كما افاده مجز وحاصل ما في ذلك ان من بلغت السبعين عاما تقتد بالاشهر فقط فاذا قل دور عليها لاعدتها به ولا لم تبلغ خمسين دماحيض قطعا ولا تسجل فيها كمنما ومن بلغت خمسين ولم تبلغ سبعين وتدل عليها دمر سال فيه النساء هو حيض او لا عدة

قوله وحدة المرأة المستحاضة ومثله المستحاضة في ذلك من تأخر حيضها المرص ومثله الطهرية أو تأخر بلا سبب فانها بمنزلة تسعة للاستبراء لزوجها الرتبة وتفتد بثلاثة واما ان تأخر لمرضاة فانها تقتد بالاقراء ان المراتبة بتأخير الحيض كمرضاة او بلا سبب اذا حاصت من السنة فتستقر الحيضه الثانية او تمام السنة من يوم ظهرت من الحيض التي اتاها والسنة المذكورة كالاولى منها تسعة استبراء وثلاثة محضه فانها تسعة الحيضه الثانية قبل مضي سنة من ظهورها انتقلت الحيضه الثالثة او تمام سنة من يوم ظهرت فانها ثمانية واما ميزت المستحاضة من الحيض قبل تمام سنة

قوله التي لم يدخل بها اي المطلق او دخل ولكن لم يكن وطيه لعدة عليها الا ان قرأ الفرج به ويظهر ما حمل ولم ينفه فنجب العدة واما وجبت في الموت من غير اعتبار بلوغ زوج واطلاق زوجة لان فيها ضربا من التقيد به عدوى

فان زوجيتهما لا تخرج من العدة بوضع الحمل لان الولد لا يلحق بالزوج وتعد بذلك لانه ولد زنا وحكمها في العدة حكم غير المدخول بها واليه اشار بقوله **والمطلقة التي لم يدخل بها حرة كانت او امه مسلمة او كتابية صحيحة كان الزوج او مريض او علة عليه بقوله تعالى** يا ايها الذين امنوا اذا انكحتم المومنات ثم طلعتن من قبل ان تنسوهن فما كن عليهن من عدة تعتدونها **والامة** لان العدة انما شرعت في الطلاق لا اختبار الرحم **بشر اشار الى الاربعه** من تعدد بها اشهر بقوله **وعلى الحرة غير الحامل سوا كانت مستحاضة او غير مستحاضة من الوفاة اربعة اشهر وعشرا وكانت الزوجة صغيرة او كبيرة دخل بها الزوج او لم يدخل مستحاضة كانت او كتابية كان الزوج صغيرا او كبيرا بنكاح صحيح والخامسة** اشار اليها بقوله **وفي الامقاي والعدة من الوفاة في حق الامة القن ومن فيها بقية رفق** دخل بها او لم يدخل ولم تكن حاملا **شهران وخمسين** لانه وقوله **عالم ترتب الية ذات الحيض** تأخره عن وقته فتعقد حتى تذهب الرتبة لا يتعد ان يكون قيد في عدة الحرة والامة في الوفاة وذهب الرتبة يكون كحيضة او تمام تسعة اشهر فحاصل اشار الى **السادس** بقوله **واما الامة التي لا تحض لصغير او كبير وقدينا بما فلا تسكن في الوفاة الا بعد ثلاثة اشهر** ظاهره ان حملها ام لا وهي رواية اشهب ورواية ابن القاسم شهران وخمس ليالي ابن رشد خلاف في التوجيه لا خلاف في الفقه شهران وخمس ليالي للصغير الذي يؤمن عليها الحمل وثلاثة اشهر لمن يخاف عليها الحمل **قاله** قوله وذهب الرتبة اي الحاصلة بالتأخير لا بالحس وقوله او تمام تسعة اشهر هلكت اقال الشرح واصله للمصم ادب علي ما تقرر الفايده فقال فان مضت التسعة هلكت الا ان تحض بطنها شيئا فانها تبقى اقصى امد الحمل انتهى قال المطاب والظن ان هذه طرقات لها رتبة البطن في احد التسعة او بعد كما لها لان فرض المسئلة ن تأخذ حيضها لا رتبة ولا بعدا انتهى وقوله ابن عمر بقى اقصى امد الحمل الا ان يتحقق وجوده او قبله علي لظن وجوده فلا يخرج من العدة الا بوضعه افاده بعض الشيوخ اه

قوله التي لم يدخل بها اي المطلق او دخل ولكن لم يكن وطيه لعدة عليها الا ان قرأ الفرج به ويظهر ما حمل ولم ينفه فنجب العدة واما وجبت في الموت من غير اعتبار بلوغ زوج واطلاق زوجة لان فيها ضربا من التقيد به عدوى

قوله التي لم يدخل بها اي المطلق او دخل ولكن لم يكن وطيه لعدة عليها الا ان قرأ الفرج به ويظهر ما حمل ولم ينفه فنجب العدة واما وجبت في الموت من غير اعتبار بلوغ زوج واطلاق زوجة لان فيها ضربا من التقيد به عدوى

ثم انتقل تكلم على مسئلة **تبرع بها هذه النسا**
 فقال **والاحد** اذ هو لغة الامتناع وشرعا **ان لا يقرن**
المعقدة من الوفاة على جهة الوجوب **شيان من الزينة** ظاهر
 كبيرة كانت او صغيرة حرة او امه مسلمة او كتابية والزينة تكون
 باشيا احدها ما اشار اليه بقوله **بخلي** بضم الخاء وكسر اللام
 وتشديد الياء جمع خلي بفتح الخاء وسكون اللام كالسور والخنا
 ذهب كان او فضة وثانيها اشار اليه بقوله **او كحل** ظاهر
 ولو كان لضرورة وهو قول ابن عبد الحكم والذي في المدونة
 واقصر عليه صاحب المختصر ولا تكحل الا من ضرورة فلا لباس
 به وان كان فيه طيب ودين الله **ليست في الثوب** ازالة الشك
 عن نفسها واليه اشار بقوله **او غيره** فلا تدخل الحمام الا من
 ضرورة ولا تطلي جسد هابا النورة ولا لباس ان تسجد وتنف
 ابطنها وتعلم اظفارها وتحنم **وتجنب الصباغ كله الا**
السواد فانه لباس الحزن الا ان يكون زينة قوم فتجتمعه
 وكذلك **تجنب الطيب كله** مذكوره وهو ما ظهر لونه وخفي
 رايحه كالورد ومونته وهو ما خفي لونه وظهرت ريحته كالسك
 وانما منعت من الزينة والطيب لانها يدعون الى النكاح **ولا**
تتربد ذهبنا مطيبا وفي نسخة ولادهن مطيب **ولا تشط**
تحنم في راسها وهو ما له رايحة طيبة ثم صرح بما قلنا
 انه ظاهر كلامه زيادة ايضا **فقال وعلى المرأة الصغيرة**
والكبيرة والحرة والصغيرة والكبيرة الاخذ لما في ابي داود
 من قوله صلى الله عليه وسلم المتوفى عنها زوجها لا تلبس
 المعصفر من الشيا ب ولا الممشق ولا الحلي ولا تختضب

١٢٤

تكون من الطيب في بعض البلاد وقد

تكون من الطيب في بعض البلاد وقد

واختلف

واختلف في وجوب الاحد اد علي الكتابية علي قولين
 مشهورهما وجوب الاحد ثم صرح **بمفهوم قوله**
 من الوفاة زيادة ايضا **فقال وليس على المطلقة**
 طلاقا بانيا او رجعا **احدا** لانه انما شرع في حق الميت
 احتياطا للانساب لانه قد مات ولا محامي له عن نسبه فجعل
 الاحد اذ زاحرا وقايما مقام المحامي عن الميت بخلاف المطلق
 الحي فانه هو المحامي عن نسبه والمخاطبة **وتحجر الحرة الكتابية**
علي العدة من المسلم في الوفاة دخل بها او لم يدخل وفي الطلاق
 اذ دخل الحق الزوج ولا تجزأ المني دخل بها اذ اعدت علي المطلقة
 قبل الدخول ثم انتقل يتكلم علي الاستبراء **والمرء**
المترجمله فقال **عدة ام الولد من وفاة**
سيدتها وهي التي وليت منه **حيضة** في كلامه اشكال
 من جهة انه اطلق علي الحيضة عدة والعدة عندنا انما هي
 الاقرا فتقول انما اراد الاستبراء وانما اطلق عليها اسم العدة
 لقوة الخلاف فيها والاستبراء شرعا الكشف عن حال الرحم
 ليعلم هل هي برية من الحمل او مشفولة به مراعاة لحفظ
 الانساب وهو واجب كوجوب العدة في الزوجات لما صرح
 من قوله عليه الصلاة والسلام لا توطأ حامل حتي تضع ولا
 غير ذات حمل حتي تحيض **حيضة** **ولكن** عدة ام الولد حيضة
اذا اعتق سيدتها هذا حكم استبراء ام الولد ان كانت ممن
 تحيض **فاما ان** كانت قد قعدت **عن الحيض** اي ينسب
 منه لكبر سنها **فاستبرأوا** ثلاثا **اشهر** واستبراء الا في انتقال
الملك حيضة واحدة مراعاة لحفظ الانساب سواء انتقل الملك

تدبر مشهور ما الخ وهذا علي القول
 بانهم مخاطبون بالخروج الشريف وهذا المعتد

لانها اذا تزوجت في العدة
 يمكن انما حامل من المين

Copyrighted material

بيع أو هبة أو سبي أو غيره لك كالارث والصدقة وهو واجب كوجوب العدة في الزوجات بشرط أحدها أن لا يعلم براءة رجمها بنفسه أو أخبار امرأتين أو امرأة احتراز من أن تكون في حوزته وإلى هذا المختار أشار بقوله **ومن دعي في حيازته برهن** أو ودعيته مثلا إذا علم أنها قد **حاصت عنده ثم أنه اشتراها** إلى حسن أن لو قال ثم ملكها يشمل المثل وغيره فإنه لا **استنزل** عليها **إن لم تكن تتزوج** خروجها متباعد بحيث يغاب عليها بالأنف أن تكون ممن يوطأ مثلها احتراز من لا يوطأ مثلها واليه أشار بقوله **واستنزل الصغيرة في البيع** إلى حسن لو قال في انتقال الملك ليشمل الهبة والصدقة ونحوهما **إن كانت ممن توطأ** ظاهره أن حملها لم لا فتلاثة أشهر لأن الحمل لا يقين في أقل من ذلك قاله **إن لا تكون حلا لا قبل الملك احتراز من أن تكون حلالا له قبل ذلك** مثل أن يشتري زوجته فإنه لا يستبرأ عليها **أربع** أن تكون حلالا لا بعد الملك احتراز من أن تكون حراما بعده مثل أن يشتري عمة فإنه لا يستبرأ عليها **وكذلك إذا البتة من الحيض** استبرأوها في البيع ونحوه **ثلاثة أشهر** وأما الأمة التي لا توطأ لصغر سنها كبنت ست سنين فإنه لا يستبرأ فيها ومن ابتاع أمة حاملًا من غيره أو ملكها **أبعد** البيع كاليراث والهبة والصدقة فلا يبرأ بوطي ولا يملك من **منها بشئ** من موقوفات الوطي كالقبلة حتى تضع الحمل كله سواء كان الحمل من زوج أو من زنا على المعروف من المذهب فإذا وضعت حملها منها ما عدا الوطي وأما الوطي فلا يحمل إلا بعد خروجها من دم النفاس ثم **انقضى** يتكلم علي بعية

ماتر

هذا هو المختار في البيع والهبة والصدقة ونحوها إن كانت ممن توطأ لا يستبرأ فيها وإن كانت ممن لا توطأ يستبرأ فيها ثلاثة أشهر وأما الأمة التي لا توطأ لصغر سنها كبنت ست سنين فإنه لا يستبرأ فيها ومن ابتاع أمة حاملًا من غيره أو ملكها أبعد البيع كاليراث والهبة والصدقة فلا يبرأ بوطي ولا يملك من منها بشئ من موقوفات الوطي كالقبلة حتى تضع الحمل كله سواء كان الحمل من زوج أو من زنا على المعروف من المذهب فإذا وضعت حملها منها ما عدا الوطي وأما الوطي فلا يحمل إلا بعد خروجها من دم النفاس ثم انقضى يتكلم علي بعية

والسكنى لكل مطلقة كان المسكن له أو فقد كراهه أم لا لأنها يجوز له بسببه في حياته وكان المهر مائة بسببه في حياته السكنى فيه كل المهر مائة بزيادة عامة وكما تنصبه أو منعه نكاحه الفاسد بقرابة أو رضاع أو صهر أو لعان ولو لم يطعم علي الفداء ونحوه لا بعد موت من الحبس بسببه أو عدوى

ماتر به في الباب فقال **والسكنى واجبة على الزوج** إذا كان يتاقي منها الوطي **لكل مطلقة مدة خول** بها يوطأ مثلها مسلمة حرة كانت أو أمة أو كتابية كان الطلاق واحدة أو أكثر رجعيًا أو بائنًا ولو خلعها وتقييدنا الزوج بها إذا كان يتاقي إذا لم منه الوطي احترازًا مما لم يتاقي منه الوطي فإنه لا سكنى لزوجته ولا عدة عليها سواء كانت العدة بالحيف أو بلا شهر ومن يوطأ مثلها احترازًا من لا يوطأ مثلها فإنه لا سكنى لها إذا عده عليها في الطلاق وتقييد وبالمدة خول بها احتراز من غيرها **والنفقة** المطلقة **التي طلقت طلاقاً دون الثلاث** واحدة أو اثنين **أولاً** الحمل التي طلقت سواء كانت مطلقة طليقة **واحدة أو ثلاثاً** وتقييده وجوب النفقة للأولى بما دون الثلاث احترازًا مما لو طلقت ثلاثاً فإنه لا نفقة لها وقيدوه أيضاً بما إذا كان الطلاق رجعيًا احترازًا من الخلع واليه أشار بقوله **ولا نفقة للمختلعة إلا في الحمل والنفقة للمختلعة وإن كانت حاملاً** أما الأولى فلقوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا بهن حتى يرضعن حملهن وأما الثانية فلأن الطلاق بائن موبد التحريم والحمل منغي عن أبيه باللعان واقتضى كلامه أن لها السكنى وهو المشهور وكذلك لا نفقة ولا أكسوة **لكل معتدة من وفات** سواء كانت حاملًا أم لا صغيرة كانت أو كبيرة دخل بها أو لم يدخل مسلمة كانت أو كتابية لأن موت الزوج صرح المال للورثة **ولها** أي المعتدة من الوفاة **السكنى إن كانت مدخلاً** بها وكانت **للأرث** أو كان الميت **قد** أكثرها ونقد **كرها** وقيدنا بمدخلاً احترازًا من غيرها فإنه لا سكنى لها إلا أن يكون

ماتر به في الباب فقال **والسكنى واجبة على الزوج** إذا كان يتاقي منها الوطي **لكل مطلقة مدة خول** بها يوطأ مثلها مسلمة حرة كانت أو أمة أو كتابية كان الطلاق واحدة أو أكثر رجعيًا أو بائنًا ولو خلعها وتقييدنا الزوج بها إذا كان يتاقي إذا لم منه الوطي احترازًا مما لم يتاقي منه الوطي فإنه لا سكنى لزوجته ولا عدة عليها سواء كانت العدة بالحيف أو بلا شهر ومن يوطأ مثلها احترازًا من لا يوطأ مثلها فإنه لا سكنى لها إذا عده عليها في الطلاق وتقييد وبالمدة خول بها احتراز من غيرها **والنفقة** المطلقة **التي طلقت طلاقاً دون الثلاث** واحدة أو اثنين **أولاً** الحمل التي طلقت سواء كانت مطلقة طليقة **واحدة أو ثلاثاً** وتقييده وجوب النفقة للأولى بما دون الثلاث احترازًا مما لو طلقت ثلاثاً فإنه لا نفقة لها وقيدوه أيضاً بما إذا كان الطلاق رجعيًا احترازًا من الخلع واليه أشار بقوله **ولا نفقة للمختلعة إلا في الحمل والنفقة للمختلعة وإن كانت حاملاً** أما الأولى فلقوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا بهن حتى يرضعن حملهن وأما الثانية فلأن الطلاق بائن موبد التحريم والحمل منغي عن أبيه باللعان واقتضى كلامه أن لها السكنى وهو المشهور وكذلك لا نفقة ولا أكسوة **لكل معتدة من وفات** سواء كانت حاملًا أم لا صغيرة كانت أو كبيرة دخل بها أو لم يدخل مسلمة كانت أو كتابية لأن موت الزوج صرح المال للورثة **ولها** أي المعتدة من الوفاة **السكنى إن كانت مدخلاً** بها وكانت **للأرث** أو كان الميت **قد** أكثرها ونقد **كرها** وقيدنا بمدخلاً احترازًا من غيرها فإنه لا سكنى لها إلا أن يكون

قد اسكنها قبل موته واحدة فتعقد كرها ما اذا اكبرها ولم يتعقد
 كرها فانها لا تسكن لها **ولا تخرج المعتدة من بيتها** خروج ثقلة
 لغير ضرورة سواء كانت معتدة في طلاق أو زواج حتى تنقضي
العدة وقيد بان يخرج ثقلة احتراز من خروجها في تصرفها
 فانه جائز لكن لا تنبت الا في بيتها ولغير ضرورة احتراز اما اذا كان
 لشخص ضرورة كخوف سقوط الدار واللبس فانه يجوز لها ان
 تنقل وظاهر كلامه انها لا تخرج ولا تحجج بالاسلام وهو كذلك
 وظاهر ايضا سواء كانت الدار ملكا له او لغيره **الا ان يخرج**
رب الدار التي انقضت مدته **كأنها لم تقبل من الكرايا** يشبه
 كرايا مثل ان يكون باربعة ويزيد درهمين فلوزاد درهم كان مما
 يشبه ظاهره ان رب الدار هو الذي يطلب الزيادة وليس
 كذلك انما يكون له اخراجها اذا زاد غيره في السكن وطالبه بذلك
 الزيادة فابت وامان رخصت بها فلا يقال له فانه ترضى بها
فلتخرج واذا خرجت فانها تقبم بالموضع الذي تنقل اليه
 ويصير لها بمنزلة الذي خرجت منه فليكن ما كان يلزمها
 في الاول **حتى تنقضي العدة** ثم انتقل يتكلم على رضاع
 المرأة ولدها فقال **والمرأة ترضع** اي يجب عليها ان
 ترضع **ولاها** اذا كانت في العضة اي عصمة ابيه او كانت
 مطلقة طلاقا رجعيا وهي في العدة وليس لها اجر في نظر ذلك
 لان عرف المسلمين على توالي الاعصار في سائر الامصار جاز
 على الامهات يرضعن اولادهن من غير طلب اجر على ذلك ولا جد
 لاقله على الصحيح واكثره حولان بنصف القران **الا اذا كان مثلهما**
لا ترضع لعلوقها فانه لا يلزمها رضاع ولدها الا ان يكون
 لا يقبل

قوله والمرأة ترضع اي يجب عليها ان ترضع ولد الام بكنها
 ما يشاء من وقت الولادة الى وقت الفطام ولا يكون الا في حال
 انقطاع لبنها او حدثت له في حال ما كان في تلك الحالة
 عليها خفقة فان لم يكن لها مال في تلك الحالة
 في حال الرضا كان يجب له مال في حال ما كان
 هكذا يظهر في تفسيره

لانه ان الرضاع اعلم انه اختلف في الرضاع هل هو حق للام او على الام وذكر الفاكهاني ان الصحيح انه حق
 لام واستدل بالحديث ويقرب على انه حق لها اخذ الاية وعلى انه حق عليها انه لا اجرة لها وقد
 لمعت مما تقر في الفتاوى ان لها الاية في مسابيل ولا اجرة لها في آخرها فان الحالة كذلك فلا ينبغي ان
 وخذ الخلاص على الملاقاة بل يقال حق عليها في حال الرضا حتى ان لم تكن ذات قدر وحق عليها ان لا يقبل
 غيرها وحق عليها اذا عدم الاب اه عوي

لا يقبل الصبي غيرها فانه يلزمه الرضا كما كان الاب ملبا وعديما
 او يقبل غيرها الا ان الاب فقير او ميت والولد فقير وانت الفعل
 نظر الامعني **والمطلقة طلاقا باينا** او رجعيا وخرجت من
 العدة **رضاع** بفتح الراء وكسر هاء ولدها على لبنه **ولها ان**
تأخذ اجر رضاعتها ان نشأت وان لم تشأ لم تأخذ وهذا التقدير
 ثابت لها اذا طلبت اجرة المثل ويقضي لها حينئذ به اذا قال
 الزوج عندي من يرضعه بلا شيء او باقل من اجرة المثل اما ان
 طلبت اكثر منها فاختار للزوج بين ان يعطيها ذلك او يواجدها
 غيرها وافهم كلامه ان الرضاع حق لها لا على ما هو الصحيح لما
 رواه ابو داود وغيره من قوله صلى الله عليه وسلم للمرأة
 التي طلقت زوجها وان اراد ان ياخذ ولدها منها انت احق به منه
 ما لم تنكح ثم انتقل يتكلم على اخراجها **في هذا**
الباب وهي الحضانة بفتح الحاء المهملة وتسوية المفعولة
 من الحضان بكسر الحاء وهو الجذب كما ينضمه الي جنبها وهي في
 الشرح الكفالة والتربية والقيام بجميع امور المحضون ومصالحهم
 وهي فرض كفاية لا يجز ان يترك الطفل من غير كفالة فاذا قام به
 قائم سقط عن الباقيين ولا يتعين الاعلى الاب وعلى الام في حوائج
 رضاعه اذا لم يكن له اب ولا مال له او كان له مال ولكن لا يقبل غيرها
 والحضانة تكون في النساء في الرجال ولها شروط مشتركة وتختص
 بالمشتركة العقل وان لا يكون زمرنا ولا عاجزا وان يكون مكانه حرا
 بالنسبة الي الانثى وان يكون مامونا في دينه وان لا يكون به حرام
 او برص معتان وان يكون رشيدا ولا يشترط الاسلام والمختص
 بالذكور ان يكون عنده ومن يحضن الطفل من زوجة او سيرة وان

وعقل ويستطاع بيان حقه
 وسواء مع الاب في الارث والدم
 اه من حانية الصاوي
 في راجع
 في كسرهما ما دون الاطالة الطول والوزن
 والاشفاق عليه وهذا هو قولنا ان يرضع
 قول الباء في حفظه الذي يرضع
 طامعه ولياسه ومضجعه
 وتنظيف جسمه حتى
 للام الي اخرها
 الفرض
 من رضى من غير رضى
 اعم فان عطف مغاير او خاص

Copy

الشيخ العلامة الفاضل

الحق والعدل

[illegible]

فقد وجدته

تفاوت

العمارة

سلطه و رعا
خلافها ان كانت بالحقه

منقول بقطفه او

الطف على الختان عطف نفسه
ان يخرج عن نفسه حاضرة الامامية الان تخرج وان يبقوه وراية به
ويقطع والا فلهما الحشو وصفة العصف يفصل بينهما وبين كونه الزوج ثابته
العصر والامانة ثابته الزوجية ولو ابرأه من وصفة العصف يفصل بينهما وبين كونه الزوج ثابته
واما كان عن ثابته العصف فيا مروه بلا نفقة والطلاق وان انفق
او طلق فلا اشكال والاطلاق عام عدلتا وعليه باجتهاده بان
يا مراه طلقه او يقره في غلقه فيك وبعد الحكم بالطلاق
لا يبرأ الا بالطلاق وان انفق

في الامم على الاب ويعلم
فقط فانه يعلم في الكمية
والكمية والبنية الكمية
في الامم على الاب ويعلم
فقط فانه يعلم في الكمية
والكمية والبنية الكمية
في الامم على الاب ويعلم
فقط فانه يعلم في الكمية
والكمية والبنية الكمية

عند موتها ولا يلحقان مع ذلك لان تحليتهما ما عقوق **والاخرى على عتق**
ولده الذين لامال لهم اما لزوم النفقة على الاولاد الصغار المذكور
الاحرار ولو كانوا كافرا فانما مستمرة عليهم **حتى يتكلموا** او الحال
انه **لا زمانة** اي لا اقرار بغيرهم من الكسب ظاهرة ان الزمانة اذا
طارت بعد البلوغ وهو صحيح لا اثر لها فلا تعود النفقة على الاب
وهو كذلك على المشهور **واما لزومها على البنات** الاحرار فمستمرة
مستمرة عليهن **حتى يتكلمن** **ويدخلن** اي يطاوهن **ازواجه**
او يدعي اليه الدخول وهو بالخ والزوجة ممن يوطأ مثلها فاذا اطلعت
زوجها او مات عنها لا تعود نفقتها على الاب ان كانت بالغة وتعود
ان كانت غير بالغة **ولا نفقة على الرجل لمن سوا هؤلاء المذكورين**
من الاقارب كالجدة واولاد الاولاد لان نفقة القرابة انما يجب ابتداء
لا انتقال ونفقة الجد لازمة للابن فلا تنتقل الي بنيه ونفقة
اولاد الاولاد لازمة لابائهم فلا تنتقل الي جدهم **وان اتسع** اي اتسع
الزوج **فعلية** وجوب **الخام زوجته الشريفة** القى لا تخدم
نفسها الخدمه الباطنة اما بنفسها او يستأجر لها من يخدمها
او يشتري لها خادما ولا تطلق بالعجز عنه واحترز بان تسع ما اذا
كان معسرا فانه لا يلزمه خدمتها لانها على ذلك خلت وتكون
عليها الخدمه الباطنة كالطبخ والعجن بخلاف الظاهرة كالطبخ
الا ان تسطوع او تكون هناك عادة فتعمل عليها لان العادة كالشرط
وعليه اي المالك المفهوم من السياق وجوبا **ان يتفق على عيبه**
في حياتهم **ويكفرهم ان ماتوا** والاصل في وجوب النفقة ما في الصحيح
من قوله صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة ما ترك عن غني
واليه العليا خير من اليد السفلى **وبناء** اي يقول المرأة تقول اما

هذا هو الوجه في وجوب النفقة على الزوج في حياته
وأنه لا نفقة له على زوجته إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على بناته إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على أولاده إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على جده إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على إخوته إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على أقاربه إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على من سوا هؤلاء المذكورين

هذا هو الوجه في وجوب النفقة على الزوج في حياته
وأنه لا نفقة له على زوجته إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على بناته إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على أولاده إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على جده إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على إخوته إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على أقاربه إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على من سوا هؤلاء المذكورين

هذا هو الوجه في وجوب النفقة على الزوج في حياته
وأنه لا نفقة له على زوجته إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على بناته إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على أولاده إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على جده إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على إخوته إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على أقاربه إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على من سوا هؤلاء المذكورين

ان تطهرني

تطهرني في اخي الصلوة مستنقعا به ولو يسيرا كما للثياب او متقيا كالمهمل الصغار والمراد
الا تنقاع الشرعي فيخرج آلات الكهنة فلا يجوز بيعها كما لا يباع محررا الاكل او الشرف على الموت
واما عباغ الاكل فيجوز بيعه ولو محررا ومن اخذ في الصلوة في بيعه اشرف لامكان ذكاته وامالو لم
يشرف فيجوز بيعه ولو محررا ومن اخذ في السياق في بيعه ولو محررا لا اذ عدي

ان تطهرني واما ان تطلقني ويقول العبد اطعمني واستعملني
ويقول الولد اطعمني الي من قد عني وما ذكره من وجوب تكفين العبد
هو نص المذونة واتفق عليه **واختلف في كفن الزوجة الحرة**
وقيل والامة المدخول بها والي الذي دعي الي الدخول **بقال ابن القاسم**
وسمخون وشهر وهو في **مالها** ولا يلزم الزوج غنية كانت او فقيرة
لان الكفن من توابع النفقة وهي انما كانت لمعني وهو الاستمتاع
وقد ذهب بالموت واذا ذهب المتزوج ذهب التابع **وقال مالك**
في الواضحة **وعبد المالك** قيل هو ابن حبيب وقيل هو ابن الماجشون
هو في **مال الزوج** وان كانت غنية لان علاقة الزوجية باقية بدليل
انه يغسلها ويطلع على عورتها والموازية قائمة بينهما **وقال مالك**
في العتبية **وسمخون** ايضا ان كانت **ملية** فهو في **مالها**
وان كانت فقيرة فهو في **مال الزوج** ووجهه يرجع للتوجه بين
وانما سكت عن كفن الابوين والبنين فان المذنب تابع للنفقة
عليهم كالرقيق **باب النفقة في البيوع وما شاكل**

البيوع اي شايها كالاجارة والشركة وجمع البيع باعتبار انواعه
تقدير كلامه هذا باب بيان انواع ما يجوز من البيوع وما لا يجوز وحده
البيع نقل المالك بموضع بوجه جائز **ولا** ثلاثة اركان اولها
العاقبة وهو البائع والمشتري ويشترط فيه التميز فلا ينفق بيع
غير المحرر لصغير وجنون وفي بيع السكران تردد والتكليف وهو
شرط في لزوم البيع دون الابتعاد والاسلام وهو شرط في شرا
المصحف والعبد المسلم **الثاني المعقود** عليه من ثمن ومثمنون
وشرطه ان يكون طاهرا مستنقعا به **مقدرا** اعلى تسليم معلوما
المشتري يعين غير منهي عن اتخاذ غير **الثالث** ما ينفق عليه

هذا هو الوجه في وجوب النفقة على الزوج في حياته
وأنه لا نفقة له على زوجته إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على بناته إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على أولاده إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على جده إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على إخوته إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على أقاربه إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على من سوا هؤلاء المذكورين

ان تطهرني واما ان تطلقني ويقول العبد اطعمني واستعملني
ويقول الولد اطعمني الي من قد عني وما ذكره من وجوب تكفين العبد
هو نص المذونة واتفق عليه
وقيل والامة المدخول بها والي الذي دعي الي الدخول
وسمخون وشهر وهو في
لان الكفن من توابع النفقة وهي انما كانت لمعني وهو الاستمتاع
وقد ذهب بالموت واذا ذهب المتزوج ذهب التابع
في الواضحة
هو في
انه يغسلها ويطلع على عورتها والموازية قائمة بينهما
في العتبية
وسمخون ايضا ان كانت
وان كانت فقيرة
عليهم كالرقيق

هذا هو الوجه في وجوب النفقة على الزوج في حياته
وأنه لا نفقة له على زوجته إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على بناته إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على أولاده إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على جده إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على إخوته إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على أقاربه إذا طارت بعد البلوغ
ولا نفقة له على من سوا هؤلاء المذكورين

(Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side)

والنكاح أي الرشد والبطون فلا يلزم بيع الصبي ولا السفيه ولا المهره الزاخره
علي سببه وهو طلب مال ظاهرا فباع شيئا لو فاه فلا يلزمه وإذا أفتد في القسم الثاني
ويرجع المشتري علي الظاهر أو وكيله هذا إذا علم أن الظاهر أو وكيله قبضه من المظلوم أو
من المتاع أو لم يعلم هل دفعه المظلوم للظالم أو بقي عنده أو صرفه في مصالحه أم لا وكذا
أنه صرف في مصالحه أو لم يتلف أو تلفه عند الرجوع عليه به وسواء علم المشتري في
بيع باعه كما يجاعته المشتري وإما أن فات بيده أي المشتري فبطل عليه قيمته أو
يبرد اليه بالثمن إلا أن تقوم بينة بتلفه وهل يصدق أن ادعى التلف كالمودوع أو
كحجر القاضي المذيان علي البيع لو فالأفرا أو المنفق للثقة والخارج الحق فليس من
تأخر اليه ما يترك المفلس فكلا لا كراه الظلم **تنبيه** لا فرق في بيع المظلوم متاعه
مال أو مقسرها بالخلقه ولو من العذاب فليس بيع مستقوط إلا بالدين إذا عذب
أي مقهور

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, starting with a large initial 'A'.

عامة المدعي
والمدعى عليه
والأطراف في الدعوى

من جهة المشتري بحيث كان يشتد اخذ الجبر على البيع
شبيه الذي باعه فانه يحفظه من بيده بلا عيب
او جهل هل وفي المشتري الثمن للظالم او لو كيله او
وه عنده ام المظلوم وتلف بغير سببه فيما يظهر فان
ان باعه مكره او لم يعلم هذا اذا كان شئ المكره وهو
وما ومثله ان كان مثليا ولو اجبر على البيع دون المال
على حد سوى **واحترازا** بالاكراه المأمور من الجبر الشرعي
موجبا لا زام جازي شراؤه لكل احد الا ان يكون مفسرا
او باعه قريبا او غيره بانه اذا لوباع قريبا او زوجته
معاينه او غناه اكره او عدي

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥
 श्रीकृष्णाय नमः ॥

قوله
سمع الخ وعنه ابن عرفة
ابن المسيك وعنه
أحمد ولا

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

قوله وانفق الاجماع على تحريم الريا بمعنى الزيادة وانظر هذا مع قوله في التحقيق
تحريم الريا بمعنى الزيادة وانظر هذا مع قوله في التحقيق

تحريم الريا بمعنى الزيادة وانظر هذا مع قوله في التحقيق

كالمعاطات وافتتح الباب بتركها بقوله تعالى **واحل الله البيع**
وحرم الربا والربا الزيادة وحرمته السنة ايضا وانفق الاجماع
على تحريمه فمن استعمله كفر بالاخلاق يستتاب فان تاب واقتل
ومن باع بيع ربا غير مستحل له فانه فاسق يوجب خاصة الا ان يفتل
بجمل ويقتل فان فات فليس له الاراس ماله ولا نفق واللام التي
في الربا للممد وهو ربا الجاهلية **وكان ربا الجاهلية** وهي مكان
قبل الاسلام **في الدين امان ان يقتضيه دينه واما ان يربي**
ربا وهو هذا او ربا من ائمة وهو بيع مجهول او
مجهول بجهول من جنسه وريافضل وهو ما اشار اليه بقوله
ومن الريا في غير النسبة بالمدة والممنزلة بغير الغنص
بالغنص يد ابيد متفاضلا وكذلك منه الذاهب اي بيع
الذهب بالذهب يد ابيد متفاضلا والاصل في منعه
ما هو من قوله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا الذهب بالذهب
الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضهما على بعض ولا تبوهما الورق بالورق
الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضهما بعضا الحديث واستغنوا من
اعتبار المماثلة مسايل منها المبادلة وهو ان يبيع ستة دنانير
او اقل مسكوكة عدد اياها بوزن منها سدسها فقل **قوله صرح**
بمفهوم متفاضلا زيادة اي جناح فقال **ولا يجوز غنص**
بغنص ولا ذهب يد ذهب الامثلا بمثل يد ابيد والغنص
بالذهب ربا الا يد ابيد **والا انما الكلام**
على الريا في النقدين انتقل فيحكم على الريا في الطعام

قسم

شكلا

الان في الطعام

والقاعدة عندنا ان
كل طعام يتناول ويدخل في
فيه التقاض اي من جنسه
من كل طعام مطلقا غير من ربا

وقسم ذلك ستة اقسام اولها **الطعام من الحبوب**
القمح والشعير والسلت ومن **القطنة** بكسر القاف وفقها القول
والجوز والسبلة والجلبان والكرشنة ومن **شبهها** اي القطنة
بما يدخر من قوت وهي ما تقوم به الهيئة المذمومة كاللحم
والسمن **اذ اد امو** وهو ما يتبع القوت من مصلحاته كالمخ والمص
لا يجوز خبز عن قوله والطعام اي الطعام كله لا يجوز **الجنس**
اي بيع الجنس الواحد **منه بجنسه الا مثلا بمثل يد ابيد** وقوله
ولا يجوز فيه تاخير تاخير لقوله يد ابيد وتعتبر المماثلة
بالمكيال الطرعي ان وجد والا فالعادي واخذ من قوله ما يدخر
الباخرة ان علة ربا الفضل في الطعام الاقيات والادخار وهو المشهور
ولا حد للادخار على المشهور وانما يرجع فيه الى العرف تاخير
اشار اليه بقوله **ولا يجوز طعام بطعام اي بيعه بطعام** **الاجل كان**
من جنسه او من خلافه كان مما يدخر ولا يدخر ثلث
اشار اليه بقوله **ولا يأس** يجوز بيع الفواكه **ويبيع البقول**
وما لا يدخر متفاضلا وان كان من جنس واحد يد ابيد انظر
قوله وما لا يدخر هل هناك شي زائد على هذين القسمين ام لا
فيمكن ان يكون قوله وما لا يدخر تفسيره يعني وهو ما لا يدخر
وقد اختلفوا في ذلك قال اما الفواكه التي لا تدخر متفاضلا كالقفا
والمشمش يجوز فيها التفاضل اتفاقا وان كانت تدخر نادرا
في قطر دون قطر كالكثيري يجوز فيها التفاضل على المشهور
وان كانت تدخر غالبا كالجوز واللوز فاشار اليه بقوله **ولا يجوز**
التفاضل في الجنس الواحد فيما يدخر من الفواكه الا بسنة
ما قاله قول ضعيف في المذهب والمفهوم وجوز التفاضل في

تفسيره فممن قول المصنف ما يدخر من قوت
اي علة اي علامة كقوت الطعام وريو ان
يكون يحصل به الاقيات وادخار وهو المشهور
الجنس تاخير او لا تدخر في خلافه في روبة
لا يدخر الا في الطعام المتناهي المذخر المتخذ
الجنس كالمشمش وقوت اللحم لا يجوز بيع الجنس
منه بجنسه الا مثلا بمثل يد ابيد ومعنى الاقيات
ما ذكره الشرح في القاموس ومعنى الاقيات
فما ذكره في القاموس ومعنى الاقيات
ح

تقريب
فان قيل ان
من ربا ماله
لربا ان يربو
نقصت به واد
هو ان يربو
رأس المال
اهم من
تقوله
وهو بيع مملوك
على هذا التقريب
لعدم تناوله بيع
من ربيته فان ذلك
تقريبه يجوز ان
ما يدخر ربا الفضل
ربا النساء ولا يدخر
فيجوز بيع الفاكهة
جنسها اذا تبين
الغنص واما ما يدخر
فلا يجوز عند اتحاد
فلا نزاع في الجواز

قوله وهو ان يشرك غيره فهو يعني قول من قال حقيقة الشركة هنا جعل مشتر قد والفير
بأنه باختياره بها اشتراه لنفسه بصفاته من نفسه اه عدوي

قوله وهو ان يشرك غيره فهو يعني قول من قال حقيقة الشركة هنا جعل مشتر قد والفير
بأنه باختياره بها اشتراه لنفسه بصفاته من نفسه اه عدوي

من نية عليه الصلاة والسلام عن ذلك واحترز بالطعام من غيره
فانه يجوز بيعه قبل قبضه والهي عن بيع الطعام قبل قبضه مقيد
بما اذا كانت **بشرارة** اي شر المبتاع ذلك الطعام **على وزن او**
كبل او علة ثم صرح بمفهوم هذا القيد زيادة ايضا فقال
وخل في الخراف مثلث الجهم وهو بيع الشيء بالكيل ولا وزن ولا
عدد فان بيعه قبل قبضه جائز على المشهور **ك** لانه قد ملكه
بالعقد وقال **ف** النظر في الخراف قبض على المشهور وان
جعلنا النظر قبضا فهو اخل تحت قوله قبضه ولا فرق بين
الخراف وغيره انتهى **وكذلك كل طعام** وهو ما كان او غير يوي
او كل ادم كالشحم واللحم او كل ابرار كالمالح او كل شراب لا يجوز
بيع شيء من ذلك قبل ان يستوفيه لا يستثنى منه شيء **الا ان**
وحدة لانه ليس برئوي وكر الطعام لينة على قول ابن
وهو لا يمنع بيعه قبل قبضه الا اذا كان روي **وما يكون من**
الادوية كالعسل يركب وما يكون من الزايع التي لا يقصر
منها زيت وتوكل على حالها كالسلق والجزر وما يكون من
الزرايع التي يعتصر منها زيت غير اخل كالكتان **فلا يدخل**
ذلك فيما اي في الذي يحرم من بيع الطعام قبل قبضه او
فيما يحرم التقاضل في الجنس الواحد منها **ولا بأس ببيع**
الطعام القرض قبل ان يستوفي فيجوز للمقرض ان يبيعه
قبل ان يستوفيه من المقرض وغيره بشرط ان يتقد ولا يجوز
لاجل لانه اذا باعه للمقرض يكون من فسخ الدين في الدين
وان باعه من اجنبي يكون من بيع الدين بالدين **وكذلك لا بأس**

بالشركة

قوله وهو ان يشرك غيره فهو يعني قول من قال حقيقة الشركة هنا جعل مشتر قد والفير
بأنه باختياره بها اشتراه لنفسه بصفاته من نفسه اه عدوي

بالشركة في الطعام الكيل قبل قبضه وهو ان يشرك غيره في
البيع **وكذلك لا بأس بالشركة** فيه وهو ان يوي ما اشتراه آخر
وكذلك لا بأس بالاقالة في الطعام الكيل قبل قبضه وهو ان يقبل
البائع المشتري او العكس ثم لا يتقبل شيئا على البائع
الفاصل فقال **وكل عقد بيع** وهو ما كان اتمليك الرقبة
او باجارة بكسر الهمزة مع المد وعدمه وهي العقد على منافع
الحيوان العاقل **او بكرة** بالمد وهو العقد على منفعة مالا
يقبل من حيوان او غيره **خطرا** وغيره اي وكان فيه خطرا او
وهو الغطان مترادفان بمعنى واحد وهو ما جملت عينه وقبل
ما ترد بين السلامة والعطب **في ثمن او مثنون او اجل فلا**
يجوز مثاله في الثمن ان يشتري منه سلعة بغيره الشار
ومثاله في الثمن ان يشتري منه عبدة الا ان يبيع بغيره
ومثاله في الاجل ان يشتري منه سلعة الى قدوم زيد ولا
يذكر في ثمنه وقوله **ولا يجوز بيع الفري ولا بيع شيء**
يجوز ولا الى اجل **يجوز** مكر لانه بعض ما قبله **شعر**
انتقل يتكلم على مسائل ممنوعة فقال **ولا يجوز في**
البيع التذليس وهو ان يعلم ان بسلعته عيبا فيكتمه
على المشتري **ولا يجوز الغش** وهو ان يخلط الشيء بغير جنسه
كخلط العسل بالماء **ولا يجوز الخللا** بكسر الخاء المعجمة وكيفية
اللام وهي الخديعة بالكذب في الثمن او برفع علمها الكثر
ما اشتراه به ولا يصرح بذلك **ولا يجوز الخديعة** وهو ان
يخدعه بالكلام حتى يوقعه بشئ ان يقول له اشترى مني
وانا ارجس لك **ولا يجوز كتمان العيوب** وهو معنى قوله

قوله وهو ان يشرك غيره فهو يعني قول من قال حقيقة الشركة هنا جعل مشتر قد والفير
بأنه باختياره بها اشتراه لنفسه بصفاته من نفسه اه عدوي

قوله وهو ان يشرك غيره فهو يعني قول من قال حقيقة الشركة هنا جعل مشتر قد والفير
بأنه باختياره بها اشتراه لنفسه بصفاته من نفسه اه عدوي

المطبخ

باب الجاس اي كما يقول الشافعي في البيع ان اشترط خيار الجاس في العقد
بمده قاله الشيخ وفيه بحث مع قولهم بصحته البيع المدخل فيه على مشورة
شخص قريب ولا يفسد العقد بمحذ جهل زمن الخيار ثم قال والذي يظهر عدم
الفساد باشتراط الخيار لاحدهما مادام في الجاس نقص زمن الجاس عما في مدة
المشورة انه عسوى

في هذا العقد كافي الخلفه كما خرج شيخنا ابو العباس
 رحمه الله عن علي بن ابي بصير قال قال
 انا اقول بالبيع المأذون فاما ان
 يردده ولا شيء عليه او يناسك ولا
 شيء له وان لم يقل من قبله له المهر
 فله ان يفسد ما في يده من المهر
قوله كافي في
 التحقيق والامانة واما المصروف فاما ان
 ان البيع والشراء فلا يشتري وان كان المصروف
 بين اليد والشراء فلا يشتري وان كان المصروف
 تاما يوم الشراء فله ان يفسد ما في يده من
 المهر المأذون ويغيره
 لا يشتري من الغضوة كبيع عليه ان كان
 المهر المأذون فاما ان البيع ان كان
قوله المأذون فله ان يفسد ما في يده من
 بعضهم معنى ذلك ان يفسد ما في يده من
 في ضمان المهر انه ان تلف حكم تلفه من
 مضروفا عليه ان تلف فوجبه اذا رده ان
 ماله وعقد المهر كذا
 يكون المأذون
 عقد فاما ان يفسد ما في يده من
 في العقد
 على مشورة
 ظهر لعدم
 من مدة

قوله وفي الدابة تركب اهل الدابة اما ان تكون ليس مثلاً فان تركب كالقوس والاربعون
او ثمانية ان تركب ولم يشترط اختيارها بالركوب بل كان المقصود اختيارها بالركوب
فالمخارضة ثلاثة ايام ونحوها واما ان يراد اختيارها بركوبها في البلد فالمخارضة ايام
ونحوها لكن تركب على العادة ولها ان يراد اختيارها بركوبها خارج البلد فان
فيها سريدي ونحوه فلو شرط اختيارها للركوب وغيره كعقوبة الطير
يكون له المصارف فيها ثلاثة ايام ونحوها ان تقرر ذلك نقول الشرع في الدابة ليس
اليوم واليومان والثلاثة غير ملائم لان هذه الاربعة هي دابة ليس
وسكون الواو وكان ينبغي ان يقدم المشورة لانها اصل الاختيار
فخرج **باب** ذلك اذا اختلفا فقال المشتري ادفع الي
السلعة لا تخبرها وقال البايع لا ادفعها لك وانما وقع البيع لاجل
المشورة فالقول قول البايع لانه ادعى الاصل والمشورة تكون في
قلة الثمن او كثرته وفي الاقدام على الشراء وعلى البيع والاختيار
يكون في حال السلعة وهو مختلف باختلاف السلعة فالمخار
في الثوب اليوم واليومان وشبه ذلك وفي الدابة تركب اليوم
واليومان والثلاثة وفي الرقيق الخمسة ايام والجمعة اختيار
حاله وعمله وفي الدار الشهر ونحوه وفي الشرايين ما ذكره
من جواز البيع على المشورة اي مشورة شخص هو المشهور
لكن يشترط حضوره او قرب مغيبه اما اذا اشترط مشورة
شخص بعيد عن موضعه فان البيع يفسد كما يفسد اذا كان
امد الخيار زائدا على الحد يد السابق او مجزوا لا يقوله الي
قدوم زيد ولا امد له عنده ولا اماراة ولا يجوز **التقليد** في بيع
الخيار ولا في البيع على عمدة الثلاث وهي بيع الرقيق على
ان يكون الضمان على البايع فيما يظهر فيه من العيوب مدة
ثلاثة ايام بعد العقد وابتداء من اول التماس من المستقبل
ولا يجوز ايضا التقدي في بيع الامة الواضحة وهي ان توقف
الامة العلية او التي اقرب البايع بوطيها على يد امين رجل
او امرأة حتي يتبين هل ربحها ام مشغول ام لا ولا تجعل على
يد امين لا اهل له ويكون ان تجعل على يد المتاع للتمتع على
الوطى ويجزى وكذلك البايع وانما يمنع التقدي في هذه
المسائل الثلاثة اذا كان **يشترط التقدي** انه تارة يصير بيعا

وتارة

قوله وفي الدابة تركب اهل الدابة اما ان تكون ليس مثلاً فان تركب كالقوس والاربعون
او ثمانية ان تركب ولم يشترط اختيارها بالركوب بل كان المقصود اختيارها بالركوب
فالمخارضة ثلاثة ايام ونحوها واما ان يراد اختيارها بركوبها في البلد فالمخارضة ايام
ونحوها لكن تركب على العادة ولها ان يراد اختيارها بركوبها خارج البلد فان
فيها سريدي ونحوه فلو شرط اختيارها للركوب وغيره كعقوبة الطير
يكون له المصارف فيها ثلاثة ايام ونحوها ان تقرر ذلك نقول الشرع في الدابة ليس
اليوم واليومان والثلاثة غير ملائم لان هذه الاربعة هي دابة ليس
وسكون الواو وكان ينبغي ان يقدم المشورة لانها اصل الاختيار
فخرج **باب** ذلك اذا اختلفا فقال المشتري ادفع الي
السلعة لا تخبرها وقال البايع لا ادفعها لك وانما وقع البيع لاجل
المشورة فالقول قول البايع لانه ادعى الاصل والمشورة تكون في
قلة الثمن او كثرته وفي الاقدام على الشراء وعلى البيع والاختيار
يكون في حال السلعة وهو مختلف باختلاف السلعة فالمخار
في الثوب اليوم واليومان وشبه ذلك وفي الدابة تركب اليوم
واليومان والثلاثة وفي الرقيق الخمسة ايام والجمعة اختيار
حاله وعمله وفي الدار الشهر ونحوه وفي الشرايين ما ذكره
من جواز البيع على المشورة اي مشورة شخص هو المشهور
لكن يشترط حضوره او قرب مغيبه اما اذا اشترط مشورة
شخص بعيد عن موضعه فان البيع يفسد كما يفسد اذا كان
امد الخيار زائدا على الحد يد السابق او مجزوا لا يقوله الي
قدوم زيد ولا امد له عنده ولا اماراة ولا يجوز **التقليد** في بيع
الخيار ولا في البيع على عمدة الثلاث وهي بيع الرقيق على
ان يكون الضمان على البايع فيما يظهر فيه من العيوب مدة
ثلاثة ايام بعد العقد وابتداء من اول التماس من المستقبل
ولا يجوز ايضا التقدي في بيع الامة الواضحة وهي ان توقف
الامة العلية او التي اقرب البايع بوطيها على يد امين رجل
او امرأة حتي يتبين هل ربحها ام مشغول ام لا ولا تجعل على
يد امين لا اهل له ويكون ان تجعل على يد المتاع للتمتع على
الوطى ويجزى وكذلك البايع وانما يمنع التقدي في هذه
المسائل الثلاثة اذا كان **يشترط التقدي** انه تارة يصير بيعا

وتارة يكون سلفا فان وقع فسخ البيع ومغرمه انه اذا وقع
بغير شرط جاز وهو كذلك بعد التهمة في ذلك **والنقطة**
والكسوة **في ذلك** اي في بيع الخيار وعلى عمدة الثلاث وعلى
المواضعة **والضمان على البايع** ما ذكره في النقطة في الثلاثة
لا كلام فيه وما ذكره في الضمان هو كذلك في العمدة والوطى
واما في الخيار فليس على طلاقه بل فيه تفصيل ذكره في
المختصر وهو ان كان المبيع مما لا يغاب عليه فضمانه من
البايع وان كان مما يغاب عليه وقبضه المشتري فضمانه
منه الا ان تقوم بينة على هلاكه فيبني **ولا تقدم له**
في المواضعة بين انما لا تكون في كل الاما يقول **وانما**
يتواضع وجوبا للاستبرار جاري بيان **الجارية التي** تكون
للغراس في الاغلب وانما يعرف البايع بوطيها اذا الغالب
فمن هي كذلك ان توطا فينزل الاغلب منزلة الحق احيانا
للفرج او الجارية التي اقرب البايع بوطيها وان كانت وخشا
خشية ان تكون حملت فترد **ولا يجوز البقرة من الحمل** اذا كانت
الامة عليها ولم يطاها البايع فلو تبرأ من حملها فسخ البيع
وبطل الشرط على المشهور **الا** ان يكون الحمل **حلا فاهرا** فيجوز
حينئذ اشتراط البقرة من حملها وقيدنا بالعليا احترازا
من الوخش فانه يجوز اشتراط البقرة من حملها مطلقا سواء
كان الحمل ظاهرا ولا اذا لم يكن من السيد وكان دون ستة اشهر اما ان كان بعد ستة اشهر صح
في مريضة لا يجوز بيعها والفرق بين العليا وغيرها كثره
الفرق فيها وقلة في الوخش اذا العلي يحيط الحمل من ثمنها
كثيرا اذا ظهر من خلاف الوخش **والمرأة في الرقيق جارية**

قوله وفي الدابة تركب اهل الدابة اما ان تكون ليس مثلاً فان تركب كالقوس والاربعون
او ثمانية ان تركب ولم يشترط اختيارها بالركوب بل كان المقصود اختيارها بالركوب
فالمخارضة ثلاثة ايام ونحوها واما ان يراد اختيارها بركوبها في البلد فالمخارضة ايام
ونحوها لكن تركب على العادة ولها ان يراد اختيارها بركوبها خارج البلد فان
فيها سريدي ونحوه فلو شرط اختيارها للركوب وغيره كعقوبة الطير
يكون له المصارف فيها ثلاثة ايام ونحوها ان تقرر ذلك نقول الشرع في الدابة ليس
اليوم واليومان والثلاثة غير ملائم لان هذه الاربعة هي دابة ليس
وسكون الواو وكان ينبغي ان يقدم المشورة لانها اصل الاختيار
فخرج **باب** ذلك اذا اختلفا فقال المشتري ادفع الي
السلعة لا تخبرها وقال البايع لا ادفعها لك وانما وقع البيع لاجل
المشورة فالقول قول البايع لانه ادعى الاصل والمشورة تكون في
قلة الثمن او كثرته وفي الاقدام على الشراء وعلى البيع والاختيار
يكون في حال السلعة وهو مختلف باختلاف السلعة فالمخار
في الثوب اليوم واليومان وشبه ذلك وفي الدابة تركب اليوم
واليومان والثلاثة وفي الرقيق الخمسة ايام والجمعة اختيار
حاله وعمله وفي الدار الشهر ونحوه وفي الشرايين ما ذكره
من جواز البيع على المشورة اي مشورة شخص هو المشهور
لكن يشترط حضوره او قرب مغيبه اما اذا اشترط مشورة
شخص بعيد عن موضعه فان البيع يفسد كما يفسد اذا كان
امد الخيار زائدا على الحد يد السابق او مجزوا لا يقوله الي
قدوم زيد ولا امد له عنده ولا اماراة ولا يجوز **التقليد** في بيع
الخيار ولا في البيع على عمدة الثلاث وهي بيع الرقيق على
ان يكون الضمان على البايع فيما يظهر فيه من العيوب مدة
ثلاثة ايام بعد العقد وابتداء من اول التماس من المستقبل
ولا يجوز ايضا التقدي في بيع الامة الواضحة وهي ان توقف
الامة العلية او التي اقرب البايع بوطيها على يد امين رجل
او امرأة حتي يتبين هل ربحها ام مشغول ام لا ولا تجعل على
يد امين لا اهل له ويكون ان تجعل على يد المتاع للتمتع على
الوطى ويجزى وكذلك البايع وانما يمنع التقدي في هذه
المسائل الثلاثة اذا كان **يشترط التقدي** انه تارة يصير بيعا

قوله وفي الدابة تركب اهل الدابة اما ان تكون ليس مثلاً فان تركب كالقوس والاربعون
او ثمانية ان تركب ولم يشترط اختيارها بالركوب بل كان المقصود اختيارها بالركوب
فالمخارضة ثلاثة ايام ونحوها واما ان يراد اختيارها بركوبها في البلد فالمخارضة ايام
ونحوها لكن تركب على العادة ولها ان يراد اختيارها بركوبها خارج البلد فان
فيها سريدي ونحوه فلو شرط اختيارها للركوب وغيره كعقوبة الطير
يكون له المصارف فيها ثلاثة ايام ونحوها ان تقرر ذلك نقول الشرع في الدابة ليس
اليوم واليومان والثلاثة غير ملائم لان هذه الاربعة هي دابة ليس
وسكون الواو وكان ينبغي ان يقدم المشورة لانها اصل الاختيار
فخرج **باب** ذلك اذا اختلفا فقال المشتري ادفع الي
السلعة لا تخبرها وقال البايع لا ادفعها لك وانما وقع البيع لاجل
المشورة فالقول قول البايع لانه ادعى الاصل والمشورة تكون في
قلة الثمن او كثرته وفي الاقدام على الشراء وعلى البيع والاختيار
يكون في حال السلعة وهو مختلف باختلاف السلعة فالمخار
في الثوب اليوم واليومان وشبه ذلك وفي الدابة تركب اليوم
واليومان والثلاثة وفي الرقيق الخمسة ايام والجمعة اختيار
حاله وعمله وفي الدار الشهر ونحوه وفي الشرايين ما ذكره
من جواز البيع على المشورة اي مشورة شخص هو المشهور
لكن يشترط حضوره او قرب مغيبه اما اذا اشترط مشورة
شخص بعيد عن موضعه فان البيع يفسد كما يفسد اذا كان
امد الخيار زائدا على الحد يد السابق او مجزوا لا يقوله الي
قدوم زيد ولا امد له عنده ولا اماراة ولا يجوز **التقليد** في بيع
الخيار ولا في البيع على عمدة الثلاث وهي بيع الرقيق على
ان يكون الضمان على البايع فيما يظهر فيه من العيوب مدة
ثلاثة ايام بعد العقد وابتداء من اول التماس من المستقبل
ولا يجوز ايضا التقدي في بيع الامة الواضحة وهي ان توقف
الامة العلية او التي اقرب البايع بوطيها على يد امين رجل
او امرأة حتي يتبين هل ربحها ام مشغول ام لا ولا تجعل على
يد امين لا اهل له ويكون ان تجعل على يد المتاع للتمتع على
الوطى ويجزى وكذلك البايع وانما يمنع التقدي في هذه
المسائل الثلاثة اذا كان **يشترط التقدي** انه تارة يصير بيعا

ظاهره ان غير الرق لا يجوز فيه البراءة وهو المشهور والجواز مقيد
بشئين احدهما ان اشار اليه بقوله **ما لم يعلم البائع** اما اذا
علم ان به عيبا وتبرأ منه فلا يفيده ويجب عليه ان يبيعه للمشتري
ولا يحل في هذا البيان والآخر ذكره في المختصر وهو ان تقول
اقامته عنده احترازا اما اذا اشترى عبد امثلا فباعه بقرب
ما اشتراه وشرط البراءة فانه لا ينتفع بذلك على المشهور **ولا**
يرق بمعنى لا يجوز ان يفرق بين الام من النسب **تقطر بين**
ولدهما في البتة ونحوه كسبة الثواب سواء كانا مسلمين او كافرين
او احدهما كان البائع والمشتري مسلمين او كافرين واحدهما
لعموم قوله صاي الله عليه وسلم من فرق بين والده وولدها
فرق الله بينهما وبين اجتهاد يوم القيامة رواه الترمذي وحسنه
وظاهر كلامه ان التفرقة متمنعة ولورضية الامر بذلك وهو
كذلك في كتاب محمد بن مالك واختاره ابن يونس وهو مبني
على ان الحق للولد في الحضائنة والمشهور ان الحق للام فان رضية
بالتفرقة صح البيع وتعيينه بالام من النسب احترازا من الام
من الرضا فان التفرقة بينهما وبين الولد جائزة وظاهر كلامه
جواز التفرقة بين الحيوان الهيمى وهو ظاهر المذاهب وعن ابن القا
المنع وهو ظاهر الحديث والمنع من التفرقة مغبية بقاية وهو
حتى يتغير بفتح الياء وسكون المثلثة وكسر الغين المجهمة مغي
حتى تسقط اسنانه قاله **ك** وفي ضبط غريب ابن الحاجب
لم يتغير بضم الياء وسكون الشاى لم تسقط اسنانه الرواضع او
بفتح الياء وتشديد الشاى المثلثة اي لم تنبت اسنانه
بعد سقوط الرواضع فاذا انفردت التفرقة حينئذ لا يحق

فان التفرقة بين الحيوان الهيمى وهو ظاهر المذاهب وعن ابن القا المنع وهو ظاهر الحديث والمنع من التفرقة مغبية بقاية وهو حتى يتغير بفتح الياء وسكون المثلثة وكسر الغين المجهمة مغي حتى تسقط اسنانه قاله ك وفي ضبط غريب ابن الحاجب لم يتغير بضم الياء وسكون الشاى لم تسقط اسنانه الرواضع او بفتح الياء وتشديد الشاى المثلثة اي لم تنبت اسنانه بعد سقوط الرواضع فاذا انفردت التفرقة حينئذ لا يحق

عن امه

وكلمة فاسد اي لعقده او منعه او اجله او غير ذلك بما يفسد به البيع من فقد
ركن او شرط او وجود مانع كالنقص او النقص في الربوات متفعا على فساد او تحلفا في فساد
فقول الشئ ما يبيع وقت نه الجمعة الطاهرة فيما فسد لعقده اه **قوله** فان فتنه اي المبيع اي بقضا مسترا
بعد بت البيع احترازا لما اذا اشترى سلعة شر فاسد فتنها ثم ردها الي البائع على وجه الامانة او غيرهما فملك
فان ضمنا فتنها من بابها لان هذا الغرض يستلزم عدم وقيدنا بكونه بعد البت للاحتراز عن بيع الخيار فان ضمنا
من البائع ولو فتنه المشتري لان البيع الصحيح اذا وقع على خيار الضمان فتنه من البائع فتنه هذا
عن امه في اكله وشربه ومناحه وقبضه **ثم انقل تكلم على**
البيع الفاسد اذا وقعت فقال **وكل بيع فاسد كالباع**
وقت نه الجمعة **فضمنا من البائع** عبد الوهاب لانه علي
ملكه لم ينتقل الي ملك المشتري **فان قبضه** اي المبيع بيعا
فاسد البتاع **فضمنا من البائع** علي المشهور عبد الوهاب
لانه لم يقبضه علي جهة امانته وانما قبضه علي جهة التمليك
ك قلت جعله البيع الفاسد في مقدم غير ناقل وفي هذا
جعله ناقلا وهذا اضطراب في التعليل فتأمل وظاهر كلام الشيخ
انه اذا ملكه البائع من قبضه ولم يقبضه لضمنا عليه وهو
كذلك حيث قلنا يضمنه البتاع فانه يكون **يوم قبضه**
لا من يوم عقده وانما يضمن يوم العقد ما يكون صحيحا فان
فان المبيع بيعا فاسدا **ان حال** عليه **سوقه** اي تغير بزيادة في
الثلث او نقص فيه **او تغير في بدنه** اي في نفسه بزيادة او
نقصان فان كان مقوما **فعلية قيمته** بالغة ما بلغت كانت
اكثر من الثمن او اقل **فلم يبق قبضه** لا يوم الحوائج ولا يوم الحام
ولا يرد اي لا يلزمه رد المقوم اذا كان موجودا جزا فان تراضيا
علي الرد جاز بعد معرفة القيمة لئلا يكون بيعا ثانيا ثم محمول
وان كان مثليا **بما يوزن او يكال** او بعد **فليرد مثله** **ولا يفت**
الرباع حواله الاسواق ما ذكر ان تغير السوق مغيبة هو
المشهور في المقوم واما المثلي فالمشهور انه غير مغيبة فيه
كالعقار وقرق بين المثلي والمقوم بان المثلي الاصل فيه القضا
بالمثل والقيمة كالفرع فلا ينعكس اليه ما مع امكان الاصل وقرق
بين المقار والمقوم بان الغالب في ثمر العقار ان يكون للمقنية
لانه ما يحل ثلثه احترازا من نحو الميتة والذبل والكلب فلا ضمانا على المشتري
وسلعة بسبب الفساد يغيرا المشتري بقلتها وظاهر كلامهم ولو علم المشتري بالفساد
لم يضمن ربهما وقف فحين ردها حيث كان غير معين او على معين غير ربهما واما
المشتري بالقلعة لا يرجع على البائع وكلفه الحيوان اذا كانت القلعة قد ركلت او التقر والوراء
لكنه مع كون القلعة له ركلتها اذا حدث في الرباع فاسد لما له من قامة كبرها وبيع فتنه من البائع
فان التفرقة بين الحيوان الهيمى وهو ظاهر المذاهب وعن ابن القا المنع وهو ظاهر الحديث والمنع من التفرقة مغبية بقاية وهو حتى يتغير بفتح الياء وسكون المثلثة وكسر الغين المجهمة مغي حتى تسقط اسنانه قاله ك وفي ضبط غريب ابن الحاجب لم يتغير بضم الياء وسكون الشاى لم تسقط اسنانه الرواضع او بفتح الياء وتشديد الشاى المثلثة اي لم تنبت اسنانه بعد سقوط الرواضع فاذا انفردت التفرقة حينئذ لا يحق

قوله فان فتنه اي المبيع اي بقضا مسترا بعد بت البيع احترازا لما اذا اشترى سلعة شر فاسد فتنها ثم ردها الي البائع على وجه الامانة او غيرهما فملك فان ضمنا فتنها من بابها لان هذا الغرض يستلزم عدم وقيدنا بكونه بعد البت للاحتراز عن بيع الخيار فان ضمنا من البائع ولو فتنه المشتري لان البيع الصحيح اذا وقع على خيار الضمان فتنه من البائع فتنه هذا عن امه في اكله وشربه ومناحه وقبضه ثم انقل تكلم على البيع الفاسد اذا وقعت فقال وكل بيع فاسد كالباع وقت نه الجمعة فضمنا من البائع عبد الوهاب لانه علي ملكه لم ينتقل الي ملك المشتري فان قبضه اي المبيع بيعا فاسد البتاع فضمنا من البائع علي المشهور عبد الوهاب لانه لم يقبضه علي جهة امانته وانما قبضه علي جهة التمليك ك قلت جعله البيع الفاسد في مقدم غير ناقل وفي هذا جعله ناقلا وهذا اضطراب في التعليل فتأمل وظاهر كلام الشيخ انه اذا ملكه البائع من قبضه ولم يقبضه لضمنا عليه وهو كذلك حيث قلنا يضمنه البتاع فانه يكون يوم قبضه لا من يوم عقده وانما يضمن يوم العقد ما يكون صحيحا فان فان المبيع بيعا فاسدا ان حال عليه سوقه اي تغير بزيادة في الثلث او نقص فيه او تغير في بدنه اي في نفسه بزيادة او نقصان فان كان مقوما فعلية قيمته بالغة ما بلغت كانت اكثر من الثمن او اقل فلم يبق قبضه لا يوم الحوائج ولا يوم الحام ولا يرد اي لا يلزمه رد المقوم اذا كان موجودا جزا فان تراضيا علي الرد جاز بعد معرفة القيمة لئلا يكون بيعا ثانيا ثم محمول وان كان مثليا بما يوزن او يكال او بعد فليرد مثله ولا يفت الرباع حواله الاسواق ما ذكر ان تغير السوق مغيبة هو المشهور في المقوم واما المثلي فالمشهور انه غير مغيبة فيه كالعقار وقرق بين المثلي والمقوم بان المثلي الاصل فيه القضا بالمثل والقيمة كالفرع فلا ينعكس اليه ما مع امكان الاصل وقرق بين المقار والمقوم بان الغالب في ثمر العقار ان يكون للمقنية لانه ما يحل ثلثه احترازا من نحو الميتة والذبل والكلب فلا ضمانا على المشتري وسلعة بسبب الفساد يغيرا المشتري بقلتها وظاهر كلامهم ولو علم المشتري بالفساد لم يضمن ربهما وقف فحين ردها حيث كان غير معين او على معين غير ربهما واما المشتري بالقلعة لا يرجع على البائع وكلفه الحيوان اذا كانت القلعة قد ركلت او التقر والوراء لكن مع كون القلعة له ركلتها اذا حدث في الرباع فاسد لما له من قامة كبرها وبيع فتنه من البائع فان التفرقة بين الحيوان الهيمى وهو ظاهر المذاهب وعن ابن القا المنع وهو ظاهر الحديث والمنع من التفرقة مغبية بقاية وهو حتى يتغير بفتح الياء وسكون المثلثة وكسر الغين المجهمة مغي حتى تسقط اسنانه قاله ك وفي ضبط غريب ابن الحاجب لم يتغير بضم الياء وسكون الشاى لم تسقط اسنانه الرواضع او بفتح الياء وتشديد الشاى المثلثة اي لم تنبت اسنانه بعد سقوط الرواضع فاذا انفردت التفرقة حينئذ لا يحق

فيكون مضافا الى البيع سنة ويحكم فيها بالنقد في كل سنة
انما هو في البيع والشراء في كل سنة فيكون مضافا الى البيع سنة

فيكون مضافا الى البيع سنة ويحكم فيها بالنقد في كل سنة
انما هو في البيع والشراء في كل سنة فيكون مضافا الى البيع سنة

فيكون مضافا الى البيع سنة ويحكم فيها بالنقد في كل سنة
انما هو في البيع والشراء في كل سنة فيكون مضافا الى البيع سنة

فيكون مضافا الى البيع سنة ويحكم فيها بالنقد في كل سنة
انما هو في البيع والشراء في كل سنة فيكون مضافا الى البيع سنة

قوله صورة ذلك عند امثال للاقام على البيع والسلف والذهب انه لا يمنع ولا يمنع الا البيع
والسلف اذا كان بالشروط لانه يحل بالثمن والاختلاف اما من حيث كثرته ان كان الشرط من المشتري
نقصه ان كان من البائع ويحل الضمان عند الشرط بالامسقاط ولا يصح ان كان الاستقاط قبل فوات
السلف لانه كان بعد فواتها ويحل حينئذ على المشتري الاكثر من الثمن والقيمة ان كان هو السلف
لما سلف البائع اخذها بالنقص وان كان البائع هو السلف كان على المشتري الاقل الا ان يكون المشتري
قد غاب على السلف بحيث انتفع به فانه يلزمه القيمة كثرته او قلت وهذا في المقصر قبل ما لم يملك
فالواجب مثله مطلقا لا بدوي

فلا يطلب فيه كثرة الثمن ولا قلته بخلاف غيره **ولا يجوز سلف بغير منفعة**
لنبيه عليه الصلاة والسلام عن ذلك مثل ان يكون عنده خطبة
ردية يسلفها لمن ياخذ منه عوضا جيدا **وكذا لا يجوز بيع سلف**
لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا يعمل سلف وبيع وصورة
ذلك ان يبيع سلعته بدينارين الى شهر ثم تشتري واحدة
منها بدينارين فقد افاد البائع خراج من يده سلعة ودينارين
ياخذ منها عند الاجل دينارين احدهما عوض عن السلعة
وهو بيع والثاني عوض عن الدينارين المنقود وهو سلف **وكذلك لا**
لا يجوز ما قلنا السلف من اجارة افكروا لانها بيع من البيوع
ولما تقدم له منع السلف في بعض الصور خشي توهم

طرد ذلك دفعه بقوله **والسلف** بمعنى القرض وهو دفع المال
على وجه القربة لله تعالى لينتفع به اخذه ثم يرد له مثله او
عينه **جائز مندوب اليه في كل شيء** من سائر الممتلكات التي يجوز
بيعها **الا في الجوازي** فانه لا يجوز لانه يودي الى اعادة الفروج
الا ان يكون القرض لامرأة او لذي محرم او كانت في سن من لا توقا
فانه يجوز على ما قيد به التحريم من المدة ووقع في بعض النسخ
عقب قوله **الا في الجوازي** **وكذلك لا يرب الفضة كك** اي لا يجوز
قرضه وهو ساقط في رايهنا **ولا يجوز الوضيفة من الدين**

على تعجيل على المشهور وتسمى هذه المسئلة عند الفقهاء
وضعة وتعجل وصورته ان يكون لشخص على اخرون الى اجل
فيسقط بعضه وياخذ بعضه مثل ان يكون له مائة درهم الى شهر
فيقول له رب الدين تعجل لي خمسين وانا اضيق عليك خمسين وانما
امتنع هنا لان من عجل شيئا قبل وجوبه غدا مسلما فكان الدفع

اسلف
فيكون مضافا الى البيع سنة ويحكم فيها بالنقد في كل سنة
انما هو في البيع والشراء في كل سنة فيكون مضافا الى البيع سنة

قوله فيه ضلع بزيادة ويدخله ايضا التفاضل بين الذهبين او الفضتين
ويدخله النساء في ثلاثين ويدخل في الطعام من قرضه اذا كان مما لا يجوز التفاضل
فيه العسل الثلاثة وان كان مما يجوز فيه التفاضل دخله عسلان من الثلاثة سلف
جزيقا والنساء وان كان الطعام من بيع دخله اربع عسل الثلاثة السابقة والرابعة
بيع الطعام قبل قبضه وان كان عرضا دخله سلف جزيقا ان عسدي

اسلف رب الدين خمسين لياخذ من ذمته اذا اجل الاجل مائة ففيه
سلف بزيادة وان وقع ذلك رد اليه ما اخذ منه فاذا اجل الاجل
أخذ منه جميع ما كان له اولا وهو المائة **وكذلك لا يجوز التأخير**
به اي بالدين **على الزيادة** فيه كما كانت الجاهلية تفعل لان فيه
سلفا بزيادة وتسمى هذه المسئلة اخري واخرى كبيع الدال
على جواب الامر **مثل** ان يكون لك على شخص خمسة دنانير
الي اجل فلما اجل الاجل قال من عليه الدين اخري وانا اعطيك
الكر من مائة على **وكذلك لا يجوز تعجيل عرض على الزيادة فيه**
اذا كان من بيع لانه من باب خط الضمان واخرى كبيع الدال
ان يكون لك على رجل مائة ثوب موصوفة فيقول لك خذ
ثيابك فتقول انت اتركها عندك لا حاجة لي بها الآن فيقول
الذي هي عليه خذها واخرى لك عليها خمسة مثالا لان ذلك
الخمس في مقابلة اسقاط الضمان عنه وذلك لا يجوز لانه من
باب اكل المال بالباطل **ولا بأس بتعجيل ذلك** العرض بشرطين
احدهما اذا كان العرض من قرض والاخر اذا كانت الزيادة في
الصفة مثل ان يكون الثياب دنية فيقول له اعطيك اجود منها
ان تعجلها وظاهر كلامه انه اذا كانت الزيادة في العين لا يجوز
انها الكلام على تعجيل الدين وتأخيرها بزيادة وتعجيل
العرض في البيع بزيادة وتعجيله في القرض بزيادة في الصفة
انتقل بكم على الزيادة في القرض عند الاجل من غير تأخير فقال
ومن رد في القرض بفتح الغاف وكسرها التردد في تعجيل القضا
بالمدة الزانية مجلس لقضا هو حلول الاجل وقال غيره هو الوقت
الذي يقضيه فيه سواء كان قبل الاجل او بعده **فقد اختلف**

فيكون مضافا الى البيع سنة ويحكم فيها بالنقد في كل سنة
انما هو في البيع والشراء في كل سنة فيكون مضافا الى البيع سنة

فيكون مضافا الى البيع سنة ويحكم فيها بالنقد في كل سنة
انما هو في البيع والشراء في كل سنة فيكون مضافا الى البيع سنة

فيكون مضافا الى البيع سنة ويحكم فيها بالنقد في كل سنة
انما هو في البيع والشراء في كل سنة فيكون مضافا الى البيع سنة

الاماني ان يقول بشي
وهو انفس الامور
الاماني

جواز
 فیه
 وانیها
 الصرح
 اتم
 مثل
 الاشهر
 عتد
 عتد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

Y

1902
Jan
11
1902
1902
1902

7

من الاصطلاح

[illegible]

في الربط من
وقال وعلم وزنه والحكم
يقال فيه ما يقال في التمر الا ان
لا يورث فيه دعويه ان كان قايما
ففي حقه التهرب عدوكم بوجه
اذا بدا صلاح بعضه واولاه
كان زعما وبدا صلاح كله فبعه
ان لم يستتر وان استتر في الكاهن
في سبيله وبزركان في جوفه لم يصح
بعه جرافا لعدو الرعية ويصح
اذا بد صلاحه ولم يستتر
ضاله علة

[illegible]

قوله والزمينة لا تخص بالطعام الربوي خاص له ان الحبس الواحد من الطعام غير الربوي والربوي ليس
بطعام اصلا كالحديد لا يجوز بيعه بمجهول معلوم ولا مجهول بمجهول الا اذا تبين الفضل او لا
الطعام الربوي فلا يجوز ذلك مطلقا تبين الفضل او لا وما اذا اختلف الحبس لمجرأ مطلقا تبين
الفضل ولا كانا ربويين او احدهما او لا طعامين او لا الله عدوي **قوله** وان رقت مفسرة في
الحديث الذي في الصحيح نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الزبينة والزبينة بيع التمر بالزبيب
كيلا وبيع الزبيب بالزبيب كيلا اشهر معلوم واليايس مجهول لانه لا يدري مقدار اضافيه من الرطب
والمزبينة عند التلاخص بالربوي وان وقعت مفسرة في الحديث
بالربوي لان ثموميات يدخل تحتها غير الربوي كالنهي عن الغرر
ولا يباع جزاف مثلث الجيم **مكيل** من صنفه ربوي مطلقا
اعني سواتين الفضل او لا كصبرة قمح لا يعلم كيلها بوسقي
او سقين منه للمزبينة وكذا **لا يباع جزاف** بخلاف من صنفه
كذلك كصبرة قمح لا يعلم كيلها بصبرة قمح لا يعلم كيلها للمزبينة
ايضا واحذر من صنفه ما اذا اختلف الجنس ان فانه يجوز بيع
بيع مجهول بمعلوم ومجهول بمجهول وسوا تبين الفضل ولم تبين
علي اي حالة كانت الاجناس وقيد بالربوي الخ احذر انما
اذا كان الطعام الواحد غير ربوي دل عليه الاستثنائي قوله
الا ان يتبين الفضل بينهما اي بين الجزاف والمكيل والجزاف
بالجزاف فانه يجوز البيع ان كان مما يجوز التفاضل في الجنس
الواحد منه ولا يبيع الشيء الغائب عند مالك وجميع اصحابه
بشروط ستة احدها ان يقع **علي الصفة** ج ظاهر كلامه
انه لو بيع دون صفة ولا تقدم روية لا يجوز ان كان علي خيان
عند رويته علي المعروف وهو نص ما في كتاب الغرر من الملو
وظاهر ما في السلم الثالث منها جوازها وانكر ابن القصار والابري
وعبد الوهاب لجملة حين العقد انتمى فانهم ان يصفه
غير الباي لان الباي لا يوثق بوصفه اذ قد يقصد الزيادة في
الصفة لتتفق سلعة ثالثة ان يكون المشتري من يعرف
ما وصفه رايي ان لا يكون المبيع بعيدا جدا
ان لا يكون قريبا مكن رويته بغير صفة سادسها اشارة البيع
بقوله

باسم

قوله والزمينة لا تخص بالطعام الربوي خاص له ان الحبس الواحد من الطعام غير الربوي والربوي ليس بطعام اصلا كالحديد لا يجوز بيعه بمجهول معلوم ولا مجهول بمجهول الا اذا تبين الفضل او لا الطعام الربوي فلا يجوز ذلك مطلقا تبين الفضل او لا وما اذا اختلف الحبس لمجرأ مطلقا تبين الفضل ولا كانا ربويين او احدهما او لا طعامين او لا الله عدوي قوله وان رقت مفسرة في الحديث الذي في الصحيح نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الزبينة والزبينة بيع التمر بالزبيب كيلا وبيع الزبيب بالزبيب كيلا اشهر معلوم واليايس مجهول لانه لا يدري مقدار اضافيه من الرطب والمزبينة عند التلاخص بالربوي وان وقعت مفسرة في الحديث بالربوي لان ثموميات يدخل تحتها غير الربوي كالنهي عن الغرر ولا يباع جزاف مثلث الجيم مكيل من صنفه ربوي مطلقا اعني سواتين الفضل او لا كصبرة قمح لا يعلم كيلها بوسقي او سقين منه للمزبينة وكذا لا يباع جزاف بخلاف من صنفه كذلك كصبرة قمح لا يعلم كيلها بصبرة قمح لا يعلم كيلها للمزبينة ايضا واحذر من صنفه ما اذا اختلف الجنس ان فانه يجوز بيع بيع مجهول بمعلوم ومجهول بمجهول وسوا تبين الفضل ولم تبين علي اي حالة كانت الاجناس وقيد بالربوي الخ احذر انما اذا كان الطعام الواحد غير ربوي دل عليه الاستثنائي قوله الا ان يتبين الفضل بينهما اي بين الجزاف والمكيل والجزاف بالجزاف فانه يجوز البيع ان كان مما يجوز التفاضل في الجنس الواحد منه ولا يبيع الشيء الغائب عند مالك وجميع اصحابه بشروط ستة احدها ان يقع علي الصفة ج ظاهر كلامه انه لو بيع دون صفة ولا تقدم روية لا يجوز ان كان علي خيان عند رويته علي المعروف وهو نص ما في كتاب الغرر من الملو وظاهر ما في السلم الثالث منها جوازها وانكر ابن القصار والابري وعبد الوهاب لجملة حين العقد انتمى فانهم ان يصفه غير الباي لان الباي لا يوثق بوصفه اذ قد يقصد الزيادة في الصفة لتتفق سلعة ثالثة ان يكون المشتري من يعرف ما وصفه رايي ان لا يكون المبيع بعيدا جدا ان لا يكون قريبا مكن رويته بغير صفة سادسها اشارة البيع بقوله

قوله والزمينة لا تخص بالطعام الربوي خاص له ان الحبس الواحد من الطعام غير الربوي والربوي ليس بطعام اصلا كالحديد لا يجوز بيعه بمجهول معلوم ولا مجهول بمجهول الا اذا تبين الفضل او لا الطعام الربوي فلا يجوز ذلك مطلقا تبين الفضل او لا وما اذا اختلف الحبس لمجرأ مطلقا تبين الفضل ولا كانا ربويين او احدهما او لا طعامين او لا الله عدوي قوله وان رقت مفسرة في الحديث الذي في الصحيح نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الزبينة والزبينة بيع التمر بالزبيب كيلا وبيع الزبيب بالزبيب كيلا اشهر معلوم واليايس مجهول لانه لا يدري مقدار اضافيه من الرطب والمزبينة عند التلاخص بالربوي وان وقعت مفسرة في الحديث بالربوي لان ثموميات يدخل تحتها غير الربوي كالنهي عن الغرر ولا يباع جزاف مثلث الجيم مكيل من صنفه ربوي مطلقا اعني سواتين الفضل او لا كصبرة قمح لا يعلم كيلها بوسقي او سقين منه للمزبينة وكذا لا يباع جزاف بخلاف من صنفه كذلك كصبرة قمح لا يعلم كيلها بصبرة قمح لا يعلم كيلها للمزبينة ايضا واحذر من صنفه ما اذا اختلف الجنس ان فانه يجوز بيع بيع مجهول بمعلوم ومجهول بمجهول وسوا تبين الفضل ولم تبين علي اي حالة كانت الاجناس وقيد بالربوي الخ احذر انما اذا كان الطعام الواحد غير ربوي دل عليه الاستثنائي قوله الا ان يتبين الفضل بينهما اي بين الجزاف والمكيل والجزاف بالجزاف فانه يجوز البيع ان كان مما يجوز التفاضل في الجنس الواحد منه ولا يبيع الشيء الغائب عند مالك وجميع اصحابه بشروط ستة احدها ان يقع علي الصفة ج ظاهر كلامه انه لو بيع دون صفة ولا تقدم روية لا يجوز ان كان علي خيان عند رويته علي المعروف وهو نص ما في كتاب الغرر من الملو وظاهر ما في السلم الثالث منها جوازها وانكر ابن القصار والابري وعبد الوهاب لجملة حين العقد انتمى فانهم ان يصفه غير الباي لان الباي لا يوثق بوصفه اذ قد يقصد الزيادة في الصفة لتتفق سلعة ثالثة ان يكون المشتري من يعرف ما وصفه رايي ان لا يكون المبيع بعيدا جدا ان لا يكون قريبا مكن رويته بغير صفة سادسها اشارة البيع بقوله

الا ان تقرب مكانه الخاص له ان الغائب المبيع بالصفة علي الذرور يجوز التقدير فيه نظو عام مطلقا
الربوي قرب او بعد واما بشرط فيجوز في القطار مطلقا قربا او بعد اي غير بعيد جدا ولا بد من ذكر
الدار في وصفها دون وصف غيرها من الارض البيضا وفي غير ان قرب مكانه وهو يومان ذهبا
منه حق فنية وبشرط ان لا يباع بوصف الباي واما ما يبيع بوصف الباي فلا يجوز التقدير فيه
نظو عام وكذا ما يبيع علي الخيار فلا يجوز التقدير فيه ولو نظو عامه عدوي
بقوله ولا ينقد فيه بشرط لانه يودي الي ان يكون تارة يباع
ان اختار المشتري الامضا وتارة سلفا ان اختار الود منهوم كلا
ان التقدير بغير شرط جائز وهو ذلك علي المشهور ثم استثنى
من منع اشتراط النقد مسالتين فقال **الا ان يقرب**
مكانه اي مكان المبيع الغائب سواء كان حيوانا او عرضا
او عقارا كاليوم واليومين **او يكون** المبيع الغائب بعيدا
بعد غير متفاحش وهو مما يؤمن بغيره غالبا **من دار او**
ارض او شهر فيجوز النقد فيه اي فيما ذكر من الفرعين
بشرط واحتر من يومين تقربه مما يسرع اليه التغير كالحوان
فانه لا يجوز اشتراط النقد فيه مع البعد وقيدنا بالبعد بكونه
غير متفاحش احترانا من المتفاحش بخراسان من افرنجية
فانه لا يجوز البيع اصلا **والعمدة** وهي تعلقي فيما ان البيع
بالبايع بعد العقد بما يصيبه في مدة خاصة **جائزة** يعفي
بما في الرقبي خاصة دون الحيوان لان له قدرة علي كتمان
ما به من العيوب دون غيره لانه قد يكتم عيبه كراهية في
المشتري او الباي بخلاف غيره ولا يعفي بها **الا ان اشترطت**
او كانت جائزة بالبذل او حمل السلطان الناس عليها فان
لم يكن شي من ذلك فلا يعفي بها وبني علي قسمين صغري
في الزمان كبري في الضمان وكبري في الزمان صغري في
الضمان فالاولي **عمدة الثلاثة** اي ثلاثة ايام بليا لهما
من استقبال اول النهار فان اشترى نهارا ففي ذلك اليوم
واستقبل ثلاثة ايام بليا لهما هذا اذا كان البيع بتا اما اذا كان
بختيار من يوم امضا المبيع وهذه الضمان فيها **من الباي في كل شيء**

اي امضا ببيع الخيارات

قوله والزمينة لا تخص بالطعام الربوي خاص له ان الحبس الواحد من الطعام غير الربوي والربوي ليس بطعام اصلا كالحديد لا يجوز بيعه بمجهول معلوم ولا مجهول بمجهول الا اذا تبين الفضل او لا الطعام الربوي فلا يجوز ذلك مطلقا تبين الفضل او لا وما اذا اختلف الحبس لمجرأ مطلقا تبين الفضل ولا كانا ربويين او احدهما او لا طعامين او لا الله عدوي قوله وان رقت مفسرة في الحديث الذي في الصحيح نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الزبينة والزبينة بيع التمر بالزبيب كيلا وبيع الزبيب بالزبيب كيلا اشهر معلوم واليايس مجهول لانه لا يدري مقدار اضافيه من الرطب والمزبينة عند التلاخص بالربوي وان وقعت مفسرة في الحديث بالربوي لان ثموميات يدخل تحتها غير الربوي كالنهي عن الغرر ولا يباع جزاف مثلث الجيم مكيل من صنفه ربوي مطلقا اعني سواتين الفضل او لا كصبرة قمح لا يعلم كيلها بوسقي او سقين منه للمزبينة وكذا لا يباع جزاف بخلاف من صنفه كذلك كصبرة قمح لا يعلم كيلها بصبرة قمح لا يعلم كيلها للمزبينة ايضا واحذر من صنفه ما اذا اختلف الجنس ان فانه يجوز بيع بيع مجهول بمعلوم ومجهول بمجهول وسوا تبين الفضل ولم تبين علي اي حالة كانت الاجناس وقيد بالربوي الخ احذر انما اذا كان الطعام الواحد غير ربوي دل عليه الاستثنائي قوله الا ان يتبين الفضل بينهما اي بين الجزاف والمكيل والجزاف بالجزاف فانه يجوز البيع ان كان مما يجوز التفاضل في الجنس الواحد منه ولا يبيع الشيء الغائب عند مالك وجميع اصحابه بشروط ستة احدها ان يقع علي الصفة ج ظاهر كلامه انه لو بيع دون صفة ولا تقدم روية لا يجوز ان كان علي خيان عند رويته علي المعروف وهو نص ما في كتاب الغرر من الملو وظاهر ما في السلم الثالث منها جوازها وانكر ابن القصار والابري وعبد الوهاب لجملة حين العقد انتمى فانهم ان يصفه غير الباي لان الباي لا يوثق بوصفه اذ قد يقصد الزيادة في الصفة لتتفق سلعة ثالثة ان يكون المشتري من يعرف ما وصفه رايي ان لا يكون المبيع بعيدا جدا ان لا يكون قريبا مكن رويته بغير صفة سادسها اشارة البيع بقوله

Copyright

له ان يكون معلوما اي معلوم المقدرو الصفة الخمسة دنا بغير محذرة وقوله معين اي لا بد ان
ون راس المال معين فان يقول احكم هذه الدنا بغير الصفة فلو قال استلم خمسة دنا بغير محذرة
فلا في اردب قم قد فعه في الوقت الغلالي لا يصح ان يكون سلما هذا مدلول عبارة وفيه
اي اذا مثل ذلك السلم صحيح فالجواب انه اراد بقوله معين معلوما اي معلوم المقدرو
الصفة فيكون تأكيد القول معلوما تد براه عدوي

الفصل الثاني

عويوب يسيرة الغالب السلامة منها فيوم من الوقوع في قارة
بيعا وتارة سلفا كما تقدم ثم انتقل **تكملة على السلم**
فقال **والاباس بالسلم** ويقال له السلف ايضا واستعمل
الاباس هنا بمعنى الجواز المستوي الطرفين وهو نوع من البيوع
لكن جعل لهما على ما لم يتعمل فيه قبض المثلون فحقيقته
تقديم الثمن وتأخير المثمن ودل على جوازه الكتاب والسنة وال
ولجوازه شروط في راس المال وشروط في المسلم فيه وشروط
في اجله فالتى في راس المال خمسة ان يكون معلوما معينا

اما الكتاب فقول تعالى واحل الله البيع
وحرم الربا والسنة قوله صلى الله عليه
سلم اسلفوا في كبر معلوم ووزن
معلوم الى اجل معلوم واجمع
الاعا على جوازه اه تقرر

فانما لا يصح السلم الى اجل غير
معيّن او الى اجل غير معلوم
او الى اجل غير موزن او الى
اجل غير معلوم او الى اجل غير
معيّن او الى اجل غير معلوم

فانما لا يصح السلم الى اجل غير
معيّن او الى اجل غير معلوم
او الى اجل غير موزن او الى
اجل غير معلوم او الى اجل غير
معيّن او الى اجل غير معلوم

فانما لا يصح السلم الى اجل غير
معيّن او الى اجل غير معلوم
او الى اجل غير موزن او الى
اجل غير معلوم او الى اجل غير
معيّن او الى اجل غير معلوم

فانما لا يصح السلم الى اجل غير
معيّن او الى اجل غير معلوم
او الى اجل غير موزن او الى
اجل غير معلوم او الى اجل غير
معيّن او الى اجل غير معلوم

فانما لا يصح السلم الى اجل غير
معيّن او الى اجل غير معلوم
او الى اجل غير موزن او الى
اجل غير معلوم او الى اجل غير
معيّن او الى اجل غير معلوم

فانما لا يصح السلم الى اجل غير
معيّن او الى اجل غير معلوم
او الى اجل غير موزن او الى
اجل غير معلوم او الى اجل غير
معيّن او الى اجل غير معلوم

لما رواه ابو داود اوود من قوله صلى الله عليه وسلم عمدة الرقيق
ثلاثة ايام فان وجد في ثلاثة ايام رده بغير مينة وان وجد
بعد الثلاث كلف البينة انه اشتراه وبه هذا الا وكذا
نفقته وكسوته عليه وغلته له **والثانية عمدة السنة**
وهي جائزة معلوم ما عند اهل المدينة يستقبل بها من اول
النهار بعد عمدة الثلاث والضمان فيها على البايع من ثلاثة
اشيا **الجحون** الذي يكون خمس جان لا بما يكون بخبرة ونحوها
عند ابن القاسم خلافا لابن وهب **والجذام والبرص** وانما
اختصت هذه العمدة بهذه الاذ في الان اشياء ما تقدم
ويظهر ما يظهر منها في فصل من فصول السنة دون فصل
بحسب ما جرى الله سبحانه وتعالى العادة فيه باختصاص
تأثير ذلك السبب بذلك الفصل فانتظر بذلك الفصل
الاربعة وهي السنة كلها حتى يامن من هذه العيوب ومن
التد ليس **تفصيلها** **الاول** حكى ابن الحاجب في تد اخل
العمدة بين قولين مشهورين عدم التد اخل فعمدة السنة
بعمدة الثلاث كما اشرفنا اليه في التقرير لان تلف المبيع في
الثلاث من البايع وفي السنة من المشتري **الثاني** اذا وقع
العقد على العمدة بشروط او عادية فلا يشتري اسقاطها من
البايع لان العمدة حق مالي فله ترك القيام به فلو اسقط
حقه بعد يوم او يومين ثم اطلع على عيب قديم فله ان يتملك
بذلك او يرد ولا يكون باسقاطه لحقه في باقي المدة مستقطا
لما مخي منها **الثالث** يجوز النقص في عمدة الثلاث بغير
شروط ويمتنع بشرط كما تقدم ويجوز في عمدة السنة مطلقا

على ان يكون له في عمدة السنة
بغير مينة وان وجد بعد
الثلاث كلف البينة انه
اشتراه وبه هذا الا وكذا
نفقته وكسوته عليه وغلته
له

لما رواه ابو داود اوود من قوله صلى الله عليه وسلم
عمدة الرقيق ثلاثة ايام فان وجد في ثلاثة ايام رده
بغير مينة وان وجد بعد الثلاث كلف البينة انه اشتراه
وبه هذا الا وكذا نفقته وكسوته عليه وغلته له

Copyright University

قوله والصفة بقوله **صفة معلومة** لان الصفة عند معرفة الجنس والقدر والصفة واسار الى الشرط الثاني منها والشرط الاول من شرط الاجل بقوله **اجل معلوم** احترضا لاجل من الحال فانه لا يصح السلم الحال على المعروف من المذهب وبالعلوم من الجمل فانه لا يصح معه السلم ودليل ما قوله في الحديث الصحيح استوفوا كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وفي رواية من اسلم فليسلم في كيل معلوم والحديث واسار الى احد شروط راس مال السلم بقوله **ويجمل راس المال** يعني جميعه لانه متى قبض البعض واخر البعض شئت لانه دين بدني وبنه بقوله **او يخرج** اي راس مال السلم الى مثل يومين او ثلاثة الى انه لا يشترط قبضه في المجلس بل اذا عقد السلم على النقد واخر قبض راس مال السلم اليومين او الثلاثة جائز ولا يخرج ذلك عن كونه م مجلا وبالغ على ذلك فقال **وان كان** التاخير المذكور **بشرط** ظاهر كلامه انه ان تأخر اكثر من ثلاثة ايام لم يخرج بشرط او غيره وهو كذلك واسار الى الشرط الثاني من شرطي الاجل بقوله **اجل السلم احب اليها** الظاهر انه على الضمير نفسه اختصار القول ابن القاسم ان اقل اجل السلم ان يكون خمسة عشر يوما لان الاسواق تتغير في مثل هذه المدة غالبا فلفظ احب للوجوب ومنه ذهب مالك ان اجل السلم ما يتغير في مثله الاسواق من غير تحديد والقولان في المدة منهم من جعل قول ابن القاسم تفسيراً ومنهم من جعل عليه الخلاف واختاره ابن عبد السلام وصوبه **ج** ومحل الخلاف اذا كان قبض راس مال السلم والمسلم فيه في بلد

قوله لان الاسواق تتغير اي ولاه يتمكن السلم اليه فقيه من تحصيل المسلم فيه واما اكثر الاجل فممنها ما لا يجوز تاخير شئ البيع اليه هو ما لا يعيش البائع اليه غالباً كان يبيع سلعة ويشترط عليه الشئ انه لا يدفع الثمن الا بعد ما فيه سنة او سنتين ان كان ابن اربعين لانه بمنزلة التاجيل بالوقت اه ع

واحد اما ان كان قبض كل واحد منهما ببلد فلا يشترط الاجل المذكور واليه اشار بقوله **او علي ان يقبض** بالبناء للمفعول اي السلم فيه **ببلد اخر** غير البلد الذي قبض فيه راس مال السلم ويكون مسافة ما بين البلدين اجل السلم لان الغالب في اختلاف المواضع اختلاف الاسعار وقوله **وان كان مسافته يومين** او ثلاثة ليس بشرط وكذا لو كان نصف يوم **و** ذكر ان اقل اجل السلم خمسة عشر يوما اراد ان يبين حكم ما اذا وقع على اقل من ذلك فقال **ومن اسلم في شئ يجوز السلم فيه الى ثلاث ايام** علي انه يقبضه ببلد اسلم فيه **فقد اجاز** بمعنى امضا **غير واحد** اي اكثر من واحد من العلماء منهم مالك **وكراهه** تعني فسخه **اخر** من العلماء منهم ابن القاسم **ففسخه** كقوله يقبضه بضعيفة المضارع وهو وابتدأ وفي بعض النسخ قبضه بلفظ الماضي ويختلف المعنى لاختلاف الروايتين فعلى المضارع يكون المعنى انهما دخلا على ذلك والماضي يكون الامر بهما ولم يذكر الشيخ اصل ما دخل عليه **اجل** اشار الى شرط من شرط راس مال السلم بقوله **لا يجوز ان يكون راس المال** اي مال السلم **من جنس ما اسلم فيه** هذه اذا كان المسلم فيه ازيد من راس مال السلم كمنظار حديث في قنطارين لانه سلف جرفعا او كان انقصا كقنطارين في ثوب من جنسهما لانه ضمان يحفل اما اذا كان راس مال السلم مثل المسلم فيه صفة وقد رافى جوز كما سئلت عليه وقوله **ولا يسلم شئ من جنسه** تكرار ذكره ليرتب عليه قوله **او فيما يقرض** **كلمة** اي من جنس السلم فيه في الحلقة والى قوله

قوله وانما يتب منه العلم

واحد اما ان كان قبض كل واحد منهما ببلد فلا يشترط الاجل المذكور واليه اشار بقوله **او علي ان يقبض** بالبناء للمفعول اي السلم فيه **ببلد اخر** غير البلد الذي قبض فيه راس مال السلم ويكون مسافة ما بين البلدين اجل السلم لان الغالب في اختلاف المواضع اختلاف الاسعار وقوله **وان كان مسافته يومين** او ثلاثة ليس بشرط وكذا لو كان نصف يوم **و** ذكر ان اقل اجل السلم خمسة عشر يوما اراد ان يبين حكم ما اذا وقع على اقل من ذلك فقال **ومن اسلم في شئ يجوز السلم فيه الى ثلاث ايام** علي انه يقبضه ببلد اسلم فيه **فقد اجاز** بمعنى امضا **غير واحد** اي اكثر من واحد من العلماء منهم مالك **وكراهه** تعني فسخه **اخر** من العلماء منهم ابن القاسم **ففسخه** كقوله يقبضه بضعيفة المضارع وهو وابتدأ وفي بعض النسخ قبضه بلفظ الماضي ويختلف المعنى لاختلاف الروايتين فعلى المضارع يكون المعنى انهما دخلا على ذلك والماضي يكون الامر بهما ولم يذكر الشيخ اصل ما دخل عليه **اجل** اشار الى شرط من شرط راس مال السلم بقوله **لا يجوز ان يكون راس المال** اي مال السلم **من جنس ما اسلم فيه** هذه اذا كان المسلم فيه ازيد من راس مال السلم كمنظار حديث في قنطارين لانه سلف جرفعا او كان انقصا كقنطارين في ثوب من جنسهما لانه ضمان يحفل اما اذا كان راس مال السلم مثل المسلم فيه صفة وقد رافى جوز كما سئلت عليه وقوله **ولا يسلم شئ من جنسه** تكرار ذكره ليرتب عليه قوله **او فيما يقرض** **كلمة** اي من جنس السلم فيه في الحلقة والى قوله

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And peace and blessings be upon the one after whom no prophet comes).

كالجزء الأهلية في البغال أو رفيق الكتان في رقيق القطن لأن
منافعها متقاربة وبإذنه هو قول الشهاب وأما ابن القاسم
فأجاز ذلك لأنهما صلتان عنده وعليه اقتصر صاحب المختصر
ثم استثنى من منع سلم النبي في حنيفة فقال
إلا أن يفرضه قرضاً وفي بعض النسخ **بنياناً في مثله صفة**
ومقدار وجواز العرض في مثله صفة وقد رام قيد بما إذا كان
المنع للمتسلف أما إذا كان النفع للمتسلف فلا يجوز **ولا يجوز**
دين أي بيعه **بدن** ^{الأول مدته} ثارواه الدار قطني والبيهقي إن صلى الله
عليه وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ قال أهل اللغة هو بالهمز
النسيئة بالنسيئة **وقال ج** حقيقة بيع الدين بالدين أن
يتقدم عمارة الدينين أو أحدهما على المعاوضة كمن له دين
على رجل ولثالث دين على رجل رابع فباع كل واحد من صاحبه
دينه بالدين ما يملكه من الدين بالدين الذي للأخر وكان لك لو كان
لرجل دين على رجل فباعه من ثالث بدن **وبأخير** ^{بند} **رأس المال**
أي مال السلم **بشرط أي محل السلم** أي إلى أجله أو إلى ما بعد
من العقدة أي من عقدة السلم بالكر من ثلاثة أيام من ذلك
أي من الدين بالدين لأن فيه تعمير كل من الدينين مفهومه
لو كان التاجر بغير شرط الجاز وفيه تفصيل ذكرناه في الأصل
ولا يجوز فسخ دين في دين وهو أن يكون لك شيء في دينه
فتفسخه في شيء آخر لا تتجمله مثل أن يكون لك عليه
عشرة دنائير إلى سنة فتفسخها في عشرة أوثاب مثلاً
فإن كان الفسخ إلى أجل نفسه أو دونه فقولان الجواز
وهو أظهر في المنع وهو أشهر ومنشأ الخلاف هل

الذي

الحمد لله
والصلاة والسلام

نظام

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الذي عن فسخ الدين في الدين معلل ولا من علة بالزيادة اجاز
اولا زيادة في هذه الصورة ومن راي انه غير معلل قال بالمنع وان
كان الفسخ الي ابعده من الاجل فلا يجوز اتفاقا لوجود الي بالمتفق
على تحريمه وهورب الجاهلية اما ان يقتضي له واما ان ينفي لان
الزيادة في الاجل تقتضي الزيادة في مقدار الدين وقوله **ولا يجوز**
بيع ما ليس عندك علي ان يكون عليك حالا يحتمل ان يكون
معناه ان السلع المعينة يمنع بيعها قبل شرائها مثل ان
يقول لما اشتري مني سلعة فلان لانه غرر اذا لا يدري هل يبيعها
فلان ام لا وهل يكون بمثل الثمن او اقل فيكون ما بقي له من اكل المال
بالباطل او يكون باكثر من الثمن فيخسر الزايد ويحتمل وهو الظاهر
انه اراد السلم الحال وهو ان يبيع شيئا في ذمته ليس عندك
علي ان ينفي السوق فيستريح ويدفعه للمشتري لانه غرر
لانه اما ان يجده او لا واذا وجد فاما باكثر مما باعه فيؤدي
من عنده ما يكمل به الثمن وذلك من السفة المنهي عنه واما
ان يجده باقل فياكل ما فضل باطلا وهو لا يجوز **فتبين**
قيد كلام الشيخ بقوله هذا امام يكن الغالب وجوده عند المسلم
اليه فان كان الغالب وجوده فيجوز ان يسلم اليه علي الحلول
اخر له بحري القبط كالحياز والقبض **الذي** الدائم العمل انتهى
وفي التوضيح المشهور جواز الشراء من الصانع الدائم العمل
كل يوم بكن او علي المشهور يستتر ان يكون موجودا عنده وان
يسرع في اخذ ولا يستتر ضرب الاجل بل يجوز ان يكون موجلا
غيره ويجوز ان يكون حالا وسواء قدم النقد في ذلك او اخره انتهى
ثم انتقل يتكلم علي مسائل يبيع الاجال وهي التي

قولہ مسایل بیوع الاعمال
ای علی یقین مسایل
النفق المعروف بیوع
للاجاب ان

قوله اما انما هذا بيان للمعنى لا
يقضي بزيادة الزمان يقتضي ان يكون
البيان مقتضى التبيين الذي هو
لا يجوز بيع ما ليس عندك فان وقع فسخ
لان الاصل فيها لا يجوز الفساد وتدر السلعة
لها ان كانت قائمة
قوله انه اذا سلم المال فلا بيع وقوله عليه
السلعة قبل ان يملكها بايعها وان لم يبيع ولا
لو طلب شخص من آخر سلعة ليشتريها فلم
يجدها عنده فنقص عليها العلامة فليس
بقوله جاز لم يلزم بعد اشترائها لانها
من الغير فيسقط البيع على الملول
فيجوز ان يعلم الباع على الملول
قوله اي بكه او بعضه اه عذري

قوله ولا تسترطضوا ضرب الاجل يعني المداجل
 المداجل هو الذي يمدد الاجل في نفسه
 قوله عشرين سنة عشرين سنة فانه
 قوله عشرين سنة عشرين سنة فانه
 قوله عشرين سنة عشرين سنة فانه
 قوله عشرين سنة عشرين سنة فانه

قوله تسعة جارية لانه اما ان يشتري عين ما باعه نقد او بدون الاجل او للاجل او لا بعد بشرط
القول او اقل او اكثر ثلاث في اربعة بائني عشر وضابط الما يهن الممتنع ان تقول مني اتفق الثمان فالحجوز
ينظر لاختلاف الاجل وكذا اذا اتفق الاجل فالحجوز لا ينظر الى اختلاف الثمنين واذا اختلف الاجل
والثمنان فانه ينظر الى اليد السابقة بالمعطافان دفعت قليلا وعاد اليها كثيرا فالحجوز لا ينظر الى عدد

مسئلة تسعة جارية وثلاثة ممنوعة كلها تؤخذ من كلامه بعضها
بالمنطوق وبعضها بالمفهوم وقد اشار الى ستة منها ففتان بالمنطوق
واربعة بالمفهوم بقوله **واذا بيعت سلعة بثمن موجلا فلا تشترى**
باقل منه نقدا او في اجل وقت الاجل الاول مثال الاول ان يبيع
لوا بعشرة دراهم الى شهر ثم يشتريها بخمسة نقد او مثال
الثانية ان يبيع سلعة بمائة ثم يشتريها بخمسين الى خمسة
عشر يوما وماتان اللتان بالمنطوق وهما ممنوعتان لانه
دخل ما ثلاث على سلف بزيادة لانه دفع قليلا لياخذ اكثر
منه وتفاضل بين الذهبين او الفضة بين وقاخر بينهما
ومفهوم قوله باقل انه لو اشتراه باكثر او بالمثل نقد او في اجل
دون الاجل الاول جاز وهو كذلك اذ لا تتم في ذلك واشار الى
ثلاثة واحدة بالمنطوق ممنوعة وثلاثان بالمفهوم جازتان
بقوله **ولا باكثر اي** وكذا ذلك اذا بيعت سلعة بثمن موجلا
تشتريها باكثر منه **الى ابعد من اجله** مثل ان يبيع رجلا سلعة
بمائة الى شهر ثم يشتريها منه بمائة وخمسين الى شهرين انه
يدخله اربع على الدين بالدين والتفاضل بين الذهبين
او الفضة بين والتاخر بينهما وسلف جبر منفعة لان المشتري
دفع مائة ياخذها بعد شهرين مائة وخمسين ومفهوم
باكثر لو اشتراها بمثل الثمن او باقل جاز اذ لا تتم ثم اشار
الى بقية التسعة الجارية بقوله **واما اي** واذا
بيعت سلعة بثمن موجلا فاشترتها بثمن موجلا **الى الاجل**
نفسه فذلك الشرا باقل وبالكرا وبالمثل المفهوم من الكلام
كله جاز لانه لا علة حينئذ تنقضي وتكون مقاصد فاذا

الاجل خمسة
الى شهر

بشرط ان يكون
الاجل خمسة
الى شهر

X

قوله وتكون ناصة اما جارية الصور كلها عند اتفاق الاجل لوجود المقاصد ولولا بشرطها
ولذلك لو اشترط المقاصد فيها لم يمتنع لاجل ان ضابط هذا الباب ان الما يهن ابتدا الا يمتنع
الا بشرط في المقاصد والمنوع ابتدا الا يصير جاز الا بشرط المقاصد فبشرط لا يحرم شرعا
نوعها كان باع له فريسا فاشترى رقيقا او اشترى بعد تغيره كثيرا فالصور كلها جائزة وبما
من ثمنها فان كانت مثلية فكانه اشترى عين ما باع في استتاع الثلاث صور هذا الذي يفتي المشتري الاول
واما بعد تغييره زيد صوريات وهي كونه الشرا بالثمن باقل للاجل او لا بعد وان كانت

بيعت سلعة بمائة الى شهر ثم اشتريتها بمائة الى اجل فهذا في
ذمته مائة وهذا كذلك فاذا حل الاجل يقطع هذه المائة في المائة
واذا باعها بمائة الى شهر ثم اشتراها الى الشهر خمسين فاذا حل
الاجل تقاصا فيجعل الخمسين في مقابلة خمسين ويزيد له
خمسين واذا باعها بمائة الى شهر ثم اشتراها بمائة وخمسين
الى ذلك الشهر فاذا حل الاجل تقاصا فتكون المائة في مقابلة
المائة ويزيد له الاخر خمسين ثم انقلبت حكم على حكم
بيع الخراف وبيان شرطه فقال **ولا باس بشرط**

الخراف مثلث الجيم وهو ما يحمل قدره او وزنه او كيله او
عدده واستعمل لا باس هذا معنى الجواز والحاصل
فيه قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وفي الصحيح كانت
الصحابة يروون انه عليه السلام اجتمعين يتبايعون التمار
جزاوا جزاوا ثم عشرة شروط احدها ان يكون غير مسكو
واليه اشار بقوله **فيما يكال او يوزن اي** او بعد **شروط الدنيا**
والدراهم فكانت مشكوكا اي مادامت مسكوكا فانه يمتنع
شراؤها جزاوا لانه من بيع المخاطرة والتمار وظاهر هو ان كان
التعامل بها وزنا جاز وان كان عددا امتنع ومفهوم كلامه
انما اذا كانا غير مسكوكين جاز بيعهما جزاوا وقد صرح به

فقال **ولما يقال** بكسر النون بمعنى فجرد **الذهب والفضة**
فذلك اي شر الخراف **فيما جاز** اذا لم يتعامل بها اما اذا تعامل
بها فلا يجوز بيعها جزاوا في الشروط لان لا تكون لحادة
مقصودة كالجزو واللوز احران لما لو قصدت افراده ولم
يقبل منه واليه اشار بقوله **ولا يجوز شر الرقيق والشيء**

ولا يجوز شر الرقيق الما اي وكذا العيون اذ لا يجوز بيعها جزاوا
ولا يجوز بيعها لان اختلاف افرادها فلو يودي الى المخاطرة والمقامرة وهي حرام عند وجوب
عليه وانظر ان كان منفصلا فمسلما

قوله وكذا ان كان
بشرط ان يكون
الاجل خمسة
الى شهر

قوله وكذا ان كان
بشرط ان يكون
الاجل خمسة
الى شهر

وقيد ناهي يعل ثمنه احترازا مما قصدت افاده وقل ثمنه كالمال
والبيض فانه يجوز بيعه حزافا ثالثا ان يكون كثيرا بحيث
لا يعلم قدره احترازا من القليل الذي يعلم قدره واليه اشار بقوله
ولا يجوز بيع ما يملكه بلامتنفعة حزافا كالحيطان
والاعمى ان يكون معلوم الجنس كقمح او شعير احترازا لمالو
قال اشترى مني صبرة من طعام خامس **ان لا يشترى مع**
مكيل سادس ان لا يكثر جزا سابع **ان يكون مرييا بالبيع**
فان كان ان يكون المتعاقدان اعتاد الحزوف في ذلك فاسمى
ان يكونا جاهلين بمقدار حيازتهما ان يكون في ارض مستوية
ومن باع غنلا قد ائرت كلما او اكثرها وفيها ثمر لم يبعه **فمن**
البائع اي باق على ملكه لا يدخل في العقد على التخلل **الا ان**
يشترى المتاع نفسه فيه خل في العقد فيكون له مفهوم كلامه
ان التخلل لو كانت غير مبرقة كانت الثمرة للمستري وهو كذا
ولا يحتاج الى شرط **والاصيل** فيما ذكر قوله صلى الله عليه
وسلم من ابتاع غنلا قد ائرت فثمرتها للبائع الا ان يشترطه المبتاع
ومن ابتاع عبدا وله مال فماله للبائع الا ان يشترطه المبتاع
وكذا لك غيرها اي غير التخلل **من الاشجار** وفي الثمار كالعبد
والزيتون وفيه التفصيل المذكور ففسر التاثير بقوله
والا تار في التخلل كذا بان يجعل على الثمرة وقيما يكون في
فحل التخلل **واي الزرع** على المشهور **خروجه من الارض**
ومن باع عبدا وله مال فماله للبائع الا ان يشترطه المبتاع
كله تقدم دليله **ك** ومعنى يشترطه المبتاع اي يشترطه
للعبد لا لنفسه فان اشترطه لنفسه امتنع ان كان الثمن
كانا احدهما ذهبيا لا يخفى انه اذا كان الثمن ذهبا والمال ذهبا فالامر ظاهر ومالو
دينار او يكون الجمع دينار والمال صاع لانه لا بد ان يكون ثمن العبد مما يباع به ماله او عدري

هذا هو الوجه في قوله
ولا يجوز بيع ما يملكه بلامتنفعة حزافا
فان كان الثمن ذهبا والمال
ذهبا فالامر ظاهر ومالو
دينار او يكون الجمع دينار
والمال صاع لانه لا بد ان
يكون ثمن العبد مما يباع به
ماله او عدري

قوله الزرع المراد به غير ذى الثمر لا البرسيم
والقسطا قوله خروجه من الارض
ذات زرع ظاهر للناظر يكون زرعها لبيد
ان يشترطه المشتري وهو اشترى بغير
معرفة لبيد زرعها فانها تناول
بغير علمه عند تناولها

ذهبا والمال ذهبا او فضة انتهى وقال **ق** قوله الا ان
يشترطه المبتاع سواء اشترطه للعبد او لنفسه البيع صحيح
هو المذهب مثل ان يقول له اشترى منك هذا العبد بماله
لانه يتبع له فلا حصة له في الثمن فيجوز ان يشترطه بالدينار
والدرهم والعروض والحيوان وسواها ان ماله عينا او عرضا او حيا
وان قال اشترى منك هذا العبد وماله فيها حيا راعي فيه الربا
فان كان ماله عينا لا يجوز ان يشترطه بعين من جنسه وبغيره
بقوله الا ان يشترطه المبتاع كله فلو اشترطه بفضة قال ابن
القاسم لا يجوز ولما اقبلنا كلامه بقوله **كله** فليس
ظاهر قوله وله مال سواء كان هذا المال بيد العبد او على يده
امين او كان دينيا على السيد **ولا باس** بمعنى يجوز بشرط
والتصريح **ما في العبد على الربا** **ك** كلمة فارسية بفتح
البا وكسر الميم المراد بها الصفة المكتسبة لما في العبد وهو
في اصطلاح اهل زماننا الد فتر **بصفة معلومة** فان وجدك
على الصفة التي في الربا فجميع لزومه البيع ولا خيار له وان وجدك
على غير ما فهو باختيار في لزومه البيع وفسخه **ولا يجوز بشرط**
لا يشتر ولا يوصف ظاهر انه لو وصفه بخارج المشهور لا يجوز
لانه لا يمتنع في اخراجه اذ اى وكله لا يجوز بشرط **ان**
ليل مظلوم وقوله **لا يباين** كذا في التول في كل النسخ على
ان لانا فيه جرت مجرى النهي فتجوز في بعضه بابا بانه لا يغير
التثنية عايد على المتبايعين والمبتاع هو الذي يتلعه وجه
هو قيل وهو مراد في لقوله **ولا يشر فان ما فيه** مفهوم كلامه
لو كان في ليل مخرج جاز والذي في المذونة لا يجوز في ليل مطلقا

ان كان ماله عينا او عرضا او حيا
وان قال اشترى منك هذا العبد وماله فيها حيا راعي فيه الربا
فان كان ماله عينا لا يجوز ان يشترطه بعين من جنسه وبغيره
بقوله الا ان يشترطه المبتاع كله فلو اشترطه بفضة قال ابن القاسم لا يجوز

هذا هو الوجه في قوله
ولا يجوز بيع ما يملكه بلامتنفعة حزافا
فان كان الثمن ذهبا والمال
ذهبا فالامر ظاهر ومالو
دينار او يكون الجمع دينار
والمال صاع لانه لا بد ان
يكون ثمن العبد مما يباع به
ماله او عدري

قوله الزرع المراد به غير ذى الثمر لا البرسيم
والقسطا قوله خروجه من الارض
ذات زرع ظاهر للناظر يكون زرعها لبيد
ان يشترطه المشتري وهو اشترى بغير
معرفة لبيد زرعها فانها تناول
بغير علمه عند تناولها

قوله وان كان ماله عينا او عرضا او حيا
وان قال اشترى منك هذا العبد وماله فيها حيا راعي فيه الربا
فان كان ماله عينا لا يجوز ان يشترطه بعين من جنسه وبغيره
بقوله الا ان يشترطه المبتاع كله فلو اشترطه بفضة قال ابن القاسم لا يجوز

باب اهل العلوم
الشرع من ديني
مكة دعة الله
التعريب

لا يذكر
 استقناعي قصدا
 في الحجة
 في الحجة

[illegible]

كما يعطى الحمام والحمام والمنع منه خرج في الدين وغلو فيه انتهى الثالث

الایکون

ان يكون له مقدرا ما التمتع به الهوى مثال ذلك اذا طلبه ليقضي

في الناحية ومجيئته في ما قاله وقع السمع ليجعل ذلك الله محقق
ان لم يكن في تلك الناحية ومفهوم كلام الشيخ والمختص انه اذاله

يتم العمل لا شيء له وهو كذا لك لعل له تعالى ومن جاء به حمل عبير

وقد لا يتم العمل فيكون نارة جحلا وتارة سلفا فيجوز النقد

غير شرط اذا اخذ ورضيه والا جبر علي البيع لشيوعه اذا تم

فإن نصف الإجارة لأن الإجارة إذا تملقت بمنافع كان كل واحد

في مقابلة جزو من المنافع مثاله ان يتاجر علي ببيع

وان لم يرج درهم ولكنك على التدرج الحان يستعمل الدرهم

تغريغه الايام الاربعه وان لم يبيع بعد تغريغه الايام فله اخذ

هنا اذا تم الاجل فمذه مناقضة **اجيب** بانها لا مناقضة

من مقاله اولی الجعل ومقاله هناعی الاجارة ویدی الاجور

لمد لا غير يستعمل الكوا فيما لا يعقل والاجارة فيمن يعقل والكوا

وبيع منافع معلومة يعوض من معلوم املك منافع معلومة

علومة ونها بحر يعني من جعل الاجل ونحوه واعتصم قوله

بمع الخ بمسيلة من اكثر وابته ابيهما علي ان يقبضها الي اجل

م ت ا ي و ا ل ع د ا ر م ن م ج ه ر و د ا م

[illegible]

قوله ويوحنا الفوق المذكور انه عبر في الدابة بالاكثر اذ لم يكن له الكرا بيع منقعة الحيوان الذي لا يعقل وقال جبريل
وكذا الاجير في العاقل في الاجير قد علم ان الاجارة تتعلق بالعاقل فهي بيع منقعة هو ان يعقل انه **قوله**
ومن الترادف بصيغتها الحقة من ان تكون مضمونة فان وقع العقد في زمن ابا ان الكرا فلا بد من تعجيل الكرا
داخل الثلاثة ايام او الشروع في المنقعة واما لو وقع قبل الابان فيكفي تعجيل نحو الدينار والدينار من ان
قوله ويعينها بالاشارة اي ملا بد في كونه مضمونة من الاشارة الهام مع حضورها في المنقعة هي
التي لم يقني بهذا المعنى بان قال الترمذي منك دابة ولقد كانت حاضرة ومشاهدة ولم يشتر انهما او قاله واكثر
الفلاحة البيضاء او السوداء او الكال انهم
لا يعلم سواها فلا تنسخ الاجارة
ويذكر المالك ان ياتي للملك ببيعها
قوله او غصبت او استخفت او استخفت الكرافيا
من الطريق او اراضي او وجد بها عيبا
مثل ان يكون بها دابة منقعة لا ياتي
له الكوب منها تحقيق ان مدعي

قوله ولا يفسخ الكرا في اثناء المدق حكمه حكم الدابة المعينة
تفسخ الاجارة في باقي المدة وقيد بانه ثابتة في عينه احراز امواله
كانت مضمونة في ذمته فلا تنسخ الاجارة بموته بل يواجر على تمام
المدة من تركته **قوله** كذلك **قوله** تمام مدة الكرا ظاهر سوا كانت
كبيرة او حرة او مسانة فانما تنسخ ويعطى بحساب ما سلك
وقيد فاعلم ان الاجارة ما لو انتم منها ما لا يضر بالمكسري
ولا ينقص من كراياها الشرافات فانه كالعدم ولا قيام للمكسري به
قوله ولا يفسخ بتعليم العلم القرآن على الحداق بكسر الحاء المهملة
وفتح الدال المهملة وهو ان يحرق المعلم القرآن اي يحرقه
واستعمل لابس هناك المدونة للاباحة والمعنى انه يجوز لمعلم
القران ان يجاعل علي تعليم الصبيان حتى يحرق قوا وهذا هو
المشهور لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الحق ما اخذتم
عليه اجر كتاب الله تعالى واجمع اهل المدينة عليه فان قيل
كبر مالك اخذ الاجرة علي تعليم العلم في الفرق قيل الفرق
ان القرآن حق لا يخال في اخذ الاجرة عليه بخلاف مسائل
النفق فانها منطوقة يجوز فيها الخلاف فكذا اخذ الاجرة عليها

لذلك

لذلك وكذلك يكره اخذ الاجرة علي تعليم النحو والابول وغيرهما
قوله ولا يفسخ الكرا في اثناء المدق حكمه حكم الدابة المعينة
تفسخ الاجارة في باقي المدة وقيد بانه ثابتة في عينه احراز امواله
كانت مضمونة في ذمته فلا تنسخ الاجارة بموته بل يواجر على تمام
المدة من تركته **قوله** كذلك **قوله** تمام مدة الكرا ظاهر سوا كانت
كبيرة او حرة او مسانة فانما تنسخ ويعطى بحساب ما سلك
وقيد فاعلم ان الاجارة ما لو انتم منها ما لا يضر بالمكسري
ولا ينقص من كراياها الشرافات فانه كالعدم ولا قيام للمكسري به
قوله ولا يفسخ بتعليم العلم القرآن على الحداق بكسر الحاء المهملة
وفتح الدال المهملة وهو ان يحرق المعلم القرآن اي يحرقه
واستعمل لابس هناك المدونة للاباحة والمعنى انه يجوز لمعلم
القران ان يجاعل علي تعليم الصبيان حتى يحرق قوا وهذا هو
المشهور لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الحق ما اخذتم
عليه اجر كتاب الله تعالى واجمع اهل المدينة عليه فان قيل
كبر مالك اخذ الاجرة علي تعليم العلم في الفرق قيل الفرق
ان القرآن حق لا يخال في اخذ الاجرة عليه بخلاف مسائل
النفق فانها منطوقة يجوز فيها الخلاف فكذا اخذ الاجرة عليها

قوله ولا يفسخ الكرا في اثناء المدق حكمه حكم الدابة المعينة
تفسخ الاجارة في باقي المدة وقيد بانه ثابتة في عينه احراز امواله
كانت مضمونة في ذمته فلا تنسخ الاجارة بموته بل يواجر على تمام
المدة من تركته **قوله** كذلك **قوله** تمام مدة الكرا ظاهر سوا كانت
كبيرة او حرة او مسانة فانما تنسخ ويعطى بحساب ما سلك
وقيد فاعلم ان الاجارة ما لو انتم منها ما لا يضر بالمكسري
ولا ينقص من كراياها الشرافات فانه كالعدم ولا قيام للمكسري به
قوله ولا يفسخ بتعليم العلم القرآن على الحداق بكسر الحاء المهملة
وفتح الدال المهملة وهو ان يحرق المعلم القرآن اي يحرقه
واستعمل لابس هناك المدونة للاباحة والمعنى انه يجوز لمعلم
القران ان يجاعل علي تعليم الصبيان حتى يحرق قوا وهذا هو
المشهور لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الحق ما اخذتم
عليه اجر كتاب الله تعالى واجمع اهل المدينة عليه فان قيل
كبر مالك اخذ الاجرة علي تعليم العلم في الفرق قيل الفرق
ان القرآن حق لا يخال في اخذ الاجرة عليه بخلاف مسائل
النفق فانها منطوقة يجوز فيها الخلاف فكذا اخذ الاجرة عليها

لذلك

ما استأجره إلا أن يتبين كذبه فلا يصدق ويضمن مثل ان يقول
هلاكت اول الشهر ثم ترى بعد ذلك عنده ومفهوم بيده انه لو
اخرجه عن يده في ذلك في يد الغير يضمن **والصانع** الذين يصنعون
انفسهم للصناعة التي معاشهم منها كالحياطين **صامنون لما عاؤا**
عليه اي صامنون قيمته يوم القبض ولا اجرة لهم عملوه في
يومهم او حان وقتهم **عملوه باجر او بغير اجر** عند اقتضا الخلفاء
لاربعة ولم ينكر عليهم احد فكان ذلك اجماعا ولان ذلك من
المصلحة العامة لانهم لو لم يضمنوا ويصدقوا فيما يدعون
من التلف تسارعوا الي اخذ اموال الناس واجترأوا على اكلها
ذكر ابو المعالي ان مالكا كثر ما يني من هبة علي المصالح
وقد قال انه يقتل تلك العامة لمصلحة اصلاح الثلاثين
المازري وما قاله ابو المعالي عن مالك صحيح وظاهر كلام
الشيخ انهم صامنون ولو قامت بينة علي هلاكه وهو كذا
عند اشتهت خلافا لابن القاسم وظاهره ايضا انهم صامنون
ولو شرطوا عدم الضمان وهو كذا عند ابن القاسم خلافا
لاشبه وظاهر قوله لما عاؤا عليه انهم لو عملوه في بيت رب
السلطة او كان من مملأ زمالهم لاضمان عليهم وهو كذا
ولا ضمان علي صاحب الحمام ظاهر كلامه انه المنكر في
لا حارس الشباب وما قاله صحيح الا ان يفرط ابن عبد السلام
ولا اعلم فيه غير ذلك وقرع **وق** كلامه بعكس هذا وظهر
الاول صاحب الحمام حارث الشباب سواء كان يجرس بابا جرة او
بغير جرة وهذا اذا سرقت او تلفت بادر من الله تعالى واما
اذا قال جار رجل يظلم افظننت انه صاحبها واعطيتي ما
قوله سواء كان يجرسها جرة كان الحارس اجنبيا وكان في الحمام ومثل حارس
الحمام غيره من حارس الدور وفيها فالحق في الحارات والاسواق **العقار**
لا ضمان ولو كنت بذلك لان ذلك من القوم لا لا يجر حيث لم يفرطوا ولا ضمانا كذا قال جدي
فكان يقر بما نقله نت في شرح خليل من ان المصالح العامة الآن تضمنين الخرافة عدوي

هذا هو المصالح العامة
التي هي من المصلحة العامة
التي هي من المصلحة العامة
التي هي من المصلحة العامة

هذا هو المصالح العامة
التي هي من المصلحة العامة
التي هي من المصلحة العامة
التي هي من المصلحة العامة

هذا هو المصالح العامة
التي هي من المصلحة العامة
التي هي من المصلحة العامة
التي هي من المصلحة العامة

قوله ما نه يضمن وكذا الورع ثيابه علي الاجرة وصاغت فانه يضمن ضمان الرهان قال في و ظاهر كلام
ابن عمر انه له الاجرة حتي في حاله عدم ضمانه اشترى وعليه فامطر ما الفرق بين هذه وبين مسئلة الصانع حيث
لم يضمنوا كما سبق تأمل ولعله لا يتقاضي القتل هنا بالثأر او بالدية العورة اذ الاجرة انما هي فيما يقابل ذلك لا في الآسفة
بل ولو جعل له الاجرة علي حاشته التي كذا قرره بعض الشيوخ **قوله** كل من قبل بضائه من سائر ارجاس او مستغفر
او يدعي عليه سرقة اذا غرم قيمة ما ضمنه لم يجد بعد ذلك ثم هو له لا لصاحبه الا ان يوجد عنده ووجه ذلك انه يقر بيمينه
ملكه علي تقدير وجوده او عدوي
له فانه يضمن وكذا اذا قال رايت من اخذها وظننت انه صا **جها** علم ما يضمن اليك
فانه يضمن وقال ابن المسيب يضمن صاحب الحمام وهو قول **قوله** العلم ما يضمن اليك
مالك وبه قال ابو حنيفة والمشهور لا يضمن اذني **وكذا الاصل**
علي صاحب السفينة اذا غرقت من مدي او علاج او موج او **قوله** العلم ما يضمن اليك
رجح يريد الا فيما حمل من الطعام والادام فانه يضمن الا ان تقوم
بينة علي هلاكه من غير سببه او بصحبة ربه فلا يضمن **ولا**
قوله اي لصاحب السفينة **الاعلي** هذا هو المشهور
لان الاجارة في السفن جارية مجرى الجعل فان لم يحصل القرض
المطلوب لم يستحق الاجرة وقيل له من الاجرة بحساب ما سار
واستظهر لان رد الكرا الي الاجارة او ي من رده الي الجعل لان
الغاية معلومة والاجرة معلومة فيكون له بحساب ما سار
ثم انقل **علي الشركة فقال** **ولا باس بالشركة**
بعضهم لم يثبت فيها الاكسر الثنين وسكون الرا وخالف بعضهم
وي اذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في ان يتصرف مع نفسه
ولا باس هنا للا باخذ دليلهما ما في الصحيح ان زهرة ابن معبد
كان يخرج به جده فيشترى الطعام فيلقاه ابن عمرو ابن الوثير
رضي الله عنهما فيقولان له اشركنا فان النبي صلى الله عليه
وسلم قد دعالك بالبركة فيشركهما قريبا ما اصاب الراحلة **قوله**
كما هي فيبعث بها الي المتري واجمع الناس علي جوازها حيث **قوله**
الجملة والمشهور ان عقد لازما العقد كسائر العقود وقيل لا يلزم
الا بالخلطة وظاهر كلام غير واحد انه المشهور وجمع بعضهم بان
الجملة من قال بلاول اراد ليس لاحد مما الرجوع بعد العقد ومن قال **قوله**
بالثاني اراد ان الضمان لا يكون منه ما حتي تحصل الخلطة واركأها **قوله**
ان تلك الاموال قد يبرهن

هذا هو المصالح العامة
التي هي من المصلحة العامة
التي هي من المصلحة العامة
التي هي من المصلحة العامة

هذا هو المصالح العامة
التي هي من المصلحة العامة
التي هي من المصلحة العامة
التي هي من المصلحة العامة

هذا هو المصالح العامة
التي هي من المصلحة العامة
التي هي من المصلحة العامة
التي هي من المصلحة العامة

قوله على جزء مجهول اي ما يقول اعطى كل جزا الا ان تكون العادة جارية بشئ معلوم عند الناس واد كان الحايض مستملا على اصناف او انواع النسا فبشرط ان يكون في جميعها منتقيا ولا بد ان يكون الجزء شاملا في جميعها الحايض احقرز عما شاع في فحلة او خلافت معينة وبشرط علم الحايض اما بالروية او بالوضع فتدخل مسافات الحايض الغائب انوصف حيث كان يصل اليه قبل كما لطيفه اه مدوي

ومنها ان يساقي على جز شايع معلوم سواء كان كثيرا كالثلثين او قليلا كالربع واليه اشار بقوله **علي ما ترا ضيا عليه من الاجزا** واحترز بالمشايخ من المسافات على اصح او اوسق معدودة وبالمعلوم من المسافات على جزء مجهول فلا بد ان يكون ثلثا او نصف او نحوه **ومنها ان يكون العمل كله على المساقا** بفتح القاف وهو العامل والعمل القيام بما تقتضيه الثمرة من السقي والابار والتنقية والحزاد واقامة الادوات من الدلا والمساخي والاجزا والادوات ونفقتهم لان العوض انما هو العمل فيجب ان يكون كله على العامل ومنها ان رب الحايض **لا يشترط** بمعنى لا يجوز له ان يشترط عليه اي على المساقا عملا اخر غير عمل المسافات مثل ان يساقية ويشترط عليه ان يبيع له ثوبا او يطين له ارد با ونحو ذلك مما لا تعلق له بالثمرة لان المسافات مستثناة من اصول متنوعة جوزت للضرورة فيقتصر فيها على عمل الورد وكذا لا يجوز له ان يشترط عليه عمل شئ ينشيه اي يحلته في الحايض الا ما يشي **لا بال** اي لا يحظر له لعلته فانه يجوز له ان يشترط عليه من شدة الحظيرة بالظالمجة المسألة ومن اصطلاح الضيقة بالمعجمة في المسألة اما الحظيرة فهي الحايض المحيطة بالبستان وشدة بالمعجمة والمعملة ترميم بنايها والعيد ان التي تجعل باعلاها من شوك وجريد يمنع التسور عليها **واما الضيقة** فهي **مخفق الماء** بفتح الميم كالمصهرج واما بناؤها من اصلها فلا يجوز ان يشترط ذلك على العامل واليه اشار بقوله **من غير ان ينشئ بناها** لان ذلك مما يبقى بعد الثمرة **والدك كراي** التلحق **على العامل** ظاهره ان عليه شرا ما يلحق به وتعليقه

تحت اشارة الى ان الحايض لا يشترط عليه عمل شئ ينشيه اي يحلته في الحايض الا ما يشي

مجمع

وهو كذلك

على كل حال لا يشترط على الحايض ان يشترط عليه عمل شئ ينشيه اي يحلته في الحايض الا ما يشي

وهو كذلك في قول **وتنقية منافع الشجر** جمع منفع بفتح القاف موضع يستنقع فيه الماء **واملاح** مشقط اليا بفتح القاف وكسرها موضع السقوط من الغرب وهو الدلو **وتنقية العين** وهو كسرها مما يقع فيه من تراب وورق **وشبه ذلك** من عمل المسافات مثل الحذاء والجوفين **في** قوله **جائز بعد ان يشترط على العامل** وفي كلامه مساحاة وشبهه جائز بعد **ان يشترط على العامل** وفي كلامه مساحاة وفي ان ظاهر قوله **اولا** والعمل كله على المساقا الشامل للتذكير وما بعده انه يجب على العامل بمجرد العقد وان لم يشترط عليه وقوله بعد والتذكير وما بعده جائز اشتراطه عليه يقتضي ان هذه الاربعة لا يجب على العامل الا بشرط فتأمل ومنها ما اشار اليه بقوله **ولا يجوز المسافات على اخرج** ملا في الحايض من **الدواب** ولفظ المدونة ولا ينبغي لرب الحايض ان يساقية على ان يزرع شيئا ما في الحايض من الرقيق والدواب مرام قوله لا ينبغي على التحريم لا على الكراهة **واما ما** من كاي الدواب التي في الحايض **فعلى ربه حلفه** وان لم يشترط العامل ذلك عليه لان العقد كان على عمل في ذمة صاحب الحايض ولو شرط حلفه على العامل لم يجوز **ما نفقة الدواب** اي نفقة **الاخراج** جمع اخرج في اطعامهم وكسوتهم **فعلى العامل** على المشهور لان عليه العمل وجميع الثمن المتعلقة به التي تنقطع بانقطاع الثمرة لان العوض على ذلك يقع وكذلك عليه خلف ما زرع من الدلا والاجل ونحوها لانه انما دخل على ان ينفع صاحبه بملك اعيانها وامل انما يملكها معلوم بخلاف العبد والدابة وعليه ايضا **نفيته** بفتح النون وكسر الراء وهو

بفعل مضارع ومنافضة

فقد ظهر كلام الشيخ ان البياض ليس بترك للعامل مطلقا وليس كذلك لانه اما ان يشترطه رب الحائط لنفسه فلا يجوز على المشهور واما ان يشترطه العامل لنفسه كما يزعمه خلاف واما ان يشترطه فيجوز بشرط الاول ان يكون العمل على العامل نفسه عليه وقت الثاني ان يكون يد رزقيا على العامل فان لم يكن البذر من عمل نفسه العمل لانه عليه الصلاة والسلام لم يرد عنه انه دفع شيئا لاهل خيبر والثالث ان يكون الخبز المشروط موافقا لزمانه واما اذا استكتنا عنه فقال مالك في الموازية يلغى للعامل انتمى المرامته وثانها تفتي هذا الاثنا للعامل مشروطا بالسكون او اشتراط العامل عند عقد المساقاة ان يعمد رعيه

اليسير اي الارض الخالية عن الشجر والسير الثالث فادونه ولا
بأعين ان يلقى اي يترك ذلك البياض اليسير للعامل وهو اي
الانفا اكله وكلامه يدل على ان لباس هذا الماهو خير من غيره
وهو كذا ليس من كرا الارض بخروجها من مخرجها وظاهر كلامه ان البياض ليس بترك للعامل مطلقا وليس كذلك بل فيه تفصيل ذكرناه في الاصل **وان كان البياض كثير لم تجز ان يدخل في مساقات النخل الا ان يكون قدر الثلث من الجميع**
فاقل انظر كيف بين ان اليسير يدخل في مساقات النخل وان الكثير لا يدخل وسكت عن الانفا هل يجوز وان كان اكثر من الثلث او لا يجوز الا اذا كان قدر الثلث فاقل ويعرف اليسير من الكثير بان يقوم كرا الارض على انفراد ويقوم الثمر على انفراده وينسب كراؤه من قيمة الثمر بعد طرح قيمة الثمرة والعمل ما في ذلك بان يقال ثم قيمة ثمة هذا النخل على ما اعتيد منها فيقال ثلاثون دينار فيقال بكم يواجر عليها من يعمل فيها الى الحد اذ فيقال بعشرة ونايف فتقسمها من الثلاثين ثمة عشرون ثم يقال ايضا بكم يكرى هذا البياض من يعمل به فيقال بعشرة ونايف فتقسمها الى العشر تكون ثلثة ثمة تنسب بامنها فتجد انها ثلثة فتعلم ان البياض ليس بانه كان قيمة البياض عشرين فلا يجوز ان يدخل في مساقات النخل لان قيمته اكثر من الثلث **ولي كانت المساقاة مقبولة على المساقات عقيبها بما فيقال والشركة في الزرع جائز** ومنهم من يعبر عن المزارعة ويجوزها شروط **احدها المتعاقدان ويشترط فيهما اهلية الشركة والجار**

قوله وانما البذر ولو في بعض الارض ولو لم ينضم للبذر حوت او يقتسمان الارض ان كان العمل لهما والارض لهما وانما لم يقدرا بالمتكثرة الاموال لانه قد قيل بانهم فيها مطلقا فغنموا فلا بد من لزومها من اموتين وهو البذر **قوله** كالطعام ولو لم تفتته كالعمل او بما تفتته ولو لم يكن طعاما كفتن او كان الا الحشيش ونحوه انه عند رعي

فانما

قوله خلط البذر في مكان ولو كان في حقل بائنيج كل واحد البذر من عنده ولم يخلطاه حتى وصل الى الفدان ويبذر كل واحد بذره حيث لا يفتنهم بذر صاحبه فان تفتن بان من كل في ناحية فلا يصح ولكل ما نبت حبه هذا احد قولين سخون وقوله الاخر هو اختلف لقوله مالك وابن القاسم بعدم اشتراط الخلط لاحصا ولا سيما وعليه يصح المزارعة ولو كان بذر كل واحد في ناحية بحيث صار متفتنا **قوله** سادسها الرهن اذا ظهر اذا دخل على المناصفة واما لو كان اجرة البقر والعمل خمسين مثلا واجرة الاغص مائة والبذر على حسب كل والزرع بينهما كذلك فلا مانع من ذلك ايضا اذا اتفقوا ذلك فيستغني عنه بالرابع وقد بره انه عند

ان يقع العقد بينهما بلفظ الشركة **رابع** ان يتساويا العاقدان في الزرع على نسبة ما يلزمهما **خامس** خلط البذر ان كان من عندهما سادس **سادس** ان يكون مقابل للارض من بقر وعمل مساويا لاجرة الارض مثل ان يكون كرا الارض مائة والعمل يساوي خمسين والبقر كذلك لان سنة الشركة التساوي وقد ذكر الشيخ رحمه الله في هذا الفصل ثمانية مسائل اربعة جائزة منها ثلاثة متواترة والرابعة متاخرة واربعة ممنوعة واحدة بالعموم وثلاثة بالمنطوق اما الثلاثة الجائزة فاشارة الى اولها بقوله **اذا كانت الزريعة بينهما جميعا والزرع بينهما كانت الارض لاحدهما والعمل على الآخر** والواو يريد بقوله والزرعية منهما اذا تساويا في الزريعة واما اذا تفاضلا فيها مثل ان يخرج احدهما ثلثي الزريعة والاخر الثلث ففيه تفصيل ذكرناه في الاصل وثانيها اشار اليه بقوله **او العمل بينهما والزرع في الارض** يريد والمسئلة بحالها الزريعة فمنها جميعا والزرع بينهما وثالثها اشار اليه بقوله **او كانت اي الارض بينهما والمسئلة بحالها والزرعية للممنوعة الماخوذة بالمنطوق** فاشارة اليها بقوله **اما ان كان البذر من عند احدهما ومن عند الآخر الارض والعمل عليه او عليهما معا والزرع بينهما** بيان اخذها منه هو ان الضمير في عليه يحتمل عوده على صاحب الارض فيكون احدهما اخرج البذر والآخر الارض والعمل وهذه مسألة ويجعل عوده على مخرج البذر فيكون احدهما اخرج البذر والعمل والآخر الارض وهذه مسألة وقوله او عليهما اي العمل عليهما والزرع بحالهما اخرج احدهما الارض والآخر البذر وهذه مسألة

قوله **قوله** وانما البذر ولو في بعض الارض ولو لم ينضم للبذر حوت او يقتسمان الارض ان كان العمل لهما والارض لهما وانما لم يقدرا بالمتكثرة الاموال لانه قد قيل بانهم فيها مطلقا فغنموا فلا بد من لزومها من اموتين وهو البذر **قوله** كالطعام ولو لم تفتته كالعمل او بما تفتته ولو لم يكن طعاما كفتن او كان الا الحشيش ونحوه انه عند رعي

فانما

فانما

فانما

فانما

فانما

COPYRIGHT

قوله اذا تناوبت قيمة ذلك البذر كما لو كانت قيمة احدى عشرة والاذا احدى عشر مثلاً والمري
في الجواز شأونها قاله توت وهذا العصف من توليد لخليل وقابلها مساو وتساويا والظن انه يقاس
عليه هذا باق ما يزيد فيه احد مما على الاخر **قوله** اذ كانت قيمة احدى مائة وقيمة الاخر
مائة وعشرة وهكذا اقاله عهده

ثالث
ثالثا الى الرابعة المكمل للمسايل المجازية بقوله
ولو كان اكثر من الارض يريد او كانت بينهما او كانت لاحدها ويعطيه
الاخر انصفه **والبذر من عند واحد وعلى الاخر العمل جاز**

ذلك اذا تناوبت قيمة ذلك البذر والعمل في يومه اذ لم يتغيرا
لا يجوز وهذه هي المكمل للاربعه الممنوعة وظاهر ما ذكره من
الجواز مطلق سواء كان البذر بين يدي اثنين او لا **ولا يتقدم**
في كرا الارض غير مأمونة للزبي قبل ان تروى لانه يكون تارة
بيعا وتارة سلفا ومقتضى كلامه ان العقد عليه ما من غير نقد
او مستقدم من غير شرط جاز وهو كذلك ومفهوم قوله غير مأمونة
انما لو كانت مأمونة للزبي لجاز النقد فيها وهو كذلك عندنا

القاسم والافني الكلام على المزاينة عقيبها بالجواز
جمع جازية وهي ما لا يستطيع دفعه كالبرد والريح والجيش
وعلى هذا فلا يكون السارق جازية لانه يستطيع دفعه ولو
علم به ونقل الشيخ عن ابن القاسم ان السارق جازية وشروع
صاحب المختصر ايضا وعليه تكون الجازية الافان المشروعية
والجيش والسارق وغو ذلك ولم يشر وطعن ما اشار

اليه بقوله **ومن ابتاع اي اشترى ثمرة** من اي التمار دون اصلها
بعد الزهوق قبل كمال طيبها **في رؤس الشجر فاجع** به دفع
الباء وهو الجواز النازل مع المطر وذكر الفعل باعتبار المعنى
اي الشيء المشتري **او ارجع بخراد او بجلد** وهو الما الجامد
في زمان البرد له معان كالزجاج **او ارجع بغيره اي غير ما ذكر**
كالنخل والبرج دخل في عبارته الجيش والسارق **فان ارجع**
قوله الثالث فالكثر وضع عن المشتري قدر ذلك من الثمن

وقد نظم بعضهم المراجع في ابيات فقال
ان الجواز في الاستجار بعد ثلث عشرة
ما عطفها فذكرها التار والرج ثم التلج مع غرق
والبرد والظلم العيب الضربة والدود والقطر ثم من الغنن يتبعها
فما عطفه او ك نفسي اليوم عدتها واللص فاحتم به تمام عدتها

هذا هو الجواز
في كرا الارض
غير مأمونة
للزبي
قبل ان تروى
لانه يكون
تارة بيعا
وتارة سلفا
ومقتضى كلامه
ان العقد عليه
ما من غير نقد
او مستقدم
من غير شرط
جاز وهو كذلك
ومفهوم قوله
غير مأمونة
انما لو كانت
مأمونة للزبي
لجاز النقد فيها
وهو كذلك
عندنا

هذا هو الجواز
في كرا الارض
غير مأمونة
للزبي
قبل ان تروى
لانه يكون
تارة بيعا
وتارة سلفا
ومقتضى كلامه
ان العقد عليه
ما من غير نقد
او مستقدم
من غير شرط
جاز وهو كذلك
ومفهوم قوله
غير مأمونة
انما لو كانت
مأمونة للزبي
لجاز النقد فيها
وهو كذلك
عندنا

لما رواه ابن وهب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا باع المري
الثمرة فاصابته اماعة فذهبت بثلث الثمرة فقد وجب على
صاحب المال الضمان وقال به كثير من الصحابة والتابعين
وعليه العمل **واما ما نقص عن الثلث من المتاع** اخذ من كذا
ثلاثة شروط لوضع الجازية احدها ان تكون من بيع وشروطه ان
يكون مخضا احترازا من ان تكون الثمرة مرفا فاما اذا اجمعت لقيام
بها بذلك على المشهور لان النكاح مهي على المكايمة ويشرط في البيع
ايضا ان تكون الثمرة مسترة منفردة عن اصلها كما قيدناه كلامه
احترازا من ان تكون مشتركة مع اصلها فانه لا جازية فيها على المشهور
ثانيها ان تكون الثمرة مبقاة على رؤس الشجر لئلا يمتطي طيبها
ثالثها ان يبلغ ما ارجع الثلث لا اقل لان العادة جرت ان المري

لا بد ان يرمي بعض الثمرة ويكمل الطير منها وغير ذلك فقد دخل المتاع
على اصابة السير واليسير المحقق ما دون الثلث وملا به بالثلث
ثلث المكمل للاثالث القيمة لان الجازية في الثمرة انما هي نقصانها
وفسادها لا رخصها الا ترى ان الثمرة لو لم تصير مائة سوي رخصها
فانه لا قيام للمشتري بذلك فلا ينظر في ثلث القيمة وما ذكره من التحذير
في وضع الجازية بالثلث محله اذا كان سبب الجازية غير العطش اما

اذا كان سببها العطش فلا تحذير بل يوضع قليل ما وكثيرها كانت
تشرى من العيون او من السما وظاهر كلامه ثبوت الجازية فيما ذكر
ولو اشترط اسقاطها وهو كذلك لانه اسقاط حتى قبل وجوبه
تفسير الاول لوجه الثلث فذكر لاختيار المبيع بان يقول
خذ ثمنك وروا لي ثري وكذا لاختيار المشتري اذا ارجع النصف اكثر
بان يقول اخذ ثمنك وارده علي ثمني وانما يرجع بقدر ما فسد ان كان

لما رواه
ان الجواز
في الاستجار
بعد ثلث عشرة
ما عطفها
فذكرها التار
والرج ثم التلج
مع غرق
والبرد والظلم
العيب الضربة
والدود والقطر
ثم من الغنن
يتبعها فما عطفه
او ك نفسي اليوم
عدتها واللص
فاحتم به تمام
عدتها

هذا هو الجواز
في كرا الارض
غير مأمونة
للزبي
قبل ان تروى
لانه يكون
تارة بيعا
وتارة سلفا
ومقتضى كلامه
ان العقد عليه
ما من غير نقد
او مستقدم
من غير شرط
جاز وهو كذلك
ومفهوم قوله
غير مأمونة
انما لو كانت
مأمونة للزبي
لجاز النقد فيها
وهو كذلك
عندنا

هذا هو الجواز
في كرا الارض
غير مأمونة
للزبي
قبل ان تروى
لانه يكون
تارة بيعا
وتارة سلفا
ومقتضى كلامه
ان العقد عليه
ما من غير نقد
او مستقدم
من غير شرط
جاز وهو كذلك
ومفهوم قوله
غير مأمونة
انما لو كانت
مأمونة للزبي
لجاز النقد فيها
وهو كذلك
عندنا

هذا هو الجواز
في كرا الارض
غير مأمونة
للزبي
قبل ان تروى
لانه يكون
تارة بيعا
وتارة سلفا
ومقتضى كلامه
ان العقد عليه
ما من غير نقد
او مستقدم
من غير شرط
جاز وهو كذلك
ومفهوم قوله
غير مأمونة
انما لو كانت
مأمونة للزبي
لجاز النقد فيها
وهو كذلك
عندنا

قوله رقيق لا توضع الخ صديق والمعتد الاول وهو انما توضع مطلقا تنبيه فيه
 اشارة الى جواز بيع مغيب الاصل كالخمر والبصل وهل يكتفى ببيع ظاهره لانه بروية
 ورقه يستدل على ما في الارض من كبر وصغر على ما هو معروف لاهل الخبرة وهو ما عليه
 انصار اولاد من قلع شي منه ويراه المشتري وهو ظاهر ابن رشد وغيره انه عدوس

الثالث فذكر الثاني لو كان في الحايطة صنفان مثلا كزيتي وصيخاني واصيب
 احدهما اعتبر الثلث من الجميع لان المصاب فقط **ثم شرع يبين**
مالا جايحة فيه فقال ولا جايحة في الزرع لانه لا يباع الا بعد
 يتبينه **ولكن الاجابة فيما اشترى بعد ان يبيع من الثمار ولو**
جايحة البقول كالصنل والصلق **وان قلت** علي المشتري لان
 غلبها من العطش **وقيل لا توضع الا اذا كانت قد مر الثلث**
 ثم عقب الجواب بالعرفا وبما اخر ما ذكره مما شاكل البيوع وهي
 جمع عريضة بتشد يد اليامستقة من عروفا اعروها اذا طلبت
 معروفه في فعلية بمعنى مفعولة اي عطية وهي في الاصطلاح
 ان يبيع الرجل لآخر ثمرة نخلة او نخلات العام والعامين ياكلها
 هو وعياله ثم يشترى ما منه وحكمها بالخصصة مستثنات
 من اصول متنوعة من ربا القاضل وربي النساء ومن رجوع الانسان
 في هبته ومن المزابنة لانهما بيع معلوم مجهول من جنسه
والاحصل فيما ساقى المعتدلين انه صلى الله عليه وسلم
 ارخص في بيع العربا بخبرهما من الثمر مادون خمسة اوسق
 او في خمسة اوسق الشك من شيخ مالك وفي رواية لهما انه
 صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر بالتمر الا انه رخص في
 العربا ان يباع بخبرها ياكلها اهلها رطبا ولها شروطه
 احدها ان تكون بلفظ العريضة واخذ هذا من قوله **ومن عري**
 فلوا عطاها بلفظ الهبة وخبرها لم يخر تأنيها ان يكون مما
 يبيع ويدخر اخذ هذا من قوله **ثم عري** وقوله **لرجل من**
جانية ليس بشرط بل وكذلك المرأة والعبي والعبد بالثمن
 ان يكون مشتريا مغريرا او من يتزل مقلته **والثمن** ان يكون

هذا هو الذي في
 نسخة ابن القيم
 في المحلى
 في قوله لا توضع
 الا اذا كانت قد مر
 الثلث

هذا هو الذي في
 نسخة ابن القيم
 في المحلى
 في قوله لا توضع
 الا اذا كانت قد مر
 الثلث

ما ذكره في
 نسخة ابن القيم
 في المحلى
 في قوله لا توضع
 الا اذا كانت قد مر
 الثلث

المشتري فذكر **الا** بعضها واخذ هذا من قوله **فلا باسرا ان يشترها**
 خامس ما ان يبدوا صلاحا واليه اشار بقوله **اذا اشترى اي**
 اذا بد اصلاح ما هو فيه من ثمر او غيره سادس ما ان لا يشترها
الا بغير صفا بكسر الحاء تقدم في الحديث اي بكيلا او صورة ذلك
 ان يقال كم في هذه النخلة من وسق فيقال كذا وكذا او هل جزا
 الى خمسة اوسق او غير ذلك ثم يقال كم ينقص ذلك اذا جفا
 فيقال وسق واحد او اكثر فان كان الباقي بعد ذلك خمسة اوسق
 فاقبل جان كما سينصر عليه ويعطى المقرى بالكسر وهو ما ذهب
 اليه في ذلك عند جذاة الثمرة ولان كان اكثر من ذلك لم يجزى بها
 ان يكون المشتري به من نوع العربية واليه اشار بقوله **ثمرا**
 يريد من نوعه ان كان صيحا نيا فصيحا نيا وان برنيا فبرنيا مساو
 له في الجودة والرداة **ثامن** ان يكون العوض موقرا الى الجذاة
 تاسع **ان يكون الثمن في ذمة المقرى** واليه اشار
 بقوله **يعطيه ذلك عند الجذاة** **عاشر** ان تكون الثمرة
 المشتراة خمسة اوسق فاقبل واليه اشار بقوله **ان كان**
فيها خمسة اوسق فاقبل ولا يجوز للمقرى ولا غيره شرا
اكثر من خمسة اوسق الا بالعين والعرض **لقد اوالى الاجل**
بان **في الوصايا والمدبر والمكاتب والمفق**
وام الولد والولا ذكر في هذه الترجمة ستة اشيا لكل منها
 حقيقة وحكم وغير ذلك ياتي في محله اما الوصايا فمجم وصية
 وهي في عرف الفقهاء عقد يوجب حقا في ثلث عاقده يلزم
 بموته او نيابة عنه بمقتضى اختلاف هل هي واجبة او
 مندوبة واليه ذهب اكثر العلماء وعليه حمل بعضهم قول الشيخ
قوله يوجب حقا في ثلث الخ اخرج به ما يوجب حقا في ثلث الخ اخرج به ما يوجب حقا في ثلث الخ اخرج به ما يوجب حقا في ثلث الخ

تأمل

هذا هو الذي في
 نسخة ابن القيم
 في المحلى
 في قوله لا توضع
 الا اذا كانت قد مر
 الثلث

هذا هو الذي في
 نسخة ابن القيم
 في المحلى
 في قوله لا توضع
 الا اذا كانت قد مر
 الثلث

قوله يوصي ابن خنوز الوصية فيه والظاهر انه احتز من مال لا يجوز الوصية فيه كان يكون عليه ديون فانه لا يجوز الوصية بما فيه قربة ح اذ قضاها وجب لا احتز من مكان قليل مما ياتي ببيان علي وغيره فلا ينافي قوله الا في ظاهر كلامه الى فتدبره او عدوي وحاصل المراد من ذلك انه يندب لماله مال ان يوصي اخا كان يقره غير واجبة وقد يجب اذا كان يمشي بعد ما ضاع الحق على اربابه ويحرم المحرم كالسباحة ويحرمها كالاصل بالصلاة والصوم وتكره بمكره او في مال فقير وتباح اذا كانت لمحتاج من بيع او شرا وانما هذا ينقسم الى تلك الامور ابن من الوصية نفسه واما ما تولى امر الفتاة بعد موت الوصي فيجب عليه

ويحق بكسر الحاء وفتح الباء وفيها **علي من له مال يوصي فيه** **ان يعود** بضم الياء اي يستعيد وصيته ويخبرها ويشهد عليه فان لم يشهد عليه بما في باطله ولو وجد بخطه الا ان يقول ما وجد ثم يخطئ في قايده فانه ينفذ وظاهر كلامه صحة وصية السفيرة والصبي وقيد ابن الحاجب صحة ما من الصبي بالتميز فقال ويقع من السفيرة المبذرة والصبي المميز اذا غفل القربة ولم يخلط فيها واحتز المميز من غيره فانه وصيته لا يصح اتفاقا وفسر التخي عدم الاختلاط بان يوصي بما فيه قربة لله تعالى وصلة رحم وظاهر كلامه انه لا يتحد بك للمال الموصي فيه وهو كذا **ولم** اربعة اركان **الاول** الوصي ويشترط فيه ان يكون حرا **الثاني** الموصي له ويشترط فيه ان يكون ممن يتصور منه ان يملك فيصح الحمل الثابت والحمل سيكون واستثنوا من قولهم يتصور تملك الوصية للمسجد او القنطرة ونحوهما فانها وصية لمن لا يملك وهي صحيحة علي المذهب ولكن لك الوصية للميت صحيحة بشرط ان يعلم الوصي بموته فان كان عليه دين صرفت فيه ولا فتكون لورثة **الثاني** الوصي به وهو كل ما يدع ان يملكه الوصي له فلا تدع بنصر ونحوه ولا يشترط ان يكون معلوما بل تصح الوصية بالجهول كالحمل والثرمة التي لم يبد صلاحها الرابع فان تكون الوصية وهو الايجاب ولا يتعين له لفظ مخصوص بل كل لفظ فهم منه قصد الوصية مثل اوصيت او اعطوه او جعلته له واذا كانت الوصية لعين فلا بد من قبوله لها بعد الموت وان كانت لغير معين كالفقراء فلا

قوله فلا بد من قبوله لها بعد الموت واما الوكيل في حياة الوصي فان ذلك لا يفتيده شيئا اذ الموت ان يرجع في وصيته مادام حيا لان عقد الوصية غير لازم حتى لو رد الوصي له قبل موته الوصي فله ان يرجع ويقتل بعده هذا اذا كان اعمى بالعارض او لا فولية يقبل له فلو مات العين قبل الوكيل فلو ارادته القول مات قبل العلم او بعده لانهم الا ان يريد الوصي له بعينه فليس لو ارادته القول ولا يحتاج العبد في قبول الوصية له الا اذا كان اميدا او عدويا

قوله فلا بد من قبوله لها بعد الموت واما الوكيل في حياة الوصي فان ذلك لا يفتيده شيئا اذ الموت ان يرجع في وصيته مادام حيا لان عقد الوصية غير لازم حتى لو رد الوصي له قبل موته الوصي فله ان يرجع ويقتل بعده هذا اذا كان اعمى بالعارض او لا فولية يقبل له فلو مات العين قبل الوكيل فلو ارادته القول مات قبل العلم او بعده لانهم الا ان يريد الوصي له بعينه فليس لو ارادته القول ولا يحتاج العبد في قبول الوصية له الا اذا كان اميدا او عدويا

يشترط القبول وملك الموصي به بالموت اتفاقا ان قبل عقيب الموت وعلي الاصح ان تاخر القبول ومقابلته لا يملك الا حين القبول **وقاي** الخلاف فيما حدث بعد الموت وقبل القبول من غلبة ونحوها فعلي الاول تكون للموصي له وعلي الثاني لورثة الموصي وانظر هل اراد بقوله **ولا وصية لوارث** نفي الصحة او النفي والراجح الاول **قوله** المذهب انما يصح صحة متوقفة على اجازة الورثة فان لم يجزوها فالوصي به ميراث **ع** وانظر هل اراد بقوله **والوصايا خارجة من الثلث** اي ان مخرجها من الماهون من الثلث او انما اراد لا يجوز للموصي ان يوصي الا بالثلث فاقول **ويروى** **قوله** اي علي الثلث ولو كانت الزيادة يسيرة **الا ان يحجز الوصية** اذا كانوا اربعين رشتا غير مولي عليهم عقلا لادين عليهم وفهم من كلامه ان الثلث الاثر وهو كذا وكذا وظاهر كلامه انه لا يراد ولو قصد بذلك الضرر وهو كذا في احد القولين ويعتبر ثلث مال الميت يوم موته لا يوم الوصية علي ما في ابن الحاجب وتعقبه ابن عبد السلام بانه خلاف المذهب فان المعتبر علي المذهب في الوصية ان يخرج من الثلث يوم تنفيذ الوصية لا يوم الموت حتي لو كانت الوصية يسمى بالثلث يوم الموت فطرات علي المال جائحة اذ هبت بعضه فصار لا يسمى بالثلث ما بقي كان حكمه ما يوم القسمة حكم من اوصى بالزمن الثلث ولا اعلم في ذلك خلافا انتهى **ثم انتقل** **علي** ما بينك ابا خراجه من الثلث فقال **والعق** **عليه** سوا كان في ملكه او ملك غيره **مخل** اشتروا عبد فلان فاعتقه **منه** **اعلم** اي علي الوصايا بالمال وانما قيدنا عنه لان الزكاة والنفقات اذا اوصى بها الميت مبدأة علي العتق **والمدبر** في حال

قوله اي علي الثلث ولو كانت الزيادة يسيرة **الا ان يحجز الوصية** اذا كانوا اربعين رشتا غير مولي عليهم عقلا لادين عليهم وفهم من كلامه ان الثلث الاثر وهو كذا وكذا وظاهر كلامه انه لا يراد ولو قصد بذلك الضرر وهو كذا في احد القولين ويعتبر ثلث مال الميت يوم موته لا يوم الوصية علي ما في ابن الحاجب وتعقبه ابن عبد السلام بانه خلاف المذهب فان المعتبر علي المذهب في الوصية ان يخرج من الثلث يوم تنفيذ الوصية لا يوم الموت حتي لو كانت الوصية يسمى بالثلث يوم الموت فطرات علي المال جائحة اذ هبت بعضه فصار لا يسمى بالثلث ما بقي كان حكمه ما يوم القسمة حكم من اوصى بالزمن الثلث ولا اعلم في ذلك خلافا انتهى **ثم انتقل** **علي** ما بينك ابا خراجه من الثلث فقال **والعق** **عليه** سوا كان في ملكه او ملك غيره **مخل** اشتروا عبد فلان فاعتقه **منه** **اعلم** اي علي الوصايا بالمال وانما قيدنا عنه لان الزكاة والنفقات اذا اوصى بها الميت مبدأة علي العتق **والمدبر** في حال

قوله اي علي الثلث ولو كانت الزيادة يسيرة **الا ان يحجز الوصية** اذا كانوا اربعين رشتا غير مولي عليهم عقلا لادين عليهم وفهم من كلامه ان الثلث الاثر وهو كذا وكذا وظاهر كلامه انه لا يراد ولو قصد بذلك الضرر وهو كذا في احد القولين ويعتبر ثلث مال الميت يوم موته لا يوم الوصية علي ما في ابن الحاجب وتعقبه ابن عبد السلام بانه خلاف المذهب فان المعتبر علي المذهب في الوصية ان يخرج من الثلث يوم تنفيذ الوصية لا يوم الموت حتي لو كانت الوصية يسمى بالثلث يوم الموت فطرات علي المال جائحة اذ هبت بعضه فصار لا يسمى بالثلث ما بقي كان حكمه ما يوم القسمة حكم من اوصى بالزمن الثلث ولا اعلم في ذلك خلافا انتهى **ثم انتقل** **علي** ما بينك ابا خراجه من الثلث فقال **والعق** **عليه** سوا كان في ملكه او ملك غيره **مخل** اشتروا عبد فلان فاعتقه **منه** **اعلم** اي علي الوصايا بالمال وانما قيدنا عنه لان الزكاة والنفقات اذا اوصى بها الميت مبدأة علي العتق **والمدبر** في حال

قوله قلت اني ضيف المذهب انها باطله وانما هي محض عطية

قوله ٧١ لا يحجز من اجمع لقوله ولا وصية لوارث

قوله يوم موته وهو المعنى الذي يورد له م الولد وموتن التخيير وما في بعض ذلك فيخرج الميت الذي تتركه الوصية ان يخرج

قوله كما في قسمها يوم القسمة لا فرق في ذلك بين وصية الرضا والصحة او عتقها

الصحة **مبدأ** أعلي ما يصدر منه في حال المرض من عتق وغيره
والدبر في الصحة **مبدأ** أيضا أعلي ما قد فيه من الزكاة **قار** وفيه
فان ذلك في ثلثه **مبدأ** أعلي الوصايا **فان** لم يوص به فلا يخرج من
الثلث وقوله **ومدبر الصحة** **مبدأ** أعلي تكرر وإذا ضاق
الثلث عما أوصى به **فخاص** أهل الوصايا التي لا تبدية فيها
كما يتخاصص في العول في الفرائض مثل ان يوصي لرجل بنصف
ماله والآخر بربعه فالك تأخذ مقام النصف ومقام الربع وتنظر
ما بينهما فتجد هاتين اذنين فتكتفي بالكثير وهو الربع فتأخذ
نصفه وربعه فتجمعهما فتكون ثلاثة فتعلم ان الثلث بينهما
علي ثلاثة اسهم لصاحب الربع سهم وللآخر سهمان **والرجل**
ويوصيها وكذا المرأة والصبي **الرجوع عن وصيته من عتق**
وغیره ظاهره كانت الوصية او الرجوع عما في الصحة او المرض
وظاهره ايضا ان له الرجوع ولو اشهد في وصيته ان لا يرجع
له فيها وفيه خلاف وظاهره ايضا ان له ان يرجع فيما قبل
عتقه في المرض وليس كذلك وظاهره ايضا ان له ان يرجع في الواجب
كالزكاة وليس كذلك لان ما وجب لا رجوع فيه **فمن عتق**
الوصية بالتدبير لغرب حقيقته منها فقال **والتدبير**
ان يقول الرجل لعبده انت مدبر وانك حر عن تدبري
وانعقد الإجماع على انه قربة وان كان ثلاثة الاول الصيغة
وهي اما صريح كمتالي المص واما كناية لقوله انت حر بعتقك
ان اراد به التدبير وان لم يرد به فهو وصية **الثاني المدبر** بكسر
الموحدة وشرطه التكليف والرشد **الثالث المدبر** بفتحها وهو
من فيه شايعة رقي من عبد او امه صغيرا كان او كبيرا **فمن**
المكلف

قوله ولو وصيها الاولي
ان يقول ولو وصيها الاولي
قوله ولو وصيها الاولي
قوله ولو وصيها الاولي

المكلف الرشيد عبده **لا يجوز له** بعد ذلك **بيع** فان بيع فسخ
بيعه وصار مدبرا على ما كان عليه هذا اذا لم يتصل به عتق فان
اعتقه المشتري مضي وكان ولاؤه له **ج** قوله ثم الخ يريد الا في
دين سابق ولا خصوصية للبيع بل وكذلك هبة وصدقة **وله**
اي للرجل الذي دبر عبده **خمس** يعني استخدا منه لانه
سيد له الي ان يموت فحينئذ يعتق **وله** ايضا **نزاع مال** **مال**
يمرض السيد مرضا يخوف القوة الرقي فيه اما ان كان مخوفا فليس
له ذلك لان من تزعم لغيره **وله** ايضا **وطيما** ان كانت امه لانها
علي اصل الاباحه فان حملت كانت ام ولد تعتق بموته من راس
ماله **ولا يبطا** الامه **المعتقة** الي اجل مثل ان يقول لها اخدي مني
سنة وانت حرة لانه قد بقي الاجل قبل موته فتخرج حرة فاذا
وطيما قد تحمل فلا تخرج حرة الا بعد موته وايضا فان نكحها
في هذه الحالة يشبه نكاح المستعنة فان وطئها فقد فعل ما لا
يجوز ويوجب على هذا اولاد ويلحق الولد به وتسقط خدمتها
بذلك **فمن جعل عتقه حينئذ** **وكما** انه لا يبطا الامه **المعتقة** لاجل
لا يبيعها ولا يوصيها ولا يتصدق بها لان في ما عتق من عتقود
الحرية **وله** ايضا **ان يستخدا** **ما** في بيته لانه لذلك اعتقها
وله ايضا ان **يتزوج مالها** الذي افادته بعبه مثلا وهذا
مقيد بما اذا لم يقرب **الاجل** والحد في الغيب الا ما يقال قريب
واذا مات الرجل **المدبر** **فالعبد المدبر** في الصحة يخرج من
تلقيا اي من ثلث مال السيد مطلقا اعني من مال علم به ومأم
يعلم به والمدبر في المرض يخرج من ثلثه من مال علم به فقط **واما**
المعتق الي اجل فانه يخالف المدبر فيخرج من **الدين** **فمن**

قوله ولو وصيها الاولي
قوله ولو وصيها الاولي
قوله ولو وصيها الاولي
قوله ولو وصيها الاولي

شرح يتكلم على الكتابة فقال **والمكاتب عبد ما بقى**
عليه شيء من كتابته ولو قل لما صح من قوله كذا الله عليه
وسلم المكاتب عبد ما بقى عليه في كتابته درهم وكان حقه ان
يؤخر هذه المسئلة عن قوله **والكتابة** وهي اعتاق العبد
على مال منجم جائزة لم يخالف احد في حقها وانما اختلف هل
هي واجبة او مباحة او مستحبة وهو مذاهب المدونة قالوا
وهو الذي اراد الشرح بقوله جائزة **علي ما رضى العبد**
من المال دل على مشروعيته الكتاب قال تعالى فكانت لهم
عليه فدية خيرا والسنة في غير ما حديث والاجماع عليه ما روي في
اركان الاوك السيد وشرطه التكليف واهلية التصرف فخرج
بالتكليف الصبي والمجنون وباهلية التصرف المجنون **الثاني**
الصيغة وهي كل لفظ فهم منه ذلك المعنى نحو كاتبتك **الثالث**
العوض وشرطه ان يكون متجما واليه اشار بقوله **متجما ك**
عن المدونة ولا تكون حالة والكتابة عند الناس منجزة فان وقعت
بهم فنجحت على العبد والتجيم التقدير وهو ان يقال له تقطعي
في كل شهر او في كل سنة كذا على ما ترضى عليه **قلت الجوز** او كذا
وفي الجواهر عن الاستاذ ابي بكر انه قال وعلمنا ان النظار يقولون ان
الكتابة الحالة جائزة وهو القياس **وصرح** بمشروعيته الى الع
العبد وله شرطان الاول ان يكون قويا على الادى وان يكتبه كله
فلو كاتب نصفه لم يصح وكذا لو كاتب احد الشريكين وان اذن
شريكه ولو كاتباه على واحد جاز وانقسمت على قدر ما بينهما
فان عجز المكاتب عن العوض **رجع** الى ما كان عليه قبل عقد
الكتابة **رقيقا** ولا يعتق منه شيء **ت** واختلف هل من

شروطها

هذا هو الصحيح في الكتابة
انما هو العبد ما بقى عليه
في كتابته ولو قل لما صح
من قوله كذا الله عليه
وسلم المكاتب عبد ما بقى
عليه في كتابته درهم وكان
حقه ان يؤخر هذه المسئلة
عن قوله والكتابة وهي
اعتاق العبد على مال منجم
جائزة لم يخالف احد في حقها
وانما اختلف هل هي واجبة
او مباحة او مستحبة وهو مذاهب
المدونة قالوا وهو الذي اراد
الشرح بقوله جائزة علي ما رضى
العبد من المال دل على مشروعيته
الكتاب قال تعالى فكانت لهم
عليه فدية خيرا والسنة في غير ما
حديث والاجماع عليه ما روي في
اركان الاوك السيد وشرطه
التكليف واهلية التصرف فخرج
بالتكليف الصبي والمجنون وباهلية
التصرف المجنون الثاني الصيغة
وهي كل لفظ فهم منه ذلك المعنى
نحو كاتبتك الثالث العوض وشرطه
ان يكون متجما واليه اشار بقوله
متجما ك عن المدونة ولا تكون حالة
والكتابة عند الناس منجزة فان وقعت
بهم فنجحت على العبد والتجيم التقدير
وهو ان يقال له تقطعي في كل شهر
او في كل سنة كذا على ما ترضى عليه
قلت الجوز او كذا وفي الجواهر عن
الاستاذ ابي بكر انه قال وعلمنا ان
الناظر يقولون ان الكتابة الحالة
جائزة وهو القياس وصرح بمشروعيته
الى العبد وله شرطان الاول ان يكون
قويا على الادى وان يكتبه كله
فلو كاتب نصفه لم يصح وكذا لو كاتب
احد الشريكين وان اذن شريكه ولو
كاتباه على واحد جاز وانقسمت على
قدر ما بينهما فان عجز المكاتب عن
العوض رجع الى ما كان عليه قبل عقد
الكتابة رقيقا ولا يعتق منه شيء ت
واختلف هل من



هذا هو الصحيح في الكتابة
انما هو العبد ما بقى عليه
في كتابته ولو قل لما صح
من قوله كذا الله عليه
وسلم المكاتب عبد ما بقى
عليه في كتابته درهم وكان
حقه ان يؤخر هذه المسئلة
عن قوله والكتابة وهي
اعتاق العبد على مال منجم
جائزة لم يخالف احد في حقها
وانما اختلف هل هي واجبة
او مباحة او مستحبة وهو مذاهب
المدونة قالوا وهو الذي اراد
الشرح بقوله جائزة علي ما رضى
العبد من المال دل على مشروعيته
الكتاب قال تعالى فكانت لهم
عليه فدية خيرا والسنة في غير ما
حديث والاجماع عليه ما روي في
اركان الاوك السيد وشرطه
التكليف واهلية التصرف فخرج
بالتكليف الصبي والمجنون وباهلية
التصرف المجنون الثاني الصيغة
وهي كل لفظ فهم منه ذلك المعنى
نحو كاتبتك الثالث العوض وشرطه
ان يكون متجما واليه اشار بقوله
متجما ك عن المدونة ولا تكون حالة
والكتابة عند الناس منجزة فان وقعت
بهم فنجحت على العبد والتجيم التقدير
وهو ان يقال له تقطعي في كل شهر
او في كل سنة كذا على ما ترضى عليه
قلت الجوز او كذا وفي الجواهر عن
الاستاذ ابي بكر انه قال وعلمنا ان
الناظر يقولون ان الكتابة الحالة
جائزة وهو القياس وصرح بمشروعيته
الى العبد وله شرطان الاول ان يكون
قويا على الادى وان يكتبه كله
فلو كاتب نصفه لم يصح وكذا لو كاتب
احد الشريكين وان اذن شريكه ولو
كاتباه على واحد جاز وانقسمت على
قدر ما بينهما فان عجز المكاتب عن
العوض رجع الى ما كان عليه قبل عقد
الكتابة رقيقا ولا يعتق منه شيء ت
واختلف هل من

شروطها اي الكتابة ان يقول له اذا عجزت رجعت رقيقا يجوز
وان لم يشترط ذلك لان الحكم بوجبه وهو المشهور **وحل** له اي
السيد المكاتب اذا عجز ما اخذه منه لانه عبده وهذا اذا لم
يعينه احد على كتابته امانا امانه احد ثم عجز فانه يرجع بذلك
على السيد **ولا يعتق الا السلطان بعد التلويح اذا امتنع من**
التعجز ظاهر كلامه انهما اذا اتفقا على التعجز لا يعتق الا السلطان
وان كان له مال ظاهر والمشمور انه ان كان له مال ظاهر لا يعتق
السلطان **وكل دية رجم** اي صاحبته وكذا من الادميان **قوله**
مترلتها اذا كان من زوج او من زنا امانا كان من السيد فهو حر
بلا خلاف اذا كان السيد حرا وان كان عبدا فهو وعبد بمترلتها
في جميع احكامها من العتق والخدمة والبيع وغير ذلك **من نكاح**
او مدبرة او معتقة الي اجل او موهوبة وانظر هل يقتصر
على هذه الاربعة من الحكم او يتعدى الى غير ما ذكر للمعتق
بعضها والموجعي يعتقها اذ كل ما تملكه في حياة السيد لا يدخل معها
ولا يدخل معها الاما تملكه بعد موت السيد ويعتق معها **اولاد**
ام الولد من غير السيد بعد صيرورته امانا ولد فهو **مترلتها** بلا
خلاف اما ولدها من غير السيد قبل صيرورته امانا ولد فربقي **وال**
العبد له الا ان يبترعه السيد ظاهر كلامه انه يملكه حقيقة
فيقوم من كلامه فرعان احدهما انه يجوز له ان يطلبا ربيته اذا
املك ما وهو كذلك **الثاني** يجب على العبد ان يركي المالك الذي
بيده والمشمور لا يركي فاذا اعتقه او كاتبه **لم يبتثن ماله**
فليس له ان يترعه اذ انا ان اكتسبه بعد عقد الكتابة وعلى
المالك ان اكتسبه قبل عقد الكتابة **وليس له** اي لا يجوز للسيد

هذا هو الصحيح في الكتابة
انما هو العبد ما بقى عليه
في كتابته ولو قل لما صح
من قوله كذا الله عليه
وسلم المكاتب عبد ما بقى
عليه في كتابته درهم وكان
حقه ان يؤخر هذه المسئلة
عن قوله والكتابة وهي
اعتاق العبد على مال منجم
جائزة لم يخالف احد في حقها
وانما اختلف هل هي واجبة
او مباحة او مستحبة وهو مذاهب
المدونة قالوا وهو الذي اراد
الشرح بقوله جائزة علي ما رضى
العبد من المال دل على مشروعيته
الكتاب قال تعالى فكانت لهم
عليه فدية خيرا والسنة في غير ما
حديث والاجماع عليه ما روي في
اركان الاوك السيد وشرطه
التكليف واهلية التصرف فخرج
بالتكليف الصبي والمجنون وباهلية
التصرف المجنون الثاني الصيغة
وهي كل لفظ فهم منه ذلك المعنى
نحو كاتبتك الثالث العوض وشرطه
ان يكون متجما واليه اشار بقوله
متجما ك عن المدونة ولا تكون حالة
والكتابة عند الناس منجزة فان وقعت
بهم فنجحت على العبد والتجيم التقدير
وهو ان يقال له تقطعي في كل شهر
او في كل سنة كذا على ما ترضى عليه
قلت الجوز او كذا وفي الجواهر عن
الاستاذ ابي بكر انه قال وعلمنا ان
الناظر يقولون ان الكتابة الحالة
جائزة وهو القياس وصرح بمشروعيته
الى العبد وله شرطان الاول ان يكون
قويا على الادى وان يكتبه كله
فلو كاتب نصفه لم يصح وكذا لو كاتب
احد الشريكين وان اذن شريكه ولو
كاتباه على واحد جاز وانقسمت على
قدر ما بينهما فان عجز المكاتب عن
العوض رجع الى ما كان عليه قبل عقد
الكتابة رقيقا ولا يعتق منه شيء ت
واختلف هل من

وَقَدْ كَانَتْ بَيْنَهُ لَانْهَا احْرَزَتْ نَفْسَهَا وَمَا لَهَا فَاَنْ وَطِي لَاحِدٌ عَلَيْهِ
 عَلَى الْمَشْهُورِ وَيَعْقِبُ الْاَنْ يَوْضَعُ يَحْمِلُ قَالَ فِي الْخَوَافِ
 حَلَّتْ خَيْرٌ فِي التَّعْجِيزِ وَتَكُونُ امٌ وَلَدٌ اَوْ الْبَقَا عَلَى كِتَابَتِهَا فَاَنْ
 اخْتَارَتْ التَّعْجِيزَ كَانَتْ امٌ وَلَدٌ اِنْ اخْتَارَتْ الْبَقَا كَانَتْ مَسْئُولَةً
 وَمَكَاتِبُهُ اِنْ اَدَّتْ الْجُورَ تَنْقُتْ وَالْاَعْتَقَتْ مَوْتَ السَّيِّدِ **وَمَا**
حَدَّثَ الْمَكَاتِبُ وَالْمَكَاتِبَةُ مِنْ وَلَدٍ بَعْدَ عَقْدِ الْكِتَابَةِ **وَحَلَّ**
مَعَهَا فِي الْكِتَابَةِ وَعَقَّقَ بِعَقْقِ مَا قَوْلُهُ حَدَّثَ الْمَكَاتِبُ يَعْنِي
 مِنْ اَمَتِهِ احْتِزَانًا لِمَا وَحَدَّثَ لَهُ مِنْ حُرَّةٍ فَانَّهُ يَتَّبِعُ امَهُ فِي حُرِّيَّتِهَا اَوْ
 امَةَ السَّيِّدِ فَانَّهُ لِلْسَّيِّدِ اَوْ مِنْ اَمَةِ الْغَيْرِ فَاِنَّهُ لِسَيِّدِهَا وَاحْتِزَرُ
 يَقُولُهُ حَدَّثَ عَمَّا اِذَا كَاتِبُهُ وَاَمَتُهُ حَامِلٌ فَانَّهُ لَا يَدُ خَلَّ مَعَهَا
وَيَجُوزُ كِتَابَةُ الْجَمَاعَةِ فِي عَقْدٍ وَاحِدَةٍ اِذَا كَانُوا الْمَالِكُ وَاحِدًا وَتَوَزَّعَ
 عَلَى قَدَرِ قُوَّتِهِمْ عَلَى الْاَدْيِ يَوْمَ عَقْدِ الْكِتَابَةِ وَقَيَّدَ نَابَا اِذَا اخْتَارَ
 عَمَّا اِذَا كَانَ مُتَخَصِّصًا مِثْلًا لِكُلِّ وَاحِدٍ عَبْدٌ فَاِذَا جُمِعَ مَعَهَا فِي الْكِتَابَةِ
 فَلَا يَجُوزُ لَانَّهُ قَدْ يَجْزَأُ جِدَهُمَا اَوْ يَمُوتُ فَيَأْخُذُ سَيِّدُهُ مَا لَكَ
 صَاحِبُهُ بِاطْلَا **وَلَا يَتَّبِعُونَ الْاَبَادَ الْجَمْعُ** فَعَقَّقَ كُلُّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمْ مَوْضُوعًا عَلَى عَقْقِ الْبَاقِي فَلَا يَتَّبِعُونَ الْاَمَجَّ تَمَعِينَ وَلَيْسَ
 لِلْسَّيِّدِ اِنْ يَتَّبِعُ بَعْضُهُمْ اِذَا كَانَ فِي بَقَايِهِ مَكَاتِبًا مَعَهُمْ مَقُوتَةً
 لَمْ **وَلَيْسَ** اَيُّ وَلَا يَجُوزُ **لِلْمَكَاتِبِ عَقْقُ وَلَا اِتْلَافُ مَالِهِ** بَغَيْرِ غَوْضٍ
 فِيمَا لَمْ يَلِ كَالْبَهَةِ وَالصَّدَقَةِ **حَتَّى يَبْقَى** لَانْ ذَلِكَ اضْرَابُ سِلَ
 وَلَمْ يَأْتِ اِلَى عَجْزِهِ وَقَظَاهِرُ كَلَامِهِ مَالَتُ مِنْ ذَلِكَ وَانْ اِذْ اَنْ السَّيِّدِ
 لَهُ وَهُوَ قَوْلٌ فِي الْمَدُونَةِ لَغَيْرِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِيهَا
 لَا يَجُوزُ الْاَبَادُ السَّيِّدِ **ج** وَالْاَقْرَبُ اَنْهَا يَرْتَجَى اَنْ اِلَى قَوْلِ وَاحِدٍ
 فَيَحْمِلُ قَوْلَ الْغَيْرِ عَلَى اِتْلَافِ الْمَالِ الْكَثِيرِ وَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ عَلَى التَّبَيُّرِ
 وَتَقْيِيدًا

من اجماع
 السَّيِّدِ قَوْلُهُ
 بَغَيْرِ غَوْضٍ

وَتَقْيِيدًا لِمَا لَمْ يَلِ بِالْاحْتِزَانِ مِنَ الشَّيْءِ الْخَفِيفِ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ
 بِاعْطَائِهِ كَحَسْرَةٍ فَانَّهُ جَائِزٌ كَمَا يَجُوزُ لِلْمَقَارَضِ وَالزَّوْجَةِ وَالشَّرْكِ
 وَغَيْرِهِمْ وَلَئِنْ لَمْ يَلِ **لَا يَتَزَوَّجُ** اَيُّ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ لَانَّهُ يَعْصِيهِ اِنْ عَجَزَ
اَوْ يَسَافِرُ اَيُّ لَا يَجُوزُ لَهُ اَنْ يَسَافِرَ **السَّفَرُ الْبَعِيدُ** الَّذِي يَحُلُّ فِيهِ
 جُورُهُ قَبْلَ قَدَرِهِ **بَغَيْرِ اِذْنِ سَيِّدِهِ** **ق** وَالْقَصِيرُ فِي قَوْلِهِ
 بَغَيْرِ اِذْنِ سَيِّدِهِ يَعْنِي عَلَى التَّزْوِجِ وَالسَّفَرِ خَاصَّةً وَقَظَاهِرُ
 كَلَامِهِ لَوْ اِذْنُ لَهُ السَّيِّدُ جَائِزٌ وَهُوَ كَذَلِكَ اِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ اَحَدٌ فِي
 الْكِتَابَةِ اَوْ كَانَ وَاِذْنُ لَهُ اِنْ كَانَ مِنْ بَيْتِهِ اِذْنُهُ **وَانْ كَانَ الْمَكَاتِبُ**
وَلَهُ وَلَدٌ دَخَلَ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ اَوْ حَدَّثَ بَعْدَ هَاقَا **وَلَدُهُ**
مَقَامُهُ فِي اِذَا الْكِتَابَةِ اِلَّا اَنْهُ لَا يُوَدِّي ذَلِكَ مَسْجُومًا اِلَّا اِلَى وَلَدِهِ
 اِذَا رَقِيَ قَوْلُهُ **وَقَدْ يَرَى مِنْ مَالِهِ** اَيُّ مِنْ مَالِ الْمَيْتِ **مَا بَقِيَ عَلَيْهِ حَالًا**
 اِذَا اُتْرِكَ قَدْ رَمَا عَلَيْهِ فَكَثُرَ لَانَّهُ يَمُوتُ حَلَّتْ جُورُهُ لِحُرَّاتِهِ زَمَتِ
 بِالْمَوْتِ كَسَائِرِ الدِّيُونِ الْمَوْجُودَةِ تَحُلُّ بِمَوْتِ مَنْ دَيَّ عَلَيْهِ **وَوَرِثَ**
مَنْ مَعَهُ مِنْ وَلَدِهِ مَا بَقِيَ ظَاهِرٌ مِنْ اَنْهُ لَا يَرِثُ مَا بَقِيَ الْاَمْسِ
 كَانَ مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ مِنْ وَلَدِهِ اَوْ حَدَّثَ لَوْلَا بَعْدَ الْكِتَابَةِ وَهَذَا
 قَوْلٌ وَالَّذِي فِي الْمَدُونَةِ يَرِثُهُ كُلُّ مَنْ يَتَّبِعُ عَلَيْهِ مِنْ مَعَهُ فِي
 الْكِتَابَةِ وَكَمَا مَنْ كَانَ مِنْ اَقَارِبِهِ خَاصَرًا عَنْ الْكِتَابَةِ فَلَا يَرِثُهُ
 سِوَاكَ اِنْ اَحْرَأَ اَوْ غَبِيْدًا اَوْ اَمَّا قَيَّدَ نَابَا اِذَا اُتْرِكَ اَلْخُ لِقَوْلِهِ
فَاِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ وَفَاقِمًا اَيُّ بِالْكِتَابَةِ فَانْ وَلَدُهُ يَسْتَعِينُ
 اَيُّ يَجْعَلُ فِيهِ **وَيُؤَدِّي جُورًا** عَلَى تَحْجِيمِ الْمَيْتِ اِنْ كَانَ **اَوْ كَابًا**
 لَمْ يَدْرِ عَلَى السَّيِّدِ وَامَانَةٌ عَلَى الْمَالِ وَالْاَعْلَى الْمَالِ لَا يَنْ
 يُوَدِّي عَنْهُمْ **وَانْ كَانُوا اَيُّ اَوْلَادَ الْمَكَاتِبِ صِفَارًا** **وَلَيْسَ فِي الْمَالِ**
قَدْ اَلْجُورُ اَيُّ بَلُوْغُهُمُ السَّيِّدِ رَقًا **ق** مَفْهُومُهُ اَنْهُ لَوْ كَانَ فِيهِ

كان المالك
 لا يجوز له
 ان يسافر
 البعيد الذي
 يحل فيه
 جوره قبل
 قدره

تنبيه
 ان المالك
 ما مات من
 مال له
 ما لم يترك
 من ماله
 ما لم يترك
 من ماله
 ما لم يترك

مقدر مضاف
 اعداد
 بسعوت
 والمحال
 الجميع
 9

اياها

ما يبلغهم السعي لم يرقوا ووضع ذلك على يد امين ويعطى للسيد
على قدر النجوم **وان مات المكاتب ولم يكن ولد معه في كتابته**
وليس في ماله وفاء **ورثته سيدته** يعني بالرق لا بالولا لكونه
مات رقيقا ثم انتقل **تحت** لم علي ام الولد وبقي في العرف
الامة التي ولدت من سيدتها فقال **ومن اولد امة في بياح له**
ان يمتنع منها في حياته بالوطي ودوا عية قوله تعالى او ما ملكه
ايما نهم فانهم غير ملكه ميم وتسمى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بمارية التبطية **وتعتق من راس ماله بعد مماته** من غير حكم حاكم
ولا يرق ما دين كان قبل حملها او بعد مساومات حتى انفعه او قلته
عمدا او خطأ ولم يرعوا هنا علة الاستعمال كما قالوا في المذهب
رقيقا **والعرف** بينهم ما ثبت الحرية لام الولد قبل القتل بخلاف
المذهب فانه يباع في الدين اذا استغرقه بخلاف ام الولد فانه لا يباع
بحال في الدين الا في مواضع استثنىها الاصحاب نقلناها في الكبير
ولا يجوز بيعها فان وقع فسخ وان اعتقها المشتري او اتخذها ام
ولده او ماتت فيرجع المشتري على البائع بالثمن ونصيبه من البائع
ومثل البيع الرتبة والرحن ونحوها **ثاني باب الاول** قوله
تعتق من راس ماله تعارضه قوله وثبتت باللفظ لكن قال بعضهم
يريد بعد المعينات **الثاني** قوله بعد مماته هذا اذا ولد في حياة
امان مات وتركها حاملا فقال ابن القاسم تعتق اذ ان وقال
ابن الماجشون وسيمون لا تعتق حتى تضع وعلي هذا القول
لعمتها من تركته **والله عليها خدمة كثيرة** واما السيد فله
ان يستخدمها في ما يملكه كالحطب والسكر **بالغلة** فلا يوجب لها العتق
وله ذلك اي ما ذكر من الخدمة والغلظة في قوله **من عتق**

فيواجه

فيواجه من غيره وهو اي ولد ام الولد من غيره بمنزلة امه في العتق
يعتق بعقها هذا اذا مات السيد وهي حية وان ماتت قبله
فلا يعتق اولادها حتي يموت السيد **وكلا استقطنته مما يعلم**
انه ولد له في يوم ولد مضغة او علقه وكذلك الدم المنقطع
على المشهور **ولا ينفعه** اي السيد **الفرل** وهو الاثر الخارج النج
اي لا ينفعه ادعا الفرل عن الامة **اذا انكر ولدها** ان يكون منه
والحال انه اقرب بالوطي لان الماقد يغلبه ولو السير منه فان ادعي
السيد استبرأ بحضنة فاكثر لم يطالب به بلحق به ما جازم ولد
على المشهور ولا يلزمه في ذلك يمين **نحو** انتقل **تحت** على العتق
وهو شرعا خلوص الرقبة من الرق وحكمه النذب وهو من اعظم
الزنا لما صح انه صلي الله عليه وسلم قال من اعتق رقبة
مومنة اعتق الله عز وجل بكل ارب منها اربا **الثاني** وفي لفظ اعتق
الله بكل عضو منه عضوا من النار حتي فرجه بفرجه وعتق الذكر
افضل وله ثلثة اركان **اولها** المعتق بكسر التاء وهو العاقل
البالغ النقي لا محر عليه ولم يحيط الدين بماله **ولا يجوز عتق الصبي**
ولا المجنون ولا المجنون عليه **والامن احاط الدين بماله** كان الدين حالا
او موجلا لانه حينئذ يتصرف في ملك الغير **الثاني** المعتق بفتح التاء
وهو كل رقيق قن او فيه شايبة من شوايب الحرية كالمذنب **الثالث**
الصبيقة وهي اما مخرج وهو مادل وضعا على رفع الملك بدون
احتمال ولا قرينة تصرفه عن ارادة العتق كعتق رقيقك من
الرق او حررتا او انت حرما ان كانت ثم قرينة تصرف اللفظ عن
ارادة العتق فلا يلزمه عتق كقوله لعبدك متعجبا من عمله مثلا
ما انت الاحران مراده انت حر افعال وكقوله لعشائره هو حر

مع من ماله من غير عتق
بالوطي وجعلت امته ملكا فانها
لا تعتق لعدم نبوت ابوتها الى العتق
كون من الرق او شبهة والله اعلم ونف

فله وفي لفظ الخ مفسر لما قبله

اي مختارين

فيواجه من غيره
يعتق بعقها هذا
انه ولد له في يوم
علي المشهور
السيد استبرأ بحضنة
على المشهور
وهو شرعا
الزنا لما صح
مومنة اعتق
الله بكل عضو
افضل وله
البالغ النقي
ولا المجنون
او موجلا لانه
وهو كل رقيق
الصبيقة وهي
احتمال ولا قرينة
الرق او حررتا
ارادة العتق
ما انت الاحران

وقصد بذلك رفع الظلم عنه دون الحرية واما كفاية نحو وجبت لك
 نفسك او اعتقتك اوله صدقت عليك بعتقك ولا يحتاج الى نية
 في هذه الاغلاط ونحوها واما نحو استغني الما واذهب فانه لا يكون
 بمجرد موجبا لغكالك الرقبة من ملكه حتى يتحجبه النية والعق
 خواص منها ما اشار اليه بقوله **ومن اعتق بعض عبده** كالربيع
 او الفلث او النصف او اعتق عضوا من اعضائه كيد **استغنى**
 اي عتق عليه جميعه بالحكم لا يعتق البعض اذا كان المعق
 مسلما عاقلا بالغ رشيد احل الدين عليه هذا كله اذا كان
 العبد لما لك واحد لقوله **وان كان لغيره** معه فيه **شركة**
تؤم عليه اي علي من اعتق البعض نصيب شريكه بغيره
يوم يقام عليه وعق عليه بالحكم علي المشهور واختلف
 هل يقوم نصيب الشريك فقط او جميع العبد قولان
 مشهوران وما ذكره محله اذا كان موسرا بما يحل نصيب شريكه
 يوم الحكم فان كان غير موسر يوم الحكم بان لم يوجد له مال
 البتة **تلي سهم الشريك رقيقا** الا ان يعتقه ربه وان وجد
 له من المال ما يفي ببعض حصته شريكه قوم عليه بقدر
 ما يوجد معه **ومن الخواص** ان من كان عاقلا بالغ مسلما
 رشيدا غير مديان ومثلا بالتشديد عند **ابن عبد القادر**
 او من فيه شايبة حرية او بعد ولده الصغير **مثله** ان
 المم وسكون المثلثة اي عقوبة **ببيتة** اي تشييد من قتل
جارحة كاليد والرجل ونحوه اي غرق قطع الجارحة كقطع
 العين **عتق عليه** من راس ماله وهل عليه مع ذلك عقوبة
 ام لا فتيل يعاقب بالضرب والسجن وقيل لا يعاقب الا بالعقوبة

وانما يتحقق وهو كذا في قوله
 العبد انما يتحقق

قوله ومن اعتق بعض عبده
 كذا في قوله ومن اعتق بعض عبده
 كذا في قوله ومن اعتق بعض عبده
 كذا في قوله ومن اعتق بعض عبده

قوله ومن اعتق بعض عبده
 كذا في قوله ومن اعتق بعض عبده
 كذا في قوله ومن اعتق بعض عبده
 كذا في قوله ومن اعتق بعض عبده

قوله ومن اعتق بعض عبده
 كذا في قوله ومن اعتق بعض عبده
 كذا في قوله ومن اعتق بعض عبده
 كذا في قوله ومن اعتق بعض عبده

بل يباع عليه للدين **ومن اعتق** امة **خاملة** من تزوج او زنا كان **جنيها**
حراما لان كل ولد حدث من غير ملك يمين من تزوج او زنا فانه
 تابع لامة في الحرية والعبودية وهذه المسئلة مكررة مع قولهم
 ذات رحم فولد لها بمنزلة لها **ولا يعتق في الرقاب الواجبة** كلفارة
 القتل **من قبله** من عتق **بثكبير او كتابة او غيرها** من
 لنقصان الرقبة بما تشبثت فيه من عقد الحرية **وكذلك لا**
 يعتق في الرقاب الواجبة **اعني ولا اقطع اليد وشبهه** اي شبه
 القطع لنقصان الرقبة بالعيب **وكذلك لا يعتق في الرقاب**
 الواجبة **من هو علي غير دين الاسلام** لقوله تعالى عتق رقبة
 مومنة فقيدها بالايمان وهذه الآية مقيدة للآية الاخرى
 المطلقة **ولا يجوز عتق الصبي** لانه ليس من اهل التكليف
ولا عتق المولى عليه وهو السفينة الذي يضيع المال في غير
 موضعه **اختلف** اذا عتق ام ولده والمشهور انه يعتق
ومن خواص العتق **الابتنع الوارث** و **ومن اعتق نسبه**
 زوال الملك بالحرية ابن شماس فمن زال ملكه بالحرية عن
 رقيق فهو مولا له سواء غزا وعلق او دبر او استولد او كاتب او
 اعتق العبد بعوض او بامره من نفسه او عتق عليه الا ان يكون
 السيد كافرا والعبد مسلما او يكون السيد عبدا اعتق باذن
 سيده فالسيد الكافر لا ولاة له علي عتيقه المسلم بل جماعة
 المسلمين ثم لا يعود اليه باسلامه والعبد اذا اعتق لا يرجع
 اليه الولا ابدا وان عتق واذا اعتق بغير اذن سيده ثم لم
 يعلم به السيد حتى عتق العبد المعتق فالولا له دون السيد
 ان يملكه **والاصح** انما ذكر الشيخ ما في الصحيحين من قوله

صلي الله

صلي الله عليه وسلم انها الولا لمن اعتق **ع** وانما يكون له الولا باربعة
 شروط ان يكون المعتق مملوكا للمعتق وان يعتقه عن نفسه وان
 يكون المعتق حرا وان يكونا مستويين في الدين **ولا يجوز بيعه** اي
 الولا **ولا هبته** لما رواه ابن حبان في صحيحه وغيره من قوله عليه
 الصلاة والسلام الولا لحمه كحمي النسب لا يباع ولا يوهب
ومن اعتق عبدا عن رجل مثلا فالولا للرجل المعتق عنه
 اذا كان حرا اما ان كان رقيقا فالولا للسيد وظاهر كلامه سواء
 كان المعتق عنه جازرا او غائبا يعتق عنه باذنه او بغير اذنه
 وهو كذلك علي المشهور **واذا اسلم كافر علي يد مسلم فانه**
لا يكون الولا عليه **من اسلم علي يده** وانما هو **لجماعة**
المسلمين كما في الصحيحين من حديث يرفق انما الولا لمن اعتق
 وقيل ولا ولاة له لما روي انه صلي الله عليه وسلم قال من اسلم
 علي يد رجل فولاه له ابن عبدة السلام فان صح هذا الحديث
 وجب العمل عليه لانه خاص وحديث بروقة عام وقال ابن
 رشد هذا الحديث عندنا مجهول علي انه احق به في نظريته
 والقيام بامره وتولي دفنه اذا مات **ولا ما اعتقت المرأة**
لها وكذلك لها ولا من يجز ولا ولاة لها من ولها **واعتقت**
ع هذه المسئلة من مشكلات الرسالة لفظا ومعني اما
 اللفظ فانه وقع ما علي من يعقل وادخلنا الثانية علي
 ما اعتقت الثاني فالجواب **عن الاول** ان ما يقع علي من يعقل
 بقوله وعن الثاني ان المرأة لما كانت مي المعتقة او لا اضاف
 لها ذلك اقامة المسبب مقام المباشرة واما المعني فظاهره
 ان كما يولد ما اعتقته فولاه لها وفيه تفصيل انظره في الاصل

قوله فالولا السيد ه الضمير في قوله السيد
 عايد علي سيد الرقيق المعتق عنه او من تزوج
 او زنا

قوله وانما يكون له الولا باربعة
 شروط ان يكون المعتق مملوكا للمعتق وان يعتقه عن نفسه وان
 يكون المعتق حرا وان يكونا مستويين في الدين
 قوله ولا يباع ولا يوهب
 قوله ولا هبته
 قوله ولا يعتق في الرقاب الواجبة
 قوله ومن اعتق عبدا عن رجل مثلا فالولا للرجل المعتق عنه
 قوله اذا كان حرا اما ان كان رقيقا فالولا للسيد وظاهر كلامه سواء
 كان المعتق عنه جازرا او غائبا يعتق عنه باذنه او بغير اذنه
 قوله وهو كذلك علي المشهور
 قوله واذا اسلم كافر علي يد مسلم فانه لا يكون الولا عليه
 قوله من اسلم علي يده وانما هو لجماعة المسلمين
 قوله كما في الصحيحين من حديث يرفق انما الولا لمن اعتق
 قوله وقيل ولا ولاة له لما روي انه صلي الله عليه وسلم قال من اسلم
 قوله علي يد رجل فولاه له ابن عبدة السلام فان صح هذا الحديث
 قوله وجب العمل عليه لانه خاص وحديث بروقة عام وقال ابن
 قوله رشد هذا الحديث عندنا مجهول علي انه احق به في نظريته
 قوله والقيام بامره وتولي دفنه اذا مات
 قوله ولا ما اعتقت المرأة لها وكذلك لها ولا من يجز ولا ولاة لها من ولها
 قوله واعتقت ع
 هذه المسئلة من مشكلات الرسالة لفظا ومعني اما اللفظ فانه وقع ما علي من يعقل
 وادخلنا الثانية علي ما اعتقت الثاني فالجواب عن الاول ان ما يقع علي من يعقل
 بقوله وعن الثاني ان المرأة لما كانت مي المعتقة او لا اضاف لها ذلك اقامة
 المسبب مقام المباشرة واما المعني فظاهره ان كما يولد ما اعتقته فولاه لها وفيه
 تفصيل انظره في الاصل

ولا تترك المرأة من الولا ما اعتق غيرهما من اب او ابن او زوج او ولد
تخوفه في الغرض لا يرث النسا من الولا الا ما اعتقت او جرة من
اعتقت لان الولا انما يورث بالتعصيب والنسا الحظ لان فيه
وميراث السائبة لمجاعة المسلمين علي المشهور المراد بها هنا
ان يقول لعبد انت حر مسيب او انت سائبة ويريد بذلك
العتق ولم يتعرض لحكمه ابتداء وفيه خلاف مشهور الكرامة
لاستعمال المجاهلية هذه اللفظ في الانتقام والولا لا يقتضي الا
من عصبة الميت الاول ع كان حقه ان يقول من عصبة الميت
وتفسير هذه المسئلة قوله فان مات المقتق وترك اثنين
فورا ولا مولا لا يتيهما ثم مات احدهما وترك ابنتين زوج الولا
الي اخيه دون ابنتيه كذا هنا ما لم يكن للمقتق عصبة فانهم اخ
من المولى بلا خلاف اعلمه وان مات واحد من الابنتين المذكورين
وترك ولدا او بعد ذلك مات اخوه والحال انه ترك ولدتين فالولا
بين الثلاثه اثلا فالساو بينهم في القرب من الميت للمقتق ياتي
بيان الشفعة والهبة والصلقة والخمس والرهن والعارضة
والوديعة واللقطة والغصب فمذه تسعة اشياء ذكرها في الباب
كما ذكرها في الترجمة وزاد فيه قوله ومن استملك عرضا فلعلم قيمته
وصبط هذه الفاظ وبيان معاينها يد كر كل في محل ان سا
انه تعالى اما الشفعة فيضم الشين المجهمة وسكون الغامض
من الشفع مند الوتر لان الشفع يعنى الحصة التي ياخذ
الي حصته فتصير حصته حصتين وعرفنا ابن الحاجب
اخذ الشريك حصته جبراً بشرافاخذ جنس وخرج باضافته
الي الشريك الجار فانه لا شفعة له عنده ناول حصته ما ياخذ منه

هذا هو الوجه في قوله فان مات المقتق وترك اثنين فورا ولا مولا لا يتيهما ثم مات احدهما وترك ابنتين زوج الولا الي اخيه دون ابنتيه كذا

الاولى كاملا
والثانية
والثالثة

كاملا لا اشركة بينه وبينه فيه وبالجبر ما ياخذ بالشر الاختياري
وبالشر ما ياخذ باستحقاق وهي رخصة والا صل ان لا يجوز
لان فيها بيع الرجل ملكه بغير رضاه الا ان الشرع اخص فيها دفعا لغير
الشريك قال جابر رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة
في كل ما يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة رواه
التخاري وغيره واخذ من هذا الحديث حكمان وجوب الشفعة
للمشرك دون الجار لانه بعد القسمة جار ومجاور في الرباع
دون الغرض وفي هذا اشار الشيخ بقوله وانما الشفعة في
المشاع يعني الارض وما يتصل بها من البناء والشجر كذا قال
العلماء المحكمين في ثبوت الشفعة ازالة الضرر عن الشريك وخفت
بالعقار لانهم اكر الانواع ضررا واقفوا على انه لا شفعة في الحيوان
والثياب والامسعة وسائر المنقولات ويشترط فيها ان الشفعة على
المشهور ان يكون قابلا للقسمة احترازا مما لا يقبل القسمة او يقبلها بفسا
وضرر الجار ولا شفعة فيما قد قسم لقوله في الحديث اذا وقعت
الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وقال في لانا الشفعة شرعت
اما الضرر القسمة او لضرر الشركة وذلك غير موجود في المقسوم
فلذلك لم تجب فيه شفعة وكذا لا شفعة لجار هذا لعدم القيمة
الثلاثة للحديث المتقدم وعن ابي حنيفة ان له الشفعة لكن
الشريك مقدم علي الجار وما استدلل به وجوابه مذكور في الاصل
وكذا لا شفعة في طريق خاص بين الشركاء الى الدار او الى الجنان
واما الطريق واما الطريق العام فلا يجوز بيعها في هذا اذا كان
لاصل مقسوما يدل علي ذلك قوله ولا في عرصة دار وقد قسمت
بنيهم اما ان كان الاصل غير مقسوم وبيع احد الشركاء حصته
فلا شفعة له في الباقي

هذا اذا كان الاصل مقسوما
الاولى كاملا
والثانية
والثالثة

انما لا شفعة في الحيوان او في البناء والشجر كذا قال
العلماء المحكمين في ثبوت الشفعة ازالة الضرر عن الشريك وخفت
بالعقار لانهم اكر الانواع ضررا واقفوا على انه لا شفعة في الحيوان
والثياب والامسعة وسائر المنقولات ويشترط فيها ان الشفعة على
المشهور ان يكون قابلا للقسمة احترازا مما لا يقبل القسمة او يقبلها بفسا
وضرر الجار ولا شفعة فيما قد قسم لقوله في الحديث اذا وقعت
الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وقال في لانا الشفعة شرعت
اما الضرر القسمة او لضرر الشركة وذلك غير موجود في المقسوم
فلذلك لم تجب فيه شفعة وكذا لا شفعة لجار هذا لعدم القيمة
الثلاثة للحديث المتقدم وعن ابي حنيفة ان له الشفعة لكن
الشريك مقدم علي الجار وما استدلل به وجوابه مذكور في الاصل
وكذا لا شفعة في طريق خاص بين الشركاء الى الدار او الى الجنان
واما الطريق واما الطريق العام فلا يجوز بيعها في هذا اذا كان
لاصل مقسوما يدل علي ذلك قوله ولا في عرصة دار وقد قسمت
بنيهم اما ان كان الاصل غير مقسوم وبيع احد الشركاء حصته
فلا شفعة له في الباقي

قوله اذا باع نصيبه من الارض والتخل خاصة او اذا باع نصيبه من متعلق الارض والتخل خاصة
ومتعلق البئر ومتعلق التخل الفحل وقوله فلا شفعة فيه اي في متعلق ما ذكر وما ذكره المصنف من عدم
الشفعة في البئر اذا اقتسمت الارض ظاهره اخذت البئر او قد دلت وهو ما في المدونة لان القسم يمنع
الشفعة وقال في العتبية الشفعة ثابتة واختلف هل ما في الكتابين خلاف وعليه الباقي ومنهم
من قال بالوفاق فحل ما في المدونة من عدم الشفعة على البئر المتخذة وما في العتبية على الباقي المتخذة
او تحمل المدونة على بئر لا فاقا من الاصل والطريق فليس عليه الشفعة في الاصل والطريق باتفاق **قوله**
لها والعينية على بئر لها فاقا الى ان قال ولا في عرصه دار الخ هذا اذا باع نصيبه من العرصه من شغل
ونصيبه من البهوت فلا شفعة في العرصه وحدثها الاثبات تابعة لاصل
لا شفعة فيه ومميت العرصه عرصه لان الصبيان يتصرفون فيها
البيع والعرصه مساحة للدار **قوله** لا شفعة في فحل اي ذكر فحل
او في بئر اذا اقتسمت التخل والارض ق يري اذا باعه مع اصله
للضر الذي يملك المشتري فيما اشترى بغير فحل ولا بئر ويحمل اذا
باع نصيبه من الارض والتخل خاصة فلا شفعة فيه لانه مما
لا ينقسم وقوله **ولا شفعة الا في الارض وما يتصل بها من البناء**
والشجر تكرار مع قوله وانما الشفعة في المشاع وتسقط الشفعة
باحد امور ثلاثة احدها الترك بصرح اللفظ كقوله اسقطت
شفعتي والمعتبر في اسقاط الشفعة ان يكون بعد الشرا ما قبل
فكا لعدم علي المنصوص لانه اسقاط الشيء قبل وجوبه ثانيا
ما يدل على الترك كرويته للمشتري بهدم ويبني ويقرس وهو
سألت ثالثا ترك القيام بشفعته من غير عذر بعد علمه
بالعقد وحضوره بالبلد واليه يشير الشيخ **ولا شفعة للمأجر**
يعني في البلد دون العقد **بعد السنة** اما اذا حضر العقد وسكت
عن طلب الشفعة شهرين فان ذلك يسقط شفعتيه **واما**
الغائب غيبة بعيدة فانه **علي شفعتيه وان طالت غيبته**
اذا كانت غيبته قبل وجوب الشفعة له علم بالبيع ولم يعلم
وليس للمقرب والبعد حد علي الصحيح لان احوال الناس
تختلف اذ ليس الرجل كالرأه وليس الضعيف كالقوي ولا
الطريق المأمون كالخوف وقيد نايما اذا كانت الخ لانه اذا

قوله اذا باع نصيبه من الارض والتخل خاصة او اذا باع نصيبه من متعلق الارض والتخل خاصة
ومتعلق البئر ومتعلق التخل الفحل وقوله فلا شفعة فيه اي في متعلق ما ذكر وما ذكره المصنف من عدم
الشفعة في البئر اذا اقتسمت الارض ظاهره اخذت البئر او قد دلت وهو ما في المدونة لان القسم يمنع
الشفعة وقال في العتبية الشفعة ثابتة واختلف هل ما في الكتابين خلاف وعليه الباقي ومنهم
من قال بالوفاق فحل ما في المدونة من عدم الشفعة على البئر المتخذة وما في العتبية على الباقي المتخذة
او تحمل المدونة على بئر لا فاقا من الاصل والطريق فليس عليه الشفعة في الاصل والطريق باتفاق
لها والعينية على بئر لها فاقا الى ان قال ولا في عرصه دار الخ هذا اذا باع نصيبه من العرصه من شغل
ونصيبه من البهوت فلا شفعة في العرصه وحدثها الاثبات تابعة لاصل
لا شفعة فيه ومميت العرصه عرصه لان الصبيان يتصرفون فيها
البيع والعرصه مساحة للدار
قوله لا شفعة في فحل اي ذكر فحل
او في بئر اذا اقتسمت التخل والارض ق يري اذا باعه مع اصله
للضر الذي يملك المشتري فيما اشترى بغير فحل ولا بئر ويحمل اذا
باع نصيبه من الارض والتخل خاصة فلا شفعة فيه لانه مما
لا ينقسم وقوله ولا شفعة الا في الارض وما يتصل بها من البناء
والشجر تكرار مع قوله وانما الشفعة في المشاع وتسقط الشفعة
باحد امور ثلاثة احدها الترك بصرح اللفظ كقوله اسقطت
شفعتي والمعتبر في اسقاط الشفعة ان يكون بعد الشرا ما قبل
فكا لعدم علي المنصوص لانه اسقاط الشيء قبل وجوبه ثانيا
ما يدل على الترك كرويته للمشتري بهدم ويبني ويقرس وهو
سألت ثالثا ترك القيام بشفعته من غير عذر بعد علمه
بالعقد وحضوره بالبلد واليه يشير الشيخ
ولا شفعة للمأجر يعني في البلد دون العقد
بعد السنة اما اذا حضر العقد وسكت
عن طلب الشفعة شهرين فان ذلك يسقط شفعتيه
واما الغائب غيبة بعيدة فانه
علي شفعتيه وان طالت غيبته
اذا كانت غيبته قبل وجوب الشفعة له علم بالبيع ولم يعلم
وليس للمقرب والبعد حد علي الصحيح لان احوال الناس
تختلف اذ ليس الرجل كالرأه وليس الضعيف كالقوي ولا
الطريق المأمون كالخوف وقيد نايما اذا كانت الخ لانه اذا

قوله وما قبله فكالعدم ولم اخذ ما شفعتيه اذا وقع البيع بعد ذلك وهو على وجه التعليل
الصحيح كان اشترى انما فحل اسقطت انما شفعتي وهذا بخلافه قال لعبد ان ممتلك فانه
من وان تزوج فانه طالق فليزوم مع قبل الوجوب والفرق ان هذين الحق لله بخلاف الشفعة وايضا الشارع
مستوفى للحق وللأجنبي طالع الكاح للزوج اه عدوي تقبيل ما يكون معنى المدونة المذكورة مسقطا
من العقد او كان الشفعي غائبا فليزوم ما لم يبيع ولا عدله والا ستر على شفعتيه حتى يحصل له العلم او
العدوي تقبيل مدونة ما كان ما من العقد فتسقط شفعتيه من السنة وما فاقها من سنة وقيد

سافر بعد وجوب الشفعة فيه تفصيل وهو اما ان يعلم انه
لا يرجع من سفره الا بعد مضي الحد الموقت في الشفعة فانه
لا شفعة له واما ان يعلم انه يرجع قبل مضي السنة فانه علي
شفعته وان عاقه عائق وطالت غيبته هنالك **وعنه**
الشفيع علي المشتري ك ان استحقها احد من يد الشفع
فانه ياخذها من غير ان يدفع فيها شيئا ويرجع الشفع علي
المشتري بما اعطاه ويرجع المشتري علي البايع بالثمن
ويوقف الشفع فاما اخذ او ترك يعني ان للمشتري ان
يقوم علي الشفع ويلزمه بالترك والاخذ بالثمن الذي اشترى
به ان كان ماله مثل او قيمته ان كان من ذوات القيم مثال ان
يشترى بنين من الحيوان والعروض فان امثل احد الامرين فلا
كلام ولا رفعة للحاكم علي المضمور واذا اطلب التاخير لاختار اوليا
بالثمن آخر ثلاثة ايام **ولا نوهب الشفعة ولا اتباع** يعني لا يجوز
للشفيع ان يهب ما وجب له من الشفعة لغير المبتاع ولا يبيع
منه شيئا مثل ان يقول له قد وهبتك شفعتي التي وجبت لي
عند فلان واشترى ما مني بكذا لان الشفعة انما جعلت للشريك
لاجل ازالة الضر عنه بان يدخل عليه ما لا يعرف شركته ولا
معاملته وفي جوار بيع الشفعة وهبتها للمبتاع قولان واذا
وجبت الشفعة لشركا في دار مثلا واختلفت انصبا ومفهومها
فانها تقسم بين الشرك **بقدر الانصبا** مثال ذلك ان يكون
دار بين ثلاثة اشخاص لاحد النصف والاخر الثلث والاخر
السدس فباع صاحب النصف نصيبه فان صاحب الثلث
ياخذ ثلثي الثمن وياخذ صاحب السدس باقي وهو ثلث

قوله مثال ذلك هذه اذا اختلفت الانصبا ومع الاجنبى واما لو لم يملك الانصبا فاما يقسم على ارضه لو كان المشترك
مما لا يقبل القسمة كطاعون ومصرعة على القول بالشفعة فاما تقسم على ارضه باتفاقا وقوله لغير الشراكا لانه لو كان
المشتري بعض الشركاء لزم له حصه الذي كان ياخذها لو كان المشتري اجنبيا فاذ كانت دار بين اربعة لاحد
الربع والاخر الثمن والاخر النصف فباعه لصاحب الربع فان لصاحب الثمنين ان ياخذ ابا الشفعة
نصف البيع وباقييه للمشتري لانه كان ياخذها لو كان المشتري اجنبيا اه عدوي

فيها ثلاثة اقوال وكلامه بحسب الظاهر لا موافق واحدا منها احد خارج
فيها مطلقا ثانيا ما ترجم اليه بالسداد وفي الصدقة ثالثا ما لا ترجع
اليه الا من ضرورة مثل ان تصدق علي ابنه بخارية فتستعيها بنفسه
فانه يرجع فيها للضرورة ويعطيه قيمتها او يمكن رجوعه الي هذا بان
يقال يريد الا من ضرورة والضرب الثاني وهو ما يراد به المودة والمحبة
والله اشار بقوله **وله ان يقتصر ما وهب لولده الصغير والكبير**
ابن عرفة الاعتصام لا يحتاج المعطي عطية دون عوض لا بطبع
المعطي واحتراف الهبة من الصدقة فانما كما قدمنا لا تقتصر
وقيد اعتصام الاب من الكبير بقوله **ما لم يتكلم له** اي للهبة
او يدان لهما او يتكلم في الهبة **حدثنا** مثل ان يهبه حده يدا
فيصنع انية **واما الامر فانما لا يقتصر الاما دام الاب حيا فاذا**
مات لم تقتصر فقوله **ولا تقتصر من يقيم** تكرار وتسمي يتيما ما لم
يبلغ فاذا بلغ لم يسم يتيما **تكرار** التي يكون الولد بها
يقيم فقال **والتي** في العقل من قبل الاب **واما في غيرهم** فمن
قبل الام **شما** انتقل يتكلم علي حيا في الاب **فقال** وما
اي الشيء الذي **وهبه** الاب **لا اله الصغير فحياته له جاز** **تكرار**
احدهما اشار اليه بقوله **اذا لم يسكن** الاب **ذلك** الشيء الموهوب
اذا كان دالا **او ليس** ان كان **ثوبا** فان فعل شيئا من ذلك بطلت
الهبة لانه رجوع في الاخوة اشار اليه بقوله **وانما يجوز له ما**
يعرف بعينه مثل ان يقول وهبتك الدار الذي من صفتهما
كذا وكذا **واما** لا يعرف بعينه فلا مثل ان يقول له وهبتك
دارا من دورى **ظاهر** كلامه انه لا يجوز للصغير الا والده وهو
المشهور وكذا الامر بخواتمات وصية **فصرح** بمفهومه

فيها ثلاثة اقوال وكلامه بحسب الظاهر لا موافق واحدا منها احد خارج
فيها مطلقا ثانيا ما ترجم اليه بالسداد وفي الصدقة ثالثا ما لا ترجع
اليه الا من ضرورة مثل ان تصدق علي ابنه بخارية فتستعيها بنفسه
فانه يرجع فيها للضرورة ويعطيه قيمتها او يمكن رجوعه الي هذا بان
يقال يريد الا من ضرورة والضرب الثاني وهو ما يراد به المودة والمحبة
والله اشار بقوله وله ان يقتصر ما وهب لولده الصغير والكبير
ابن عرفة الاعتصام لا يحتاج المعطي عطية دون عوض لا بطبع
المعطي واحتراف الهبة من الصدقة فانما كما قدمنا لا تقتصر
وقيد اعتصام الاب من الكبير بقوله ما لم يتكلم له اي للهبة
او يدان لهما او يتكلم في الهبة حدثنا مثل ان يهبه حده يدا
فيصنع انية واما الامر فانما لا يقتصر الاما دام الاب حيا فاذا
مات لم تقتصر فقوله ولا تقتصر من يقيم تكرار وتسمي يتيما ما لم
يبلغ فاذا بلغ لم يسم يتيما تكرار التي يكون الولد بها
يقيم فقال والتي في العقل من قبل الاب واما في غيرهم فمن
قبل الام شما انتقل يتكلم علي حيا في الاب فقال وما
اي الشيء الذي وهبه الاب لا اله الصغير فحياته له جاز تكرر
احدهما اشار اليه بقوله اذا لم يسكن الاب ذلك الشيء الموهوب
اذا كان دالا او ليس ان كان ثوبا فان فعل شيئا من ذلك بطلت
الهبة لانه رجوع في الاخوة اشار اليه بقوله وانما يجوز له ما
يعرف بعينه مثل ان يقول وهبتك الدار الذي من صفتهما
كذا وكذا واما لا يعرف بعينه فلا مثل ان يقول له وهبتك
دارا من دورى ظاهر كلامه انه لا يجوز للصغير الا والده وهو
المشهور وكذا الامر بخواتمات وصية فصرح بمفهومه

قوله وكذا الام ان كانت وصية اي للاب او وصية وصية واما اذا لم تكن وصية فلا يصح
حياتها ما وهبته لولدها الصغير ولو اشترت علي ذلك وتصدق له في الولد الذكر الح
واما ما وهبه لولده الرقيق فحوز له سيده ولو كان كبيرا واما ما وهبه لابنته البكر فحوز لها ولو بلغت
حتى يدخل بها زوجها ولو تبين لها الرشد انه عدوي

الصغير زيادة في الايضاح فقال **واما الابن الكبير فلا يجوز حياته**
اي حيازة الاب **له** هذا اذا كان رشيدا فان حاله لم تصح حيازته
له واما الصغير فحوز حيازته له وقوله **لا يرجع اليه** او غيره
في صدقته مفهوم مما تقدم وكلامه محتمل للمكرهة والحرم
والمشهور ان النبي عن ذلك للكدب **ولا ترجع الصدقة اليه**
اي الي المتصدق بعد الحوز مطلقا اعني كانت بشرا او غيره لا يستثنى
من ذلك شي **الا** اذا كانت **بالميراث** فانه يجوز له تملكها به اذ
لا سبب منه في رجوعها ولا تمامه فيه وظاهر كلامه انه لا يجوز
رجوعها الا في هذه المسئلة وليس كذلك وقد تقدم ان
العرية رخص في شرائها للضرورة وكذلك الصدقة علي الابن
فانه يجوز الرجوع فيها للضرورة كما تقدم **تكرار** اخذ من
كلامه ان من اخرج لسائل صدقة فوجده قد ذهب انه لا يجوز
له اكلها وقال ابن رشد ان كان السائل غير معين لا يجوز له اكلها
ويتصدق بها علي غيره وان كان معين جاز له اكلها **ولا باس**
ان يشرب المتصدق من لبن ما اي الشيء الذي تصدق به
كالبقرة والشاة ولا باس هنا ما غير حزين منه وظاهر المذونة
المنع وكذا **الا يشترى** المتصدق ما اي الشيء الذي تصدق
به لا من المتصدق عليه ولا من غيره وكلامه يحتمل المنع والكره
وهو المذهب فان وقع مضي وعلي الاول يفسخ وقبل مضي
مراعاة للخلاف **شما** انتقل يتكلم علي بيان القسم
الثاني من اقسام الهبة وهو ما قبله ثواب فقال **والوعد**
اي الشيء الذي وهبه له لا حل اخذ العوض منه **اما اناب** اي
عروض القيمة **اورد الهبة في** تعرض هنا للهبة الثواب وفي

فيها ثلاثة اقوال وكلامه بحسب الظاهر لا موافق واحدا منها احد خارج
فيها مطلقا ثانيا ما ترجم اليه بالسداد وفي الصدقة ثالثا ما لا ترجع
اليه الا من ضرورة مثل ان تصدق علي ابنه بخارية فتستعيها بنفسه
فانه يرجع فيها للضرورة ويعطيه قيمتها او يمكن رجوعه الي هذا بان
يقال يريد الا من ضرورة والضرب الثاني وهو ما يراد به المودة والمحبة
والله اشار بقوله وله ان يقتصر ما وهب لولده الصغير والكبير
ابن عرفة الاعتصام لا يحتاج المعطي عطية دون عوض لا بطبع
المعطي واحتراف الهبة من الصدقة فانما كما قدمنا لا تقتصر
وقيد اعتصام الاب من الكبير بقوله ما لم يتكلم له اي للهبة
او يدان لهما او يتكلم في الهبة حدثنا مثل ان يهبه حده يدا
فيصنع انية واما الامر فانما لا يقتصر الاما دام الاب حيا فاذا
مات لم تقتصر فقوله ولا تقتصر من يقيم تكرار وتسمي يتيما ما لم
يبلغ فاذا بلغ لم يسم يتيما تكرار التي يكون الولد بها
يقيم فقال والتي في العقل من قبل الاب واما في غيرهم فمن
قبل الام شما انتقل يتكلم علي حيا في الاب فقال وما
اي الشيء الذي وهبه الاب لا اله الصغير فحياته له جاز تكرر
احدهما اشار اليه بقوله اذا لم يسكن الاب ذلك الشيء الموهوب
اذا كان دالا او ليس ان كان ثوبا فان فعل شيئا من ذلك بطلت
الهبة لانه رجوع في الاخوة اشار اليه بقوله وانما يجوز له ما
يعرف بعينه مثل ان يقول وهبتك الدار الذي من صفتهما
كذا وكذا واما لا يعرف بعينه فلا مثل ان يقول له وهبتك
دارا من دورى ظاهر كلامه انه لا يجوز للصغير الا والده وهو
المشهور وكذا الامر بخواتمات وصية فصرح بمفهومه

فيها ثلاثة اقوال وكلامه بحسب الظاهر لا موافق واحدا منها احد خارج
فيها مطلقا ثانيا ما ترجم اليه بالسداد وفي الصدقة ثالثا ما لا ترجع
اليه الا من ضرورة مثل ان تصدق علي ابنه بخارية فتستعيها بنفسه
فانه يرجع فيها للضرورة ويعطيه قيمتها او يمكن رجوعه الي هذا بان
يقال يريد الا من ضرورة والضرب الثاني وهو ما يراد به المودة والمحبة
والله اشار بقوله وله ان يقتصر ما وهب لولده الصغير والكبير
ابن عرفة الاعتصام لا يحتاج المعطي عطية دون عوض لا بطبع
المعطي واحتراف الهبة من الصدقة فانما كما قدمنا لا تقتصر
وقيد اعتصام الاب من الكبير بقوله ما لم يتكلم له اي للهبة
او يدان لهما او يتكلم في الهبة حدثنا مثل ان يهبه حده يدا
فيصنع انية واما الامر فانما لا يقتصر الاما دام الاب حيا فاذا
مات لم تقتصر فقوله ولا تقتصر من يقيم تكرار وتسمي يتيما ما لم
يبلغ فاذا بلغ لم يسم يتيما تكرار التي يكون الولد بها
يقيم فقال والتي في العقل من قبل الاب واما في غيرهم فمن
قبل الام شما انتقل يتكلم علي حيا في الاب فقال وما
اي الشيء الذي وهبه الاب لا اله الصغير فحياته له جاز تكرر
احدهما اشار اليه بقوله اذا لم يسكن الاب ذلك الشيء الموهوب
اذا كان دالا او ليس ان كان ثوبا فان فعل شيئا من ذلك بطلت
الهبة لانه رجوع في الاخوة اشار اليه بقوله وانما يجوز له ما
يعرف بعينه مثل ان يقول وهبتك الدار الذي من صفتهما
كذا وكذا واما لا يعرف بعينه فلا مثل ان يقول له وهبتك
دارا من دورى ظاهر كلامه انه لا يجوز للصغير الا والده وهو
المشهور وكذا الامر بخواتمات وصية فصرح بمفهومه

قوله
والله اعلم
بما ليس

ان يعطي الرجل شيئا من ماله لاخر ليشتبه عليه وفي عقد معاوضة
بمعرض مجهول وحكم الجواز واناب فعل والقيمة مفعول والفاعل ضمير
يعود على الموهوب له والمعنى اما عاوض القيمة عن عين المبة او
روها يريد اذا كانت المبة قائمة لم تفت يدل عليه قوله **فان فائت فعله**
قيمتها وذلك اي الالابة بالقيمة او رد المبة **اذا كان يري** بالنسبة للمفوض
اي يظن انه اي الواهب **اراد** بمبته **الثواب من الموهوب له** يعرف
ذلك بقرائن الاحوال **والقسم الثالث** من اقسام المبة لم يذكر
الشيخ وهو ما لم يقيد بثواب ولا عذمه ونص عليه في الجلاب بقوله
ومن وهب هبة مطلقا او ادعى انه وهب للثواب نظري في ذلك وحمل
على العرف فان كان مثله يطلب للثواب على المبة صدق مع بينه
وان كان مثله لا يطلب للثواب على هبته فالقول قول الموهوب له
مع بينه وان اشكل فيك واحتمل الوجهين فالقول قوله الواهب مع
بينه قال في التوضيح **لزمه** اليقين سواء شهد العرف بطلب الثواب
ام لا ومن كان له ولد فافكر ومعه مال **يكروه** له كراهة تنزيه على
المشهور **ان يهب لبعض ولده ماله كلمة** او جله ما لم يعم عليه اولاد
الاخرون فيمنعوه من ذلك مخافة ان تعود نفقته عليهم والاصل
فيما ذكرنا في حديث الصبي بين ابي القاسم **والله اعلم** لو بين اولادكم
واما اذا وهب له الشئ اليسير منه اي من ماله **فذلك سايغ** اي
جائز غير مكروه وقيدنا باليسير لقوله في الجلاب ويكره له ان يهب
ماله كله الا ان يكون يسيرا قلت قال في النوادر وقد فعله الصدوق
رضي الله عنه وبه قال عمر وعثمان رضي الله عنهما وكذا يكره له ان
يقسم ماله بين اولاده المذكورة الا ان كانت بالسوية اما اذا قسمه بينهم
على قدر موايرتهم فذلك جائز **ولا باس ان يتصدق على الفقير**
بماله

قوله
اي يظن انه
يعرف ذلك
بقرائن الاحوال
اي يظن انه يعرف ذلك
بقرائن الاحوال
اي يظن انه يعرف ذلك
بقرائن الاحوال

قوله
اي يظن انه
يعرف ذلك
بقرائن الاحوال
اي يظن انه يعرف ذلك
بقرائن الاحوال
اي يظن انه يعرف ذلك
بقرائن الاحوال

بماله كلمة لله عز وجل وهذا ايضا مقيد بما اذا لم يمنعه ولده من
ذلك مخافة ان تعود عليهم النفقة ومقيد ايضا بما لم يمنعه من الشهوة
ما ذكر ان التصديق بجميع المال جائز بشرطه لكن الافضل ان يتصدق
بما فضل عن ممتلكاته **ومن وهب هبة لغير الثواب فلم يجرها**
الموهوب له حتى مرض الواهب مرضا مخفيا او فلسا فليس له
اي للموهوب له **حينئذ** اي حين مرض الواهب او فلسا **فبعضها**
اي المبة ومثلها الصدقة والخمس وقيدنا المبة بغير الثواب
لقول الجلاب ومن وهب هبة للثواب فائت قبل دفع المبة ففي
صحة جائزة لازمة وليست تحتاج هبة الثواب اي حيا
ولو مات الموهوب اي الذي وهب له وكان حيا قبل قبض المبة
كان لورثته القيام بها اي المبة على الواهب الصبي غير المكمل
قبل موته ثم قبل موته ادم يقبل وقيدنا بالحر احرارا من العبد فان
مات العبد القيام في ذلك لسيدده وقيدنا الواهب بالصبي احرارا من
المريض **فشر ان تقبل بشكك على الحبس** بضم الحاء وسكون
الموحدة وهو معنى الوقف وهو عطاء من افعى سبيل التابيد
وحكمه الجواز عند الامة الاربعة على ما نقل **ثم اختلفوا** اهل يلزم
من غير ان يقبل به حكمه حاكم او يخرج مخرج الوصايا فقال مالك
والشافعي واحمد يصح بغير هذين الوصفين ويلزم وقال ابو حنيفة
لا يصح الا باحد منهما انتهى ونقل بهرام عن ابي حنيفة واصحابه منع
الوقف وعن الجمهور الجواز قال وهو الصحيح والذي رايناه في كتب
الحنفية الجواز **والاصل** في جوازه انه صلى الله عليه وسلم حبس
وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي وطهمة والزبير رضي الله عنهم وغيرهم
من الصحابة ذورا وحواطي **له** اركان اربعة الواقف وما به يكون
في السابق

قوله
اي يظن انه
يعرف ذلك
بقرائن الاحوال
اي يظن انه يعرف ذلك
بقرائن الاحوال
اي يظن انه يعرف ذلك
بقرائن الاحوال

قوله
اي يظن انه
يعرف ذلك
بقرائن الاحوال
اي يظن انه يعرف ذلك
بقرائن الاحوال
اي يظن انه يعرف ذلك
بقرائن الاحوال

قوله
والله اعلم
بما ليس
بالعقول

الوقف واليهما اشار بقوله **ومن حبس** وشرط الاول اهلية التقدي
في المال والثاني شيان الصيغة وهي وقفت ونقصدت وحبس
وما يقوم مقام الصيغة عرفا في الدلالة على الوقفية كالاذن في
الصلاة في المكان الذي بناه للاصلاة **والثالث** الموقوف وهو العقار
واليهما اشار بقوله **داوا** وكذا يجوز وقف الحيوان والعروض وفي
وقف الطعام الذي تطبخ اقامته كالقمح ووقف الدنانير والدرهم
تردد **ابن** الموقوف عليه ويؤخذ من قوله **في** اي الدار
عليها جعلنا عليه ولا يشترط في صحة الموقوف عليه قبوله
اذا كان غير معين كالغمر او يشترط اذا كان معين او كان موقفا
اهلا لذلك كالصغير والسفيه فهو كغير المعين ابن عبد السلام
وفيه نظروا ينبغي ان يقام من يقبل له كما لو وهبه له او تصدق
عليه وشرطه اي الوقف الحوز واليه اشار بقوله **ان حيز قبل**
موقوف هذا اذا كان الوقف على معين فان لم يحز حتى مات الواقف
او قلنس بطل الوقف ان كان على غير محجوز اما اذا كان على غير
معين كالسجد فلا يحتاج الى حيزا في معين بل اذا اخذ بين الناس
وبين الصلاة فيها صحت الوقف وقيد نأب اذا كان على غير محجوز
لقوله **ولو كانت الدار حبسا على ولده الصغير** **الحز جازت**
حياته **لانه ان يبلغ** اذا ائتمنت منه الرشد **ولكنه هاله** من غيره ولا
يسكنها فان لم يدع سكنها حتى مات او مرض او فليس بطلت
صوابه بطل الحبس وعلى اثبات التاخير تمل الحياة وقيدنا الصغير
بالجواز اما اذا كان عبد فان سببه هو الذي يجوز له **وان**
انقرض من حبس الدار عليه رجعت حبسا على اقرب الناس
بالحبس سواء كان المحبس حيا او ميتا مثل ان يكون المحبس اخ شقيق

قوله **ولو كانت الدار حبسا على ولده الصغير** يعني ان يكون الصغير حيا وقت الوقف وان كان ميتا بطل الوقف لان الصغير اذا مات لم يبق له وارث يملك الدار

قوله **انقرض من حبس الدار عليه** يعني ان يمتنع من حبس الدار عليه ولو كان المحبس حيا او ميتا مثل ان يكون المحبس اخ شقيق

واحد

واحد لابل في موت الشقيق ويترك انما ينقرض من حبس عليه فانه
يرجع للاخ للابل دون ابن الاخ الشقيق والعبرة في رجوع الحبس على
الاقرب **انما هو يوم المرجع** لا يوم الحبس لانه قد يصير البعيد يوم
التحبس قريبا يوم المرجع كالمثال المذكور **ومن امر رجلا مثلا حياته**
اي حياة الرجل **ان رجعت بعد موت الساكن** وهو الرجل **ملكها**
او لو ارثه ان مات **وكذلك ان امرها عقبه** اي عقب الرجل **فانقرضت**
ثقبقة العمري العرفية هبة منافع الملك مدة عمر الموهوب له
او مدة عمر وعمر عقبه لاهبة الرقبة ولا يتعين التقيد بعمر الموهوب
له بل قيد بعمر الموهوب كانت عمري ايضا ولا يقتصر على لفظ عمر ترك بل
ولو قال **وهبتك** غلته مدة عمري كانت عمري **فانقرض** حكم العمري
المجوز وكان القياس ان لا يجوز لكن ورد في النص في الاستثنائات
واختلاف اهل في عامة في كل شيء وخاصة بما يطول كالدور
والقواب والارضين **غلاف الحبس** فانه لا يرجع بعد موت الحبس عليه ملكا
الرقاب والعمري تملك المنافع **فان مات المهر كسر المهر يومئذ**
كان ماعره وهي الدار **لورفته يوم موته ملكا** **كع** يحتمل قوله يومئذ
ان يعود على يوم التمهيد ويكون على هذا انما ملكوا الرقاب دون المنافع
ويحتمل ان يعود على موت المهر فعلى هذا ان يملكوا الرقاب والمنافع
ومن مات من اهل الحبس المعينين فنصيبه يقسم **عليه** **روس**
من بقي من اصحابه المذكور والاناثا سواء والمسيلة في التفصيل
مذكور في الاصل **ويؤثر في الحبس اهل الحاجة بالسكنى والغلة**
ما ذكره هو المشهور وعن ابن الماجشون لا يفضل ذو الحاجة على
الغني في الحبس الا بشرط الحبس وقرق ابن نافع فساوي بين الغني والغني
بقي من اهل الحبس له عدي

قوله **ومن امر رجلا مثلا حياته** يعني ان يكون الرجل حيا وقت الوقف وان كان ميتا بطل الوقف لان الرجل اذا مات لم يبق له وارث يملك الدار

قوله **فانقرضت** يعني ان يمتنع من حبس الدار عليه ولو كان المحبس حيا او ميتا مثل ان يكون المحبس اخ شقيق

قوله **انقرض من حبس الدار عليه** يعني ان يمتنع من حبس الدار عليه ولو كان المحبس حيا او ميتا مثل ان يكون المحبس اخ شقيق

قوله **فانقرضت** يعني ان يمتنع من حبس الدار عليه ولو كان المحبس حيا او ميتا مثل ان يكون المحبس اخ شقيق

او هبة او غيره ذلك من الوجوه فان الرهن يبطل قاله مالك انتهي
وهذان الرهن بمعنى اسم المفعول **من الرهن** بكسر الهمزة
 الرهن ما لم يكن بيد امين فانه من الراهن وهو دافع الرهن كما
 سينص عليه وانما يلزم الرهن الضمان **فيما يغاب عليه** كالخيل
 الا ان تقوم بعينة على هلاكه فلا يضمن **ولا يضمن ما لا يغاب**
عليه كالدور والحيوان على المشهور ولو اشترط الرهن نقيض
 الضمان فيما يغاب عليه او اشترط الراهن الضمان على الرهن
 فيما لا يغاب عليه قال ابن القاسم الشرط باطل لانه شرط
 يناقض مقتضى العقد وقال اشهب الشرط لا روى صوبه القوي
 وهذا اذا كان في اصل العقد واما بعد العقد فالشرط لا روى عنه
 الجميع وعلى الضمان يضمن قيمته يوم ضاع عند ابن القاسم
 ويخلف المثل لعد ضائع ولا فرط ولا ضيعت ولا تعديت ولا
 اعرف موضعها وغير المثل لا يخلف الا على عدم التقريب خاصة
 لانه لا يضمن في اخفائه **وشرة النخل الرهن للراهن** وهو دافع
 الرهن كانت الثمار موجودة او معدومة حين الرهن ما يورث
 او لا على المشهور الا ان يشترط ذلك الرهن فانها تدخل على اي
 حالة كانت **وكذلك غلة الدور للراهن** على المشهور الا ان يشترط
 الرهن ذلك فيكون له **والولد رهن مع الامة الرهن تركة بعد**
الرهن ولو اشترط عدم دخول الولد في الرهن لم يجز **ولا يكون**
مال العبد رهنا معه الا بشرط كان ماله معلوما او مجهولا
 لان رهن الغير جائز وما هلك بيد امين ما يغاب عليه فهو
من الراهن دون الامين لانه لا ضمان على الامين **فمن اتقى**
فان كان على المعارضة بقصد بدد البيع على المشهور وعرف

قوله
 الرهن تركة بعد
 الرهن
 مال العبد رهنا معه
 الا بشرط
 كان ماله معلوما
 او مجهولا
 لان رهن الغير
 جائز وما هلك
 بيد امين ما يغاب
 عليه فهو من
 الراهن دون
 الامين لانه لا
 ضمان على
 الامين

ابن الحاج

قوله مال المتفعة الى امر ماعارة المضمون ملك الغير باطله كهيبة
 ووقفه وسائر ما اخرج على غير عوض لا على عوض كبيعته فصح
 يتوقف لرفعه على رضى مالكه او عدوى

ابن الحاج بانها تملك مفاع العين بغير عوض **وان كانا ربة**
الاول المعير وشرطه ان يكون مال المتفعة باجارة او عارية من
 غيره وان لا يكون عليه حجر فلا تقع من مجنون ولا سفیه ولا عبد الا
 باذن سيده **الثاني** المستعير بشرطه ان يكون اهلا للمتع على
 بالمستعار فلا تقع اعارة المسلم للذمي **الثالث** المستعار بشرطه
 شيان احدهما ان يكون عين المستوفى منه المستعير المتفعة التي
 تبرع المعير عليه بها فلا تقع اعارة الاطعمة وغيرها من الكمالات
 والوزونات وانما تكون قرضا لانها لا ترد الا لاستهلاك اعيانها والآخر
 ان تكون المتفعة مباحة فلا تقار الامة للاستمتاع لما فيه من
 اعارة الفرج **الرابع** ما به تكون الاعارة نحو ائتمرك وخذ هذه عارية
 او ائتمرك فيقول نعم او يرمي براسه وحكمها النذوب وتناك في القرية
 والحجران والاصحاب **والاصح** فيما قوله تعالى وافعلوا الخير
 وما فعل من قوله صلى الله عليه وسلم اعارة مودة والنجدة
 مردودة والدين يعصى والزعيم غارم **والنجدة** الشاة المستعاره
 ليستفعل بلبنها ومودة مضمونة كما اجامفسر في رواية اي داود
 انه صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان وزعمه فقال اغضبا
 قال بل عارية مضمونة والي هذا اشار الشيخ بقوله **والعارية مودة**
 ثم فسره لك بقوله **يضمن ما يغاب عليه** الا اذا قامت بينة على
 هلاكه فانه لا يضمن على المشهور لان الضمان للتممة وبني تروك
 بالبينة **ولا يضمن ما لا يغاب عليه من عبد او ابنة** وعليه الهين
 متمما كانا او غيره ولو شرط المعير الضمان على المستعير لا ينفعه ذلك
 وكذلك لو شرط المستعير على المعير عدم الضمان فيما فيه الضمان لا
 ينفعه وعليه الضمان على احد قول ابن القاسم واشهب ولو اراد

قوله
 مال المتفعة
 الى امر
 ماعارة
 المضمون
 ملك
 الغير
 باطله
 كهيبة
 ووقفه
 وسائر
 ما اخرج
 على غير
 عوض
 لا على
 عوض
 كبيعته
 فصح
 يتوقف
 لرفعه
 على رضى
 مالكه
 او عدوى

قوله
 مال المتفعة
 الى امر
 ماعارة
 المضمون
 ملك
 الغير
 باطله
 كهيبة
 ووقفه
 وسائر
 ما اخرج
 على غير
 عوض
 لا على
 عوض
 كبيعته
 فصح
 يتوقف
 لرفعه
 على رضى
 مالكه
 او عدوى

قوله
 مال المتفعة
 الى امر
 ماعارة
 المضمون
 ملك
 الغير
 باطله
 كهيبة
 ووقفه
 وسائر
 ما اخرج
 على غير
 عوض
 لا على
 عوض
 كبيعته
 فصح
 يتوقف
 لرفعه
 على رضى
 مالكه
 او عدوى

قوله
 مال المتفعة
 الى امر
 ماعارة
 المضمون
 ملك
 الغير
 باطله
 كهيبة
 ووقفه
 وسائر
 ما اخرج
 على غير
 عوض
 لا على
 عوض
 كبيعته
 فصح
 يتوقف
 لرفعه
 على رضى
 مالكه
 او عدوى

فول منها النية في الحمل هذه عبارة جملة وتفصيلها انه اذا استعار نية الحمل شي ثم زاد عليه انه ان زاد ما يعطيه به وتطبت فان صاحبها على الخار من لينة قمتها يوم التهدي ولا شيء له من الكرا او باخذ كرا الزايد فكل وطريق معرفة ذلك ان يقال كم يساوي كراوها فيما اعيرت له فان قيل عشرة فيقال كم يساوي كراوها في جميع ما هو عليه الا ان يكون الفرق قمتها يوم التهدي فالأمر الفقيه فان قالوا لا يكون الفرق قمتها يوم التهدي فلا شيء للمعير وسألت او عطيت فلا شيء للمعير

قوله ان العارية باء معروف واستطاع الضمان **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان

قوله ان الله يامركم الخ فانه ان كان طاعة سادس القصة وقد اختلف السلام نقاحها فلما تزلفت امر عليان برده وقال لقد انزل في شافك فان وقرع علي فاسلم فابخره جبريل انما في اولاده ابدا فاد قلست اذا كانت وردة في شافك ذلك فما وجه الاستدلال قلنا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب واد الامانة من علامات الايمان ومن عمل المؤمنين واما الخيانة فهي من علامات النفاق واعمل الفساق او قدوي قوله واما الثاني ليس شرط الثالث ان يردده الرابع ان لا يردده

ذهب بمعنى تلفت اي اوصاعك بغير تقصير مني واما لو تلفت بتقصير فانه يضمن لوجوب حفظها عليه **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان

قوله ان العارية باء معروف واستطاع الضمان **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان

قوله ان الله يامركم الخ فانه ان كان طاعة سادس القصة وقد اختلف السلام نقاحها فلما تزلفت امر عليان برده وقال لقد انزل في شافك فان وقرع علي فاسلم فابخره جبريل انما في اولاده ابدا فاد قلست اذا كانت وردة في شافك ذلك فما وجه الاستدلال قلنا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب واد الامانة من علامات الايمان ومن عمل المؤمنين واما الخيانة فهي من علامات النفاق واعمل الفساق او قدوي قوله واما الثاني ليس شرط الثالث ان يردده الرابع ان لا يردده

ذهب بمعنى تلفت اي اوصاعك بغير تقصير مني واما لو تلفت بتقصير فانه يضمن لوجوب حفظها عليه **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان

قوله ان العارية باء معروف واستطاع الضمان **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان

قوله ان الله يامركم الخ فانه ان كان طاعة سادس القصة وقد اختلف السلام نقاحها فلما تزلفت امر عليان برده وقال لقد انزل في شافك فان وقرع علي فاسلم فابخره جبريل انما في اولاده ابدا فاد قلست اذا كانت وردة في شافك ذلك فما وجه الاستدلال قلنا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب واد الامانة من علامات الايمان ومن عمل المؤمنين واما الخيانة فهي من علامات النفاق واعمل الفساق او قدوي قوله واما الثاني ليس شرط الثالث ان يردده الرابع ان لا يردده

قوله ان الله يامركم الخ فانه ان كان طاعة سادس القصة وقد اختلف السلام نقاحها فلما تزلفت امر عليان برده وقال لقد انزل في شافك فان وقرع علي فاسلم فابخره جبريل انما في اولاده ابدا فاد قلست اذا كانت وردة في شافك ذلك فما وجه الاستدلال قلنا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب واد الامانة من علامات الايمان ومن عمل المؤمنين واما الخيانة فهي من علامات النفاق واعمل الفساق او قدوي قوله واما الثاني ليس شرط الثالث ان يردده الرابع ان لا يردده

ذهب بمعنى تلفت اي اوصاعك بغير تقصير مني واما لو تلفت بتقصير فانه يضمن لوجوب حفظها عليه **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان **قوله** ان العارية باء معروف واستطاع الضمان

قوله ان الله يامركم الخ فانه ان كان طاعة سادس القصة وقد اختلف السلام نقاحها فلما تزلفت امر عليان برده وقال لقد انزل في شافك فان وقرع علي فاسلم فابخره جبريل انما في اولاده ابدا فاد قلست اذا كانت وردة في شافك ذلك فما وجه الاستدلال قلنا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب واد الامانة من علامات الايمان ومن عمل المؤمنين واما الخيانة فهي من علامات النفاق واعمل الفساق او قدوي قوله واما الثاني ليس شرط الثالث ان يردده الرابع ان لا يردده

من وجد لقطه بضم اللام وفي حق القاف ما يلتقط فليعرفها وجوبا
لا يعرف فيستاجر منها سنة عقب الالتقاط ظاهر ولو كانت
لقطة مكية هو كذا على المذهب للجمهور الواردة في اللقطه
وقيل تعرف لقطتها ابد القول صلى الله عليه وسلم لا تحل
ساقطتها الا لمنشئ اوله القرافي بانها لا تحل لمن يريد ان يملكها
دون تعريف بل لا تؤخذ الا لصاحبها اي لتعرف له والتعريف
يكون في كل يومين او ثلاثة مرة والتعريف سنة يكون مختص
بالكثير اما القافه كالعصا والسوط فلا يعرف وما فوق القافه
ودونه الكثير كالدلو يعرف سنة على قول ودون السنة على
اخره وان كان الملتقط مما يفسد بالتأخير كاللحم والغايمة في حكمه
ولا يعرفه ولا يعرف يكون بموضع يرجو التعريف بها وهو
الموضع الذي التقطت فيه وابواب المساجد واذا عرفها لا يذكر
جنبها بل يقول من ضاع له شيء فان تمت سنة ولم يأت لها
احد فان شاحسها وان شاحسها فان شاحسها او عن
بما ظاهره التسوية بين جسرهما والتصدق بهما ولم يذكر التملك
لما قاله ابن عبد السلام نفوس المذهب على مرجوحية التملك
ورما وقع المنع من ذلك لان المراد من التملك ان يتصرف فيها وفي
التوزيع والذي يقتضيه قول ابن القاسم في الهدية ان له ان
يتنفع بها غنيا كان او فقيرا واذا تصدق بها ضمنها الزمان
جاوان وجدها قائمة اخذها فاجل المعرف في هذه المسئلة
لانه لم يبين هل يتصدق بها عن نفسه او عن صاحبها وهل
وجدها قائمة او فايته وهل وجدها في يد الملتقط او المالكين

من وجد لقطه بضم اللام وفي حق القاف ما يلتقط فليعرفها وجوبا
لا يعرف فيستاجر منها سنة عقب الالتقاط ظاهر ولو كانت
لقطة مكية هو كذا على المذهب للجمهور الواردة في اللقطه
وقيل تعرف لقطتها ابد القول صلى الله عليه وسلم لا تحل
ساقطتها الا لمنشئ اوله القرافي بانها لا تحل لمن يريد ان يملكها
دون تعريف بل لا تؤخذ الا لصاحبها اي لتعرف له والتعريف
يكون في كل يومين او ثلاثة مرة والتعريف سنة يكون مختص
بالكثير اما القافه كالعصا والسوط فلا يعرف وما فوق القافه
ودونه الكثير كالدلو يعرف سنة على قول ودون السنة على
اخره وان كان الملتقط مما يفسد بالتأخير كاللحم والغايمة في حكمه
ولا يعرفه ولا يعرف يكون بموضع يرجو التعريف بها وهو
الموضع الذي التقطت فيه وابواب المساجد واذا عرفها لا يذكر
جنبها بل يقول من ضاع له شيء فان تمت سنة ولم يأت لها
احد فان شاحسها وان شاحسها فان شاحسها او عن
بما ظاهره التسوية بين جسرهما والتصدق بهما ولم يذكر التملك
لما قاله ابن عبد السلام نفوس المذهب على مرجوحية التملك
ورما وقع المنع من ذلك لان المراد من التملك ان يتصرف فيها وفي
التوزيع والذي يقتضيه قول ابن القاسم في الهدية ان له ان
يتنفع بها غنيا كان او فقيرا واذا تصدق بها ضمنها الزمان
جاوان وجدها قائمة اخذها فاجل المعرف في هذه المسئلة
لانه لم يبين هل يتصدق بها عن نفسه او عن صاحبها وهل
وجدها قائمة او فايته وهل وجدها في يد الملتقط او المالكين

من وجد لقطه بضم اللام وفي حق القاف ما يلتقط فليعرفها وجوبا
لا يعرف فيستاجر منها سنة عقب الالتقاط ظاهر ولو كانت
لقطة مكية هو كذا على المذهب للجمهور الواردة في اللقطه
وقيل تعرف لقطتها ابد القول صلى الله عليه وسلم لا تحل
ساقطتها الا لمنشئ اوله القرافي بانها لا تحل لمن يريد ان يملكها
دون تعريف بل لا تؤخذ الا لصاحبها اي لتعرف له والتعريف
يكون في كل يومين او ثلاثة مرة والتعريف سنة يكون مختص
بالكثير اما القافه كالعصا والسوط فلا يعرف وما فوق القافه
ودونه الكثير كالدلو يعرف سنة على قول ودون السنة على
اخره وان كان الملتقط مما يفسد بالتأخير كاللحم والغايمة في حكمه
ولا يعرفه ولا يعرف يكون بموضع يرجو التعريف بها وهو
الموضع الذي التقطت فيه وابواب المساجد واذا عرفها لا يذكر
جنبها بل يقول من ضاع له شيء فان تمت سنة ولم يأت لها
احد فان شاحسها وان شاحسها فان شاحسها او عن
بما ظاهره التسوية بين جسرهما والتصدق بهما ولم يذكر التملك
لما قاله ابن عبد السلام نفوس المذهب على مرجوحية التملك
ورما وقع المنع من ذلك لان المراد من التملك ان يتصرف فيها وفي
التوزيع والذي يقتضيه قول ابن القاسم في الهدية ان له ان
يتنفع بها غنيا كان او فقيرا واذا تصدق بها ضمنها الزمان
جاوان وجدها قائمة اخذها فاجل المعرف في هذه المسئلة
لانه لم يبين هل يتصدق بها عن نفسه او عن صاحبها وهل
وجدها قائمة او فايته وهل وجدها في يد الملتقط او المالكين

من وجد لقطه بضم اللام وفي حق القاف ما يلتقط فليعرفها وجوبا
لا يعرف فيستاجر منها سنة عقب الالتقاط ظاهر ولو كانت
لقطة مكية هو كذا على المذهب للجمهور الواردة في اللقطه
وقيل تعرف لقطتها ابد القول صلى الله عليه وسلم لا تحل
ساقطتها الا لمنشئ اوله القرافي بانها لا تحل لمن يريد ان يملكها
دون تعريف بل لا تؤخذ الا لصاحبها اي لتعرف له والتعريف
يكون في كل يومين او ثلاثة مرة والتعريف سنة يكون مختص
بالكثير اما القافه كالعصا والسوط فلا يعرف وما فوق القافه
ودونه الكثير كالدلو يعرف سنة على قول ودون السنة على
اخره وان كان الملتقط مما يفسد بالتأخير كاللحم والغايمة في حكمه
ولا يعرفه ولا يعرف يكون بموضع يرجو التعريف بها وهو
الموضع الذي التقطت فيه وابواب المساجد واذا عرفها لا يذكر
جنبها بل يقول من ضاع له شيء فان تمت سنة ولم يأت لها
احد فان شاحسها وان شاحسها فان شاحسها او عن
بما ظاهره التسوية بين جسرهما والتصدق بهما ولم يذكر التملك
لما قاله ابن عبد السلام نفوس المذهب على مرجوحية التملك
ورما وقع المنع من ذلك لان المراد من التملك ان يتصرف فيها وفي
التوزيع والذي يقتضيه قول ابن القاسم في الهدية ان له ان
يتنفع بها غنيا كان او فقيرا واذا تصدق بها ضمنها الزمان
جاوان وجدها قائمة اخذها فاجل المعرف في هذه المسئلة
لانه لم يبين هل يتصدق بها عن نفسه او عن صاحبها وهل
وجدها قائمة او فايته وهل وجدها في يد الملتقط او المالكين

الباخر ما ذكر

قره وجدها في ايدي المساكين

من وجد لقطه بضم اللام وفي حق القاف ما يلتقط فليعرفها وجوبا
لا يعرف فيستاجر منها سنة عقب الالتقاط ظاهر ولو كانت
لقطة مكية هو كذا على المذهب للجمهور الواردة في اللقطه
وقيل تعرف لقطتها ابد القول صلى الله عليه وسلم لا تحل
ساقطتها الا لمنشئ اوله القرافي بانها لا تحل لمن يريد ان يملكها
دون تعريف بل لا تؤخذ الا لصاحبها اي لتعرف له والتعريف
يكون في كل يومين او ثلاثة مرة والتعريف سنة يكون مختص
بالكثير اما القافه كالعصا والسوط فلا يعرف وما فوق القافه
ودونه الكثير كالدلو يعرف سنة على قول ودون السنة على
اخره وان كان الملتقط مما يفسد بالتأخير كاللحم والغايمة في حكمه
ولا يعرفه ولا يعرف يكون بموضع يرجو التعريف بها وهو
الموضع الذي التقطت فيه وابواب المساجد واذا عرفها لا يذكر
جنبها بل يقول من ضاع له شيء فان تمت سنة ولم يأت لها
احد فان شاحسها وان شاحسها فان شاحسها او عن
بما ظاهره التسوية بين جسرهما والتصدق بهما ولم يذكر التملك
لما قاله ابن عبد السلام نفوس المذهب على مرجوحية التملك
ورما وقع المنع من ذلك لان المراد من التملك ان يتصرف فيها وفي
التوزيع والذي يقتضيه قول ابن القاسم في الهدية ان له ان
يتنفع بها غنيا كان او فقيرا واذا تصدق بها ضمنها الزمان
جاوان وجدها قائمة اخذها فاجل المعرف في هذه المسئلة
لانه لم يبين هل يتصدق بها عن نفسه او عن صاحبها وهل
وجدها قائمة او فايته وهل وجدها في يد الملتقط او المالكين

الباخر ما ذكر انظر بقية في الاصل وان انتفع الملتقط بها اي بالقطعة
ضمنها وان هلك قبل السنة او بعد ها بغير تحريك اي بعد
لم يضمنها لانها امانة عنده مفهومه لو تعدي عليه بالضمينها
وان عرف طالبها باللفظ العفاص بكسر العين وبالفاء والصاد
المهملية وهو الوعاء الذي تكون فيه النفقة جلد اكان او غيره وعرف
الوكيل له وهو الخيط الذي يشد به الوعاء اخذها ظاهر كلامه
انه لا بد من مجموع الامرين وليس كذلك بل لو اقتصر على احدهما
اجزاء لانه قد ينسي الاخر وظاهر كلامه ايضا ان الدنانير والدرهم
لا يشترط معرفة عددها وهو كذا عند اصبح واعتبر
ذلك ابن القاسم واشبه بظاهره ايضا انه لا يقتصر على يمين
وهو المشهور وخلة اللقطه في مدة التعريف للملتقط لما روي
ان امرأة قالت لعائشة رضي الله عنها اني وجدت ثيابة فقالت
عرفني واخبرني واخبرني واخبرني ولا ياخذ الرجل ضالة الابل من
الصحرار هذه اذا كانت مأمونة من السباع والبهائم وغير
ذلك اما اذا كانت حيث لا يؤمن عليها فانها تؤخذ وقيل
لا ياخذها مطلقا انتهى قال ج ظاهر كلام المصنف انه يلتقطها اذا
وجدها في غير الصحرار وهو واضح لان وجودها في غير الصحرار
اسهل فليست عليها الحفظ فله حتى يجده عن قرب بخلاف ما اذا
وجدها في الصحرار فلا يأتى له معرفة رعاها اذا انقلبت الى العمارق
وله اي للرجل اخذ الشاة والكلب ان كانت بغيرها او في
الصحرار التي لا عمارق فيها وكان يعسر حملها الى العمارق ظاهر كلامه
ولا ضمان عليه ان جاسا جيبا وهو كذا قاله مالك فتم النقل
يتكلم على ما تدرج به في الباب فقال من استملك

مضمون من قوله المصنف وان انتفع

قد كان يعسر حملها الى العمارق ضعيف والمعتمد
ان يخطو الى العمارق مطلقا اعني سواء كان
يعسر حملها ام لا واما اذا في جيبها او حملها مائة حتى
انما العمارق فانه يضمنها كالمائة كالمائة كالمائة

عزضا فعليه قيمته على المشهور في الموضع الذي استملكه فيه سواء كان عمدا او خطأ في العمل والخطا في اموال الناس سواء وظاهرا طائعا كان او مكرها عبدا كان او حرا او هو كذا لك الا ان ما استملكه الحر يكون في ذمته سواء ائتمن عليه ام لا والعبد يضمن ما ائتمن عليه في ذمته كالحرق وما لم يئتمن عليه في رقبته وسواء كان بالغا او غير بالغ وسواء باشر الاستملاك او تسبب علي المشهور قاله **ق وكلما يؤون او تكا** او بعد مما لا يختلف احاده كالبيض **فعليه مثله** في الموضع الذي استملكه فيه هذا اذا عرفت مكيلته او وزنه اما اذا استملكه له جزافا فانه يغرم له قيمة الضربة بعد وصفي با يوم استملكها وهذا تنبيهات حسنة مذكرة في الاصل مني ما يؤخذ من قوله فعليه مثله ان من استملك لرجل طعاما في زمن الشدة وطالبه به في زمن الرخاء لا يضمن الامثلة وذو قيمته وهو المشهور ومنه ما يؤخذ من قوله تعدي ان من اذن له في فعل شي وافسده فلا ضمان عليه كالبيطار في حال علاجه والطبيب في حال طبعه والمودب ان ضرب ضريا يجوز له وتكاسمه فسادا فلا شيء عليه وكذلك القاضي اذا خذ افسد ثيابه فسادا لا شيء عليه **ثم انتقل يتكلم على ما ختم به الترجمة وهو** الغصب وهو في الاصطلاح اخذ مال قهرا بقدر بلا حجة وحكمه احرمة لقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وغير ذلك من الايات وقوله صلى الله عليه وسلم في الصبي يحرم من اخذه شهر من الارض ظمنا فانه يطوق به يوم القيامة من سبع ارضين والاجماع على ذلك ومن احكامه الضمان واليه اشار بقوله **والغاصب ضمان لما غصب** القرافي وهو اي

هذا هو الغاصب الذي استملكه في الموضع الذي استملكه فيه سواء كان عمدا او خطأ في العمل والخطا في اموال الناس سواء وظاهرا طائعا كان او مكرها عبدا كان او حرا او هو كذا لك الا ان ما استملكه الحر يكون في ذمته سواء ائتمن عليه ام لا والعبد يضمن ما ائتمن عليه في ذمته كالحرق وما لم يئتمن عليه في رقبته وسواء كان بالغا او غير بالغ وسواء باشر الاستملاك او تسبب علي المشهور قاله

هذا هو الغاصب الذي استملكه في الموضع الذي استملكه فيه سواء كان عمدا او خطأ في العمل والخطا في اموال الناس سواء وظاهرا طائعا كان او مكرها عبدا كان او حرا او هو كذا لك الا ان ما استملكه الحر يكون في ذمته سواء ائتمن عليه ام لا والعبد يضمن ما ائتمن عليه في ذمته كالحرق وما لم يئتمن عليه في رقبته وسواء كان بالغا او غير بالغ وسواء باشر الاستملاك او تسبب علي المشهور قاله

هذا هو الغاصب الذي استملكه في الموضع الذي استملكه فيه سواء كان عمدا او خطأ في العمل والخطا في اموال الناس سواء وظاهرا طائعا كان او مكرها عبدا كان او حرا او هو كذا لك الا ان ما استملكه الحر يكون في ذمته سواء ائتمن عليه ام لا والعبد يضمن ما ائتمن عليه في ذمته كالحرق وما لم يئتمن عليه في رقبته وسواء كان بالغا او غير بالغ وسواء باشر الاستملاك او تسبب علي المشهور قاله

الغاصب

قوله كل ادعي تناوله عقد الاسلام او الذمة فخرج اخذ المجازع مال السلم قهرا فلا يقال له غصب شرعا وقوله لقوله دليل لقول المصنف والغاصب ضمان لما غصب وقوله على اليد ما اخذت اي اخذته خبر مقدم ومبتدأ محذوف والمادة في اليد ان كان باقيا او قيمته او مثله ان ائتمن على ادعي تناوله الى اخره اه عسوي الغاصب كل ادعي تناوله عقد الاسلام او الذمة لقوله عليه الصلاة والسلام على اليد ما اخذت حتى تردوه وهو عام فيما ذكرناه والمشهور ان الضمان يعتبر حالة الغصب اذا قلنا الغصب فان لم يغترب الغاصب ذلك الغصب **بحاله** ان لم يتغير في ذمته ولم يحل سواقه **فلا شيء** اي لا قيمة عليه وانما يلزمه الادب والتوبة والاستغفار من اثم الاغتصاب وان تغرم الغصب بنقص في ذاته او بامر سماوي حال كونه في يده اي يدي الغاصب **فريه** **تغير في اخذه بنقصه** من غير ان يشر العيب او **تضمنه** اي الغاصب القيمة يوم الغصب ظاهره وان تغير سوقه وهو المشهور **وتكاف** **النقص** في الغصب **بعده** يعني الغاصب **خير** الغصب منه **ايضا** في اخذه **واخذ** اي مع اخذ ما نقصه **ك** او تضمنه القيمة يوم التعدي وقال ج هذه المسألة من باب التعدي لا من باب الغصب ويعني ان من خرق ثوبا مثلا فافسده افسادا كثيرا انزبه مخيرا في اخذه واخذ ما نقصه واخذ القيمة بخلاف السير قاله مالك في المدونة وعن الشيباني القاسم في اخذ قوله انما له اخذ القيمة او اخذ ما نقصه ولا شيء له معه والي هذا الخلاف اشار بقوله **وقد اختلف في ذلك** وفي بعض النسخ **ايضا** وهو وهم لانه لم يحكم الخلاف في البسطة الا في **وهذا** **الكلام** على حكم ما اذا حصل في الغصب نقص واما اذا حصل فيه زيادة فلم يذكره مثل ان يغصب ثوبا فيصبغه فريه بالخيار بين اخذ قيمته يوم الغصب وبين اخذ الثوب ثم اذا اخذه دفع للغاصب قيمة الصنيع قاله في الجواهر ثم شرع يبين غلة الغصب لمن هي له فقال **ولا غلة للغاصب ويرد ما كان من غلة او التسع**

قوله كل ادعي تناوله عقد الاسلام او الذمة فخرج اخذ المجازع مال السلم قهرا فلا يقال له غصب شرعا وقوله لقوله دليل لقول المصنف والغاصب ضمان لما غصب وقوله على اليد ما اخذت اي اخذته خبر مقدم ومبتدأ محذوف والمادة في اليد ان كان باقيا او قيمته او مثله ان ائتمن على ادعي تناوله الى اخره اه عسوي الغاصب كل ادعي تناوله عقد الاسلام او الذمة لقوله عليه الصلاة والسلام على اليد ما اخذت حتى تردوه وهو عام فيما ذكرناه والمشهور ان الضمان يعتبر حالة الغصب اذا قلنا الغصب فان لم يغترب الغاصب ذلك الغصب بحاله ان لم يتغير في ذمته ولم يحل سواقه فلا شيء اي لا قيمة عليه وانما يلزمه الادب والتوبة والاستغفار من اثم الاغتصاب وان تغرم الغصب بنقص في ذاته او بامر سماوي حال كونه في يده اي يدي الغاصب فريه

قوله وان تغير سوقه امان فلا هو المصنف النقص في الغصب من غير ان يشر العيب او تضمنه اي الغاصب القيمة يوم الغصب ظاهره وان تغير سوقه وهو المشهور وتكاف

النقص في الغصب بعده يعني الغاصب خيرا الغصب منه ايضا في اخذه واخذ اي مع اخذ ما نقصه ك او تضمنه القيمة يوم التعدي وقال ج هذه المسألة من باب التعدي لا من باب الغصب ويعني ان من خرق ثوبا مثلا فافسده افسادا كثيرا انزبه مخيرا في اخذه واخذ ما نقصه واخذ القيمة بخلاف السير

قاله مالك في المدونة وعن الشيباني القاسم في اخذ قوله انما له اخذ القيمة او اخذ ما نقصه ولا شيء له معه والي هذا الخلاف اشار بقوله وقد اختلف في ذلك وفي بعض النسخ ايضا وهو وهم لانه لم يحكم الخلاف في البسطة الا في وهذا الكلام على حكم ما اذا حصل في الغصب نقص واما اذا حصل فيه زيادة فلم يذكره مثل ان يغصب ثوبا فيصبغه فريه بالخيار بين اخذ قيمته يوم الغصب وبين اخذ الثوب ثم اذا اخذه دفع للغاصب قيمة الصنيع قاله في الجواهر ثم شرع يبين غلة الغصب لمن هي له فقال ولا غلة للغاصب ويرد ما كان من غلة او التسع

قوله وان تغير سوقه امان فلا هو المصنف النقص في الغصب من غير ان يشر العيب او تضمنه اي الغاصب القيمة يوم الغصب ظاهره وان تغير سوقه وهو المشهور وتكاف

قوله في الكتاب ليس هذا يقول بقوله ما يتعلق بالانقضاء ما لا
اعتمد عليه ان عرفه انه ليس للمناصب الرجوع بشي مما انقضى لا على ربه المصنوع ولا في غلقه التي تكون
للمفصوب منه وهي الغلة التي لا تكون ناشئة عن تحريك كالسهم والدين والجبن والشمرة والصور
وكما الرباع والعقار **واما** الغلة التي تكون للمناصب وهي ما ينشأ عن تحريك الحيوان في الاستعداد
مثلا فلا يتعلق بها رجوع لانها لا تكون على كل حال فصار يحصل المسئلة انه اذا لم يكن لها الاغلة
تنشأ عن تحريك كاللبن والسمن فقد ضاعت عليه النفقة واما اذا كان لها غلة تنشأ عن تحريك
فهي له انفق او لم ينفق كانت
تأكل تلك الدابة من غلاتها انما
وابن زياد

وقد في ذلك وبدا ببيان الميث القصاص في النفس فقال
ولا تقتل نفس مكافئة **بنفس** مكافئة لها في الحرية والاسلام
والعصمة ما لم يكن قتل غيلة الا اذا ثبت القتل باحد امور ثلاثة اما
ببيينة عادلة او باقرار اي اقرار **او بالقسامة** اي الايمان ويشترط
في القتل بها شروط هي **ما اشار اليه بقوله اذا وجبت** اي القسامة
بان يكون القاتل عاقلا بالغا مكافئ للمقتول في الدين والحرية غير اب
واتفاق الاوليا على القتل وان تكون ولاية الدم في العمدتين فصا
وان تكون الاوليا رجا لا عقلا بالغا في الدين وان يكون مع الاوليا الوثيقي
وعوام وهو الشاهد العدل على روية القتل والعدل يرى المقتول
يتحفظ في ماله والمتمم بحذارة وقربه وعليه اثر القتل على خلاف في
ذلك او يقول المقتول في العمد ومي عند فلان وكيفية القسامة
انه **يقسم** اي يحلف **الولاية** ويستترط فيهم ان يكونوا عصبة من
للمقتول ورثوه ولا فان كانوا خمسين حلفوا **خمسين يمينا** كل واحد
يحلف يمينا واحدة متوالية بتأب الله الذي لا اله الا هو ان فلانا
قتله او مات من ضربه وبعد حلفهم **يستحقون الدم** لما في الموطا
من قوله صلى الله عليه وسلم اتحلون خمسين يمينا وتستحقون
دم صاحبكم **ولا يحلف في العمد اقل من رجلين** عصبة فيهم فيه
انما يحلف في العمد لا الذكور **واذا كان المدعي عليهم جماعة لا يقتل**
بالقسامة اكثر من رجل واحد يقتسمون عليه وقبل يقتسمون
عليه الجميع ثم يختارون واحد منهم يقتلونه ونسبه ابن عبد السلام
لابن القاسم ونسب **ك** الاول له ثم قال وانما يقتل بالقسامة
عندنا اكثر من واحد لانه لا يدرى ا قتله الكل والبعض والمحقق
منهم واحد والزائد عليه مشكوك فيه ويضرب كل واحد من بقي

قوله وفي بيان اسباب الحد وكذا الزنا والفقر والشرب والعرق والحدود
جمع حد وهو لغة المنع وشرعا ما وضع لمنع الجاني من عوده لثقل فعله وجر
غيره **قوله** وتغزير من وطئ ابنة بغير زواج والحدود والحدود
والاعراض والاموال فلا اسباب ففي القصاص حفظ النفوس وفي القتل حفظ الاولاد وفي الحد الزنا
الاسباب وفي الحد للشرب حفظ العقول وفي الحد للفسق حفظ الدين جوارح
وهو الصحيح قال في النماز فلم يتركوا في هذه الخلاف ولعله يتفق على كونها من احوال

في الحدود والحدود

قوله في الكتاب ليس هذا يقول بقوله ما يتعلق بالانقضاء ما لا اعتمد عليه ان عرفه انه ليس للمناصب الرجوع بشي مما انقضى لا على ربه المصنوع ولا في غلقه التي تكون للمفصوب منه وهي الغلة التي لا تكون ناشئة عن تحريك كالسهم والدين والجبن والشمرة والصور وكما الرباع والعقار واما الغلة التي تكون للمناصب وهي ما ينشأ عن تحريك الحيوان في الاستعداد مثلا فلا يتعلق بها رجوع لانها لا تكون على كل حال فصار يحصل المسئلة انه اذا لم يكن لها الاغلة تنشأ عن تحريك كاللبن والسمن فقد ضاعت عليه النفقة واما اذا كان لها غلة تنشأ عن تحريك فهي له انفق او لم ينفق كانت تأكل تلك الدابة من غلاتها انما وابن زياد

قوله مكافئة لها في الحرية والاسلام فلا يقتل مسلم بكافر لان الاعلى لا يقتل بالادنى
العكس **قوله** والعصبة فلا قصاص علي حر لانه ان لم يسلم قتل وان لم يقتل احد الا ان قتلته ليس
للمفصوب من واما هو بعد م عصمته وان اسلم عصم دمه **قوله** ما لم يكن قتل غيلة اي فيقتل الاعلى بالادنى ولا بد
ضامه كونه الجاني مكلفا وقصد القتل وعصمة العبد عليه ابا بالايمن او بالامان او بحد الحرية فلا قصاص علي
تبي ولا على مجنون ولا على مخبر ولا على قاتل من لم يكن مقصودا له عدوي

وعنه في ذلك وبدا ببيان الميث القصاص في النفس فقال
ولا تقتل نفس مكافئة **بنفس** مكافئة لها في الحرية والاسلام
والعصمة ما لم يكن قتل غيلة الا اذا ثبت القتل باحد امور ثلاثة اما
ببيينة عادلة او باقرار اي اقرار **او بالقسامة** اي الايمان ويشترط
في القتل بها شروط هي **ما اشار اليه بقوله اذا وجبت** اي القسامة
بان يكون القاتل عاقلا بالغا مكافئ للمقتول في الدين والحرية غير اب
واتفاق الاوليا على القتل وان تكون ولاية الدم في العمدتين فصا
وان تكون الاوليا رجا لا عقلا بالغا في الدين وان يكون مع الاوليا الوثيقي
وعوام وهو الشاهد العدل على روية القتل والعدل يرى المقتول
يتحفظ في ماله والمتمم بحذارة وقربه وعليه اثر القتل على خلاف في
ذلك او يقول المقتول في العمد ومي عند فلان وكيفية القسامة
انه **يقسم** اي يحلف **الولاية** ويستترط فيهم ان يكونوا عصبة من
للمقتول ورثوه ولا فان كانوا خمسين حلفوا **خمسين يمينا** كل واحد
يحلف يمينا واحدة متوالية بتأب الله الذي لا اله الا هو ان فلانا
قتله او مات من ضربه وبعد حلفهم **يستحقون الدم** لما في الموطا
من قوله صلى الله عليه وسلم اتحلون خمسين يمينا وتستحقون
دم صاحبكم **ولا يحلف في العمد اقل من رجلين** عصبة فيهم فيه
انما يحلف في العمد لا الذكور **واذا كان المدعي عليهم جماعة لا يقتل**
بالقسامة اكثر من رجل واحد يقتسمون عليه وقبل يقتسمون
عليه الجميع ثم يختارون واحد منهم يقتلونه ونسبه ابن عبد السلام
لابن القاسم ونسب **ك** الاول له ثم قال وانما يقتل بالقسامة
عندنا اكثر من واحد لانه لا يدرى ا قتله الكل والبعض والمحقق
منهم واحد والزائد عليه مشكوك فيه ويضرب كل واحد من بقي

قوله في الكتاب ليس هذا يقول بقوله ما يتعلق بالانقضاء ما لا اعتمد عليه ان عرفه انه ليس للمناصب الرجوع بشي مما انقضى لا على ربه المصنوع ولا في غلقه التي تكون للمفصوب منه وهي الغلة التي لا تكون ناشئة عن تحريك كالسهم والدين والجبن والشمرة والصور وكما الرباع والعقار واما الغلة التي تكون للمناصب وهي ما ينشأ عن تحريك الحيوان في الاستعداد مثلا فلا يتعلق بها رجوع لانها لا تكون على كل حال فصار يحصل المسئلة انه اذا لم يكن لها الاغلة تنشأ عن تحريك كاللبن والسمن فقد ضاعت عليه النفقة واما اذا كان لها غلة تنشأ عن تحريك فهي له انفق او لم ينفق كانت تأكل تلك الدابة من غلاتها انما وابن زياد

قوله في الكتاب ليس هذا يقول بقوله ما يتعلق بالانقضاء ما لا اعتمد عليه ان عرفه انه ليس للمناصب الرجوع بشي مما انقضى لا على ربه المصنوع ولا في غلقه التي تكون للمفصوب منه وهي الغلة التي لا تكون ناشئة عن تحريك كالسهم والدين والجبن والشمرة والصور وكما الرباع والعقار واما الغلة التي تكون للمناصب وهي ما ينشأ عن تحريك الحيوان في الاستعداد مثلا فلا يتعلق بها رجوع لانها لا تكون على كل حال فصار يحصل المسئلة انه اذا لم يكن لها الاغلة تنشأ عن تحريك كاللبن والسمن فقد ضاعت عليه النفقة واما اذا كان لها غلة تنشأ عن تحريك فهي له انفق او لم ينفق كانت تأكل تلك الدابة من غلاتها انما وابن زياد

مائة ويشتجون سنة ولما كان من شروط القسامة اللوث وهو امر
 ينشأ عنه غلبة الظن بصدق المدعي فيه علي ذلك بثلاثة صور ثلاثة
 اثباتا بان المحصر فقات **واما تجب القسامة بقول الميت** في مرضه
وفي عند فلان لم يختلف في هذا قول مالك وجميع اصحابه انه
 لوث في العمد يوجب القسامة والقود وظاهر كلامه قبول قوله
 مطلقا كان به جرح او لا وهو ظاهر المدونة ايضا وقال ابن القاسم
 لا يقتل الا اذا كان مع القول جرح ونحوه وبه العمل وشهره صاحب
 المختصر ثم اشار الى الثانية بقوله **او يشاهد واحد علي**
معاينة القتل فظاهر كلامه عدلا كان او غير عدل وبني رواية عن
 مالك والمشهور ان غير العدل لا يكون لوثا لان شهادته ساقطة
 شرعا فاذا شهد العدل بمعاينة القتل يقسم الولاة مع شهادته
 ويستحقون الدم وظاهر كلامه ايضا انما لوث وان لم يثبت الموت
 ابن عبد السلام والاصح انه لا بد من ثبوت الموت ثم اشار الى
 الثالثة بقوله **او يشاهد بن علي الجرح ثم يعيش بعد ذلك**
 ليس الجرح شرط بل والضرب مثلا سواء شهد بان ذلك كان منه
 علي وجه العمد او الخطا فيقسم الولاة انه من ذلك الجرح او الضرب
 مات اما ان مات بغور او انفذت مقاتله فانه يقتل به بلا قسامة
 وكذا قوله **ويكيل ويضرب** ليس بشرط بل المقصود تاخير الموت
 بعد معاينة البينة للجرح او الضرب يوما فصاعدا ولو اكل وشرب
واذا انكل بفتح الكاف يعني رجع مدعو الدم كلمه او بعضهم عن
 اليمين في العمد وكانت القسامة وجبت بقول القتول او يشا
 علي القتل **حلف المدعي عليهم خمسين يمينا** ويحلف المتهم
 معهم فان لم يجد من يحلف من ولايته فعه غير المدعي عليه وحده

حلف

بما لا يثبت بالقتل

قوله الودية اه

في قوله او يشاهد بن علي الجرح ثم يعيش بعد ذلك
 يعني ان يشاهد الجرح ثم يعيش بعد ذلك
 يعني ان يشاهد الجرح ثم يعيش بعد ذلك

حلف الخمسين يمينا ويبرأ فان نكل حيس حتي يحلف ابدا الا انه اذا
 سجن بسبب امر فلا يخرج من السجن الا بعد حصول ذلك المطلوب
 وقيدنا كلامه بالعمد لانهم اذا نكلوا في الخطا قيل تبطل القسامة وقيل ترد
 اليمان علي العاقلة فيحلفون كلمه والقاتل كرجل منهم فمن حلف ابرأه
 علي ومن نكل لزمه ما يجب عليه **قوله حلف الخ** هذا اذا ادعي رجل
 مدعوا الدم **حلف كل واحد** من المدعي عليهم **خمسين يمينا** لان كل
 واحد من الجماعة مدعاه عليه فلا يبرأ الا بجمسين يمينا واذا كان
 المدعي عليهم اكثر من خمسين رجلا حلف منهم خمسون علي الصحيح
ويحلف من الولاة في طلب الدم خمسون رجلا خمسين يمينا
 هذا قول عبد الملك انه لا يجوز ان يحلف اثنان مع وجود الكثر وقال
 ابن القاسم يجوز ان يحلف اثنان خمسين يمينا وتسقط عن الباقي
 وان كانوا اكثر من خمسين فانه يجزيهم منهم خمسين **فان كانوا اقل**
 من خمسين رجلا اثنان فصاعدا **اقسمت عليهم اليمان** فالاشان
 يحلف كل واحد منهما خمسة وعشرين يمينا **ولا تخلف امرأة في العمد**
 كان معها ذكر ام لا لان استحقاق الدم في القسامة شرطه الذكورية
وتحلف الوريثة في الخطا بقدر ما يري ثوب من الديعة من رجل وامرأة
 فالاشان يحلف كل واحد منهما خمسة وعشرين يمينا والثلثة
 الواجب علي كل واحد ستة عشر يمينا وثلثان ويجبر كل واحد منهم
 الكسر الذي صار الي حصته فيحلف كل واحد سبعة عشر يمينا
وان انكسرت يمين عليهم خطا اكثر ثم نصيبا منها اي من اليمين
 المنكسرة مثل ان يركب البنا وبها فليس له من ثلاثة المذكورة ثلاثة
 وثلاثون وثلاث وثلثت سنة عشر وثلثا اليمين المنكسرة فقد حصل

في قوله المصغر لم يدعي عليه ما يظهر
 من وضع الاضمار فكان الناس ان لو قال فان لم يجد
 من يحلف معهم من ولايته عززت بان كان الاحسن ان لو
 قال فان لم يجد من يحلف معهم حلف الخمسين وحده

Copy

iversity

للبنات من الدين المنكسرة اكثر من الابن فتعطف البنت سبعة عشر مينا
ويتخرج علي توزع الايمان في الخطا مسيلة **قوي** **اذا حضر بعض ورثة**
ورثة الخطا وغاب البعض **لم يكن له** اي لمن حضر **بذ** اي حتم لازم
ان يحلف جميع الايمان الخمسين عنسالك والام يستحق من
الدية شيئا **يحلف من باقى** اي يحيي من كان غايبا **بعده** **بقدر**
نصيبه من الميراث ولا يحترق ليعي من حضر قبله **ك** لان من
شرط اخذ المال حصول الايمان فاذا حلف الحاضر استحق
نصيبه منه والاي بعد ذلك من الورثة يحلف ما يتوبه من الايمان
ويأخذ نصيبه لتقدم ايمان الحاضر كل الايمان **انتهى** **ويحلفون**
في القسامة وعزها من الحقوق المالية علي المشهور **قيامها**
ردعالم وزجر العمل المبطل يرجع للحق واذا امتنعوا من الحلف
قيامها في عده نكوا لا قولان وظاهر كلامه انه لا يفلظ عليهم بالزمن
ويفلظ عليهم بالمكان واليه اشار بقوله **ويحلف الحالف الي ملكة**
المشرفة والى المدينة علي ساكنها افضل الصلاة والسلام والى
بيت المقدس اهل اعمالي اي طاعتها **القسامة** ولو كان ذلك
مسافة عشرة ايام لانه ارفع للكاذب لشرفها **ولا تجلب الي غيرها**
اي غير هذه المواضع الثلاثة الامم الالهيا السيرة حد لها
بعضهم بثلاثة وبعضهم بعشرة **والقسامة في جرح** **ك** **روناه**
بالضم وهو الاسم وبالفتح المصدر يعني اذا جرح شخص شخصا
ولم تقم له بيعة انه لا يقسم ويستحق التعاص او الدية ان كان
خطا وانما لم تكن القسامة في الجروح لانه صلي الله عليه وسلم
انما حكم في القسامة في النفس **وكذا القسامة في قتل عبد**
لانه خفض رتبة من الحرم وانما فيه القيمة بالغائب بلغت اذ انبت

شاة لو لم يخطو القاتل
ما يشر به ولم يخطو
القاضي الخمسين لانه
الحاضر ولو لم يخطوها

الصواب ايمال
هـ

القتل

القتل ويضرب مائة ويسجن عاما **وكذا القسامة بين اهل الكنا ب**
معناه اذا قتل المسلم الذي لا قسامة فيه واذا ثبت قتله له بيعة
عادلة اخذ وليه دية ويضرب القاتل مائة ويسجن عاما ان كان
عمدا **وكذا القسامة ولادية في قتل** **يوجد بين الصنفين او قتل**
يوجد في محلة اي دار قوم اما الاول فهو مقيد بما اذا كان
الصنفان متاولين فمن مات من مائة هدر وان كان احدهما
متاولا فمات ففيه التعاص ومن مات من غير المتاول فدمه هدر
واما الثاني فعلي المذهب وعقل بان الغالب علي من قتل قتيلا
يبعده عن داره ليعاد التهمة عن نفسه **ثم انتقل** **ليحكم علي**
بعض آثار الجناية فقال **وقتل الغيلة** وهي قتل الانسان
لاخذ ماله **لا عفو فيه** لا للمقتول ولا للولاي ولا للسلطان ظاهر
كلامه ولو كان المقتول كافرا وهو كذلك في المدونة وانما لم يحز العفو
فيها لانها حق لله تعالى وعلي هذا فهو مقتول حد الاقودا **و**
للرجل ولو سفيها **العفو عن دمه** اي عن دم نفسه **المد** اذا
عفي بعد ما وجب له الدم مثل ان يعفو بعد انفاذ مقاتله وقطام
للاوليا ولا اهل الدين ان كان مدينا وقيد باذا الخ احتراز مما اذا
عفي قبل وجوبه مثل ان يقول اقبلني ودمي هدر فان القاتل يقتل
لان المقتول عفي عن شي لم يجب له وانما يجب لا وليا به وقوله **ان لم**
يكن قتل غيلة تكرار **وعفوه** اي الرجل للمقتول **عن** دم نفسه الخطا
كائن في ثلثة لان الدية مال من ماله فلورثة ان يمنعوه من الزايد
علي الثلث لانه في هذه الحالة محجور عليه والمستحقون للدم اما ان
يكونوا كلهم ذكورا وانما ذكورا وانما ذكورا وانما ذكورا **وقوله**
وان عني احد البنين بعد ثبوت الدم وكان بالغ فلا قتل لان الدم

منه يعلم تحليل علي
القتل في المزدحم في السوق
او المسجد او عند دفع الناس من عرفه
فلا يكون هدر لانه لم يعلم له قاتل
ينبع مع اذن في الاجتماع في تلك المكان
خلافا لبعض المذاهب انه نفس

فقتل الغيلة
لمن بجنته النفس

قوله الثاني لم يذكره الشيخ حاصله ان اللواتي لهن مدخل في الدم البات دون بشايقهن وبنات
الانبياء الذكور وان سقطت دون بناتهن والا حواء الا شقا اولاد اولاد فان كن بنات وعفي بعضهن ووط
بعضهن القتل نظر في ذلك السلطان بالاحتياط اذا كان عدلا فان اراد العفو والقتل اعطى فان لم يكن
امام عادل فلا سبيل الى القتل الا ان يكون في البلد جماعة عمول يجتمعون ويقررون فان ارادوا القتل
ويؤيدون مناجاة السلطان انه عدو

لما لم يتبعه كان سقوط بعضه يوجب سقوط جميعه واذا ثبت
سقوط القتل بعفو بعض البنين سقط نصيبه وحده **وثبت**
لمن بقي من البنين نصيبهم من الدية لان الحق المشترك بين جماعة
لا يسقط جميعه باسقاط بعض الشركاء والثاني لم يذكره الشيخ
وبينه في الاصل والثالث لا يغلو اما ان يكونوا في درجة واحدة
اولا فان كانوا في درجة اشار اليه بقوله **ولا عفو للبنات مع**
البنين وان لم يكونوا في درجة واحدة وكان الذكور اقرب فلا كلام
للبنات وان كان البنات اقرب فلا عفو الا باجتماعهما عليه او
باجتماع بعض من كل الصنفين او باجتماع احد الصنفين وبعض
الصنف الاخر وان لم يكن كذلك بان عفي احد الصنفين و اراد
الصنف الاخر القتل فالقول قول من اراد القتل **ومن عفي عنه في**
العمد او تعد ربه القصاص لعدم التكافي كالمسلم يقتل الكافر
ضرب مائة رذما وحس علما وعلي ذلك مضي عمل الصحابة
رضوان الله عليهم اجمعين فشرع يبين اثر من اثار الجناية
بقوله **والديقور** احدى الديارات بتخفيف التختية وهي اصطلاحها
ما لا يجب بقتل آدمي جرعه وضاع منه لقوله تعالى في حرقة
مؤمنه ودية مسلمة الى اهله وقوله عليه الصلاة والسلام في الموطأ
ان في النفس مائة من الابل والاجماع علي ذلك وبدا ببيان دية
الذکر الحر المسلم في الخط لان الاصل في الخط الدية وفي العمد القصاص
وقد تقرض فيه الدية وهي مختلفة الجنس بحسب الجاني **فعلي**
اهل الابل وهم اهل البادية والعمود **مائة من الابل** فمخيسة
كما سبقت عليه **وعلي اهل الذهب** كاهل مصر والشام **الف دينار**
وعلي اهل البرق كاهل العراق **اشي عشر الف درهم** واخذ من كاهل

الذرية

ان الدية لا تكون الا من هذه الاجناس الثلاثة وهو كذلك علي
المشهور فلا تكون من البقر ولا من الغنم ولا من العروض **فشر**
ثني دية العمد فقال دية العمد اذا قتل تكون مربعة
من كل سن من الاناث **خمس** وفي رواية **خمس وعشرون حقة**
وهي بنت اربع سنين **وخمس وعشرون جذعة** وهي بنت خمس
سنين **وخمس وعشرون بنت لبون** وهي بنت ثلاث سنين
وخمس وعشرون بنت مخاض وهي بنت سنتين **فالبنت**
ظاهر قوله قيلت ان اوليا المقتول لهم الخيار في القصاص والدية
وهو قول اشمب وروايته وقال ابن القاسم ورواه يتعين القول
ليس الاوافق في الخلاف اذا قال الاوليا نأخذ الدية وامتنع القصاص
ومكن نفسه من القصاص فعلي قول ابن القاسم لا يجبر علي الدية
وعلي قول اشمب يجبر عليهما وايضا لو عفي الاوليا وسكتوا ولم
يذكروا شيئا حين العفو ثم طلبوا الدية فعلي قول ابن القاسم لا شي
لهم وعلي قول اشمب لهم الدية **ودية الخطا خمسة عشر ومن**
كل اما ذكرنا من الحقة والجذعة وبنت لبون وبنت مخاض ويزاد
علي ذلك عشرون بنت لبون ذكورا فدية العمد ناقصة عن دية
الخطا بالنسبة الى الانواع وان كانت في العدد واحدة لا سقاط ابن
البون وزيادة عشرون علي الانواع الاربعة ففي مقلظة ودية
الخطا مخففة لان فيها الذكور والذكور اخف من الاناث **ولي افرع**
من بيان الدية المربعة والخمسة انتقل بين الدية المثلاثة
فقال **وانما تقلظ الدية في الابن يرمي ابنة بحد بيرة** ونحوها
غير قاصد بذلك **فما يقتل فلا يقتل به** لانه لم يقصد قتله
اما اذا كان ثم قرينة تدل علي انه اراد قتله حقيقة فانه يقتل به

دية العمد

المعتدماشي عليه ابن القاسم اذ كان
قال صاحب المختار والقود عينا
اي ينفين او كما قرره شيخنا ابو حامد

الدية المثلاثة

قوله علي المشهور ما يخلو لا شرب ويقول الشرب قال ابو حنيفة والشافعي لما روي لا يقتل
والد بولده لانه كان السبب في ايجاده فلا يكون الولد سببا في اعداءه عدوي

علي المشهور ولم يرد في المصنف ان الام وان عتت وان عتت وان عتت وان عتت
ذلك واختلف فمن تكون عليه الدية علي اقول احدها وهو
المشهور انما تكون عليه اي علي القاتل ايا او غيره في ذمته فان كان
له مال الان اخذ منه والا انتظر بشره وهي **ثلاثون جذعة**
وثلاثون حقة واربعون خلفة بكسر اللام المخففة وهي
الحواصل فتقوله في بطنها **اولادها** تكرر زيادة في البيان وقيل
ذلك اي الدية المقلظة في حق الاب **علي قلته** ابن العربي يعني به
قبيلته التي تعقل عنه والمقل الدية **وقيل ذلك في حاله** ان كان
له مال والا فعلى عاقلته **وهنا انتهى الكلام** علي دية المحر
المسلم **واما دية المرأة الحرة المسلمة فعلى النصف من دية الرجل**
للمسلم فديتها خمسون من الابل مخمسة او مربعة علي حسب
القتل في الخطا والعهد فان كانت مغلظة تكون مثلثة ستة عشر
وثلاثا بعير من كل جنس ومن الذهب خمسمائة دينار ومن الورق
ستة الاف درهم **وكذلك دية الكتابيين** وهم اليهود والنصارى
نصف دية رجال المسلمين لما في الشاي انه صلى الله عليه وسلم
قال عقل اقل الذمة نصف عقل المسلمين **ونسأؤهم** اي نسا
الكتابيين علي النصف من ذلك اي من نصف دية رجالهم **والمجوس**
وهو ما ليس بكتابي **في بيته ثمان مائة درهم** ان كان من اهل
الورق وعلي هذه النسبة تكون دية من الذهب والابل فيكون علي
اهل الذهب ستة وستون ديناراً وثلاثا ديناراً وعلي اهل الابل
ستة ابعة وثلاثا بعير **ونسأؤهم** اي نسا المجوس علي النصف من
ذلك اي علي النصف من دية رجالهم فعلى اهل الورق اربع مائة
درهم وعلي اهل الذهب ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاثا ديناراً وعلي

اهل الابل

اهل الابل ثلاثة ابعة وثلاث بعير **ودية جراحهم كذلك** اي دية
جراح نسا المجوس علي النصف من دية رجالهم وجمع النسا بالميم
باعتبار الاشخاص ولما فرغ من دية النفس شرع يبين دية
الاعضاء والجراح فقال **وفي اليد** اي قطع مجموعهما **الدية**
كاملة ظاهرة كان القطع من الكوع او المرفق او المكب **ق** هذا
اذا كان في كفه اصابع فان قطع بعض اصابعه وقطع اخر بعضها
فعلى الثاني بحسب ما يملك **لك** في مجموع قطع **الرجلين** من الكعبين
او من الركبتين او من الفخذين الدية كاملة ورجل الاخرج كرجل
الصحيح ان كان العرج خفيفا ولم يكن عن جنابة اخذ ارضها
ويجب في شلها ما يجب في قطعها **وكذلك** في مجموع قطع **اليدين**
الدية كاملة **وفي كل واحدة منهما** اي مما ذكر من اليدين والرجلين
والعينين **نصفها** اي نصف الدية **ع** هذا في الخطا واما في العمد
فانه يقسم من الجاني **وفي الانف** يقطع **مارية** وهو ما لان من الانف
الدية كاملة متناقة علي المشهور هذا اذا ذهب كله واذا قطع
بعض المارن كان فيه بحسبه ويقاس من المارن لان اصل الانف
واذا ذهب الشم مع قطع الانف فدية واحدة وان ذهب الشم والا
ثم قطعه بعد ذلك فديتان **وفي ابطال السمع** من الاذنين **الدية**
وفي ابطاله من احد هما نصف الدية ولو لم يكن يسمع الا بها **وفي**
العقل اذا ازاله او ضرب ولو عمد **الدية** واذا ازاله بقطع يديه
ديتان دية له ودية لهما واذا قطع يديه ورجليه فزال عقله فثلاث
ديتان ان وقعت الجراحة دون النفس **وفي الصلب** ينكسر **الدية**
وفي قطع الاثنين دون الذكر **الدية** وفي قطعها مع الذكر
ديتان وفي قطع احد هما نصف الدية **وفي الحشفة** وهي راس

دية الاعضاء الجراح

تقوله وفي قطع الاثنين اي يخطا اي او يضربها
مطلقا قوله وفي قطع احداهما نصف الدية
اي او يضربها او يخطا الاثنين اي او يضربها
القصاص ان عدوي

الذكر وحده **ما الدية** كاملة واذا قطع بعضه فبحسابه يقاس من الحشفة
 لامن اصل الذكروني **قطع اللسان** الناطق **الدية** كاملة **وفيما منع منه**
 اي من اللسان **الكلام الدية** فان لم يمنع منه الكلام ففي القدر المقطوع
 منه الاجتهاد وفي لسان الاخرى حكومة قاله مالك ومعه الحكومة
 ان يقوم المجني عليه عبد اسلم ابعشرة مثلاً ثم يقوم بالجناية به
 بتسعة والتفاوت عشر فيجب عشر الدية **وفي قطع ندي الملة**
 الكبيرة من اصلها او من حلمتيهما معا **الدية** واما الصغيرة فان
 كانت ترجع اعادة تهما الى هبة تهما استؤني بهما فان لم ترجع اعادة تهما اخلا
 الدية **وفي عين العور الدية** في الخطا وسياي اذا كان عمدا **وقيل الوضحة**
 وسياي تفسيرها **خمس من الابل وفي قلع السن** مولثة **خص**
من الابل وفي قطع كل اصبع مولثة من اصابع اليدين او الرجلين في
 الخطا **عشر** واما في العمد ففيه القصاص او الدية **وفي قطع المملة**
 بفتح الميم على الاصح واحدة الانامل وهي العقد من اصابع اليدين
 غير الابهام **ثلاثة وثلاث** لان في كل اصبع ثلاثة انامل **وفي قطع كل**
املعة من الابهامين خمس من الابل سواء كانت من ايهام الرجل او
 اليد **وما فرغ من الكلام على دية الاعضاء** شرع يتكلم على
 الجراحات فقال **وفي المنقطة** بكسر القاف المشددة وهي فتم على
 اهل الابل **عشر ونصف عشر** وذلك خمسة عشر من الابل وعلى اهل
 الذهب مائة وخمسون ديناراً وعلى اهل الورق الف وثمان مائة
 درهم والعمد والخطا في ما سوا ذلك لا قصاص فيهما لانها من المكافئ
والموضحة بكسر الصاد المعجمة **ما اوضح** اي اظهر **العظم** والزالسا
 الذي يجبه وهو الجرد وما تحت من اللحم وهي لا تكون الا في الراس
 والجمجمة واخذ ين ليس الا ولا يشترط في كونها موضحة ان توضع

قوله وفي الموضحة اي الخطا خمس
 من الابل ويحد لها فيه القصاص



هذا ما تقدم في الخطا وما في العمد وفيه
 القصاص والقول ان لا يحد من قصاص ما في العمد

قد روي

قد روي بال بل لو اوضحته منه مقدرا برة كفي في تسميته ما موضحة
والمنقطة ما اظهر من شئ ما دفع الفاكسرها **من العظم ولم يصل الي**
الدماع من بيانته وقال الخرافي المنقطة وهي التي ينقل منها العظم
 العظام الصغيرة لتلتئم الجراح فتلك العظام هي التي يقال لها
 الغرائش **وما وصل الي** اي الدماغ ولو بقدر برة ويبقى على الدماغ
 جلدة رقيقة وهي انكشفت عنه مات **في المامومة** ولا تكون الا
 في الراس والجمجمة ثم يدين حكمها بقوله **ففيها ثلث الدية**
 فعلى اهل الابل ثلاثة وثلاثون بعير وثلث بعير وعلى اهل الذهب
 ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار وعلى اهل الورق اربعة
 الاف درهم **وكذلك الجايغة** وهو ما انفضى الى الجوف ولا تكون الا
 في الظهر والبطن الحكم فيها ثلث الدية **وليس فيما دون** اي اقل
 من **الموضحة** الجراح ان يري على شئ **الا الاجتهاد** اي الحكومة
 لانه لم يرد في ذلك نص من الشارع هذا في الخطا واما في العمد ففيه
 القصاص **وكذلك ليس فيما دون الجايغة** في الخطا من جراح **الجند**
 الا الاجتهاد وفي العمد القصاص **ولا يعقل جرح** اي لا تؤخذ
 دية **الابعد تبين البر** لانه لا يعلم هل الواجب الدية كاملة
 ام لا ولا يقتص منه **الابعد البر** قاله ق وقال د عياض ظاهر
 الرسالة اذا حصل البر قبل السنته عقل الجرح وقال ابن شاس
 السنة شرط فلا يعقل قبلها ولو بر **وما برى على غير شئ** اي عيب
مما دون الموضحة وكذلك مادون الجايغة مما لا يعقل فيه مسمي
فانه لا شئ فيه على الجاني من عقل وادب واجرة الطبيب ومفهوم
 كلامه ان ما برى على شئ فيه شئ وهو كذلك فهذا المفهوم مفسر
 لقوله فيما تقدم وليس فيما دون **الموضحة** الا الاجتهاد كما قيدناه

قوله وفي المامومة اي والجايغة
 التي وصلت الى الدماغ فهو
 المامومة الممدودة

قوله وهو ما انفضى الى الجوف
 اي ما انفضى الى الجوف
 اي ما انفضى الى الجوف

قوله وفي الجراح اي ان كانت في الراس او غيره من باقي الجسد **قوله** القصاص في العمد بالساحة
 ان اتخذ المحل قتيلا من الجرح طولاً وعرضاً وعمقاً فقد تكون الجراحة نصف عضد المجني عليه وهي جرح عضد
 المجاني او كله ولذلك لو عظم عضو المجني عليه بحيث يزيد على عضو المجاني فانه لا يكمل منه غير بل يسقط
 ومقتضى الجراح ان اللطمة والقرية بان لا يخرج ولم يشأ منها جرح لا قصاص فيها وانما فيها الحكومة ان
 ومثل ذلك نصف اللحية والشارب والمجاوب فان عده هذه وخلاها سواها فعدم القصاص وانما فيها الحكومة ان
 بقدر لحيته والافلاشي فيها سوي الا ان في العمد **قوله** والاشنين اميرضة الاشنين بخلاف
قوله الا ان التالف اي الجراحات **قوله** وفي الجراح القصاص في العمد الا في المتالف مثل المامومة
 المتالف اي التي يغلب فيها الموت صريحاً **قوله** وفي الجراح القصاص في العمد الا في المتالف مثل المامومة
قوله وفي الجراح القصاص في العمد الا في المتالف مثل المامومة **قوله** وفي الجراح القصاص في العمد
 الجافية والمنقلة والفخذ والانشين والصلب ونحوه **قوله** وفي الجراح القصاص في العمد
 المصدر ففي ذلك الدية معناه ففي كل واحد عقلة المقد رضية
 اما الدية كاملة او ثلثها او عشرين او نصف العشر ولا يعني الدية
 كاملة في الجرح ابن عبد السلام ولا بد في جراح العمد من تاديب
 القاضي للجراح اقتص منه ولم يقتص وقال **قوله** لا قصاص من عمن
 في الجافية والمامومة واذا قلنا بعدم القصاص فلا بد من وجع
 الادب كما قاله في المدونة انتهى فتأمل **قوله** وفي الجراح من بيان
 دية النفس والجراح ما شرع يبين من دية عليه فقال
قوله ولا تحمل العاقلة قتل عمد ولا اعتراف بك هكذا ارويناه
 ولا اعتراف بغير تنويه والصواب تنويه وهو كذا في بعض
 النسخ والمعني ان العاقلة لا تحمل دية جناية خطأ ثبتت باعتراف
 المجاني وتكون الدية في ماله وحده وانما تحملها لاحتمال التواطى
 علي ان الدية من العاقلة بين القاتل وولي القبول **قوله** وتحمل من
قوله جراح ويروي من جراح الخطا ما كان قد اثلث فاكتر ومجان
قوله دون الثلث ففي مال المجاني والشهور ان المراد ثلث دية المجني
 عليه او المجاني وعلي مقابلة المراد ثلث دية المجني عليه ودون الجاني
 وتظهر ثمة الخلاف فيما اذا كان الجاني امرأة فحقت علي رجل فقط
 له اصبعين فعقلها عشرين بعير وهو عقل اكثر من ثلث دية
 المرأة واقل من ثلث دية الرجل فعلي الاول تحملها العاقلة وعلي
 الثاني لا تحملها وحده العاقلة الذين يحملون الدية سبعمائة رجل
 ينسبون الي اب واحد وسميت بذلك لانهم يعقلون اي يحملون ثمة

قوله وفي الجراح اي ان كانت في الراس او غيره من باقي الجسد **قوله** القصاص في العمد بالساحة
 ان اتخذ المحل قتيلا من الجرح طولاً وعرضاً وعمقاً فقد تكون الجراحة نصف عضد المجني عليه وهي جرح عضد
 المجاني او كله ولذلك لو عظم عضو المجني عليه بحيث يزيد على عضو المجاني فانه لا يكمل منه غير بل يسقط
 ومقتضى الجراح ان اللطمة والقرية بان لا يخرج ولم يشأ منها جرح لا قصاص فيها وانما فيها الحكومة ان
 ومثل ذلك نصف اللحية والشارب والمجاوب فان عده هذه وخلاها سواها فعدم القصاص وانما فيها الحكومة ان
 بقدر لحيته والافلاشي فيها سوي الا ان في العمد **قوله** والاشنين اميرضة الاشنين بخلاف
قوله الا ان التالف اي الجراحات **قوله** وفي الجراح القصاص في العمد الا في المتالف مثل المامومة
 المتالف اي التي يغلب فيها الموت صريحاً **قوله** وفي الجراح القصاص في العمد الا في المتالف مثل المامومة
قوله وفي الجراح القصاص في العمد الا في المتالف مثل المامومة **قوله** وفي الجراح القصاص في العمد
 الجافية والمنقلة والفخذ والانشين والصلب ونحوه **قوله** وفي الجراح القصاص في العمد
 المصدر ففي ذلك الدية معناه ففي كل واحد عقلة المقد رضية
 اما الدية كاملة او ثلثها او عشرين او نصف العشر ولا يعني الدية
 كاملة في الجرح ابن عبد السلام ولا بد في جراح العمد من تاديب
 القاضي للجراح اقتص منه ولم يقتص وقال **قوله** لا قصاص من عمن
 في الجافية والمامومة واذا قلنا بعدم القصاص فلا بد من وجع
 الادب كما قاله في المدونة انتهى فتأمل **قوله** وفي الجراح من بيان
 دية النفس والجراح ما شرع يبين من دية عليه فقال
قوله ولا تحمل العاقلة قتل عمد ولا اعتراف بك هكذا ارويناه
 ولا اعتراف بغير تنويه والصواب تنويه وهو كذا في بعض
 النسخ والمعني ان العاقلة لا تحمل دية جناية خطأ ثبتت باعتراف
 المجاني وتكون الدية في ماله وحده وانما تحملها لاحتمال التواطى
 علي ان الدية من العاقلة بين القاتل وولي القبول **قوله** وتحمل من
قوله جراح ويروي من جراح الخطا ما كان قد اثلث فاكتر ومجان
قوله دون الثلث ففي مال المجاني والشهور ان المراد ثلث دية المجني
 عليه او المجاني وعلي مقابلة المراد ثلث دية المجني عليه ودون الجاني
 وتظهر ثمة الخلاف فيما اذا كان الجاني امرأة فحقت علي رجل فقط
 له اصبعين فعقلها عشرين بعير وهو عقل اكثر من ثلث دية
 المرأة واقل من ثلث دية الرجل فعلي الاول تحملها العاقلة وعلي
 الثاني لا تحملها وحده العاقلة الذين يحملون الدية سبعمائة رجل
 ينسبون الي اب واحد وسميت بذلك لانهم يعقلون اي يحملون ثمة

قوله وفي الجراح اي ان كانت في الراس او غيره من باقي الجسد

قوله وفي الجراح اي ان كانت في الراس او غيره من باقي الجسد

ويستطاع فيها الحرية والذكورية والبلوغ والعقل واليسار ويؤخذ
 من الفتي بقدره ومن دونه بقدره ثم شرع يبين ان العمد
 الذي لا قصاص فيه هل تحمل العاقلة الدية فيه ام لا فقال
قوله اما المامومة والجافية عمد فقال اما ما ملك رحمه الله ذلك
 علي العاقلة وقال ايضا ان ذلك في ماله الا ان يكون عبد بما تقتله
 العاقلة لانها لا يتقادم من عملها والاوه هو المشهور **قوله** وكذلك
 ما بلغ ثلث الدية مما لا يتقادم منه ففيه اختلاف المذكور **قوله** لا يتقادم
 اي مما لا يتقادم منه لخوف تلف النفس **قوله** ففيه في كلامه نظر
 لانه ليس في الجراح ما يكون عقلة مقدراً بالثلث الا المامومة
 والجافية قاله **قوله** فعلي هذا يكون في كلامه تكرار **قوله** لا تتقادم العاقلة
 من قتل نفسه عمد او خطأ وهو هذا الاشياء في قوله تعالى ومن
 قتل مومناً خطأ الاية فوجب الدية علي من قتل غيره فدل علي انها لا يجب
 بقتل الانسان نفسه **قوله** فاذا ابلغتها صوابه بلفظه **قوله** وتعاقل اي تساوي
قوله امرأة الرجل من اهل دينها الي ثلث دية الرجل من اهل دينها يروي
 ولا تستكمل الثلث لقوله **قوله** فاذا ابلغتها صوابه بلفظه لان الثلث مذكور
 لكنه انت باعتبار اكتساب الثانية من المضاف اليه رجعت اي
 ردت الي عقلها اي الي قياس دينها مثال ذلك ان يقطع للمرأة
 المسلمة ثلاثة اصابع ففيها ثلاثون بعير المساواتها للرجل فيما يقصر
 عن ثلث دية واذا قطع لها اربعة اصابع ففيها عشرون بعير لانها لو
 مساوتها في الزمان يجب لها اربعون وذلك اكثر من ثلث دية فدل ذلك
 رجعت الي نصف الواجب للرجل وهو عشرون وعلي هذا اجماع اهل
 المدينة والفقهاء السبعة **قوله** والنظر عند اهل اللغة من ثلاثة الي عشرة
 وعند الفقهاء الجماعة قلو او اكثر **قوله** يقتلون رجالاً فانهم يقتلون جميعاً

قوله وفي الجراح اي ان كانت في الراس او غيره من باقي الجسد
 قوله وفي الجراح اي ان كانت في الراس او غيره من باقي الجسد
 قوله وفي الجراح اي ان كانت في الراس او غيره من باقي الجسد

قوله وفي الجراح اي ان كانت في الراس او غيره من باقي الجسد
 قوله وفي الجراح اي ان كانت في الراس او غيره من باقي الجسد
 قوله وفي الجراح اي ان كانت في الراس او غيره من باقي الجسد

سواها بشروا القتل كلهم او بعضهم والباقيون حاضرون بشروط ان يثبت
قتلهم بمينة او اقرار او بغير ذلك **القتل عمد** وان يكونوا مجتمعين علي
قتله وان تنكف الدماء وان يكونوا ممن يقتل منهم **والسكران محرمة**
عالمها بحرمة قامد اشربه ان **قتل قتل** ظاهر طافح او شوانا
لانما دخل السكر علي نفسه فلا يعد مطلقا شوانا او طافحا اليه
ق وقال ع يريد الشوان الذي معه شيء من عقله واما الطافح
الذي لا يميز فحمايته علي العاقلة حتي بعضهم الاجماع علي هذا
وحكي الخلاف في الشوان انتمى وان **قتل مجنون** مطبق لا يفتق
من جنونه **رجلا فالدية علي عاقلة** ان بلغت الثلث كما سياتي
وكذا ان كان يفتق احبانا وقتل في حال جنونه اما اذا قتل في حال
افاقته ثم جن انتظر حتي يفتق فيقتل لانه مخاطب حال افاقته
بلا اشكال **وعند الصبي كالحطاطي** في نفي القصاص ظاهر كالدونة
مميزا كان او غيره **وذلك** اي ما جناه في العمد والمخطأ بديته
علي عاقلة ان كان ما جناه تبلغ دية **ثلاث الدية فالكفر والا** وان
لم تبلغ ثلث الدية فدية ما جناه **في ماله** اي مال الصبي ان كان
له مال والا تتبع به دينا في ذمته **وتقتل المرأة بالرجل** اتفاقا **ويقتل**
الرجل بها عند الجمهور لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس
بالنفس وفي ناسخة لقوله تعالى الحربي الحر الالة **ويقتص**
لبعضهم اي لبعض جنس ما ذكر من **بعض في الجراح** لقوله تعالى
والجروح قصاص **ولا يقتل مسلم حر عبد** مطلقا اعني سواء كان
كله قنا او بعضه او كان فيه عقد من عقود الحرية كالمكاتب وسوا
كان عبدا او عبدا غيره لاجماع الصحابة علي ذلك الا ان يقتل قتل
قتل مجنة فيقتل به **ويقتل به** اي بالحر المسلم **العبد** يرد اذا

قوله لا يقتل مسلم حر عبد
قوله العبد يرد اذا

قوله العبد يرد اذا
قوله العبد يرد اذا

قوله العبد يرد اذا

الموليا

الموليا لانهم بالخيار ومن ان يقتلوه او يستحيوه فان استحيوه كان
السيد بالخيار بين اسلام العبد او يعطي دية المقتول **ولا يقتل**
مسلم حر او عبد بقتل كافر ويقتل به اي بقتل المسلم الحر والعبد
الكافر ولا قصاص بين حر وعبد في جرح لانهما يجب بوجود
التكافي في الدماء فان جرح العبد الحر فالعبد فيما جني وان جني الحر
علي العبد وكانت الجنابة في عضو فيه عقل منسبي ففيه عقل
ذلك منسوب من القيمة وان كانت فيما ليس فيه عقل منسبي
ففيه ما نقص من قيمته **وذلك** لا قصاص بين مسلم وكافر
في جرح لما تقدم فان جني المسلم علي الكافر فعليه دية ذلك
العضو ان كان مما العقل مسمي فان لم يكن فيه عقل ففيه الحكومة
وان جني الكافر علي المسلم فالدية عليه فيما كان فيه عقل مسمي
والحكومة فيما ليس فيه عقل مسمي **والسابق** الذي يضرب الدابة
من خلفها **والقائد** الذي يجريها من امامها **والراكب** الذي علي ظهرها
ضامنون لما وطئت اي ضمتته الدابة برجلها لانهم قادرون
علي ضبطها وامساكها بريد كل واحد منهم وان اجتمعوا واصابت
شيئا فالضمان علي القائد والسابق دون الراكب الا ان يكون
فعليا ذلك من سببه فيضمن خاصة اذا لم يكن فيه عون من
القائد والسابق **وما كان منها** اي الدابة من الاثلاث **من غير**
قتلهم اي القائد والسابق والراكب **او وهي واقعة لغير شيء**
اي من غير شيء **فعل** مما من ضرب او غرس او نحو ذلك الفعل
منها **هدر** لما صرح من قوله عليه الصلاة والسلام **فعل العجماء**
جبار والمعدن جبار والعجماء كل حيوان سوى الاودي والخيبار
بضم الخيم وتكفيض الموحدة الهدر الذي لادية فيه **ومامات**
قوله او هي واقعة اي في محاربا الممد لها او المادون فيه شرعا كباب السوق او المسجد ولو لم يكن معروفه
بالمد فان كان لا يجوز فومها فيه فيضمن قال خليل او ربط دابة بطريق وكذا ان جرح اذا كانت مرفوعة
حدثت اشترت بذلك والا فلا ضمان **وقوله** من غير شيء فعل بها او المامات من اجل شيء فعل بها فمما به علي
الفاعل كما لو ضربها شخص فقتلها او بغيرها فقتلته ومثل تنسيبه لوراها اصابت شيئا بفعلها فمما به
فلا تلافه ولم يجرها لان حفظ مال الغير واجب واما لو ظهر تلف شيء من الدابة ولم يعلم هل هو من اوجب الضمان او لا يظهر
عدم الضمان لان اصله من التمسك به عدو كيا

قوله العبد يرد اذا
قوله العبد يرد اذا

قوله العبد يرد اذا
قوله العبد يرد اذا

قوله العبد يرد اذا

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and includes several lines of prose. There are some red markings or ink used for emphasis or correction. The text is somewhat faded and the ink is dark.

قوله فذرة عبد اوله اي او عشرة ذرية الحق
المسكة وسكت المص من ذنين البهية اذا
تصيب اسنان في قتله والحكم فيه ان تقوم
حامله وعليها بعد انقضائه ويظهر
ما نقصه فيتم بها بعد تولد عن قيمتها
على ملايه فما نقص نفسه الجاني هذا ما
لا شئ فيه وان تولد حياة مستقرة
فعلية قيمته مع غير نقص الام لان نحو
البقرة ينقص قيمتها بعد فقد ولدها
عن قيمتها مع حياتها عده عدي

مزيد صاحبه والقول خفية
حمه الله

Handwritten text in a cursive script, likely a list or index, with some words in red ink.

عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

قوله وأخضعكم للإمام قد يقال إن فيه الإجماع لا بد من إجماعه
فمنه من وجوب الزكاة فإنه مستلزم من الآية لا خلاف

Copy

الي بلد اخر واقل البلد المنفي اليه ما تقصر فيه الصلاة والحبس حتى يظهر
نوبته والنفي خاص بالذكر الخرواها المرأة والعبد فلا ينفيان ولور مني سيد
العبد بنفيه فذلك له وكله لك المرأة اذا رعت به ووجدت رفقة
ما مونة ثم صرح بمفهوم قوله اذا افرقه فقال **فان لم يقدر اى لم**
يظهر عليه حتى جالى الامام تايبا وبيع عنه كل حق هو لله تعالى من
ذلك اى من عقوبة الخراية وهو القتل اى اخرا ما تقدم لقوله تعالى الا
الذين تابوا من قبل ان تقدر واعلمهم فاستغناهم الله تعالى من الذين
يجاريون وخروج بقوله كل حق هو لله من ذلك حقوق الادميين
وحق الله في غير الخراية كحد الزنا وشرب الخمر فانه يؤخذ به وصرح
بالشق الاول فقال واخذ بحقوق الناس التي جناها في حال حرته
من مال او دم لان التوبة لا تان لها في حقوق الادميين وكل واحد من
الاصوص جمع لص فان لم يجمع ما سلبوه من الاموال سوا الخد
في حال تلمصه او جاتايبا وسوا اخذ المال او اخذه غيره وهو حاضر
لان المعين شريك والاصوص بعضهم لبعض حملا فكل من اخذ منهم
غرم الجميع ويرجع على اصحابه ج واما المجتمعون على السرقة فكل
مخاطب بما اخذه خاصة على ظاهر كلام بعض الشيوخ وقال ابن رشد
اذا تعاونا فمهم كالمحاربين وقوله ويقتل الجماعة بالواحد في الخراية
والفيلة وان ولي القتل واحد منهم مكر مع ما تقدم ويقتل المسلم
بقتل الذمي والعبد اذا قتله قتل غيلة او خراية قبل ان يتوب واما
ان تاب بعد ما قتل فعليه دية الذمي وقيمة العبد ولا يقتل بل قاله
ع وقال في مقتضى قوله فان قتل احدا فلا بد من قتله انه يقتل ولو
جائيا ثم شرع في كسبه على الزنا ولغظه مقصور عند اهل
الحجاز من ود عند اهل نجد وعرفوه بانه وطى مسلم مكلف فرج

قوله واخذ بحقوق الناس التي جناها في حال حرته
قوله ويقتل الجماعة بالواحد في الخراية
قوله ويقتل المسلم بقتل الذمي والعبد اذا قتله قتل غيلة او خراية
قوله فان قتل احدا فلا بد من قتله انه يقتل ولو جائيا
قوله ثم شرع في كسبه على الزنا ولغظه مقصور عند اهل الحجاز من ود عند اهل نجد وعرفوه بانه وطى مسلم مكلف فرج

قوله الكتاب قال تعالى ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة الى غير ما اية
قوله والسنة ففي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ان من اعظم الذنوب ان تجعل لله ندا وهو خلقك ثم ان تقتل ولدى
خشية ان يطعم مملوك ثم ان تفرج بخليلة جارك **قوله** والجماع قال
الفاكهاني لا خلاف بين الامامة ان الزنا محرر ومن البر الكفاية على
قوله ومنه لا ياي غيب حشفته في احبسية مطيقة ولو منيته انه

ادى الامانة له فيه باتفاق متعهد او حكمه الحرمة ول عليه الكتاب والسنة والجماع
وعقوبة الزاني ثلاثة رجم فقط جلد مع تعريض جلد فقط او لها اشار اليه
بقوله **ومن نفي من حر مسلم مكلف ذكر او انثى محصن ك** رونه بكسر
الصاد والصواب الغتج **رجم حتى يموت** بحجارة معتدلة واحترق بالحرق
من الرقيق وسينص على حكمه **والاحصان ان يتزوج الرجل العاقل**
البالغ امرأة مسلمة كانت او كتابية حرة او امته بالغة او غير بالغة ممن لو طأ
مثلها نكاحا صحيحا احترازا من النكاح الفاسد فانه لا يحصن اتفاقا
واحترقا بقوله **ويطأوها واطامعها** من الوطئ الغير المباح كوطئ الحائض
فانه لا يحصن **وتأنيها** اشار اليه بقوله **فان لم يحصن الحر المسلم المكلف**
جلد مائة جلدة وبعد ان يحل غربة الامام الي بلد اخر كذا من
المدينة المشرفة وبينهما يومان وقيل ثلاثة من اجل ويكون حمله في ماله ان
كان له مال والا ففي بيت المال وكذا انفقته **وحبس فيه** علماء من يوم يحبس
ونالها اشار اليه بقوله **وعلى العبد** القن كذا او بعضه او من فيه
شايبة من شوايب الحرية كالمكاتب **في الزنا خمسون جلدة** وفي بعض النسخ
خمسين وهي على تقدير مضاف اى حد خمسين **وكذا لك الامة عليها**
في الزنا خمسون جلدة وكان الاولى ان يقدم الامة على العبد لانها التي
ورد فيها النص قال تعالى فان اتين بها حشية فعلمن تصف ما على
المحصنات من العذاب والعبد مقيس عليها ثم بالغ على وجوب الحد
عليهما فقال **وان كانا متزوجين** لان من شروط الاحصان كما تقدم الحرية
فما قال الحر في ذلك وفي انه لا تغرب عليهما لان فيه ضررا على السيد وكذا
لا تغرب على امرأة حرة لانها محتاجة الي الحفظ والصيانة ففي تغريبها
تعريض لتكدها ومواقعة مثل الذي غربت من اجله **ثم شرع**
ببين الطرق التي يثبت بها الزنا احصرها في ثلاثة فقال **ولا يجد الزاني**

قوله والسنة ففي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان من اعظم الذنوب ان تجعل لله ندا وهو خلقك ثم ان تقتل ولدى خشية ان يطعم مملوك ثم ان تفرج بخليلة جارك قوله والجماع قال الفاكهاني لا خلاف بين الامامة ان الزنا محرر ومن البر الكفاية على قوله ومنه لا ياي غيب حشفته في احبسية مطيقة ولو منيته انه

قوله والسنة ففي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان من اعظم الذنوب ان تجعل لله ندا وهو خلقك ثم ان تقتل ولدى خشية ان يطعم مملوك ثم ان تفرج بخليلة جارك قوله والجماع قال الفاكهاني لا خلاف بين الامامة ان الزنا محرر ومن البر الكفاية على قوله ومنه لا ياي غيب حشفته في احبسية مطيقة ولو منيته انه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان علي بن ابي طالب هو
 الخليفة الثاني بعد النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم
 في الخلافة
 وانه هو الذي
 استلم الراية
 من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في غدير خم
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في المدينة
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في الكوفة
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في الشام
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في مصر
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في سجستان
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في طبرستان
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في خراسان
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في الهند
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في الصين
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في فارس
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في العراق
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في اليمن
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في الحبشة
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في السودان
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في النوبة
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في الحبشة
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في السودان
 وانه هو الذي
 جالس على العرش
 في النوبة

الاباء اعترفوا علي بن ابي طالب بالخلافة وانه هو الذي جالس على العرش في المدينة والكوفة والشام ومصر وسجستان وطبرستان وخراسان والهند والصين وفارس والعراق واليمن والحبشة والسودان والنوبة والحبشة والسودان والنوبة

امارة تدل على صيد قبا وهي احد امور ثلاثة اما ان تعرف بيعة عادلة انها اجمعت حتى غاب عليها المكروه وخلاها او جات مستغنية عند النازلة اي عقب الوطي او جات تدعي اذا كانت بكر اظاهره وان لم تستفت سوا اجمعت ذلك علي من يليق به ام لا والنصراني او اليهودي ان غضب المسلمة في الزنا قتل اذا ثبت الغضب باربعة شهيد الا انه ناقض للعهد بذلك اذ لم يعاهد هم علي في ذلك وظاهر كلامه سوا كانت المسلمة حرة او امه وهو في الحرمة متفق عليه وفي الامه خلاف مشهوره لا يقتل ولا يحرق ولكن عليه العقوبة الشديدة ومفهوم كلامه انها لو طاعت لا يقتل وهو كذلك وعليه العقوبة الشديدة واما في فتح حد الزنا وان رجح المقر بالزنا اقل ولا يتعرض له ظاهره سوارج الي شهية مثل ان يقول وطيت في نكاح فاسد وظننت انه زنا او مثل ان يكذب نفسه من غير ان يبدي عذرا وهو كذلك في الاول اتفاقا وعليه المشهور في الثاني لحديث ما عزر رضي الله عنه وقوله ترك تكرار لانه بمعنى اقل ويقوم الرجل علي عبده وامته حد الزنا وحد القذف وحد الشرب ولا يقيم عليها حد السرقة والراة كالرجل ويستمر في اقامتها الحد المذكور احد امور ثلاثة وهي اذا ظهر رجل بالامه او قامت بيعة عليها او علي العبد بالزنا غيره اي غير السيد وهو اربعة شهداء او كان اقرار من علي انفسهما بذلك ولما كان حكم الامه المتزوجة بغير السيد يخالف حكم غيرها خشي ان يتوهم دخولها فيما تقدم استدرك ذلك دفعنا لما يتوهم فقال ولكن ان كان للامه زوج حرا وعبد لغيره اي لغير السيد فلا يقيم الحد عليها الا السلطان واحترز بقوله لغيره ما اذا كان الزوج عبد السيد فانه يقيم الحد عليها ومثل الامه المتزوجة بالحرا وعبد الغير العبد المتزوج بالحرة او بامه

امارة

امارة تدل على صيد قبا وهي احد امور ثلاثة اما ان تعرف بيعة عادلة انها اجمعت حتى غاب عليها المكروه وخلاها او جات مستغنية عند النازلة اي عقب الوطي او جات تدعي اذا كانت بكر اظاهره وان لم تستفت سوا اجمعت ذلك علي من يليق به ام لا والنصراني او اليهودي ان غضب المسلمة في الزنا قتل اذا ثبت الغضب باربعة شهيد الا انه ناقض للعهد بذلك اذ لم يعاهد هم علي في ذلك وظاهر كلامه سوا كانت المسلمة حرة او امه وهو في الحرمة متفق عليه وفي الامه خلاف مشهوره لا يقتل ولا يحرق ولكن عليه العقوبة الشديدة ومفهوم كلامه انها لو طاعت لا يقتل وهو كذلك وعليه العقوبة الشديدة واما في فتح حد الزنا وان رجح المقر بالزنا اقل ولا يتعرض له ظاهره سوارج الي شهية مثل ان يقول وطيت في نكاح فاسد وظننت انه زنا او مثل ان يكذب نفسه من غير ان يبدي عذرا وهو كذلك في الاول اتفاقا وعليه المشهور في الثاني لحديث ما عزر رضي الله عنه وقوله ترك تكرار لانه بمعنى اقل ويقوم الرجل علي عبده وامته حد الزنا وحد القذف وحد الشرب ولا يقيم عليها حد السرقة والراة كالرجل ويستمر في اقامتها الحد المذكور احد امور ثلاثة وهي اذا ظهر رجل بالامه او قامت بيعة عليها او علي العبد بالزنا غيره اي غير السيد وهو اربعة شهداء او كان اقرار من علي انفسهما بذلك ولما كان حكم الامه المتزوجة بغير السيد يخالف حكم غيرها خشي ان يتوهم دخولها فيما تقدم استدرك ذلك دفعنا لما يتوهم فقال ولكن ان كان للامه زوج حرا وعبد لغيره اي لغير السيد فلا يقيم الحد عليها الا السلطان واحترز بقوله لغيره ما اذا كان الزوج عبد السيد فانه يقيم الحد عليها ومثل الامه المتزوجة بالحرا وعبد الغير العبد المتزوج بالحرة او بامه

افهم ذلك

فانما

انما

انما

انما

عليه ولما اثم فعليه ومن كثر شرب الخمر وكرر الزنا فليزمه حد
واحد في ذلك كله لان الحد واداء كانت جنسا واحدا اندخلت كالاحدا
اذا تكررت فان الواجب في جميعها طهر واحد وكذا من شرب الخمر وقذف
لا يتعد الحد علي المنصوص للاتحاد بخلاف من قذف وزني فانه
يتعد الحد علي المشهور وقوله **وكذلك من قذف جماعة** تكرارها
وقيل ليس بتكرار لانها تقدم اذا قذف مرة واحدة وهذا اذا كرر
قذفه **ومن زنيته حد واحد وقيل** مثل ان يني ويشرب الخمر ويسرق
ويقتل مسلما فالقتل يحزي من ذلك كله ولا يجد الا في اجتماع القذف
مع القتل **فليحد القذف قبل ان يقتل** لنفي المعرة ظاهره انه حد ولو كان
المقذوف هو المقتول نظر ان يقتل بحد شراب المسكر
فقال **ومن شرب من المسلمين المكلفين الاحرار مختارا من غير**
ضرورة ولو جملا للحد والحرمه حراما وهو ما عصى من العت ليجل
او شرب نبيذ وهو ما يجعل في الما من التمر او الزبيب **قوله**
صفة لنبيذ لا الخمر لان الاجماع علي ان سارب الخمر يحد مسكرا ولم يسكر
حد ثمانين جلده بعد صحوه باجماع الصحابة ان ثبت ذلك عليه
اما باقر او بشهادة شاهدين علي الاستعمال او الستم من يعرفها
قاله **ايضا وقوله سكر اول سكر** اشار اليه الخالف القايل بانه انما
يجري في النبيذ اذا سكر **ولا سجن عليه** اي علي من شرب الخمر والنبيذ
المسكر ظاهره ولو كثر ذلك منه وهو كذلك لانه لم يرد عن النبي صلي
الله عليه وسلم ولا عن احده من اصحابه رضي الله تعالى عنهم
اجمعين انهم سجنوا فيه **وسرع** في اكل المشبهه ثلاثه
اقوال الحد والادب والحدان محض والادب ان لم يخص
ولا لكه الثلاثه في بطلان صلاة من صلي بها **ثور**

بين

من شرب الخمر
ولا يجد الا في
اجتماع القذف
مع القتل
فليحد القذف
قبل ان يقتل
نظر ان يقتل
بحد شراب
المسكر
فقال
ومن شرب
من المسلمين
المكلفين
الاحرار
مختارا
من غير
ضرورة
ولو جملا
للحد
والحرمه
حراما
وهو ما
عصى
من العت
ليجل
او شرب
نبيذ
وهو ما
يجعل
في الما
من التمر
او الزبيب
قوله
صفة
لنبيذ
لا الخمر
لان
الاجماع
علي
ان سارب
الخمر
يحد
مسكرا
ولم يسكر
حد
ثمانين
جلده
بعد
صحوه
باجماع
الصحابة
ان ثبت
ذلك
عليه
اما
باقر
او بشهادة
شاهدين
علي
الاستعمال
او الستم
من يعرفها
قاله
ايضا
وقوله
سكر
اول
سكر
اشار
اليه
الخالف
القايل
بانه
انما
يجري
في
النبيذ
اذا
سكر
ولا
سجن
عليه
اي
علي
من
شرب
الخمر
والنبيذ
المسكر
ظاهره
ولو
كثر
ذلك
منه
وهو
كذلك
لانه
لم
يرد
عن
النبي
صلي
الله
عليه
وسلم
ولا
عن
احده
من
اصحابه
رضي
الله
تعالى
عنهم
اجمعين
انهم
سجنوا
فيه
وسرع
في
اكل
المشبهه
ثلاثه
اقوال
الحد
والادب
والحدان
محض
والادب
ان
لم
يخص
ولا
لكه
الثلاثه
في
بطلان
صلاة
من
صلي
بها
ثور

من شرب الخمر
ولا يجد الا في
اجتماع القذف
مع القتل
فليحد القذف
قبل ان يقتل
نظر ان يقتل
بحد شراب
المسكر
فقال
ومن شرب
من المسلمين
المكلفين
الاحرار
مختارا
من غير
ضرورة
ولو جملا
للحد
والحرمه
حراما
وهو ما
عصى
من العت
ليجل
او شرب
نبيذ
وهو ما
يجعل
في الما
من التمر
او الزبيب
قوله
صفة
لنبيذ
لا الخمر
لان
الاجماع
علي
ان سارب
الخمر
يحد
مسكرا
ولم يسكر
حد
ثمانين
جلده
بعد
صحوه
باجماع
الصحابة
ان ثبت
ذلك
عليه
اما
باقر
او بشهادة
شاهدين
علي
الاستعمال
او الستم
من يعرفها
قاله
ايضا
وقوله
سكر
اول
سكر
اشار
اليه
الخالف
القايل
بانه
انما
يجري
في
النبيذ
اذا
سكر
ولا
سجن
عليه
اي
علي
من
شرب
الخمر
والنبيذ
المسكر
ظاهره
ولو
كثر
ذلك
منه
وهو
كذلك
لانه
لم
يرد
عن
النبي
صلي
الله
عليه
وسلم
ولا
عن
احده
من
اصحابه
رضي
الله
تعالى
عنهم
اجمعين
انهم
سجنوا
فيه
وسرع
في
اكل
المشبهه
ثلاثه
اقوال
الحد
والادب
والحدان
محض
والادب
ان
لم
يخص
ولا
لكه
الثلاثه
في
بطلان
صلاة
من
صلي
بها
ثور

بين كيفية احدى فقال ويجوز الحد **والذكر**
من كل شيء الاما يستعورته **ولا تجوز المرأة الاما يتفقان من الضرب**
كالقروا لثالث بالضرب وتخرج عن مثل ما ارتكبه **ويجوز الحد قاعدا**
صوابه قاعدان بالنصب علي احوال ووجه الرفع بانه خبر ضمير
اي وهما قاعدان غير منوطين ومحل الضرب الظهر والكتفان دون
غيرهما ويتوسط في الضرب في الحد وكما ما ينتظر الحد اعتدال
الهوي والضرب يكون بسوط من جلد ليس له راسان ويكون راسه
لينا ويقبض عليه بالخصر والبصر والوسطي ولا يقبض عليه
بالسبابة والابهام ويقدم رجله اليمني ويؤخر اليسري ويوالي بين
الضرب ولا يفرق علي الايام الا ان يخشي من تواليه هلاك الحد
وهذا في غير الرجم واما ان كان حدة الرجم سوكان صحبا
او مريضا لان القتل هو المقصود بالرجم **ولا تعد حامل حتى**
تضع وتجذ من يقوم بحال الطفل لظامه حديث الغامدية
وكذلك لا يحد مريض مشغل حتى يجمع خوف التلف اذا جلد
ولا يقتل ولا يطي البهيمه لولا قوله **وليعاقب** لاحتمل ان
يفهم منه انه يحد حد البكر فانه قال ولا يجد واطي البهيمه قد
وليعاقب لارتكابه امر محرما لقوله عليه الصلاة والسلام
من اتي بهيمة فلا حد عليه رواه الترمذي والعمل عليه عند اهل
العلم وماروي من اتي بهيمة فاقتلوه واقتلوا معه فقير ثابت
ثم انتقل يتكلم علي احما ذكره من الحد
فقال ومن سرق بلغ الخوا من المكلفين الذكور والبنات
الاحرار والاراقا مسلمين او غيرهم **نوع دينار ذهب** والالتفات
الي قيمته **او سرق ما قيمته يوم السرقة** لا يوم الحكم علي المذهب
قوله ومن سرق بلغ الخوا في الماضي ومكسورها في المضارع مت وعرف ابا عرفة السرقة بقوله اخذ متكفرا لا يقتل
لصفه او بالاسم ما لغيره نصابا اخرج من حرزه بقصد واحد حقيق لا شبهة له فيه فلا قطع علي صلي ولا يحدون
لا علي من لم يقصد اخذ النصاب دفعة واحدة واخرج النصاب عن مرات وعلي ابا اخذ من مال ابنه قه ونصاب
واحتز بقوله خفية عما لو خرج بها لا فقد ايسر محتلسا والمخاصل ان السارق من يدخل خفية ويخرج
كذلك والمحتلس من يدخل خفية ويخرج جهرا والباين من يدخل ويخرج جهرا ومعه اذ ان

ظاهر الوجه

من في الناحية الغامدية
من في الناحية الغامدية
من في الناحية الغامدية

من في الناحية الغامدية
من في الناحية الغامدية
من في الناحية الغامدية

من في الناحية الغامدية
من في الناحية الغامدية
من في الناحية الغامدية

قوله مملوكا لغيره اي ولما اوسرق مملوكا الموهوبا او المستاجر فلا قطع وان تعلقت به هبة الفين ماله من مال
معه بينة بالرهنية والا استجار ولا قطع كما انه لا قطع على السارق اذا اهلك الشيء المسروق بماله
من الحرز فيقطع وببطل قوله مملوكا لغيره السارق من سارق فيقطع ان منه وكذا اوسرق ثالثا
ويشمل السرقة من المسجد او بابه بناء على ان الملك للواقف ان عدوى

سواء ارتفع السرقة يوم الحكم او انخفض **ثلاثة دراهم من العروض**
اوسرق وزنه ثلاثة دراهم فضة خالصة ولا التفات الى كونها
ساوي ربع دينار **وقطع** والاصل في هذا قوله صلى الله
عليه وسلم في الصبي يحبس لا تقطع يده السارق الا في ربع دينار
فصاعدا وفي الموطا انه عليه الصلاة والسلام قطع سارقا
فخرجت قيمته ثلاثة دراهم وللقطع شرط في السارق والمسروق
فهم بعضهما بما تقدم فالتى في السارق ان يكون عاقلا بالغ غير
ملك المسروق منه ليس له عليه ولادة غير مضطرا الى السرقة
والتي في المسروق ان يكون مما يستغنى به نصبا باملاك غيره ملكا
من غير الحرز او في الحرز ونقله من مكان الى مكان استسرا لا احترا
عن اخذ اختلاسا او مكاراة فانه لا يقطع في هذه المحترزات
كلها وقد اشار الى محلة الشرط الاخير منها بقوله **ولا قطع في**
الخنيسة بضم الخاء المعجمة وهي اخذ المال ظهرا غفلة وقوله
ويقطع في ذلك اي في سرقة ما فكر الرجل والمرأة والعبد ومن
سرق فان من عامر والقطع المذكور يكون اولاه يده اليمنى
ثم ان سرق ثانيا بعد ان قطعت يده اليمنى **قطعت رجله**
من خلاف وذلك بان تكون اليسرى ثم ان سرق ثالثا فيقطع
يده اليسرى ثم ان سرق رابعا فيقطع رجله اليمنى وهذا الترتيب
اذا كانت اليمنى موجودة سليمة ولم يكن اعسر فان كان اعسر
تقطع الشمال دون اليمنى واذا لم يكن له يمين او كانت مثلا او
ناقصة الكثر الاصابع فانه ينتقل الى قطع الرجل اليسرى وموضع
القطع

قوله استسرا
اي خفية سرقة
منقطع وقوله
اوصف الحرس
بسطوقا من قوله
من حرس حرس
٥١

القطع في اليدين من الكوع وفي الرجلين من مفصل الكعبين
ان سرق في الخامسة **جلده وسجن** ثم شرع يتكلم على شيء مما
يثبت به القطع فقال **ومن اقر سرقة قطعه** ما لم يكن
مكرها ويغني في الاقرار مرة واحدة **وان رجع** عن اقراره بالسرقة
لشبهة او غيرها **اقبل** من القطع **وقر السرقة** اي قيمتها
ان كانت القيمة معه ولا اي وان لم تكن القيمة معه **اتبعها** ولما
قيد القطع بالسرقة من الحرز منه على ان ذلك ليس على اطلاقه
فقال **ومن اخذ في الحرز لم يقطع حتى يخرج السرقة** التي بلغت
نصابها **ان الحرز** سواء كان الاخراج بنفسه او رماها الى خارج او
اخرجه على ظهر دابته او كانوا جماعة فرفعوه على راس احدهم
او ظهره فخرج به وتوقف في الحرز او خرجوا معه ففي كل ذلك القطع
اما اذا لم يخرجها من الحرز او تلفها فيه ثم اخرجها فلا قطع **وكذلك**
الخنيسة لا يقطع سارقها حتى يخرجها من القبر اذا ساوي ربع دينار
ومن سرق من بيت اذنه في دخوله لم يقطع لانه ليس ببارك
وانما هو خاين واخاين لا قطع عليه والاصل في هذا ما رواه
الترمذي وحسنه انه صلى الله عليه وسلم قال ليس علي منتهب
ولا خاين ولا مختلس قطع **ف** لو سرق احد الزوجين من
مال الاخر من موضع مخبر عليه قطع اما ان كان من موضع لم يخبر
عليه لم يقطع وقوله **ولا يقطع المختلس** تكرار وهو سابق في بعض
النسخ **واقرار العبد فيما يلزمه في يده من حيا او قطع يلزمه**
لانه لا يتهم ان يوقع على نفسه هذا او اما اقراره فيما كان في يده
اي فيما يوجب اخذه فيه **فلا اقرار له** لانه يتم عيب انتقاله لمن
اقر له **ولا قطع في غير** بمثلثة متعلق على راس الشجر ظاهر ولو

القطع على الله تعالى والحرز حق الا في غير ذلك
بالرجوع الى الروايات من الغزو امري وقيل ان
السرقة اذا كانت باقية فانه يوقف وليس للسارق ان
يتمسك به ثم اعلم ان السرقة لا يقطع الا على عدوى
الحال ببناء ان يثبت قد قطع او لا الله عدوى

قوله موضع مزيلها اي عفت الروح من الرعي وقيل الذهاب للرعي فيقطع السارق لها
منه سواء كان معها راع ام لا ومثل السرقة عن المراح السرقة منها حال سيرها للرعي على المعتد
لا فان يكون مجتمعة ولذلك يقطع السارق من الابل المجتمعة او البقر والحاموس في حال سيرها للرعي
يجوز اباتته عن باقيها ولو لم تكن بينة انه عدوي

كان عليه غلق وقيل عليه القطع والقولان حكاهما في المختصر
من غير ترجيح وكذلك لا يقطع في الجمار وهو قلب النخل حال
كونه وكذلك لا يقطع في الدار التي فيها سواها كان معها راع
ام لا حتى يترك من مخرجها بضم الميم وفتحها موضع مزيلها
التي تساق اليه وكذلك النخل المقطوع لا يقطع فيه حتى يترك
من الدار وهو الجوز سواء كان قريبا او بعيدا ولا يقطع لمن بلغ
الامام في السرقة والزنا والخمر لانه اذا بلغ الامام تعلق به حق
الله تعالى فلا يجوز للامام العفو عنه ولا طلبه منه ظاهر
كلامه وان تاب السارق والزاني وهو كذلك يدل عليه حديث
ما عوذ الغامدية واخبط في ذلك اي في الشفاعة
بعد بلوغ الامام في القذف فقال مالك من يجوز عفو من
علي ان القذف حق المقدوف وهو لا يجوز بناء على انه مقدوف
تعالى الا ان يريد المقدوف في السر على نفسه فيجوز اتفاقا
ومن سرق من اللص ونحوه يقطع لان الانسان حر لم عليه ومن
سرق من الطريق يستد يد اليه قاله ك وقال ابن العربي
هو مضمم الها وسكون الراء وهو بيت يجعله السلطان للمناع
والطعام ومن بيت المال وهو بيت يجعله السلطان للعين الذ
والفضة من المنع فليقطع في ذلك وقيل ان سرق فوق
حقه بثلاثة دراهم يقطع وهو قول عبد الملك والاول قول
ابن القاسم ومحل هذا الخلاف اذا كان من الغائبين ويبلغ
اذا قطع بقيمة مافات من السرقة اي يوحذ منه قيمتها
في حال ملكية واحتراف مافات عما اذا كان المسرقة باقيا فان
صاحبه يأخذه بعد القطع لان القطع ليس عوضا عنه وانما

هو

هو لانتهاك حرمة الحرم والمسروق باق على ملك صاحبه ولا
يبلغ السارق بمافات في حال عدمه لان اتلاف المال يجب فيه
عقوبتان القطع والاتباع مع العدم ويتبع السارق في عدمه
بما اي بالشئ الذي لا يقطع فيه من السرقة بان كان دون النض
لان القطع لا يلزمه فلم يبق ما يمنع من اتباعه **باب**
في الافضاء والشهادات وذكر في هذا الباب اشياء لم يترجم
لها كالصالح والفلس والقسمة وغن بين كذا في علمه ان شأ
الله تعالى اما الافضاء فجمع قضا بالمد وهو لغة الحكم
واصطلاحه سبح معان ترجع الى انقطاع الشئ وتامده
قوله تعالى ولولا اجل اسمي لغضيبي بينهم اي فصل ومنه قضى
القاضي فصل الحكومة والقضا من فرض الكفاية لما فيه من
مصالح العباد ابن شاس والحكم بالعدل من افضل اعمال البر
لكن خطرة عظيم لان الجور في الاحكام من اعظم الذنوب واكثر
الكبائر قال الله تعالى واما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا
وقال صلى الله عليه وسلم ان اعطي الناس على الله وابغض الناس
الي الله واتبع الناس الى الله وابغض الناس من الله رجل واه
الله من امته محمد صلى الله عليه وسلم شيئا فلم يعدل فيهم فالقضا
محنة من دخل فيه ابتلا عظيم ولذا قال صلى الله عليه وسلم
من جعل قاضيا فقد ذبح بغير سكين وفي رواية فقد ذبح بسكين
انتهى **باب** شروط صحة لا ينفع الا بها وهي الاسلام والعقل
والحرية والذكورية والبلوغ والعدالة والخلصة والاجتهاد
فلا تصح ولاية مقلد مع وجود مجتهد وبدا حديث صحيح فقال
باب البيعة علي المدعي اليه **علي من انكح** هذا اخذ من عندنا

قوله واليمين على من انكر عقيدته
بالعدوي التي تثبت بالشاهد واليمين لا فيما لا
يتبين الا بعد تبين كالحلاق والعنف والفتاح
فلا يمين بهم ودعوى الزوجة والعمد
والزوج ان عدوي رحمه الله ونفقته

ومن من عنة في الشرع بقوله
حكمية ورجب او موفى بها
حكم الشرع ولو تعدى بالاو
لا في عموم مصالح المسلمين
انتهى تقرير شيخنا ابن عاصم
قوله ولما القسط فمعناه العادل ان الله يحب
المقسطين وفيه خيرون المقسطين علمي
منابرهم ولا يخفى ان جعل القاسطين
المقسطين يوجب ثبوت القاسطين
خطب جهنم بوزن ثبوت من الكبر والعدا
الاسلام والبلوغ والخلصة واصف
فعدم القسط له مدعي

هذا هو الحق الذي لا يفتقر فيها الى بيعة
والثاني المقصود به تحمل البيعة وتلقي الوطي لها الصداق
كاملا بغير الشيوخ المدعي هو الذي يقول كان والمدعي عليه
هو الذي يقول لم يكن وجعلت البيعة علي المدعي لا تثبت
جانبا ضعفا من اجل انه يريد ان يثبت وجعلت البيعة
علي من انكر لانه اقوي جانبا من اجل انه يدعي الاصل اذ الاصل
براة الذميمة وظاهر قوله واليمين علي من انكر سوا كانت بيدهما
خلفه ام لا والمشهور انما ذلك بعد ثبوت الخلطة اذ كانت الذميمة
في الشيء المعين ولهذا ائتمر عليه بقوله **ولا يمين** اي ولا يقضي
يمين **حق تثبت الخلطة والظنة** بكسر الهمزة وتشديد
الضاد اي التهمة وتثبت الخلطة باقرار المدعي عليه او شهادة عدلين
او عدل واحد ويخلف المدعي معه والظنة انما تكون في حق
السارق والغاصب والخلطة في المعاملة والظنة لاهل العصب
انتهى وفي المختصر ان الخلطة تثبت بالقرعة ثم استدل
علي ما قال بقوله **كذلك قضى حكما اهل المدينة**
واجتماع اهل المدينة حجة فيخصيص به الحديث والذكر ذلك
بقوله **وقد قال عمر بن الخطاب** قد اختلفت للناس قضية اي
احكام مستنبطة بحسب الاجتهاد مالم ليس فيه نص **بقدر**
ما احدثوا من الغوري اي الكذب والافتراء في هذا بقوله وترك
كلما احدثه المحدثون لان ذلك فيما لم يستند لكتاب ولا سنة ولا
اجماع ثم استشهد بسؤال علي قوله واليمين علي من انكر كان
قائلا قال له فاذا ابي ان يخلف هل يعرفه ام لا فاجاب بقوله
وان نكل المدعي عليه فان قال لا اخلف لمثلام **يقض** اي لم يحكم
للمطالب

قوله والمشهور مقابله قوله بن
ناضانه يخلف مطلقا وثبوت
الخلطة بين المدعي والمدعي عليه
تكون بدين ولو مرة واحدة من
سلفه وغيره او تكرير مع التقاضي

قوله **والمدعي عليه** اي المدعي
قوله **والمدعي عليه** اي المدعي
قوله **والمدعي عليه** اي المدعي

قوله **بقدر ما احدثوا من الغوري**
يعني ان المحدثين يجوز له ان يحدد
احكاما لم تكن معروفة في زمن
النبي عليه الصلاة والسلام مثلا
بقدر ما احدثه الناس من الامور
الخارجية عن الشرع ولكن لو ثبت
فيه زعم من تكرر كسرها فيها بذلك
عنه الخلف علي المصحف او غيرها
والتي لا ينفك بالطلاق فيمن لم
يقف علي يمين بالله اه
عنه

هذا هو الحق الذي لا يفتقر فيها الى بيعة
والثاني المقصود به تحمل البيعة وتلقي الوطي لها الصداق
كاملا بغير الشيوخ المدعي هو الذي يقول كان والمدعي عليه
هو الذي يقول لم يكن وجعلت البيعة علي المدعي لا تثبت
جانبا ضعفا من اجل انه يريد ان يثبت وجعلت البيعة
علي من انكر لانه اقوي جانبا من اجل انه يدعي الاصل اذ الاصل
براة الذميمة وظاهر قوله واليمين علي من انكر سوا كانت بيدهما
خلفه ام لا والمشهور انما ذلك بعد ثبوت الخلطة اذ كانت الذميمة
في الشيء المعين ولهذا ائتمر عليه بقوله **ولا يمين** اي ولا يقضي
يمين **حق تثبت الخلطة والظنة** بكسر الهمزة وتشديد
الضاد اي التهمة وتثبت الخلطة باقرار المدعي عليه او شهادة عدلين
او عدل واحد ويخلف المدعي معه والظنة انما تكون في حق
السارق والغاصب والخلطة في المعاملة والظنة لاهل العصب
انتهى وفي المختصر ان الخلطة تثبت بالقرعة ثم استدل
علي ما قال بقوله **كذلك قضى حكما اهل المدينة**
واجتماع اهل المدينة حجة فيخصيص به الحديث والذكر ذلك
بقوله **وقد قال عمر بن الخطاب** قد اختلفت للناس قضية اي
احكام مستنبطة بحسب الاجتهاد مالم ليس فيه نص **بقدر**
ما احدثوا من الغوري اي الكذب والافتراء في هذا بقوله وترك
كلما احدثه المحدثون لان ذلك فيما لم يستند لكتاب ولا سنة ولا
اجماع ثم استشهد بسؤال علي قوله واليمين علي من انكر كان
قائلا قال له فاذا ابي ان يخلف هل يعرفه ام لا فاجاب بقوله
وان نكل المدعي عليه فان قال لا اخلف لمثلام **يقض** اي لم يحكم
للمطالب

الثامن والعشرون

للمطالب وهو المدعي بمجوز نكول المدعي عليه **في هذا الطالب فيما**
يدعي فيه معرفة اي لما بصحة الشيء المدعي فيه وقدره ظاهر
قوله معرفة ان يمين التهمة لا يتقلب اذا ادعي علي سارق واري
من اليمين فينكوله عن اليمين بغيره علي المشهور ثم بين صفة
اليمين التي لا يجزي غيرها بقوله **واليمين في الحقوق**
كلها **بأمر** اي يقول **والله الذي لا اله الا هو** ولا يزيد علي ذلك
ولا ينقص عنه وهذا عام في جميع الناس المسلم والكفاي وقيل
لا يزداد علي الكتابي الذي لا اله الا هو بل يقول والله فقط وهو ظاهر
المدونة وظاهر كلام الشيخ الاي وما تقدم في اللعان ان يقول
اشهد بالله فقط لا يزداد لانا منع ان يمين او منع ان يثبت به حق
فتمشع يمين ان اليمين تغلف بالهسية والمكان اما
الهسية فاما اذا لم يقول **ويخلف قايما** ظاهر ان القيام شرط
وهو ظاهر رواية ابن القاسم فلو حلف جالس لم يجزه علي المشهور
واما المكان فان كان بالمدينة المنورة **يخلف عند منبر رسول**
الله صلى الله عليه وسلم في ربيع دينار فاكثر لان ذلك ارفع للمخالف
وارجى ان يرجع الي الحق وان كان في غير المدينة **الشرقة** يخلف في
ذلك اي في ربيع دينار فاكثر في الجامع الذي تصلي فيه الجمعة
ويكون ذلك بموضع **يقسم منه** بكسر الهمزة وتشديد
الضاد فان ابي ان يخلف هنا **كعد** نكول لائمه ويقوم وظاهر
كلامه انه ليس عليه ان يستقبل القبلة وهو كذلك عند ابن القاسم
ومشي عليه صاحب المختصر **ويخلف الكافر كتابيا** او محوسبا **بالله**
ظاهر لا يزداد عليه وصرح **د** بمشهوره والذي في المختصر ما قد منا
وهو ان اليمين في كل حق بالله الذي لا اله الا هو عام في المسلم والكفاي

اليمين في الحقوق كلها اي يطلب
اختلاف اليمين التي تكفرها ما
ادخلت في حق ذكوره او صفة من
صفاته الذاتية زاد من اخ خليل
لا يوجبها الا حاكم او حكم ولا يلا يمين
علي المطلوب اي ليس لخصمه
ان يخلفه اه عدوي
واعلم ان اليمين تتوجه في كل مال
ولو قليلا واما تخلفها فاما يكون في
الاداء العظم وهو ربيع دينار فاكثر
اي اولائة دراهم او عروضة تقدر
بثلاثة دراهم اه

للمطالب

فیه علی

من أن يشهد لشريكه صوتهما أو على أحد الشريكين على آخر بآل والحال أن ذلك الال المدعي به من جهة مال شركة فلا يجوز للشريك الآخر أن يشهد لشريكه لأنه يجر نفعاً لنفسه وكما إذا شهد على مورثه الحصن بالزنا أو بقتل محمد والحال أنه غني لأنه يقيم على قتله لياخذ ماله ولذا لو كان فقيراً لحاوت الشهادة عليه اهـ

على ان يرضى به
 نفسه اذ لم يرض
 البنية فهو
 كما نريد طرد
 في الترحيل
 النكاح

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in black ink on aged, yellowed paper. There are several lines of text, some of which are underlined or written in red ink (rubrication). The script is cursive and appears to be from a historical document.

و

ربي لا حول ولا قوة الا بالله
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لاهله

[illegible]

قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده

قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده

قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده

عليها انا اخذت ثم يظهر خلافه فليست هي اخذها واخذ قيمة الولد
الحكيم بها اذا لم يكن ممن يعتق علي السيد وكان الزوج حراً غير عالم
بانها امة سوا اذن لها السيد في النكاح ام لا وعلي الزوج الاقل من المسمى
وصدق اقل المثل ظاهر كلامه ان الولد حر وان كان الزوج عبداً ومدة
المدونة انه رقيق فلهذا قيدنا كلامه بقولنا ان كان الزوج حراً
وما ذكره من اخذ القيمة يوم الحكم هو المشهور وقيل يوم الولادة
وقال في الخلاف لو مات الولد قبل ذلك فعلى المشهور لا شيء
فيه وعلي مقابلة له قيمته ثم انتقل ينكح علي مسأيل
من الاستحقاق فقال ومن استحق امة والحال انها
قد ولدت من حر غير غاصب سوا وطهرها بملك او هبة او ميراث
او شرا وغير ذلك من وجوه الملك من غاصب لم ينعلم بغصبه فله
اي مستحق الامة قيمتها وقيمة الولد اي اخذ قيمتها وتعتبر القيمة
يوم الحكم ويكون الولد حراً ثابت النسب واذا كان له مال لا يقوم
به وقيل لا يأخذها اي الامة وقيمة الولد وقيل له قيمتها اي اخذ
قيمتهما فقط يوم وطهرها والاقوال الثلاثة نقلها لك وبالاختلاف في
مالك لما استحققت ام ولد له واقتصر صاحب المختصر على
الاول وقوله الان يختار الثمن فليأخذ من الغاصب الذي باعها له
يبذل علي ان اللام في قوله فله للاختيار والاختار الثمن
كان كالمقرر لسبع الغاصب واما لو كانت الامة المستحقة بعد
الولادة بيد غاصب علم بغصبه فعليه اي الغاصب احد لانه
زان وولد رقيق مملوك اي مع الامة لونها اذا كان غير اب لوقال
وولدها رقيق بلاضافة الي ضمير الانثى لكان احسن لانه لاحق
بها لاه وحكم من اشترها من الغاصب علما بغصبه حكمه

الغاصب
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده

قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده

الغاصب ثم انتقل ينكح علي الارض المستحقة فقال
ومن حق الارض اي ومن استحق ارضاً من يد مشترا وغيره من
ليس بغاصب بعد ان عمرت بفتح الميم من العمارة اي بعد ان تصرفت
فيها بالبناء والعمران ونحوه فان المستحق يدفع لمن اعمرها قيمة
العمارة قائماً ويأخذ ارضه بما فيها فان اي ان يدفع قيمة ما
فيهما دفع اليه المشتري او من هو في منزله قيمة البقعة اخذ
اي لا شيء فيها فان اي المشتري من ذلك وفي نسخة اي باللفظ التثنية
اي المستحق والمشتري اي اي كل واحد منهما من دفع ما نسب
اليه كانا شريكين بقيمة ما لكل واحد منهما فالمستحق بقيمة
ارضه والذي اعمر بقيمة عمارته فاذا كانت قيمة البقعة عشرة
دينارين وقيمة العمارة عشرين ديناراً فيكون بينهما اثلاثا
وتعتبر القيمة في ذلك يوم الحكم علي المشهور لا يوم البناء وقيدنا
من ليس بغاصب لقوله والغاصب يريد من وصلت اليه من
الغاصب علما بغصبه يوم ينقل بناية وزرعه وشجره
من الارض المستحقة وان شاع اعطاه منها قيمة ذلك النقص
بضم النون وسكون القاف وقيمة الشجر ملقاً اي مقلوعاً فيعتبر
الشجر خطباً والبناء انقاضاً لان علم بين باذن صاحبها واذا
اعطاه منها قيمة نقضه وشجره فائماً يكون ذلك بعد قيمة اجر
من ينقل ذلك صورته ان يكون قيمة ذلك مقلوعاً عشرة دراهم
وقيمة اجر من يقلعه اربعة دراهم فانه يعطيه ستة دراهم
ما ذكره من اسقاط مقدار القلع من القيمة مثله لابن الموار
وابن شعبان وقيده ابن رشد بما اذا كان الغاصب ممن لا يتولى
ذلك بنفسه ولا بعبد ولا بشيء عليه اي علي المقتضى بمسئلة الغاصب

قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده

قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده

قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده

قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده

قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده
قوله لا يملك من ارضه شيئا الا ما سقى يده

أما في أرض غير مملوكة فقدّم عليهم مسافرون بدوا لهم
فأصل أبار الماشية أخق بها أي بالأبار حتى يسقوا أنفسهم
ثم المسافرون لسقوتهم ثم ماشية أهل الأبار ثم ماشية المسافر
ثم الناس بعدهم فيها أي في الأبار أي في فضل ما بها يشركوا سوا
وقد تبايع مملوكة لقوله **ومن كان في أرضه عين أو بئر فله**
منه ما إلا أن تنبذ بئر جاره أو بئر ماؤها والحال أن له
أي للجار زرع يخاف عليه فلا يمنع أي لا يجوز له أن يمنع
فضل أي فضل المابل يلزمه بذله له وبذلك قضى عليه
بشروط ثلاثة أن يكون الجار زرع علي أصل ما فله مشارقة
بجره وأن يخاف علي زرعه التلف وأن يشرح في إصلاح بئر
ولا يجوز **واختلف هل المدة ههنا لا يخفى عليه أي علي الجار**
في ذلك الفضل من لصاحب الماء وهو محكي عن مالك أم لا
وهو قول المدونة **وينبغي بمعنى يستحب أن لا يمنع الرجل جاره**
أن يفرز أي يدخل خطبة في جداره لما صح من قوله صلى الله
عليه وسلم لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبة في جداره روي
خشبة بالأفراد وخشبة بالجمع بفتح الخاء والشين وهم الها
وبعضهما وهذا النهي عندنا للندب وهذا أقوال ينبغي وقوله
ولا يقتضي عليه تأكيد وما أسندت الماشية من الزرع والموا
بالليل فذلك علي أرباب الماشية ولا شيء عليهم في فساد
النهار وهذا التفصيل في الموطأ وغيره عنه صلى الله عليه
وسلم ومعه إذا تركوها بغير ربط أما إذا ربطوها وحفظوها
فلا شيء عليهم لأنهم فعلوا ما يجوز لهم **قاله في** وقال عن ابن
عبد البر أنما سقط الضمان ثم راعى أرباب الماشية إذا أطلقوا

دون راع

هذا هو الأصل في الماشية
فإذا كان الجار زرع علي أصل ما فله مشارقة
بجره وأن يخاف علي زرعه التلف وأن يشرح في إصلاح بئر
ولا يجوز أن يفرز خشبة في جداره روي خشبة بالأفراد
وخشبة بالجمع بفتح الخاء والشين وهم الها
وبعضهما وهذا النهي عندنا للندب وهذا أقوال ينبغي
وقوله لا يقتضي عليه تأكيد وما أسندت الماشية من الزرع
والموا بالليل فذلك علي أرباب الماشية ولا شيء عليهم
في فساد النهار وهذا التفصيل في الموطأ وغيره عنه
صلى الله عليه وسلم ومعه إذا تركوها بغير ربط أما إذا
ربطوها وحفظوها فلا شيء عليهم لأنهم فعلوا ما يجوز
لهم قاله في وقال عن ابن عبد البر أنما سقط الضمان
ثم راعى أرباب الماشية إذا أطلقوا

هذا هو الأصل في الماشية
فإذا كان الجار زرع علي أصل ما فله مشارقة
بجره وأن يخاف علي زرعه التلف وأن يشرح في إصلاح بئر
ولا يجوز أن يفرز خشبة في جداره روي خشبة بالأفراد
وخشبة بالجمع بفتح الخاء والشين وهم الها
وبعضهما وهذا النهي عندنا للندب وهذا أقوال ينبغي
وقوله لا يقتضي عليه تأكيد وما أسندت الماشية من الزرع
والموا بالليل فذلك علي أرباب الماشية ولا شيء عليهم
في فساد النهار وهذا التفصيل في الموطأ وغيره عنه
صلى الله عليه وسلم ومعه إذا تركوها بغير ربط أما إذا
ربطوها وحفظوها فلا شيء عليهم لأنهم فعلوا ما يجوز
لهم قاله في وقال عن ابن عبد البر أنما سقط الضمان
ثم راعى أرباب الماشية إذا أطلقوا

دون راع وأما إن كان معن راع فلم يمنعهما فهو كالقائد والراكب **ومن**
وجد سلعة التي باعها مثلاً من رجل بعدها لم تفت ولم يقبض
ثمها حتى فلس مشتم بها فالبايع حينئذ **أي في التغليس بالخيار**
فأما خاصص أي دخل مع الغرماء في حيلة المال فبأخذ نصيبا
بنسبة ماله منه بغير أن يقي له شيء أمتع ذمته **والأأي وإن لم**
يخير المحاصصة **أخذ سلعة باليمن الذي باعها به أن كانت**
تقر بعينها وكانت من ذوات القيم كالدواب والرقيق أما
إذا كانت من ذوات الأمثال كالقمح فليس له إلا الحصاص مالم
تشهد بيته بأنه طرح قمحه في هذه المطمورة وما ذكره من
تخير البايع محله مالم يدفع الغرماء ثمن سلعته أما إذا دفعوا
له فلا يقال له **وإن كان الموت يخالف التغليس**
علي المذهب قال **وهو أي صاحب السلعة إذا وجدها في**
الموت أي موت من ابتاع السلعة ولم يقبض ثمنها أسوة الغرماء
لما صح عنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك ثم أشار إلى مسا
من مسايل الضمان بقوله **والضمان غارم** لما صح
عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال الرعيم غارم والرعي الكفيل
وظاهر كلام الشيخ أنه يضمن مطلقاً أي سواء كان المدين حاضر
أو غائبا ملياً أو معدوماً وهو قول مالك الأول ثم رجع فقال
ليس له الأخذ من الضمان إلا عند تعدد الاستيفاء من الغريم
ويجب حمل كلامه عليه لأنه سيقول بعد ولا يفرق الحمل إلا في
عدم الغريم أو عيبته **وحمل الوجه البالغ** العاقل الغير المولي
عليه أن أي بوجه من تتحمل به عند الأجل بركي من الضمان **وإن**
لم يأت به عند الأجل بعد التلوم غرم المال الذي عليه **حتى يعني**
أنه لم يأت به وأما لو أتى به فلا غرم ولو عدي بما قوله بعد التلوم أي الخفيف إذا كان المدين حاضراً
أو غائباً يضمنه كالغرماء اليوم وشبهه لأن بعدت فيغرمه **أقوله** بمعنى إلا أن يشترط أي وج
يكون ضمان طلب وإن صرح فيه بالوجه اه عدي

هذا هو الأصل في الماشية
فإذا كان الجار زرع علي أصل ما فله مشارقة
بجره وأن يخاف علي زرعه التلف وأن يشرح في إصلاح بئر
ولا يجوز أن يفرز خشبة في جداره روي خشبة بالأفراد
وخشبة بالجمع بفتح الخاء والشين وهم الها
وبعضهما وهذا النهي عندنا للندب وهذا أقوال ينبغي
وقوله لا يقتضي عليه تأكيد وما أسندت الماشية من الزرع
والموا بالليل فذلك علي أرباب الماشية ولا شيء عليهم
في فساد النهار وهذا التفصيل في الموطأ وغيره عنه
صلى الله عليه وسلم ومعه إذا تركوها بغير ربط أما إذا
ربطوها وحفظوها فلا شيء عليهم لأنهم فعلوا ما يجوز
لهم قاله في وقال عن ابن عبد البر أنما سقط الضمان
ثم راعى أرباب الماشية إذا أطلقوا

فأما في أرض غير مملوكة فقدّم عليهم مسافرون بدوا لهم
فأصل أبار الماشية أخق بها أي بالأبار حتى يسقوا أنفسهم
ثم المسافرون لسقوتهم ثم ماشية أهل الأبار ثم ماشية المسافر
ثم الناس بعدهم فيها أي في الأبار أي في فضل ما بها يشركوا سوا
وقد تبايع مملوكة لقوله ومن كان في أرضه عين أو بئر فله
منه ما إلا أن تنبذ بئر جاره أو بئر ماؤها والحال أن له
أي للجار زرع يخاف عليه فلا يمنع أي لا يجوز له أن يمنع
فضل أي فضل المابل يلزمه بذله له وبذلك قضى عليه
بشروط ثلاثة أن يكون الجار زرع علي أصل ما فله مشارقة
بجره وأن يخاف علي زرعه التلف وأن يشرح في إصلاح بئر
ولا يجوز أن يفرز خشبة في جداره روي خشبة بالأفراد
وخشبة بالجمع بفتح الخاء والشين وهم الها
وبعضهما وهذا النهي عندنا للندب وهذا أقوال ينبغي
وقوله لا يقتضي عليه تأكيد وما أسندت الماشية من الزرع
والموا بالليل فذلك علي أرباب الماشية ولا شيء عليهم
في فساد النهار وهذا التفصيل في الموطأ وغيره عنه
صلى الله عليه وسلم ومعه إذا تركوها بغير ربط أما إذا
ربطوها وحفظوها فلا شيء عليهم لأنهم فعلوا ما يجوز
لهم قاله في وقال عن ابن عبد البر أنما سقط الضمان
ثم راعى أرباب الماشية إذا أطلقوا

هذا هو الأصل في الماشية
فإذا كان الجار زرع علي أصل ما فله مشارقة
بجره وأن يخاف علي زرعه التلف وأن يشرح في إصلاح بئر
ولا يجوز أن يفرز خشبة في جداره روي خشبة بالأفراد
وخشبة بالجمع بفتح الخاء والشين وهم الها
وبعضهما وهذا النهي عندنا للندب وهذا أقوال ينبغي
وقوله لا يقتضي عليه تأكيد وما أسندت الماشية من الزرع
والموا بالليل فذلك علي أرباب الماشية ولا شيء عليهم
في فساد النهار وهذا التفصيل في الموطأ وغيره عنه
صلى الله عليه وسلم ومعه إذا تركوها بغير ربط أما إذا
ربطوها وحفظوها فلا شيء عليهم لأنهم فعلوا ما يجوز
لهم قاله في وقال عن ابن عبد البر أنما سقط الضمان
ثم راعى أرباب الماشية إذا أطلقوا

هذا هو الأصل في الماشية
فإذا كان الجار زرع علي أصل ما فله مشارقة
بجره وأن يخاف علي زرعه التلف وأن يشرح في إصلاح بئر
ولا يجوز أن يفرز خشبة في جداره روي خشبة بالأفراد
وخشبة بالجمع بفتح الخاء والشين وهم الها
وبعضهما وهذا النهي عندنا للندب وهذا أقوال ينبغي
وقوله لا يقتضي عليه تأكيد وما أسندت الماشية من الزرع
والموا بالليل فذلك علي أرباب الماشية ولا شيء عليهم
في فساد النهار وهذا التفصيل في الموطأ وغيره عنه
صلى الله عليه وسلم ومعه إذا تركوها بغير ربط أما إذا
ربطوها وحفظوها فلا شيء عليهم لأنهم فعلوا ما يجوز
لهم قاله في وقال عن ابن عبد البر أنما سقط الضمان
ثم راعى أرباب الماشية إذا أطلقوا

هذا هو الأصل في الماشية
فإذا كان الجار زرع علي أصل ما فله مشارقة
بجره وأن يخاف علي زرعه التلف وأن يشرح في إصلاح بئر
ولا يجوز أن يفرز خشبة في جداره روي خشبة بالأفراد
وخشبة بالجمع بفتح الخاء والشين وهم الها
وبعضهما وهذا النهي عندنا للندب وهذا أقوال ينبغي
وقوله لا يقتضي عليه تأكيد وما أسندت الماشية من الزرع
والموا بالليل فذلك علي أرباب الماشية ولا شيء عليهم
في فساد النهار وهذا التفصيل في الموطأ وغيره عنه
صلى الله عليه وسلم ومعه إذا تركوها بغير ربط أما إذا
ربطوها وحفظوها فلا شيء عليهم لأنهم فعلوا ما يجوز
لهم قاله في وقال عن ابن عبد البر أنما سقط الضمان
ثم راعى أرباب الماشية إذا أطلقوا

منها في الاثر والسرور
والنعمان على من كان
منها في الاثر والسرور
والنعمان على من كان

ومى اوسى

ارک و موروث و بیعی

التاسع والعشرون

ومن أوصي بحج أنفذ من الثلث علي المشهور ومواعاة لمن يقول
ان من الحج يجب عليه ان يخرج ما يحج به عنه **والوصية بالصداقة**
احب اليها اي الي المالكية من الايصا بالحج لانه لا خلاف فيها
وانها مندوبة ولا خلاف في انتفاع الميت بها **واذا امانا احيى الحج**
اي من استوجره كان حج عن من اوصي بحج في اثنائها **الطريق قبل ان يصل**
الي مكة او قبل ان يقضي افعال الحج **فله بحساب ما سار من الطريق**
ويؤد ما بقي لانه لم يستحقه كله **الاستتمام العمل** واما ما هلك بيده فهو
اي ضمانه **منه** لان عليه معاوضة فيه وهو العمل الذي اخذ عليه العوض
الا ان ياخذ المال علي ان يتفق علي **البلاغ** فانه اذا هلك يكون
الضمان من الدين **واجروه** صوابه اجروه بغير او وانما كان
الضمان مشهورا ان اجازة البلاغ هو ان يعطى ملا الحج به فان كمل
العمل كان له وان لم يكمله لم يستحق منه شيئا وان احتاج الي زيادة حج
بما علي المستاجر **ويؤد ما فضل** ان فضل شيء ولا يجوز له صرف شيء
منه في غير الحج واما ان وقعت الاجارة بعوض فان المستاجر ملك
ما استوجبه فان عجز عن كفايته لزمه اتمامه من مال نفسه وان
وان فضل منه شيء كان له والله اعلم **باب في علم**
الغرائب جمع فريضة بمعنى التقدير وهو من فروض الكفاية عني
الذي صلي الله عليه وسلم في تعليمه وتعلمه قال صلى الله عليه
وسلم تعلموا القرآن وعلموه الناس وتعلموا الغرائب وعلموها
الناس فان لم يدر مقبوض وان العلم سيفضي وتظهر الفتن حية
يختلف الاثنان في الفريضة فلا يجد ان من يفصل بينهما رواه
البيهقي وغيره وابتدأ بنجد اد من يورث فقال **ولا يرث من الرجال**
الا عشرة الابن وابن الابن وان سفل يعني الفاضل هو الحسن

والأخ لام وإن الأخ الشقيق والعم لآب وابن العم الشقيق وابن العم لآب وذو الزوج
هو الزوج وذو الزوج لآب والزوج لآب والزوج لآب والزوج لآب والزوج لآب والزوج لآب

[illegible]

والاب والجد للاب وان بعد وفي نسخة وان علا وانما قال في الابن
وان يغفل لانه انفصل ما غيره وفي الاب وان علا لانه انفصل منه غيره
والاخ شقيقا اولاب اولام **واين الاخ** الشقيق اولاب **وان بعد** والاب
الشقيق اولاب **وابن العم** الشقيق اولاب **وان بعد** **والزوج** ومولي
العمة وهو المتيق وهذه الامضافة مجازية لان المنعم حقيقة هو
الله تعالى **ولا يرث من النساء** **رسخ البنت** وابنت الابن **اولام**
والجد للاب اولام **والاخ** الشقيقة اولاب اولام **والزوجة**
ومولاة العمة **ولما فرغ** من تعدد ادم من **يعرب**
شرع يبين مقدار ما يرث كل واحد منهم فقال **فميراث الزوج**
من الزوجة ان لم تترك **ولد او اولاد** ابن النصف فان تترك
ولد اذكر او انثى **او ولدان** كذا لك سواء كان الولد **منه** اي من الزوج
او من غيره بكاح او نكاح او لعان من حر او عبد مسلم او كافر ويشترط
في الولد او ولده ان يكون حرا مسلما غير قاتل **فله** اي الزوج **الزوج**
ودليل الواضحين قوله تعالى وكلم نصف ما ترك ازواجهن الآية **وقد**
هي اي الزوجة وكذلك الزوجتان او الزوجات **منه** اي من الزوج
الزوج ان لم يكن له **ولد ولا اولاد** **ذكر او انثى** كان الولد منها او
من غيرها **زوجة** كانت او ام ولد **فان كان له ولد او ولدان** فلما **التم**
ويشترط في ولد الزوج ما اشترط في ولد الزوجة بزيادة شرط وهو ان
لا يكون من زني ودليل الفني يضمنين قوله تعالى ولهن الربع الآية
فليس يشترط في نوازل الزوجين ان يكونا مسلمين
حرين غير قاتل احدهما الاخر وان يكون نكاحهما صحيحا **ولما**
فرغ من بيان ما يرث **بالسبب** من الزوجين **التم**
يبين ما يرث بالسبب وكان الاول ان يقدمه لانه اقوى وبدا

ميراث الام وذكر لها ثلثة من راس المال وثلث ما بقي
 والسدس من راس المال **وانما في الاول** بقوله **وميراث الام من ابها**
الثلث لو قال من ولدها كان احسن ليشمل الذكر والانثى **ان لم**
يترك ولدا ذكر او انثى حراما غير قاتل **او ولد ابن** كذا **او اثنين**
من الاخرى **تلك** **او فصاعدا** ذكر او فقط او انا فقط او ذكورا وانا
 معا استقاولا بشرط ان يكونوا احرارا مسلمين غير قاتلين واشار
 الى الثانية بقوله **الا في فريضة** **ابوين** في
 من اربعة **للزوجة الربع** سهم **وللام ثلث ما بقي** سهم **وما بقي**
 وهو سهمان **فللاب** وهذه السيلة تلقى في المعاينة فيقال المرأة
 ورثت الربع بالعرض بغير عود ولا عول وليت بنو جهة **ثانها**
في زوج وابوين فهي من ستة **للزوج النصف ثلاثة وللام ثلث**
ما بقي سهم وما بقي وهو سهمان **لللاب** وتسمى هاتان الفريضةتان
 بالفرازين لان الام عرت فيهما فاما تأخذ الثلث لفظا لامعيا
 هذا مذهب الجمهور وقال ابن عباس تأخذ الثلث من راس
 المال **فجعل الاول** من اثني عشر **والثاني** من ستة وعشرا
 الخلاف قوله تعالى ورثه ابواه فلامه الثلث فابن عباس اي
 الآية منطبقة عليهما والجمهور حملوا الآية على ما اذا كان جميع
 ما خلف الميت الابوين فقط وتم تأويل اخرون كوفي الاصل
ولها اي للام في غير ذلك اي غير الفريضة **الفرازين الثلث**
كاملا الا ما نقصها العول وهو الزيادة في العرض وذلك ان يجمع
 في الفريضة فروض لا تقف بها جملة المال ولم يمكن استقاط بعضها
 من غير حاجب ولا تخصيص بعض ذوي الفروض بالتعجيل
 فزيد في الفريضة سهام حتى يتوزع النقص على الجميع احاقا

فريد في الفريضة سواء حتى يتوزع النقض على الجميع الحاقا
يقال لما تنقص العول اي الا فريضة بقصها العول اي نقص فرضها العول وقوله وهو اي
وعليه المروض عنه اي يضاعف يقال عاد الميزان اذا ارتفع وقوله وهو الزيادة في الفرق
في لفظ الاية فان الفريضة اربعة وعشرون وقد زيد عليها ثلثه اربعة وعشرون

قوله ولا يعمل اي ولا يد مثاله عند القائل به هلك هالك
عن بيت سقط فلما انصف فضا والباقي شاة
قوله وما بقي وهو سهمان فلاب فلو كان موضع
الاب جدي لما نالها الثلث حقيقة من داس مع
المال لانها تزيد منها بالنقص ومع الاب بالتقصير

قوله وذلك اي ويأيد ذلك في الفريضة
كالاربعة والعشرين وقوله فروض كالثلثين
والسدسين والثلث بالصفة للمبررة الا عداها

قوله لما قال اصحاب الفروض باصحاب الديون والمحقق العباس ووافقه الصحابة وذلك انه حين ماتت امرأته بخلها فترك زوجا واختين وكانت اول فريضة عالت في الاسلام فجمع الصحابة فقال لهم فرض الله على النصف والاثنين الثلثين فانه بدات بالزوج لم يبق للاختين عتقها وان بدات بالاثنين لم يبق للزوج فاشترى واعلى فاشترى العباس بن عبد المطلب بالقول وقال ارايت لو مات رجل وترك ستة ذراه ورثه ثلاثة ولاخر اربعة اليس يجعل المال سبعة اجزا فخذت الصيغة بقوله انه عدوي

اصحاب الفروض باصحاب الديون فسمي ذلك **عولاً** مثال ذلك المسألة المنبرية فان اصلها من اربعة وعشرين وقولها بثمانها الي سبعة وعشرين وهي زوجة وابوان وابنتان للبنتين الثلثان ولكل واحد من الابوين السدس وللزوجة الثمن فانخرج فرض الابوين فاكفينا بواحد وهو من ستة واندرج فيه فرض البنتين وانفق فرض الزوجة مع مخرج السدس بالنصف فتقرب ثلاثة في ثمانية يحصل اربعة وعشرون للبنتين ثلثاهما ستة عشر وللأب سدسها اربعة وللأم كذلك اربعة صار ذلك اربعة وعشرين فاحتجنا الي فرض الزوجة فعلنا بعد ثمنها ثلثه اربعة اسم فعالت الي سبعة وعشرين وسميت هذه المسئلة منبرية لان عليها رضي ابيه عنه سئل عنها وهو علي المنبر فخطب فقال علي ارايتم ان صار ثمنها ثلثا وشار الي فريضة **قوله** الام الثالثة بقوله **الا ان يكون للولد الميت ولد او ولد ابن او اثنان من الاخوة** ما كانا فلها السدس حينئذ ما ذكره من حجب الام من الثلث الي السدس بالاثنتين من الاخوة فهو مذهب الامة فاطبة الا ابن عباس رضي الله عنهما فانه لا يحجبها الاثلاثة من الاخوة فصاعدا مستد لا بقوله تعالى فان كان له اخوة فلا له السدس ومعنى الخلاف في اقل الجمع فالذي قاله مالك في الوفا ان السنة مضت علي ان الاخوة اثنان فصاعدا **ثالث** **النفق** **يتكلم علي ميراث الاب** وذكر له ثلاثة فرائض اشار الي الاولى بقوله **وميراث الاب من ولده الذكر والانثى اذا انفرد** **ورث المال كله** بخلاف **الثانية** اشار اليها بقوله **وتفرق** **لهم مع وجود الولد الذكر او ولد الابن الذكر السدس** والامن راس

هذا هو الذي عليه الجمهور في ميراث الميت وله ولد او ولد ابن او اثنان من الاخوة ما كانا فلها السدس حينئذ ما ذكره من حجب الام من الثلث الي السدس بالاثنتين من الاخوة فهو مذهب الامة فاطبة الا ابن عباس رضي الله عنهما فانه لا يحجبها الاثلاثة من الاخوة فصاعدا مستد لا بقوله تعالى فان كان له اخوة فلا له السدس ومعنى الخلاف في اقل الجمع فالذي قاله مالك في الوفا ان السنة مضت علي ان الاخوة اثنان فصاعدا ثالث النفق يتكلم علي ميراث الاب وذكر له ثلاثة فرائض اشار الي الاولى بقوله وميراث الاب من ولده الذكر والانثى اذا انفرد ورث المال كله بخلاف الثانية اشار اليها بقوله وتفرق لهم مع وجود الولد الذكر او ولد الابن الذكر السدس والامن راس

قوله كله اي بالنقصيب وكذا ان كان معه ذوا فرض فانه ياخذ الباقي بالنقصيب ايضا اه عدي

المال

له وهذا البنت ابنت الابن اي وسواها كان معهن ذوا فرض او لا لا يرضاه مع ذوي فرض او لا مع كورات من البنت ابنت الابن او لا تثبتان من ذلك فصاعدا فالنقصيب في كلام المصنف المولد او ولد الابن الذكر وهو ظاهر منه لذكره له **قوله** ان فضل شي احتراز عما اذا كان ابنتان وابوان لا يفضل للاب شي ياخذ به بعد فرضه الذي هو السدس او عدوي

المال لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد **والثالثة** اشار اليها بقوله **فان لم يكن له ولد** ذكر **ولا ولد ابن** كذلك فرض **للأب السدس** او الامن اصل الزكة **واعلي** بعد ذلك **من تركه من اهل السهام** وهن البنت ابنت الابن او ابنتان من ذلك فصاعدا **سهما ممة** **كان له ما بقي** ان فضل شي ياخذ به بالنقصيب لما صرح من قوله صلي الله عليه وسلم احتوا الفرائض باهلها فابقي فلاولي رجل ذكر **ثالث** **النفق** **يتكلم علي ميراث الابن من ابويه** وذكر له فريضتين اشار الي اولاهما بقوله **وميراث الولد الذكر جميع المال ان كان وحده** ليس معه ذوا سهم اما ان كان معه اخ له فاكتر فاهم يرثون جميع المال يقتسمونه بالسوية **والثانية** اشار اليها بقوله **او ياخذ ما بقي بعد اخذ سهام من معه من زوجة وابوين او جد او جد** وانما يبدى اهل السهام لانهم اصل بالنسبة للعصبة لان لهم سها ما معصبة بالكتاب والسنة بخلاف العصبة فاذ كان معه زوجة فقط فالمسيلة من ثمانية لها ثمنها والباقي له وان كان معه ابوان فقط فالمسيلة من ستة للابوين ثلثها وللأبن ما بقي وان كان معه جد او جدة فالمسيلة ايضا من ستة للجد او الجدة السدس واحد والباقي له وان كان معه زوجة وابوان فالمسيلة من اربعة وعشرين للزوجة ثمنها ثلاثة وللأبنون الثلث ثمانية بينهما والباقي له **ثالث** **النفق** **يتكلم علي ميراث الابن فقال وابن الابن بمنزلة الابن** غالب **اذ لم يكن للميت ابن** من صلبه وقولنا غالب لانه ليس كالابن في جميع الوجوه لان الابن لا يسقط اصله وابن الابن يسقط في نحو

قوله الثلث اي الذي عول مجموع السدس بين الزوجين وان تقفل لزوج الثمن من ثمانية والسدس من ستة بينهما او الثلث بالانصاف وتقدر نصف احدى في كامل الاخرى بربعة وعشرين اه عدي

ابوين وابنتين وابن ابن وقد لا يحجب ما يحجب الابن كما سياتي
 وايضا ليس هو مثله في النقص بيب فان ابن الصليب يعصب بنات
 الصليب ولا يعصب من ابن الابن **ثم نقل يبين ما يراه**
الابن مع اخواته فقال فان كان ابن الصليب ومعه ابنة
كذلك فلان كمثل حظ الاثنين سواء ورثا المال جميعه او ما فضل
 منه بعد من تركهم من اهل السهام فاذا ترك ابنا وابنة فالمال بينهما
 اثنان وان كان معهما زوجة فالمسيلة من ثمانية للزوجة واحد صحيح
 عليها وسبعة علي ثلاثة مكسرة عليهم يخالف فتضرب عدد
 المكسرة عليهم وهو ثلاثة في اصل المسيلة وهي ثمانية فتخرج من اربعة
 وعشرين للزوجة سهم في ثلاثة بثلاثة يبقى احدى وعشرون علي
 ثلاثة للذكر اربعة عشر وللانثى سبعة وعقب ذلك بما يورثه
 العدد من البنين والبنات فقال **وكذا في كثرة البنين والبنات**
وقلتهم اذا لم يكن معهم صاحب فرض يرتون كذلك جميع المال
 فيقتسمونه للذكر مثل حظ الانثيين مثل ان يترك خمس بنين
 وخمس بنات فانهم يقتسمون المال علي خمسة عشر سهما لكل ذكر
 سهمان ولكل انثى سهم هذا اذا لم يكن معهم صاحب فرض واما
 ان كان معهم صاحب فرض فاسأله اليه بقوله **او ما فضل منه**
 اي المال **بعد من تركهم من اهل السهام** معنى كلامه انه اذا كان
 مع البنين والبنات اهل سهام فانهم ياخذون سهامهم او كل من
 جميع المال ثم ما فضل بعد ذلك يفتسمه البنون والبنات
 كذلك للذكر مثل حظ الانثيين **ع** قوله **وابن الابن كالابن في**
عدم ميراثه وتجب تكرر مع قوله وابن الابن بمنزلة الابن
 وقال **ق** ما ذكر من انه مثله في الحجب ليس كذلك لان الابن

الحجب

يحب بنت الابن ولا يحجبها ابن الابن وقد قد مناه بخالف في الميراث
 ايضا في بعض الصور **ثم نقل يتكلم علي ميراث البنات**
 وبدا بميراث البنت الواحدة فقال **واميراث البنت الواحدة**
 التي للصليب **النصف** لقوله تعالى فان كانت واحدة فلها النصف
وللاثنين من بنات الصليب الثلثان لما صح انه صلي الله عليه
 وسلم ورثهما كذلك **فان كثرت علي الاثنين** بان كن ثلثا فاكثر **لم**
يزدن علي الثلثين شيئا وبنت الابن كالبنات الواحدة للصليب
اذا لم تكن بنت لصليب موجودة فانما تترك منه النصف بالاجماع
وكذلك بنات الابن كالبنات للصليب في حال عدم البنات للصليب
 يرتن الاثنين منهن فصاعدا الثلثين بلا خلاف **فان كانت ابنة**
واحدة للصليب موجودة ومعها ابنة ابن فللا ابنة للصليب
النصف ولا بنت الابن السدس تمام الثلثين لما صح انه صلي
 الله عليه وسلم قضى بذلك **وان كثرت بنات الابن مع بنت الصليب**
لم يزدن علي ذلك السدس شيئا عند اهل السنة **ان لم يكن معهن**
ذكر في درجتهن او اسفل منهن وسيصرح بحكم ما اذا كان معهن ذكر
 واذا اخذت بنت الصليب النصف وبنت الابن او بناته السدس
فما بقي بعد ذلك وهو الثلث **للعصبة** غير عصبات بنات الابن
ثم صرح بمفهومه قوله فان كانت ابنة فقال
وان كانت البنات للصليب اثنتين فصاعدا مع بنت ابن فللذكر
لم يكن لبنات الابن شيء في السدس لان الثلثين فكملا دون
 بنات الابن ولا في غير السدس لانه لا يدخل لهن في غيره اللهم
الا ان يكون معهن اي بنات الابن **اخ** لهن فلو قال به له ذكر الكان
 اولي ليشمل ابن العم اذا كان في درجتهن فان حكمه كالاخ معهن

قوله تمام الثلثين فهم منه ان نصف البنت
 مع سدس بنت الابن فرض واحد خلا فالس
 قال فرضان وفادسعة الخلفا تقس في
 الشفعة اذا باعت احداهما عصبتها تكون الاخرى
 احق بحصة الشافعية تختص بها شاعلي
 انها فرض واحد لاعلي هما فرضان اه ع

قوله للعصبة ايهم للبنين وقره
 الاول جده لان موضوع
 المسئلة انه ليس هناك
 عصبات بنات الابن اه

قوله ولا يعصب من تحت ابني لو كان هو ابن ابن ومعه ابنة ابن ابن فانه ياخذ ما زاد على من البنا
ولا شيء من تحت من بنات ابن الابن والخاص لاداب ابن الابن لا يراد على ابنة الابن اذا كانت فوقه
اذ كانت بنات الصلب اثنتين فصاعدا واما اذا كانت واحدة فان البنت تترك النصف وتترك
الابن السدس تمام الثلثين وما بقي لابن الابن ولا يراد عليها شيئا لا يشارك في الثلثين مع البنت
اذ كانت الابن في درجة ابن الابن فان البنت تترك النصف وما بقي بين ابنة الابن وابنة الابن للذكر
الانثيين قولا او كذا والنسب هو

يكون ما بقي بينه وبينه للذكر مثل حظ الانثيين ان بقي شيء
فان لم يفضل شيء فلا شيء لمن لا من انما يرث بالتعصيب والعاصب
لا يرث الا ما فضل كالبنت وابوين وابنة ابن مع ما ذكر في درجتها
وكذلك اذا كان الذكر الذي مع بنات الابن تحتهم فانه يعصبهم
فاذا عصبهم كان ذلك الباقي **بينهم كذلك** اي للذكر مثل حظ
الانثيين **ع** فان ابن الابن يعصب من في درجته ومن فوقه ولا يعصب
من تحتهم **ذكر مسالتين من مسائل تعصيب ابن الابن**
من هو في درجته ومن هو فوقه واجاب **عنهما** جواب
واحد وعقد في العبارة رحمه الله تعالى فقال **وكذلك**
لو ورث بنات الابن مع الابنة للصلب السدس وتحتهم بنات
ابن معهن ذكر في درجته **او تحتهم ذكر كان ذلك** الثلث الباقي
بينه وبين اخواته او من فوقه من عمة تقدير المسئلة الاولى
اراي من هلك وترك بنتا لصلب وبنات ابن وتحتهم بنات
ابن معهن ذكر **وتقدير الثانية** ارأي من هلك وترك بنتا
لصلب وبنات ابن وتحتهم بنات ابن ابن وتحتهم ابن ابن
تقدير جواب الاولى كان ذلك الباقي بينه وبين اخواته
وتقدير جواب الثانية كان ذلك الباقي بينه وبين من فوقه
من عمة **والايدخل في ذلك** الثلث الباقي **من دخل في الثلثين**
من بنات الابن من الطبقة الاولى وقد فهم هذا ما تقدم
عقب الكلام على البنات بالكلام على الاخوات
لما بينهما من المشاركة في الحكم من حيث ان الواحدة تترك النصف
اذا انفردت **والاثنتين فصاعدا الثلثين** والآخر يعصبهم فقال
ويترك الاخ الشقيق النصف لقوله تعالى في اية الكلا

فلما نصت

قوله ولا يعصب من تحت ابني لو كان هو ابن ابن ومعه ابنة ابن ابن فانه ياخذ ما زاد على من البنا
ولا شيء من تحت من بنات ابن الابن والخاص لاداب ابن الابن لا يراد على ابنة الابن اذا كانت فوقه
اذ كانت بنات الصلب اثنتين فصاعدا واما اذا كانت واحدة فان البنت تترك النصف وتترك
الابن السدس تمام الثلثين وما بقي لابن الابن ولا يراد عليها شيئا لا يشارك في الثلثين مع البنت
اذ كانت الابن في درجة ابن الابن فان البنت تترك النصف وما بقي بين ابنة الابن وابنة الابن للذكر
الانثيين قولا او كذا والنسب هو

فلما نصت ما ترك وسمي الشقيق شقيقا لانه يشق الصلب والرحم
مع اخيه وميراث **الاثنين فصاعدا الثلثان** لقوله تعالى فان
كانت اثنتين فلهما الثلثان مما ترك **فان كانوا اخوة واخوات**
شقايق اولاد فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين قولا او
كروا لقوله تعالى وان كانوا اخوة رجلا ولسا للذكر مثل حظ الانثيين
والاخوات الشقايق والاخوة الواحدة مع البنات الواحدة
او مع بنت ابن او بنات ابن كالعصبة لمن يرث ما فضل عنهن
ولا يرث لمن اي لا يفرض للاخوات **معهن** اي مع البنات بل ياخذ
ما فضل بالتعصيب وتيدنا بالشقايق لان اللواتي للاب لشي
لهن الا عند عدم الشقايق وانما قال كالعصبة ولم يقل عصبة
لانهم يشبهن العصبة في وجه واحد لانهن انما يرثن لما بقي
عن البنت ولا يشبهن العصبة في جارية المال اذا انفردن
شرع منك على من يحب الاخوة الاشقاء والاخوات
الشقايق عن المراتي فقال **واميلت للاخوة** الاشقاء
والاخوات الشقايق مجتمعين او متفرقين **مع الاب** بل
يجبون به حجب اسقاط لانهم يدلون به وكل من يدلي بشخص
لا يرث مع وجوده الا اخوة الام كما سياتي **واميراث** لقوله ايضا
مع الولد الذكر او مع ولد الولد الذكر اما الاول فانه اقوى تعصبا
منهم واما الثاني فلان البنوة تشملهم **والاخوات للاب في حال**
عدم الاخوة الشقايق كالاخوة الشقايق ذكرهم وانما بينهم
قلوا او كروا في الواحدة اذا انفردت تترك النصف والاثنتان
فصاعدا الثلثين وانه اذا اجتمع ذكر واناث قسم المال بينهم
للكو مثل حظ الانثيين اي اخر ما تقدم **فان كانت الواحدة اخوة**

فانه ما اخذت الشقايق اولاد مع ما نصت
الولد وقوله مع البنات الخ راجع للثلاثين
اي بقوله الشقايق والاخوات او عدوي

قوله في خمسة مواضع ^{الاول} ابن الاخ لا يعصب أخته ^{والاخ} يعصبها ^{الثاني} ان الاخوة لا يعصب المجد ^{الثالث} ابناهم ^{الرابع} ان ابن الاخ اذا كان مكان الاخ في المشركة لم تكن مشركة بل يسقط ابن الاخ الخامس بل الاخ للام لا يرث والمص ^{ذكره} الحامس انه عدي

بالجارية وهي كل ميلة فيها زوج وام او جدة واثنان من ولد الام فصاعدا
وعصبة من الاشقا فكان زيد ابن ثابت ومن تابعه يقول الزوج
النصف وللأم السدس وتشارك الاخوة في الثلث الباقي فتصع
من ثمانية عشر انتهى وقال القرأفي المسألة من ستة وتصع من
اثنى عشر الزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللأختين
للأم الثلث فترجع الاخوة الاشقاء على الأختين للام فيشاركوها
في الثلث حظ الأنثى والذكر حينئذ سواء انتهى **فخرجت**
انه اذا فقد شيء من الورثة المذكورين في هذه المسئلة لا يني
مشاركة وبد ان يفقد ان الاشقا فقال **ولو كان من بقي**
اخوة لابن يشاركوا الاخوة للام في ثلثهم كخروجهم عن ولادة
الأم وثي يفقدان العصبة فقال وان كان من بقي أخت أو
أخوات لأبوين أو لاب أميل لهم اي صارت من مسائل العول
ويطل التشارك فيها للواحدة بالنصف ثلاثة فتبلغ ثلثة
ويقال للأثنين بالثلثين اربعة فتبلغ عشرة وان كانت شقيقة
واخت لأب أميل للشقيقة بالنصف والتي للأب بالسدس
وهو الثلثان **وقال يفقدان بعد ادلاخوة للام فقال**
وان كان من قبل الأم اخ واحد وأخت لم تكن مشاركة وكان باقي
وهو السدس للأخوة ان كانوا ذكورا فقط أو ذكورا وإناثا فالذكر
فقط يقتسمونه بالسوية والذكور وإناث يقتسمونه للذكر
مثل حظ الأنثيين قوله وان كان إناثا اي الأخوات لأبوين أو لأب
أميل لهم صوابه لهم تكرر وكذا قوله **والأخ للأب كالشقيق في**
حال عدم الشقيق تكرر كرره ليرتب عليه قوله **الأي المشتركة**
وانما يكن مثله فيها لان المعنى الذي ثبت للشقيق فيها مفقود

في حق الأخ للاب وهو الاشتراك في ولادة الام **وابن الاخ كما الاخ**
في حال عدم الاخ كان شقيقا اولاب مراده انه يتنزل منزله في
التعصيب خاصة لاني كل الوجوه لان ابن الاخ يخالف الاخ في
خمس مواضع ذكرناها في الاصل **مطلبا** اما اشار اليه بقوله
ولا يرث ابن الاخ للام وهو تكرار مع ما سياتي وكذا قوله **والاخ للاب**
يجب الاخ للاب تكرار مع ما تقدم كرويه ليرتب عليه قوله **والاخ**
للاب اولى من ابن اخ شقيق لعلوه عليه بدرجته **وكذا ابن اخ**
شقيق اولى من ابن اخ لاب في درجته لانه اقرب منه وقيدنا
لكونه في درجته احتراما لما اذا كان ابن الاخ للاب اقرب بدرجته
فانه اولى من الشقيق وسينص علي ضابط لذلك ومنه قوله
وابن اخ لابه يجب عم الابوين لانه يدي بولادة الاب والعم يدي
بولادة الجد ومنه **عم الابوين يجب عم الاب** لانه يجمع زحماء وتعصبا
والذي للاب ليس في حصة التعصيب ومنه **عم لاب يجب ابن**
عم ابوين لعلوه عليه بدرجته ومنه **ابن عم لاب يجب ابن عم**
لاب في درجته لانه يدي بلساني والضابط هو قوله **وهكذا**
يكون الاقرب اولى مطلقا اي في الاخوة وابنائهم والامام وابنائهم
فما يقتل يقتل علي حكم ذوي الارحام وفي علي
جمعة الاختصار كل قريب ليس يذي سهم ولا عصبة وعلي جمعة
البسط ثلاثة عشر ستة من الرجال وسبعة من النساء ذكر الشيخ
منها ثمانية بالمنطوق واثنين بالمفهوم فقال **ولا يرث بنوا**
الاخوات ما كان شقيقا اولاب **وكذا ما كان من باب اولى ولا يرث بنوا**
البنات وبنات من باب اولى **ولا يرث بنات الاخ ما كان شقيقا**
اولاب اولام ولا يرث بنات العم ولا بنات اعم ولا بنات امة كفي

تقريب وهو مذكور مع ما ياتي
فيمساحة وكان الاول للشمس
التي يقول ما ياتي مذكور مع
ما هنا اه تقرب شيخنا ابو المبر

في بعض النسخ هذا والجد لام وفي بعضها ايضا **والابن اخ لام ولا ام**
اي الام والثلاثة الباقية العمه والخالة والخال وهم داخلون في قوله
بعد ولا يرث من ذوي الارحام الامن له سهم في كتاب الله تعالى **لشم**
انتقل يتكلم على موانع الميراث فقال ولا يرث
عبد قن ولا يرث ومثله من فيه بقية رقي كالمده بروام الولد الا
ما تقدم من ثبوت الموارثة بين المكاتب وبين من معه في الكتابة
او الذين حدثوا من امته بعد عقد الكتابة والمذهب ان من بعضه
خرج جميع ماله لمن له فيه رقي وكذا **الا يرث المسلم الكافر عند الجمهور**
ولا الكافر المسلم اتفاقا وقوله **ولا ابن اخ لام ولا جد لام ولا ام ابي**
لام تقدم وقوله **ولا يرث ام ابي الاب مع ولدها** اي الميت فيه اشكال
وهو ان اوله يدل على انها ام الجدة واخره يدل على انها ام الاب
وقوله **ولا يرث اخوة لام مع الجدة للاب ولا مع الولد وولد الولد**
تكرار فيه زيادة وهي قوله **ذكر ان كان الولد او انثى وكذا قوله ولا يرث**
للأخوة مع الاب ما كانوا اشقا والاب وقوله ولا يرث عم مع الجدة
ولا ابن اخ مع الجدة داخل في الضابط المتقدم وكذا **الا يرث قاتل**
العبد العدة من مال ولاديه وكذا لا يرث قاتل الخطا من الدية
ويرث من المال ويجب في موضع يرث ولا يجب في موضع لا يرث
وقد تقدم في الدية ما **قال** ذلك ان يترك الميت اما واخوين
احدهما قاتله فان لام ترث من المال السدس وترث من الدية
الثلث لان القاتل لا يرث من الدية فلا يجبهما **ولقي من موانع**
الارث ثلاثة اشياء التفاضل بالنسب باللعان واسمها بالقديم
والتاخير في الموت والاشكال اياها في الوجود او في الذكورة
او فيهما جميعا قاله في الجواهر **ثم ياتي ان يبين الارث**

قوله واستبهم الى السنين والبنات ايتان اذا ماتت فوف من الاقارب في سفروحت هدم او يفرق فلما
يقدر في كل واحد كان لم يخلف صاحبه وانما خلف الاحياء والمصاص **ل** انه يدخل فيه صريحتان ما
اذا ماتت مع او مترتين وجرىل السابق منها واعترض في ثم الترتيب عن ذلك من الواضح بان عدم
الارث منه لفقد الشرط وهو تار حياة الوارث عن موت المورث او عدوي **قوله** او بينهما جميعا اي الشك
في الذكورة والذكورية وهو الشك في حمل الزوجة او الامة اي شك هل يوجد اي بحيث تقسم ويولع على حياته
وعلى يرميانه فهل يعود ولو اذني ان عدوي

قوله ولا يرث من ذوي الارحام الامن له سهم في كتاب الله تعالى
قوله ولا يرث من ذوي الارحام الامن له سهم في كتاب الله تعالى
قوله ولا يرث من ذوي الارحام الامن له سهم في كتاب الله تعالى
قوله ولا يرث من ذوي الارحام الامن له سهم في كتاب الله تعالى

قوله الا في خمس مسائل الخ يجب فيها الاخوة للام ولا يرث الاولي ام وجد واخوة لام فانهم يرثون
الام الى السدس ولا يرثون الجهم بالجد الثانية ابوان واخوة يحبون الام الى السدس ولا يرثون الجهم بالاب
الثالثة المشتركة اذا كان فيها جد الام المكنية وهو زوج وام واخوات لام واخ لاب وجد فان الاخوة للام
يجوز بالام ولا يرثون والحكم فيها ان للزوج النصف الثلاثة وللأم السدس واحد والجد الثلث اثنان ولا يرث الاخ
لاب لان الجدة مقول له لو كانت دويرة لم يرث شي لان الثلث الباقي يأخذ ه او لاد الام واذا يجب كل من يرث من جهة
الام فيأخذ الجدة الثلث كاملا وثان ذبيد الاخ لاب السدس وثان تبدل الاخ لاد شقيق كانت نسبة المكنية الخامس
واجب ملازمة بقوله وكل من لا يرث بحاله لا يجب
وامرثا الا في خمس مسائل ذكرناها في الاصل **والطلمة ثلاثا**
في المهر المخوف الذي اشرف فيه الزوج على الموت **ترث زوجته**
ان ماتت من مرضه ذلك الذي طلعا فيه لهن منه عليه الصلاة
والسلام عن اخراج وارث وبه قضى عثمان رضي الله عنه ولما
ينقض بقصوده **ولا يرثها** اي لا يرثها اجنبية ببيتونها وهما
المسئلة تكرر ذكرها في النكاح **وكذا** مثل الطلاق الثلاث في
المرض الطلاق فيه **ان كان الطلاق طلقا واحدة رجعية**
والحال انه قد مات في مرضه ذلك الذي طلعا فيه بعد انقضاء العدة
في انما ترثه ليعامل بنقض بقصوده ولا يرثها هو لانها كانت
منه وقيدنا برجعية احراز اعمال الوانها فان حكمها حكم الثلاث
ترث مطلقا في العدة وخارجها ومفهوم مات اخ لو صح من ذلك
المرض ثم مرض ومات بعد ما خرجت من العدة فانها لا ترث
ومفهوم بعد العدة لو مات فيها كان احكم خلا في ذلك وانه
يرثها كما ترثه **وان طلق الصبي زوجته طلقا واحدة رجعية**
فانما يتوارثان مادامت ايمدة دوامها في العدة وكذا البقية
احكام الزوجية باقية ثابتة بينهما من لزوم الطلاق والظهار
والنفقة وغير ذلك **فان انتقضت العدة من الطلاق المذكور**
فلا ميراث بينهما بعد ها وقوله ومن تزوج امرأة في مرضه لم
ترثه ولا يرثها تكرار مع ما ذكره في النكاح **ثم انتقل يتكلم**
على ميراث اجدات اجدات اجدات اي اجداد اجداد اجداد
بعضا فقال **وميراث اجدات التي للام السدس** فقط لما في الموطا
انه صلى الله عليه وسلم اعطاها السدس **وكذا** الجدة التي للاب

قوله لم ترثه ولا يرثها لفساد ذلك النكاح ولو حننا جالبيه ولو اذن الوارث على المشهور ويستثنى من
قوله ان النكاح الفاسد المختلف في فساد فيه الارث ووجه الاستثناء ان فيه احوال وارث وقد
يقضي النبي عليه الصلاة والسلام انه عدوي

قوله ولا يرث من ذوي الارحام الامن له سهم في كتاب الله تعالى
قوله ولا يرث من ذوي الارحام الامن له سهم في كتاب الله تعالى
قوله ولا يرث من ذوي الارحام الامن له سهم في كتاب الله تعالى
قوله ولا يرث من ذوي الارحام الامن له سهم في كتاب الله تعالى

توث السدس قيا ساعلي التي للام فان اجتمعتا فالسدس بينهما
الا ان تكون التي للام اقرب بدرجة فتكون اولي بقربها ولا انها
التي ورديها النفس وان كانت التي للاب اقرب منها فالسدس بينهما
نصفين ولا يثبت عندنا ما مالك رحم الله تعالى اكثر من جدتين ام للاب
وام الام واما ثمة يثبت مقامهما عند عدمهما تجب القريب
البعدي علي حكم ما تقدم ويذكر وفي رواية ويحفظ عند زيد
ابن ثابت رضي الله عنه انه ورث ثلاث جدات واحدة من
قبل الام وهي ام الام واثنين من قبل الاب احدهما ام الاب
والاخرى ام ابى الاب ولم يحفظ عن الخلفاء الاربعة ابى بكر وعمر
وعثمان وعلي رضي الله عنهم اجمعين **توريف اكثر من جدتين**
ثم ان تقابلت علي ميراث اجد فقال
وميراث اجد عند عدم الاب من ولد ابنة وان سفل ذكر كان
او انثى اذا انفرد بان لم يكن معه احد من الاخوة والاخرات
الاشقا والاب او غيرهم من اهل السهام **فله المال كله** كالاب
اجماعا وله اي اجد للاب مع الولد الذكر او مع ولد الولد الذكر
السدس فقط اذا لم يكن معه صاحب فرض ولا احد من الاخوة
فاما ان شركه احد من اهل السهام غير الاخوة والاخوات
فليعز من وفي نسخة فليعز له بالسدس من اصل المال كما تقدم
في ميراث الاب مع البنت او بنت الابن او الاثنين من ذلك فضا عدا
فان بقي شيء من المال بعد ان اخذ اجد السدس واهل السهام
سهما فله **كان له** اي لجد فهو في هذه الحالة ورث بالفرض والتقسيم
وفي عبارة الشكال وهو ان ظاهر المستثنى في قوله غير الاخوة والاخوات
انهم من اهل السهام وليس كذلك اما الاخوة فبا اتفاق واما الاخوات

فليذهبنا



فليذهبنا الاثنين انما يرث مع اجد بالتقسيم **فان كان مع اهل**
السهام اخوة اي جنس الاخوة اشقا والاب اجتمع الذكور لانث
او انفرد احدهما **فالجد حينئذ له** اربع حالات ذكر الشيخ منها
حالة واحدة وهي **انه مخير في ثلاثة اوجبه** في تعبيره بقوله مخير
تجوز لانه انما ياخذ الفضل منها يدل عليه قوله **ياخذ اي ذلك افضل**
له والاوجه الثلاثة **انما مقاسمة الاخوة** فيقدر اخا او ياخذ
السدس من راس المال او ياخذ ثلث ما بقي مثال افضلية
المقاسمة جد واخ وجدة فالمسيلة من ستة للجدة سهم والباقي
بين الاخ والجد وذلك خير له من سدس جميع المال ومن ثلث ما بقي
بعد اصحاب الفروض **ومثال** افضلية السدس زوجة وابنتان
وجد واخ للبنين الثلثان من ثلاثة وللزوجة الثمن من ثمانية وبينهما
تباين فتضرب ثلاثة في ثمانية باربعة وعشرون ثلثها اربعة عشر
للبنين وثلثها ثلاثة للزوجة والباقي خمسة فلو اخذ الجد ثلثها
لاخذ سهمها وثلثي سهم ولو قاسم لاخذ سهمين ونصف والاخ كذلك
واذا اخذ سدس جميع المال وهو اربعة اسهم فياخذ من الخمسة
الباقية اربعة اسهم والاخ سهم فبين ان السدس خير له **ومثال**
افضلية ثلث الباقي ام وجد وخمسة اخوة ففرض الام السدس
مخرجه من ستة وهو اصل المسألة للام سهم والباقي خمسة فان
اخذ اجد سدس جميع المال اخذ سهمها واحدا وان قاسم اخذ نصفها
وثلث سهم وان اخذ ثلث الباقي اخذ ثلث الخمسة وهو سهم وثلثا
سهم وليس للباقي ثلث صحيح فتضرب مخرج الثلث وهو ثلاثة في
اصل المسألة وهو ستة تكون ثمانية عشر فالام سدسها ثلاثة والباقي
بعد فرضها خمسة عشر فالجد ثلثها خمسة فكان ثلث الباقي خير له

في ميراث

Copy

وبقي من المسيلة عشرة الخمسة اخوة لكل اخ سهمان **فاما ان لم يكن**
 اي الجدة **غير الاخوة** اي جنس الاخوة لاهل السهام ولا غيرهم فله حينئذ
 ثلاث حالات احدها **اشار اليها بقوله فهو** اي الجدة اذا لم يكن معه
 غير الاخوة **بقاها** **اشار اليها** الثانية بقوله **والخون** اي
 ويقاسم اخوين **او عدلما اربع اخوات** ولم يوجد من كلامه هل
 المقاسمة بينهما افضل ام لا والمنقول في الاولى ان المقاسمة افضل وفي
 الثانية استوي المقاسمة وثلاث جميع المال **والثالثة اشار**
اليها بقوله فان زادوا اي الاخوة علي الاخ او الاخوين وعدلما
 بان يكونوا اكثر من مثلي الجدة **فله الثلث** من اصل المال فرض لا ينقص
 عنه **مثال** الاولى جد واحد واخ فالمسيلة من اثنين للجدة
 سهم وهو نصف وللأخ السهم الآخر **مثال** الثانية جد واخوان
 المسيلة من ثلاثة لكل واحد منهم ثلث المال **مثال** الثالثة
 جد وثلاثة اخوة المسالة من ثلاثة للجدة سهم والباقي سهمان علي
 ثلاثة لا يصح ولا يوافق فتضرب رومن المنكسر عليهم وهم ثلاثة في
 اصل المسالة فتكون تسعة للجدة ثلثها ثلاثة ولكل من الاخوة
 سهمان اذا علمت هذا **فهو اي الجدة يوزن الثلث مع الاخوة**
ان تكون المقاسمة افضل له من اخذ الثلث او يستوي فان
 يقاسم **والاخوة للاب معه** اي مع الجدة في حال عدم الاخوة
الشقايق كالشقايق اي في المشتركة **للمستحقين** اي علي
مسيلة تسمى **المقادة** انفرادها بين اثنين وبين الصمابة وهو
 الله عنهما اجمعين وتبعه غير واحد من الائمة منهم امامنا
 مالك رحمه الله تعالى عليهما اجمعين وفي **فان اجتمعوا** اي
 الاشقا والذين للاب مع الجدة **عامة وه الشقايق بالذين للاب** اي

اي اثنان

وشكاه اثنان
 بال نسبة المذكور
 واربعة بالنسبة
 للاخوات في اربعة

في المسيلة عشرة الخمسة اخوة لكل اخ سهمان
 في المسيلة عشرة الخمسة اخوة لكل اخ سهمان
 في المسيلة عشرة الخمسة اخوة لكل اخ سهمان

دخلوا

وخلوا في اعدادهم وهو اسم فاعل من العبد فيسبب علة الشقايق
 علي الجدة الاخوة للاب **منقولة** بعدهم **كثرة الميراث** **كانوا** اي الاشقا
 المذكور **اي منه** صوابه منهلما اي من الاخوة للاب **بذلك** اي بما
 نقصه الاخوة للاب **مثال** ذلك ان يترك الميت جد او اخا
 شقيقا واخا للاب فان الاخ الشقيق يعاد الجدة بالأخ للاب فيكون
 للجد الثلث وهو الذي تعطيه المقاسمة ثم يرجع الاخ الشقيق
 فيأخذ السهم الذي للأخ للاب فيكون في يده سهمان وفي يد الجدة
 سهم وفي يد الصمير فيكونا بالاشقا المذكور لانه اذا لم يكن في الاشقا ذكر
 لم يكن الحكم كذلك علي ذلك الاستدلال في قوله **الا ان يكون مع**
الجدة اخت شقيقة ولها اخ للاب او اخت للاب واخت
لأب فتأخذ الشقيقة نصفها ما حصل كما كانت تأخذ طوائف
 لكن تقصيرا لافضل فان الجدة يعصب الاخوات **وبعدان** تأخذ نصفها
تسلم ما بقي من التركة **اليهم** اي الي من ذكر من جد واخ للاب او اخت
 للاب او هما للاب ان بقي شيء وانما قيدنا بهذا الالة في بعضها باقي وفي
 بعضها لم يبق شيء يظهر ذلك بالمثال **مثال** الاولى **جد**
واخت شقيقة واخ للاب فهذه من خمسة للجدة اثنان وللأخ للاب
 وللأخت واحدة ثم يرجع الشقيقة علي الاخ للاب بكمال النصف
 والخمسة لا نصف لها فتضرب في مقام النصف وهو اثنان بعشرة
 فتأخذ الشقيقة النصف خمسة والجدة اربعة ويأخذ الاخ للاب
 السهم الباقي **ومثال** الثانية **جد واخت شقيقة واخت للاب**
 وهذه من اربعة للجدة اثنان ولكل اخت واحدة ثم يرجع الشقيقة
 علي التي للاب فتأخذ ما يبدها فتكمل نصفها فلم يبق للاب
 شيء **ومثال** الثالثة **جد واخت شقيقة واخ واخت للاب**

تعد منه كثر الميراث الخ وليد لك قال
 صاحب المختصر وقاد الشقيق بعد ذلك
 فيرجع او تقدر شيئا من غير حقيقة

قوله فان الجدة يعصب الاخوات لا يجزي
 ان اخذها بالنظر لكونه فرضا مع الاخوة
 بالجدة ان بقي شيء ظاهر انه
 قوله ان بقي شيء ظاهر انه
 راجع للاطراف الثلاثة وليس كذلك فتقوله
 بحسب علي الباقي والباقي هو
 لانه في بعضها اي الثلاثة باقي وهو
 والاخر وقوله وفي بعضها لم يبق شيء
 والوسط لا يناسب وضع المسيلة منها
 السياق وحاصل المسيلة ذكره في
 السياق وحاصل المسيلة ذكره في
 اي اخذها اذا كان من ناحية الاب
 جميع ما اخذته ما كان اذا كان هناك شقيقة
 من ذكر او انثى واما اذا كان هناك شقيقة
 فانها تستكمل نصفها او الثلثين ان فقدت
 وان بقي شيء لثلاثة من واحد من ناحية
 الاب ذكر او انثى او هما واثني
 ان يكون معهم دواسهم احد

مع قيام السبب المانع وهو رخصة في الحضر والسفر وله شروط تقدم
الكلام عليها فقول **وتحقيق** عطف بيان أو تأكيد **والفصل من الجاهلية**
وهو لا يزال ويغيب الحشفة **ومن دم الحيض ومن دم النفاس**
فريضة وغسل الجمعة لأجل الصلاة سنة مؤكدة متصل بالرواح
على المشهور وهذا مفسر لقوله في الجمعة والغسل لها واجب
ولا يؤخر غسل رجله في الوضوء قبل غسل الجمعة لأن فيه ترك الوضوء
لأن الوضوء واجب والغسل سنة **وغسل العيدين مستحب** صرح
ع بمشهوريته وصاحب المختصر وقال **ك** المشهور أنه سنة
والغسل على من أسلم فريضة على المشهور **لأنه جنب في**
الغالب فالصبي لا يجب عليه الغسل وظاهر قوله أسلم أنه لا يصح
غسله حتى يطق بالشهادتين والمشهور أنه إذا اغتسل قبل إسلامه
مجمعا على الإسلام صح غسله ولا يصح قبل العزم اتفاقا **وغسل**
الميت غير شهيد المعركة ومن لم يستهل سنة على ما شهره المطابقة
وفرض كفارية على ما عتده العراقيون واقتوا به **وانصلاوات**
المحس فريضة على كل مسلم عاقل بالغ عار عن الحيض والنفاس
اجماعا من جحد وجوبها وامتنع من قطعها استيقب فإن لم يتب
قتل كفر ومن أقر بوجوبها وامتنع من فعلها أجزأه كفارة بحدتها
من الضر ويرى فإن لم يفعل قتل حدا **وتكبير الاحرام** وهي الله
أكبر **فريضة** على من يحلها من فدا أو امام وما مومنا العجمي
الذي لا يحسنها فقبل يدخل الصلاة بالنية وقيل بما دخل به
الإسلام **وباقى التكبير سنة** ظاهره على قول أشهب أن جميع
التكبير سنة واحدة وهو مخالف لقوله في جامع الصلاة
أن كل تكبير سنة وهو قول ابن القاسم **والله خول في الصلاة**

قوله فريضة أي الدخول فريضة أي خير بان النية مدد ودة من فرائض الصلاة كتكبير الاحرام وغيرها
قوله فريضة أي الدخول المذكور فرض آخر النية فليكون الفريضة أي من العدد المعلوم فالخلص جمل
الباقي بنية للتصوير **قوله** بين الهمة أي المزمع الكائن بين الهمة أي الزم الكائن بين ما قبل الهمة
وبين نهاية الرأي بحيث تكون النية وقعت في هذا الزمن بنهاية وظاهره على طريق الكمال والافلو
أوقع النية متصلة بها تكبير الاحرام كقوله في اثنا بها أي الصلاة اه **قوله** والكمال أي والافضل الله عدو
قوله على أحد أقوال ثلاثة أن تكبرها لكل ليضع كذا المقام فتقوله قبل سنة وقيل فضيلة وهو المشهور وقيل لا يرفع
اصلا كما هي ثابتة عن مالكاه عدو

قوله فريضة أي الدخول فريضة أي خير بان النية مدد ودة من فرائض الصلاة كتكبير الاحرام وغيرها
قوله فريضة أي الدخول المذكور فرض آخر النية فليكون الفريضة أي من العدد المعلوم فالخلص جمل
الباقي بنية للتصوير **قوله** بين الهمة أي المزمع الكائن بين الهمة أي الزم الكائن بين ما قبل الهمة
وبين نهاية الرأي بحيث تكون النية وقعت في هذا الزمن بنهاية وظاهره على طريق الكمال والافلو
أوقع النية متصلة بها تكبير الاحرام كقوله في اثنا بها أي الصلاة اه **قوله** والكمال أي والافضل الله عدو
قوله على أحد أقوال ثلاثة أن تكبرها لكل ليضع كذا المقام فتقوله قبل سنة وقيل فضيلة وهو المشهور وقيل لا يرفع
اصلا كما هي ثابتة عن مالكاه عدو

بنية الفريضة أي الفريضة **فريضة** وفعل النية بين الهمة في الله
والرأى أن الكبريات تأخرت عن هذا فلا تجزئ اتفاقا وكذا أن تقدمت
بكثير وإن تقدمت بيسير ثم عزيت فجزئ على المشهور وإن نوى
عند الدخول ثم عزيت في اثنا بها فجزئ والكمال أن تكون
مستحبة **رفع اليدين** قائمتين حذو الذين أو دون
ذلك عند تكبيرة الاحرام فقط دون ما عداها من التكبيرات
سنة على أحد أقوال ثلاثة مشهورها أن ذلك مستحب **والقراءة**
بام القرآن في الصلاة المفروضة في حق الإمام والغز في كل ركعة
أو في الجمل **فريضة** وأما المأموم فيجملها عنه الإمام **وما زاد عليها**
أي الفاتحة في الفريضة **سنة واجبة** أي مؤكدة ظاهره أن مطلق الزيادة
سنة وأما في الغل فمستحبة **والقيام في الصلاة المفروضة**
للقادر عليه غير المسبوق لما يكون فيه من احرام وقراءة الفاتحة
بمقدار ما يكبر فيه للاحرار ويقرأ الفاتحة **والركوع والسجود**
للقادر عليه **فريضة** بلا خلاف في ذلك كله فإن ترك شيئا من ذلك
مع القدرة عليه ففصلاته باطله **والجلسة الاولى** مما فيه تشهدان
سنة والجلسة الثانية مما فيه تشهدان بمقدار ما يوقع فيها السلام
خاصية **فريضة** والرايد على ذلك سنة **والسلام من الصلاة** من
فريضة **عليه المعروف والتيامن به** أي بالسلام **قليل** للإمام
والغز والمأموم وهو أن يبدأ بقالة وجهه ويستتمه عن يمينه
سنة وظاهر كلام غير واحد أنه فضيلة وهو الذي في المختصر
وتركة الكلام في الصلاة لغیر اصلاحها **فريضة** لقوله تعالى
وقوموا لله قانتين أي ساكنين في تكلم عما غير اصلاح صلاته
أو جملها أو كل ما لا يوجب عليه من اتخاذ أي أو غير ذلك مثلا
قوله والتيامن الخ أي عنه النطق بالكاف واليم **قوله** قليلا أي بحيث ترى صفته وجهه **قوله** للفناء والإمام الخ
مقتضى خلاف المعتد أن المأموم يستدعي السلام من جهة يمينه لا قبله لأنه عدو
قوله لغیر اصلاح صلاته صادق بالكلام لها وبنه عليه الصلاة والسلام مع الفاصحة فليقتصر الكلام على
ما عداها بما وبة الله عدو رحمة الله

قوله فريضة أي الدخول فريضة أي خير بان النية مدد ودة من فرائض الصلاة كتكبير الاحرام وغيرها
قوله فريضة أي الدخول المذكور فرض آخر النية فليكون الفريضة أي من العدد المعلوم فالخلص جمل
الباقي بنية للتصوير **قوله** بين الهمة أي المزمع الكائن بين الهمة أي الزم الكائن بين ما قبل الهمة
وبين نهاية الرأي بحيث تكون النية وقعت في هذا الزمن بنهاية وظاهره على طريق الكمال والافلو
أوقع النية متصلة بها تكبير الاحرام كقوله في اثنا بها أي الصلاة اه **قوله** والكمال أي والافضل الله عدو
قوله على أحد أقوال ثلاثة أن تكبرها لكل ليضع كذا المقام فتقوله قبل سنة وقيل فضيلة وهو المشهور وقيل لا يرفع
اصلا كما هي ثابتة عن مالكاه عدو

قوله فريضة أي الدخول فريضة أي خير بان النية مدد ودة من فرائض الصلاة كتكبير الاحرام وغيرها
قوله فريضة أي الدخول المذكور فرض آخر النية فليكون الفريضة أي من العدد المعلوم فالخلص جمل
الباقي بنية للتصوير **قوله** بين الهمة أي المزمع الكائن بين الهمة أي الزم الكائن بين ما قبل الهمة
وبين نهاية الرأي بحيث تكون النية وقعت في هذا الزمن بنهاية وظاهره على طريق الكمال والافلو
أوقع النية متصلة بها تكبير الاحرام كقوله في اثنا بها أي الصلاة اه **قوله** والكمال أي والافضل الله عدو
قوله على أحد أقوال ثلاثة أن تكبرها لكل ليضع كذا المقام فتقوله قبل سنة وقيل فضيلة وهو المشهور وقيل لا يرفع
اصلا كما هي ثابتة عن مالكاه عدو

والعلم

والظلمة **تخفيف** أي رخصة وأما كان رخصة لأنه قد فعله الخلفاء
الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وقد فعلها علي
الله عليه وسلم وأما استشهد بفعلهم دون فعله عليه الصلاة والسلام
لأن فعله صلى الله عليه وسلم يتطرق إليه النسخ دون فعلهم
والجمع يعرف بين الظهر والعصر **بالمدة لغة** بين المغرب والعشاء بعد
غيب الشفق بعد حط الزحال **سنة واجبة** أي مؤكدة والذي في
المختصر أنه مستحب **وجمع المسافر** ^{أي في السفر} تسفرا واجبا كالجموع الواجب أو
مندوب كالحج التطوع أو مباحا كالإجارة سواء كان سفرا أو قصر فيه
الصلاة أم لا بين الصلاتين في آخر وقت الظهر وأول وقت العصر وكذا
المغرب والعشاء في حال **جدة السير رخصة** وظاهر اشتراط جد السير
وهو كذا في المدونة والذي في المختصر عدم اشتراطه ولا يخصص في
السفر أحراما كالسفر لقطع الطريق ولا في السفر كالسفر لصيد اللب
وجمع المريض الذي يخاف أن يغلبه ^{أي يغلبه} عليه عند الصلاة الثانية
تخفيف أي رخصة فإذا جمع ولم يغلبه عليه في وقت الثانية فإنه
يعيد ما أجمع بين الظهرين يكون عند الزوال وفي العشاء عند
المغرب **وكذا اجمع** أي المريض بين الصلاتين وسط وقت الظهر وعند
غيوبة الشفق لاجل علة به تخفيف **فيكون ذلك أرفق به** لأنه إذا
جمع كان له قيام واحد وضوء واحد وإن لم يجمع كان له قيامان فيشق
عليه ذلك **والفطر في السفر** الذي تقصر فيه الصلاة ويرخص فيه
الجمع رخصة إن شافعل وإن شاترك والمشهور أن الصوم أفضل كما
قال في باب الصوم والصوم أحب إلينا **والإفطار** أي قصر الصلاة فيه
أي في السفر بشرطه **واجب** وجوب السنن **وركعت المغرب من الغروب**
لما نية تحميمها وقيل هما من السنن والأول هو المشهور والثاني صحيح
واجب وجوب السنن المؤكدة أي فلا يحرم الاتمام وإنما كان الفطر مكرها
سنة وكل منهما رخصة لأن في القصر عملا بالرخصة مع براءة الذمة بخلاف الفطر
بمع الذمة اهـ

قوله في إفترقت الظلمة التي لا يخفى أن الجمع على
 أي بيان بطلان الفرق في آخر وقتها والتمثيل في أول
 وقتها هذا يقتضي التشبيع ولا يخفى أن هذا
 إنما يأتي على أن وقتها امتد **قوله** في
 حال حب السبي إلاضافة للبيان أي في حال حب
 فإنه يعيدها أي ندب **قوله**
 لم يعلم حكم الحية قال سهل وقت
 أضافته أو خافت من خوف الوقت لا يخرج
 الثانية أو خرج من وقت الظلمة حيث جمعه موطن
 الجمع وذكر في آخر وقت الظلمة كحصول
 الظلمة راد به أي عذبا سبقت كحصول
 لعلة به أي صلاة في وقتها وليحق بالوقت
قوله لا يفتقر إلى صلاة في وقتها ولا يفتقر إلى
 نطقه باقيا كل صلاة في وقتها ولا يفتقر إلى
 كل من تلحقه مشقة بالوضوء والقيام عند
 صلاة إذا صلاها مستقرتين فكانه يجمعها
 القيام إذا صلاها معهما كلام المهم في المطول
 بها صوريات تنبيهه لا يفتقر وقت اسبابه
 وخفه من كل من لا يفتقر وقت اسبابه
 بطنه ولا لو كان يفتقر الثانية
 مثلا لو جاز عليه أن يقدم الثانية
 الأولى وجاز له الأولى منه الثانية
 لقد رت على الصلاة من غير
 حدث اه عذوي

في هذه يعني العشر الاول من ذي الحجة وصوم يوم عرفة لغير الحاج
افضل وفي نسخة احسن منه للحاج لما تقدم في حديث مسلم واما الحاج
فالفطر له افضل لما في ابي داود انه عليه الصلاة والسلام نهى عن
صوم عرفة بعرفة وتركاة العين الذهب والفضة وتركاة الحبوب
وغيرها وتركاة الماشية للابل والبقر والغنم في ربيعة تقدم دليل هذا في
بابه وتركاة الفطر سنة ابي واجبة بالسنة وهو معنى قوله فرقتها
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل السنة علي ظاهرها ومعنى
فرقتها قدرها خارج البيت احرام الذي بمكة فريضة في العمرة
واحدة بشرط تقدمت في بابها والتميم سنة واجبة اي موكة في العر
مرة واحدة وقد تقدم الكلام عليها في باب الحج والتلبية في الحج والتميم
سنة واجبة اي موكة وظاهر كلامه في الحج انها فرض وقد تقدم بيان
حقيقتها فيه تمتة والتميم في ربيعة لقوله صلى الله عليه وسلم
انما الاعمال بالنيات والقول في الاقضية وهو الذي يفعل بعد الحج
من عرفة فريضة بلا خلاف وكذا السعي بين العتاف والمروة فريضة
وكذا الطواف المتصل به اي بالسعي وهو طواف القدوم واجب
وجوب السنن والذي في المختصر انه واجب وطواف الافاضة الكدنة
اي من طواف القدوم انظر كيف استعمل افضل بين الفرض والسنة
والطواف للوداع سنة والذي في المختصر انه مستحب والمبيت بمكة
ليلة يوم عرفة سنة لادم علي من تركه ففعله واجب وهو
السعي مكرر والوقوف بعرفة فريضة بلا خلاف ومبيت المزدلفة
سنة واجبة اي موكة والذي في المختصر انه مستحب ووقوف المشعر
احرام مأمور به استحبابا ورمي الجمار مطلقا اي سواء كانت حرة العتة
او غيرها سنة واجبة اي موكة وكذلك الخلاء في حق الرجل دون
المرأة

في هذه يعني العشر الاول من ذي الحجة وصوم يوم عرفة لغير الحاج افضل وفي نسخة احسن منه للحاج لما تقدم في حديث مسلم واما الحاج فالفطر له افضل لما في ابي داود انه عليه الصلاة والسلام نهى عن صوم عرفة بعرفة وتركاة العين الذهب والفضة وتركاة الحبوب وغيرها وتركاة الماشية للابل والبقر والغنم في ربيعة تقدم دليل هذا في بابه وتركاة الفطر سنة ابي واجبة بالسنة وهو معنى قوله فرقتها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل السنة علي ظاهرها ومعنى فرقتها قدرها خارج البيت احرام الذي بمكة فريضة في العمرة واحدة بشرط تقدمت في بابها والتميم سنة واجبة اي موكة في العر مرة واحدة وقد تقدم الكلام عليها في باب الحج والتلبية في الحج والتميم سنة واجبة اي موكة وظاهر كلامه في الحج انها فرض وقد تقدم بيان حقيقتها فيه تمتة والتميم في ربيعة لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات والقول في الاقضية وهو الذي يفعل بعد الحج من عرفة فريضة بلا خلاف وكذا السعي بين العتاف والمروة فريضة وكذا الطواف المتصل به اي بالسعي وهو طواف القدوم واجب وجوب السنن والذي في المختصر انه واجب وطواف الافاضة الكدنة اي من طواف القدوم انظر كيف استعمل افضل بين الفرض والسنة والطواف للوداع سنة والذي في المختصر انه مستحب والمبيت بمكة ليلة يوم عرفة سنة لادم علي من تركه ففعله واجب وهو السعي مكرر والوقوف بعرفة فريضة بلا خلاف ومبيت المزدلفة سنة واجبة اي موكة والذي في المختصر انه مستحب ووقوف المشعر احرام مأمور به استحبابا ورمي الجمار مطلقا اي سواء كانت حرة العتة او غيرها سنة واجبة اي موكة وكذلك الخلاء في حق الرجل دون المرأة

المرأة سنة واجبة وتقبيل الكعبة يعني الحجر الأسود في اول شوط سنة واجبة
اي موكة وفيما عدا الشوط الاول مستحب والفصل لاجل الاحرام سنة
للرجل والمرأة ولو حايضا ونفسا ويطلب فيه الاتصال بالاحرام لانه
للمنطقة والركوع عند الاحرام سنة وتقبيل عرفة لاجل الوقوف بعرفة
سنة وقوله الفصل لدخول مكة مستحب تكرار والصلاة في الجماعة
وهي اثان فذكر افضل من صلاة العتة بالذال المعجمة الواحد وحده يسوع
وعشرين درجة كذا ما مع عنه صلى الله عليه وسلم فمن صلى وحده
كانت له درجة ومن صلى في جماعة كانت له ثمانية وعشرون درجة
والصلاة في المسجد الحرام ومسجد الرسول عليه الصلاة والسلام
افضل من الصلاة في سائر المساجد ويلها في الفضل مسجد ابي كعب
وقوله واختلف في مقدار التضعيف اي الزيادة بذلك التفضيل بين
المسجد الحرام ومسجد الرسول عليه الصلاة والسلام لم يرد به اتفاق
من الشيوخ ما هو ظاهره من انه اختلف بماذا يفضل احد المسجدين
الاخرين اراد به بيان الخلاف الواقع بين العلماء هل مكة افضل
او المدينة افضل ومشهور المذهب ان المدينة افضل واستثنوا من
الخلاف قهر سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه افضل
البقاع حتي علي الكعبة باجماع ومعنى التفضيل بين البلدين ان
ثواب العمل في احدهما اكثر من ثواب العمل في الاخر ع قوله ولم يختلف
ان الصلاة في مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام افضل من الغ
صلاة فيما سواه وسوي المسجد الحرام من المساجد واختلف في
هل الصلاة فيه افضل او في المسجد الحرام فاهل اي علماء المدينة الشريفة
يقولون ان الصلاة فيه اي مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام
افضل من الصلاة في المسجد الحرام بدون ألف قيل معناه بسبب ما ياتي

في هذه يعني العشر الاول من ذي الحجة وصوم يوم عرفة لغير الحاج افضل وفي نسخة احسن منه للحاج لما تقدم في حديث مسلم واما الحاج فالفطر له افضل لما في ابي داود انه عليه الصلاة والسلام نهى عن صوم عرفة بعرفة وتركاة العين الذهب والفضة وتركاة الحبوب وغيرها وتركاة الماشية للابل والبقر والغنم في ربيعة تقدم دليل هذا في بابه وتركاة الفطر سنة ابي واجبة بالسنة وهو معنى قوله فرقتها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل السنة علي ظاهرها ومعنى فرقتها قدرها خارج البيت احرام الذي بمكة فريضة في العمرة واحدة بشرط تقدمت في بابها والتميم سنة واجبة اي موكة في العر مرة واحدة وقد تقدم الكلام عليها في باب الحج والتلبية في الحج والتميم سنة واجبة اي موكة وظاهر كلامه في الحج انها فرض وقد تقدم بيان حقيقتها فيه تمتة والتميم في ربيعة لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات والقول في الاقضية وهو الذي يفعل بعد الحج من عرفة فريضة بلا خلاف وكذا السعي بين العتاف والمروة فريضة وكذا الطواف المتصل به اي بالسعي وهو طواف القدوم واجب وجوب السنن والذي في المختصر انه واجب وطواف الافاضة الكدنة اي من طواف القدوم انظر كيف استعمل افضل بين الفرض والسنة والطواف للوداع سنة والذي في المختصر انه مستحب والمبيت بمكة ليلة يوم عرفة سنة لادم علي من تركه ففعله واجب وهو السعي مكرر والوقوف بعرفة فريضة بلا خلاف ومبيت المزدلفة سنة واجبة اي موكة والذي في المختصر انه مستحب ووقوف المشعر احرام مأمور به استحبابا ورمي الجمار مطلقا اي سواء كانت حرة العتة او غيرها سنة واجبة اي موكة وكذلك الخلاء في حق الرجل دون المرأة

في هذه يعني العشر الاول من ذي الحجة وصوم يوم عرفة لغير الحاج افضل وفي نسخة احسن منه للحاج لما تقدم في حديث مسلم واما الحاج فالفطر له افضل لما في ابي داود انه عليه الصلاة والسلام نهى عن صوم عرفة بعرفة وتركاة العين الذهب والفضة وتركاة الحبوب وغيرها وتركاة الماشية للابل والبقر والغنم في ربيعة تقدم دليل هذا في بابه وتركاة الفطر سنة ابي واجبة بالسنة وهو معنى قوله فرقتها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل السنة علي ظاهرها ومعنى فرقتها قدرها خارج البيت احرام الذي بمكة فريضة في العمرة واحدة بشرط تقدمت في بابها والتميم سنة واجبة اي موكة في العر مرة واحدة وقد تقدم الكلام عليها في باب الحج والتلبية في الحج والتميم سنة واجبة اي موكة وظاهر كلامه في الحج انها فرض وقد تقدم بيان حقيقتها فيه تمتة والتميم في ربيعة لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات والقول في الاقضية وهو الذي يفعل بعد الحج من عرفة فريضة بلا خلاف وكذا السعي بين العتاف والمروة فريضة وكذا الطواف المتصل به اي بالسعي وهو طواف القدوم واجب وجوب السنن والذي في المختصر انه واجب وطواف الافاضة الكدنة اي من طواف القدوم انظر كيف استعمل افضل بين الفرض والسنة والطواف للوداع سنة والذي في المختصر انه مستحب والمبيت بمكة ليلة يوم عرفة سنة لادم علي من تركه ففعله واجب وهو السعي مكرر والوقوف بعرفة فريضة بلا خلاف ومبيت المزدلفة سنة واجبة اي موكة والذي في المختصر انه مستحب ووقوف المشعر احرام مأمور به استحبابا ورمي الجمار مطلقا اي سواء كانت حرة العتة او غيرها سنة واجبة اي موكة وكذلك الخلاء في حق الرجل دون المرأة

في هذه يعني العشر الاول من ذي الحجة وصوم يوم عرفة لغير الحاج افضل وفي نسخة احسن منه للحاج لما تقدم في حديث مسلم واما الحاج فالفطر له افضل لما في ابي داود انه عليه الصلاة والسلام نهى عن صوم عرفة بعرفة وتركاة العين الذهب والفضة وتركاة الحبوب وغيرها وتركاة الماشية للابل والبقر والغنم في ربيعة تقدم دليل هذا في بابه وتركاة الفطر سنة ابي واجبة بالسنة وهو معنى قوله فرقتها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل السنة علي ظاهرها ومعنى فرقتها قدرها خارج البيت احرام الذي بمكة فريضة في العمرة واحدة بشرط تقدمت في بابها والتميم سنة واجبة اي موكة في العر مرة واحدة وقد تقدم الكلام عليها في باب الحج والتلبية في الحج والتميم سنة واجبة اي موكة وظاهر كلامه في الحج انها فرض وقد تقدم بيان حقيقتها فيه تمتة والتميم في ربيعة لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات والقول في الاقضية وهو الذي يفعل بعد الحج من عرفة فريضة بلا خلاف وكذا السعي بين العتاف والمروة فريضة وكذا الطواف المتصل به اي بالسعي وهو طواف القدوم واجب وجوب السنن والذي في المختصر انه واجب وطواف الافاضة الكدنة اي من طواف القدوم انظر كيف استعمل افضل بين الفرض والسنة والطواف للوداع سنة والذي في المختصر انه مستحب والمبيت بمكة ليلة يوم عرفة سنة لادم علي من تركه ففعله واجب وهو السعي مكرر والوقوف بعرفة فريضة بلا خلاف ومبيت المزدلفة سنة واجبة اي موكة والذي في المختصر انه مستحب ووقوف المشعر احرام مأمور به استحبابا ورمي الجمار مطلقا اي سواء كانت حرة العتة او غيرها سنة واجبة اي موكة وكذلك الخلاء في حق الرجل دون المرأة

قوله من حسن الخصال قال من حسن الان ترك ما لا يعني ليس هو الاسلام ولا جزاءه بل هو صفة من صفت
لان الله من حسن الخصال الاسلام لان الايمان لا ياتي الا بالسلامة والبرهان لا ياتي الا بالبرهان
اختيارية بخلاف الباطنية التي لا ياتي فيها الا بالظن والافتراء ما دفعه الله في النفوس والابصار لا ياتي
ومن يهتبه مفتوحة له عدوي

عن شريفاً عليه **والا** احسن ما رواه مالك والترمذي انه عليه الصلاة
والسلام **قال من حسن الاسلام ترك ما لا يعني** والذي لا يعني كل
ما لا يعود عليه فيه منفعة لدينه ولا لآخرته والذي يعني ما يخاف
فيه نوات الاجر **وحرم الله سبحانه وتعالى وما المشركين** بقوله تعالى
ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق **وحرم الله تعالى اموالهم**
واغراضهم بقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وقوله صلى الله
عليه وسلم ان اربى الربا عند الله استحلال عرض المسلم والاستغناء
في قوله **الاجرة** راجع للمور الثلاثة في حق الاموال ما تقدم في قوله
ومن استهلك عرضاً فعليه قيمته وحق المعراض ما ياتي من قوله
غيبه في هذين في ذكر حاله ما وحق استباحة له ما اشار اليه
بقوله **ولا يحل دم امرء مسلم الا ان يكفر بعد ايمانه** بعد استتابته
ثلاثة ايام **او يذبح بعد احبائه او يقتل نفسا بغير نفس او فساد**
في الارض وهو الحاربة او يوق اي يخرج من الدين مروق السهم بان
يعتقد اعتقاد اهل الاهواء الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم
يخرجون من الدين كما يخرج من الدين مروق السهم من الرمية **والكفر**
التي هي نعمة من الله عليك **عما لا يحل لك** تناوله من مال كالسرقة
او مباشرة **جسد** غير جسد الزوجة والامة مما يلتذ به ذكر اكل
او انجي او فوج بيمينه او مباشرة دم قتلا او جراحا او كتابة ما لا يجوز
فعله والى النطق به **ولا تنس** بعد منك فيما لا يحل لك **كسب** كسب
والنفس بغير جسد او شيء من جسديك **ما لا يحل لك** كالنفاق قال تعالى
والذين هم لغزوهم حافضون الي قوله **فاولئك هم العادون** وحرم
الله سبحانه وتعالى **الفواحش** ما ظهر منها على الجوارح وما يعلن في
الضمير اي بقوله تعالى قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن

قوله ما لا يعني
قوله ما لا يعني
قوله ما لا يعني

قوله ما يلتذ به اي من جسد ما يلتذ
به كالكسب يلتذ به ذكر او انشئ قوله
او فوج بهيمة معطوف على جسد تأمل

قوله ما لا يعني
قوله ما لا يعني
قوله ما لا يعني

في دم حيف اي زمن خروجه من بعد انقطاعه وقبل الفصل وكذا يقال فيما بعد والاولى حفي
ويراد بالنعاس تنفس الدم يخرج جاع المرأة التي تلد المولود جاف قبل الفصل اه **قوله بالجحاح** في الفرج لا مضموم
في الفرج كما يقولون لا يحل التمسك بغير النظر بما بين العورة والركبة ولو بغير الوطئ ولو من فوق حائل واما النظر فلا حرج انه عدوي
قوله **والجحاح** على ذلك اي على قربان النساء في دم حيضهن او قفا سهن واختلف في حيلة المنع فقبل نقيد وقبل خيفة
يكون الولد من ذلك الوطئ فيجاء عليه العدام والبرص والقروح وقيل حيلة ما يصيب الوطئ من الاذى ذكره في التحقيق عدوي

ولا يحل الاثم الخمر وحرم الله سبحانه وتعالى ان **يقرب النساء في حيضهن**
او في دم **نفسهن** بالجحاح في الفرج بقوله تعالى ولا تقربوهن حتي
يظهرن وان تعقد الجحاح علي ذلك واما الاستمتاع بما فوق الارزاق في
اتفاقا وما تحتها في غير الفرج قولان مشهورهما المنع وحرم الله سبحانه
وتعالى ما النساء ما تقدم ذكرنا اياه في باب النكاح وهو قوله وحرم
الله سبحانه وتعالى من النساء سبعاً بالقرابة وسبعاً بالرضاع والصهر
اي **وامر الله سبحانه وتعالى المؤمنين باكل الطيب** بقوله تعالى
يا ايها الذين امنوا اكلوا من طيبات ما رزقناكم والامر للوجوب
ولما لا ياكل هذا الاثتماع وهو اي الطيب اكلال واكلال ماله
ينطبق به حق لله تعالى ولا حق لغيره وهو ما جعل اصله فاذا علمت
ان الله يحل لك امرك باكل الطيب **فلا يحل لك ان تأكل الا طيبا اي**
حلالا قال ابن عباس لا يقبل الله صلاة من في بطنه حرام وعنه
ايضاح من اكل لقمة حرام لم يقبل منه عمله اربعين صباحا **فلا يحل**
لك ان تلبس الا طيبا اي حلالا ولا يحل لك ان تركب شيئا من
الدواب الا طيبا اي حلالا فيركوب الدابة المفصولة والمشتراة
بمال حرام ولا يحل لك ان تسكن الا طيبا فلا يجوز سكني ما اشترى
بمال حرام **فشر اشتد الي ضابط ذلك كله بقوله**
وتستعمل ما يربو ما تنفع به طيبا اي حلالا ومن وراء ذلك اي اكلال
امور مشتبهات من تركها سلم ومن اخذها كان كالنازع حول **الحما**
يوتشك بكسر الشين لا غير اي يقع فيه كما ورد في الصحيحين **وحرم**
الله سبحانه وتعالى اكل اي اخذ المال بالباطل وهو ما لا يباح شرعا
ومن **الباطل الغصب** وهو استيلاء يد عادية علي مال الغير ومنه
التعدي في العامرية والكر او منه **الخيانة** وهو ان يكون الرجل غير في

قوله ما لا يعني
قوله ما لا يعني
قوله ما لا يعني

قوله ما لا يعني
قوله ما لا يعني
قوله ما لا يعني

قوله ما لا يعني
قوله ما لا يعني
قوله ما لا يعني

قوله ما لا يعني
قوله ما لا يعني
قوله ما لا يعني

قوله وهو الزيادة في الثمن اي كان يبيعه ربويا جنتلي متفاضلا فهو زيادة في الثمن ان يبيع
منها خنا ومثما وكان يكون ديناران ثمن سلعة الى اجل فتأخذها الى اجل اخر فزيادة دينار رطل ولا يخل
في هذا تأخير للاجل ايضا فالاولي ان يقول وهو كما تقدم اما ربا بفضل او نسا وحاصلا ان قوله الزيادة
الثمن او الاجل اي على وجه غير سابق ان عدوي **قوله** **وهو الجاه** هو ما يأخذه الرجل من غيره على شفاعته
اشترطه الشافع على المستفوع له ام لا ومن ذلك ما يأخذه كبير المساكين على ان يخرجهم من موضع الخوف الى موضع
خلاى ما اذا استاجر غيره ليدله على الطريق فانه كذلك جاز من غير خلاف ان عدوي
اما ثمنه او في نفسه او في اهله او في ماله او في حاله **ومنه الربا**
وهو الزيادة في الثمن او الاجل **ومنه السم** اي احرام قبل هو الرشوة
وهو ما يأخذه الشاهد على شهادته والقاضي على حكمه **ومنه الجاه**
والسؤال للتكثير ونحوه **ومنه القمار** وهو ما يأخذه بعضهم من
بعض على لعب الشطرنج ونحوه **ومنه الغر** الكثير دون اليسير ان
البياعات لا تتفك عنه **ومنه الغش** بكسر الغين المجهمة وفخها
وهو خلط الجنس بغير جنسه او كسبه الذي **ومنه الخديعة**
بالكلام او بالفعل **ومنه الخيانة** بكسر الخاء المجهمة وتخفيف اللام
وفرت بالخدعة **وحرم الله سبحانه وتعالى اكل الميتة** ما عدى
ميتة البحر **وحرم الله سبحانه وتعالى الدم** اي اكله **وحرم الله لحم**
الخنزير اي اكله وكل شيء منه **وحرم الله اكل ما اهل لغير الله به** اي
ما ذبح ورفعت عليه الاصوات بغير ذكر الله مثل ان يذكروا عليه
اسم المسج **وحرم الله سبحانه اكل ما ذبح لغير الله** كالاصنام
وفي كلامه هنا مع ما تقدم من قوله في الضحايا والاباس باكل طعام
اهل الكتاب معارضة ابن عمر اياه بعضهم بان ما قال هنا محمول
على ذبائح الجوس ويبقى ما في الضحايا على اطلاقه **وحرم الله**
سبحانه وتعالى اكل ما اكل الذي اعان على موله تزويج اي سقوط
من علوي اسفل مثل ان يسقط من جبل ويترك فلا يוכל لانه
لا يدري هل مات من الذكاة او من السقوط **او** اي وكذلك حرم
الله ما اعان على **وقلة** اي مية بعصي او غيرهما **وحرم الله**
سبحانه المحنقة اي اكلها وهي ما تتحقق بجبل او غيره مثل ان
تتحقق بين عودين **والمقربة والنجاسة** **واكله السبع** والدليل
الذي اشار اليه في تحريم هذه الاشياء قوله تعالى حرمت عليكم

الميتة

قوله
وهو الذي يبيعه ربويا
جنتلي متفاضلا
وهو ما يأخذه
الشاهد على شهادته
والقاضي على حكمه
وهو ما يأخذه
بعضهم من بعض
على لعب الشطرنج
ونحوه

قوله
وهو ما يأخذه
الشاهد على شهادته
والقاضي على حكمه
وهو ما يأخذه
بعضهم من بعض
على لعب الشطرنج
ونحوه
قوله
وهو ما يأخذه
بعضهم من بعض
على لعب الشطرنج
ونحوه
قوله
وهو ما يأخذه
بعضهم من بعض
على لعب الشطرنج
ونحوه

الميتة الالية وتحرم هذه الاشياء في كل وقت وحال **الا ان يضطر**
الى اكل ذلك فانه لا يحرم اكلها لما لم يضطر لاكل الميتة **وكذا** اي يحرم اكل
المرتدية وما ذكر معها **اذا صار في ذلك** الفعل الذي هو الزوي او
الوقود او الخلق **الي حال** **لاحياة بعده** عادة فاذا وصلت الى هذه
الحالة فلا ذكاة تؤثر فيها ظاهره سواء انقذت مقاتلها ام لا **واباس**
للمضطر الذي بلغ الجوع منه مبلغا يخاف به على نفسه لهلاكه
ان ياكل الميتة من ما كوك اللحم في السفر والحضر لقوله تعالى في اضطر
غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ولا جوع علي ابا حنيفة عند الضرورة
والشهورة عدم جواز اكل ميتة الادمي وظاهر قوله ولا باس ان ترك
الكل افضل وليس كذلك بل هو واجب كما قال مالك لقوله
تعالى ولا تقتلوه انفسكم **واذا اكل الاباس ان يشبع** منها علي ما به
الفتوي قاله **ج** وعند مالك لا ياكل الا ما يسد رمقه خاصة
وهو الذي مشي عليه صاحب المختصر **والخلاف** ايضا هل
له **ان يتزود** منها فقال مالك له ذلك وقيل ليس له ذلك واذا
قلنا بالاول فانه ان استغنى عنها طر حرم **والاباس بالانتفاع**
بجلدها اي الميتة اذا ذبح في اليابسات والماء وحده فقط اما اذا
لم يدبغ فلا ينتفع به اصلا **ولا يصح** اي عليه ولا يباع على المشهور
واباس بالصلاة على بطون السباع اذا ذكبت وبيعها وينتفع
بصوف الميتة وشعرها وما ينزع منها في حال الحياة واجب البنا
ان يفصل وقال ابن حبيب يجب غسله ولا ينتفع بربشها ولا بقرنها
واظلالها اي خفافها **واينما ذكره الانتفاع** بانياب الفيل وحمله
بعضهم على ظاهره وحمله بعضهم على الخرم **قوله**
قوله **واباس** اي هنا تقدم في الضحايا وهو ما قلناه في بعض النسخ

قوله
وهو ما يأخذه
الشاهد على شهادته
والقاضي على حكمه
وهو ما يأخذه
بعضهم من بعض
على لعب الشطرنج
ونحوه

قوله
وهو ما يأخذه
الشاهد على شهادته
والقاضي على حكمه
وهو ما يأخذه
بعضهم من بعض
على لعب الشطرنج
ونحوه
قوله
وهو ما يأخذه
بعضهم من بعض
على لعب الشطرنج
ونحوه
قوله
وهو ما يأخذه
بعضهم من بعض
على لعب الشطرنج
ونحوه

وكل شيء من الخمر برحمته وشجته وعظمه وجلده **حرام** اكله والانتفاع به
مع من اكل الخمر خنزير مستحلاله قتل بعد الاستتابة ومن اكله معتقد
التحریم عوقب واختلف هل يحرمه تعبد او يحل بقسوة القلب
وذهاب الغيرة قولان وقد ارجح في الانتفاع بشعره لانه ليس يحرم
عليه المشهور وحرم الله سبحانه وتعالى شرب الخمر فليحرم شربها
بقوله تعالى انما الخمر والميسر الابية وشراب العرب اي الصجاجة وغيرهم
بوسيد اي يوم تحریم الخمر فضيح الخمر بغاوصاد وخام مجتمعين
بينهما تحريم ساكنة هو قهر يكره من ويجعل في الارابي ويجعل عليه
ساو يترك حتى يتخمر ثم يشربه ويبيح الرسول صلى الله عليه وسلم
ان كلما اسكن كثيره من جميع الاشربة فقليله حرام وكلها حرام
اي سائر العقل فاسكره من كل شراب فهو حرام في مسلم من قوله عليه
عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وقال الرسول
عليه الصلاة والسلام في الموطا ان الذي حرم شرابا فهو الله
حرم بيعها وهي عليه الصلاة والسلام في الموطا عن الخليلين من
الاشربة فلهذا كثر في المذكور له حالان احدهما ان يخلط عند
الانتباذ بان يغض الخمر والزبيب مثلا ويخلط في ان يصب عليها
الماء والثانية ان يبيد هذا على حدة وهذا على حدة ثم يخلط
عند الشرب وهي عليه الصلاة والسلام فيه ايضا عن التناذر
في التبايع الدال وتشديد الباطل وبلد القرع ومن الانتباذ في
المرقة بسكون الزاي ويروى بتشديد الفاء وفتح الزاي فلا ل او ظرف
تروى وانما هي عن ذلك لان السكر يسرع اليهما وهي عليه الصلاة
والسلام في الصحيح عن اكل كل ذي ناب من السباع ظاهره كان مسلما
يعدوا كالاسد والكلب او لا كالغيب عبد الوهاب وهذا في كراهة

قوله تعالى لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم
قوله تعالى لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم
قوله تعالى لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم

اي فتن الالوة
وهم يكرهون
الفضيحة

قوله تعالى لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم
قوله تعالى لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم
قوله تعالى لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم

قوله لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم
قوله لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم
قوله لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم

قوله لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم
قوله لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم
قوله لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم

لا تحريم وهي عليه الصلاة والسلام في الصحيحين نهي تحريم عن اكل
لحم الخنزير الاهلية ويحل مدخله في منع اكل لحم الخيل والبغال
لقوله تبارك وتعالى لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم
اي تأكلوا من ذبهي الناب وما بعده الا في الخمر والوحشية ما دامت
متوحشة اما اذا استأنست وصار يحل عليها فلا والاستئناس في كلامه
منقطع ولا بأس بمعنى الاباحة باكل سباع الطير كالبار وظاهر قوله
فكل ذي ناب من السباع غير ذبهي الناب وليس كذلك بل السباع
هم ذوا الناب وقد يؤول كلامه بان يقال يقتلوه وهي كل ذي ناب منها
والناب الظفر الذي يعقر به ومن الغرائض من ذبهي الناب وان كانا
فاستقروا بالجوارح او الاعتقاد وان كانا مشتركين والبر يكون بالقول والية
اشار بقوله فليحل لهما قولنا لينا ولا يرفع صوته فوق صوتها وان
يقول لهما ما ينفعهما من امور دينهما ودنياهما وبالحسد واليه اشار
بقوله وجهاشها اي يصاحبها بالمعروف فليطعمهما في كل ما اسراه
بفعله مما هو مباح او واجب وفي كل ما اسراه بتركه سلام يكن واجبا
فلا يطعم ما فيه وكذا لك لا يطعم ما في معصية كما قال الله سبحانه
وتعالى ولا جاهدك علي ان تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعمها
ويجب علي المؤمن ان يستغفر اي يطلب المغفرة لا بوبه المؤمنين لقوله
تعالى وقول رب ارحمهما كما ارحمتني في صغري ولا يستغفر لهما اذا كانا
كافرين بعد الموت اجماعا وفي استغفار لهما اذا كانا كافرين في حال
الحياة قولان ويجب علي اي المؤمن من الامة المؤمنين وهي الامة والاجتماع
التي هي ضد الافتراق فاذا صنع الكافر وليمة مثلا ودعي المسلم فلا
يجيبه عند ابن نافع لانه من الموت وقال ابن القاسم يجيبه ويجب
علي المؤمن النصيحة لم اي المؤمن لما صح من قوله عليه الصلاة والسلام
قوله ومن استغفاره في حال الحياة قولنا اما القول بعدم الاستغفار فوجه ظاهره اما القول بالاستغفار فيقال باحتمال
الاسلام ثم يستحب التصديق علي الوالدين وينتفعان بها كما ينتفعان بالدعاء ورجح انه ينتفع بالقرأة وفقت
علي قبره وغيره فتصح الامارة عليها وتكره وتفيد بعض الخلاف بما اذا لم يعمل اول ذلك دعاء ولا انتفع ان شاء الله بلا
خلاف وذلك بان يقول اللهم اوصل ثواب ما اقرأ الى فلان او ما في معنى ذلك عدوي قوله ويجب علي المؤمن النصيحة
لانها اقرب لطلبه من اول او كفاية قولنا لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم

قوله لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم
قوله لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم
قوله لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم

قوله لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم
قوله لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم
قوله لا تأكلوا مما يقتلون به انفسهم

[illegible]

بيان الاول هجران ذي في صاحب البدعة الحرة كالقدرية **ك**
وفي هجران ذي البدعة المكرهه مثل تطويل النيات عند ذي نظر
والثاني اساء اليه بقوله **او فجاها** اي معلم بالكتاب بشرط ان
احد هما **ان لا يصل الى عقوبة** اي لا يقدر على عقوبته الشرعية
من ادب ونحو هذا اذا لم يخف منه اما اذا اخاف منه اذا ترك
مخالطته فله ان يدبره لانه المداواة صدقة **والاخر** شأن شأن
على سبيل البذل لانه اما انه **لا يقدر على موافقته** اي لم يتمكن منها او بقدر
عليها لكنه لا يقبلها **والاغنية في هذين** اي المبتدع والمجاهر في ذكر
حاله بالمسقط بالاعتقاد والجراحة فقط اذا سئل عن حالهما ولا
يجوز تخيبيتهما في غير هذين الوجهين **الا فيما يشاور فيه** اي في الذي
تشرع فيه المشاورة مثل ان يسأل عنه **لاجل تكاح** او **لاجل مخالطة**
كالشركة **ونحوه** اي نحو ما ذكر مثل ان يسأل عنه ليتصدق عليه هل
هو اهل لذلك ام لا وكذلك **لا غيبة في تخرج شاهدي ونحوه** اي نحو
التجريح كالامامة للصلاة **ومن مكاييم الاخلاق ان تمنعوا عن ظلم**
وتعطي من حرمك وتصل من قطعك لقوله تعالى والكاظمين الغيظ
والعافين عن الناس الآية وقوله عليه الصلاة والسلام امرني ربي
ان اصل من قطعني واعطي من حرمني وامنعوا عن ظلمي **وجاء**
اي جملة آداب الخير **فانتم** لتتخرج اي تتخرج علي اربعة احاديث
مرفوعة **احدها** قوله صلى الله عليه وسلم في الصبيحتين من كان
يومئذ بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جان ولا كان يومئذ بالله واليوم
الآخر فليكرم ضيفه **ومس كان يومئذ بالله واليوم الآخر فليقتل خيرا**
او ليصمت اي فليقتل خيرا او يصمت عليه او يكت عن شربها **عليه**
وثانيها قوله عليه الصلاة والسلام في المواطن حسن السلام الزمركه

[illegible]

المقالة

ما لا يبينه وهو لا يعود عليه منه منقعة ونيوية ولا اخروية قالها
قوله عليه الصلاة والسلام في البخاري الرجل الذي اختصر فيه في
الوصية حين قال له اوصيني قال لا تغضب فردد مرارا فقال لا تغضب
اي لا تعمل موجبات الغضب وليس معناه انه يهي عن الغضب جملته
الانسان مجبول على الغضب قال الشافعي رضي الله عنه من استغضب
ولم يغضب فهو حمار ومن استغضب ولم يبرح فهو شيطان **وايهما**
قوله عليه الصلاة والسلام المؤمن يحب اخيه المؤمن ما يحب لنفسه
وهو في البخاري بلفظ لا يؤمن احدكم حتى يحب اخيه ما يحب لنفسه
اي من الطاعات والاشيا المباحات ومعني لا يؤمن الايمان التام والافاضل
لايمان يحصل وان لم يكن بهذه الصفة **وايجل لك ايما المكلف ان تقدم**
سماع الباطل كله قولا كالفية او فعلا كالات الملاحية **ولايجل لك ان**
تتلك ذب سماع كلام امرأ لايجل لك وكذا لايجل لك التلذذ بصوت
الامر الذي فيه لين وانما قال تلذذ به ولم يقل ان تسمع لان سماع
كلام المتجالة وما في معناها جائز **ولايجل لك سماع شي من الآتي**
الملاهي كالغود الدف في النكاح وكذا لايجل لك سماع الغناء
بالممد وهو ممد ما يقصر فقص ما يمد لتحسين الصوت من كلام طيب
مفهوم المعني محرك للقلب طلبا للاضطراب سواء كان بالاعاء
غيرها على المنه **وكذلك لايجل لك قراءة القرآن** وسماعه
بالخون اي الاصوات الرجعة اي المطربة **تترجيع الفنا** بالممد اي
اي المشبهة بالفنا والذي في المدة وتكره مالك قراة القرآن بالخان
بعض الشيخ انظر هل هو على بابه او المراد به المنع وظاهر المختصر
الاول وعلى كل حال **فلايجل** اي يمتد ويترد **كتاب الله العزيز**
ان يشلي اي يقرا الابسية وقاراي تعظيم **وما يؤمن ان الله به**

قوله عليه الصلاة والسلام في البخاري الرجل الذي اختصر فيه في الوصية حين قال له اوصيني قال لا تغضب فردد مرارا فقال لا تغضب اي لا تعمل موجبات الغضب وليس معناه انه يهي عن الغضب جملته الانسان مجبول على الغضب قال الشافعي رضي الله عنه من استغضب ولم يغضب فهو حمار ومن استغضب ولم يبرح فهو شيطان

قوله عليه الصلاة والسلام في البخاري الرجل الذي اختصر فيه في الوصية حين قال له اوصيني قال لا تغضب فردد مرارا فقال لا تغضب اي لا تعمل موجبات الغضب وليس معناه انه يهي عن الغضب جملته الانسان مجبول على الغضب قال الشافعي رضي الله عنه من استغضب ولم يغضب فهو حمار ومن استغضب ولم يبرح فهو شيطان

قوله عليه الصلاة والسلام في البخاري الرجل الذي اختصر فيه في الوصية حين قال له اوصيني قال لا تغضب فردد مرارا فقال لا تغضب اي لا تعمل موجبات الغضب وليس معناه انه يهي عن الغضب جملته الانسان مجبول على الغضب قال الشافعي رضي الله عنه من استغضب ولم يغضب فهو حمار ومن استغضب ولم يبرح فهو شيطان

بمعنى قرب منه قرب قبوله لا قرب مسافة مع اخصار النعم لذلك اي لما
يتلوه فاذا امرت به نهي تيقن انه المنهي او بآية امر تيقن انه الامور قال
علي رضي الله عنه لا خير في عبادة لا فقه فيها ولا خير في قراة لا تدبر فيها
من القرآن فرض عين الامر بالمعروف وهو ما امر الله ورسوله به **والنهي**
عن المنكر وهو ما نهى الله ورسوله عنه **علي كل من استغضب** اي حكمه
في الارض كالسلطان ومن ذوبه من الحكام وقوله **وعلي كل من تحصل**
بده الي ذلك تكرار فان لم يكن ممن يقدر على ذلك التغيير بيده فليسانه
فان لم يقدر بلسانه فبقلمه **وفر من علي كل مؤمن** يعني جنس المؤمن المكلف
ذكر كان او انثى حرا او عبدا مريضا او صحيحا **ان يريد اي يقصد بكل قول**
وصل من البر بما هو واجب او مندوب وجه الله الكريم ومن اراد بذلك
القول او العمل **غير وجه الله الكريم لم يشعل عمله** وقوله **والربا** وهو ان
يبيد بعمله وجه الله الكريم **الشرك الاصغر** ما رواه احمد من قوله
عليه الصلاة والسلام ان الخوف ما اخاف عليكم الشرك الاصغر قالوا
يا رسول الله وما الشرك الاصغر قال الربا الحديث **والتوبة** لغة الرجوع عن
افعال مذمومة شرعا الي افعال محمودة شرعا **في يمينه من كل ذنب**
ظاهر كبير كان او صغيرا وهو خلاف ظاهر قوله صدر الكتاب وغفر
العصاير واجتناب الكبائر ولها شروط وكما قال في شروط صحة
وهي الندم على ما فات والإقلاع عن الذنب في الحال والنية ان لا يعود
وقوله **من غير اصرار** زاي لان التوبة لا تصح الا برفع الاصرار **والاصرار**
للقام بضم القيم بمعنى الإقامة **علي الذنب واعتقاد العود اليه ومن**
التوبة والمظالم واجتناب المحارم والنية ان لا يعود اما الاولان في اجلان
في التوبة وليس شرطين في صحتها واما الثالث فاحد شرط الصحة
كما تقدم **وشروط الكمال** اسرارها بقوله **وليس تقصير** **وهو**

قوله عليه الصلاة والسلام في البخاري الرجل الذي اختصر فيه في الوصية حين قال له اوصيني قال لا تغضب فردد مرارا فقال لا تغضب اي لا تعمل موجبات الغضب وليس معناه انه يهي عن الغضب جملته الانسان مجبول على الغضب قال الشافعي رضي الله عنه من استغضب ولم يغضب فهو حمار ومن استغضب ولم يبرح فهو شيطان

قوله عليه الصلاة والسلام في البخاري الرجل الذي اختصر فيه في الوصية حين قال له اوصيني قال لا تغضب فردد مرارا فقال لا تغضب اي لا تعمل موجبات الغضب وليس معناه انه يهي عن الغضب جملته الانسان مجبول على الغضب قال الشافعي رضي الله عنه من استغضب ولم يغضب فهو حمار ومن استغضب ولم يبرح فهو شيطان

قوله عليه الصلاة والسلام في البخاري الرجل الذي اختصر فيه في الوصية حين قال له اوصيني قال لا تغضب فردد مرارا فقال لا تغضب اي لا تعمل موجبات الغضب وليس معناه انه يهي عن الغضب جملته الانسان مجبول على الغضب قال الشافعي رضي الله عنه من استغضب ولم يغضب فهو حمار ومن استغضب ولم يبرح فهو شيطان

قوله عليه الصلاة والسلام في البخاري الرجل الذي اختصر فيه في الوصية حين قال له اوصيني قال لا تغضب فردد مرارا فقال لا تغضب اي لا تعمل موجبات الغضب وليس معناه انه يهي عن الغضب جملته الانسان مجبول على الغضب قال الشافعي رضي الله عنه من استغضب ولم يغضب فهو حمار ومن استغضب ولم يبرح فهو شيطان

قوله ويرجوا رحمة الله تعالى بان يطوع في حصولها مع اخذها في الخطيئة بالموافقة على الاعمال الصالحة اه قوله
وجانبه اي يطلب منه ان يخاف الله وان تاب توبة فهو صاحب الظاهر لا يقطع بالاثبات بها على الوجه المطهر
شعاعه قوله وينتكر نعمته اي يترك توبته واقداره على الطاعة لان ذكر النعمة يكون سببا لترك المعصية
ولنتكر انعامه عليه اه سدوي

رحمته ويحزن عذابه وينتكر نعمته له به اي عليه ويشكر فضله عليه
بالاعمال بغضه اي يترك ما يكره فعله او قوله اي الاستغفار لقوله صلى
الله عليه وسلم من اصاب ذنبا قدم عليه غفر له قبل ان يستغفر الخ ليني
وهذا يدل على ان الاستغفار ليس من اركان التوبة على معنى انه يحتاج
اليه مع الذم للتم التوبة واما الرجاء فهو الطمع في رحمة الله عز وجل ولا
يصح الاعم بحسن الطاعة واما الحق في موثاق القلب بسبب توقع مكره
في المستقبل واما التذكر فهو التفكير في نعمته الله عليه حيث وفقه
للتوبة واما الشكر فهو الشا على المحسن بذكر احسانه ويكون بالقلب
خضوعا وباللسان ثنا واعترا في الجوارح طاعة وانقياد **ويستغفر**
التائب اليه اي الى الله تعالى **فعله** وان قل **من نوافل الخير**
كالصلاة لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من ادبر عن الله وملائكته
يتقرب اليه بالنوافل حتى احببه الحديث **وكما يصح التائب من ذنبيه**
التي اوجبه عليه كالصلاة عملا او نياتا **فليفعله الآن** وجوبا على
المؤمن ان يشق عليه فان شق عليه فضي ما استطاع مع شمله واذا
لم يحضر ما عليه من صلاة مثلا تحري واحطاط له به بلا وسوسة
واذا فعل التائب ما ضيعه من الفرائض فليمر غيب الي الله تعالى في تقبله
منه ويخافه ويتوب اليه مما صدر منه من تضييعه الفرائض
واليتجأ اي يتفرع **الي الله تعالى فيها عسر عليه من قيام نفسه** الى
الطاعة لانه سبحانه وتعالى هو الميسر والمسهل بيده التوفيق
والتمهيل وليكن من دعائه اللهم ملكنا انفسنا ولا تسلطنا علينا
ويتضرع اليه في محاولته امره اي فيما اشكل عليه من حاله مما لم يظهر له
رشدته والتمعية لعل الله ان يظهر له ذلك حاله كونه موقفا اي مصدقا
انه المالك لمصلح شأنه اي حاله والمالك لتوفيقه **وتسند اليه**

قوله كالصلاة ادخل تحتها الكافي الصيام
والصدقة كما يقيد التحقيق اه سدوي

اي صلي

وهو الاستقامة على الطاعة اي ان التوفيق والتمسك به وصف للمؤمنين وجل فكيف يفسر بوصف العبد الذي
هو الاستقامة ويحجب بغيره يرضى ان يسهل الاستقامة اه سدوي

معنى واحد وهو الاستقامة على الطاعة **لا يفارق ذلك** اي ما ذكر من
الاجابة واليقين **علي ما فيه** اي على اي حاله هو فيها من حسن وهو الطاعة
او قبح وهو المعصية ولا ينفعه الذنب من ذلك لقوله تعالى ان الله
يبغض المتوايين والتواب هو الذي كلما اذنب تاب **ولا يئاس** اي لا يقطع العبد
من رحمة الله تعالى على ما هو عليه من سوء لقوله تعالى انه لا يئاس
من روي الله الا القوم الكافرون **والفكر** اي التفكير **في امر الله** تعالى اي
في مخلوقاته تعالى **محتاج العبادة واستعين** على نفسك **بذكر الموت**
لقوله عليه الصلاة والسلام التزوا فذكرها فم اللذات لان الانسان اذا تفكر
في الموت قصر مله وكثر عمله وان غفل عنه كثر اسله وقل عمله **استعين**
عليها ايضا **بالفكرة فيما بعد** اي بعد الموت لان الموت اشده مما قبله
ما بعده اشده منه كحرقة القبر واستعين عليها ايضا **بالفكرة في نعمته**
ربك عليك لانك اذا تفكرت في نعمه عليك استحييت ان تبارك
بالمعاصي وهو ينعم عليك **استعين** عليها **بالفكرة في امر الله لك**
وانت تقصيه وفي اخذك لغيرك من الامم الماضية **بذنبه** في الحال
استعين عليها ايضا **في ما تقدم من سالف ذنبك** وحق اخذ به
استعين عليها ايضا **بالفكر في عاقبة امرك** اذ لا تدري بماذا يحتم لك
استعين عليها ايضا **بالفكر في مبادرة** اي مسارعة **ما عسى ان يكون**
قد اقرب من اجلك فهل هو يوم اقل لان ذلك يسهل عليك الطاعة
ويقل الامل والحزن على الدنيا لانه اذا تفكر في موت اتاه وهو مستعد له
ولا اتاه بفتنة فيستندم حيث لا ينفعه الندم بالطيف الطف بنا
فانما هو **ولا قوة الا بك وصلي الله على سيدنا محمد وعلى**
آله وصحبه وسلم **بيان الفطرق**
اي الفهم الذي يعمل بها المرء حتى يكون على افضل الصفات وفي بيان حكم

اي ما ورد ان التفكير في خلق فان
افضل من عبادة سبعين سنة اه سدوي
تفكر في ذنوبك وتذكر انك قال بعض المصنفين
ينبغي ان لا يغفل عن ذلك فكل على قدر
لانه روي في الحديث ان من لم يذكر الله
وتذكر العباد والكبر ومحنة الفير لم يزل
على الضلال اه سدوي

۱۰۰

ذکر الله

1

Handwritten text in the Voynich script, consisting of approximately 10 lines of characters. The script is a complex, undeciphered system of symbols used in the Voynich manuscript.

فلم يخف أن يراد بالرجال الذين
كانوا بالانصار وغيرهم بالفتح انما
هو الرجال الذين ارادوا ان يفتقروا
لنفسهم في الدنيا والآخرة
فلم يخف ان يراد بالرجال الذين
كانوا بالانصار وغيرهم بالفتح انما
هو الرجال الذين ارادوا ان يفتقروا
لنفسهم في الدنيا والآخرة

ولا
عنه
بال
فلا
وال
ال

فكثرة فلا بأس بالحنا وانما سميت الحنا حنا لكونها
حنت علي آدم حين خرج من الجنة ثم يقال الان
كان عليه السلام كلما مر علي شجرة فاستقر بها
فلما في الي شجرة الحنة فنبئت عنه فيه واستقر
منها فسميت حنا من ذلك الوقت
حفظ الله

و اما في حق ونية حرم عليه ان يلبس الذهب
وسى واما الفضة يجوز له الباسم

و اما اذا تعين الحاشية الاصغر فالحاشية اعظم اذ عدد طرفيها
للدوائر اقل من مجموع اثنين فان الاضلاع يقع لطرفي الجنب
والحد يد ينقطع لكونه في الموضع او قربة اخرى

بانه اراد

التمس ولو خائفا ولو من حد يد اجاب الجمهور بذلك المباعدة **ولا باس**
بالفضة في حلية الخاتم والسيف والمصحف اما حلية الخاتم فقال
بعضهم اراد به ان يكون في يده غير الحديد والنجاس والرصاص
كالجلد او قال بعضهم اراد به ان يكون الخاتم كله من فضة لما في النعمان
انه اتخذ خاتما من ورق فكان في يده ثم كان في يده ابي بكر من بعده
ثم كان في يده عمر ثم كان في يده عثمان رضي الله عنهم حتى وقع في يده
ابن عباس نقشته محمد رسول الله واما حلية السيف بالفضة فحكي
بعضهم الاتفاق على جواز ذلك لان فيه اربابا للعدو وكذا حكي
الاتفاق على حلية المصحف بالفضة تعظيما له **ولا يجعل** ذلك
المذكور من الحلية بالفضة في الجوارح **ولا سرج** ولا سكين **واغير**
ذلك من آلات الحرب اقتصارا على ما ورد في الشرع به وهو
ما تقدم **وتختتم النساء** من الرجال **بالاهر** وقوله **وهي عن القصة**
بالحد يد فقرار والاختيار عند مالك رحمه الله مما ابي من الذي
روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في التختم التخت باليار
لان تبارك النبي باليمن فهو ياخذ به يمينه ويجعله في يده
روي اليماني انه عليه الصلاة والسلام اتخذ خاتما من ورق
فجعله في يده وكذلك ابو بكر وعمر وعلي وحسن وحسين كانوا
يتختمون في يدهم وفي صحيح مسلم قال كان خاتم النبي صلى الله
عليه وسلم في هذه وأشار الى خصره من يده اليسرى **واختلف**
في لباس الخمر واذا راي معجمتين وهو ما سداه جريد ولحمته من
ملا على اقول اشار الى اثنين منها بقوله **فاخير كده** صح في
القبس الاول واستظهر ابن رشد الثاني والثالث يجوز لبسه
القرافي وهو ظاهر مذهب مالك لقوله عليه الصلاة والسلام

قوله كانوا يتختمون في يدهم
اي اقتدا بالنبي عليه الصلاة والسلام

في حلة

في حلة عطاره وكان يخالطها الجوز انما يلبس هذه من اخلاق له
في الاخوة **وكذلك العلم في الثوب من الجوز** اختلف فيه باجواز
والكرهية **الا الخط الرقيق** وهو ما كان اقل من اصبع فانه جائز
بالتفاق **ولا يلبس النساء على جهة المصنع من الرقيق ما ابي الذي يصنعن**
اذا خرجن من بيوتهن اما اذا البسنه في بيوتهن مع ازواجهن فيجوز
ولا يجز الرجل ازاره بطر او كبر **ولا ثوبه من الخيل** لا يلبسها
ممدود بمعني البطر والرجل في كلامه لا مفهوم له فان المرأة كذلك
اذا قصدت الخيل اما اذا لم تقصد فانه يجوز لها ان ترتديه
وتراعا كما في الموطا من قوله عليه الصلاة والسلام **ذلك** **واذا لم يجز**
للرجل فعل ذلك **فليكن** المذكر من الازار **والثوب الى الكعبين**
فهو انظف لثوبه وازاره **والثوب لثوبه** لانه ينفي الخبث والكبر **ويهي**
بمعني وهي من اشمال الصما بالمده فهي تحريم وهي اي صفتا شمال
الصما ان تكون **عليه ثوب** اي ازار **يرفع ذلك** اي طرف ما يشتمل
به من جهة واحدة وهي اليسرى **وبسدر** الجهة الاخرى وهي اليمين وانما
نهي عنها لانه اذا اراد ان يرفع يده اليسرى انكشف عورته وقوله **ذلك**
اذا لم يكن تحت اشمالك اي تحت ما تشتمل به **ثوب** تكرار لانه ليرتب
عليه قوله **واختلف فيه** اي في حكم الاشمال المذكور **علي ثوب** اي ازار
علي قوله **لما لك بالمصنع** اتباعا لظاهر عموم الحديث **والا يجر** لا يتقاه
العلمة المذكورة وهو كشف العورة **ويومر** المكلف **بستر العورة** عني
اعين الناس وجوبا جماعا وفي الخلو استجابا باعلي المشهور **وازاره**
الرجل الوتر بكسر الهمزة على ما اختاره الخطابي لان المراد باليمين الي انصاف
ساقيه ولفظ الموطا من قوله عليه الصلاة والسلام ان يركب المؤمن الى انصاف
ساقيه لا جناح عليه فيما بينه وبين الكعبين وما اسفل من ذلك

في حلة

قوله على المشهور ومقابلته انه قد عرفت في
المقالة ايضا وفي نظر الانسان لعورته من غير
ضرورة قولان بالكراهة والقبول وهو
ومما داو على ذلك ان يلبس بالثوب عذري
قوله لان الازار الهبة مثله كذا في القصة
حتى يكون الرجل عريا بالليل او نهارا اذا انكشف
ولا يتقصب الرجل عريا بالليل او نهارا اذا انكشف
وليفهم ما استطاع فانه الله اعلم
قال في الكافي ولا ينبغي ان يترك احد ليس
السراويل الامن لا يترك عليها الا ان يكون عذري
فكيفه مبررا له عذري

في النار لا ينظر الله يوم القيامة الى من جازى الله بطريق الفخذ بالذال المعجمة
 وهو ما بين الساق والورك **عورة** عند من يستحي منه **وليس كالمعورة**
نفسها لانه عليه الصلاة والسلام كشف فخذيه مع اي بكر وعمر وانكشف
 فخذيه ايضا حين اجري فرسه **ولا يدخل الرجل الحمام** بالتدليس
 وهو يذكر ويوثق على ما حكاه صاحب المغرب عن العريب وقال
ك وغيره هو مذكرا لتقافا **الا يمتد بكسر الميم** والهمزة وتكره وهو
 ما يتردد **ولا تدخله المرأة الا من علة** لما رواه ابو داود وروى عنه قوله عليه
 الصلاة والسلام انها تستفتح عليكم ارضي العجم وسجدون فيها
 بيوتها يقال لها الحمامات فلا يدخلها الرجال الا بالازار واسغوها
 النساء الا من رضت او نفسها **ولا يتلاصق رجلان ولا امرأتان في**
الحاف او ثوب واحد غير مستوري العورة وهذا اعلى حجة المنع
 سواء كانت بينهما قرابة ام لا لما رواه ابو داود انه عليه الصلاة
 والسلام قال لا ينظر الرجل الرجل عورة الرجل ولا المرأة عورة المرأة
 ولا يفضي الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا تقضي المرأة المرأة
 في ثوب واحد **ولا تخرج المرأة غير متجالة** لا تخشي منها النساء
الا مستترقة فيما لا بد اي لا غنا لها منه من شهوة وموت ابوها
او ذي قرابة كما لا يخفى فيجوز ذلك مما يباح لها الخروج لاجله كجاءه
 من ذكر وحضور عرسه ولخروجها شرط ان يكون الخروج طري
 النهار والتمنع بطول الخروج في غيرهما وان تلبس بهيئتها وان
 تمشي في حافتي الطريق وان لا يكون عليها ريح طيب وان لا تظهر
 منها ما يحرم على الرجل النظر اليه **ولا تخضر المرأة من ذلك** اي مما
 ابيع لها الخروج اليه ما فيه نوح اي صوت ناجية **اوليها من غير**
او عود وشبهه من الملاهي الملهية وهذا النهي في جميع ما قد

فخره وهذا اعلى حجة المنع
 التلاصق غير مستوري العورة
 في النار لا ينظر الله يوم القيامة الى من جازى الله بطريق الفخذ بالذال المعجمة
 وهو ما بين الساق والورك عورة عند من يستحي منه وليس كالمعورة
 نفسها لانه عليه الصلاة والسلام كشف فخذيه مع اي بكر وعمر وانكشف
 فخذيه ايضا حين اجري فرسه ولا يدخل الرجل الحمام بالتدليس
 وهو يذكر ويوثق على ما حكاه صاحب المغرب عن العريب وقال
 ك وغيره هو مذكرا لتقافا الا يمتد بكسر الميم والهمزة وتكره وهو
 ما يتردد ولا تدخله المرأة الا من علة لما رواه ابو داود وروى عنه قوله عليه
 الصلاة والسلام انها تستفتح عليكم ارضي العجم وسجدون فيها
 بيوتها يقال لها الحمامات فلا يدخلها الرجال الا بالازار واسغوها
 النساء الا من رضت او نفسها ولا يتلاصق رجلان ولا امرأتان في
 الحاف او ثوب واحد غير مستوري العورة وهذا اعلى حجة المنع
 سواء كانت بينهما قرابة ام لا لما رواه ابو داود انه عليه الصلاة
 والسلام قال لا ينظر الرجل الرجل عورة الرجل ولا المرأة عورة المرأة
 ولا يفضي الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا تقضي المرأة المرأة
 في ثوب واحد ولا تخرج المرأة غير متجالة لا تخشي منها النساء
 الا مستترقة فيما لا بد اي لا غنا لها منه من شهوة وموت ابوها
 او ذي قرابة كما لا يخفى فيجوز ذلك مما يباح لها الخروج لاجله كجاءه
 من ذكر وحضور عرسه ولخروجها شرط ان يكون الخروج طري
 النهار والتمنع بطول الخروج في غيرهما وان تلبس بهيئتها وان
 تمشي في حافتي الطريق وان لا يكون عليها ريح طيب وان لا تظهر
 منها ما يحرم على الرجل النظر اليه ولا تخضر المرأة من ذلك اي مما
 ابيع لها الخروج اليه ما فيه نوح اي صوت ناجية اوليها من غير
 او عود وشبهه من الملاهي الملهية وهذا النهي في جميع ما قد

الحكمة

للحكمة لا يجوز حضور شيء منه ولا فعله **الا الذي** بضم الدال وفتحها
 فانه يجوز في النكاح خاصة للرجال والنساء الذي هيية **ولا تخلف**
في الكبر يعني في الكبر وهو طبل صغير جلد من ناحية واحدة فاجاز به
 ابن القاسم ومنعه غيره **ولا يخلو رجل بامرأة شابة** ليست بدني
محرمة منه لانه عليه الصلاة والسلام عن ذلك قايلا فان الشيطان
 ثالثهما **ولا يباس ان يراها** بمعنى يجوز للرجل ان يرى ما ليست محرما
 منه لاجل عذر من شهادة عليها اولها **وتخوف ذلك** كقوله الطيب
واذا خطبها لنفسه هذا كله في غير المتجالة **واما المتجالة** وهي
 التي لا رب للرجال فيها كبر سنها **فيباح له** اي الاجنبي ان يرى
 وجهها **اعلم كل حال** لعذر وغيره وما قاله تكرار مع ما قدمه
 في الباب الذي قبل هذا **او يني** بمعنى وهي النساء التي تحرم عن
وصل الشعر وعن الوشم لقوله عليه الصلاة والسلام في الصحيح
 لعن الله الواصلة والمستوصلة **والواشمة والمستوشمة** يعني
 والمتشمصات والمتعلقات للحسن المغيرات خلق الله **ومن لبس**
 بمعنى اراد ان يلبس **خفا او غلا** اي يمينه على حجة الاستحباب
واذا اراد نزعها بد اشماله لامره عليه الصلاة والسلام بذلك
 وهو مجبول على العذب **ولا يباس بالاشمال** قايما وبكره كراهة تنزيه
المشي في نعل واحد لانه عليه الصلاة والسلام عن ذلك **وتكره**
التما قبل اي علمها وهي الصور التي تصنع على هيية الحيوان والاشجار
في الاسرة بكسر الميم جمع سر وهو معلوم وفي القباب جمع قبة وهو
 ما يجعل من السياب على اليهودج مثلا **وفي الجذبان** بضم الجيم
 جمع جذر يفتح الجيم وسكون الدال احاطيط وفي الخاتم بفتح التاء
 وكسر هاء الباء **ارقم** اي المصوري في الثوب من ذلك اي التماثيل المكرمة

في النار لا ينظر الله يوم القيامة الى من جازى الله بطريق الفخذ بالذال المعجمة
 وهو ما بين الساق والورك عورة عند من يستحي منه وليس كالمعورة
 نفسها لانه عليه الصلاة والسلام كشف فخذيه مع اي بكر وعمر وانكشف
 فخذيه ايضا حين اجري فرسه ولا يدخل الرجل الحمام بالتدليس
 وهو يذكر ويوثق على ما حكاه صاحب المغرب عن العريب وقال
 ك وغيره هو مذكرا لتقافا الا يمتد بكسر الميم والهمزة وتكره وهو
 ما يتردد ولا تدخله المرأة الا من علة لما رواه ابو داود وروى عنه قوله عليه
 الصلاة والسلام انها تستفتح عليكم ارضي العجم وسجدون فيها
 بيوتها يقال لها الحمامات فلا يدخلها الرجال الا بالازار واسغوها
 النساء الا من رضت او نفسها ولا يتلاصق رجلان ولا امرأتان في
 الحاف او ثوب واحد غير مستوري العورة وهذا اعلى حجة المنع
 سواء كانت بينهما قرابة ام لا لما رواه ابو داود انه عليه الصلاة
 والسلام قال لا ينظر الرجل الرجل عورة الرجل ولا المرأة عورة المرأة
 ولا يفضي الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا تقضي المرأة المرأة
 في ثوب واحد ولا تخرج المرأة غير متجالة لا تخشي منها النساء
 الا مستترقة فيما لا بد اي لا غنا لها منه من شهوة وموت ابوها
 او ذي قرابة كما لا يخفى فيجوز ذلك مما يباح لها الخروج لاجله كجاءه
 من ذكر وحضور عرسه ولخروجها شرط ان يكون الخروج طري
 النهار والتمنع بطول الخروج في غيرهما وان تلبس بهيئتها وان
 تمشي في حافتي الطريق وان لا يكون عليها ريح طيب وان لا تظهر
 منها ما يحرم على الرجل النظر اليه ولا تخضر المرأة من ذلك اي مما
 ابيع لها الخروج اليه ما فيه نوح اي صوت ناجية اوليها من غير
 او عود وشبهه من الملاهي الملهية وهذا النهي في جميع ما قد

مقصود

بالعروق

مقصود

من قوله ونهى عن النخاع أي نهى عن أكله فأي الطعام والنخاع
 ظاهر من قوله وكان الطعام والشراب في الأواني
 وفي يده وقال الثقاتي إنما ذكرك إذا كان
 في الأواني
 قوله وفرائضه
 قوله أي شرعه
 لمسته أي عرفه
 وقيل خوفه
 خوف التقوى
 حصول التقوى
 حصل الفقيه وظاهر المص
 صيلا للفقيه والطلوع
 تخفيفه والطلوع الصلاة واللام
 فتح كتب عليه التتبيين
 بعد لها وتذكر الأخر فخص
 بالمتدبر دون غيره أي على

فانما لم يفي الله بياؤكم في الآخرة والحق اهل الجاهل بالكل والشرب سائر
 شرب من ماز من قايما وفي رواية الترمذي انه صلى الله عليه وسلم
 كان يشرب قايما وقاعدا وفعله عمر وعثمان وعلي وعليه جماعة القدر
 وكرويه قوم لا حديث وردت فيها نظرا ولا ينبغي لمن اجل الكراهة
 بشد يد الراوي تخفيفها والثبوت بغيره لثلاثة ويقال بالغا عوضا عنها
او البصل يمنع الصادق بكسر اللام والمدة والهمزة يروي بشد
 الياء اي غير مطبوخ **ان يدخل المسجد** الف واللام فيه للمجنس
 يعني كل مسجد وظاهر كلامه علي ما قال **ج** ان دخوله مكروه لا يحرم
 وهو كذا في سماع ابن القاسم ومن الادباء انه يكره **ان ياكل متكليا**
 لما في الصحيح انه عليه الصلاة والسلام قال لا اكل متكليا وصفة
 الا ان كان يميل علي مرفقه الا يسر وجا انه عليه الصلاة والسلام
 كان يضع احدي فخذه علي الاخرى واحدي ساقيه علي الاخرى
 كما يجلس في الشهد وياكل ويقول اجلس كما يجلس العبد واكل كما ياكل
 العبد ومن الادب انه يكره كراهة تنزيه **الاكل من راس الثريد**
 لما صح انه صلى الله عليه وسلم لم يبق بقصة من ثريد فقال كلوا
 من جواربها ولا تأكلوا من وسطها فان البركة تنزل علي وسطها ولطف
 اي داود اذا اكل احدكم طعاما فلا ياكل من اعلي الصفحة ولكن
 ياكل من اسفلها فان البركة تنزل من اعلاها فان هذا ان يخص
 الشيخ الكراهة بالثريد لا مفهوم له **وهي عن الغداء** اي الاذواج
في التمر اشار به الي ما في الصحيحين ان ابن عمر رضي الله عنهما
 قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقرن بين التمر
 حتى يستاذن اصحابه وفي مسلم عن شعبة لا اري هذه الكلمة
 في التمر الا في رواية واحدة فاذا علمت ذلك فتقول تلك البركة لم يرد
 الطعام تنزل من السماك واما تنزل الرحا فتقول بالا علي وتعل جواربها
 فان روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبق بقصة من ثريد فقال كلوا من جواربها ولا تأكلوا من وسطها
 الاعلي ينقطه تنزل البركة ان وشر الثمار بل حتى الرقيق كما قال لا يبيد ياكله من وسطه والسنه في
 ان ياكل بعد الطعام والسنه في اكل الحش وهو افضل قال عليه الصلاة والسلام خير ادمك الذي وقال سيد
 ادم الدنيا والآخرة الذي هو عذري

فانما لم يفي الله بياؤكم في الآخرة والحق اهل الجاهل بالكل والشرب سائر

شرب من ماز من قايما وفي رواية الترمذي انه صلى الله عليه وسلم كان يشرب قايما وقاعدا وفعله عمر وعثمان وعلي وعليه جماعة القدر

وكرويه قوم لا حديث وردت فيها نظرا ولا ينبغي لمن اجل الكراهة بشد يد الراوي تخفيفها والثبوت بغيره لثلاثة ويقال بالغا عوضا عنها

فانما لم يفي الله بياؤكم في الآخرة والحق اهل الجاهل بالكل والشرب سائر

شرب من ماز من قايما وفي رواية الترمذي انه صلى الله عليه وسلم كان يشرب قايما وقاعدا وفعله عمر وعثمان وعلي وعليه جماعة القدر

وكرويه قوم لا حديث وردت فيها نظرا ولا ينبغي لمن اجل الكراهة بشد يد الراوي تخفيفها والثبوت بغيره لثلاثة ويقال بالغا عوضا عنها

اي الاستيذان الامن قوله ابن عمر **وقبل ان ذلك** النهي عن القرآن في التمر
 اما هو مع **الاستيذان** الشكر **فانبع** هذا التفسير لعموم الاول علي
 المشهور **وق** النهي نهى كراهة ان علنا بسوء الادب وان علنا
 بالاستيذان وكان القوم شركا بشر او مطعنين كان النهي نهى تحريم
 وقوله في التمر يريد وكذا سائر الاطعمة والفواكه **ولا باس بنكلك**
 اي بقوران التمر ونحوه ان اكلته مع **أهلك** لا يجوز لك ان تستبد
 بشي دونهم **او اكلته مع قوم تكون انت اظمتهم** وهذا علي التعليل
 بالاستيذان واما علي التعليل بسوء الادب فانها موجودة هنا
 وهذا ايضا علي القول بان علي ملك ربه اكلوه وانما ملكوا منه
 ما اكلوا خاصة **ولا باس في التمر وشبهه** كالزبيب ان تجول اي تسر
بك في الزنا الذي يكون فيه المأكول يمينا وشمالا **لا تاكل ما** اي الذي
تريد منه وقد وردت السنه بذلك **وليس غسل اليدين قبل اكل**
الطعام من السنه بل مكروه علي المشهور ما لك وليس العمل علي
 قوله عليه الصلاة والسلام الغسل قبل الطعام ينفي الفقر ويؤده
 ينفي الغنى **الا ان يكون بها اي اليد اذ ي** أي نجس فيجب غسلها **الاما**
 للطعام وفي قوله **وليس غسل يده** وفاء بعد الطعام **من الغمر**
 تكرار بالنسبة لليد مع قوله وان غسلت يدك من الغمر الخ لانه لا فرق
 بين قوله فحس وقوله فليغسل فان الامر هنا محمول علي الاستحباب
ومضمض فاه من اللبن عياض هو سنة للقيام للصلاة مستحب
 لغیره وروي انه صلى الله عليه وسلم شرب لبنا ثم دعي بما فمضمض
 فاه وقال ان له دسما **وكره غسل اليد بشي من الطعام** كدقيق الخنطة
او بطي من دقيق القطن كراهة تنزيه وكذلك **كره غسل اليد بالخالة**
 وهو ما يتخلص من الغرابان من قشور الخنطة **وقد اختلف في ذلك** اي في غسل

وعلي كل القول لا يجوز الواحد من الضعوف ان يعطي احد شيئا غير اذن صاحبه فاعلم انه لا يملك الا بكل او غير اذن من ينفق اصحابه فاعلم انه ملكه بالدخول او التقديم او عدمه

الكله على ملك ربه فاجازتكم يا المتفلق

لا يملك الا بكل او غير اذن من ينفق اصحابه فاعلم انه ملكه بالدخول او التقديم او عدمه

فانما لم يفي الله بياؤكم في الآخرة والحق اهل الجاهل بالكل والشرب سائر

فانما لم يفي الله بياؤكم في الآخرة والحق اهل الجاهل بالكل والشرب سائر

٥٠٠
٥٠١
٥٠٢

اليد جميع ما تقدم بالجوار والكراهة **وهذا آخر الكلام علي**
ما ترجم له ثم انتقل يتعلم علي سائل تبحر عما فقال **ولتجب**
 قيل وجوباً وقيل استحباباً **أذا عرفت الي وليمة العرس** أي النكاح
 لما في الموطن امره عليه الصلاة والسلام بذلك وانما يوم من **هنا**
يكن هناك **لنومشهور** أي ممنوع مثل آلات الطرب الممنوعة **ولا يشر**
تج أي ممنوع مثل اجتماع النساء والرجال وفرض الحريز **وإذا حضر**
 وكنت غير صائم فانت في **الاكل بالخيار** وان كنت صائماً فلا تاكل وان
 حلف بالطلاق **وقدر خص مالك** رحمه الله **في التخلّف** عن الحاجة
 لوليمة العرس **لكثرة النجاس فيها** لان في حضورها جبين مشقة
 لاسيما علي اهل الفضل والصلاح **باب** **في بيان**
حكم السلام وصفته وبيان حكمه **الاستدلال** ان وصفت وصفة
التبجي وبيان ذكر القراءة وفي الدعاء وذكر الله سبحانه وتعالى والقول
في السفر أي ما يقوله اذا اراد سفراً وعكس في الباب بعض ما ترجم
 له **وبدأ بحكم رد السلام** فقال **ورد السلام واجب** وجوب فرض
 الكفاية علي المشهور **والابتداء سنة** علي الكفاية علي المشهور
موجب فيها قوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها او
 ردوها وقوله تعالى فاذا دخلتم بيوتا فسلموا علي انفسكم الآية
والسلام أي وصفة الابتداء **ان يقول الرجل** او غيره **السلام** علم
 بصيغة الجمع كان المسلم عليه واحداً او اثنان او ازيد كما يجاء
 لوجود الحفظنة معه وظاهر كلامه انه لا بد من الالف واللام في السلام
ويقول الراد وعليكم السلام بواو التشريك وتقدم الجار والمجرور
او يقول سلام عليكم بتقديم السلام منكراً بغير واو وخبر الجار والمجرور
كما قيل له في الجملة وانما قيل بانه هذا لان السلام في الابتداء لا يكون الا

قوله وان حلف بالطلاق ويلزمه الفضا
 انه اعطى لانه من العهد المأمور بنسبه لا يجوز
 لاحد حضوره وليمة الاباء ان الله عدو

قوله موجب فيها اشارة الي انه سنة مؤكدة
 فقه حبان من قال سلام عليكم كتب الله له
 عشر حسنات فاذا قال ورحمة الله كتب
 الله عشر حسنات واذا قال وبركاته كتب
 كتب الله ثلاثون حسنة وقيل انه لفظ
 مستغنى عنه اذ سلوا ان السنة مرغوب
 فيها اه عدو

معرفاً

كما قيل له ظاهره ساء وبعها والاحسن ما ذهب اليه من رشد فانه قال الاحتياط ان يقتل المبتدع في السلام عليكم
 قول الراد وعليكم السلام وجوباً لا ابتداء بل حفظ الرد والرد بل حفظ الابتداء ولا يجوز في السلام فقط بداء كالصلاة لانه
 فاستبح كالصلاة اه عدو

معرفاً كما قد منا والذي في الذخيرة ويقول الراد وعليكم السلام او السلام
 عليكم كما قيل له **والكثير ما ينهي السلام الي البركة** كذا في الموطن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال فيه وعليه العمل سلفاً وخلفاً فالزيادة علي ذلك
 غلو وقد عرفت فيكون مكروهاً فاذا كان كذلك فيلزم مكروهاً اذا سلم عليك
 انسان وانتهى في سلامه الي البركة **ان تقول في ردك عليه** **وعليكم**
السلام **ورحمته الله وبركاته** **ولا تنقل** علي جملة الكراهة في ردك علي
 من سلم عليك **سلام الله عليكم** لانهم يردونه خبر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ولا عن السلف الصالح **واذا سلم واحد من الجماعة**
 علي واحد فاكثروا **اعلم** أي عن الجماعة لانه من سنن الكفاية
ولكن ان رد واحد منهم أي من الجماعة المسلم عليهم اجزأ عن الجماعة
 لانه ذلك من فروض الكفاية **ويسلم الركب علي الماشي والماشي علي**
الجالس لانه عليه الصلاة والسلام بذلك **والمصافحة حسنة**
 أي مستحبة علي المشهور لما في الموطن قوله عليه الصلاة والسلام
 تصافحوا يذهب الله الغل عنكم وتهادوا تحابوا وتذهب الشحنا وهي
 وضع احد المتلاقيين كفه علي بطن كف الآخر أي الفراغ من السلام
 او الكلام وفي شد كل واحد منهما يده علي يد الآخر قولان ولا يميل كل
 واحد منهما يده نفسه ولا يده صاحبه بعد الفراغ ولا يصافح الرجل
 المرأة ولو كانت متجالة ولا المسلم الكافر ولا المبتدع **وكيف** امامنا **مالك**
 رحمه الله تعالى كراهة تنزيه **المصافحة** وهي ان يجعل الرجل عنقه
 علي عنق صاحبه **واجازها** **سفيان ابن عيينة** وهو من كبار اهل
 العلم واهل الفضل **ج** وبيان الشيخ بقول ابن عيينة في هذه المسألة
 دون غيرها كان فيه لاشارة الي قوته عند كاتبان يحتمون بقول
 الغير في الدونة ودليل القواين مذكور في الاصل القرافي وانما كره مالك

واعلم ان السلام باليد سنة يوجب الانسان الي
 ان يرد السلام باليد بخلاف المتعاطاين
 والاشقي والذين قسوا من الله
 قولا واذا سلم واحد من الجماعة الخ أي ولو
 كان صبيهاً وأما في الرد فلا يجزي رد
 ليس مكلفاً ويجب الرد علي البالغين
 فقط لا غير مكلفين ولا يكفي الرد لاسيما
 او تقرر كسختي ودر بر حفظ الله
 قوله لا يصافح الرجل المرأة اي لا يجوز ان
 يصافح الرجل المرأة ولو كانت متجالة اي
 لانه المباح انما هو يذوق وجهها وكفها الله

Copyrighted material

المعافاة لانه لم يرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه فعلها الا
مع جعفر ولم يصحبها العمل من الصحابة بعده عليه الصلاة والسلام
ولان النفوس تنفر عنها لانها لا تكون الا لوداع من فرط ألم الشوق لومع
الاهل والمصاحبة فيها العمل انتهى وفي سبيل النبي صلى الله عليه وسلم كان ابن سيرين
يكبر المصاحبة قال غالب التمار قد ذكرت ذلك للشعبي فقال كان
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التقوا تصافحوا فاذا قروا
من سفر عانق بعضهم بعضا انتهى فتأمل **وكرم مالك** رحمه الله
تقبيل اليد اي يد الغير ظاهره سواء كان الغير عالما او غيره ولو انا او
سيد الوزر وجا وهو ظاهر المذهب لانه من فعل الاعاجم ويدعو الى الكبر
ورؤية النفوس **وانك** مالك رحمه الله **ماروي فيه** اي في تقبيل
اليدين ان كان انكاره من جهة الرواية فهو حجة لانه امام الحديث
وان كان من جهة الفقه فلما تقدم وقال ابن بطال انما يكبره تقبيل
يد الخلة والجارية واما يد الاب والرجل الصالح ومن ترجى بركة
فجائز **ولا يفتقد عياليه** واليهود والنصارى وسائر الكفار **بالسلام** على جهة
الكرامة لما صح من تسمية عليه الصلاة والسلام عن ذلك **فمن سلم**
علي ذمي نسيانا او طائفا انه مسلم **فلا يستقبله** اي لا يطلب منه
الحاقالة بان يقول له انما سلمت عليك طائفا مني انك مسلم ولو علمت
انك كافر ما سلمت عليك فرد علي سلامي الذي سلمته عليك وقد
كان ذلك في اول الاسلام ثم نسخ **وان سلم عليه** اي علي مسلم اليهود
او النصراني فليقبل له في الرد عليه عليك بغير واو ومن قال في
الرد عليه عليك السلام بكسر السين وهي حجارة فقد قيل ذلك
القرافي ينبغي في الرد علي اهل الذمة ان يقول بغير واو كما في اللط
وان تحققتم انهم قالوا السلام عليكم وهو الموت او السلام بكسر السين

وهي الحجارة

فعله ولا تشبه واليهود والنصارى
بالسلام ومنهم من سار اهل الاقوام

لله واستدل على ذلك بعد ذلك مسلم في مسلم ان اليهود دخلوا على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا السلام عليكم فقال النبي
عليه الصلاة والسلام عليكم فقالوا عيشة راحة الله عنها السلام عليكم ولعن الله وعقبيه يا اخوة القردة والخنازير
وردت عليهم فاستجابوا لهما عيشة عليكم بالحلم واياك والجهل فقال يا رسول الله ابا سمعت ما قالوا فقال اما سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يستأذنون مني الا من قبله حتى يستأذنوا اليك في كل وقت والعبيد على الساعات
من الظهور ومن بعد صلاة العشاء لانه هذه الاوقات مظنة كذب الضرورة وما بعد العشاء لا يخرج في الدخول الا اذا دعوا
وهي الحجارة فان شئت قلت وعليك بالواو ولا يفتقد عياليه
ولا يستجاب لهم فينا واستدل علي ذلك بعد ذلك في مسلم ثم قال وان لم
تتحقق ذلك قلت وعليك بالواو لانك ان قلت بغير واو كان هو
قد قال السلام عليك كنت نغيت السلام عن نفسك ووردت
عليه انتهى **هذا انتهى الكلام علي ما ذكره من السلام**
واما الاستيذان وهو طلب الاذن علي اهل البيت في الدخول
عليهم **فواجب وجوب الغرض لقوله تعالى** واذا بلغ الاطفال منكم
الحلم فليستأذنوا والاجماع علي وجوبه فمن تركه فهو عامر لله ورسوله
فاذا كان كذلك فلا بد **خل بيتا** غير مسجد وخوف مطلقا كان او مقبولا
فيه احد حتى تستأذن فلا تا اي ثلاث مرات سواء كان ذلك الاحد
محرم او غيره مما لا يحل لك النظر اليه عورته بخلاف الزوجة والامة
وصف **لا يستيذان** ان تقول ادخل ثلاث مرات ثم تسلم **فان**
اذن لك فادخل **والا رجعت** قوله **وبرغب في عيادة المريض** لعدم
في باب جمل وليس لذكره هنا مناسبة لاجتماعه ولا بما بعده **ولا يفتك**
اي ينشأ **اثنان دون واحد** في سفر او حضر **ولك جماعة ثلاثة فما**
فوق **اذ التقوا واحدا منهم لا يفتك** اي لا يفتك دونه مفهومه لو ابقوا اثنين
مساكين **وهو المشهور** **وقد قيل لا ينبغي لك** اي تناجي اثنين
دون واحد او جماعة دونه **لا يباذنه** لان الحق له فاذا سقطه سقط
ع وهو المشهور **وذكر المحقق** قد تقدم في باب قبل هذا وهو باب
الجامع **شعر** **يكره علي ما عكس في الرحمة فقال**
قال معاذ ابن جبل اجليل القدر الذي قال في حقه افضل الخلق
عليه الصلاة والسلام **عليكم** كما بنا بحلال الاحكام معاذ ابن جبل رضي
الله عنه **ما عمل ابن ادم عملا اجي له من عذاب الله من ذكر الله يعني**

قوله لعن الله عاقب السنة والسنين
قوله يا رسول الله استأذن علي قال نعم قال
اي عياليه علي البيت قال استأذن علي قال نعم
قوله يا رسول الله استأذن علي قال نعم قال
اي عياليه علي البيت قال استأذن علي قال نعم
قوله يا رسول الله استأذن علي قال نعم قال
اي عياليه علي البيت قال استأذن علي قال نعم

وقرع الباب كما هو في مهر فيقوم مقام
الاستيذان او تكرر في كل مرة
قوله يا رسول الله استأذن علي قال نعم قال
اي عياليه علي البيت قال استأذن علي قال نعم
قوله يا رسول الله استأذن علي قال نعم قال
اي عياليه علي البيت قال استأذن علي قال نعم

Copyrighted material

قوله جئتم اني اريد ان يكون
اللسان والقلب واليد
قوله جئتم اني اريد ان يكون

اذ اكثر ذلك منه بعد اداء العارفين الباجي مما يلزم ان يريد الذكر باللسان
وان يريد الذكر بالقلب فان المراد الثاني فيحصل به الجمع بين ما قاله
وما قاله عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وهو افضل من ذكر الله
باللسان ذكر الله عند امره وتهدية فيمثل ما امر الله به ويهدي بها
نبي الله عنه ومن دعا رسولا الله صلى الله عليه وسلم على الصبح
يا سي الله يا الله بك اي بقدرتك نصبح ونقدرتك
ننسى وبك تحيي وبك تموت وتقول زيادة علي ذلك ان كنت
في الصباح واليك الشكر اي انتشار الناس من قبورهم يوم القيامة
وان كنت في المساء قلت بدل ما زدت **واليك المصير** وهذا الحديث
خرج به اهل السنن بالخط كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا اصبح قال اللهم بك اصبحنا وبك امسينا وبك تحيي وبك تموت
واليك الشكر واذا امسى قال اللهم بك امسينا وبك اصبحنا وبك
تموت واليك المصير **وروي انه يقول مع ذلك** الله على المتقدم
في الصباح اللهم اجعلني من اعظم عبادك عندك حظا ونصيبا
في كل خير **تقسمه في هذا اليوم وفيما بعده من نور اي هدي تلهي**
به او رجعة بمعنى نعمة تنشرها اي تظهرها او رزق حلال
تسقطه اي تكثره او غير تكشفه اي تزيله او ذنب عمت انت
او رسولك عنه **تغفره اي تستره او شدة وهي ما يصيب الانسان**
من الكرب والحزن والافساد وضيق العيش **قد فقهها اي تزيلها**
او قسمة وهو كل ما يشغل عن الله من اهل او مال او ولد **تصرفها**
او معافاة اي سلامات تمت اي تقفصل بها بوجوهك اي بارادتك
علي كل شيء قدير **قوله** وروى عنه انه حديث
مرفوع وصرح به **ق** والذي راينا انه من كلام ابن عمر رضي الله

قوله اصحاب السنن اي الاربعة النثر
وابن داود والنسائي وابن ماجه

عنهما

قوله جئتم اني اريد ان يكون
اللسان والقلب واليد
قوله جئتم اني اريد ان يكون

عنهما وقد يقال هو ظاهر كلام الشيخ لغيره الاسلوب ومن دعاه
عليه الصلاة والسلام عند ارادة النوم انه كان يصنع بنية اليمني
تحت خده الايمن بعد ان يضطجع علي شقه الايمن ونية اليسري
علي فخذه اليسري ثم يقول سر اوان جهر فلاحرج اللهم باسمك اي
بك اي بقدرتك او صنعت تحيي وباسمك ارفع الله لك ان اسكت
اي قبضت نفسي قبض وفاقه فافغر لها اي فاسترها وانما اسكتها
اي ردتها الي جسمها فاحفظها بما تحفظ به الصالحين من
عبادك اللهم اني اسلمت نفسي اليك اذ لا قدره لي علي تدبيرها
والجأت اسدك فلهي اليك معنا احسان التقوي وتبني علي
ما ينفعني وتدفع عني ما يضرني **وقوت اي وكلت امرى اليك**
تفعل لي ما تريد ووجهت وجهي اليك رهبة اي خوفا منك وغلبة
اليك اي طمعا اي رغبة لا تمنجا اي لا مهرب ولا ملجأ اي لا مرجع منك
الا اليك استغفرك اي اطلب منك المغفرة وهي ستر الذنوب
وانت اي ارجع اليك من افعال مذمومة علي افعال محمودة انت
اي صدقت بكنا بك اي القرآن الذي انزلته علي سيدنا محمد رسول
الله صلى الله عليه وسلم وامنت اي صدقت برسولك والذي
في الصحيح ونبيك الذي ارسلته فاعظم ما قدمت من الذنوب وما
اخرت من التوبة وما سررت اي عملته سرا وما اعلنت جهر الامانة
مهود لي الا انت يا رب قبي عذابك اي تخني منه يوم تبعث اي تنشر
عبادك ومما روي في السنن الاربعة عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الدعاء عند الخروج من المنزل اللهم اني اعوذ اي اتحصن بك ان
أضل اي أنفك عن الحق أو أضل اي يضلني غيري عنه أو ازل اي
أزيع عن الحق أو ازل اي يزيغني غيري عنه أو اظلم أو اظلم اي سلمني

قوله جئتم اني اريد ان يكون
اللسان والقلب واليد
قوله جئتم اني اريد ان يكون

ان اظم احدا ويظلمني احد **او اجعل عليّ** اي سلمني ان اسفه
علي احد او يسه علي احد **وروي** عن النبي صلى الله عليه وسلم في **دبر**
بضم الدال بمعنى عقب **كل صلاة** مكتوبة ان **يسبح الله ثلاثا وثلاثين**
تسبح لله ثلاثا وثلاثين وتحمده ثلاثا وثلاثين **وتحمده** اي يثني
الا لله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
كذا في رواية لم يتقدم التكبير علي التمجيد ولم يذكر في التهنيل يحي
ويحي وقد تقدم الكلام علي هذا الذكر في باب صفة العمل في الصلاة
فليراجع **وماروي عنه** عليه الصلاة والسلام في الذكر عند الخروج
من **الخلا** بالمد وهو الموضع المعد لقضاء الحاجة انك **تقول الحمد**
لله الذي رزقني الله اي الطعام المفهوم من السياق عند كماله
واخرجني عن مشقتي اي ما اتاذي به **وابقي في جسدي قوته** اي
ما انتفع به **هذا الحديث** اظنه في المراسيل **ك** والذي في
الصحيحين الحمد لله الذي اذهب عني الازي وعافاني ولم يذكر الشج
دعا الدخول وهو في الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا دخل الخلا قال اللهم اني اعوذ بك من الخس والخسائر **وتعود**
من ذكر كل شيء تخافه من الس وحن وحيوان وعند ما تحل بموضع
او تجلس مكان او تنام فيه تقول اعوذ بكلمات الله التامات اي
القرآن من شر ما خلق ومن التعود ان تقول اعوذ بوجه الله الكريم
اي ذاته الكريمه **وبكلماته** اي الله التامات التي لا يجاوزهن اي
لا يبلغ من تحسنهن **بقرولا فاجر** اي مكروه بر ولا مكروه فاجر
واعوذ باسماءه الحسني وصفت بذلك لما تضمنت من المعاني
الحسنة من تحميد وتشريف **كلها** تأكيد واخذ من قوله **ما علمت**
منها وما لم اعلم ان اسماء الله تعالى اكثر من التسعة والتسعين وهو

قوله يقول اعمد بكلمات الله التامات
اي ثلاثا كما في مسلم فانك اذا اقلت
ذلك عند المساء ولو لد غفرتك عقيب
او غيرهما تفترق له غفرتها كما قال عليه
الصلاة والسلام وورد عنه صلى الله عليه
وسلم انه قال ان قالها مسافرا عند
مغزاه لم يزل محفوظا حتى يبرئ من
مقوله ذلك

قَالَ بَلْ اِنْ عَسَوِي
وَوَلَّحِدٌ فِي ضَعْفِ اِبْرَاهِيمَ
وَنُفْعَةٍ وَتَسْعَوِي فِي الْاَجَلِ
الْفَيْسَرِي لِهَذَا الْاِسْمِ ثَمَانِيَةٌ
كَذَلِكَ وَقَدْ

عليه السلام

لا بد و بدان الاعمال بقدر ضعیفی قابل کل يوم
است و کل يوم خمیس ۱۵

قوله وان كان فيها خمسة حرم مثل ذلك اذا
كان بهما ما يقدر ولو طاهر وقوله ولا لك
اي ان كانتا طاهرتين اي ولم يكن بينهما
ما يقدر وفي الوضوءية فلا لانهما
والجواز وجابه كلوا ان

قوله صرح ابن الحاجب بكراهة ذلك وكراهة فعل القملة حيث لم يطرح قبلها فيه والاحرم لان مبيتها نجسة كما ان كراهة
قل البرغوث مع طرح قشره فيه حيث لا يقتدر ولا حرمه والاحرم ما لا يطرح فهو طرح البرغوث واما القملة فتقبل بالحرمة
وتقبل بالكراهة واختاره مع اعدوي

وما قبله من اظافه في قوله ووقع في بعض النسخ **لا يقتل فيه قملة**
ولا برغوثا صرح ابن الحاجب بكراهة ذلك ابن عبد السلام وهو ظاهرا
بالنسبة للبرغوث واما القملة فينبغي ان يكون قتلها فيه اشد من
البرغوث لانها ماله نفس سائلة بخلاف البرغوث **واخرج في بيته**
الغريب في مسجد البادية للضرورة فمفهومه انه لا يرخص ذلك في
مساجد الحاضرة لوجود الفنادق فيها اذا وجد ما يعطي ما اذا لم
يجد ما يعطي بان فيها للضرورة **ولا ينبغي ان يقرأ في الحمام الا الايات**
اليسيرة ولا يكثر لانها من البيوت المكروهة **وتنزه الراكب والمضطر**
لان القراءة ذكر وقد قال تعالى فاذا ذكر الله قياما او ساجدا **ولا يقرأ في**
الماء من قرية الى قرية ويكره ذلك للماشي الى السوق والفرق
ان الماشي للسوق قراءة ضرب من الاهانة للقرآن بقراءته في الطرقات
وليس كذلك الماشي من قرية الى قرية لان قراءته معينة له على طريقه
ويجوز ما **وقد قيل ان ذلك** اي قراءة الماشي الى السوق **المستعمل**
واسمع اي جازي ومن قرأ القرآن في سبع اي سبع ليال **فذلك حسن**
افضل من ستره حروفه عند اكثر العلماء لقوله تعالى افلا يتدبرون
القرآن اذ في بعض من اوتينا من القرآنيين غير مأمرة بان يقرأ
بلا فهم لا ثواب له الهمة تراجم ان ابن عبد البر نص على ذلك وقال
هو كمثل الحمار يحمل اسفارا وكنيت الاراضي منه هذه الفتوى ومحل
ما ذكره ابن عبد البر في البصريح انما هو اشارة الى المبالغة في فهم القرآن
احسن انتهى **روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ القرآن**
في اقل من ثلاث روي اصحاب السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لم يفقه من قرأ القرآن في اقل من ثلاث ليال **ويجب للمسافر ان يقرأ**

قوله ويكره ذلك لما سئل في السوق
اي سوق الحاضرة كما في التحقيق عن
ابن عمر لا سوق البادية فلا كراهة و
علقت الكراهة ايضا على التذكريات
سرا وجهها اه قوله بقرائة في الطرقات
اي التي شاكثرة الاقدار ولا وساخ
فلا يردان في السفر الطرقات ايضا اه
قوله لان ذلك كان عمل اكثر السلف اي وهو
نظاير ما انتهى اليه ابن القيم عليه الصلاة والسلام
واختلف طرقهم في التجبة واحسنها في اليوم
الاول ثلاث سور فيقف على المقود وفي
الثاني خمس سور فيقف على يونس وفي
الثالث سبع سور فيقف على بن اسرائيل وفي
الرابع تسع سور فيقف على اسراة وفي
الخامس احدى عشر سورة فيقف على المائدة وفي
السادس ثلاث عشرة سورة فيقف على الانبياء وفي
السابع يجتمع انتهى وانما قال اكثر لا جماعة
من السلف كانوا يجتمعون كل يوم في مكة بحسب
قوة حالهم او هو كراهة كما حكى عن مربي صاحب
الشيخ ابي معين انه كان يجتمع بين اليوم والليل
اربعة وعشرون الف حكمة اه عدوي

ماروي

ماروي في الحديث الصحيح **عند ركوبه** اي عند وضع رجله في
غزل الركاب **بسم الله اللهم انت الصاحب** اي الحافظ **في السفر**
والخليفة في الاهل اي الوكيل بمعنى الزناقة **لهم ان اعوذ** اي
اتحصن **بك من غيب** اي بكون العين المهمة اي مستغنة **السفر** اعوذ
بك من **كأنة** بفتح الكاف والهمزة والمد **المنقلب** بضم الميم وسكون
اليون وفتح اللام وبما وحده اي اعوذ بك ان انقلاب الي ما يقتضي
كأنة اي سرحال من فوات ما اريد او وقوع ما احذر واعوذ بك
من سوء المنظر اي ما يستأثر النظر اليه في الازل فلما كان هذا حديث
خرجه اهل الصحيح وجعلوا غلظه مختلفا **ويقول الراكب اذا استوى**
اي استقر عليه ظهره وابته وكذا الماشي عند الشروع في المشي **سبحان**
الذي سخر لنا هذا او ما كان له مقرنين اي مطيقين قادرين **والا الى**
ربنا المنقلبون اي الرجوع **وتكره كراهة تحريم** التجارة في ارض العدو
لان في ذلك تغرير الانسان بنفسه وماله واذلال الدين وكذلك تكره
التجارة في بلاد **الشرك** ان الكفار منهم للعللة المتقدمة **وقال النبي**
صلي الله عليه وسلم في الموطا السفر قطعة من العذاب يمنع احدكم
ثوبه وطعامه ومشرابه الحديث قالت عائشة رضي الله عنها لولا
ان النبي صلي الله عليه وسلم قال السفر قطعة من العذاب لقلت ان
العذاب قطعة من السفر **ولا ينبغي** بمعنى لا يحل **ان تسافر المرأة الشابة**
مع غير ذي محرم منها سفر يوم **وكيلة** فاكثروا الاصل في هذا ما في
الصحيح حين انه صلي الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله
واليوم الاخر ان تسافر مسافة يوم وليلة الا ومعها ذا محرم وفي رواية
الاعمش ذي محرم **شهر** اسئلني من ذلك مسالة فقال **الاي حج الف** **يسته**
خاصة في قول مالك فان لها ان تسافر مع غير ذي محرم لكن بشرط ان

التي طردت بالنفس والمال
من اجل العطش والخوف
الحل

ورقة خلاف في العذاب فتعذر هوذا في
الدينا وفيه هو عذاب الاخرة وقيل عذاب
الدينا والاخرة معا وهو الحسن او قبيح

ماروي

ما روي في السفر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم

قولہ ولم یبارک ای واما الوبارک عند نظره لم یصبہ شیء لقوله عليه
السلام والسلام للعائین قل لا ینالک فواجب علی کل من اعجبہ شیء عند
رويته ان یبارک لیامن من المحدث وروى کذا بان یقول ینبارک الله
حسن الخالقین اللهم بارک فيه کما فی بح الاعداد

[illegible]

والحاصل الذي يجب الاتخاذ الكلاية
الزمان الذي كثر فيه البلاء وايضا اتخاذهم
الاجل هذا الامنع ملائكة الرحمة ان يلازموا
الملك اذا كان في حال الغيرة
بما لا ينفك عن قوته في امور عظمى
بما لا ينفك عن قوته في امور عظمى
بما لا ينفك عن قوته في امور عظمى

اول اجل مديد **بعض طاعة تعيشه** اي قوت عياله اما اذا كان يصطاد **لا**
 لميشه بل **لله** فلا يجوز وظاهر كلامه انه لا يجوز اتخاذه لغير هذه الثلاثة
 واجاز بعضهم اتخاذه لحراسته البيوت والامتعة ويذكر ان المم وقع
 حابطه اده وكان يخاف علي نفسه من الشيعة فاتخذ كلبا لذلك
 فقتل له في ذلك فقال لو ادركت ما لك زمانا لاتخذ اساءة لربا
ولا باس بخصا بالمد **الغنى** الضان والمقر لما فيه من صلاح لموتها
 ولا مفهوم لقوله غنى فان اخصا جائز في كل ما يוכל لحمه من غير
 كراهة للعللة التي ذكرها **ونهي عن خصا الخيل** يعني نهى النبي
 صلي الله عليه وسلم عن ذلك قيل نهى تحريم واما خصا البغال
 والحمير فجائز وخصا الادمي حرام اجماعا **وكبره الوشم** بالسن
 المملة اي العلامة بالنار او بالشرط **في الوجه** لانه اشرف الاعضا
 اما لو كان يصيب خنثا او غيره لمجان **ولا باس به** اي بالوسم في غير ذلك
 اي غير الوجه عبد الوهاب لما روي ان النبي صلي الله عليه
 وسلم نهى عن الوسم في الوجه وارضى في السمة في الاذن **وتفرق**
بالمسوك في اكله وشربه وحمله **ولا يكلف من العمل ما لا يطيق**
 قال صلي الله عليه وسلم في الموطن للمملوك طعامه وكسوته بالمع
 ولا يكلف من العمل ما لا يطيق **باب في الرويا**
 اي في بيان ما يراه الرجل الصالح في منامه جزا من سنة
 واربعين جزا من النبوة وبيان ما يتعلق بالرويا وفي التثابي
 اي في بيان ما يفعله من تباوب **والعطاس** اي بيان ما يقوله من
 عطس ومن سمعه وفي بيان حكم **اللعب بالرد** وسياي
 تفسيره **واللعب بغيره** وهو الشطرنج وحكم الجكوس اي
 من يلعب بها وحكم السلام عليه وفي بيان حكم **السبق بالحبل**

في قوله لا يكلف من العمل ما لا يطيق
 في قوله لا يكلف من العمل ما لا يطيق
 في قوله لا يكلف من العمل ما لا يطيق

والابل والسبق **بالرعي** بالسهام وفي بيان حكم غير ذلك اي غير
 ما ذكر كقتل القمل والضفادع وبيان افضل العلوم **قال رسول**
الله صلي الله عليه وسلم في الصحيحين **الروية الحسنة من**
الرجل الصالح المراد به المثل للامور المجتنب للنواهي **جزا**
من سنة واربعين جزا من النبوة معناه عند بعضهم انه صلي
 الله عليه وسلم اوحى اليه ثلاثة وعشرون سنة عشر بالمدينة
 وثلاث عشرة بمكة وكان قبل ذلك ستة اشهر يري في المنام ما يلقيه
 الملك وذلك نصف سنة ونصف سنة من ثلاثة وعشرين سنة
 جزا من سنة واربعين جزا **وقال** صلي الله عليه وسلم **من يري**
منكم ما يكره في منامه فاذا استيقظ فليستعمل عن يساره ثلاثا
وليقبل اللهم اني اعوذ بك من شر ما رايت في منامي ان يصرفني في
وطني ودياري كذا اصح عنه عليه الصلاة والسلام وفي رواية
 فليستعد بالله من الشيطان ثلاثا وليتجول عن جنبه الذي كان
 عليه **ومن تشاب** بالمد والهمز اذا فتح فاه **فليضع يده اليمنى**
 ظاهرها او باطنها علي فيه او ظاهر اليسرى استجابا **عليه** فاذا
 فاذا زال عنه التباوب تغتسل ثلاثا اذا كان في غير الصلاة **ومن**
عظمى خارج الصلاة **فليقل الحمد لله** استجابا وان كان في
 الصلاة حمد في نفسه وظاهره انه يقتصر علي هذا او قيل يزيد رب
 العالمين علي كل حال حمدا كثيرا طيبا مباركا وعلي من سمعه او سمع
 من سمعه بحمد الله ان يقول له يرحمك الله ان كان مسلما وجوبا
 علي الكفاية علي ما صرح به **بع** بمشهور ربه ونقل عن البيان
 ان الاسهر انه فرض عين وتيد له حديث البخاري **حقا** علي كل
 مسلم سمعه ان يقول له يرحمك الله ويبلغ بالشتم ثلاثا

في قوله لا يكلف من العمل ما لا يطيق

قوله فليقل الحمد لله استجابا اي سمعا
 من يرب منه كي يشمت به

في قوله لا يكلف من العمل ما لا يطيق
 في قوله لا يكلف من العمل ما لا يطيق
 في قوله لا يكلف من العمل ما لا يطيق

تقريباً ما كانا الصنعة يقول برحمتك الله بالافراد والعاطس برحمتك الله
لنا ولكم بالجمع لان الملايكة تسكن العاطس ايضا فلذلك طلب الجمع لا تفهم مع الشئ
جميع قاله عجل **قوله** والثاني افضل وقال ابن رشد يغفر الله لنا ولكم اذ لا يخلوا
الطوبى من موافقة الذنوب وصاحب الذنوب يحتاج للمغفرة قاله وان جمع بينهما
فهو حسن

فاذا اراد العاطس على الثلاثة قال له انك مصنونك اي مذكوم ومفهوم كلامه
انه اذا لم يجد العاطس لا يثبت وهو كذلك **ورد العاطس عليه** اي علي
من قال له برحمتك الله **بغفر الله لنا ولكم** او **يقول يديكم الله ويغفر لكم**
والثاني افضل لان المديونية افضل من المغفرة لانها لا تكون الا عن ذنب قاله
عبد الوهاب **ولا يجوز اللعب بالنرد** بقار ولا بغيره لما صح انه صلى الله
عليه وسلم قال من لعب بالنرد ففقد عصي الله ورسوله **ع** والنرد قطع
تكون من العاج او من البقس ملونة يلعب بها ليس فيها كوس وانما
ترجم في حال لعبها تشبه اللعب بالكعب في الوجه **وكذا لا يجوز**
اللعب بالشطرنج بفتح الشين المعجمة ويقال بالمهملة وهي النرد
والنرد **لا باس** بمعنى ويباح **ان يسلم على من يلعب بها** اي بكل واحدة
من اللعبتين في غير حال اللعب ولما حال اللعب فلا يجوز الاضمار
مجلسون به عصية القراني قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه النرد
والشطرنج من الميسر ابن رشد مكي لعب بالتمار حرام اجماعا لانه ميسر
الباقي مروه واحدة على التمار فيها ترك الشهادة وعلى غير تمار لا يسقط الشهادة
عند مالك الا اذا ادمن والمدفن لا يخلو من الايمان الحائثة اما علي بن
الندرة فيستحب له تركه ولا يسقط عدالة وبيع ما صنع وكان
ابن عمر رضي الله عنهما يكرهها ويضرب اللاعب بها من اهلها لان بقاها
داع للعب بها قال ابن وهب اذا وجد الوهبي في التركة شطرنجا فلا
يبيعها حتى يبعها فيبيعها حطبها ان آمن من السلطان فان خاف
فلا يفعل الا بانه انتهى **ويكره كراهية تحريم الجلس الى من يلعب بها**
مخافة ان ينسب اليهم **وكذا يكره النظر اليهم** مخافة ان يشتغل خاطره
بذلك وان يميل اليهم **ولا باس** بمعنى يجوز **بالسبق** يسكون الوجه
المصدر ويقتضها اسم الخطر يعنيه **بالخيل وبالابل وبالتمام بالربي** يجعل

هذا الحديث يدل على ان اللعب بالنرد والشطرنج من الميسر
والله اعلم بالصواب

ويظهر

وبغير جعل ولا يجوز السبق بغير هذه الثلاثة **ثم لا يغير جعل** وشرط
السبق اعلام العاية وتبيين الوقت **الا ان يكون لاهل المكان سنة في ذلك**
فيستغني بها عن ذلك ومعرفة اعيان الخيل ولا يشترط معرفة جريها ولا
من يركب عليها ولا يحمل عليها **الا محتمل** **ثم شرع يبين ان**
التمسك بقعة يجعل ثلاث صور فقال **وان اخرجها شيئا جعل بينهما**
محتملا باخذ ذلك المحتمل ان سبق هو اي المحتمل وان سبق غيره اي
غير المحتمل من جاعل الجعل **لم يكن عليه** اي المحتمل **شيء** وباخذ السابق
الجميع **هذا قول ابن المسيب** وبعض اصحاب مالك والمشهور عن مالك
في هذه الصورة المنع **وقال** اما ما مالك رحمه الله **انما يجوز**
السبق الا ان يخرج الرجل من المتسابقين **سببا** بفتح الباء اي جعله علي
ان لا يرجع اليه **فان سبق غيره** وهو لا يخرج من المتسابقين الذي لم يخرج
جعله **اخذه** اي اخذ الغير الجعل **وان سبق هو اي** الرجل خارج الجعل
كان للذي يليه من السابقين وان لم يكن ثم غيره جاعل السبق بفتح
الباء اي الجعل **واخر** وهو من يسابقه فقط فانه اذا سبق جاعل
السبق كله من حضر ذلك اي المسابقة **ك** هذا لما يتصور على قوله
المشهور ان يخرج السبق لا يجوز تسبقه ابد فهذا اذا سبق يكون
قطعة لمن حضر سوا شرط ذلك ان لا انظر رعية كلامه في الامل **وجا**
عن النبي صلى الله عليه وسلم **فيما ظهر من الحيات بالمدينة المشرفة**
ان تؤذن اي تعلم **ثلاثا** اي ثلاثة ايام وجوب **وان فعل ذلك** الاستيذان
في غيرها اي غير المدينة المشرفة **فهو حسن** اي مستحب وصفة
الاستيذان ان تقول ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر وانت مسلم فلا تظلم
لاخلاف اليوم ولا تؤذيها فان ظلمت لنا فلتلك ومحل الاستيذان في غير
ذي الطمحين والابل كما جازها به في الحديث وذو الطمحين

هذا الحديث يدل على ان اللعب بالنرد والشطرنج من الميسر
والله اعلم بالصواب

وانما خص المدينة المشرفة بالسيديان
وغيرها لانها كان فيها سياطين يظهر
عليه هيبته فيكون اذا استاذن عليه
ذكر ولا يظلموا واما في غير المدينة المشرفة
مع الاستيذان فيكون هناك حقيقته ونقص
احسن من غيرها

ما علم ظهره خطاي احد في الاخر زرق ولا بقر القصر الدن
وقيل لازرق **ولا تود الحياة في الصخر** وخوها كالطرقات **وتقتل ما ظهر**
منها بغير استئذان **وتكره قتل النمل والبراغيث** وغيرها كالنمل والبعوض
بالنار لانه من التعذيب ما لم يضطر اليك فتم في مجوز لان في تقبيها
بغير الناحرج وسنقة ولا بأس ان شاء الله بقتل النمل اذا دقة ولم
يقدر على تركها **واي الشيخ** بالمشية كانه من عنده ولم يقف على ذلك
فيه علي شي **وتقتل النمل** كان احب اليه ان كان يقدر على تركها
وتقتل الوزغ حيث وجد من غير استئذان لما صح انه صلى الله عليه
وسلم امر بقتله **وتكره قتل الضفادع** جمع ضفدع بكسر الضاد المعجمة
وسكون الفاء وكسر الدال لما صح انه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتلها
وقال النبي عليه الصلاة والسلام فيما رواه ابو داود والترمذي
ان الله اذهب عنكم غيبة الجاهلية وفخرها بالاباء مؤمن تقى
فاجر شقي انتم بنو ادم وادم من تراب غيبة بالغين المعجمة والمهمله
مع الضمه والكسر وتشديد الموحدة المكسورة الكبر والتجبر ومعني
الحديث المهني عن التكبر عصال الجاهلية من الكبر وخوف ومن الغر بالابا
لانه اذا كان الاصل واحدا من تراب الذي يوطأ بالقدم فكيف يتكبر
فلا مزية للفرع بمصنوع علي بعض الامن خصه الله بالتقوي واصطفاه
بكرامة من عنده ثم في حديث تأكيد المهني عن النبي صلى الله عليه وسلم
وقال النبي عليه الصلاة والسلام في رجل تعلم انساب الناس مثل ان
يقول فلان ابن فلان من بني فلان وبني فلان يجتمعون مع بني فلان
علم لا ينفع في الدنيا ولا في الآخرة وجهه لا ينفع لا يقال لمن جهل جاهلا
ولا ياتم بتركه **شعر عيبين** ما ينفع به من الشب وما لا ينفع
به فقال **وقال عمر** ابن الخطاب رضي الله عنه **تعلموا وجوب ان**

قوله الكبر اراد به الانصاف في فضل الجاهلية ولو عير به كان احسن وذلك لان التكبر اظهر العظمة علي العفريت وروية العفريت حقير بالنسبة له ثم رايته بعد ذلك قد عبر في التحقيق ما يتلوه بدل التكبر فسمه الحمد اه عدي

فخوها اه عدي في الاسلام وهو الظاهر في انسابه الى مستحق الجاهلية او بغيره بثلثة اجداد

منه

انتم ما تفصلون به ان حاكمكم والمراد بهم من حول من بينك وبينه قرائته
من يجرم وكاحه **وقال** امامنا **الكرامة** **والكره** قيل كراهة تنزيه قيل
كرامة تحريم **ان يرفع في النسبة** فيما قبل الاسلام من الاباء مثل ان يعده
اجدادهم المسلمين حتي يبلغ الكفار وقوله **والرؤيا الصالحة جزء من**
سنة واربعين جزا من النبوة ومن راي في منامه ما يكره فليقتل
عن يسار **والاذا وليتعود من شر ما راي** تكرر مع ما تقدم اعاده
ليرتب عليه قوله **ولا ينبغي** بمعني ويحرم **ان يفسر الرواية** من لا علم له
بما في معني الراي وعذره لانه يكون كاذبا قال تعالى **ولا تقف ما ليس لك**
به علم ومغفوق كلامه انه اذا كان له علم بما يفسرها وهو العلم بالكتاب
والسنة وكلام العرب وكان له فضل وصلاح وقراءة **ولا يعبرها**
اي الرواية المعبر علي الخير وهي عنده علي المكره وهذا انه يحرم
لان ذلك كذب وغرر بالراي فينبغي ان يظهر له خير ذكره وان ظهر له مكره
يقول خير ان شاء الله او يعمت **ولا بأس بانشاء الشعر** اذا لم يكن فيه ذم
احد لقوله عليه الصلاة والسلام بحسان انشد ومعك روح القدس
وما خف من انشاء الشعر ونظمه فهو احسن **ولا ينبغي ان يكره منه** اي
من انشاء الشعر **وامن النمل** به لان ذلك بطلالة واشتغال بغير الاولي
شعر من ما هو اولى بالاشتغال به فقال **واولي**
بمعني اوجب العلوم **والفطنة ما واقرها** اي التي يتقرب بها الي الله تعالى
علم دين وهو علم العقائد **وعلم شرايعه** وهو علم الحلال والحرام مما امر
الله به من الواجبات والمنذوبات **وهي عنه** من المحرمات والمكروهات
وقوله **ودعي اليه وحقق عليه** تكرر في كتابه **وعلي لسان نبيه محمد**
صلي الله عليه وسلم فيه وقوله **والغرم فيه** وقوله **والاهم** اي الاهتمام
برعايته اي بحفظه **والعمل به** معطوف فان علي قوله علم دينه وانما كان

قوله لا تقف اي يحرم عليك ان تقرر ما ليس بك به علم اه

قوله الشعر من انشاء الشعر ونظمه فهو احسن اي من انشاء الشعر وامن النمل به لان ذلك بطلالة واشتغال بغير الاولي شعر من ما هو اولى بالاشتغال به فقال واولي بمعني اوجب العلوم والفطنة ما واقرها اي التي يتقرب بها الي الله تعالى علم دين وهو علم العقائد وعلم شرايعه وهو علم الحلال والحرام مما امر الله به من الواجبات والمنذوبات وهي عنه من المحرمات والمكروهات وقوله ودعي اليه وحقق عليه تكرر في كتابه وعلي لسان نبيه محمد صلي الله عليه وسلم فيه وقوله والغرم فيه وقوله والاهم اي الاهتمام برعايته اي بحفظه والعمل به معطوف فان علي قوله علم دينه وانما كان

قوله والفطنة بالرفع معطوف على قوله وعلم دينه اه

المجاهد قال رحمه الله اعلم ان جماع الخيرة في تقوي الله عز وجل واعتزال شرور الناس ومن حسن ايمان المرء تركه فلا يعنيه وقد قيل ان العاقل لا ينبغي ان يرى الاساعيا في تحصيل حسة لها او درهم لعاشه فكيف به مع ذلك ان كان مومنا عالما بما اعد الله له من ثواب وعقاب علي الطاعة والمعصية وبحق علي العالم ان يتواضع لله عز وجل في علمه ويحتسب من نفسه ويقف علي ما الشكول ويقبل الرواية جهده وينصف جلساءه ويلين لهم جناحه ويثبت سايله ويلزم نفسه الصبر ويتوفي الضجر ويصنع عن زلة جلسيه ولا يواخذه بعثرته ومن جالس عالما فينظر اليه بعين الاجلال وليتحدث له عند المنال فان واجعه واجعه فغيره لا يقتل ولا يعارضه في جواب سايل يساله فانه يلتبس بذلك علي السائل ويترى بالمسؤول ولا ينتظر بالعالم فليته ولا يواخذه علي عثرته وبعد راجلال الطالب للعالم ينتفع الطالب بما يستفيد من علم ومن تاطره في علمه فبالسكينة والوقار وترك الاستعلاء وحسن الثاني وجميل الادب المعينان علي العلم ونعم وزير العلم المحل وما اوتي بالعالم صيانه بنفسه عن كل دناءه وعيب وان لم يكن ما كفا وان اولى الناس بالمرؤه والادب وصيانه الدين وترافقه النفس لذو العلم وحقيق علي العالم ان لا يحطوا خطق لا ينبغي بها ثواب الله ولا يجلس مجلسا يخاف عاقبه وزره فان ابتي بالجلوس فيه فليقم لله عز وجل بايجاب حقه في ارشاده من استخضره وعظم ولا يحالسه بموافقته فيما يخالف الله عز وجل في مرضاته ولا يعرض منه حاجه لنفسه ولا احسنه وان قام بذلك يتنجوا ولا يسلم فيما بينه وبين الله عز وجل ومن اجلال الله عز وجل

اجلال

الله تعالى اي من عظم
العالم العامل فقد اعظم
الله اي ومن حق العالم كافر
فحقق العالم كفره
الله كفا وكن حقيقة
اي لا كفرا ولا حقيقته

يوم خلقت من شهر شعبان المبارك الذي
هو من شهر ربيع الأول سنة مائة اربعة
وسبعين بعد الف من الهجرة النبوية
علي صاحبها افضل الصلاة والسلام
علي يد كاتبه العبد الفقير سالم
ابن علي بن سالم بن جميل
الصفطي المالكي عفا
له والديه ومحبيه
المسلمين امين
امين

محل الكتاب تكاملت رتب الكمال لكتابهم
وعن الله بمسند ويجوده عن كاتبهم

قول الله لا تخشوا الله
 عن طأوس اليانف انه كان
 سبع ان أرسلته الناس ذقوا العظم
 مدفوعا الكثر اليه واجتمعوا كلها
 كلها في الايمن والصحة وقال
 علي ان اس الحكم لا يج ولا ط
 الفطيل ابن عمه من حبس الساذن
 واجهه من سخطه وعقابه العظ
 قول من فني صفة ذات غير الاول
 ضد الرني فني صفة ذات غير الاول
 بالعقاب فهو صفة علي الثاني عطف
 وفعل علي الثاني فهو من عطف
 نفس وعمل الاول فم يكون في
 العارة حذفا والتقدير وبها
 مما يقر من سخطه وعقابه اي
 من العاصي التي تقرب من السخط
 والعقاب علي نفس واحد ويجوز
 ان لا ينفذ والمعني اننا وان تلبنا
 بالعاصي الا اننا نساله ان يعفو
 عنا ويغفر ولا يؤخذنا علي حد
 قول الساذني واجعل سائنا
 سيات من احببت لانه بترسم
 روف رحيم اتقي الله وحكي
 رحمه الله ونفنا به امين
 وصلى الله علي سيدنا محمد وعلي اله
 وصحبه اجمعين امين